

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

- ٥١ -

المسائل المشككة

المعروفة

بالنعم والإيات

لأبي علي النجوي

٢٨٨ هـ — ٣٧٧ هـ

رئاسة ومحققة

صلاح الدين عبد الله الشنگاوي

الكتاب العادي والخمسون

مطبعة العاني - بغداد

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى :

أبي وأمي العزيزين

إلى :

استاذي الشيخ عبد الكريم المدرس

إلى :

كل صادق في قوله ومخلص في عمله ،
أقدم هذا المجهود .

صلاح الدين السنگاوي

شكر وتقدير

من العزنان بالجميل أن أسجل هنا شكري وتقديري العميقين للاستاذ
الجليل الدكتور عدنان محمد سلمان ، الذي تفضل بالإشراف على هذه
الرسالة ، لقد كان معي في كل مرحلة من مراحل التحقيق - جزاء الله خيراً
وأمامه في عمره - .

فقد أتت منه فوائد جمة من علمه الغزير ، وآرائه السديدة ، ولولا
إرشاداته وتوجيهاته المخلصة ، لما كان لهذا الكتاب أن يظهر بهذه الصورة .
فاذا كنت قد أتت من علمه ، فإنه بلا شك أفادني خلقاً وتسامحاً ،
فهو مثال للعالم الكريم الخلاق .

ثم أقدم تقديري واحترامي البالغين الى الاستاذ الناضل الدكتور
هادي نهر المشرف الثاني على الرسالة ، الذي نفعني كثيراً بنصائحه في أثناء
التحقيق ، وفي منهج الدراسة .

كما أشكر الدكتور علي جابر المنصوري الذي أعانني بصورة نسخة
شهاد علي .

وأشكر اساتذتي وزعمائي الذين لم يدخلوا بتقديم المساعدة التي كنت
بحاجة اليها .

وأقدم شكري الى أسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد ومكتبة
الجامعة المستنصرية ، ومكتبة الاوقاف العامة .

القسم الاول

الدراسة

مقدمة

وقع اختياري على أن يكون تحقيق كتاب من كتب اللغة هو العمل الذي أتقدم به لنيل درجة الدبلوم العالي في المخطوطات وتحقيق النصوص .
فأستشرت بعض الأساتذة ، فأشاروا عليّ أن أبحث عن كتب أبي علي الفارسي ، وابن جنّي ، لعلّي أجد مخطوطاً من مؤلفاتهما لم تلمسه يد الباحث المحقق .

وبعد تفتيشي الطويل في كثير من فهارس المخطوطات ، عثرت على (المسائل البغداديات) لأبي علي الفارسي ، فوجدت أن هذا الكتاب طرفه نفيسة ، لما يحلّ من دراسة لبعض المسائل التي كانت مدار بحث ونقاش لدى تلمذائه النحو ، والصرف واللغة ، فعزمت على القيام بتحقيق هذا الكتاب .

وقسمت عملي على قسمين :-

جعلت القسم الأول منحصراً في دراسة أبي علي الفارسي وكتابه
(المسائل المتكلمة المعروفة بالبغداديات) .

وجعلت القسم الثاني لتحقيق النص .

وحينما اطلعت على البحث الذي كتبه الاستاذ الدكتور عبدالفتاح شلبي عن شخصية الفارسي وجدته بحثاً شاملاً يتناول فيه أبا علي الفارسي من جميع جوانبه ، فكنتى كل دارس و كاتب عناء البحث والتفتيش ، فلم يبق شيئاً لمستزيد يضيفه ، لذلك اختصرت عملي في القسم الأول ، وجعلته على ثلاثة فصول موجزة وخاتمة .

الفصل الاول

خصصت هذا الفصل للكلام على أبي علي الفارسي وضمته المسائل الآتية :-

- ١ - نبذة مختصرة عن عصر أبي علي •
- ٢ - اسمه •
- ٣ - ولادته •
- ٤ - وفاته •
- ٥ - تآلفه •
- ٦ - مكانته العلمية •

الفصل الثاني

جملت هذا الفصل للكلام على كتاب (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) • ويحتوي على :-

- ١ - اسم الكتاب •
- ٢ - توثيق نسبة الكتاب •
- ٣ - مكان تأليف الكتاب •
- ٤ - قيمة الكتاب •
- ٥ - مصادر الكتاب •
- ٦ - منهج أبي علي في الكتاب •
- ٧ - مادة الكتاب •

الفصل الثالث

خصصت هذا الفصل للكلام على :

- ١ - آراء أبي علي في الكتاب •
- ٢ - أبي علي مع بعض النحاة :
 - أ - أبو علي مع سيويه في الكتاب •
 - ب - أبو علي مع أبي الحسن الأخفش في الكتاب •
 - ج - أبو علي مع أبي العباس المبرد في الكتاب •
- ٣ - الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة •

الخاتمة

خصصتها للحديث عن :

- ١ - وصف النسخين المخطوطين للكتاب •
- ٢ - منهجي في التحقق •

الفصل الاول

١ - نبذة مختصرة عن عصر ابي علي :-

عاش أبو علي في القرن الرابع الهجري (٢٨٨-٣٧٧ م) وكان هذا العصر مليئاً بالاضطرابات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ولقد هان شأن خلفاء بني العباس ، وضعفت شوكتهم ، وأصبح الخلفاء أداة طيعة بيد قادة الجيوش من اشرك والديلم ، وكان باستطاعة هؤلاء القادة عزل الخليفة وخلعه ، وإقامة خليفة آخر مكنه متى شاءوا ، وقد كانوا يتجرون على قتل الخليفة ، والانتقام منه اذا لم يتفق مع أهوائهم . وقد صاحبت هذا الاضطراب السياسي الذي كان في بغداد عاصمة الدولة الاسلامية ، اضطرابات أخرى في شرق الدولة وغربها كانت أكثر وقعاً وأكبر خطراً على الخلافة ، حيث أدت الى تجزئة الدولة الواحدة الى دويلات .

فقامت (دولة بني حمدان) في الشام ، و (دولة بني بويه) في الشرق ، و (الدولة الأخشيديّة) في مصر . ولكن مع هذا الجو المنحون بهذه الازمات ، ومع هذا الوضع المتدهور غير المستقر ، كانت هناك حركة علمية نشطة ، تتقدم وتزدهر .

فقد كان أمراء الدويلات الاسلامية يتنافسون فيما بينهم على اجتذاب العلماء والادباء ، وكانت مجالسهم عامرة بالمناقشات العلمية وكانوا يقدرون على العلماء الاموال بسخاء ، ويجهزونهم بكل ما يحتاجونه من كتب قيمة ومكتبات عامرة ، ومدارس علمية ، متخصصة ، وكان لهذا التشجيع وهذا

الدعم أثر بالغ في توسيع ساحة العلم والثقافة ، فصرى أن حواضر المعارف
قد تمددت ، ونبع في هذا العصر علماء بارعون في شتى أنواع العلوم ،
وظهر أدباء يضمن الزمان بأمثالهم . نذكر منهم على سبيل الإيجاز :-

أبا اسحاق الزجاج ، وأبا بكر بن دريد ، وأبا بكر بن السراج ،
والسيراقي ، وأبا الطيب المتبي ، وابن النديم وغيرهم .

في هذا العصر نشأ أبو علي ، وتعلم ، وألّف .

٢ - اسمه :-

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان
بن أبان الفارسي النحوي^(١) .

أبوه فارسي ، وأمه عربية سدوسية من سدوس نيبان من ربيعة
الفرس^(٢) .

(١) انظر : وفيات الأعيان ٨٠/٢ - ٨٢ . ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ .
وقد اختلف المترجمون في نسب أبي علي الفارسي ، زيادة ونقصا .
فمنهم من اقتصر على كنيته ولقبه واسم أبيه ، كما في
نشوار المحاضرة ، حيث ذكر فيه : أبو علي الحسن بن أحمد
النحوي الفارسي ، انظر : نشوار المحاضرة ٤٣/٤ و ٢٦٢/٤ .
ومنهم من اقتصر على كنيته ولقبه واسم أبيه وجده ، كما
في نزهة الألباء ص/٣١٥ . والنجوم الزاهرة ١٥١/٤ .
ومنهم من يزيد على هذا النسب اسم جده الأعلى ، كما
في تاريخ بغداد للمخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ . وائباؤه الرواة
٢٧٣/١ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢٣٣/٧ ، وأبو علي الفارسي للدكتور
عبد الفتاح شلبي ص/٤٥ وما بعدها .

٣ - ولادته :-

لا يذكر أكثر المؤرخين السنة التي ولد فيها أبو علي ، ولقد عيّن ابن خلّكان سنة ولادته ، فجعلها سنة ٢٨٨هـ^(١) ، وأيّّد ابن خلّكان المذهبيّ في (العبر)^(٢) وابن العمّاد الحنبليّ في (شذرات الذهب)^(٣) حيث ذكرا أنّ أبا عليّ توفي سنة ٣٢٧ هـ وله تسع وثمانون سنة ، وهذا يعني : أنّ ولادته في سنة ٢٨٨ هـ كما قال ابن خلّكان .

ولد بـ (فسا)^(٤) وهي مدينة بفارس ، وينسب إليها فيقال : أبو عليّ الفسوي^(٥) .

٤ - وفاته :-

لقد اختلف المترجمون في وفاة أبي عليّ ، فذكر ابن النديم أنّه توفي قبل سنة ٣٧٠هـ^(٦) ، وجعل ابن الأثير في (الكامل) سنة ٣٧٦ هـ السنة التي توفي فيها الشيخ^(٧) .

-
- | | |
|-----|--|
| (٢) | انظر : وفيات الاعيان ٨٢/٢ . |
| (٢) | انظر : العبر في خبر من غير ٤/٣ . |
| (٣) | انظر : شذرات الذهب ٨٨/٣ . |
| (٤) | قال ياقوت الحموي : (فسا) بالفتح والقصر كلمة عجمية ، وعندهم (بسا) بالياء مدينة بفارس ، اتزه مدينة بها فيما قيل ، وبينها وبين (شيران) أربع مراحل . |
| | وينسب الى هذه المدينة جماعة من العلماء ، منهم : أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي الفارسي الامام . |
| | وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن الرّزبان الفارسي الفسوي النجوى . انظر : معجم البلدان ٢٦١/٤ . |
| (٥) | انظر طبقات الزبيدي ص/ ١٢٠ ، ومعجم البلدان ٢٦١/٤ . |
| (٦) | انظر : فهرست ابن النديم ص/ ١٠١ . |
| (٧) | انظر : الكامل في التاريخ ٥١/٩ . |

وافق أبو البركات الأنباري في نزهة الالباء^(١) والقنطري في أنباء الرواة^(٢) وابن خلكان في وفيات الأعيان^(٣) وياقوت في معجم الأنباء^(٤) على أنه توفي في سنة ٣٧٧ هـ .

أما ما ذكره ابن النديم ، فيخالفه ما أورده القاضي التنوخي في نسوار المحاضرة^(٥) ، حيث ذكر أنه سبغ من أبي عاي في رجب سنة ٣٧٥ هـ . وابن النديم والتنوخي كلاهما من معاصري أبي علي ، وقول ابن النديم وهم ، حيث يارضيه ما قاله التنوخي وغيره من المؤرخين .

وأما ما ذكره ابن الأثير من أنه توفي في سنة ٣٧٦ هـ ، فهو أيضاً خلاف ما عليه أكثر المؤرخين ، فلم يؤيده إلا أبو الفداء في تاريخه^(٦) .

لذا رجحنا أنه ولد في سنة ٣٨٨ هـ ، وتوفي في يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول^(٧) سنة ٣٧٧ هـ ببغداد^(٨) ، اعتماداً على ما ذكره أبو البركات الأنباري ، والقنطري ، وابن خلكان .

-
- (١) انظر : نزهة الالباء ص/٣١٧ .
 (٢) انظر : أنباء الرواة ١/٢٧٤ .
 (٣) انظر : وفيات الأعيان ٢/٨٢ .
 (٤) انظر : معجم الأدباء ٧/٢٣٣ .
 (٥) انظر : نسوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ٤/٤٣ .
 (٦) انظر : تاريخ أبي الفداء ٢/١٣١ .
 (٧) ذكر ابن خلكان أن يوم وفاته يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر ، قال : وقيل ربيع الأول سنة ٣٧٧ هـ . انظر : وفيات الأعيان ٢/٨٢ .
 (٨) انظر : أنباء الرواة ١/٢٧٤ . والعبر في خبر من غير ٣/٤ .
 وذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢/٨٢ ، أنه دفن بـ (الشوئيبي) وهي مقبرة في بغداد دفن فيها الجنيد البغدادي . انظر : معجم البلدان ٣/٣٧٤ .

حياة الشيخ قبل انتقاله الى بغداد غير واضحة ، ولم يذكر المؤرخون شيئاً عن نشأته في فارس ، عندما ذكروا أنه ولد بـ (فسا) سنة ٢٨٨ هـ^(١) .

ولا نعلم شيئاً عن دراسته الاولى ، وامراحل التي اجتازها في هذه الفترة ، إلا أن تردد ، على حداث الشيوخ المشهورين في بغداد بعد استقراره فيها سنة ٣٠٧ هـ^(٢) ، يوحي بأنه قد تردد على شيوخ بلاد قبل مجيئه الى بغداد ، وأخذ عنهم شتى علوم المعرفة وخاصة علوم العربية .

وبعد أن استقر ببغداد أخذ يوسع ثقافته وينوع معارفه وذلك بالقراءة على العلماء الحذات في شتى العلوم ، والاطلاع على كتب المتقدمين من الأئمة في علوم الدين والعربية .

فقد قرأ كتاب سيريه على أبي بكر بن السراج^(٣) . وسمع معاني القرآن للأفراء من أبي بكر بن مجاهد^(٤) وسمع معاني القرآن للزجاج من الزجاج^(٥) .

وقد كان أبو علي حافلاً للقرآن الكريم ، كما كان مطلعاً على أشعار العرب وأمثلهم وأخبارهم^(٦) .

-
- (١) انظر : وفيات الاعيان ٨٢/٢ .
 (٢) انظر : وفيات الاعيان ٨٠/٢ .
 (٣) انظر : معجم الادباء ٢٥٢/٧ - ٢٥٣ .
 (٤) انظر : المحتسب ٣٦/١ .
 (٥) انظر : المصدر السابق .
 (٦) انظر : أبو علي الفارسي ص/٩٣ .

وتعلمه على جماعة من شيوخ ذلك العصر منهم :-

١ - أبو اسحاق ابراهيم بن السري المعروف الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ^(١) .

٢ - أبو الحسن علي بن سليمان الاخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ^(٢) فروي عنه أبو علي بسنده^(٣) قصيدة يزيد بن الحكم الشنفي . وقد أخذ عن خمسة كل منهم يكنى بأبي بكر ، وهم :-

١ - أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ . فقد ذكر أبو علي أنه من شيوخه وقرأ عليه^(٤) .

٢ - أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور الشهور بابن الخياط المتوفى سنة ٣٣٣ هـ فقد قرأ عليه أبو علي ، وكتب عنه شيئاً من علم العربية^(٥) .

٣ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٣١ هـ ، تأثر به أبو علي في اللغة ورواية الاشعار^(٦) .

٤ - أبو بكر أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد المتوفى سنة ٣٣٤ هـ ، روى أبو علي القراءة عنه عرضاً^(٧) .

-
- (١) انظر : بغية الوعاة ٤٩٦/١ .
 - (٢) انظر : انباء الرواة ٢٧٦/٢ .
 - (٣) انظر : البصريات ، ٥/ب .
 - (٤) انظر : المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات الشاهد الثالث والسبعين والشاهد الثمانين والمسألة الواحدة والاربعين .
 - (٥) انظر : معجم الادباء ١٤٧/١٧ و ٢٦١/٧ .
 - (٦) انظر : المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات مسألة ٥٨ . وانظر : البصريات (١٢/١) .
 - (٧) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٦/١ - ٢٠٧ .

٥ - أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل المعروف بميرمان المتوفى سنة ٣٢٦ هـ^(١) .

وقد مكه اتساع بهؤلاء السيوخ من أن يكون إماماً من أئمة العربية في عصره ، أوفرهم مادة ، وأوسعهم اطلاعاً ، فجاءت كتبه أكثر الكتب فائدة ، وأغزرها بالبحوث الوافية والآراء الباضجة .

٦ - مكانته العلمية :-

لقد تبوأ أبو علي مكانة عالية في مختلف العلوم العربية ، ولم يميل تلك المرتبة العالية إلا لغزارة علمه ونسب ثقافته ، فقيده كان موسوعة علمية عربية في عصره ، فاشتهر ذكره في الآفاق ، وجاءته هذه الشهرة من نواح ثلاث :-

١ - تلامذته :-

قرأ تلميذ أبي علي جماعة من الطلبة أصبحوا أئمة في العربية ، ونذكر من بين هؤلاء تلميذ سليل المثال لا الحصر :-

١ - أبا التيج عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٦٢ هـ^(٢) .

٢ - أبا طاب أحمد بن بكر العبدي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ^(٣) أخذ عن أبي علي جل ما عنده وكان نحويًا لغويًا ، وشرح كتاب (الإيضاح)^(٤) شرحاً وافياً .

(١) انظر : انباه الرواة ١٨٩/٣ .

(٢) انظر : ابن جني النحوي للدكتور فاضل ضالع السامرائي .

(٣) انظر : معجم الادباء ٢/٢٣٦ - ٢٣٩ .

(٤) انظر : انباه الرواة ٢/٣٨٧ .

٣ - أبا نصر اسحاق بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨ هـ^(١) صاحب الصحاح ، من أعاجيب الدنيا ذكاء وفطنة^(٢) .

٤ - أبا الحسن علي بن عيسى الربيعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ^(٣) .

٥ - أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ابن أخت الفارسي المتوفى سنة ٤٢١ هـ^(٤) الذي قال عنه الفطحي عند ترجمته : أحد أفراد الدهر ، وأعيان العلم وأعلام الفضل ، وهو الإمام فسي النحو بعد خاله أبي علي ، ومنه أخذ وعليه درس حتى استغرق علمه واستحق مكانه^(٥) .

وقد تخرج إلى أبي الحسين بن عبد الوارث هذا أبو بكر عبد الله بن عبد الرحمن الجرجاني^(٦) ولم يكن للجرجاني إستاذ غير أبي الحسين^(٧) .

ب - كتبه ومسائله :-

من أسباب شهرة أبي علي كتبه ومسائله ، حيث اختتم بها دارسوه

-
- (١) انظر : انباء الرواة ١/١٩٦ .
 - (٢) انظر : معجم الادباء ٦/١٥١ - ١٥٢ .
 - (٣) انظر : نزهة الالباء ص/٣٤٢ .
 - (٤) انظر : نزهة الالباء ص/٣٤٣ ومعجم الادباء ١٨/١٨٧ .
 - (٥) انظر : انباء الرواة ٣/١١٦ - ١١٩ .
 - (٦) انظر : نزهة الالباء ص/٣٤٣ .
 - (٧) انظر : معجم الادباء ١٨/١٨٧ .

الحرية منذ عهد أبي علي ، فقد اشغل الناس بكتبه بالقراءة والدرس
واشرح والاختصار ، واشهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المشرق .
فهذا ابن سيده - وهو عالم مغربي - يشي على كتب الفارسي ويعظم
شأنها ، وجعل كتب النسيج ومسائله من مصادره المتمدة في تأليف كتابه
المخصص والمحكم^(١) .

ج - توثيق العلماء له :

وهذا سبب عظيم من أسباب شهرة أبي علي وعلو منزلته بين العلماء
فمن ذلك : ما ذكره أبو الاسم النوخى في (نشوار المحاضرة) حيث
قال : سمعت أبي يقول : سمعت عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي
النحوي في النحو^(٢) .

وأثنى عليه الخليل البغدادي ووصف كتابه بأنها عجبة حسنة لم
يسبق الى مثلها ، وتكلم كثيراً عن فضله وشهرته في الآفاق^(٣) .

وقال عنه أبو البركات الأنباري في نزهة الالباء : فضله كبير من
النحويين على أبي العباس المبرد ، وقال أبو طالب العبدى : ما كان بين
سيويه وأبي علي أفضل منه^(٤) .

(١) انظر : مقدمة المخصص ١٣/١ ومقدمة المحكم ١٥/١ .

(٢) انظر : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ٤٣/٤ - ٤٤ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ .

(٤) انظر : نزهة الالباء ١/٣١٥ - ٣١٦ .

٧ - مؤلفاته :-

لقد ألب أبو علي مجموعة من الكتب ثالت استحسان كثير مسن العلماء تعد من نفائس التراث ، ولكن يد الدهر قد عبث ببعضها ، فلا نجد لها أثراً في خزائن الكتب ، فعدت من الكتب المفقودة •

وبقيت بعض كتبه متناثرة في مكتبات العالم ، وقد انبرى لتحقيق بعضها جماعة من الاساتذة •

ومن المستحسن أن تأتي على ذكر مؤلفاته الموجودة منها في مكتبات العالم ، والمفقودة التي لم يبق منها غير الاسم ، بإثبات الكتب المحققة والمخطوطة الموجودة في المكتبات ، مشيراً الى أماكن وجودها •

١ - أبيات الأعراب مث

ذكر محقق (الحجة في علل قراءات السبع) أن جزءاً من هذا الكتاب قد طبع سنة ١٨٦٩ • وقول : وفي مكتبة القاهرة نسخة منه برقم /٢٧٥^(١) •

٢ - الأشغال :-

توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم /٥٢ تفسير ، وفي مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم /٢٩٧^(٢) •

(١) انظر : مقدمة كتاب الحجة ص/ ٢٥ •

(٢) انظر : نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ٢٦٥ •

٣ - أقسام الأخبار :-

نشر هذا الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري في مجلة
المورد ، المجلد السابع ، العدد الثالث / ١٩٧٨ في بغداد .

٤ - الأوليات في النحو :-

ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١٩٣/٢ وقال : أنه
بخط (ابن الأفقه) في الخزانة النويرية بالنجف الأشرف ، وذكره
صاحب التذريعة أنما في ٤٨٦/٢ تحت رقم / ١٨٨٨ .

٥ - الإيضاح المضدي :-

حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع سنة / ١٩٦٩
في القاهرة .

٦ - تعلية أبي علي على كتاب سيويه :-

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي المحدثنة
بالمكتبة السلمانية بإسطنبول تحت رقم / ٢٣٥٧^(١) .

٧ - التكملة :-

حقق هذا الكتاب الدكتور كاظم بحر المرجان (رسالة
ماجستير) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة ، جامعة القاهرة سنة /
١٩٧٢ .

٨ - جواهر النحو :-

انفرد بروكلمان بذكره وقال انه بمكتبة مشهد في إيران^(٢) .

(١) انظر : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢٦٥/١ .

(٢) انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩٣/٢ .

٩ - الحجة في علل القراءات السبع :-

طبع جزء من هذا الكتاب سنة /١٩٦٥ بتحقيق الدكتور علي
التجدي ناعف ، والدكتور عبدالحليم الثجار ، والدكتور بهدافتح
شليبي^(١) . وما زالت بقيته تنتظر التحقيق والطبع .

١٠ - المسائل البغداديات :-

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي المدحقة
بالمكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم /٢٥١٦/٢^(٢) .

١١ - المسائل البغداديات ، وهو نفس كتاب (المسائل المشككة) الذي هو
موضوع بحثنا .

١٢ - المسائل الحليات :

توجد نسختان من هذا الكتاب في مصر احدهما برقم /٥
نحو ش من آثار الاستاذ الشنقيطي ، والاخر : برقم /٢٦٦ نحو
بالخزانة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطي^(٣) .

١٣ - المسائل الشيرازيات :-

حققه الدكتور علي حابر المنصوري سنة /١٩٧٦ (رسالة
دكتوراه) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة .

(١) انظر : مقدمة الحجة ، وانظر : ابو علي الفارسي ص /٢٥٤ -

(٢) انظر : فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٦ .

(٣) انظر : ابو علي الفارسي ص /٥١٣ .

١٤- المسائل العسكرية :-

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي المحققة بالمكتبة
السليمانية باستبانبول تحت رقم ٢٥١٦/٤^(١) .

١٥- المسائل المضديات :-

ذكر محقق المسائل الشيرازيات أن هذا الكتاب موجود في
مكتبة الظاهرية تحت رقم ٧٧٩٩/٢٨ .

١٦- المسائل المشكلة :-

(أنظر : المسائل البغداديات) .

١٧- المسائل المثورة :-

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي المحققة
بالمكتبة السليمانية باستبانبول تحت رقم ٢٥١٦/٥^(٢) .
وهذه مجموعة أخرى من وثائق أبي علي عثرنا على أسنانها في
المصادر ، ولا نعلم عنها شيئاً آخر .

١٨- المسائل الميفارقينيات :-

ذكره ابن خير الاشيلي في فهرسه ص ٣١٨ .

١٩- أبيات المعاني :-

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢/٢٤٠ .

(١) انظر : فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٧/١ .

(٢) انظر : مقدمة المسائل الشيرازيات ص ١٦ .

(٣) انظر : المخطوطات المصورة ٣٩٧/١ .

٢٠- الاءوازيات :-

• ذكره ابن سيده في المحكم ١٤/١

٢١- الايضاح الشعري :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢٤٠/٧

٢٢- التبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢٤٠/٧

٢٣- التذكرة :-

• ذكره ابن خير الاشياي في فهرسه ص/٣١٨ والقفطي قسي

• أنباء الرواة ٢٧٤/١

٢٤- الترجمة :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢٤٠/٧

٢٥- تفسير قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة) الآية •

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢٤٠/٧

٢٦- تفسير أبي علي :-

• ذكره محسن الامين في أعيان الشيعة ٣١/٢١

٢٧- شرح أبيات الايضاح :-

• ذكره ابن النديم في الفهرست ص/١٠١

٢٨- شرح الاسماء والصفات :-

• ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٩٦/٢ •

٢٩- العوامل المائة :-

• ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٣٠- كتاب الشعر :-

• ذكره البغدادي في الخزائن ١٨/١ • ومحسن الامين في أعيان

الشبيبة ٣١/٢١ •

٣١- كلام أبي علي :-

• جمعه ياقوت ، أنظر : معجم الادباء ٢٢/١ •

٣٢- مختصر عوامل الاعراب :-

• ذكره ابن النديم في الفهرست ص/١٠١ •

٣٣- مدانة لأبي نلمي في الاخبار :-

• ذكره في فهرست معهد المخطوطات/٣٦٩ •

٣٤- المسائل المشقية :-

• ذكره ياقوت في معجم الادباء ٢٤٠/٧ •

٣٥- المسائل المذهبيات :-

• ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٣٦- المسائل الفصرية :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٣٧- المسائل الكرمانية :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٣٨- المسائل المجلسيات :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٣٩- المقصور والممدود :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٤٠- مقاصد ذوي الالباب في العمل بالاحطراب :-

- ذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ١٩٣/٢ •

٤١- نقض الهاذور :-

- ذكره القفطي في أنباء الرواة ٢٧٤/١ •

٤٢- الهيات :-

- ذكره ابن هشام في المغني ٣١٣/١ •

الفصل الثاني

١ - اسم الكتاب :-

ان من يراجع ترجمة أبي علي الفارسي في كتب التراجم ، ويطلع علي مؤلفاته في الفهارس القديمة والحديثة ، يجد من بين كتبه كتاباً باسم (المسائل البغداديات) ، أو باسم (المسائل المشككة)^(١) والاسمان علي ما نذكر يطلقان علي كتاب واحد .

وما دنا بصدد اسم الكتاب ، لا بد أن نشير الى رأي الاستاذ الجليل الدكتور عبد القاح شلبي ، حيث ناقش هذا الموضوع في كتابه : (أبو علي الفارسي) ، عند عرض كتب أبي علي^(٢) وأستنتج أن (المسائل المشككة) كتاب مستقل غير (المسائل البغداديات) .

وقد بنى رأيه هذا علي :

ان أبا علي قال في كتابه (الاغفال) : وأما الأروية ، ثلاثي فقد شرحناه في (المسائل المشككة)^(٣) .

وقل في موضع آخر من (الاغفال) : وأما قولهم : حيوة وحيوان فالواو عنونا منتقلة عن الياء ، وقد ذكرنا ذلك مشروحاً في المسائل المشككة^(٤) .

(١) انظر : معجم الادباء ٢٤١/٧ .

(٢) انظر : أبو علي الفارسي ص/٤٦٧-٤٧٠ .

(٣) انظر : الاغفال ورقة ١٢ . المكتبة المصرية / ٥٢ .

(٤) انظر : الاغفال ورقة ٤٤ . المكتبة المصرية / ٥٢ .

فهذا يعني أنَّ (المسائل المشكّلة) قد تقدمت على الاغفال وهي
سابقة عليها •

وتحدث أبو علي في (المسائل البغداديات) عند قوله بعدم لزوم
نون التوكيد بعد إمّا اشرطية فقال :

هذا في أبيات كثيرة تركناها هنا مع استقصاء الحجة في ذلك لذكرنا
به مستقبلي في مسائل اصلاح الاغفال^(١) •

وهذا يدل على أنَّ كتاب (الاغفال) سابق على (المسائل
البغداديات) • فيكون ترتيب تأليف هذه الكتب كالآتي :-

١ - المسائل المشكّلة •

٢ - الاغفال •

٣ - المسائل البغداديات •

فإذا كان كتاب الاغفال مسبوqاً بـ (المسائل المشكّلة) وسابقاً على
(المسائل البغداديات) فكيف تكون (المسائل المشكّلة) هي (المسائل
البغداديات) • فـ (المسائل المشكّلة) قطعاً غير (المسائل البغداديات) هذا
خلاصة ما أستدل به لحلّ هذا الاشكال^(٢) •

وأما بالنسبة الى العنوان المتيث في أول نسخة (شهيد علي) وهو
(المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات) •

فقال : ان (المسائل المشكّلة) اختلطت مع (المسائل البغداديات) في
هذه النسخة^(٣) •

(١) انظر : المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ١٢٦/ •

(٢) انظر : أبو علي الفارسي ص/ ٤٦٧-٤٦٩ •

(٣) انظر : أبو علي الفارسي ص/ ٤٦٨ •

وهذا الذي ذهب اليه الاستاذ شلبي لا يثبت أن (المسائل المشككة)
غير (المسائل البغداديات) ، اذ يكون من الممكن أن (المسائل المشككة)
قد تقدم بعض مسائلها على (الاغفال) وتُخرى بعضها عن (اغفال)
فتكون فترة تأليف الاغفال أقصر زمناً من املاء (المسائل المشككة) .

لذا أحسن أبو علي القاري في (الاغفال) الى المسائل التي أدليت من
(المسائل المشككة) وتقدمت على (الاغفال) . وأحاله أيضاً في المسائل
التي تأخرت عن (الاغفال) من (المسائل المشككة) الى (الاغفال) .

لذا نحن نخالف الاستاذ شلبي ونظمن الى أن (المسائل المشككة)
هي (المسائل البغداديات) وهما اسمان لمسى واحد ولا فرق بينهما ،
ونستدل لذلك بالأدلة الآتية :-

١ - أن المترجمين والمفهرسين - ما عدا ياقوت الحموي^(١) - لم
يشيروا الى (المسائل المشككة) واكتفوا عنها بذكر (المسائل
البغداديات) فقط ، مع علمهم بأن لأبي علي كتاباً باسم (المسائل
المشككة) لأنها مذكورة في (الاغفال) وكان كتاب (الاغفال) بين
أيديهم . ولا يفسر هذا التفاضل عن ذكر (المسائل المشككة) الا
على أن ذكر (المسائل البغداديات) يوجب عنها .

عن ياقوت الحموي

وأما ما ذكره ياقوت من أن (المسائل المشككة) كتاب لأبي
علي غير كتابه (المسائل البغداديات) فليس معه من الدليل
ما يلزمنا قبوله ، ولا يبعد أن يكون هذا سهواً منه . كما وقع في
سهو آخر عند احتساء كتب أبي علي حيث ذكر (الاغفال) ثم
ذكر (المسائل المصلحة على أبي بكر) ، فجعلها كباين مختلفين .

(١) انظر : معجم الادباء ٢٤١/٧ .

ولكن نصوص أبي علي^(١) وما ذكره المفهرسون يدل على أن كتاب (الانغال) هو نفس (المسائل المصلحة) أصلها أبو علي على شيخه أبي اسحاق الزجاج وليس على أبي بكر .

٢ - أن العنوان الثابت في أول وآخر نسخة (شاهد علي) وهو :
(المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) يوحى بـ (أن المسائل المشكلة) هي عين (المسائل البغداديات) ولا فرق بينهما .

٣ - أن العنوان الثابت في أول نسخة (جوروم) وهو : (المسائل المشكلة في النحو) يدل على أن كلا الاسمين يطلان على كتاب واحد ، وذلك أن المواضع التي تقع تحت هذا الاسم هي نفس المواضع التي تقع تحت ذاك الاسم ، فمحتواهما واحد . إلا أن نسخة (شاهد علي) فيها مسألتان زائدتان على هذه النسخة .

٤ - لقد فطن ناسخ نسخة (جوروم) إلى وجود لبس في اسم الكتاب هذا ، ونبه عليه وأزال ذلك اللبس بهذا التنبيه ، حيث كتب بعد الانتهاء من نسخ الكتاب :

هذه المسائل بثلاثة أسماء : البغدادية ، والمسائل المشروحة^(٢) والمسائل المشكلة .

لما ذكرنا نرجح أن (المسائل المشكلة) هي نفس (المسائل البغداديات) فهما اسمان لمسمى واحد .

(١) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٢٦/ .
(٢) يؤيد هذا ما ذكره أبو علي في (الانغال) فقال : وقد ذكرنا في الذرية عدة وجوه في المسائل المشروحة . انظر : الانغال ورقة ٦٠/ المكتبة المصرية رقم ٥٢ .

وهنا يبرز سؤال وهو : اذا كانت (المسائل المشككة) قد ذكرها أبو علي وصرّح بهذا الاسم فكيف اشتهرت به (المسائل البغداديات) ؟

يمكن أن نجيب بأن مسائل أبي علي كانت تشتهر باسم ذلك البلد الذي هو يملها فيه ، فالمسائل التي أملاها في حلب عرفت به (المسائل الحلبيات) والتي أملاها في شيراز اشتهرت به (المسائل الشيرازيات) • وأيضاً هذه المسائل وان كان أبو علي يسميها به (المسائل المشككة) أو (المسائل المشروكة) فانها اشتهرت وعرفت به (المسائل البغداديات) حيث أنها أُمليت في بغداد •

واخترت العنوان الثابت في أول وآخر نسخة (شهيد علي) وهو (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) لأنه جامع لكلا اعتوائين (المسائل المشككة) و (المسائل البغداديات) • ويزيل الخلط الواقع في اسم هذا الكتاب •

وقد أيّد هذا العنوان عبد القادر البغدادي في (الخزانة) حيث قال في الشاهد الرابع والثمانين :

لقد تكلم الناس على اعرابه قديماً وحديثاً ولا سيما أبو تليسي الفارسي فانه تكلم في أكثر كتبه ... وفصله في المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات^(١) •

(١) انظر : الخزانة ٢٢٩/١ •

٢- توثيق نسبة الكتاب :-

١- يشوب هذا الكتاب لأبي علي الفارسي ولا مجال للشك في هذه النسبة . ويمكن إيراد بعض الأدلة لتثبيت ودعم ذلك * وهو :
١- كتب في أول نسخة (شهيد علي) :

المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، تصنيف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي . عفا الله عنه .

وكرر الناسخ هذا النص في آخر الكتاب فكتبه ثانية .

وكتب في أول نسخة (جوروم) :

المسائل المشككة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
التحوي الفارسي *

٢- نقل مؤلفون معاصرون لأبي علي ومتأخرون عنه نصوصاً في كتبهم يعزونها الى كتاب (المسائل البغداديات)^(١) .

وحين نعود الى هذا الكتاب الذي بين أيدينا نجد تلك النصوص بعينها موجودة هنا *

٣- ان من يقرأ نصوصاً من كتب أبي علي ويتعرف على أسلوبه فيها ثم يقرأ نصوصاً من هذا الكتاب ، يتيقن أن هذا الكتاب لأبي علي الفارسي ، ويدرك ذلك من خلال عرض المادة ومناقشتها والاستدلال والاستطراد الذي يلمسه القارئ في أكثر مؤلفات أبي علي .

(١) انظر : الخصائص ٣٢١/١ و ١٦٨/٣ والمخصص ٨١/١٦ .

٣ - مكان تأليف الكتاب وزمانه :

ذكرنا أن (المسائل المشككة) و (المسائل البغداديات) كتاب واحد ، وذكرنا أن الشيخ ألفه في بغداد .

ولكن الشيخ أبا علي قد أقام في بغداد فترات متقطعة كانت تطول وتقصر ، ففي أية فترة من تلك الفترات ألف هذه المسائل ؟

لا نستطيع أن نعين زمناً محدوداً لتأليف هذا الكتاب ومع هذا فإن هناك بعض الدلائل قد تهدينا الى القول بأن هذا الكتاب من أوائل مؤلفات أبي علي ، من تلك الأدلة :-

١ - أن كتاب (الاغفال) الذي ألفه أبو علي علي ما أغفله شيخه أبو اسحاق الزجاج ، من أوائل كتب أبي علي ^(١) ، وقد قلنا : أن أبا علي ذكر اسم (المسائل المشككة) في كتابه (الاغفال) ، واستدلنا بذلك على أن زمن تأليف الكتابين متقارب ، ونستج من هذا أن هذا الكتاب أيضاً من أوائل مؤلفات أبي علي .

٢ - كتب في آخر نسخة (جوروم) ما يوثق أن تأليف هذه المسائل كان مبكراً بالنسبة لتأليفه الأخرى وهو : رسال الشيخ - أدام الله تأييده - عن الوقت الذي عمل فيه (الاغفال) . فقال :

عملته في سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة ، وذلك بعد وفاة أبي اسحاق - رحمه الله لأنه توفي سنة ثمانى عشرة ، ونوفى أبو بكر - رحمه الله سنة خمس عشرة - قال :

(١) انظر : أبو علي القارسي ص/ ٤٧٧-٤٧٨ .

وعملت المسائل المشروحة^(١) أيضاً في هذا الوقت في صنف
(شونيز) في المسجد المعلق ببغداد في الكرخ •

وهذا النص يحدد لنا تمام التحديد فترة تأليف هذا الكتاب ، كما
أن جملة (أدام الله تأييده) توحى بأن النسخ نقل هذا الكلام عن أصل
قديم كتب في حياة الشيخ ، لأن هذا الدعاء لا يقال للمنفوف •

وعلى ضوء هذه الأدلة نستطيع أن نقول أن هذا الكتاب ألف في
حدود سنة ثمان مائة وعشرة وثلثمائة •

٤ - قيمة الكتاب :-

لا شك أن مؤلفات أبي علي عامة ، و (المسائل المشككة المعروفة
بالبغداديات) خاصة ، قد حظيت باهتمام دارسي العربية ، منذ عصر
أبي تلي والى الآن ، وتأتي قيمة هذا الكتاب من ناحيتين :

الأولى :

٦ أن هذا الكتاب قد حفظ لنا بعض النصوص لعلماء متقدمين في النحو
والصرف واللغة ، أمثال : أبي زيد الأنصاري ، وأبي الحسن الأخفش ،
وغيرهما من الذين قد مات أكثر مؤلفاتهم •

٧ ثم أن هذا الكتاب يحتوي على مجموعة من المسائل المهمة في
الدراسات العربية ، كانت ولا تزال موضع نقاش بين علماء العربية ،
فنستطيع من خلال هذا الكتاب الاطلاع على آرائهم ، والتعرف على
وجهات نظرهم ، واختيار الرأي الذي نراه سديداً •

(١) يعني : المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، انظر : الإغفال
ورقة / ٦٠ المكتبة المصرية رقم / ٥٢ •

الثانية :

فلما أن هذا الكتاب ألف في بغداد ، وبغداد في ذلك العصر كانت
راخرة بالعلماء المشهورين في علوم العربية ، وزملاء أبي علي وخصومه
كبيرون ، أمثال : أبي حميد السيرافي ، وأبي القاسم الزجاجي ، وعلي بن
عيسى الرماني وغيرهم *

فلا بد لأبي علي أن يحدث قراء تأليف هذا الكتاب وهو علي مرأى
وسمع من هؤلاء ، ويجعل في الحساب أن أدنى زلة له في حل هذه
المسائل ، تكون نتائجها كبيرة عليه وعاقبتها وخيمة ، ثم يخسر الثمرة
التي هو بصدد تشييد أركانها •

لذا جاءت هذه المسائل مفعمة بمناقشات علمية ، وآراء ناضجة تلبي
قضايا نحوية وسرفية وانوية ، على قدر كبير من الاهمية في حيتها ، وفي
وقتنا الحاضر أيضاً •

٥ - مصادر الكتاب :-

اعتمد أبو علي في تأليف هذا الكتاب على نوعين من المصادر :-

النوع الاول :

يتمثل في كتب الاقدمين من علماء العربية فقد ورد ذكر كثير من
تلك الكتب ، مثل : كتاب العين ، وكتاب سيبويه ، وكتب أبي زيد ،
ومعاني القرآن للإخفش والمسائل الكبير له أيضاً ، ومعاني القرآن للفراء ،
والالفاظ للاصمعي ، والابواب له أيضاً ، والمتنضب للمبرد ، والرد على
سبويه له أيضاً ، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج ، والاصول لابن
السراج •

والشروع الثاني :

ولا يمثل في أقوال السالفين وآرائهم التي تلقاها أبو علي عن شيوخه «طريق الرواية» فأكثر ما تكون هذه الرواية عن شيخه أبي بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد ، أو عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن ابن الأعرابي .

٦- منهج أبي علي في الكتاب :-

٤ يبدأ أبو علي غالباً بنقل النص الذي يريد شرحه من كتب المتقدمين ، فيصدر به المسألة ، ثم يأخذ بشرح ذلك النص . وأحياناً يورد النص المنقول ويذكر رأي العلماء فيه ثم يبدي رأيه ، مثل ذلك :

مسألة :

كان أبو بكر يقول في قولهم : ما كان أحسن زيداً : ان (كان) ملغى لا فاعل له .

وقال قائل من متقدمي أهل العربية : ان في (كان) ضميراً لـ (ما) و (أحسن زيداً) في موضع خبره .

وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد هذين الوجهين ، والدليل على أن الوجه الثاني ... الخ (مسألة / ١٧) .

فهو لا يستتر على منهج واحد ، فكثيراً ما تراه يشير المسألة من لفظه ويجعل كلمة أو كلاماً موضعاً للمناقشة ، مثال ذلك :

مسألة :

زعموا أن الفعل في (حبنا) مبني على الاسم ، وأنهما جميعاً

بمنزلة شيء واحد ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء ... الخ
(مسألة ٢٤) •

وفي مكان آخر تراه يجيب عن سؤال سألوه فيقول مثلاً :

مسألة •

سألنا سائل عن قولهم : ملي من النهار ، مم أخذ ملي ؟

فقلت : الملا المتسع من الارض ... الخ (مسألة ٣٤) •

وأما أسلوبه في التحليل والاستدلال فإنه قائم على الجدال وعرض
البراهين المختلفة ، مستعيناً بقضايا منطقية •

فلتقرأ استدلاله في كون (ما) حرفاً في قوله تعالى : (ومما رزقناهم
ينفقون) قال :

والدليل على أنها - يعني : ما - حرف أنها لا تخاو من أن تكون
حرفاً أو اسماً • فإن كان اسماً وجب أن يعود إليه من صلته ذكر ، كما
يعود من - إثر الصلوات إذا كانت موصولاتها أسماء ذكر إليها ، ولا يخلو
الذكر العائد من الصلة أن يكون أحد ما في الصلة من الاسماء الملقوظة
بها ، أن تكون هاء مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شيء من
الاسماء الظاهرة في الصلة عائداً إليه ، وامتناعه من الجواز بين • ولا
يجوز أيضاً أن يرجع إليه هاء محذوفة من الصلة على أن يكون التقدير :
ومما رزقناهموه • مثل : ومن الذي رزقناهموه ، لأنك إن قدرته هكذا
التقدير عدت (وزقت) إلى مفعولين ، وإنما يتعدى إلى مفعول واحد •
مثل : أكلت ، وشربت • ولو عدته إلى ثان لقلت الفعل بالهمز كما يتقل

ما يترتب على ما يتعدى الى مفعول اذا أردت تعديته الى مفعولين ، فمن حيث لم
يجز أن يتعدى (رزقت) الى مفعولين لم يجز تقدير هذا انضمير ، فلما
لم يجز تقدير هذا الضمير لم يعد الى (ما) شيء ، واذا لم يعد اليه شيء
لم يكن اسماً واذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف ، واذا كان حرفاً
لم يحتاج الى العائد . (باب وجوه ما) .

ومثال آخر قال في (مسألة ٦٤) :

من الدليل على أن الأسماء أوئل للأفعال : أنه لا يكون فعل إلا
وله فاعل ، فكلمة وجد من الأفعال في اللنة في الامر العام وجد معه اسم ،
وليس كلمة وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فعلم بهذا أولوية الاسم
وأنه أكثر منه في العدد ، واذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر في
الاستعمال وعلى الالسنه ، واذا كان أكثر كان أخف على اللسان ،
لأن الطق به أوسع والمتكلم به أدرب .

هذا هو منهج أبي علي في تأليف الكتاب وأسلوبه في الاحتجاج
والاستدلال ، لعلنا استطعنا أن نعرف بهما القارىء من خلال تلك
الأمثلة .

٧ - مادة الكتاب :-

أَنَّ هذا الكتاب ليس كتاباً منهجياً ، حتى تكون موضوعاته مترابطة
ومتوالية ، بل هو كتاب يحتوي على احدى وثمانين مسألة متفرقة هنا
وهناك أملاها أبو علي على تلاميذه ، أو سئل عنها الشيخ فأجاب عنها .

فالقارىء لهذه المسائل لا يجد وشائج صلة بين أغلب تلك المسائل .
ولكن الذي يربط هذه المسائل بعضها ببعض هو طابع الاشكال السائد

الذي تراه في أكثر المسائل ، فانك لا تجد - الا نادراً - مسألة لم تكن موضعاً للنقاش والجدال بين العلماء ولم يكن فيها اشكال .

وأما مادة الكتاب فهي موزعة بين مسائل نحوية ، وصرفية ، ولغوية ، وإذا أحصينا تلك المسائل وهيئنا بينها ، وجدنا أن المسائل النحوية أكثر من المسائل الصرفية وأن المسائل الصرفية أكثر من المسائل اللغوية .

ولا بد أن نقول : اننا لا نستطيع أن نسمي بالمعنى الدقيق هذه المسألة نحوية صرفية وتلك صرفية محضة . وكذا نظرنا الى اطابع العام الذي يشيع في المسألة .

فالمسائل النحوية احدى وثلاثون مسألة وهي :

٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ .

والمسائل الصرفية احدى وعشرون مسألة وهي :

١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ٢١ و ٢٣ و ٣١ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧ و ٦١ و ٧٥ .

والمسائل اللغوية أربع مسائل وهي :

٣٤ و ٥٩ و ٦٢ و ٧٨ .

والمسائل التي تبدأ ببيت أو أكثر ، يتكلم فيه أبو علي من حيث امرأته وهي :

٢٥ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٧٦ .

والمسائل التي تبدأ بآية أو أكثر من القرآن الكريم ، يتحدث فيها

أبو علي عن اعزائها أو تفسيرها وهي :

٢٠ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٦ و ٤٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٧

و ٨١ •

وقد خصص أبو علي باباً مستقلاً للكلام عن (ما) بين مسألة ٣٧

ومسألة ٣٨ ، تحت عنوان : (هذا باب وجوه ما) •

وهذا الباب يستغرق ربع الكتاب •

تحدث أبو علي عن (ما) مفصلاً ، وقسمها أولاً الى اسم وحرف ،

وقسم (ما) التي تكون اسماً على أربعة أقسام :

١ - تكون موصولة معرفة •

٢ - تكون منكورة غير موصولة ، وجعل هذا القسم على ضربين :-

أ - منكورة غير موصوفة •

ب - منكورة موصوفة •

٣ - تكون استفهاماً •

٤ - تكون جزاء •

فأما كون (ما) حرفاً فتد قسمها على أربعة أقسام أيضاً :

١ - أن تكون (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر •

٢ - أن تكون نفيًا •

٣ - أن تكون كافة ، تحدث هنا عن دخول (ما) الكافة على الاسم ،

والحرف ، والفعل •

٤ - أن تكون زائدة ، وتوَّع هذا القسم الى أربعة أنواع أخرى :

١ - تكون (ما) لازمة عوضاً من الفعل •

٢ - أن يلحق الكلمة التي تدخل (ما) عليها حرف لا يلزم في الكلام اذا لم تدخل (ما) •

٣ - أن تلزم (ما) الكلمة التي تزداد عليها فلا تفارقها في الكلام •

٤ - أن تزداد (ما) غير لازمة •

ثمَّ ألحق بـ (باب وجوه ما) مسائل أخرى فقال : مسائل من هذه الفصول • فتكلم عن :

أ - (كيما) في قول الشاعر : كيما يحسون من بعرانهم خيرا •

ب - و (ما) في قول سيويه : (هذا باب علم ما الكلم في العربية) •

ج - واجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) •

د - وقوله تعالى : (وان كلّ لما جميع لدينا محضرون) •

الفصل الثالث

١ - آراء أبي علي في (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) :

لم يكن أبو علي مجرد ناقل يردد كلام الأئمة من العلماء ، فهو إمام من أئمة العربية وشيخ لمدرسة نحوية لها تلاميذ ومريدون ينقلون عنه ويرجعون إليه . لقد ألّف ابن جنّي كتاب (المتعمّق) الذي جمع مادته من كلام أبي علي ، ويشرح أبو طالب العبدّي كتاب (الإيضاح) فيقال عنه : انه شرح كلام أبي علي بكلام أبي علي ^(١) .

وإذا ما رجعنا إلى كتب النحو والصرف واللغة نرى ذكر أبي علي في تلك الكتب يتردد بين حين وآخر ، وذلك لأن لأبي علي دوراً بارزاً في مجال الدراسات العربية .

وقد أتى بجملة آراء في هذا الكتاب لها أهمية كبيرة . وسنورد بعض تلك الآراء ، وهي :

١ - يرى أبو علي أنّ (أوّل) أصله : وول ، ثم زيدت همزة (أفعل) فصار : أوول ، مثل : أحمر . ثمّ أدغمت الواو الأولى في الثانية فصار : أوّل . (مسألة / ٣) .

وقد خالف ما حكاه أبو العباس ثعلب عن الفراء : أنّ (أوّل) يجوز أن يكون أصله : أوأل ، أو أوّل ^(٢) ، وخالف ابن دريد في الجمهرة ^(٣) حيث جعل أصل وضعه من مادة : (أول)

(١) انظر : انباه الرواة ٢/ ٣٨٧ .

(٢) انظر : المتنصف ٢/ ٢٠٢ .

(٣) انظر : جمهرة اللغة ٣/ ٣٦٣ .

فأهمزة فاء الكلمة ، والواو عينها ، واللام لامها •

٣ - (كان) :-

تستعمل عنده على ضربين تكون بمعنى (وقع) و (حدث)
وتكون مقتضية للخبر ، والضرب الثاني عنده يدل على زمان فقط
ولا يدل على الحدث • وإنما حكم على (كان) وأخواتها بالفعلية
لثبوت خواص الأفعال •

(مسألة / ١٠)

٣ - الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب ، فالفعل
الذي يتعدى إلى مفعول مثل : ضرب ، لا يتعدى إلى مفعول ثان إذا
نقلت بالهمزة ، فهو مثل : حسن ، في التعجب •

(مسألة / ١١)

٤ - لا يجوز عند أبي علي إبدال الميم من الواو في (فو) في الإضافة
الآن في الضرورة ، وحمل على الضرورة قول رؤبة :
يصبح ظمآن وفي البحر فمه

(مسألة / ١٥)

٥ - اللام التي تنصب (أن) الخفية في مثل : (أن كاد ليضلنا)
ليست باللام الابتدائية وإنما هي اللام الفارقة بين (أن) المخفية
و (أن) النافية ، وليست باللام التي تدخل على الفعل المضارع
المستقبل ، ولا التي تدخل على الفعل الماضي الذي للقسم •

(مسألة / ١٩)

٦ - (حيثذا) :-

يرى الفارسي أن (حب) فعل و (ذا) فاعله ، ويختلف
من قال : أن (حب) مبنية مع (ذا) وهما كالشيء الواحد ،
ويفتد أبو علي أدلة من قال ذلك ويبطل ما احتجوا به . (مسألة / ٢٤) .

٧ - يجيز أبو علي أن يكون (الذي) بهما كـ (من) و (ما) بمعنى
الجمع . (باب وجوه ما) .

٨ - لا يجيز أبو علي دخول الباء في الخبر في لغة بني تميم ، في مثل :
ما زيد بذاهب . وإنما أجاز دخول هذه الباء على الخبر في لغة
أهل الحجاز فقط . (باب وجوه ما) .

٩ - يجوز دخول (ما) الكافة على (إذا) عند أبي علي فتكفها عن
الاضافة ، قال : القياس عندي إذا اضطرَّ شاعر مجازي بـ (إذا)
أن تكف بـ (ما) عن الضافة . (باب وجوه ما) .

١٠ - جوز أبو علي في (لماً) المشددة في قوله تعالى : (وإن كل لما
جميع لدينا محضرون) أن تكون (لم) انقاية ثم لحتها (ما)
فهيأتها للدخول على ما كان يتمتع دخولها عليه قبل لحتها (ما) .
قال أبو علي :

وقد رأينا نحن في ذلك قولاً لم أعلم أحداً تقدماً فيه .
(مسألة / ٤٠) .

١١ - الحركة حرف عند أبي علي ، قال : وهذا الذي يسميه أهل العربية
حركة حقيقة أنه حرف . فالفتحة كالآل ، والضممة كالواو ،
والكسرة كالياء في أنهنَّ حروف كما أنهنَّ حروف ، إلا أن

الصوت يهن أقل من الصوت بالانف وأختيها ، وقلة الصوت يهن
ليس يخرجهن عن أن يكن حروفاً ، لأن من الحروف ما هو
أكثر صوتاً من حروف ، كالصاد وانون الساكنة ، فكأن أن النون
عندنا حرف ، وإن كان أقل صوتاً من الصاد ، كذلك يجب أن تكون
هذه عندنا حروفاً ، وإن كان الصوت يهن أقل من الصوت بهسا
هن منه • (مسألة / ٥٤) •

١٢- يرى أبو علي أن (مذ) أصله : مند ، حذف العين منه • (مسألة
/ ٦١) •

٢ - أبو علي مع بعض النحاة في (المسائل المشككة المعروفة
بالفداديات) :

ناقض أبو علي من خلال هذا الكتاب عدداً من النحاة المتقدمين ومن
شيوخه ، واخترنا من بينهم ثلاثة أعلام وهم : سيبويه ، وأبو الحسن
الافطس الأوسط ، وأبو العباس المبرد •

١ - مع سيبويه :-

لقد كان أبو علي كثير الاعتداد بسيبويه ، فتجد اسمه يتكرر كثيراً
في مؤلفات الفارسي عامة ، وفي هذا الكتاب خاصة ، حيث صمدار ، يقارب
أحدى وثلاثين مسألة بخصوص سيبويه •

وبالكاننا أيراد بعض الأمثلة ، لتوضح للتاري مدى اجلال أبي
علي لأمام النحاة ، وقد كن مشهوراً بأكبابه على كتاب سيبويه وتفرده ،
حتى أن أبا حيان التوحيدى أحد تلاميذ السيرافي يقول عنه :

أما أبو علي فأشد تفرداً بالكتاب وأشد أكاباً عليه^(١) •

(١) - انظر : الامتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ •

والذي يطلع على هذا الكتاب ينبغي عنده مصداق كلام أبي حيان •
وكن هذا التقدير وهذا الاجلال سيوييه لا يعني قطعاً أن شخصيته
تطابق في اسودس سيوييه ، وينبغي وجوده ، بل نرى شخصية أبي
علي بايزة واضحة ، فهو يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يتبين
وجه الصواب فيأخذ به ، فانظر الى هذه المسألة :

مسألة

ذكر سيوييه قولهم : مر عزاء ، وحكم بزيادة الميم منها ، وذكر
صاحب (العين) فيه قولاً خالف قول سيوييه فيه ، ونحن نذكر ما قاله
وليبين فسادَه • (مسألة / ٦) •

ونراه في مسألة أخرى يشرح كلام سيوييه ويزيل عنه وجهه
العموض فقرأ هذه المسألة :

مسألة

اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء
لأن الأسماء هي الاول •

فسيوييه لم يشرح كيف أن الأفعال أثقل من الأسماء ، وما معنى
أن الأسماء هي الاول ؟

فتجد أبا علي يشرح هذا النص فيقول مثلاً :

قلت في شرح ذلك : الأسماء هي الاول للأفعال ، لأنها مأخوذة من
أوع منها هو المصدر ... الخ • (المسألة / ٧) •

ونراه في موضع آخر يأتي بنص من كتب سيوييه فيه نوع من اللبس

والاشتباه ، فينبغي أبو علي لازالة ذلك اللمس والاشتباه فيقول :

مسألة

ذكر سيويه الاستثناء المنقطع وأن (الّا) فيه بمعنى (لكن) وربما ظن ظان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد (الّا) كانهما به بعد (لكن) وأن الخبر مضمّر ، وهذا التأويل خطأ عليه ولا يجوز أن يكون أراداه . . . (المسألة / ٥٦) .

ب - مع أبي الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة :

لقد كان أبو علي على صلة وثيقة يكتب من سبطوه من الشيوخ ، ومنهم أبو الحسن الاخفش الاوسط وهذا ما تدلّ عليه النصوص الواردة في هذا الكتاب ، ولا شك أنه كانت لأبي الحسن منزلة عالية عند العلماء عامة ، وعند أبي علي خاصة ، وهو ينظر الى آرائه بتقدير ووقار ، فاذا كان سيويه يحتلّ أعلى منزلة في العربية عند أبي علي ، فإنّ أبا الحسن يستحقّ هذه المكانة بعد سيويه ، ولا عجب فإنّ أبا علي كان يرى صدق أبي الحسن ضرورة وقد حكى ابن جنّي أنّ أبا علي قال له :

يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة ، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد ، ولم يحك عنه حرفاً واحداً^(١) .

ويظهر هذا الاجلال والاعتداد في نصوص من هذا الكتاب حيث جعل أبو علي قول أبي الحسن في مقدمة بعض مسائله فمن ذلك قال أبو علي :

(١) انظر : المزهري ٤١٦/٢ .

مسألة :

ذكر أبو الحسن قول الله تعالى : (وينزل من السماء من جبال فيها من برد) • فقال : هو فيما يفسر : ينزل من السماء جبالا فيها برد ، وقال بعضهم : ينزل من السماء من جبال فيها من برد ، أي : في السماء جبال من برد ، يريد : أن يجعل الجبال من برد في السماء ويجعل الانزال منها •

قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن ، قوله : (وينزل من السماء فيها من برد) المعنى : وينزل من السماء جبالا فيها من برد ، فموضع (من) الأولى نصب • مسألة / ٣٥ •

وقد أيّد أبو علي أبا الحسن في وقوع الجملة الفعلية حذفة لموصوف محذوف • قال أبو علي :

مسألة :

ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير) قول الله عز وجل : (أوجاءوكم حصرت صدورهم) •

فزعم أن المعنى : أوجاءوكم قوم حصرت صدورهم ، فيحذف (قوم) وأقيم الوصف مقام الموصوف • وأجاز : جاذني زيد قام ، أي : رجلا قام •

وقوله هذا عندي جيد وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر • (مسألة / ٣٦) •

وقد اعتاد أبو علي أن لا يقبل الآراء من غير تدقيق وتمحيص فهو

يناقش المسائل ولا يهمه أن يكون موافقاً أو مخالفاً ، فإن تجده هنا يصف
قول أبي الحسن بالجيد ، تراه في موضع آخر يصفه بافساد ، ارماء
وتعريضاً . فمن ذلك ما نقله أبو علي من كلام أبي الحسن في (ان)
الخفيفة واللام التي في مثل : ان زيد لنطلق ، قال أبو الحسن :

انما دخلت هذه اللام لئلا تلبس بما تكون فيه (ان) اذا كانت
في معنى (ما) ، لأنك لو قلت : ان كان صالحاً التبس بهذا .

يشرح أبو علي قوله هذا ويؤيده في أن هذه اللام دخلت لتفصل
بين (ان) الخفيفة و (ان) الناقية ، ويأج في نقل قول أبي الحسن :

ويدخل علي من زعم أن هاهنا ضميراً ، أن يقول له كيف تصنع
باللام اذا أظهرت الضمير في اللفظ هل تقول : انه عبدالله لمطلق . وقد
علق أبو علي على هذا القول فقال :

فإذا قول أبي الحسن : ويدخل علي من زعم أن هاهنا ضميراً أن
يقول له كيف تصنع الى آخر الباب من قوله . ثم قال : يدل على أنه
جعل اللام التي في نحو : ان وجدت زيدا لكاذباً ، لام الابتداء ، وقد بينا
فساد ذلك وكيف يجوز أن تكون هذه اللام لام الابتداء ، وقد دخلت في
نحو قوله تعالى : (وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) . (مسألة / ١٩) .

ج - مع أبي العباس المبرد :

كان أبو العباس المبرد منتقداً لبعض آراء سيبويه ، وهذا ما يدل عليه
كتابه الذي يسمى (الرد) أو (الغلط) الذي ذكر فيه المواضع التي
غلط فيها سيبويه على ما يرى أبو العباس .

وذكرنا منزلة سيويه عند أبي علي وقذا : أنه مثله الأعلى فسي
العلوم العربية ، فماذا يكون إذن موقف أبي علي من أبي العباس ؟

نقول في جواب هذا السؤال : إنَّ أبا علي لا يقف من أبي العباس
موقفاً واحداً في هذا الكتاب • ففي المراضع التي يطلع فيها أبو العباس
سيويه ويرد عليه ، نجد أبا علي يدافع عن أمام انحلة بتحسين
وحجارة ، ويناقش أبا العباس ويقتد آراءه • ويصف دليته بالمغالطة ،
قال أبو علي بعد أن نقل كلام سيويه في (كلما) ووضحه قال :

فأما قول أبي العباس في كتاب (الغلط) من أنَّ سيويه ذكر : أن
الاستفهام لا يكون بـ (كلما) وقوله : إنَّ الاستفهام بـ (كلما) جيد ،
كما أنه بـ (بعض ما) جيد ، وذلك نحو : أن يقول القائل : أخذت
بعضه أو كله ، فذا لم يفهم بعض ما أخذ أو كل ما أخذ ، قال كل ما
أخذت وبعض ما أخذت ؟ فمغالطة فيه •

بمرح أبو علي وجه المغالطة ويفرق بين (كل) التي تضاف إلى
(ما) التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، و (كل) التي تضاف إلى (ما)
التي للاستفهام ، ويبيِّن أنَّ مراد سيويه هو (كلما) التي أضيفت إليها
(كل) إلى (ما) المصدرية • (باب وجوه ما) •

وقال أبو علي عند حديثه عن بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

ذهب سيويه إلى أنَّ (مثلهم) خبر (ما) مقدم على اسمها •

وأُتكر ذلك أبو العباس ، وذهب الى أنه منتصب على الحال مثل :
فيها قائماً رجل • وقدر خيراً مضمرأ قبل (مثلهم) وقدر انتصاب
(مثلهم) على هذا المضمر • ثم علّق أبو علي على قول أبي العباس ،
وقال فيه :

وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير ، لو قال قائلاً فيه : انه بعيد ،
لأنّ العامل فيه معنى ، والمعاني لا تعمل مضمرة اذ لا تعمل مظهرة ،
اذا تقدّمها ما تعمل فيه مثل : قائماً فيها رجل ، لكان قولاً • (بسبب
وجوده ما) •

وفي موضع آخر قال : وليس اعتراض محمد بن يزيد في (الغلط)
بهذا على سيويه بشي • (مسألة / ٥٩) •

قلت انّ أبا علي لا يقف منه موقفاً واحداً قراء في مواضع أخرى
يوافقه فمن ذلك ما حكى أبو بكر من رأي أبي العباس أن تقديم معمول
(ليس) غير جائز ، وقال أبو علي : وهذا الذي ذهب اليه أبو العباس
هو انقياس في (ليس) • (باب وجوه ما) •

وفي موضع آخر تراه يؤيده ويصف دليله وما يذهب اليه بالثبوت •
من ذلك ، قراءة (يا أبت لم تعبد) بفتح التاء •

ذهب أبو عثمان المازني الى أنه على تقدير الاضافة كأنه قول :
يا أبتى ، فقلب وأبدل فقال : يا أبتا ، ثم حذف •

وقال أبو العباس : لا يجوز عندي قول أبي عثمان في ذلك ، وذن
فتح فعلى (يا طلحة) وقال : إنّ الياء انما تحذف استقلاً ، والالف غير
مستقلة فلا يجوز حذفها •

قال أبو علي : وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصل بين الياء والالف في الحذف قويٌ عندي . (مسألة / ٥٨) .

٣ - الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة :

أقول مرة أخرى ، كان لهذا الكتاب تأثير كبير في الدراسات النحوية والصرفية ، واللغوية ، ويدل على ذلك تلك الاقتباسات والتعويض التي نقلها العلماء من هذا الكتاب وكانوا يشتمونها في مؤلفاتهم ، والذين نقلوا من هذا الكتاب كثيرون ، ونذكر بعضهم على سبيل المثال :

١ - ابن جنّي (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) :

لا شك ان ابن جنّي كان معتمداً بأراء استاذه متأثراً به في استدلاله وقياسه ومنافاته ، ومن برآجع كتاباً من كتبه يتيقن له ذلك جلياً ، ومن هنا كان لا بد أن يكون لهذا الكتاب موضع خاص عند ابن جنّي ، وقد نقل عنه في موضعين من كتاب (الخصائص) ، أنظر : ٣٣١/١ و ١٦٨/٣ .

ب - ابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) :

عني علماء المغرب يكتب أبي علي الفارسي ، وكان ابن سيده في مقدمة هؤلاء العلماء ، فقد أجلّه وأعجب به وعول على كتبه ومنها (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) . وذكر ذلك في مقدمة كتابه (المخصص ١٣/١) و (المحكم ١٥/١) وجعله من جملة مصادره المتمددة .

وقد صرح باسم الكتاب في (المخصص ٨١/١٦) ، ونقل بعض المسائل من (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) في هذا الكتاب بكاملها وهي :

مسألة (٤٣) ١١٦/١٠ • ومسألة (٤٥) ٢٨/٧ • ومسألة (٦٢) ٢٥٩/١٣ • ومسألة (٨١) ٨٧/٨ •

ونقل أغلب ما ورد في مسألة (١٢) ٩٦/١ • ومسألة (١٥) ١٣٤/١ • ومسألة (٤٢) ٣٠٤/١٢ • ومسألة (٦٣) ١٦٩/١٣ • وهذا النقل الكثير يدل على مدى تأثير ابن سيده بهذا الكتاب وأعجابه به •

ج - ابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) :

من يقرأ هذا الكتاب ثم يراجع شرح المفصل لابن يعيش يقتنع بأن المصاحح قد أضاف منه ، فنقل نصوصاً كثيرة منه ، ولكنه لم يصرح باسم الكتاب ، فنظر : فلى سبل المثال الى (ما) الجزائية في (باب وجوه ما) من هذا الكتاب ، ثم راجع (شرح المفصل ٥/٤) وانظر : (ما) الكوفة في (باب وجوه ما) ثم انظر : (شرح المفصل ٨/١٣١) •

د - ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) :

نقل ابن هشام بعض النصوص والآراء لأبي علي من كتابه (المسائل المشككة المعروفة بالمندارات) في كتابه (مغني اللبيب)^(١) إلا أنه لم يشر الى اسم الكتاب إلا في موضع واحد ، انظر : (مغني اللبيب ٤٠٣/٢) •

هـ - ابن عقيل (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) :

نقل ابن عقيل رأي أبي علي في (حبذا) في كتابه (شرح الالفية

(١) انظر : مغني اللبيب ١٩٧/١ و ٢٣٢ و ٢٢٥ •

٢/١٧٠) ، وقال : اخلف في اعرابها ، فذهب أبو علي في (البغداديات)
••• الشيخ ، انظر : مسألة ٢٤ و (شرح ابن عقيل ٢/١٧٠) •

و - السيوطي (المتوفى ٩١١ هـ) :

ومن الذين تقاوا نصوصاً عن أبي علي من كتابه هذا السيوطي ،
حيث ذكر صراحة اسم الكتاب في كتابه (الاشباه والنظائر ١/٢٠٧) •

٣ - البغدادى (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ) :

لقد كان هذا العالم من المهتمين بالكتب النادرة ، وكانت مكتبته
زاحرة بأنواع الكتب في مختلف العلوم ، وقد ضمنت أكثر مؤلفات أبي
علي ، وهذا ما يدل عليه كتابه (الخزائن) • فقد استعان بهذا الكتاب
في مواضع كثيرة ، وورد اسمه في أكثر من ثلاثين مرة في كتابه
(الخزائن) فمن تلك المواضع ج ١/٩ و ١٥٢ و ٢٢٩ و ٢٣٠ • ج ٢/٨٠
و ٢٠١ و ٢٦١ • ج ٣/١٩٥ و ٣٢٨ و ٣٨٤ • ج ٤/٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٨٤ •

خاتمة

بعد تزمي علي تحقيق هذا الكتاب ، حاولت أن أحصل علي النسخ المخطوطة للكتاب ، ولكنني لم أعثر الا على نسخة ممسورة عند الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري ، فأعازني ايها المشكوراً ، وهذه الممسورة من ممسورة أخرى حمورها مهند المخطوطات العربية عن أصل في مكتبة شهيد علي الملحقه بالمكتبة السلطانية في اسطنبول تحت رقم ١/٢٥١٦ •

وعلى الرغم من تبمي واستقصائي لم أجد أحداً من الباحثين قد أشار الى وجود نسخة أخرى من هذا الكتاب في أية خزانة من خزائن الكتب ، ومعنى هذا أن النسخة التي عثرت عليها هي نسخة فريدة ، وكنت أدركت أن الاعتماد على نسخة كهذه لا يخلو من مشاكل ومناقب ، ومع هذا بدأت بالاستساخ والتحقيق •

وبعد أن أوشكت أن أكمل التحقيق ، وفي أواخر الزمن المحدد لانجاز عملي ، رأيت كذباً تحت عنوان (نوادر المخطوطات العربية في مكاتب تركيا) فوجدت فيه نسخة أخرى للكتاب في مكتبة (جوروم) بتركيا •

ذكرت ذلك للأستاذ المشرف الدكتور عدنان محمد سلمان فمسخني بالذهاب الى تركيا لرؤية هذه النسخة • فتوكلت على الله وسافرت الى اسطنبول ، وكنت أتوقع أن مكتبة (جوروم) أيضاً من المكتبات الملحقه بالمكتبة السلطانية ، ولكن عند زيارتي للمكتبة السلطانية أخبرت بأن مكتبة جوروم هي في مدينة (جوروم) التي تبعد عن اسطنبول ما يقارب ٧٠٠ كيلومتر •

فصافرت الى مدينة جورووم ، ورأيت الكتاب فيها ، ولكن ادارة المكتبة لم تسمح لي بتصوير الكتاب ، ولم يكن في وسمي استمساخ الكتاب ، لأن هذا العمل كان يتطلب مني أن أبقى في تلك المدينة مدة طويلة ، لذا قمت بالتقابلة بين النسختين وتسجيل الخلافات بينهما .

١ - وصف نسخة شهيد علي :-

هذه النسخة توجد مع مجموعة أخرى في مجلد تحت رقم ١/٢٥١٦ تقع في ٥١ ورقة من هذه المجموعة .

في كل صفحة ٢٦-٣٠ سطراً .

نسخها في بغداد سنة ٦١٥ هـ أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بخطه نسخني شيه بالخط المغربي .

وقد وقع تقديم وتأخير وقت النسخ في ورقة ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ . فتبع عن ذلك اضطراب في العبارة ، وأجريت تعديلات في ترتيب الصفحات وفق ما يتفق عليه سياق العبارة . كما سقطت في الصورة صفحة ٢٨ ، وعند زيارتي للمكتبة الإسلامية التي تشمل ثلثي مكتبة شهيد علي حيث يوجد أصل هذه الصورة ، تبين أن ذلك السقط حصل أثناء التصوير سهواً واستسخت ذلك السقط هناك .

طريقة الناسخ

- ١ - يسهل الهزرة مثلاً : سائل يكتبه سائل ، ويؤول يكتبه يؤول ،
وآدم يكتبه الدم بأنفين •
- ٢ - يضع تحت الحاء حاء صغيرة ، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا
ما تدر •
- ٣ - يجعل فوق الراء والسين علامة مثل شكل رقم (٧) •
- ٤ - يضع فوق النكاف الأخيرة خطأً لا مثل : ذلك ولك •
- ٥ - إذا استشكلت عليه الكلمة يضع فوقها ضبة دلالة على نقس أو
غموض في الكلمة أو البارة •

التعليكات والتعليقات

كتب قبل الورقة الاولى (بغداديات في النحو) وكتب في الجهة
اليمنى (من كتب الفقير علي عفى عنه) وختم بختمه ، ومن جهة اليسار
(من نعم الله على عبده الضعيف أحمد بن محمد القمي الخرجسي
الانصاري بطريق السراء الصحيح من الشيخ الفاضل أبو السعود
الشهابي لطف الله بنا وبه والمسلمين أجمعين) • ثم كتب بخط آخر
(ثم من الله بفضل به على العبد الفقير بشر بن زين الدين العفليبي
الشامي لطف الله به آمين) •

وفي وجه الورقة الاولى كتب (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات
تصنيف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي عفا
الله عنه مات ببغداد سنة سبع وسبعين وثلثمائة في أيام الطائع لله عن تيف
وسبعين سنة) •

وتحت هذه العبارة (أحمد بن عبدالله بن مكّي) ثم كتبت في
وسطها أسماء المخطوطات الواردة في هذه المجموعة (وفيه أيضاً المسائل
البصريات في النحو ، وفيه أيضاً المسائل المشككة في أول المقتضب ، وفيه
أيضاً المسائل العسكرية املاء الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن
عبدالغفار ، ومسائل من النحو مشورة لأبي علي الفارسي أيضاً) •

وفي الزاوية اليمنى من الاسفل ختم فيه (مما وقفه الوزير شهيد
علي باشا - رحمه الله تعالى - بشرط أن لا يخرج من خزائنه) •

وفي الوسط من جهة اليسار كتب بخط مائل (بيان قوله وان كل
لما جميع لدينا محضرون في البغداديات عند قوله : وهذه مسألة مشككة
تتمثل بهذا الحد ، وشرح آخر من القول في واحد مذكور في أواخر
البغداديات) •

و ١٠

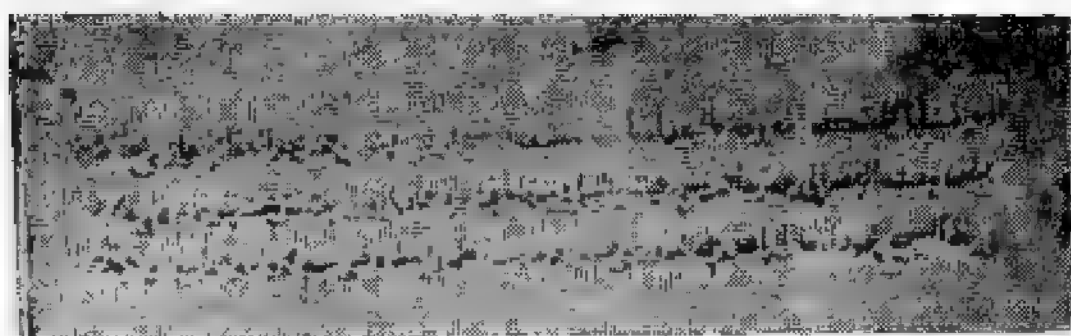
المسألة السادسة المأخوذة من كتاب من كتاب شيخنا أبي علي الحلي
في بيان ما جاء في كتابه من ما ذكره في كتابه...
في المأخوذة من كتابه...

في كتابه...

في كتابه...
في كتابه...
في كتابه...
في كتابه...
في كتابه...
في كتابه...

٢٥١٦

الورقة الأولى ١١ / من مصورة شهيد علي



الورقة الأخيرة ٥١ ب / من مصورة شهيد علي

٢ - وصف نسخة جوروم

هذه النسخة توجد في مكتبة جوروم تحت رقم/١٣٩٦ • حجم .
الكتاب ١٧ × ٢٥ سم في ١٩٧ ورقة في كل صفحة ١٥-٢٣ سطراً ، وهو
مكتوب بخط نسخي ، وقد تدارك في نسخه غير واحد • ناسخها مجهول ،
وقدر الاستاذ الدكتور رمضان ششن في كتابه (نوادر المخطوطات العربية
في تركيا ١/١٦٥) أن تاريخ نسخه يرجع الى القرن السادس الهجري .

كتب في وجه الورقة الاولى (كتاب فيه المسائل المشككة لأبي علي
الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي النازسي رحمه الله) • ثم كتب
من جهة اليسار ، وقد طمس بعضه (من كتب محمد بن علي) • وفي
آخر النسخة كتب (الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، سئل
الشيخ - أدام الله تأييده - عن الوقت الذي عمل فيه (الانفال) فقال :
عملته في سنة ثمانى عشر وثلثمائة ، وذلك بمسند وفاة أبي اسحاق
- رحمه الله - لأنه توفي في سنة ثمانى عشرة ، وتوفي أبو بكر - رحمه -
الله - سنة خمس عشرة ، قال : وعملت (المسائل المشروحة) أيضاً في
هذا الوقت في صنف شونيز في المسجد المعلق بخداد في الكرخ • قال ق :
هذه المسائل بثلاثة أسماء :

الإغدادية ، والمسائل المشروحة ، والمسائل المشككة) •

٣ - منهجي في التحقيق

- ١ - اعتمدت على نسخة (شهيد علي) وجعلتها أصلاً وذلك :
- أ - لأنني لم أحصل على نسخة (جوروم) الا في وقت متأخر جداً .
- ب - أن نسخة (شهيد علي) فيها مسألان رائدان على نسخة .

(جوروم) • وهاتان المسألتان هما : (مسألة ٢٧) و (مسألة

٢٩)

- ٢ - جعلت لكل مسألة رقماً ثبته قبل المسألة •
- ٣ - أشرت إلى بداية وجه الورقة بحرف (أ) وإلى بداية ظهر الورقة بحرف (ب) •
- ٤ - رمزت إلى نسخة (شهيد تلمي) وهي الأصل بحرف (ش) ورمزت إلى نسخة (جوروم) بحرف (ج) •
- ٥ - جعلت القوسين المعقوفين للزيادة من (ج) أو الزيادة التي أضفتها أنا اقتضاء للمسياق ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش •
- ٦ - قابلت بين النسختين ، وأشرت إلى الاختلافات بينهما •
- ٧ - قمت بتصحيح كل ما رأيته محرّفاً أو مصحّفاً • وأشرت إلى ذلك في الهامش •
- ٨ - خرجت الشواهد وهي تشمل : الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والآيات الشعرية ، والأمثال والأقوال العربية •
- ٩ - فسرت الكلمات التي تحتاج إلى تفسير •
- ١٠ - ترجمت الاعلام واختصرت على الاسم وتاريخ الوفاة وأشرت إلى مصدر واحد أو مصدرين ، وأهملت ترجمة أكثر الشعراء •
- ١١ - عيّنت مكان التملّوص التي ينقلها المؤلف من كتب الأقدمين إن توفرت ، مثل : الكتاب ، والمقتضب • ومعساني النمدآن للأخفش ومجاني القرآن وأعرابه للزجاج •

القسم الثاني - النص المحقق

١ - مسألة

قال سيبويه : زعموا أن أبا عمرو^(١) قرأ (يا صالحُ يٰتا)^(٢) ، جعلَ الهمزةَ ياءً ، ثم لم يقلبها واواً ، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً^(٣) ، وهذه لغةٌ ضعيفةٌ ، لأنَّ قياسَ هذا أن يقول : يا غلامُ وُجِل^(٤) .

قال أبو علي أيته الله :

والقولُ في ذلك : أن الفاءَ من (آتى) همزةٌ ، فإذا أُمر منه^(٥) أُدخلتْ همزةُ الوصلِ على التي هي فاءٌ فاجتمعتْ همزتان فقلبتْ ثالثةً بحسبِ الحركةِ التي هي على الأولى ، فصارتْ : آيت ، وهذه الهمزةُ إذا اتصلَ الفعلُ الذي هي فيه بكلامٍ قبله سَقَطَتْ ، فإذا سَقَطَتْ ، فلك في التي هي فاءٌ ضربانِ : إن شئتَ تركتها مبدلةً ، وإن شئتَ حَقَّقْتَهَا .

(١) في ج (أن) أبا عمرو بن العلاء ، وما اثبتناه أصحُّ ، لأنَّ يوافقُ الكتابَ ، وهو أبو عمرو بن العلاء واختلف في اسمه ونسبه ، قيل : اسمه زيان وقيل : العريان وقيل : أبو عمرو ، وهو امام البصرة في القراءة والنحو توفي سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٩ هـ ، انظر انباء الرواة ١٢٥/٤ .

(٢) الأعراف / ٧٧ ، وفي المصاحف (يا صالحُ تَتينا) ، وقرأ أبو عمرو يا صالح وتينا بقلبِ الفاءِ واواً ، انظر : البحر المحيط ٣٣١/٤٢ .

(٣) في ج (ليس متصلاً) وهو خطأ في المعنى ، ولا يوافق الكتابَ .

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢ ، وهذه المسألة موجودة في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٤٤/١ .

(٥) في ج (فيه) بدل (منه) وما اثبتناه أصحُّ .

أما وجه التحقيق فأنك إنما كنت خففت لاجتماع
الهمزتين ، فلمَّا زالت اللمة التي لها أيدلت ، عادت مخففة ،
هذا وجهه وهو قياس .

إلا أن الوجه الآخر أشبه بمذاهب العربية وطريقها ، ألا
تري : أنك تجد الأفعال يلزم بعضها اعتلال في موضع لمة
فاذا زالت تلك اللمة أجري السائر في الاعتلال - وإن خلا من
اللمة - مجرى ما فيه اللمة وذلك نحو : تمسك ، ويكرم^(١) ،
ويقول^(٢) ، وما أشبهه ، فكذلك ينبغي أن تترك الهمزة التي هي
فاء في الأمر من (أتي) مخففة . فهذا حجة أبي عمرو ، وعلى
هذا تحصل قراءته (يؤمنون)^(٣) مخففة . لم يخفف الهمزة
من (يؤمنون) بعد أن تكلم بها مخففة ، كقولك : جؤنة^(٤) ،
ثم تقول : جؤنة ، ولكنه خفف الهمزة في (آمن) لاجتماع
الهمزتين ، وكذلك في (أومن) ثم انتظم المضارع ما في الماضي اللازم
فيه القلب . لاجتماع الهمزتين فيه ما خلا همزة (أعمل) الزائدة ،
فصادف^(٥) حرف المضارعة المضموم الألف المتقلبة عن الهمزة التي

(١) أصله توعيد ، حذفوا الواو حملاً على حذفها في : يوعيد

حيث وقعت الواو بين الياء والكسرة وهذا ثقيل على لسانهم
فخففوه بحذف الواو . وكذلك حذفوا الهمزة من ياكرم حملاً
على حذف الهمزة في الأكرم ، انظر شرح المفصل ٥٩/١٠ .

(٢) أصله : يقول ، فنقلوا ضمة الواو الى ما قبلها . فأجروا فيه

الاعلال لأجرائهم الاعلال في الماضي ، انظر شرح المفصل ٦٥/١٠ .

(٣) البقرة ٣ . كان أبو عمرو إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة

لم يهزم كل همزة ساكنة مثل : يؤمنون ويؤمن . انظر كتاب

السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٣١ .

(٤) الجؤنة : سلة مستديرة مفشاة ادما ، يجعل فيها الطيب

والثياب . اللسان عادة جان .

(٥) في ج (فصارت) وهو خطأ في المعنى .

هي فاء ساكنة ، فقلبها واواً ، فحَقَّفَ (يؤمنون) على هذا اتباعاً
لبعض الفعل بعضاً . لا على التخفيف في (جونة) وإن كانت
اللفظتان متفتحتين ، فعلى هذا أيضاً لم يُحَقِّقْ الهمزة في [يتنا من
قولك]^(١) : يا صالحُ يتنا ، ولم يقلب الياء المتقلبة عن الهمزة التي
هي فاء واواً ، وإن كانت ساكنة مضمومة ما قبلها وشبهها بقيل
[في الاشمام] ^(٢) .

فقال سيويه : هذه لغة رديئة يلزم من قالها أن يقول :
يا غلام وجيل . يريد أنه لا يقلب الياء الساكنة المضمومة ما قبلها
واواً كذلك لا يلزمه إلا أن يقلب الواو الساكنة المكسورة ما قبلها
ياء ، وهذا الذي ألزمه إتياء في قراءته (يا صالحُ يتنا) من قوله :
يا غلام وجيل لا يقوله أحد .

وأخبرني أبو بكر محمد بن السري^(٣) ، قال : أخبرنا أبو
العباس^(٤) أن أبا عثمان^(٥) قال : لا يلزم أبا عمرو . ما ألزمه سيويه
من قوله : يا غلام وجيل ، وذلك أنه قاس قوله (يا صالحُ يتنا)

(١) زيادة من ج . لأن المعنى يقتضي ذلك .

(٢) زيادة من ج اثبتناها لبيان وجه التشبه بين : قيل ، ويا صالح
يتنا . والاشمام : أن يشم الفاء الضمة ، ليندل على أن الأصل
الضم .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، توفي سنة
٣١٦ هـ ، انظر انباء الرواة ١٤٥/٣ وبغية الوعاة ١٠٩/١ .

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالبرد ، توفي سنة
٢٨٥ هـ ، انظر انباء الرواة ٢٤٧/٣ وبغية الوعاة ٣٦٩/١ .

(٥) هو أبو عثمان ، بكر بن محمد بن بقيقة توفي سنة ٢٤٨ هـ ،
انظر انباء الرواة ٢٤٦/١ وبغية الوعاة ٤٦٢/١ .

على شيء موجودٍ مثله ، وذلك قولهم : قيل ، وسبق^(١) . وليس
في الكلام متعلبه ولا متفعله مثل : يا غلام وجل ، لا مخففة^(٢) ،
الحركة ولا مشموسها فلا يلزمه : يا غلام وجل ، وقد ثبت
قوله : (يا صالح مبتنا) قياساً على ما ذكرناه .

قلت أنا : فالترادة بتخفيف الهمزة وإبدالها في قوله تعالى :
(ومنهم من يقول ائذن لي)^(٣) مثل : (يا صالح مبتنا)^(٤)
و (فليؤد الذي اتّمن)^(٥) وما أثبت هذا أقوى عندي ٢ / أ / في
العربية ، لما ذكرت . وأما قوله : (فأتينا بما تعدنا)^(٦) و (فأت
بآية)^(٧) ونحو هذا من المفتوح [فليس كذلك]^(٨) .

(١) في كل فعل ماض مجهول مثل العين ثلاث لغات فتقول : قيل
وبيع بالياء وكسر ما قبلها وهي الجيدة ، وتقول : قيل وبيع
بالإتساع ، وقول وبيع بالواو . انظر شرح المفصل ٧٤/١٠ .

(٢) في ش (لا مخففة الحركة) وما أثبتناه من ج أولق يقتضي
العبارة .

(٣) الدوبة / ٤٩ .

(٤) (مثالي يا صالح مبتنا) ساقطة من ج .

(٥) البقرة / ٢٨٣ .

(٦) الإعراف / ٧٠ .

(٧) الشعراء / ٢٥٤ .

(٨) ساقطة من ش أثبتنا هامن ج لأن سياق المعنى يقتضي ذلك .

٢ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : عزويت ، في إثري كليم^(١) ، التاء فيها زائدة ليست من أصول الكلم فقال : وكذلك عزويت ، لأنه ليس في الكلام فعويل^(٢) .

قال أبو علي أيده الله :

فقلت أنا في شرح ذلك : لا بخلو قولهم : عزويت^(٣) ، من أن يكون وزنه : فعليت ، أو فعويل ، أو فمليل ، فلا يجوز أن يكون فعويلا ، لأن (فعويلا) بناء لم يتجىء في الأمثلة الأصلية ، ولا في المزيد فيها ، فلا يجوز إذا أن تجعله (فعويلا) وإن جعلته (فعليلا) حكمت بأن الواو أصلية ، لأنها اللام الأولى من البناء ، ولم تجيء الواو أصلية في الرباعي إلا فيما كان مضاعفا نحو : الوعوعة^(٤) ، والوحوحة^(٥) . فالواو في الرباعي إذا كان من هذا النوع أصلية ، وليس (عزويت) كذلك ، فيحكم بأن الواو أصلية فيه . فإذا لم يجوز أن يكون على الوزنين اللذين

(١) في ش (كلام) واثبتنا ما في ج لأن الزيادة وقعت في كلمات

متعددة وليس في كلام .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٣) عزويت : موضع ، انظر جمهرة اللغة ٢٢١/٣ .

وذكر ابن خالويه في كتاب (ليس) ص/٣٧ : ليس أحد من أهل اللغة والنحو عرف تفسير (عزويت) وهو في كتاب سيويه ما عرف الجرمي ولا المبرد ، فسمعت أبا بكر بن الخياط يقول : سألت أبا العباس ثعلبا عن (عزويت) فقال يروى بالعين (عزويت) وهو القصير . وقال أبو الفتح عثمان ابن جني (عزويت) هي الداهية . المصنف ٢٨/٣ .

(٤) الوعوعة : اصوات الكلاب وبنات آوى . اللسان مادة : ومع .

(٥) الوحوحة : صوت مع يحج . اللسان مادة : وحج .

تَقْدَمُ^(١) ثَبِتَ أَنَّهُ فَعَلَيْتَ ، فالواو 'لام' مثل : عَفَرَيْتَ^(٢) وسم
يَجُوزُ أَنْ نَحْكُمَ بِأَنَّ الناءَ 'لام' ، لأنَّ لو فعلنا ذلك لم يخلُ من
أَنْ نَجْمِلَهُ (فِعْوِيلاً) ، أو (فِعْلِيلاً) ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يجوز
أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ .

ونبيِّن وزنَ هذه الكلمة من جهةٍ أخرى فنقول : إنَّ فيها حرفين
من حروفِ الزيادة^(٣) يحتاجُ في معرفةِ الزائدِ منهما الى نظر - فأمَّا
المُدَّةُ التي بينهما فكونُها زائدةٌ يَبَيِّنُ - لا يخلو الحرفانِ من أنْ
يَكُونَ أَحَدُهُما زائداً والآخر أصلاً أو يكونا جميعاً زائدينِ^(٤) . أو
يكونا جميعاً أصليين .

فلا يجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعاً زائدينِ ، لأنَّما إنَّ
حكمتنا بزيادتهما أَبْقَيْتُمَا الكلمةَ على حرفينِ والأسماءُ
المُسَمَّكَتَةُ والأفعالُ المأخوذةُ منها لا تكونُ على أَقلَّ من ثلاثة ، ولا
يجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعاً أصليين ، لأنَّما لم نَجِدْ الواوَ في اِرْبَاعِيٍّ أصلاً
إِلَّا فيما كانَ منه مُضَاعَفًا ، فقد ثَبِتَ أَنَّ أَحَدَهُما زائدٌ والآخرُ
أصلٌ ، ولا يخلو من أَنْ يَكُونَ الزائدُ الثانيَ أو الأوَّلَ . فلا يجوزُ
أَنْ يَكُونَ الأوَّلُ ، لأنَّما إنَّ جَعَلْنَا الزائِدَ الأوَّلَ جَعَلْنَا وَزْنَ
الكلمةِ (فِعْوِيلاً) وهو بناءٌ لم يَجِءْ عَلَيْهِ الْكَلِمُ الْأَصْلِيَّةُ الْحُرُوفُ ،
ولا ذواتُ الزيادةِ ثَبِتَ أَنَّ الزائدَ [هو]^(٥) الثاني ، وأنَّ وَزْنَ :

-
- (١) في ج (بعدما) وهو خطأ لأنه لا يتفق مع سياق الكلام .
(٢) العفريت من كل شيء المبالغ . اللسان مادة : عفر ، قال أبو
الفتح عثمان ابن جني (عفريت) واحد الشياطين ، انظر المنصف
٢٨/٣ .
(٣) أحرف الزيادة عشرة أحرف مجموعة في قولك (اليوم تنساء)
أو (سألتمونيها) .
(٤) (أو يكونا جميعاً زائدين) ساقطة من ج .
(٥) زيادة من ج أثبتناها لأنها أقوى من حيث التركيب اللفظي .

فعليت .

فَأَمَّا (كِبْرِيَتْ) ^(١) فَوَزْنُهُ : فَعْلِيلٌ ، مَثَلُ : قِنْدِيلٌ ^(٢) .
ولم يجعله مَثَلٌ : عَفْرِيَتْ ، لِأَنَّ التَّاءَ لَا تَجْعَلُهَا فِي الْبِنَاءِ الَّذِي
تَجِيءُ فِيهِ زَائِدَةٌ ^(٣) إِلَّا بِثَبَتٍ ، وَلَيْسَ يَثْبُتُ لَكَ أَنَّ التَّاءَ فِي
(كِبْرِيَتْ) زَائِدَةٌ بِاشْتِقَاقِكَ مِنْهُ شَيْئاً تَسْقُطُ فِيهِ التَّاءُ ، كَمَا ثَبَتَ
بِالِاشْتِقَاقِ مِنَ الْعَفْرِيَتْ : عَفْرٌ ، فَعَلِمْتَ لَمَّا جَاءَ أَجْمِيعاً بِمَعْنَى ^(٤) ،
أَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ وَكَمَا عَلِمْتَ بِقَوْلِهِمْ : الْعَنْكَبُ ، أَنَّ التَّاءَ فِي
(الْعَنْكَبُوتِ) زَائِدَةٌ .

ولم يكن (فَعْلِيلٌ) أيضاً بناءً لِمِ اسم يجيء في الأصول مثله ،
بل قد جاء في بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ^(٥) فَإِذَا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ
(كِبْرِيَتْ) مَا تَسْقُطُ مِنْهُ التَّاءُ وَلَمْ يَكُنْ بِأَوَّلِهِ بِنَاءٌ لَمْ يَجِيءْ فِي
الْأُيُنَةِ ^(٦) الْأَصْلِيَّةِ مَثَلُهُ ، وَكَانَتِ التَّاءُ إِذَا جَاءَتْ فِي بِنَاءٍ لَمْ تَحْكَمْ
بِزِيَادَتِهَا إِلَّا بِثَبَتٍ ، ثَبَتَ أَنَّ التَّاءَ فِي (كِبْرِيَتْ) أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ
زَائِدَةٍ .

-
- (١) جُمُهورية اللغة ٢٩٥/٣ قال ابن دريد فامّا (كبريت) فليس
بعربي محض ، وقد قال الراجز رؤبة :
هل ينجيني حلف سخيتت او فضة او ذهب كبريت
والكبريت من الحجارة الموقد بها ، اللسان مادة : كبرت .
- (٢) القنديل بالكسر معروف وهو مصباح من زجاج ، انظر : تاج
العروس مادة : قندل .
- (٣) في ج (زيادة) وما اثبتناه اوفق من حيث تركيب العبارة .
- (٤) اي جاء العفريت وعفر بمعنى واحد ، قال في اللسان مادة :
عفر : رجل عفر ، وعفريّة ، ونفريّة ، وعفارية ، وعفريت بين
العفارة خبيث منكر داه . فالعفريت مشتق من عفر .
- (٥) ففي الاسماء مثل : خنزير ، وحليّة ، وفي الصفات :
صهيم ، وصنديد . انظر : الكتاب ٣٢٦/٢ .
- (٦) في ش (الامثلة) وما في ج اصبح ، لانه موافق لما جاء في كتب
الصرف .

٣ - مسألة

قال سيويه : إذا التقت الواوانِ أوْلاً أبدلت الأولى همزةً ولا يكونُ فيها إلاّ ذلك^(١) .

قال أبو علي أيّده الله :

قلتُ أنا : الواوانِ إذا اجتمعَا^(٢) في أوّل كلمة ، فاجتماعهما على ضربين : أحدهما : أن تكون الواوُ الثانيةً فيه مدّةً ولا تكون واواً في كلّ أحوال الكلمة ، كبنائيك من (وعدّ) فعلاً على وزن (ضُورِبَ) نحو : ووعدّ ، فاشتدّ في قلب الأولى همزةً بالخيار كما أنّك في همزة (أقيمت)^(٣) بالخيار فإن همزتها قلت : أوري^(٤) فليست^(٥) ثمسزها مسن حيث همز^(٦) الأولى [و]^(٧) لكن من حيث أبدلت [الواو التي]^(٨) ب / في (وجرّه)^(٩) ونحوه ، ومن صحّح ولم يبدل ، فمن حيث صحّح التي في

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٦ .

(٢) في ش (اجتماع) وما في ج أولى بالاثبات .

(٣) الرسائل ١١/ قرأ أبو عمرو وحده (وقئت) بواو . انظر : إكتاب السبعة في القراءات ص/ ٦٦٦ .

(٤) مثل بأوري ، والأولى أن يمثل بأوعدة . لأنه قال : كبنائيك من وعدّ فعلاً على وزن ضورِبَ نحو : ووعدّ .

وقد فسّر ابن جني في المنصف ٣/ ٣٦ ، ووري أي : ستر ، ومنه توارت بالحجاب أي : استتورت .

(٥) في ج (فليس) وما في ش أصح لأن قبل هذه الكلمة : (قلت أوري) .

(٦) (همز) ساقط من ج .

(٧) زيادة من ج ، أثبتناها والسياق يؤيدها .

(٨) زيادة من ج أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٩) آل عمران ١٠٦ ،

(وَقُتَّتْ) وهذه الواو الثانية لا يُعْتَدُ بها ، لأنها لا تلزَمُ ، ألا ترى : أنتك إذا بينت الفصل للمفاعل قلت : واري ، فلم تلزَمِ الواو .

فإن قلت : فهل يوجد حرف لا يُعْتَدُ به ، لأنه غير لازم كما لم يُعْتَدَ بهذه الواو الثانية لما كانت غير لازمة ؟

فقد وجدنا غيره من الحروف لما كانت غير لازمة لم يُعْتَدَ بها وذلك إمَّا التانيث في مثل : قائمة ، لما كانت غير لازمة لهذا البناء لزوم أل التانيث نحو : حبلتي ، لم يُعْتَدَ بها ولو اعتد بها لم تُصَرَّفْ (قائمة)^(١) لأنه كان يجتمع في الاسم عِلَّتَانِ ، إحداهما : الوصف ، والأخرى : علامة التانيث ، والعِلَّتَانِ إذا اجتمعتا في اسم مفعلة الضَّرَفَ فلو انتدبت بالهاء^(٢) هنا لم تُصَرَّفْ (قائمة) في النكرة ، وصرفهم لها يدل على أنها لم يُعْتَدَ بها فكما أنه^(٣) لم يُعْتَدَ بهذه التاء ، لأنها غير لازمة كذلك لم يُعْتَدَ بالواو الثانية من (واري) ونحوها ، لأنها غير لازمة .

والضرب الآخر وهو الذي الواو الثانية فيه لازمة^(٤) لا تتقلب يلزَمُ قلب الواو الأولى فيه همزة ، لأنك كنت في قلب واحدة المضبوطة بالخيار فلما اجتمع اثنان لزم القلب ولم يسجز غيره وذلك قولك في تكسير (واصل) وتصغيره : أواصل ، وأو يصل . ومن هذا الباب قولهم : أولى ، وقد كذا شرحناه^(٥) ونزيد في شرحه ونذكر

(١) قائمة (ساقطة من ج)

(٢) ها (ساقطة من ج)

(٣) أنه (ساقطة من ج)

(٤) في ش (لازم) واثبتنا ما في ج ، لأنها جاءت بالتانيث على

قوله (الثانية) السابقة .

(٥) لم يشرحه في هذا الكتاب الا في هذه المسألة .

قول بعض أهل النحر فيه وتيسر سهوة .

(أوس)^(١) وزنه : أفعل ، فالهمزة^(٢) فيه زائدة ، وانقاء العين جميعاً من موضع واحد كما أن انقاء العين في قولك : ددن^(٣) ، وكوكب ، من موضع واحد . فإذا جمعت (أول) مكسراً قلت في جمعة : أوائل .

فإن قال قائل : ما هذه الهمزة ؟ قلت : إنها منقلبة من الواو التي هي عين وإنما قلبت همزة لوقوعها بعد ألف الجمع قريبة من الطرف ومثل [ذلك]^(٤) قولك أسو كسرت سيّداً : سيّداً ، فبديل من الواو التي هي عين في قولك : سيّود ، همزة لما ذكرناه ، وكذلك لو كانت بدل الواو في هذا الموضع ياء لفعلت بها من إبدال الهمزة منها ما فعلت بالواو ، والعلّة فيها وقوعها بعد ألف الجمع وقربها من الطرف .

قال المازني : سألت الأصمعي^(٥) عن : عيائل ، كيف جمعه^(٦) العرب ، فقال : عيائل . فهذا^(٧) مثل ما ذكرنا .

(١) في ش (وأول) . والواو ساقطة من ج ، فاسقطناها لزيادتها .

(٢) في ش (والهمزة) وفي ج (فالهمزة) أثبتنا ما في ج ، لأن السياق يقتضي ذلك .

(٣) الددن والدد محذوف من الددن : اللهو واللعب . انظر : اللسان مادة : ددن .

(٤) زيادة من ج . اقتضاهما السياق .

(٥) هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر انباه الرواة ١٩٧/٢ .

(٦) في ج (كيف يجمعه العرب) . وفي المنصف ٤٤/٢ (كيف تكسره العرب) . والعيل واحد العيال ويجمع على عيائل . انظر اللسان مادة : عيل .

(٧) في ش (هذا) وأثبتناه ما في ج لأن السياق يقتضي ذلك .

ولو وقعت الواو والياء بعد ألف الجمع بعيدة من الطرف لم يلزم همزها . لو جمعت طاووساً^(١) ، وواووساً^(٢) ، وسايوراً^(٣) لقلت في جمعها : طاوويس ، وتواويس ، وسواير ، فلم تهمز شيئاً من ذلك ، لبعد من الطرف وإن وقع بعد ألف الجمع . فهذا يدل على أن العلة في قلب هذه الحروف في هذا الضرب من الجمع ما تقدم من وقوعها قريبة من الطرف .

ف (أوّل) هذا الذي ذكرنا موجود فيه ، فلذلك أبدل العين فيه همزة ، وأصله : أوّل ، مثل : أحمر ، فأدغم الأول في الثاني ، لأن الحرفين مثلاً والأول ساكن .

فأمّا (أولى) فالهمزة فيه أصلية وهي فاء الفعل ، والأصل : ولى ، إلا أن الواو الأولى لزم قلبها ، لأن الواو الثانية لازمة . فهذه الهمزة إنما هي منقلبة عن واو هي فاء ، وانقلبت لاجتماع الواوين ولزوميهما . وإن كانت الثانية مدّة^(٤) .

(١) همزة طاووس ، بدل من واو لقولهم : واوويس . اللسان

مادة : طوس .

(٢) الناووس مقابر النصارى : إن كان عربياً فهو فاعول اللسان

مادة : نوس .

(٣) سايور : فاعول ، من ساريسير سيرا . انظر المتصف ٥٣/٣ ،

ولم أجد هذه الكلمة بهذا الوزن في المعاجم .

(٤) يقصد بهذه العبارة : أن الواوين متى اجتمعتا أولاً في كلمة

يلزم قلب الاولى همزة بشرط ان تكون الواو الثانية لازمة ثابتة في احوال الكلمة ، ولو كانت هذه الواو مدّة . فلهذا لم يلزم قلب الواو الاولى من : ووى ، لعدم لزوم الواو الثانية . مع كونها مدّة .

وزعم بعض الناس^(١) أن (أول) مأخوذ من : آل يقول
 أولاً ، إذا رجع . وهذا التقدير في (أول) لا يصح^١ من جهة
 التصريف ، لأن (أول) لو^(٢) كان مأخوذاً من : آل يقول ، لوجب
 أن يقال فيه : أول ، وإنما كان يجب فيه هذا ، لأنه لو كان
 كذلك اجتمع همزتان أولاً في كلمة .

٣ أ / أمّا الأولى فالزائدة لـ (أفعل) وأمّا الثانية فالأصلية
 التي هي فاء الفعل ، فإذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية
 ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على^(٣) الأولى ، فكان
 يلزم أن تبدل الثانية من (أول) ألفاً ، كما أبدلت التي في
 (آدم) وأمّا الواو التي^(٤) في (أول) فوجب أن تصح لسكون
 ما قبلها كما تصح في (عاود) و (قاول) ونحوه مما يسكن
 ما قبله ، ويكون غير جارٍ على شيء ، وليس اللفظ به كما لزم ،
 لأنه يقال : أول .

(١) وقد اختلف في أصل : أول . فقد نقل ابن جني في المنصف
 ٢٠٢/٢ أن ثعلباً حكى عن الفراء أن أول يجوز أن يكون أصله :
 أوّل ، أو أول ، ثم قال : والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء
 من هذين المنهيين . وقال ابن دريد في الجمهرة ٣/٣٦٣ : وأول
 فوعل . وفي تهذيب اللغة للأزهري من اللغويين من يقول :
 تأسيس بناء أول من همزة وواو ولام يعني : أول . ومنهم من
 يقول تأسيس بناء من واوين بعدهما اللام ، يعني وول كما هو
 رأى أبي علي . انظر تهذيب اللغة ١٥/٤٥٥ - ٤٥٦ . واللسان
 مادة : وأل .

(٢) في ش (لما) بدل (لو) وما اثبتناه من ج اصح لان الكلام
 مبني على الشرط . و (لو) تقييد الشرط .
 (٣) في ج (هي) بدل (على) وهو خطأ .
 (٤) (التي) ساقطة من ج .

ومما يدلُّك على أنَّه غير مأخوذٍ من (أول) ترك العرب
أخذَ الفعلِ منه (١) ، كما تركوا أخذَه من (يوم) و (ويج) ،
و (ويل) وما أشبهه ، لما كان يلزم من الاعتلال . ولو كان
مأخوذاً من (أول) لصُرِفَ فعلُه ، لأنَّ ما كان كذلك غير متروكٍ
أخذَ الفعلِ منه .

ألا ترى : أنَّه قد صُرِفَ (أويت) (٢) والهمزة منه فاءٌ والواو
عينٌ . ولعلَّ القائل بهذا غلطٌ لقولهم : أولى ، فسمَّه الهمزة المنقلبة
عن الفاء التي هي واوٌ بالهمزة التي هي في نفسها أصلٌ غير منقلبة
عن شيءٍ وقد بيَّنا ذلك والسبب الذي من أجله قلبت هذه
الواو همزةً .

(١) يعني أنَّ العرب تركوا أخذَ الفعلِ من أول ، ولم يتركوا أخذَ
الفعلِ من أول .

(٢) أويت منزلي ، وإلى منزلي عدت . انظر : اللسان مادة : أوا .

٤ - مسألة

قال سيويه : سألت الخليل عن (فُعِلَ) من (وأيت)^(١) .
فقال : ووُيَ " كما ترى ، فسأله عنها^(٢) ، فبحن خَفَّضَ الهمزة .
فقال : أوي " كما ترى ، فأبدل من الواو همزة . وقال : لا بد
من الهمزة ، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف .

قال أبو عثمان^(٣) : الذي قال الخليل عندي خطأ . وذلك أن
الواو الثانية منقلبة من همزة . فإنا أتوي الهمزة فيها ، ولكن أجيز
أن تبدل الهمزة ، لأن الواو مضومة وليس البدل لازماً . ولو
لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال ، لأن الثانية مدَّةٌ مثل :
وَوُيَ ، إذا أردت : فوعل ، من (وأيت) .

قلت أنا : الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة
لا يلزم من حيث لزِمَ قلبها في (أَوَّيَصِل) ونحوه . أن الواو
الثانية من (ووي)^(٤) مخففة من همزة هي منوثة . فكما أن
الهمزة المخففة لو كانت محققة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء

-
- (١) الكتاب ٢/٣٥٦ . الوأي : الوعد وفي حديث وهب : قرأت
في الحكمة أن الله تعالى يقول : انني قد وأيت على نفسي أن
أذكر من ذكرني . انظر اللسان مادة : وأي .
- (٢) في ج (فيها) بدل (عنها) وما اثبتناه في ش أصح لأنه
يوافق الكتاب .
- (٣) لم اعثر على قول أبي عثمان في المنصف ولا في غيره من المراجع
التي نقلت عن أبي عثمان .
- (٤) في ج (ووي) وهو تحريف .

همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وجوه)^(١) كذلك إذا خُفِّضَتِ الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع ، لأنها إذا كانت منوَّية فكالْمُحَقَّقة^(٢) كما أن الضمة لما كانت منوَّية في (لَقَضُوا الرجل)^(٣) كانت بمنزلتها ثابتة • ويبدل أيضا على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة ، أن مَسْنٌ خَفَّفَ (روي)^(٤) لم يقلبها ولم يُدغمها في الياء كما لا يُدغمها محققة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة •

ومن قال : رِيًّا ، فأدغم وقلب لزمه أن يقول : أَوِيٌّ ، فيُبدل من الواو^(٥) همزة لأنه جعلها^(٦) - وإن كان أصلها الهمزة - بمنزلة الواو المحضة فعلى هذا يقول : أَوِيٌّ ، وهو ضعيف • ويلزم عندي من قلب الفاء همزة لتنزيله الواو منزلة غير المنقلب عن شيء أن يُدغمها في الياء بعد أن يقلبها من حيث قلب الفاء همزة لها •

فأما قول أبي عثمان في (وري) أنه لو لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال ، يعني : إبدال الفاء همزة ، واعتلاله لذلك بأن

(١) وهو جواز قلب كل واو مضموم أو لا همزة • مثل : وجوه ، ووقئت • انظر المنصف ١/ ٢١٢ •

(٢) في ش (فالمخففة) وما في ج اصح معنى لأن ما تكون منوَّية لا تكون كالمخففة بل تكون كالمحققة •

(٣) فلا ترد الواو الى الياء وإن سكَّن ما قبلها ، لأن الضمة قبل الواو منوَّية انظر المنصف ٢/ ١٢٥ •

(٤) في رؤيا اربعة لغات : رؤيا بالتحقيق ، ورؤيا بالتخفيف ، ورؤيا بالادغام وضم الراء ، ورؤيا بالادغام وكسر الراء • انظر المنصف ٢/ ٢٦ - ٣١ •

(٥) المراد من هذه الواو هي الواو الاولى من : وأيت •

(٦) الضمير من (جعلها) يعود الى الواو الثانية وهي عين الفعل من : وأيت ، منقلبة عن همزة •

الثانية مدَّةٌ ، مثل : ووري^(١) ، إذا أردتَ فوعلَ من (واريث) فلا يستقيم ، لأنَّ هذه الواوَ الثانية من (ووي) لو لم يكن أصلها همزةً لوجبَ أنْ تُبدَلَ الأولى همزةً مع كونِ الثانية مدَّةً ، وإنْ لم يجبَ أنْ يُبدَلَ الأولى من (ووري) همزةً^(٢) ، لأنَّ الواوَ الثانية من (ووي)^(٣) لو لم يكنْ أصلها الهمزُ لكانَ عيناً فكانَ ٣ ب / يلزمُ قلبُ الأولى همزةً ، لأنَّ الثانية كانتْ تكونُ أصلاً لازماً .

ألا ترى : أنَّهم قد قلبوا الأولى همزةً من قولهم : أولى ، وإنْ كانتْ الثانية مدَّةً ، فكذلك كانَ يلزمُ أنْ تُقلبَ الواوُ الأولى من (ووي)^(٤) همزةً لو لم يكنْ أصلُ الثانيةِ الهمزةً . وهذا بيِّنٌ جداً ، وإنَّما لم تُقلبِ الأولى من (ووري) ونحوه ، لأنَّ الثانية ليستْ بلازمة . ألا تَرى أنَّها تَنقلبُ ألفاً في (واري) ف (ووي) لم يكنْ يشبهُ (ووري) لو كانتْ الواوُ الثانية من (ووي) أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن الهمزة^(٥) لأنَّها لو كانتْ كذلكْ لكانتْ لازمةً كلزومِها في (أولى)^(٦) ولم تكنْ تَنقلبُ ألفاً كما تَنقلبُ التي في (ووري) ف (ووي) و (ووري) وإنْ اجتمعَ في كلٍّ واحدٍ^(٧) منهما واوانِ ، الثانية من كلٍّ واحدٍ منهما مدَّةٌ ، فهما يفرقانِ للانقلابِ وغيرِ الانقلابِ . والمعتبرُ هذا لا المدُّ فقط .

(١) في ش (ووي) . وما ثبتناه من ج لأنه يوافق قوله (واريث) .

الآتي .

(٢) (مع كونِ الثانية مدَّةً ، وإنْ لم يجبَ أنْ يبدَلَ الأولى من ووري .

همزة) ساقطة من ج .

(٣) في ج (ووري) وهو تحريف .

(٤) في ج (ووري) وهو تحريف .

(٥) الناء من (الهمزة) ساقطة من ج .

(٦) لقد تقدم الكلام على (أولى) في المسألة الثالثة .

(٧) في ش و ج (واحدة) فاسقطنا الناء لقوله (الثانية من كل من

واحد منهما) .

٥ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : يَسْتَعَوِّر ، قال : وأمّا (يَسْتَعَوِّر)
فالياء فيه بمنزلة عين (عَضْرَفُوط)^(١) ، لأنّ الحروف الزوائد
لا تُلحقُ بنات الأربعة أوّلاً إلاّ الميم التي في الاسم الذي يكون
على فمّه^(٢) .

فقلت في شرح ذلك : يَسْتَعَوِّر ، فيه حرفان من حروف
الزوائد^(٣) وهما : الياء ، والتاء ، فلا يجوز أن تجعل الياء زائدة
فيه ، لأنّ الذي يبقى بعدها أربعة أحرف وبنات الأربعة لا تُلحقها
الزوائد من أولها^(٤) ، إلاّ ما تستثني من زوائد الأسماء الجارية على
الأفعال^(٥) .

فإن قلت : فأحكم بأنّ التاء زائدة . وإذا حكمت بزيادتها
صار من بنات الثلاثة ، لأنّ الذي يبقى بعد الحكم بأنّ التاء
زائدة ، السين ، والعين ، والراء ، فيسوغ على هذا أن تجعل الياء
زائدة لأنّها على هذا لم تُلحق رباعياً من أوّله إذ كانت التاء
زائدة .

-
- (١) المضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة . انظر اللسان مادة عضرف .
(٢) الكتاب ٣٤٦/٢ .
(٣) تقدم شرح الحروف الزوائد في الهامس في المسألة الثانية .
(٤) (من أولها) ساقطة من ج .
(٥) مثل : مدحرج ومدحرج . انظر الكتاب ٣٤٠/٢ والمنصف
١٤٤/١ .

فالجواب : أن هذا الحكم في التاء غير سائغ * أعني : الحكم بزيادتها ، وذلك أن^(١) هذا الموضع ليس من المواضع التي^(٢) يحكم فيها بزيادتها ، لأنها لا تزداد في غير جمع المؤنث وواحد^(٣) إلا بشئ * فهو على أنها الأصل حتى يقوم ثبوت ودلالة على أنها زائدة ، فلا يجوز أن يحكم بأن التاء في (يستعور) ، زائدة لما ذكرنا وإذا لم يجز أن تحكم بزيادة التاء لم يجز أيضاً أن تحكم بزيادة الياء^(٤) ، لأنك إذا حكمت بأن الساء أصلية صارت الكلمة من بنات الأربعة ، وإذا صارت من بنات الأربعة علمت أن بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها ، إلا ما استثنى فنصير الياء^(٥) إذا أصلية غير زائدة .

وقد كان شيخ^(٦) من أهل اللغة وزن هذه الكلمة بـ (يفتعول) حتى نبه عليه وله فيما كان أملاء من الأبيسة حروف كثيرة تحتاج إلى إصلاح * وسنذكر ما يحضر منه فيما يستقبل من هذا الكتاب^(٧) .

-
- (١) في ج (وإذا كان) وما أثبتناه أوفق للمعنى .
 (٢) في ش (من الموضع الذي) وما أثبتناه من ج لأن المعنى يقتضي ذلك .
 (٣) تزداد التاء في مثل : ترتب ، وسنبتة ، وعشكوت * انظر : الكتاب ٢/٣١٣ .
 (٤) (لم يجز أيضاً أن تحكم بزيادة الياء) ساقطة من ج *
 (٥) في ش (التاء) بدل (الياء) وما في ج أصح ، لأن الاستدلال لزيادة الياء .
 (٦) في هامش ش على هذه الكلمة (حاشية : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد) * والذي في جمهرة اللغة يزيد أن ذلك الشيخ هو ابن دريد قال : فأما يفتعول فلم يجر في الأسماء إلا يستعور ، وهو موضع ، انظر : جمهرة اللغة ٣/٤٠٤ .
 (٧) انظر : المسألة الثامنة والخمسين ، والحادية والستين .

ومما يدلُّ على أنَّ الحرفينِ أصليَّانِ أنَّه ليسَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ شيءٌ يدلُّ على أنَّها من : سَمَرٌ .

قالَ أحمدُ بنُ يحيى^(١) : يَسْتَعُورُ بلدٌ بالحجاز^(٢) .
ويُقالُ : ذَهَبَ في السُّمُورِ ، أي : في الباطلِ^(٣) . والكاهنُ السُّدِّيُّ
يُجْعَلُ^(٤) على عَجَزِ البعيرِ^(٥) يُقالُ له : السُّمُورُ .

قالَ أبو عمر الجرميُّ^(٦) : والسُّمُورُ يُقالُ أنَّها شَجَرَةٌ
أيضاً^(٧) .

-
- (١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار المعروف بنمطي
إمام الكوفيين في النحو واللغة ولد ٢٠٠هـ وتوفي ٢٩١هـ .
انظر انباء الرواة ١/١٣٨ - ١٥١ .
- (٢) السُّمُورُ موضع قبل حرَّة المدينة فيه عِضَاءٌ وسمرٌ وطلح .
انظر معجم البلدان ٥/٤٣٦ .
- (٣) انظر تاج العروس ٣/٦٣٠ مادة سُمُور .
- (٤) (يجعل) ساقطة من ج .
- (٥) انظر تاج العروس ٣/٦٣٠ مادة سُمُور .
- (٦) هو أبو عمر صالح بن إسحاق المعروف بالجرمي توفي سنة
٢٢٥هـ . انظر انباء الرواة ٢/٨٠ - ٨١ .
- (٧) من قوله (قال أبو عمر الجرمي : والسُّمُورُ يُقالُ إنَّها
شَجَرَةٌ أيضاً) ساقطة من ج .

٦ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : مرعزاء^(١) وحكم بزيادة الميم منها
وذكر صاحب (العين)^(٢) فيه قولاً خالف قول سيويه فيه . ونحن
نذكر ما قلنا ونبين فماده .

قلت : أمّا^(٣) (مرعزاء) وإن جاء على مثال يكون عليه
الأصول نحو : طرمساء^(٤) ، فأنك تحكم بزيادة الميم منها لقولهم :
أ / مرعزى ، وأن هذا البناء لا يكون على مثاليه الأصول ،
فللميم في (مرعزاء) قد ثبتت زيادتها من أواهم : مرعزى ، لأن
التي في (مرعزاء) هي التي في (مرعزى) الثابتة زيادتها .

وؤسكت بأن الميم في (مرعزاء) أصل لموافقتها أبينة

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٤٤ . المرعزى : الزغب الذى تحت شعر
العنز وهو مفعلى لأن فعللى لم يجىء انظر : الصحاح ٢/ ٨٧٦
مادة : رعز .

(٢) العين كتاب منسوب الى الخليل ، وقد طبع جزء من هذا الكتاب
بتحقيق الدكتور عبدالله درويش في مطبعة العالى ، بغداد ١٩٦٧ .
ووجدت هذا الكتاب مخطوطاً في المتحف العراقى تحت رقم ٧٧٣ .
جاء فيه : المرعزاء كالصوف يخلص من شعر العنز ، ومثله
ما جاء على لفظة : فعللى ، وهذا تصريح منه بأصلية الميم .
انظر : العين ١/ ١٨٣ (مخطوطة) .

(٣) في ش (أنا) بدل (أما) وقد اخترنا ما في ج لأن السياق
يقتضى ذلك .

(٤) الطرمساء : الغلظة ، وقد يوصف بها فيقال : ليلة طرمساء .
اللسان مادة : طرمس .

الأصول . لحكمت في التاء من (ترتب)^(١) أنها أصل " لموافقة لها
بناء (برثن)^(٢) ثم حكمت بأنها زائدة في قولهم : ترتب ،
فجتمت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل . والحكم
بهما في الحرف الواحد محال متناقض " .

وذكر صاحب (العين) في (مرعزي) أنها (فحلتي) وليس
(بفحلتي) قال : وهو مثل : شفصلي^(٣) ، قلت : ووزنه بهذا
لا يصح ، لما قلنا من ثبات زيادة الميم في قولهم : مرعزي ، وزيادة
الميم في هذه الكلمة ، و^(٤) أنها ليست بأمر بين جدا^(٥) .

(١) انظر : الكتاب ٢/٣ . وانظر : اللسان مادة : ترب ، قال

أبو عبيدة : الترتب الأمر الثابت .

(٢) البرثن - مخلب الأسد وقيل هو للسمع كالاصبع للإنسان .

انظر : اللسان مادة : برثن^(١)

(٣) الشفصلي : حمل اللوي الذي يلتوي على الشجر ويخرج عليه

أمثال المسال ويتفلق عن قطن وحب كالسمسم ، انظر :

(اللسان مادة : شفصل

(٤) الوار ساقطة من ج

(٥) (جدا) ساقطة من ج

٧ - مسألة

قال سيوييه : اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ،
فالأفعل أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول^(١) .

قلت في شرح ذلك : الأسماء هي الأول للأفعال ، لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر . والدليل على أنها مأخوذة^(٢) منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخبر وهو مع دلالة على الزمان . والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يمتنع حدثاً بينه لكنه يسم^(٣) بالدلالة الأحداث الكثيرة في جميع الأزمنة ، وحكم الخاص أن يكون من العام فحكم الفعل إذا أن يكون من المصدر . فهذا أحد ما يدل على هذا .

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) (من نوع منها هو المصدر ، والدليل على أنها مأخوذة)
ساقطة من ج .

(٣) في ش (لكنها تعم) وما اثبتناه من ج وهو أصبح حيث أن
الضمير يعود الى المصدر وهو مذكور .

٨ - مسألة

ذكر سيويه الأفعال المضارعة وجهة مضارعتها للأسماء فقال :
 ولدخول اللام قال (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بِهِمْ)^(١) أي
 لحاكم^(٢) . فجعل دخول هذه اللام إحدى جهات^(٣) مشابهتها
 للأسماء .

قلت في تبين مشابهة هذا الصنف من الأفعال للأسماء :
 الأفعال التي في أوائلها هذه الزوائد الأربع تشابه الأسماء من
 غير جهة .

إحداها : أنها إذا سُمِعتْ عَمَّتْ بالدلالة غير وقف ، كما أن
 (رجلاً) يعم بالدلالة غير شخص . فإذا قيل : سيضرب أو سوف
 يضرب ، عَمَّتْ وقتاً بغيره كما أنه إذا قيل : الرجل ، والضرب ،
 خصَّ شخصاً أو حدثاً بغيره ، فارتفع العموم عنه ، بدخول الحرف
 فيه ، كما ارتفع بذلك عن الاسم . فهذه جهة من مشابهتها
 للأسماء^(٤) .

وجهة أخرى^(٥) شابهت فيها الأسماء وهي دخول اللام عليها
 إذا وقعت خبراً لـ (إن) في نحو : إن زيدا ليضرب ، وحكم هذه

(١) النحل / ١٢٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٣ .

(٣) جهات (ساقطة من ج .

(٤) في ج (الاسماء) وما اثبتناه أوفق للمعنى .

(٥) في ج (إحدى) وهو تحريف .

اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال في نحو : لزيد منطلق ، (ولقدار الآخرة خير)^(١) فكان حكمها أن تدخل في باب (إن) قبل (إن)^(٢) لتقع صدراً ، كما أنها في غير (إن) كذلك . لكن لما كانت بمعنى (إن) في التأكيد وتلقى القسم ، لم يجتمعا معاً ، فأخترتها إلى الخبر لوقوع الفصل بذلك بينهما ، وإذا وقع الفصل بينهما بنير إدخالها على الخبر جاز دخولها على الاسم المخبر عنه الذي يكون مبتدأ ، في غير (إن) لأن المتجيب من ذلك اجتماعهما إذ كانتا جميعاً معنى واحد . فكذا لا يجتمع حرفان لمعنى واحد كذلك لم يجتمعا . ففي^(٣) هذا قوله : (وإن لنا للآخرة والأولى)^(٤) [و]^(٥) (إن لنا لأجراً)^(٦) لما وقع الفصل بينهما - كما يقع بينهما إذا أدخلت على الخبر - جاز دخولها على الاسم ، وهذه اللام هي^(٧) لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء ، وما قرّب شبهة بها^(٨) من الأفعال دون ما لم يقرّب شبهة .

والدليل على أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ وما قرّب منه وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أوّل الكلام . ٤ ب /

-
- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | النحل / ٣٠ . |
| (٢) | (قبل إن) ساقطة من ج . |
| (٣) | (ففي) ساقطة من ج . |
| (٤) | الليل / ١٣ . |
| (٥) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٦) | الاعراف / ١١٣ . |
| (٧) | (هي) ساقطة من ج . |
| (٨) | (بها) ساقطة من ج . |

تعليقه^(١) الفعل قبل (إن) كعليقه إيتاء قبل المبتدأ . وذلك في مثل : علمتُ إنَّ زيدا لينطلق . كما تقول : علمتُ لعمرؤ منطلق . فكما علّق الفعل الذي يُلغى إذا دخل على المبتدأ ، كذلك علّقه إذا دخلت في خبر (إن) أو اسمها إذا فصل بينهما بظرف^(٢) .

فهذا يدل على أنَّ هذه اللام هي التي دخلت على الاسم المبتدأ ، وأنها إنما دخلت على هذه الأفعال لمشايتها الأسماء ، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ^(٣) . إذ كان يؤول في المعنى إلى أنه هو هو ، أو للمبتدأ فيه ذكر ، وإذا كان فيه ذكر فهو بمنزلة إذا كان إيتاء في المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أبوه منطلق ، فسئلت : من أبوه منطلق^(٤) ؟ قلت : زيد . كما أنك إذا قلت : زيد منطلق . فقلت لك : من منطلق ؟ قلت : زيد .

فإن قلت : وقد تدخل هذه اللام على الماضي ، كما دخلت على المضارع فما الذي جعل المضارع بدخولها عليه أشبه بالأسماء من الماضي بها ؟

(١) يجرى التعليق والالغاء في قسم من أفعال القلوب فالتعليق هو :

ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع ، مثل : ظننت لزيد قائم .

والالغاء : ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع مثل : زيد ظننت قائم .

انظر : شرح المفصل ٨٦/٧ . وشرح ابن عقيل ٤٣٣/١ .

(٢) مثل : إن في الدار لزيداً . انظر : شرح المفصل ٦٥/٨ .

(٣) من (وأنها إنما دخلت) إلى (إذ كان يؤول في المعنى) مناقطة .

من ج .

(٤) في ج (من أبوه من أبوه) بدل (من أبوه منطلق) وهو خطأ .

واضح .

فالجواب : أن هذه اللام ليست تلك^(١) لكنها التي إذا دخلت على المضارع لزمت النون الثقيلة أو الخفيفة بدخولها ، وصار^(٢) للمستقبل دون الحال ، وتلك اللام تدخل على الفعل الذي للحال .

والدليل على أنها ليست إتيانها أنها لا تعلق الفعل الذي قد يبلغى ، كما تعلقته تلك لأنها لا ينوى بها أول الكلام كما ينوى بتلك التي تدخل في المضارع في خبر (إن) أو أنه . تقول : علمت أن زيدا لقام ، وعلمت أن عمرا لينطلق^(٣) ، فلا تعلق الفعل ويعمل [علمت]^(٤) في (أن) إذ لا مانع من تسليطه عليه ، كما كان لام الابتداء يمنع الفعل من تسليطه على أن التية به أول الكلام .

فتبين أن هذه اللام ليست تلك وأن تلك تدخل على فعل الحال ، إذ لو لم تدخل على فعل الحال لزمه إحدى النونين وذلك في اللغة الفاشية . على أن سيبويه حك أنهم يقولون : زيد ليفعل^(٥) .

(١) في ج (ليست بتلك) بزيادة الباء واختارنا ما في ش لأن المعنى واحد وش هي الأصل .

(٢) في ج (صار) وما اثبتناه موافق لقوله المتقدم (لزمته) حيث ذكر الفعل .

(٣) في ج (لينطلق) وما اثبتناه أولى لأنه أراد أن يمثل للمضارع الذي دخلته النون فصار للاستقبال . انظر : مغنى اللبيب ٢٣١/١ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) لقد بحثت عن هذا المثال فلم أجده في الكتاب ، ولقد نقل ابن يعيش في شرح المفصل رأى أبي علي فقال : وذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكام عن سيبويه . انظر : شرح المفصل ٣٩/٩ .

ولمّا يقعُ فعلٌ فلا يدخلونَ السُّونَ • والجيّدةُ الكنيرةُ عندهُ هي الأولى ، فملئ هذه اللغةَ ينبغي أن لا تعلقَ الفعلَ كما لا تملقهُ إذا دخلتْ إحدى السُّونينِ ، وأمّا الآيةُ (١) فإنّها يحملُ الفعلُ فيها على اللغةِ الجُودي (٢) وهي أن يكونَ الفعلُ فيها للحالِ دونَ الاستقبالِ •

فإن قلتَ : كيفَ وقد علّقتَ بقوله (يومَ القيامةِ) (٣) وهو مستقبلٌ ٩

فالجوابُ : أنّه حكايةٌ للحالِ في ذلكَ الوقتِ كأنّه خبرٌ عن الله عزّ وجلّ في ذلكَ اليومِ ووصفه تعالى به • ونظيرُها في حكايةِ الحالِ (فوجدتُ فيها رجائينَ يقتتلانِ هذا من شيعتهِ وهذا من عدوّي) (٤) فأميرُ إليهما كما يشارُ إلى الحاضرِ إرادةً لحكايةِ الحالِ ، وإن كانتَ القصةُ فيما مضى •

ومما يدلُّ على أنّ التّديرَ بهذه اللّامِ أن تفعَّ صدرأ ، وقبل (إنَّ) جواز (٥) : إنَّ زيدا طعامك لأكُلُ • وامتناعُ : طعامك لزيدا أكُلُ ، من الجوازِ • ويدلُّ على ذلكَ أيضاً : إنَّ في الدارِ لزيدا •

(١) وهي (وإن ربك ليحكم بينهم يومَ القيامةِ فيما كانوا فيه يختلفون) النحل / ١٢٤ •

(٢) وجدت هذه الكلمة (الجودي) في ش و ج بهذه الصورة • ولا ألهم منها إلا أن يقصد بها : فعلى من الجودة • ولم اعثر عليها بهذه الصيغة في المعاجم •

(٣) النحل / ١٢٤ •

(٤) قصص / ١٥ •

(٥) (إنَّ جواز) ساقطة من ج •

[و]^(١) لولا أنَّ النَّيَّةَ بِهَ التَّقْدِيمُ لَحَجَزَتْ بَيْنَ (إِنْ) وَاسْمِهَا •
 كما تَحْجُزُ بَيْنَ مَائِرِ الْعَوَامِلِ الَّتِي تَقَعُ قَبْلَهَا وَبَيْنَ مَا يَعْصِيهَا إِلَّا
 أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّقْدِيرُ بِهَا التَّقْدِيمَ عَلَى (إِنْ) جَازَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَالَّتِي
 قَبْلَهَا^(٢) •

-
- (١) زيادة اثبتناها لان السياق يقتضيها •
 (٢) هذه المسألة هي : انَّ في الدار لزيدا • والمسألة التي قبل هذه
 المسألة هي : ان زيدا طعامك لأكل •

٩ - مسألة

قال سيويه في الألف التي تُلحقُ الفملَ علامةٌ لثنيةِ افعَلينِ أو ضميرهما : ولم يكونوا ليَحذفوا الألفَ ، لأنها علامةُ الإضمارِ والثنيةِ فيمن^(١) قال : أكلوني البراغيتُ ، بمنزلةِ^(٢) التاءِ في (قلتُ) و (قالتُ)^(٣) .

قلتُ : في تشبيهِ هذه الألفِ ، بالتاءِ في (قلتُ) و (قالتُ) إنما شبهُ الألفَ في : الزيدانِ ضَرَبَا^(٤) ، بالتاءِ في (قلتُ) لأنها تكونُ ضميراً للمفَاعِلينِ ودليلاً للثنيةِ غيرِ ضميرٍ . كما أنَّ التاءَ في (قلتُ) قد تكونُ ضميراً للمفَاعِلِ وخطاباً . وتكونُ للثنيةِ مجردةً من معنى الضميرِ نحو : ضَرَبَا الزيدانِ ، فتكونُ لذلك^(٥) كالتاءِ في (قالتُ) في أنها حرفٌ ، وكالتي في (أنتِ)^(٦) فهذه الألفُ توافقُ التاءَ في كونها للثنيةِ هـ / مجردةً من الضميرِ كما تكونُ (التاءُ) في الخطابِ في (أنتِ) مجردةً من معنى الاسميةِ واجتماعهما في هذا الموضعِ

-
- (١) في الكتاب ٥/١ : (في قول من قال) .
 - (٢) في الكتاب ٥/١ (وبمنزلةِ التاءِ) بزيادةِ الواو .
 - (٣) انظر : الكتاب ٥/١ .
 - (٤) في ج (ضَرَبَا الزيدانِ) وهو خطأ لأنَّ الألفَ في : ضَرَبَا الزيدانِ ليست كالتاءِ في : قلتُ ، وإنما تكونُ كالتاءِ في قلتُ إذا آخرتها مثل : الزيدانِ ضَرَبَا حيثُ تكونُ الألفُ فاعلاً وعلامةً للمفاعلينِ .
 - (٥) في ج (كذلك) بدل (لذلك) .
 - (٦) التاءِ في أنتِ حرفٌ خطابٌ عندَ البصريينِ ، وهي من نفسِ الكلمةِ عندَ الكوفيينِ . انظر : شرح المفضل ٩٥/٣ .

إنَّما هو من حيثُ كانا حرفين لمعنى غير اسميين ، وتوافقهما التاء في (قالت)^(١) لأنَّهما لمعنى التانيث لا معنى اسمية^(٢) فيه ويخالفان^(٣) هذه التاء التي في (قالت) لأنَّهما يكونان اسميين في : أزيدن ضرباً ، و (قلت) • فكون الواو والألف لعلامة التثنية والجمع ، أعم من كونيهما للضمير ، لأنَّهما لا تكونان ضميراً إلاَّ ومما يدلَّان على التثنية والجمع •

وقد يكونان جميعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدَّم ما يكونان ضميراً له ، فهذا ممَّا^(٤) يلزم به أن معنى الحرفية^(٥) في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف وأما من الاسمية لأنَّهما أيضاً لا يكونان اسميين إلاَّ ومعنى الخطاب موجود فيهما •

وقد يكونان المخطاب مرتين من الاسمية كالكاف في قولك : ذلك ، وهذا ، وأولئك ، والنجاءك^(٦) ، وأرايتك زيداً ما فعل • والتاء في (أنت) ألا ترى أن الكاف في (أرايتك)^(٧) لا تكون أسماء

- (١) في ج (قلت) وهو خطأ واضح •
- (٢) في ش (لا معنى اسم فيه) واثبتنا ما في ج لانه أوفق للمعنى وليقابل قوله : (لمعنى التانيث) •
- (٣) في ج (مخالفاً) بدل (يخالفان) •
- (٤) في ج (بما) بدل (مما) وهو لا يستقيم •
- (٥) في ش (الحرف فيه) وما اثبتناه من ج اصح ليوافق (الاسمية) الآتي •
- (٦) الكاف اللاحقة لاسم الإشارة مثل : ذلك ، وتلك ، وللضمير المنفصل مثل : إيتاك ولبعض أسماء الأفعال مثل : وويدك ، والنجاءك ، ولأرايت مثل : أرايتك • فهي في كل هذه حروف خطاب لا محل لها من الأعراب • انظر : مغني اللبيب ١/ ١٨١ •
- (٧) وقد ذكر ابن هشام أن الفراء جعل التاء في (أرايتك) حرف خطاب والكاف فاعلاً • انظر : المصدر السابق •

لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المضي ،
 والمخاطب لا يكون الغائب ولهذا بني الاسم المفرد المعرفة في
 البداء ، أعني : لوقوعه موقعا ما الحرفية أغلب عليه وهو حرف^(١)
 الخطاب . ولا موضع لهذه الكاف في هذه الأماكن من الأعراب
 ولا للتاء في (أنت) لأنهما ليسا باسمين فيستحقان إعراباً كما
 لا تستحقهما^(٢) (ما) في قوله : (فيما نقضهم ميثاقهم)^(٣) .
 وذكر سيويه تاء (أنت) في مكان آخر وكاف (ذلك)
 ونحوه فقال : ينبغي لمن زعم أن كاف (ذلك)
 اسم أن يقول : أن تاء (أنت) اسم قال : وإنما تاء (أنت)
 بمنزلة الكاف^(٤) .

فقلت لا تخلو التاء في (أنت) إذا كان اسماً من أن يكون له
 موضع من الأعراب . فإن كان له موضع لم يخل من أن يكون
 منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً .

فلا يجوز أن يكون منصوباً ، لأنه لا فعل تاصلاً له ، ولا يجوز
 أن ينتصب عن الاسم المضمر لأنه معرفة والمدarf لا تنصب عن
 الأسماء ، وأيضاً فليس الاسم الذي هو (أن)^(٥) مما ينتصب عنه

(١) في ج (حروف) بدل (حرف) .

(٢) في ج (لا يستحق) وهو تحريف .

(٣) النساء / ١٥٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٢٥ .

٥٥١ أصل (أنا) عند البصريين (أن) والالف في آخرها أتى بها

لبيان الحركة ، وكذلك التاء في (أنت) أتى بها للخطاب .

أما الكوفيون قالوا : أن التاء من نفس الكلمة وهي بكاملها

اسم . انظر شرح المفصل ٣ / ٩٥ والانصاف ٢ / ٦٩٥ - ٧٠٢ .

اسم لأنه لا شبهة للأفعال فيه كـ (عشرين) (١) وغيره من الأسماء
المثوية ، فلا يجوز أن يكون موضعه نصباً .

ولا يجوز أيضاً أن يكون موضعه جرّاً ؛ لأنّ التصلّ به اسم
مضمر والمضمرات معارف لا تُضاف وهذا الاسم أشدّ المعارف كلّها
تخصيصاً وأقعدّها (٢) في التعريف .

ولا يجوز أن يكون موضعهما رُفُوعاً ؛ لأنّ ما قبلها ليس بفعل
فيُرفَعُها ، ولا شيء منبته به ، وليس سائغ أن يرتفع بالاسم
المضمر الذي قبلها ، كما يرتفع خبر المبتدأ ؛ لأنّ (أنت) وحدها
ليست بكلام تامّ ، كما أنّ المبتدأ مع خبره كـ "كلام تامّ" ، فإذا لم
يجز أن يكون موضعه نصباً ولا جرّاً ولا رُفُوعاً ثبت أنّه لا موضع
له من الإعراب ، فإذا لم يكن معرباً ولا له من الإعراب موضع ،
ثبت أنّه ليس باسم ، وإذا لم يكن اسماً ثبت أنّه حرف .

(١) ففي عتدي عشرون درهما . أن درهما منصوب بعشرين ،
وكذلك : له شبر أرضاً . انظر : شرح المفصل ١/١٢٢ ، وشرح
ابن عقيل ١/٦٦٤ .

(٢) في ج (وأبعدها) وهما صحيحان لأن أقعدها يعني اقربها .
وأبعدها في التعريف يعني : المتناهي فيه . انظر : اللسان
... مائة : قعد وبعده .

١٠ - مسألة

قال سييويه بعد ذكرهم قولهم : (كَنَ) المقتضية للخبر المتسبب : وقد يكون لـ (كَنَ) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، فتقول^(١) : قد^(٢) كان عبد الله ، أي^(٣) : قد خلق عبد الله . وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر^(٤) .

فقلت في تلخيص^(٥) المقتضية للخبر من هذه وما يُعرف به إحداها من الأخرى : (كَنَ) فعل يستعمل على ضربين :

يكون بمعنى (وقع) ، و (حدث) يدل على معنى وزمان كما يدل (حدث) و (وقع) عليهما .

والضرب الآخر : أن يكون دالاً على زمان فتدل غير دال على الحدث وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل (كَنَ) فيه الخبر متصياً بغير مفارقة ، وإنما لم يمتد الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان ، فخير (كَنَ) دل على معنى وهو أخوك وتحوذ^(٦) في : كان زيد أخاك . فساوي قولك : كان عمرو أخاك ، قولك : ضرب عمرو ، لأن كَنَ واحد منهما يدل على معنى وزمان فاعل ، إلا أن المعنى الذي وقعت الدلالة عليه هـ/ب في :

(١) في الكتاب ٢١/١ ، والفاء من (فتقول) ساقطة .

(٢) قد ساقطة من ج .

(٣) في ج (اني) بدل (أي) وهو تحريف .

(٤) الكتاب ٢١/١ .

(٥) في ش (تلخيص) وما اثبتناه أوفق للمعنى لأنه يميز المقتضية

لخبر عن الأخرى .

(٦) في ج (وهي) بدل (في) .

ضَرَبَ عمروٌ مقدِّماً ، وقعت الدلالةُ عليه في : كان عمروٌ ،
مؤخراً ، والجملةُانِ في ذلك^(١) تجتمعانِ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما
يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ وفاعلٍ .

فإنَّ قالَ قائلٌ : فقد^(٢) يقعُ في خبرِ (كانَ) وأخواتِها ما يدلُّ
على أكثرَ من معنى وهو الجملُ نحو : كانَ عمروٌ أبوه منطلقاً ،
وكانَ بكرٌ قامَ أبوه ، وأبوه منطلقٌ ، وقامَ أبوه ، كلُّ واحدٍ منهما^(٣)
يدلُّ على أكثرَ من معنى فليسَ قولُنا : كانَ زيدٌ أبوه منطلقٌ
مساوياً^(٤) لضربَ عمروٌ .

قلنا : إنَّ هذه الجملةَ وإن دلتْ على أكثرَ من معنى فهي واقعةٌ
موقعَ الأحادِ وما يدلُّ على معنى واحدٍ ، ولذلك حكمُ بأنَّ لها
من الأعرابِ موضعاً ، ولو لم تقعْ موقعَ مفردٍ لم يحكمْ لموضعِها
بأعرابٍ^(٥) ألا ترى : أنَّه لا موضعٌ للجملِ التي يبتدأُ بها ولا للتي
تتمُّ صلةٌ للاسماءِ الموصولةِ ؛ لأنَّها لم تقعْ موقعَ المفرداتِ فهذه
الجملُ وإن دلتْ على أكثرَ من معنى فهي واقعةٌ موقعَ المفرداتِ^(٦)
بالدلالةِ التي ذكرنا . والموضعُ للمفردِ دونَ المركَّبِ والجملِ .
وإنَّما وقعتْ موقعَها ؛ لأنَّها تؤوَلُ إلى معنى المفردِ في السؤالِ عن
المخبرِ عنه .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | (في ذلك) ساقطة من ج . |
| (٢) | الفاء من (فقد) ساقطة من ج . |
| (٣) | في ج (منها) وما اثبتناه اصحَّ لأنَّ الضميرَ يعود على اثنين . |
| (٤) | في ج (متساويا) وهو تحريف . |
| (٥) | في ج (لموضعها من الأعراب) وما اثبتناه هو الصحيح ليوافق
الضمير (ها) في (لموضعها) الفعل (تقع) واثبتنا (بأعراب)
بدل (من الأعراب) لانه يحكم بأعراب لموضعها . |
| (٦) | قوله (فهذه الجمل وإن دلت على أكثر من معنى فهي واقعة
موقع المفردات) ساقطة من ج . |

وقولنا : كان عمرو منطلقاً مشبهة ، بضرب عمرو بكرة تشبيهاً
لفظياً غير معنوي لما كان (كان) فعلاً كما أن (ضرب) فعل
وكان الاسم يرتفع به إرتفاعه بضرب ، شبه به لموافقة اللفظين
فنصيب الاسم بعده كما نصب بعد ضرب عمرو ، وإن كان
معناه مخالفاً لمعنى ضرب عمرو .

وجهه خلافه له أن : ضرب عمرو دال على معنى ، وزمان ،
وفاعل ، وكان عمرو ، على زمان وفاعل ، ولا دلالة فيه على الحدث ،
لكن قولك : منطلقاً ، بعده : كان عمرو ، كالحدث الذي دل عليه
(ضرب) فلو اتفقا في المعنى ^(١) كما اتفقا في اللفظ ^(٢) كما نصبت الخبر
في ^(٣) قولك : كان زيد أخاك ، حتى تتقدمه الدلالة على الحدث
مع الدلالة على الزمان ، كما لا تنصب (عمراً) في قولك : ضرب
بكرة عمراً ، حتى تتقدمه الدلالة على الحدث ^(٤) والزمان
والفاعل ، فنصبك (الأخ) وما أشبهه مما يقع خبراً لـ (كان)
قبل تقدمه الدلالة على الحدث دليل على أن ^(٥) التشبيه لفظي
غير معنوي .

وكل ما دل من أخوات (كان) على زمان مجرد من
الحدث اقتضت الخبر المنصوب ، كما تقتضيه (كان) لا فعل

-
- (١) في ج (في اللفظ) وهو خطأ لأنه سبق أن قال : وقولنا كان
عمرو منطلقاً مشبهة بضرب عمرو بكرة تشبيهاً لفظياً غير معنوي .
- (٢) في ج (في المعنى)
- (٣) في ج (كما اتفقا في نصب الخبر) وهو تحريف .
- (٤) من (مع الدلالة على الزمان كما لا تنصب عمراً في قولك :
ضرب بكرة عمراً حتى تتقدمه الدلالة على الحدث) ساقطة من ج .
- (٥) في ج (أن) ساقطة .

يَنْهَمَا فِي ذَلِكَ ، فَإِنْ دَلَّ عَلَى الْحَدَثِ مَعَ دَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ لِسَمِ
يَقْتَضِي الْخَبَرَ الْمَنْصُوبَ ، وَصَارَ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ ^(١) ،
وَأَمَّا (كُنَ) مِنْ بَيْنِهَا فَفِيهَا مِنَ التَّوَسُّعِ وَأَلْهَا مِنَ التَّمَرُّفِ مَا لَيْسَ
لِسَائِرِ أَخَوَاتِهَا ، لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْهُنَّ ، أَلَا تَرَاهَا : تَعَمُّ جَمِيعَ الْأَوْقَاتِ
الْمَاضِيَةِ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهَا ، وَلَا تَخْصُ وَقْتًا مَاضِيًا دُونَ وَقْتٍ ، وَأَخَوَاتُهَا
كَ (أَصْبَحَ) وَ (أَمْسَى) تَخْصُ أَوْقَاتَهَا بِأَعْيَانِهَا •

وَأِنَّمَا حَكِمَ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ بِأَنَّهَا أَفْعَالٌ مَعَ تَعَرُّفِهَا مِنَ الدَّلَالَةِ
عَلَى الْحَدَثِ ، لِقَلْبَةِ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ عَلَيْهَا ، فَجَبَلَ الْحُكْمُ فِيهَا
لِلْأَخْطَبِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُحْكَمْ لَهَا بِالْفَعْلِيَّةِ ، كَمَا حَكِمَ لَ (إِذَ) ^(٢)
بِالْأَسْمَةِ لِقَلْبَةِ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهَا وَهِيَ أَنَّهَا تُضَافُ وَيُضَافُ
إِلَيْهَا ^(٣) •

(١) المراد بالأفعال الصحيحة هنا الأفعال التامة مثل : قام صالح
وقعد بكر •

(٢) (إِذَ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَوَاجِهَ • تَكُونُ اسْمًا لِلزَّمَنِ الْمَاضِي • وَتَكُونُ
اسْمًا لِلزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ ، وَتَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ •
انظر : مغني اللبيب ١/ ٨٠ - ٨٣ •

(٣) أَمَّا أَنَّهَا تُضَافُ مِثْلُ : وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ • وَأَمَّا
أَنَّهَا يُضَافُ إِلَيْهَا مِثْلُ : بَعْدَ إِذْ هَدَيْتُنَا •

١١ - مسألة

ليست من الكاب

قلت : الأفعال التي لا تعدى إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدت إلى [مفعول]^(١) ، فالمعدية إلى مفعول إذا نقلت بها تعدت إلى مفعولين .

فيقول القائل : هلاً تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب إذا نقلت بالهمزة إلى مفعولين ، كما تعدت في غير التعجب فقل : ما أضرب عمراً بشراً^(٢) ، كما قيل أضربت عمراً بشراً ؟

فالجواب : أن الأفعال المتعدية تُساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن الفعل^(٣) ليس يقع في هذا باب حتى يكثر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة ما كان غريزة^(٤) ، وهذا الضرب من الأفعال غير متعد ، فالتقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما يعدى إلى مفعول^(٥) لما ذكرنا ، والأفعال غير المتعدية إذا نقلت بالهمزة^(٦) تعدت^(٧) إلى مفعول واحد^(٧) ف (ضرب) وما أشبهه في باب التعجب غير متعد ، فإذا نقل بالهمزة تعدى

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) (بشراً) ساقطة من ج .

(٣) المراد بالفعل هنا : الحدث .

(٤) كالحسن والصبر والكرم .

(٥) (إلى مفعول لـ) ساقطة من ج .

(٦) في ج (إلى الهمزة) وما اثبتناه أصح في المعنى .

(٧) (واحد) ساقطة من ج .

الى مفعول واحد ، فاذا تعدى الى مفعول واحد وأريد تعديته الى مفعول ثانٍ ، عدى بحرف الخفض ، كما أن الذي لا يتمدى الى مفعول إذا أريد تعديته عدى بحرف خفض ، فقول^(١) على هذا إذا أردت تعديته الى مفعول ثانٍ^(٢) : ما أضرب زيدا لمروء ، ولا يجوز ما أضرب زيدا عمرا ، لما ذكرنا ، كما لا يجوز أكرمت زيدا عمرا ، لتساوى (ضرب) في هذا الباب (كرم) ^(٣) وكذلك سائر الأفعال المتعدية الى مفعول تساوى في نقلك إياها بالهمزة ما لا تتمدى الى مفعول .

(١) إلغاء من (فتقول) ساقطة من ج .

(٢) في ش (ثاني) بالياء وهو خطأ .

(٣) في وجه هذه الورقة حاشية على هذا المثال وهي : لا - يقصد الفارسي - روى البغداديون : ضربت يده ، فهذا مثل : كرم زيد ، فالنقل في قولك : ما أضرب زيدا من هذا وقع ، وليس من ضرب المتعدي ، حاشية .

١٣ - مسألة

أخرى ليست من الكتاب^(١)

سألنا سائل^٢ من يُحبُّ النظرَ في العربية وقال : حكى الأصمعي^٣
وغيره^٤ من أهل اللغة في (مؤق) (٥) أربع لغات : ماق ،
ومؤق ، وماق ، وموق ، مثل : مُعَقَّ (٦) ، فجمعُ ماق : مَوَاق ،
مثل : قَوَاضٍ ، وجمعُ موق : مَاقٍ ، مثل : مَصَاقٍ ، فما وزنُ
(مؤق) من الفعلِ وقولهم في جمعيه : مَاقٍ ؟

فالجواب : أن قولهم^(٤) : مؤق ، يَحْتَمِلُ ضربين من الوزنِ
يجوز : أن يكونَ وزنه من الفعلِ (فَوُعِلَ) أَلْحِقَ قولهم : مؤق
بـ (بُرْثَن) وزيدت الهمزة فيه ثانية كما زيدت في (شَأَمِل) (٥)
وهو من قولهم : شَمَلَتِ الرِّيحُ^(٦) . وقُلِبَتِ الهمزة التي هي
عينٌ إلى موضعِ اللام ، لأنَّ هذه الكلمة قد قُلِبَتِ الهمزة التي هي
عينٌ منها إلى [موضع]^(٧) اللام في قولهم : مَاقٍ فَلَما قُلِبَتِ

-
- (١) (أخرى ليست من الكتاب) ساقطة من ج .
(٢) انظر : اللسان مادة : ماق . مؤق العين مؤخرها ومأفها مقدمها .
(٣) المعق ، والمعق كالعق : يثر معيقة كعميقة . انظر : اللسان
مادة : معق .
(٤) أكثر هذه المسألة موجودة في المخصص انظر : ٩٦/١ .
(٥) في الشمال خمس لغات : شمل ، وشمل ، وشمال ، وشمال ،
وشأمل . وهي الريح التي تهب من ناحية القطب انظر : الصحاح
١٧٣٩/٥ مادة شمل .
(٦) شملت الريح ، أي : تحولت شمالا . انظر : الصحاح ١٧٤٠/٥
مادة : شمل ، واللسان مادة : شمل .
(٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام أبدالاً كما أبدالاً من قولهم : مآق ، على حدّ إبدالهم لها في (أخطيت) وما أشبهها ، فدلّا أبدالاً هذا (١) الإبدال انقلبَت واواً لانضمام ما قبلها ثم أبدالاً من الضمة الكسرة ومن الواو الياء كما فعلَ هذا في (أدل) (٢) و (قلنس) (٣) وما أشبه ذلك .

ووزن (مآق) على هذا من الفعل على التحقيق (فآلح) ويحتمل أن يكون (مؤق) ملحقاً بقولهم (٤) : برثن ، لا على أن الهمزة زائدة كزيادتها في (سائل) ولكن الهمزة عين الفعل ، وزيدت الواو آخر الكلمة لللاحق بـ (برثن) كما زيدت في قولهم : عنصوة (٥) ، إلا أن الواو في (مؤق) انقلبَت ياء لما كانت الكلمة مبنية على التذكير ، ولم تصح كما صحّت في (عنصوة) المبنية على التأنيث ، فـ (مؤق) على هذا أصل وزنه (فعلمو) نقلت إلى (فعلي) . ووزن جميعه على هذا القول الثاني (فعالي) ولولا ما جاء من القلب في هذه الكلمة لجزمت على وزنها بهذا القول الثاني .

فأمّا قولهم : ماق ، فبناؤه بناء (فاعل) إلا أن الهمزة التي هي عين من (ماق) قلبت إلى موضع اللام فصار وزن الكلمة

- (١) في ش (هزم) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه أصح .
- (٢) أصله : أدلو . قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة ، ثم أعلّ فيه اعلالاً (قاض) وهو جمع دلو . انظر : اللسان مادة : دلا . وانظر المتصف ١١٨/٢ .
- (٣) القلنسة ، والقلنسية ، والقلنسوة من ملابس الرؤوس . وجميعها قلانس . اللسان : مادة : قلنس .
- (٤) (بقولهم) ساقطة من ج .
- (٥) العنصوة : الخصلة من الشعر ، والقطعة من الكلا . اللسان مادة : عنص .

(فَالِغَ) ، ثم أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ إِبْدَالًا كَمَا أَبْدَلْتُ فِي (أَخْطَيْتُ) ،
و (النَّبِيَّ) ^(١) و (الْبَرِيَّةَ) ^(٢) و (الذَّرِيَّةَ) ^(٣) فِيمَنْ جَعَلَهَا مِنْ
ذَرَأِ اللَّهِ أَمْخَلَقَ ، و (مَوَاقِي) عَلَى هَذَا وَزُنُسُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ
(فَوَاسِعَ) •

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ قَوْمًا يُحَقِّقُونَ هَذِهِ الْهَمْزَةَ فِيمَا حَكَى
عَنْ أَبِي زَيْدٍ ^(٤) فَيَقُولُونَ : مَا قِيءَ ، وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِهِ مَوَاقِيءَ •
وَحَكَى يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ ^(٥) أَظْنَسَهُ مِنَ الْفَرَاءِ ^(٦) أَنَّهُ
قَالَ : لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (مَفْعِلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَا قِيءَ
الْعَيْنِ وَمَا أَوَى الْإِبِلَ ^(٧) •

-
- (١) النَّبِيُّ : أَخْبَرَ عَنْ اللَّهِ هَذَا وَجَلَّ • أَصْلُهُ نَبِيءٌ قَلْبَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً
ثُمَّ ادْغَمَتْ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ انْظُرْ : شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢١٢/١ •
- (٢) الْبَرِيَّةُ : الْخَلْقُ ، وَأَصْلُهَا : بَرِيَّةٌ فَقَلْبَتِ وَادْغَمَتْ • انْظُرْ :
اللسان مادة : بَرَأَ •
- (٣) الذَّرِيَّةُ أَصْلُهَا : الذَّرِيَّةُ بِالْهَمْزَةِ خَفَضَتْ بِالِادْغَامِ ، قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ : ذَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ يَذْرَأُهُمْ ذَرْأً : خَلَقَهُمْ وَمِنْهُ الذَّرِيَّةُ •
انْظُرْ : الصَّحَاحُ ٥١/١ مادة : ذَرَأَ •
- (٤) هُوَ أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ الْخِزَرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ
الْبَصْرِيِّ • تُوْفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٢٥ هـ عَنْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً •
انْظُرْ : انْبَاءُ الرِّوَاةِ ٣٠/٢ •
- (٥) هُوَ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّكَيْتِ تُوْفِيَ سَنَةَ ٢٤٣ هـ •
انْظُرْ : انْبَاءُ الرِّوَاةِ ٥٠/٤ - ٥٧ •
- (٦) هُوَ أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِالْفَرَاءِ تُوْفِيَ
سَنَةَ ٢٠٧ هـ انْظُرْ : انْبَاءُ الرِّوَاةِ ١/٤ - ١٧ •
- (٧) انْظُرْ أَصْلَاحَ الْمَنْطِقِ لِابْنِ السَّكَيْتِ ص/١٤٧ • وَقَالَ ابْنُ
خَالَوَيْهِ فِي كِتَابِ (لَيْسَ) ص/١٧ : لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ
ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَلِمَةٌ عَلَى مَفْعِلٍ إِلَّا مَفْتُوحُ الْعَيْنِ مَا خَلَا
حَرْفَيْنِ فَقَالُوا : مَا أَوَى الْإِبِلَ وَمَا قِيءَ الْعَيْنُ •

ووزن (مَتَأَى) ب (مَفْعَل)^(١) والحكم بزيادة الميم منهما
 غلط "يَسْن" ، وذلك أن هذه الميم هي فاء الفعل من قولهم : مَتَأَى ،
 والهمزة عين "والثاف" لام ، فإذا حكم بزيادة الميم جعل أصل
 الكلمة همزة وقافاً وياء أو همزة وقافاً وواواً ، ولا أعلم (أقوا) ولا
 (أقيا) بمحفوظ لهذا المعنى المسمى مَتَأَى ، ف (مَأَى) وزنه (فَالِح)
 كما قلنا ، والألف فيه زائدة زيادتها في (فاعل) * فأما ما حكاه
 يعقوب من قوليه : مَتَأَى ، فالقول في وزنه ب / ب / عندي أنه
 (فَعَل) [و]^(٢) الياء فيه زائدة^(٣) .

فإن قلت : كيف يجوز هذا وليست الكلمة بالزيادة على
 بناء أصلي من أبنية الرباعي ، لأنه ليس في الكلام مثل : جَعْفَرِي ؟
 والجواب : أن الزيادات قد تجيء لغبر الإلحاق كالألف في
 (قبضري)^(٤) ألا ترى : أنه لا يكون إلا إلحاق ، إذ ليس بعد
 الخمسة بناء يلحق به ، وكانون في (كَنَهَبِل)^(٥) و (قَرْنَفَل)^(٦)
 ألا ترى : أنه ليس مثل : سفرجل ، فيكون هذا ملحقاً به ، ومثل
 ذلك الواو في (تَرَقُّوْه)^(٧) ؟

- (١) الياء في (بمفعل) ساقطة من ج .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) لأن (مَأَى) مَأَى وزنه : فعلى ، الياء فيه زائدة .
- (٤) القبعتر : الحمل العظيم ، والقبعترى : الفصيل الميزول ، والفها
 من الزوائد التي لا للتانيث ولا للالحاق . انظر اللسان مادة :
 قبعتر .
- (٥) في اللسان : الكنهبل من الشعير أصبحه سنبله * والنون فيه
 زائدة لانه ليس في الكلام على مثال سَفَرَجُل * اللسان مادة :
 كهبل .
- (٦) القرنفل ، والقرنفول : شجر هندي ليس من نبات أرض
 العرب * اللسان مادة : قرنفل .
- (٧) العظم المشرف بين ثغرة النحر والعائق ، وصي فعلوه * اللسان
 مادة : ثرق .

وإنما قلنا في (مؤق) أنه مثل : عَصْوَة ، وأنه (١)
 ملحق على التذكير ، لأنَّ اللاحق أوجه * و [قد] (٢) أجاز
 بعض البصريين في (معدي) من (معدي كريب) أن يكون من
 (معد) (٣) إذا أبدع ، فهذا مثل هذا *

وإن شئت قلت : إنَّ (فعلي) إذا كان وزناً لا يوجد في
 الأصول والمزيد فيها لم أحمل الكلمة عليها لكن أحملها على
 أنها في التذكير مثل (ترقوة) و (قرنة) (٤) و (عرقوة) (٥)
 إلا أنه لما بُني على التذكير غيرَ ليكون كالأخر الأسماء
 فيكون (ماق على هذا في أنه مبني على التذكير (٦) مثل :
 مؤق ، في أنه مبني عليه *

فأما (معدي كريب) فله نحو ليس لهذا ، وذلك أن
 المعارف قد تجيء متغيرة عن حد ما عليه غيرها ك (موهب) (٧)

(١) في ج (وانه ليس ملحق) وهو خلاف ما أراد المؤلف ، حيث
 قال : ان الواو في مؤق انقلبت ياء لما كانت الكلمة مبنية على
 التذكير ، ص / ١٢٠ *

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق *

(٣) معد في الارض : ذهب ، متعدد : تبعاده * انظر : اللسان مادة :
 معد *

(٤) القرنة : نبات عريض الورق ، قال الازهرى : رأيت العرب
 يدبون بورقه الاسب ، اللسان مادة : قرن *

(٥) العرقوة : كل آكلة منقادة في الارض كأنها جثوة قبر مستطيلة -
 اللسان مادة : عرق *

(٦) من (غيرَ ليكون كالأخر الأسماء فيكون ماق على هذا من انه
 مبني على التذكير) ساقطة من ج *

(٧) لان معدل الفاء يجيء اسم المكان والمصدر الميمي منه على
 مفعيل بكسر العين مثل : موثق ، وموعد ولا يجيء منه بفتح
 العين كالموهب *

و (مَوْرَى) و (تَهْلَل)^(١) فإن شئتَ أجزتَ على هذا في
(مَعْدِي) أنه (مَفْعَل) من : عَدَا يَمْدُو .

فإن قلتَ : كيف يسوغُ هذا ؟ والموضعُ والمصدرُ^(٢) من
ذواتِ الأوارِ والباءِ التي هي لامٌ تَجِيءُ على (مَفْعَل) نحو :
المَغْزَى ، والمَشْتَى ، فقد قدّمنا أن المعارفَ قد تُغَيَّرُ عن حدهِ
ما عليه غيرُها ، ألا ترى : أن (مَفْعَل) مما فاؤهُ وارٌ لا يجيءُ
إنما يكونُ بالكسرِ كـ (المَوْعِد) و (المَوْقِف) وقد قالوا في اسمِ
رجلٍ : مَوْهَبٌ ، وتَهْلَلٌ ، وحكّمٌ [مثل]^(٣) هذا أن يَدْغَمَ ،
فكما غُيِّرَتْ هذه المعارفُ كذلك يجوزُ أن يكونَ (مَعْدِي)
مُغَيَّراً عن (مَفْعَل)^(٤) .

فإن يكنْ (أَقِي) أو (أَقُو) مسموعاً في هذا المعنى جازَ حينئذٍ
في (مَأْنِي) أنها (مَفْعَل) وحينئذٍ يكونُ الحرفُ الذي بعدَ الميمِ
من (مَفْعَل) همزةً .

(١) تهلل ، وفهلل بالياء والفاء ، وفي كتب النحو والصرف : تهلل
بالياء ولم أجده بالياء في المعاجم . فتهلل لا ينصرف ، قال
يعقوب : وهو الذي لا يعرف . اللسان مادة : تهل . والشاهد
هنا اجتماع المثليين وهو اللام الأولى والثانية مع أنه لم يدغم .

(٢) يقصد بهما اسم المكان والمصدر الميمي .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) في ش (مبنيا على) وأثبتنا ما في ج لأن السياق يقتضي ذلك .

ونظير (مان) في أنه اسم وزنه ^(١) فاعِلٌ وليس بصفة
كضارب قولهم : الكاهل ، والغارب ، وأنشد أبو زيد :

١ - يا مَنْ لَمِ تَذُقْ تَخِيضًا

وماقِيْنِ أَكْحَلًا مَخِيضًا ^(٢)

(١) في ج (انه) بدل (وزنه) وما اثبتناه أصح ، لانه يريد : ان
الاسم يأتي على وزن فاعل .

(٢) انظر : نوادر أبي زيد / ٥٢ . وفيه (ماقين) ميموزاً .
والنصائص ٢٠٦/٣ . واللسان مادة : ماق ، وتاج العروس
٦٥/٧ مادة : ماق ، ولم أعثر على القائل ، والرجز غير منسوب
في تلك المصادر .

١٣ - مسألة

ذكر سيويه قولهم : أروية ، في حدة التصغير فقال في إثر
كلم مصغرة : وفي (أروية) أرية وفي (مروية)
مريّة^(١) .

فقلت في شرح ذلك : من كان (أروى) عند (أفعل)
كان (أروية)^(٢) عند (أفعولة)^(٣) أصله : أرووية ،
الواو الثانية واو (أفعولة) وقعت ماكة قبل ياء فلزم انقلابها
ياء ، ولما لزم انقلابها ياء^(٤) وجب أن يُبدل من ضمة عين
(أفعولة) كسرة . كما أبدلت منها الكسرة في (مريّة)
ونحوه ، فصار : أروية ، فإن منتهى على هذا قلت على قول
من قال : أسود^(٥) : أروية ، فتصير من الأمثلة الثلاثة^(٦) التي
للتصغير^(٧) على (فعيّل) ووزنُه من الفعل (أفعيلة) وإن
صغرت على قول من قال : أسيد قلت : أرية ، وكان أصله :

-
- (١) الكتاب ١٣١/٢ .
(٢) الأروية : الاني من الوعل انظر اللسان مادة : روى وفي
المخصص ٢٩/٨ ابن السكيت : يقولون : أروية للذكر والاني
من الوعل .
(٣) : التاء من (أفعولة) ساقطة من ج .
(٤) (ولما لزم انقلابها ياء) ساقطة من ج .
(٥) تصغير الاسود : أسيد ، وإن شئت : أسود أي : قد قارب
السواد . اللسان مادة : سود .
(٦) في ش و ج (الثلاث) وزدنا التاء لان الواحد من الامثلة مذكر .
(٧) للتصغير ثلاثة اوزان : فعيّل ، وفعيّل ، وفمعيّل .
انظر الكتاب ١٠٦/٢ .

أُرِيَّة ، الياء الأولى للتصغير والثانية عين الفعل التي انقلبت ياء ،
والثالثة واو (أَفْعُول) التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة
قبل ياء ، والرابعة لام الفعل ، فلما اجتمعت أربع ياءات حذفت
اثنين منهن كما تحذف من (بَحْبَحَة)^(١) إذا أضفت إليها اثنين
لاجماعهن .

ومثل ذلك : مَرُويَّة^(٢) ، إن صغرته على (أُسَيِّد) قلت :
مُرِّيَّة ، والأصل : مُرِّيَّة ، فحذفت اثنين ، كما حذفتها من
(أُرِيَّة) فإن صغرته على (أُسَيِّد) قلت : مُرُويَّة ، ٧ أ /
فلم تحذف لأنه لم يجتمع أربع [ياءات]^(٣) كما لم تحذف من
(أُرُويَّة) .

ومن كان (أروى) عندة (فعلى) قال : في أروية : أنهما
فعلية كـ (قمرية)^(٤) فإن صغره وهي عندة أنه فعلية لم
يقُلْ فيها إلا : أريَّة ، ولم يجز فيه (أريوية) ، لأن السلام
واو كما لا يجوز في (غزوة)^(٥) غزوية^(٦) كذلك لا يجوز في
(أروية) على هذا القول (أريوية) وكان الأصل فيمن جصل
(أروية) فعلية أن يقول : أريوية ، إلا أنه لما كان اللام واوا
لزم أن تقلب ياء ، ولم يجز فيه قول من يقول : أُسَيِّد ، لأن

(١) البخت والبختية دخيل في العربية وهي الأبل الخراسانية ،
يقال : جمل بخي وناق بختية . انظر : اللسان مادة : بخت .

(٢) اسم مفعول من روى .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن سيده : القمرية ضرب من الحمام . انظر : اللسان ،
مادة : قمر .

(٥) في ج (عروة) وهو تصحيف ظاهر .

(٦) انظر : الكتاب ١٣٣/٢ .

الجميع يقلبون اللم يا^(١) فيجب على هذا (أريته) ثم نحذف
ياء (فعلية) فيبقى (أريته) .

وزنه^(٢) من الفعل على هذا القول (فعلية) وعلى القول
الآخر (أفيمه) فهذا شرح بناء هذا وتصغيره .

فأما وزن (أروي) ب (أفعل) إن جاء منوئاً فهو الوجه
والجائز ، لأن الهمزة [إذا وقعت]^(٣) أولاً في كلمة على أربعة
أحرف وجب أن يحكم بزيادتها ، حتى يقوم دليل على أنه
أصل كنعو ما قام في (ألقى)^(٤) .

فميش (أروي) إن سمع منوئاً ب (فعل) بعيد جداً
من الجواز إلا أن يكون أريد به اللاحق ك (أرطى)^(٥) فقد
تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنه في (أرطى) أصل ، وإن لم
يجاء منوئاً كان وزنه (فعل) ، لأنه لو كان (أفعل)

(١) قال سيبويه : اعلم أن الواو إذا كانت لا ما لم يجز فيها الشبات
في التحقير على قول من قال : أسيد ، وذلك قولك : غزوة
غزية . انظر : الكتاب ١٣١/٢ .

(٢) وزنه (ساقطة من ج ، وفي ش (كانه) ثم كتبت فوق
(كانه) وزنه . وفي تعلية أبي علي المخطوطة ورقة ١٤٠ و ،
وزنه ، فصحت عليها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٥/٩ : وأما (ألقى) وهو
ضرب من الجنون فالهمزة فيه أصل لقولهم : ألقى الرجل فهو
مألق ، وهذا ثبت في كون الهمزة أصلاً والواو زائدة ، ووزنه
إذا فوعل . وانظر : اللسان مادة : ولق .

(٥) الارطى : شجر من شجر الرمل ، وهو أفعل من وجه ، وفعل
من وجه ، لأنهم يقولون : أديم مأروط ، إذا دبغ بورقه ، ويقولون :
أديم مرطى . اللسان مادة : رطا .

لنُسَوِّنَ لتكثيره كما يُنَوِّنُ (أفْعَى) و (أفْكَل)^(١) وما أشبه ذلك^(٢) من النكرات غير المضافات التي تَجِيءُ على (أفْعَل) وتبيلُهُ بِـ (فَعَلَى) قول الأخفش^(٣) فيما ذكره أبو العباس^(٤) .

-
- (١) أفْعَى وأفْكَل اسمان ينونان في النكرة ، انظر : الكتاب ٢/٢ و هـ والأفْكَل : الزعدة ، ولا يبتنى منه فعل * اللسان مادة : فْكَل .
 (٢) في ج (وما أشبههما) بدل (وما أشبه ذلك) والعبارتان صحيحتان .
 (٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط .
 توفي سنة ٢١١ هـ ، وقيل ٢١٥ هـ . انظر : انباه الرواة ٢/٣٦-٤٣ .
 (٤) انظر : المقتضب ٢/٢٨٤ .

١٤ - مسألة

حكمُ الصفة كحكمِ الملة في أنه يلزمُ أنْ يرجعَ منها
عائدٌ إلى الموصوفِ كما يعودُ من الصلةِ إلى الموصولِ ، إلا ما حكى
من قولهم : مررتُ برجلٍ قَتَمَ أبواه لأقاعدين^(١) . ومررتُ برجلينِ
صالحٍ وطالحٍ ، فإنَّ ذلكَ شاذٌّ فادُّعُ عن القياسِ لا يُعدي به سواء ،
ولا يتجاوزُ فيه ما عداه .

ونظيرهُ من الملة ما أثرَ من قولهم : أنا الذي قمتُ ، وأنتَ
الذي قمتَ^(٢) .

والدليلُ على احتمالِ الصفةِ ضميرَ موصوفاتها توكيدُك إِيَّاءُ
وعطفُكَ عليه وإبدالُكَ منه ، وتبيينُكَ عنه بالضميرِ المنفصلِ إذا
جَرى على غيرِ مَنْ هو له ، ومن ثمَّ شابهَ الوصفُ الفعلَ ، وكانَ
ثانياً للأسماءِ^(٣) الأولى كما أنَّ الفاعلَ ثانٍ لها ، وصارَ أحدَ الأسبابِ
المانعةِ من صرفِ الاسمِ .

(١) قال أبو بكر بن السراج : واعلم أنه قد جاء في العطف أشياء

مخالفة للقياس فمن ذلك قولك : مررت برجل قائم أبواه لا
قاعدين ، فقولك : لا قاعدين معطوف على قائم ، وليس في قولك
قاعدين شيء يرجع إلى رجل انظر : الاصول ٢/٣٢١ - ٣٢٢ .

(٢) هذا جائز حملاً على المعنى ، والأولى أن تقول : أنا الذي قام .

والت الذي قام ليرجع الضمير الذي في قام إلى (الذي) . انظر :
المقتضب ٤/١٣١ - ١٣٢ .

(٣) في ج (للاسم) / بدل (للاسماء) .

والراجع من الصفة الى الموصوف على ضربين : أحدهما : أن يرجع من نفس الصفة نحو : هذا رجل ضارب ، وهذه امرأة ضاربة . والآخر : أن يرجع مما يتصل بالصفة دون الصفة نفسها نحو : هذا رجل ضارب أبوه . وهذه امرأة ضارب^(١) أيوها .

والضرب الأول من الصفة التي يعود منها الذكر الى الموصوف على ضربين : أحدهما مفرد والآخر مضاف ، فمثال المفرد ما قدّمناه^(٢) .

والمضاف على ضربين : أحدهما أن يكنسي من المضاف اليه تخصيصاً وتقريباً من التعريف ، نحو : هذا رجل صاحب امرأة . والآخر أن يكون أصل الصفة أن يرتفع به شيء من سبب الموصوف ويعود منه اليه ذكر ، فتحذف العائد للدلالة عليه والعلم بحذفه ، فيصير ضمير الموصوف في الوصف ويضاف الى ما كان فاعله قبل الحذف ، وذلك مثل : مررت برجل حسن الوجه ، وبجارية حسنة الأب ، ألا ترى : أن حكم هذا وأصله إنما كان : مررت برجل حسن وجهه ، فيجري على رجل ويعود مما ارتفع بحسن^(٣) ذكر الى الرجل . فلما حذفت العائد الى الرجل ، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو ب / من عائد الى الموصوف صار^(٤) الضمير الراجع اليه في الصفة . ومما دل على

(١) في ج (ضاربة) بدل (ضارب) وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه لأن النعت اذا رفع اسماً ظاهراً يتبع مرفوعه من حيث التذكير أو التأنيث . انظر : شرح المفصل ٥٥/٣ .

(٢) وهو : هذا رجل ضارب .

(٣) العائد هو الهاء في : وجهه الذي ارتفع بحسن ويكون فاعله .

(٤) جواب (لما) من قوله : لما حذف العائد الخ .

ذلك قولهم : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه ، ولو لم يُحذفِ المضافُ
إليه ^(١) (الوجه) الراجعُ الى الموصوفِ الأول ، لم تُؤنثِ الصفةُ ،
وقلتُ : مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها . فحذفتُ علامةَ التأنيثِ من
الوصفِ مع إثباتك الضميرَ العائدَ الى المرأةِ كما أثبتتها مع حذفك
الراجعَ من الوجه ، وصارتُ تأنيثُ الصفةِ وإضافتها الى فاعلها
مع إثباتِ العائدِ الى الموصوفِ خطأً .

وحكى سيويه ، أنه قد جاء به الشعرُ فقال : وقد جاء في
الشعرِ حسنةٌ وجهها شبهوه بحسنةِ الوجهِ وذلك ردي ^(٢)
وأشبه :

٢ - أَمِنْ دِئَنَيْنِ عَرَّجَ الرَكْبُ فِيهِمَا

بحقلِ الرخامي قد عفا ظلالهما

أقامتُ على ربعيهما جاراً صفا

كميتا الأعالي جونتنا مضطلاًهما ^(٣)

وإنما صارَ حسنةً وجهها ردياً ، لأنَّ (حسنةً) من قولنا : هذه
امرأةٌ حسنةٌ ، صفةٌ جاريةٌ على المرأةِ وفيها ذكرُها ، ولذلك

(١) يقصد بالمضاف الى الوجه ، الضمير الذي يضاف الى الوجه .

(٢) الكتاب ١٠٢/١ .

(٣) البيتان للشماخ ، انظر : ديوان الشماخ بن ضرار ٣٠٧ .

ونيه . بحقل الرخامي قد أفى لبلاهما .

وفي الكتاب (عرس الركب) بدل (عرج الركب) وهو يخالف

ما في الديوان . انظر الخصائص ٤٢٠/٢ . والخزانة ١٩٨/٢ ،

٤٧٧/٣ .

أُنْثَى^(١) ، بالتاء ، فاذا قلنا : مرتتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها فالحسن للوجه^(٢) ، والهاء راجعةٌ من الوجه الى المرأة ، كما رجع الضمير إليها من (حسنة) فاذا قلت : مرتتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهها . فقد جمعتَ بين^(٣) ضميرين للمرأة يرجعان إليها . أحدهما ضمير في (حسنة) والآخر الهاء في (وجهها) وأخطأت ، لا ضافتك (حسنة)^(٤) الى (الوجه) والحسن هو الوجه والنسيء لا يضاف الى نفسه . وأيضاً فقد أنثيته وهو لذكر .

فإن قيل : فقد أضفت (حسن) الى^(٥) الوجه وهو في قولك : الحسن الوجه .

فالجواب أن في (حسن) ضميراً يرجع الى الموصوف به الجارى إعرابه عليه ، فقد خرج أن يكون لـ (الوجه) ولو كان له لارتفع به ، على أنه حديث عنه وفعل له .

ومما^(٦) يدل على أن (الحسن) في باب : زيد حسن الوجه ، صفةٌ لزيد وليس للوجه قولك : هند حسنة الوجه . فلو كان (حسن) للوجه لما جاز أنثيته ، لأن (الوجه) مذكر . وقد أجري (حسن) في : مرتتُ برجلٍ حسن الوجه ، مجرى الصفات التي يراد بإضافتها التخصيص ، نحو : مرتتُ برجلٍ صاحب امرأة .

(١) في ج (أنثيتها) بدل (أنثنا) وهما صحيحان .

(٢) في ج (فالوجه) بدل (للوجه) وهو خطأ .

(٣) في ج (من) بدل (بين) وهو تعريف .

(٤) في ج (حسنة الوجه الى الوجه) ، وهو تعريف .

(٥) في ج (الى) ساقطة .

(٦) في ش (ومن) صحيحان على ما في ج ، لأن (ما) لغير المعامل .

ألا ترى : أن في كل واحد من الوصفين ضميراً^(١) يعود إلى
موصوفيه ، وأثهما مضافان •

ويدل أيضاً أن هذا الوصف لما جرى عليه إعرابه دون ما هو
من «ببيه» وكان حكمه أن يرتفع به نصب من نصب بعده الاسم
الذي هو فاعله^(٢) في المعنى كقوله :

٣ أو عدوة شاحط دارا^(٣)

و :

..... الشاحط الدار^(٤)

قا :

٤ الشعري الرقاب^(٥)

و :

..... الشعري الرقاب^(٦)

وحسن وجهاً ، والحسن الوجه ، لما صار فيه ضمير ما يجري
عليه نصب ما بعده وأعمده إعمال الفعل ، كما أن (ضارباً) في

(١) في ج (ضمير) وهو خطأ ، لأنه اسم أن واسمها منصوب •

(٢) في ج (ما عليه) بدل (فاعله) وهو تحريف •

(٣) هو عجز بيت لعدي بن زيد العبادي ، وصلته :

من ولي أو أخي ثقة

انظر : ديوانه ١٠١ • وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ •

ورواية البيت في معاني القرآن للفراء :

من ولي أو أخي ثقة والبعيد الشاحط الدار

انظر : معاني القرآن ٤٠٩/٢ •

(٤) ساقطة من ج • وهذه الرواية ثوابق ما في معاني القرآن للفراء •

(٥) الكتاب ١٠٢/١ أنشده سيبويه بروايتين كما هنا ، وهو جزء

من بيت للحارث بن ظالم المري وهو :

فما قومي بشعلبة بن سعد ولا بغزاة الشعري رقابا

وكذا بروايتين في معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢-٤٠٩ • وفي

المقتضب ١٦١/٤ • وشرح المفصل ٨٩/٦ •

(٦) وبهذه الرواية في البيان والتبيين ٣٨/٤ وكذا شرح الحجاسة

للبرذوقي ١٩٨/١ •

قولك : هذا رجل " ضارب " زيداً ، وامرأة " ضاربة " عمراً . لما كان فيه ذكر الموصوف ، وأعمل عمل الفعل نصيب المفعول .

أما وجه تشبيهه (حسنة وجهها) بحسنة الوجه في ضرورة الشعر ، فلأن (الحسن) في قولك : الحسن الوجه ، هو الوجه في ^(١) المعنى وهو مضاف إليه ، وفيه حرف التعريف الذي هو بدل من علامة الضمير ، فكما جاز أن " يُضاف (الحسن) إلى (الوجه) " وهو هو في المعنى وفيه ما هو بدل من الضمير العائد إلى الموصوف وهو لام التعريف كذلك جاز أن " يُضاف (حسن) إلى (الوجه) " وهو مضاف إلى الضمير ، إذا جاز إضافته إليه ، وفيه ما هو بدل منه .

والدليل على أن حرف التعريف بدل من علامة الضمير في : حسن أ / الوجه ، أن (الوجه) لا يُخرج (حسناً) من التنكير والاشاعة إلى التخصيص والإيالة ، كما لم يكن ^(٢) يُخرج وجه متضائفاً هو منه ^(٣) . فحسن الوجه مثل : حسن وجهه في أنه غير متعارف بالاضافة إلى (الوجه) كما لم يكن متعارفاً بارتفاع (وجهه) [به] ^(٤) . فمن ثم ألحقت حسناً - إذا أردت إجراءً على المعرفة ووصفه [به] ^(٥) - الألف واللام فقلت : هذا زيد الحسن الوجه ، ولولا كون لام التعريف بدلاً من الضمير ^(٦) لم يصلح إلحاقها

(١) في (ساقطة من ج) .

(٢) (يكن) ساقطة من ج .

(٣) في ج (متعلقاً بما هو بدل منه) بدل (متضائفاً هو منه)

وما أثبتناه هو الصحيح . لأنه يقصد أن الألف واللام لا يخرج حسناً من التنكير كما لا يخرج الوجه الحسن في حالة اضافة

الوجه إلى الضمير من التنكير إذا قلنا : حسن وجهه .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) في ج (من الضمير) ساقطة .

المضاف الى ما فيه ألف ولام لكن جازاً : الحسن الوجه ، من حيث
أريد به : الحسن وجهه . فجبهة شبه (حنة وجهها) بحسن
الوجه من حيث ذكرنا .

إلا أن هذا التسمية رديئة لما يترض فيه ما^(١) قدّمنا من إضافة
الشيء فيه الى نفسه ، ولأنّيت المذكر ، وليس يترض شيء من
ذلك في حسنة الوجه فلذلك كان رديئاً ومرذولاً ، وتشبيهاً بعيداً .

فأما قوله : جونتاً مصطلاًهما ، فقد قدّرهُ سيويوه تقدير
حسنة وجهها ، وجعل قياسه كقياسه ، وكان حكمه عندّه أن
يقول^(٢) - إن أجراه على الأصل دون الحذف^(٣) - : جارتاً صفّاً
جون مصطلاًهما فيجرى (جون) على (الجارتين) فيرتفع بجره
عليهما ، لأنّهما مرفوعتان ، ثم يرتفع (المصطلي) بـ (جون) ويعود
ضمير التثنية الى (الجارتين) فيكون كقولك : الهندان حسن ثوبهما ،
وهند حسن وجهها^(٤) .

وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول^(٥) : أقامت
على ربعيهما جارتاً صفّاً جونتاً المصطليات ، فيمن قال : الهندان

(١) في ش (مما) بدل (ما) وما أثبتناه من ج أصح .

(٢) من ج (أن يقول) ساقطة .

(٣) من ج (الحذف) ساقطة .

(٤) في ج (وجهها) وما أثبتناه أصح ، لأنه يريد أن يرتفع (وجه)
ويعود الضمير الى هند .

(٥) في ج (تقول) بدل (أن يقول) وما في ش أولى ، لأنه تقدّم
أن قال : وحكمه أن يقول : إن أجراه إلخ وهذا معطوف على
قوله : أن أجراه إلخ .

حسنتاً^(١) الوجوه . وفيم قال : وضعا رحليهما^(٢) : جونتنا
المصطلحين ، فيصير كقولك : الهندان حسنتا الثوبين . فلم يستعمله
على الاتمام والأصل ، ولا على الاختصار^(٣) والحذف ، ولكن جعله
كقولك : هذه امرأة حسنة وجهها ، فشئى (الجون) وهما وصف
(المجارين) وأضافه شئى الى (المصطلى) وهو (هذا) في المعنى ،
إلا أنه وضع الواحد موضع الجمع فيم قال حسنت الوجوه ،
وموضع الشئ^(٤) فيم قال : وضعا رحليهما ، وهو (المصطلى)
ألا ترى : أن لكن واحدة من (المجارين) مصطلى . وإن وجهته
على أن (المصطلى) يكون لجميع ذلك ، وأحد لم يضع واحداً
موضع جميع ، ثم أضاف (مصطلى) الى ضمير (المجارين) .
كما أضاف (الوجه) في قوله : هذه امرأة حسنة وجهها الى
ضمير المرأة بعد إضافة (حسن) الذي هو الوجه في المعنى الى
(الوجه) فعلى هذا وضع ميبويه هذا البيت^(٥) .

وقد يحتمل غير ما تأوله ، وهو ما ذكره بعضهم^(٦) : من أن
الشاعر إنما ردَّ الضمير المثني في قوله : مصطلاهما ، الى (الأعلى)
لأنهما في الحقيقة اثنان وهذا مثل قوله :

- (١) في ج (الحسنات) .
- (٢) انظر الكتاب ٢٤١/١ و ٢٠١/٢ ، وفيه : وضعا رحالهما .
- فاستعمل الجمع موضع المثني ، مثل : (فاقطعوا ايديهما) .
- (٣) في ش (اختصار) .
- (٤) في ش (الشبه) بدل (التثنية) وهو تحريف واثبتنا ما في ج
لأنه اصح .
- (٥) قال الاعلم : الشاهد في قوله : جونتنا مصطلاهما ، فجونتنا
بمنزلة حسنتا ومصطلاهما بمنزلة وجوهها ، والضمير الذي
في مصطلاهما يعود على قوله جارتا صفا . انظر : الكتاب
١٠٢/١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٠٢/١ .

٥ - رَأَتْ جِبَالاً فَوَى الْجِبَالِ إِذَا انْتَفَتْ

رؤوسٌ كبريتهنَّ يتطحان^(١)

ولست أعرف من قائل هذا القول إلا أنه ليس يستع
ويخرج الكلام به من أن يكون على قولك : هندٌ حسنةٌ وجهها ،
لأن الضمير المنى على هذا في قوله ^(٢) : مصطلحهما ، ليس يرجع
إلى (الجارين) إنما يرجع إلى (الأعالي) ، لأن (الأعالي) وإن كان
مجموعاً في اللفظ فهو اثنان في المعنى ، فحمله على ذلك ، فكأنه قال :
أقامت جارتا كميناً الأعالي جونتاً مصطلحاً الإثالي ، وإذا كان كذلك لم
يكن على : حسنةٌ وجهها ، لأن (الجون) لم يُضَنَّف إلى اسم
يشتمل به ضمير يعود إلى (الجارين) كما يعود من الاسم الذي به
الصفة في قولك ^(٣) : هندٌ حسنةٌ وجهها ، ضمير يعود ^(٤) إلى (هند)
لكن ^(٥) المضمرة العائدة إلى (الجارين) محذوف كما أن الضمير من :
هند حسنة الوجه ، ودعد حسنة وجه الأب محذوف ، فلذلك أنت ^(٦)

(١) البيت في معاني القرآن للاخفش ٥٤٦ رسالة دكتوراه . وفيه
(رأوا) بدل (رأت) وورد عجزه في الخصائص ٤٢١/٢ .
وفي الخزانة بتمامه ٢٠٢/٢ وفيه (رأت) كما هنا ولم اعثر على
قائله .

(٢) في ج (قولك) بدل (قوله) وما أثبتناه أصبح : لأن الضمير
يرجع إلى الشاعر .

(٣) في ج (كقولك) بدل (في قولك) .

(٤) (يعود) سباقطة من ج .

(٥) في ش (لكون) بدل (لكن) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق في
المنى .

(٦) في ج (لئنيت) بدل (أنت) وما أثبتناه أصبح لقوله الآتي :
(كما أنت حسنة) .

(جون) من قوله : جوتا مصطلاهما ، كما أنثت (حسنة) في قولك :
هند حسنة الوجه .

ألا ترى : أنك إذا قلت : أناست جازا صفا كميثا الأعالي جوتا
مصطلي الأعالي ، لم يتصل (جوتا) باسم يعود منه الى (اجارتين)
ضمير كما ب / لا يعود من (الوجه) من قولك : هند حسنة الوجه
الى هند ضمير .

وقياس هذا اذا رفع الاسم بالصفة ولم تضاف الصفة الى ما هو
فاعلها^(١) في المعنى كحسن وجه وحسن الوجه أن يقال : أقامت
جارتا صفا جون مصطلا [هما]^(٢) أعاليهما أو أعالييهما ف (مصطلاهما)
في موضع رفع مثل قولك : هاتان امرأتان حسن غلام أبويهما .

وعيب هذا القول الذي قال هذا القائل : هو أن التثنية حملت على
أنتها جمع ، و^(٣) ذلك بعيد ، لأننا وجدناهم يجعلون الاثنين على لفظ
الجمع في نحو قوله عز وجل : (إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)^(٤) .
(فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا)^(٥) . وبإيه . ولم نرهم يجعلون لفظ
التثنية للجمع ، إلا أنه لا يستنع ذلك في هذا الموضع ، لأن المجموع
الذي هو قولنا : الأعالي ، هنا^(٦) اثنان في الحقيقة فحمله على المعنى .
أو استعمل اللغتين اللتين في نحو هذا جميعاً ، فحمل الأول على

(١) في ج (الذي وفاعلها) بدل (الى ما هو فاعلها) وهو
تحرير .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) في ج (في) بدل (و) وهو خطأ واضح .

(٤) ص / ٢١ ، فقد جمع الضمير ، وهما اثنان لقوله تعالى :
(لا تخف خصمان) انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢ / ١٠٩٨ .

(٥) التحريم / ٤ . فقد جمع القلب مع أن لكل واحد قلباً واحداً
انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢ / ١٢٢٩ .

(٦) في ج (هما) بدل (هنا) وهو خطأ .

قوله (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) • والثاني على : وضما رَحْلَيْهِمَا ،
وليسَ ذلكَ بحسن^(١) ، لأنَّ الراجعَ أنْ يكونَ على لفظِ المرجوعِ
إليه أحسنُ إلا أنْ ذلكَ لا يمتنعُ ففي هذا التأويلِ تَخْلِصُ الشعرِ
من عيبِ وإدخالُ له في عيبِ آخرَ •

فأما قوله : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(٢)
فقل الفراءُ فيه : رفيعَ الأبوابِ بِمَفْتَحَةٍ لَهُمُ أَبْوَابُهَا ، والألفُ
واللَّامُ خَلْفُ من الإضافة ، تقولُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ العينِ
قَبِيحِ الأنفِ ، والمنى : حسنةٌ عينُهُ ، قبيحٌ أنفُهُ ، ومنه (فَإِنْ
الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى)^(٣) أي : مأواه ، وأو قال : مَفْتَحَةٌ لَهُمُ
الْأَبْوَابُ ، على أنْ تَجْمَلَ (المَفْتَحَةُ) في اللفظِ (للجَنَّاتِ) وفي
المنى (للأبوابِ) مثلُ : الشعرِ الرَّقَابَا ، والشَّاحِطِ الدَّارَا ، لجازَ •

وأقولُ أنا : إذا قلنا : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، [فالإضافةُ
بِهِ : برجلٍ حسنٍ وجهُهُ]^(٤) ثمَّ حُذِفَ المضافُ إليه (الوجهُ)
وهو هذا^(٥) الذي كانَ عائداً مما اتَّصَلَ بالصفةِ على الموصوفِ ، فلمَّا
حُذِفَ^(٦) العائدُ وكانَ لا بدَّ من أنْ يكونَ فيها راجعٌ إلى الموصوفِ
جُمِلَ^(٧) ضميرُ الموصوفِ في الصفةِ التي هي (حسنٌ) وإنْ كانَ

-
- (١) في ج (بالحسن) •
(٢) سورة ص/ ٥٠ انظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢ - ٤٠٩
لقد ترك أبو علي بعضَ الجمل في نقله هذا النصَّ عن الفراء •
(٣) النازعات / ٣٩ •
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٥) (هذا) ساقطٌ من ج •
(٦) في ج (فلم أحذف) •
(٧) في ش (بعد) بدل (جعل) واختارنا ما في ج لأن السياق
يقتضي ذلك •

في المعنى (للوجه) ؛ لأنَّ الصفةَ لا تخلو من راجعٍ منها الى الموصوفِ ،
كما أنَّ الصلةَ مع الموصولِ كذلك .

والدليلُ على هذا قولُهم : هذه (١) امرأةٌ حسنةٌ الوجهِ ، ولو
كانَ حذفُ ما يرجعُ الى الموصوفِ مما اتصل بالصفةِ كإثباته ،
لكانَ : مردتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ في اللفظِ بمنزلةِ : مردتُ
برجلٍ حسنٍ وجهه ، كما أنَّه في المعنى كذلك .

ولو كانَ قوله : (مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) بمنزلةِ مَفْتَحَةٍ
لَهُمُ أَبْوَابُهَا ، كما ذهبَ إليه الفراءُ ، لما جازَ : مردتُ برجلٍ حسنِ
الوجهِ ، ولقيلَ : حسنِ الوجهِ ، كما يُقالُ برجلٍ حسنٍ وجهه .
ولما (٢) جازَ : مردتُ بامرأةٍ حسنةٍ (٣) وجهها . فقولُهم : مردتُ
برجلٍ حسنِ الوجهِ [وبامرأةٍ حسنةٍ الوجهِ] (٤) دليلٌ على أنَّ
الراجعَ الى الصفةِ اذا حذفَ مما يتصلُّ بها صارَ الضميرُ الذي
كانَ يرجعُ الى الموصوفِ مما يرتفعُ بالصفةِ نفسها .

و (الْأَبْوَابُ) من قوله : (مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) لا يجوزُ
أنَّ يرتفعَ من حيثُ كانَ يرتفعُ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ أَبْوَابُهَا ، وتأولُ
ارتفاعها من هذه الجهةِ خطأً لما ذكرناه .

فَإِنْ قُلْتَ : بِمِ يَرْتَفَعُ ؟ فَإِنَّ (٥) ارتفاعه (٦) عندي من

- (١) هذه (ساقطة من ج)
(٢) في ج (ما) بدل (لما) . وما اثبتناه أولى لأنه معطوف على
(لما) الاولى .
(٣) في ج (حسن) بدل (حسنة) .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) (فإن) ساقطة من ج .
(٦) في ش (ارتفاعها) وما في ج أحسن ليطابق قوله : بِمِ يرتفع ،
حيث ذكر الفعل .

إحداهما : أن يكون بدلاً من المضمر في (مُفْتَحَةٌ) ، كأنه
 صلى : فَتَحَتْ الْجَنَاتِ^(٢) أبوابها ، فأبدلت (الأبواب) من
 (الجنات) ، لأنها منها وبعضها ، كما تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ رأسه .
 وعلامة التانيث في (مُفْتَحَةٌ) على هذا قبل أن تبدل منها
 (الأبواب) لضمير (الجنات) ولا يجوز على هذا : زيدٌ مضروبُ
 الأب ، إذا أبدلت الأب ممّا في (مضروب) ، لأنّ (الأب) ليس
 بزيد ولا ببعضه ، كما أنّ (الأبواب) من (الجنات) فلا يجوز
 إبداله منه إلا على جهة الغلط .

والأخرى أن تكون (الأبواب) مرتفعة (بمفتحة) على نيّة
 راجع إلى ٩ أ / (الجنات) محذوف كأنه في التقدير :

وإنّ للمتقين جنّاتٍ عدنٍ مُفْتَحَةٌ لهم الأبوابُ منها .
 فالأنيث في (مفتحة) على هذا (للأبواب) دون (الجنّات) وقد
 عادت الهاء من (منها) إلى (جنّات) .

وليس الألف واللام في (الأبواب)^(٣) على هذا التأويل
 كالألف واللام في (الوجه) من قولك : سررتُ برجلٍ حسنِ
 الوجه ، لأنّ الألف واللام هنا عوضٌ ممّا كان (الوجه) مضافاً
 إليه ، يدلّك على ذلك أنّ (حسناً) لا يتعرّف به كما لا يتعرّف
 مع قولك : وجهه ، فإذا صار في الكلام ما يرجع إلى الموصوف لم
 يسع أن يكون الألف واللام بدلاً من الضمير المحذوف للاستفهام

-
- (١) في ج (وجهين) بدل (جهتين) وهما صحيحان .
 (٢) في ش (الجنة) بدل (الجنّات) واخترنا ما في ج لأنه يوافق
 ما في الآية من سورة ص/ ٥٠ .
 (٣) في الابواب (ساقطة من ج .

عن ذلك بالعائد الذي هو في اللفظ موجوداً ، وعلى هذا قوله :
 (فَأَنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى)^(١) أي : المأوى له^(٢) ، فحذف
 (له)^(٣) لما في الكلام من الدلالة عليه ، كما حذف (منه) في
 قولهم : السمن منوان بدرهم^(٤) . وليس حذف بعض الخبر
 للدلالة عليه بأعظم من حذف الخبر بأسره ، إذا قامت على حذفه
 دلالة تدل عليه .

وخطؤه^(٥) في تأويله الألف واللام في^(٦) هذه الآية على أنهما
 بدل من الهاء الضمير^(٧) ، لأن الألف واللام إنما تكونان عوضاً من
 علامة الضمير في المعنى دون اللفظ في باب : حسن الوجه ، وما
 أشبهه من الأسماء التي كان حكمها أن ترتفع بالصفات المنسبة
 بأسماء الفاعلين أو بأسماء المفعولين^(٨) ، ثم يحذف الراجع منها
 وتجمل الصفة للأول ولم يجيء في غير ذلك .

(١) النازعات ٣٩ -

(٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ١٢٧٠/٢ : قوله
 تعالى (هي المأوى) أي : هي المأوى له ، لا بد من ذلك ليعود على
 من من الخبر ضمير . وانظر : شرح المفصل ٨٩/٦ .

(٣) (فحذف له) ساقطة من ج .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩١/١ . قال ابن يعيش : والعائد محذوف
 تقديره : منوان منه بدرهم .

(٥) الهاء ساقطة من ج . وهي تعود الى الفراء .

(٦) في ش (وهذه) بدل (في هذه) واثبتنا ما في ج لانه أولق
 لسياق الكلام .

(٧) في ج (أظهر) بدل (الضمير) . وهو تحريف .

(٨) في ج (الفاعلين) بدل (المفعولين) وهو خطأ ، وما اثبتناه
 اصح لانه يوافق المعنى المراد .

فأما ما حكاه^(١) من قوله : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينِ ، وقبيحِ الأنفِ فعلى ما ذكرناه من البدلِ من الضميرِ ، لأنَّ العينَ والأنفَ بعضُ منه . ويحتملُ أيضاً أنْ يكونَ على حذفِ (منه) ، وهذا التأويلُ في : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينِ أسوغٌ ، لمكانِ التأنثِ في (حسنةِ) فإنَّ ضميرَ الرجلِ^(٢) لا يكونُ مؤنثاً ، ويتنبى أنْ يكونَ الكلامُ البدلُ منه على وجهٍ غيرِ مقتدرٍ إلى البدلِ .

فأما قولُ الفراءِ : ولو قالَ (مفتحةٌ لهم الأبوابُ) على أنْ تَجْمَلَ (المفتحةُ) في اللفظِ (المجنَّاتِ) وفي المعنى (للأبوابِ) وتشبيهه^(٣) ذلكَ بالشعرِ الرقابا ، فهو جائزٌ ، ويدلُّ نصبُك الأبوابَ ؛ فتحةً على أنْ فيه ضميراً للأوَّلِ ، وإذا كانَ فيه ضميرُ الأوَّلِ لم يَجْزُ ارتفاعُ (الأبوابِ) بها ، لأنَّه لا يرفعُ بفعلٍ ولا بشيءٍ يقومُ مقامه فاعلانٌ . وإثماً وجهُ الرفعِ في الآيةِ على ما ذكرناه^(٤) .

فأما ما أئتمدناه لكثير^(٥) من قوله :

٦ - من الخفِّراتِ البيضِ لم ترَ شقوةً
وفي الحسبِ الزاكي الكريمِ صميمها^(٦)

-
- (١) يعني حكاية الفراء وقد تقدمت .
(٢) في ش (رجل) وفي ج (الرجل) وهو أصحُّ لأن تكرار النكرة يضيف عليه التعريف .
(٣) في ج (تشبيهه) بدل (تشبيهه) وما ائتمدناه أحسن لأنَّ الضمير يرجع إلى الفراء .
(٤) الهاء ساقطة من ج .
(٥) هو كثير بن عبد الرحمن الملحي الخزاعي المشهور بكثير عزة توفي سنة ١٠٥ هـ . انظر : معجم الشعراء للمرزباني / ٢٤٢ . والخزانة ٣٨١/٢ .
(٦) ديوان كثير عزة / ٤٢٩ . وعجزه فيه :
وفي الحسبِ المحض الرقيق فجارها =

فلا يجوزُ الجرُّ في (الكريم) على أنْ تَجْمَلَهُ صفةٌ (للحسبِ) ، لأنَّ (صميمها) مرتفعٌ به (الكريم) وليس فيه شيءٌ يرجعُ الى الموصوف الذي هو (الحسب) فلا يجوزُ ، كما لا يجوزُ : زيدُ الكريمُ أبوها منطلقٌ ، حتَّى يرجعَ من الصفةِ أو ممَّا^(١) يرتفعُ بها ذكرُ الى الموصوف ، وإذا لم يَجْزُ هذا قدَرنا ارتفاعه على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ كأنَّه قالَ : هي الكريمُ صميمها •

فأمَّا موضعُ قوله : وفي الحسبِ ، فيحتملُ أنْ يكونَ نصباً على أنْ تَجْمَلَهُ ظرفاً للمبتدأِ المحذوفِ كأنَّك^(٢) قلتَ : وهي الحسبُ الزاكي هي الكريمُ صميمها ، كما تقولُ : في الدارِ هندُ العاقلةُ ، وفي الدارِ هندُ الكريمُ أبوها •

ويحتملُ أنْ يُضْمَرَ المبتدأُ قبلَ الظرفِ فيكونُ موضعهُ أيضاً نصباً على تقديرٍ : [و]^(٣) هي في الحسبِ الزاكي الكريمُ صميمها^(٤) • وإنْ كانَ الظرفُ مقدِّماً •

ويحتملُ أنْ يُجْعَلَ في الحسبِ الزاكي والكريمُ صميمها جميعاً الخبرَ فيكونُ مثلُ : هذا حلوٌ حامضٌ^(٥) ، ولا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ (في الحسبِ) ظرفاً للكريمِ صميمها ، لأنَّ ما في الصلةِ

= وكذا في المحاسن والاضداد للجاحظ ص/ ١٢٢ • ويجرى الشاهد

في هذه الرواية أيضاً •

- (١) في ج (بما) بدل (ممَّا) وهو تحريف •
- (٢) في ج (كأنه) وفي ش (كأنك) وقد اخترت ما في ش ليوافق قوله : (أن تجعله) السابق •
- (٣) زيادة من ج فائدتها لانها موجودة في البيت الشاهد •
- (٤) في ج (ويكونُ الخبرُ : الكريمُ صميمها) ساقطة •
- (٥) فهذا مبتدأٌ وحلوٌ حامضٌ معا خبرٌ لهذا ، انظر : الكتاب

• ٢٥٨/١

لا يعمل [فيما]^(١) قبل الموصول .

ويجوز أن يكون قوله : وفي الحسب الزاكي ، خبراً مبتدأً
آخر محذوف تقديره : وهي في الحسب الزاكي هي الكريم
مديمتها ، وهذا الوجه أشبه ، لأنه موضع مدح فاذا مدح وأتى
بجمل ب / وضروب من الكلام كان أبلغ وأفخم ، وكذلك
إذا ذم ، من أن يمدح أو يذم بجملة واحدة وكلام واحد ،
ومن ثم قطع بعض الصفات من بعض إذا تلى بعضها بعضاً نحو :

٧ - الزلون بك مترك (٢)

والازلين . وموضع (في الحسب) على هذا الوجه رفع من جهة ،
ونسب من (٣) أخرى .

أما كونه رفعاً ، فلأنه في موضع (منطلق) وما أشبهها إذا
قلت : هي منلقة .

وأما كونه (٤) نصباً ، فلأنه قد أضيف فعل " وإن صار ذلك
الفعل لا يظهر بدلالة حرف الحذف عليه تقديره : هي تثبت في
الحسب واستقرت ونحو ذلك . مما يقدرون إضماره في مثل
هذه الواضع . فهو من هذه الجهة كان نصباً ، ومن جهة وقوعها

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) هذا صدر من بيت وعجزه :

والطيبون مفاقد الازر

وهو من شواهد الكتاب ، انظر : ١٠٤/١ و ٢٤٦ و ٢٤٩ .

رواه في الموضع الاول ونسبه الى خرنق ، وكذا في الجمل
للزجاجي / ٢٨ ، والمحاسب ١٩٨/٢ وانظر الخزائن ٣٠١/٢ .

(٣) ونسب من (في ج ساقطة .

(٤) في ج (كونها) وما أثبتناه اصح لانه يوافق قوله السابق :

(وأما كونه رفعاً) .

• وقع خبر المبتدأ - حتى (١) - ما رآه ذلك ملغى منه مُطَرِّحاً - رفع •
 وفي هذا الفن من الطُّرُقِ كلامٌ قد ذكرناه في غير هذا الموضع وفيما
 كُتِبَ من الصفات دليلٌ على ما تركناه منها (٢) •

(١) (حتى) ساقطة من ج •
 (٢) (عنها) ساقطة من ج •

١٥ - مسألة

مكرر^(١) في غير موضع من الكتاب^(٢) ذكرها • (فَمَ) ^(٣) وزن أصله (فَعَلَ) والبدل^(٤) عليه قولهم : أفواه^(٥) ، وحكم^(٦) ما كان على (فَعَلَ) وكان مُتَمَلَّ العَيْنِ أَنْ يُجْمَعَ على (أَفْعَال) كتب^(٧) وأثواب ، وحوض^(٨) وأحواض ، وعَيْن^(٩) وأعيان ، كما أن حكم ما كان على (فَعَلَ) من التصحيح فجعله القليل^(١٠) على (أَفْعَال)^(١١) فلا يخرج الشيء عن بابهِ وأصلهِ المَطْرِدِ فيه ، ولا يمنع حملهُ على الأكثر •

و (فَمَ) يلزم^(١٢) على هذا أن يُحمَلَ على (فَعَلَ) لدلالة أفعال عليه^(١٣) حتى يقوم قَبْتُ يُعَدَّلُ إليه عنه • ويبدلُ أيضاً على أن وزنه (فَعَلَ) دون (فَعَلَ) أنك إذا حملته على أنه (فَعَلَ) حكمت بحركة العَيْنِ والحركة زيادة^(١٤) ولا يُسَكَّم بالزيادة إلا بدليل يدل عليها والدليل الذي قام دلَّ على السكون لما تقدم وهو قولهم : أفواه ، والعَيْنُ من (فَمَ) واو ، واللام منه هاء ، يدل

(١) انظر : الكتاب ١٥٨/١ - ١٥٩ ، ٢/٣٣ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ١٢٣ •

(٢) من هنا موجود في المخصص • انظر : المخصص ١٣٤/١ - ١٣٧ •

(٣) قال سيبويه : أما ما كان فعلاً من بنات الياء والواو ، فأنك

إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد كسرتَه على أفعال ، وذلك

سوط وأسواط ، وثوب وأثواب • انظر : الكتاب ١٨٤/٢ •

(٤) قد مثل سيبويه لجمع فعل - من الصحيح - على أفعال

بافراخ ، وأفراد ، وإفراخ ، انظر : الكتاب ١٨٥/٢ •

(٥) في ش (ملزم) بدل (يلزم) واختارنا ما في ج ، مع أن ما في

ش صحيح أيضاً •

(٦) (عليه) ساقطة من ج •

على ذلك قولهم : مَقَوَّهٌ ، وَأَقْوَاهُ ، والهاء إذا كانت لاماً فإنها قد تُحذف كما أن الياء والواو إذا كانتا لامين قد تُحذفان ، وذلك لمساواة الهاء الياء والواو^(١) في الخفاء^(٢) ولأنها من مَخْرَجٍ ما هو مُشابهٌ لها وهو الألف^(٣) . فكما أن الياء والواو إذا كانتا لامين تُحذفان ، كذلك تُحذف الهاء لمساواتها لها^(٤) في الموضع الذي حُذِفَتْ فيه .

وقد حُذِفَت التَّوْنُ أيضاً إذا وقعت لاماً في قولهم : دَدَنٌ ، في دَدٍ^(٥) ، وذلك أن هذا الحرف يشابه الياء ، والواو ، والألف ، أيضاً . ويوافقها في غير جهة ، منها أن بعضها قد أبدلت من بعض فاقیم كل واحد في البَدَلِ مقام الآخر . فمن ذلك : إبدال التَّوْنِ من الواو في قولهم : صَنَعَانِي ، وَبَهْرَانِي ، في الإضافة إلى (صَنَعَاء) و (بَهْرَاء) .

وقياس هذا وما أشبهه مساً فيه علامة التثنية التي هي ألف وهمزة ، أن تُبدل من همزته واو في الإضافة كما تبدل منها الواو في التثنية ، والجمع بالألف والتاء ، فيقال : حَمَرَاوِي^(٦) ، كما يُقال : حَمَرَاوِي ، وَحَمَرَاوَان ، وَحَمَرَاوَات ، لكن لمَّا كانت

-
- (١) من قوله (إذا كانتا لامين) إلى (الياء والواو) ساقطة من ج .
 (٢) الخفاء لغة : الستر . وفي علم التجويد هو : خفاء الصوت عند النطق بحروف الخفاء الألف ، والواو ، والياء ، والهاء . انظر : الكتاب ٤٠٦/٢ وشرح المفصل ١٠/١٣٠ .
 (٣) مخرج الهمزة والياء والألف هو أقصى الحلق ، انظر : الكتاب ٤٠٥/٢ .
 (٤) (لهما) ساقطة من ج .
 (٥) تقدم تفسير هذه الكلمة في المسألة الثالثة .
 (٦) مثال ، للاضافة - أي النسبة - إلى صنعاء وكذلك حمراوي .

النُّونُ تَشَابِهُ^(١) الواوَ وأُخْتِيهَا^(٢) أُبْدِلَتْ مِنَ الواوِ •

فإن قيل ما تنكر أن تكون النُّونُ بدلاً من الهمزة ولا تكون بدلاً من الواو ؟ قلنا : لم نَرَ الهمزة أُبْدِلَتْ منها اشُّونٌ ، ورأيناها أُبْدِلَ^(٣) منها الموافِقُ الواو وهو الألبُ في قولهم : رأيتُ زيداً^(٤) ، و (اِذْنَ)^(٥) في الوقف على (إذا) الذي هو جوابٌ وجزاءٌ ، فكما أُبْدِلَ منها الموافِقُ للواو كذلك أُبْدِلَتْ مِنَ الواوِ ، لأنَّ ههنا الحروفُ الثلاثة أعني : الياء ، واواو ، والألب ، مجرَّاهن مجرَّى حرفٍ واحدٍ ، لوقوع كلِّ واحدٍ منها وقع الآخر وانقلاب بعضها إلى بعض ، ويتبيَّن ذلك في تَمْشِيحِ التصريفِ • فأنَّه حدٌّ يَشْتَمِلُ على معرفة هذا دون غيرِهِ^(٦) •

فالنُّونُ في (بهرائي) بدلٌ مِنَ الواوِ • وممَّا يُوَفِّقُ^(٨) بين النُّونِ ، وهذه الحروفِ ، أنَّها وقعتْ إعراباً في الأفعالِ المضارعةِ • كما وقعَ ما هو من هذه الحروفِ إعراباً وهو الحركاتُ التي هي

(١) في ش (مشابهة) وما في ج أصحَّ معني •

(٢) يقصد بأختي الواو : الياء والالف •

(٣) ابدال (ساقطة من ج •

(٤) التنوين : نون ساكنة ، وتقلب هذه النون ألفاً في الوقف •

انظر : شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢ •

(٥) قال الرضی في شرح الشافية : اما (اذن) فالاكثر قلب نونها

الفاء في الوقف ، لانها تنوين في الاصل • انظر : شرح الشافية

• ٢٧٩/٢ •

(٦) في ش ، و ج ، (الثلاث) فلما كان العدد مذكراً باعتبار

أفرد ذكرنا العدد كما في المخصص ١٣٥/١ •

(٧) لم نجد في كتب الصرف ان التصريف علم يختص بدراسة

تغييرات احرف العلة فقط •

(٨) في ش (يوافق) بدل (يوفق) واخترنا ما في ج لانه اصح

معنى ، وقد ذكرها مرة اخرى يوفق •

الضمة ، والكسرة ، والفتحة . ويوفق بينهما أيضاً أنها قد زيدت
ثانية ، وثالثة ، ورابعة وخامسة ، في نحو : قُبْر^(١) /
وعَقَنْقَل^(٢) ، وفِرْسِن^(٣) ، وسَكْرَان ، ونحو ذلك ، كما زيدت
الحروف الثلاثة في هذه الواضع^(٤) . وبينهن ضروب اشتراك
يكفي بعض ذلك من جميعه .

والهاء أيضاً . فبينها وبينهن من الوقاي ما تقدم ، وأنها تزداد
في الوقف لتبين^(٥) الحركة كما تزداد الألف فيه لذلك . وذلك
قولهم : أنا ، وحى هلا^(٦) ، زيدت لتبين الحركة . كما زيدت
الهاء في نحو : (اقتدِه)^(٧) (وما أدريك ما هيَه)^(٨) لذلك
فا [ذا]^(٩) ووصل لم تثبت كما لا تثبت الهاء في الوصل ، ومثل
هذا : قوله : (فأضَلُّونا السَّيْلا)^(١٠) . حكم الألف في الوصل
والوقف كحكم التي في (أنا) فهذه الحروف تتفق من هذه
الجهات ومن غيرها .

فكذلك اتفقن في أن حذفن لامات ، ف (قَم) أصله :

- (١) القبر والقنبر : طائر يشبه الحمرة . انظر : اللسان مادة :
قبر .
- (٢) العقنقل : ما ارتكم من الرمل وتعقل بعضه ببعض . اللسان
مادة : عقل .
- (٣) الفرسن بالنون : للبعير كالحافر للدابة . اللسان مادة : فرس .
- (٤) انظر : شرح المفصل ١٤٦/٩ - ١٥١ .
- (٥) في ش (لتبين) وهو تحريف والبتنا ما في ج لانه الصحيح .
- (٦) انظر : شرح المفصل ٨٣/٩ - ٨٤ ، وشرح الشافية ٢٩٤/٢ .
- (٧) الانعام ٩٠ / انظر : كتاب السبعة في القراءات ٢٦٢ / .
- (٨) القارعة ١٠ / انظر : المصدر السابق ٦٩٥ / .
- (٩) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (١٠) الاحزاب ٦٧ / (السبيلا) بالألف في المصاحف ، انظر :
البحر المحيط ٢١٧/٧ .

فَوُءَ" ، لما ذكرناه^(١) وحذفت الهاء التي هي لام كما حذفت الياء والواو اللتان^(٢) هما لامان في (يَد) و (غَد) ونحوهما .
ومثل : فَمَ ، ممَّا لأمه هاء فحذف قولهم : شَفَّةٌ ، وشاةٌ [واسن]^(٣) وعِضَّةٌ ، فيمن قال : عِضَاءُ^(٤) ، وسَنَّةٌ^(٥) ، فيمن قال : سَاهَتَ^(٦) ، فلما حذفت الهاء التي هي لام^(٧) وكان حكم العين أن تُحَرِّكَ بِحَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ كما تُحَرِّكُ الْعَيْنُ مِنْ (يَد) ونحوه بعد حذف اللام منها ، ومن حكم الواو إذا تَحَرَّكَتْ وَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا أَنْ تَقْلِبَ الْفَا^(٨) ، كما انقلبت في (عَصَا) و (قَطَا) ، فإذا انقلبت الواو^(٩) لتَحَرُّكِهَا وَتَحَرُّكِ مَا قَبْلَهَا لَزِمَ أَنْ يُلْحَقَهُ التَّوِينُ^(١٠) في الوصل فسقط الساكن الأول الذي هو الألف

- (١) الهاء ساقطة من ج .
(٢) في ش (والياء) بدل (اللتان) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .
(٣) زيادة من ج . اصلها : سنه ، حذفت الهاء وعوضت عنها بهيضة الوصل . انظر : اللسان مادة : سنه .
(٤) في ج (فيمن قال عضاء) ساقطة . انظر : اللسان مادة : عضة .
(٥) السنة واحدة السنين ، في لامها قولان : احدهما الواو واصلها : سنوة والآخر : الهاء واصلها : سنهة . انظر الصحاح ٦/٢٢٣٥ مادة : سنه .
(٦) ساهت النخلة وهي سنهاء : حملت سنة ولم تحمل أخرى . انظر : اللسان مادة : منه .
(٧) في ش (العين) بدل (لام) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .
(٨) انظر : شرح الشافية ٣/١٥٧ . ويقصد بتحريك ما قبلها تحريكه بالفتح .
(٩) في ش ، وج (الهاء) وهو تحريف .
(١٠) يقصد بهذا التوين تنوين التثنية الذي يلحق الاسم للفرق بين المنصرف وغير المنصرف . كرجل ، وعصا ، وفتى . انظر : شرح انفصل ٩/٢٩ . ومفتى اللبيب ٢/٣٤٠ وجمع الهوامع ٥/١ .

المنقلبة عن الواو التي هي عين ، لالتقاء الساكنين هي ، والتثوين ، فكان يلزم لو جرى على هذا أن يكون في الوصل : هذا فاعلم ، في الأحوال الثلاث ، فكان الاسم يصير على حرف واحد ، فيخرج عما عليه الأسماء المتمكنة .

ألا ترى : أنه لا يوجد في الكلام اسم متمكن على [حرف واحد ولا اسم متمكن على]^(١) حرفين أحدهما [حرف]^(٢) لين ، لأنه يلزم متى كان على حرفين أحدهما حرف لين أن يصير على حرف واحد^(٣) على ما رسمناه في (فم فذا زيد على الاسم الذي على حرفين أحدهما حرف لين حرف^(٤) لا يلحق بلحاقه حرف اللين التوين لم يمتنع أن يوجد اسم أحد حرفيه الأصليين حرف لين ، وذلك قولهم : شاة ، وفوك ، في الإضافة ، وفو زيد .

ولذلك قال النحويون في ترخيم (شية)^(٥) اسم رجل أو غيره على قول من قال : يا حار^(٦) : يا وشي أو يا وشي ، فردوا ما حذف من الكلمة ، لأنهم لم يجدوا في العربية اسماً على حرفين أحدهما حرف لين ، فيقولوا بنير رد الأصل إليه .

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق . وانظر : المخصص ٩٦/١٤ .
- (٣) في ش كتب هنا (حرف لين) وهو تكرار لذا أهملناه .
- (٤) في ج (حذف) بدل (حرف) وهو تحريف .
- (٥) الشية : سواد في بياض ، أو بياض في سواد . انظر اللسان مادة : وشي .

- (٦) الترخيم على وجهين : أحدهما أن يحذف آخر الاسم وهو مراد في الحكم ويعبر عن هذا الوجه بلغة من ينتظر الحذف . والوجه الثاني أن يحذف آخر الاسم ، ويكون الاسم بعد الحذف كأنه اسم قائم برأسه ، ويعبرون عن هذا الوجه بلغة من لا ينتظر الحذف ، فعلى هذه اللغة يقال في ترخيم حارث : يا حار . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢ . وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ .

فلما كان (فَم) بعد حذف اللام منه يسجري على ما ذكرناه
وبالـم فيه ذلك أٌبدل من الواو التي هي عين الميم ، لأنها توافيقها في
المخرج .

وللقائل أن يقول : إنما كانت أولى من الياء في أن تُبدل من
الواو ، لما فيه من الغنة ومشابقتها بذلك النون المشابهة للواو فلما
أبدلت الميم صارت كسائر أخواتها التي حذفت اللام منها ،
وسجري الأعراب على الحرف الثاني المُبدل من العين ، ولم يخرج
من منهاج أخواتها ونظائرها التي على حرفين ^(١) . وقد حذفت اللام
منها ، هذا في الأفراد .

فلما في الإضافة فإن الميم لا تُبدل من العين ، لأن الاسم
لا يسجى على حرف واحد ، ولا يلحقه في ^(٢) الإضافة التووين فلا
يسقط العين ، كما كانت ^(٣) تسقط في الأفراد . لكنها ثبتت العين
في (شاة) لما لم تكن طرفاً . ويتحرك الحرف الذي قبل العين من
(فَم) بحسب الحرف ^(٤) الذي ينقلب إليه العين ، وهذا حرف
الدر في العربية لا يُعرف له نظير إلا (ذو) التي ^(٥) تُضاف إلى
أسماء الأنواع ^(٦) ، ويوصف بها كقولهم : ذو مال ، و ^(٧) ذو علم
ونحوه .

-
- (١) مثل : يد ، ودم وغيرهما .
(٢) في ج (مع) بدل (في) وهذا صحيحان .
(٣) كانت (ساقطة من ج) .
(٤) (الحرف) ساقط من ج .
(٥) في ج (الذي) . وما اثبتناه أوفق حيث أعاد ضمير المؤنث إلى
(ذو) فقال : ويوصف بها .
(٦) يقصد بأسماء الأنواع : أسماء الاجناس من ذوات ومعان .
(٧) في ش (أو) بدل الواو . اسقطنا الهمزة لزيادتها .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : امرأة ، وبامرئ ، وامرؤ ، [وابشما]^(١) ، وابشيم ، وابشم ، وأخوه وأبوه فمثل : فوه ، في أن ما قبل حرف الأعراب يتبع حرف الأعراب ويُخالف (فمأ)^(٢) في أن التابع لحرف الأعراب فيها غير فاء الفعل ، وفي (فم) و (ذو مال) التابع له فاء الفعل .

وجميع هذه الحروف نوادر شاذة عن القياس وما عليه جمهرة^(٣) الأسماء وغيرها من المعربات ، وإنما ذكرناها لموافقتها (فمأ) في الإضافة . وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في (فم) الميم^(٤) في الإضافة ، كما أبدلها بـ / منها^(٥) في الأفراد فقال :
يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ^(٦) - ٨

وهذا الأبدال في الكلام إنما هو في الأفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة ، كما أجرى فيها الأفراد مجرى الإضافة في الضرورة وذلك قوله :
خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا^(٧) - ٩

- (١) لا يوجد في ش وج زدناها من المخصص لاقتضاء السياق انظر: المخصص ١/١٣٥ .
- (٢) في ش (حرفاً) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .
- (٣) في ج (جمهور) بدل (جمهرة) وهما صحيحان .
- (٤) (الميم) ساقطة من ج . أجاز ابن مالك ابدال الميم من العين في الإضافة وقال : ولا يخص بالضرورة ، انظر : التسهيل لابن مالك ص/ ٩ .
- (٥) (منها) ساقطة من ج .
- (٦) الرجز لرؤية بن المجاج ، انظر : مجموع اشعار العرب ديوان رؤية/ ١٥٩ ، وقبله :
- (٧) كالحوث لا يرويه يلهته
وانظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ٦٤١/٢ ، وفيه (ظمنا) .
الرجز للمعجاج انظر : ديوانه ٤٩٢ وقبله :
حتى تناهى في صهاريج الصفا

فحكم هذه الألف في قوله : وقفاً ، أن تكون بدلاً من التوين
 والمنقلة من العين سقطت لالتقاء الساكنين ، لأنه الساكن الأول ،
 وبقي الاسم على حرف واحد ، وجاز هذا في الشعر للضرورة ،
 لأنه قد يجوز في الشعر كثير مما لا يجوز في الكلام فمن ذلك
 قوله :

١٠- مهلاً أعذل قد جرّيت من خلقي
 أنمي أجود لأقوام وإن ضنوا^(١)

وقوله^(٢) :

١١- تشكو الوحي من أظلل وأظلل^(٣)

وقوله^(٤) :

١٢- دار لسعدى إذ من هواكا^(٥)

ونحو هذا مما يجوز^(٦) في الشعر ولا يجوز في الكلام .

انظر : اصلاح المنطق / ٩٧ . والمقتضب / ٢٤٠ . والخزانة
 ٦٢/٢ - ٦٣ .

(١) من شواهد الكتاب / ١٠-١١ ، نسبة سيبيويه الى قنطب بن

امّ الصاحب الغطفاني ، وكذلك في نوادر ابي زيد ص / ٤٤ .

وانظر : المقتضب / ١٤٢ و ٢٥٣ و ٣٥٤/٣ .

(٢) الواو ساقطة من ج .

(٣) البيت للمعراج ، انظر : ديوانه ص / ١٥٥ . وبعده :

وطول املال وظهر ممل

وفي الكتاب / ١٦١/٢ . والمقتضب / ٢٥٢ .

(٤) الواو ساقطة من ج .

(٥) انظر : الكتاب / ٩/١ . والخصائص لابن جني / ٨٩/١ .

والانصاف / ٦٨٠/٢ . والخزانة / ٢٢٧/١ . قال البغدادي : هذا

البيت ايضا من الابيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف

له ضمنية . وانظر : اسطورة أبيات سيبيويه الخمسين ، للدكتور

رمضان عبدالتواب المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي ،

المجلد الرابع والعشرون سنة ١٩٧٤ .

(٦) في ش (مما لا يجوز) وهو خطأ واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .

ألا تسمى : أن المثلين إذا تحركا لغير القاء الساكنين ولغير
 الالجان^(١) ، لم يَجْزُ فيهما اليان^(٢) ولزم الإدغام * [ف]^(٣)
 لا يكون في الكلام المثلان إلا على هذا * وأما قول الفرزدق :

١٣- مما نفثا في في من قَمَوِيهما * (٤)

فإنه قيل : إنه أبدل من العين الذي هو واو الميم ، كما تبدل
 منه في الأفراد ، ثم أبدل من الهاء التي هي لام الواو ، وبدل الواو
 من الهاء غير بعيد ، لما قدما من مشابهة بعض هذه الحروف
 لبعض^(٥) ، وبدل على سوغ ذلك أنهما يعتفبان [في]^(٦) الكلمة
 الواحدة ، كقولك : عضه ، فإن لامة قد يحكم عليها بأنها هاء ،
 لقولهم : عضاه ، ويحكم عليها أنها واو ، لقولهم : عضوات ،
 قال :

١٤- هذا طريق يَأْزِمُ المَآزِمَا
 وعضوات تَقْطَعُ اللِّهَازِمَا^(٧)

(١) فإذا زيد حرف للالحاق مثل : جلب ملحقا بدحرج فلا تدغم

لكي لا يفوت الغرض وهو الحاقه بدحرج ، انظر : شرح الفصل

١٢٢/١٠

(٢) يقصد بالبيان : الاظهار ، وهو ما يقابل الإدغام .

(٣) زيادة اثبتها لان السياق يقتضيها .

(٤) وهو صدر بيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ٢/٢١٥ ، وعجزه :

على النابج العاوي أشد رجاء

وفي الديوان (هما تفلأ) بدل (هما نفثا) . انظر : الكتاب

٨٣/٢ . والمقتضب ١٥٨/٣ وفيهما (هما نفثا) وكذلك في

الخرانة ٢/٢٦٩ - ٢٧٢ .

(٥) تقدم في ص/١٥٠ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٧) البيت في الكتاب ٨١/٢ والكامل ٦٧/٣ ، والخصائص ١٧٢/١ .

واللسان مادة : أزم وهو غير منسوب .

ويحتمل أن يكون أضاف الفم مبدلاً من عينها الميم
للضرورة كقول الآخر : وفي ابجر قمه^(١) . ثم اتى بالواو التي
هي^(٢) عين ، والميم عوض منه ، فجتمع بين البدل والمبدل منه
للضرورة^(٣) ، لأننا قد وجدنا هذا الجمع في مذاهيهم ، قال
الشاعر^(٤) :

١٥- إني إذا ما حدثت أَلَمًا

دعوت يا اللهم يا اللهما^(٥)

فجتمع بين حرف التنبيه^(٦) وبين الميم المتين هما عوض^(٧) منه
للضرورة ، فكذلك يجوز أن يكون قد جمع بين الميم وبين ما هي^(٨)
عوض منه ، فيكون قد اجتمع فيه على هذا الوجه ضرورتان .
أحدهما : إضافته (فماً) بالميم وحكمه أن لا يضاف بها .
وجمعه^(٩) بين البدل والمبدل منه .

-
- (١) تقدم نخريجه وهو الشاهد الثامن .
 - (٢) (هي) ساقطة من ج .
 - (٣) من قوله (كقول الآخر) الى قوله (لانا قد وجدنا هذا
الجمع) ساقطة من ج .
 - (٤) في ج (الشاعر) ساقط .
 - (٥) البيت في نوادر ابي زيد ص/١٦٥ وفيه :
إني إذا ما لتمم ما أقول الخ . وهو غير منسوب ، وفي المقتضب
إلمبرد ٢٤٢/٤ (دعوت) وفيه غير منسوب أيضاً ، وقال
البغدادى في الخزنة ٣٥٨/١ - ٣٥٩ : وهذا البيت ايضاً من
الابيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته .
 - (٦) يقصد بحرف التنبيه (يا) التي للدعاء .
 - (٧) (منه) ساقط من ج .
 - (٨) (هي) ساقطة من ج .
 - (٩) الهاء ساقطة من ج .

قال محمد بن يزيد^(١) : قد لحن كثير من الناس العجّاج
في قوله :

خالط من سلمي خياشيم وقا^(٢)

قال : وليس هو عندي بلاحن ، لأنه حيث اضطرّ أتى به في
قفية لا يلحقه معها التنوين ، ومن كان^(٣) يرى تنوين القوافي^(٤) ك :

١٦ - العنان^(٥)

لم يُنَوَّن [هذا]^(٦) .

والقول فيه عندي ما قدّمته من أنّه أجراء في الأفراد مجراء في
الإضافة للضرورة ، فلا يصلح تلحينه ونحن نجد مساعاً إلى
تجويزه ، وترى في كلامهم نظيرة من استعمالهم في الشعر ،
وإجازتهم فيه ما لا يُجيزون في غيره ولا يستعملون مع سيواه
كإبدالهم الياء من الباء في :

-
- (١) هو المبرد . انظر المقتضب ٢٤٠/١ .
(٢) تقدم تخريجه وهو الشاهد التاسع .
(٣) في ش (وما كان) واثبتنا ما في ج لان (من) تدل على العاقل
و (ما) تدل على غير العاقل .
(٤) من انواع التنوين الترنم وهو على ضربين ، احدهما يلحق
بتميم للبناء كالعتابين ، والآخر أن يلحق بزيادة على البناء مثل :
المخترقن ، ولحاق هذا التنوين انما هو عند بني تميم وقيس .
انظر : شرح الفصل ٣٣/٩ - ٣٤ والخزانة ٣٤/١ .
(٥) هو جزء من بيت لجريز ، انظر : ديوانه ص/٦٤ . والبيت هو :
أقلى اللوم عاذل والعنابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، والمقتضب ٢٤٠/١ .
(٦) زيادة من ج توافق ما في المقتضب ٢٤٠/١ .

١٧- أرائها^(١)

١٨- ولضفادي جسمه ثنائيق^(٢)

فكذلك يجوز فيه استعمال الاسم على حرف واحد ، وإن لم
ينسخ في الكلام ولم ينجز .

وأما قول أبي العباس : ومن كان يرى توين القوافي لم
يؤمن هذا ، فليس في هذا عذرة شيء يمنع^(٣) من توينه عند
من كان كذلك تشيده^(٤) إلا ما لحقته من ترك الاسم على
حرف وقد ذكرنا مساعده ووجه مجاز^(٥) .

وقد أجاز هو في الكلام في غير هذا الموضع^(٦) كون الاسم
المفهر على حرف مفرد ، فذهب في قولهم : م الله^(٧) لأفعلن ،
إلى أنه محذوف من (أيمن)^(٨) وأن الكلمة فعل ذلك وبها
علم بأنها تنفصل .

(١) وهي بقية من بيت لابي كاهل اليشكري وهو من الكتاب
٣٤٤/١ . والبيت هو :

لها أثارير من لحم تنشره من الثعالي ووخز من أرائها
انظر : المقتضب ٢٤٧/١ ومجالس ثعلب/٢٢٩ .
(٢) الرجز في الكتاب ٣٤٤/١ وقبله :

ومنهل ليس له حوازي

ولم ينسبه سيبويه ، وقال الاعلم : ويقال إن البيت مصنوع ،
أصنعه خلف الأحمر وانظر : المقتضب ٢٤٧/١ . وشرح المفصل
لابن يعيش ٢٤/١٠ .

(٣) في ش (منع) وأثبتنا ما في ج لانه أوفق في المعنى .

(٤) في ش (مشددة) وهو تحريف والصحيح ما أثبتناه من ج .

(٥) في ج (جوازه) وهو صحيح أيضاً ، ولكن أثبتنا ما في الأصل .

(٦) في ج (المكان) بدل (الموضع) وهما صحيحان .

(٧) في ش (من الله) وأثبتنا ما في ج لانه مثل لكون الاسم على
حرف مفرد .

(٨) في ش (المن) وهو تحريف ، والصحيح ما في ج .

ويفسد ما ذكره من : أن من نوّن التوافق لم ينوّن هذا ،
أن [من] ^(١) ينوّن القافية ^(٢) يلزمه تنوّن هذا الاسم ، لكونه
في موضع النصب ، فإذا وقف ^(٣) أبدل منه الألف .

ولو قال قال : في ذلك أنه يجوز أن يكون (من الله)
فحذفت النون لالتقاء الساكنين كما حذفت ١١ / أ من : (أحد
الله) ^(٤) وقوله :

١٩- ولا ذاكر الله ^(٥)

ولد الصلاة ^(٦) ونحو ذلك لكان قولاً .

ويجوز أيضاً أن تكون الميم ^(٧) بدلاً من الباء لمقاربتها في
المخرج أبدلت منها في [غير] ^(٨) هذا الموضع أيضاً ، وذلك عندي

(١) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق . انظر : الخزانة ٢/٢٦١ .

(٢) في ج قوله (لم ينون هذا ان من ينون القافية) ساقط .

(٣) في ش (وقعت) وهو تحريف وأثبتنا ما في ج لأن الحديث
هنا عن (الوقف) .

(٤) الإخلاص/ ٢٠١ ، انظر : معاني القرآن للقراء ١/٤٣٢ .

لقد ذكر أن من القراء واللغويين من قرأ : أحد الله . يحذف
التنوين لالتقائه مع لام التعريف ، فمنهم : زيد بن علي ، وابن
سيرين ، وأبو عمرو في رواية ، انظر : البحر المحيط لأبي حيان
٥٢٨/٨ .

(٥) وهو جزء من بيت لأبي الاسود الدؤلي ، انظر : ديوانه
ص/ ٢٠٣ . والبيت هو :

فالفيتة غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وفي الكتاب ١/٨٥ . والخصائص ١/٣١١ ، والانصاف ٢/٦٥٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/١٤٧ .

(٧) في ج (الميم) ساقطة .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فيه أشبهه من أن يكون من (أي من) فيه ير الاسم على حرف
 [واحد] ^(١) ، وإن أجريت في قول السجّاج ما قدّمت ، لأن ذلك في
 الكلام وما أجزأه [في (قسم)] ^(٢) في الشعر ، وقد يجوز في الشعر
 ما لا يجوز في الكلام ، ولم نجد في الكلام اسماً مظهرأ على حرف
 مفرد . وهذا الذي ذكرته في قولهم : م الله ^(٣) ، في الوجهين قول
 أبي بكر ^(٤) .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) في ش (من) بدل (م) واثبتنا ما في ج ؛ لأن الكلام عن الحرف
 الواحد عند اضافته .
 (٤) لم نجد قول أبي بكر في كتابه : الأصول .

١٦ - مسألة

قالوا : أكرم^١ يزيد^٢ . وفي التنزيل : (أسمع^٣ بهم^٤)
وآتيسر^٥ (١) ومعنى هذا عندي : أكرم^٦ زيد^٧ ، أي : جازاً كرامة^٨ ،
وصاروا واجدي سَمِعَ وبَعَثَ ، خلافاً من وصف^٩ بالسم^{١٠}
والبعث^{١١} في قوله (سم^{١٢} بكم^{١٣} عني^{١٤}) (٢) ونظير^{١٥} هذا : أقوى الرجل^{١٦} ،
واقطف^{١٧} الثمر^{١٨} (٣) ، ونحوه . فمعنى هذا كمعنى (فَعَلْ) .

وقوله : يزيد^{١٩} وبهم^{٢٠} (٤) ، في هذا الباب في موضع رفع ، لأنك
إنما ضمير^{٢١} (٥) من قولك : أكرم^{٢٢} زيد^{٢٣} ، عن زيد^{٢٤} ، وهذا موضع
مبالغة وتكثير . ألا ترى أن ما لم يدخل فعله في بناء التعجب لم
يُجَنَّ منه (مفعان^{٢٥}) ولا (فهُوْل^{٢٦}) (٦) ولا نحو هذا ، مما تُراد به
المبالغة فهذا يدلُّك أن التعجب عندهم داخل في هذا الحد ، وأنهم
يُريدون به ما يُريدون بهذه الأية .

و (أَفْعَلْ) ههنا من هذا الباب ، وليس بموضع أمر ولا
مدخل له هنا ولا ضمير فاعل في قولك : أكرم^{٢٧} ، ونحوه ، ولو
كان فيه ضمير - مع ما ذكرته لك من فساد المعنى وأنه لا مدخل

(١) مريم / ٣٨ .

(٢) المقرة / ١٨ .

(٣) أقوى الرجل فهو مقو إذا كانت دابته قوية ، واقطف العنب حان أن يقطف ، انظر : اللسان مادة قوا . ومادة قطف .

(٤) في ش (نعم ذرهم) يدل (يزيد وبهم) وهو تحريف .

(٥) في ج (تجيز) يدل (تخير) وهو تصحيف .

(٦) وهما صيغتان من صيغ المبالغة ، انظر : الكتاب ١ / ٥٦ .

لَهُ هَا - لَتَنِيَّتَهُ وَجَمَعَتَهُ (١) وَأَكَدَتَهُ .

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَكْرَمَ ، وَنَحْوَهُ لَا ضَمِيرَ مُخَاطَبٍ فِيهِ (٢) فِي قَوْلِكَ : أَكْرَمُ بِعَمْرٍو . وَأَنَّكَ قَاصِدٌ الْإِخْبَارَ عَنْ (عَمْرٍو) بِأَنَّهُ قَدْ كَرُمَ ، وَأَنَّهُ كَلَامٌ مُحْتَمِلٌ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ كَثِيرٍ مِنَ الْإِخْبَارِ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَكَيْفَ جَاءَ اللَّفْظُ الْمُخْتَصُّ بِالْأَمْرِ فِي مَوْضِعِ أُرِيدَ فِيهِ الْإِخْبَارُ ، هَلَا كَانَ اللَّفْظُ كَلَفَظٍ مَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ ؟

فَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ هَا هُنَا لِلْخَبَرِ كَمَا وَقَعَ لَفْظُ الْخَبَرِ لِلْأَمْرِ وَالِدَعَاءِ فِي قَوْلِكَ : لَتَنِي زَيْدٌ شَرًّا ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ لَفْظُ الْخَبَرِ فِيهِ مَوْضِعُ الْأَمْرِ وَالِدَعَاءِ ، فَكَمَا وَقَعَ لَفْظُ الْخَبَرِ لِلْأَمْرِ وَالِدَعَاءِ كَذَلِكَ وَقَعَ لَفْظُ الْأَمْرِ مَوْضِعَ الْخَبَرِ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ) (٣) أَلَا تَرَى : أَنَّ الْأَمْرَ لَا وَجْهَ لَهُ هُنَا (٤) .

فَأَمَّا وَقُوعُ الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ فِي مَوْضِعِ الْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ فَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ : كَفَى بِاللَّهِ ، وَبِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَبِحَسْبِكَ بَزِيدٌ (٥) . قَدْ أَقْرَدْنَا فَمِيلاً لِهَذِهِ الْمَجْرُورَاتِ وَمَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَعْرَابِ (٦) .

(١) فِي ج (وَجَمَعَهُ) وَمَا فِي شِ اصْحَ ، لِأَنَّهُ يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي : وَأَكَدَتَهُ .

(٢) فِيهِ (سَاقِطَةٌ مِنْ ح) .

(٣) مَرِيَمَ / ٧٥ - قَالَ أَبُو حَيَّانَ : فَلْيَمْنَدُ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى مِنَ الْعُطْلَبِ ، وَيَكُونُ دَعَاءً وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا فِي الْمَعْنَى وَصُورَتُهُ صُورَةُ الْأَمْرِ . انْظُرْ : الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٢١٢/٦ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ج فِيهَا فَائِدَةٌ .

(٥) تَزَادَ الْبَاءُ مَعَ الْفَاعِلِ مِثْلُ : كَفَى بِاللَّهِ . وَأَكْرَمَ بَزِيدٌ . وَتَزَادَ مَعَ الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وَمَعَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ مِثْلُ : حَسْبِكَ بَزِيدٌ .

انْظُرْ : شَرْحَ الْفَصْلِ ١٣٨/٨ - ١٣٩ .

(٦) يُقْصَدُ بِهَذَا الْفَصْلُ : مَسْأَلَةُ ١٨/ وَاسْتَأْتِي .

١٧ - مسألة

كان أبو بكر يقول في قولهم : ما كان أحسن زيدا : إن
(كان) ماغى لا فاعل له ^(١) .

وقال قائل من متقدمي أهل العربية : إن في (كان) ضميراً
لـ (ما) وأحسن زيدا ، في موضع خبره ^(٢) .

وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد ^(٣) هذين
الوجهين . والدليل على أن الوجه الثاني لا يجوز ، أن فعل
المتعجب على (أفعل) دون (فعمل) فلو كان قولك (كان)
فعل تعجب لوجب أن يكون على (أفعل) دون (فعمل) ، وقد
قدمنا لم لا يكون فعل المتعجب دالاً على [فعمل دون] ^(٤)
(أفعل) فلو أن الأمر في (كان) على ما ذهب إليه ، لوجب أن

(١) لقد مثل أبو بكر بن السراج للزيادة والالغاء في الاسم
بـ (هو) وفي الفعل بـ (كان) وفي الحرف بـ (ما) ، انظر :
الاصول ٢٦٧/٢ .

(٢) لم أعثر على هذا القائل من المتقدمين ، إلا أن الزجاجي قال
في ما كان أحسن زيدا : (ما) رفع بالابتداء و (كان) خبر
الابتداء ، واسمها مضمرة وما بعدها خبرها . انظر : الجمل
ص/١١٦ . ونسب ابن يعيش هذا القول إلى السيرافي قال :
وحكاة الزجاجي ، انظر : شرح المفصل ١٥٠/٧ . ومعلوم أن
أبا سعيد السيرافي والزجاجي من معاصري أبي علي ، انظر :
انباء الرواة ٢٧٣-٢٧٥/١ و ٣١٣-٣١٤/٢ و ١٦١-١٦٠ .

(٣) (أحد) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يكونَ على (أفضَلَ) دونَ (فَعَلَ) • ألا ترى : أنَّكَ لا تجيدُ
فعلاً للمعجَّبِ مَبْنِياً على (فَعَلَ) •

وشيءٌ آخرٌ من أجله لا يجوزُ أنْ يكونَ (كانَ) إلا ملغى
وهو أنْ فُعلَ المعجَّبِ إنَّما يتعدَّى الى الأسماءِ فتَنصبُ فيه نحوُ :
ما أحسنَ زيداً ، ولم يقعْ في شيءٍ منه موضعُ المفردِ جملةً فيكونَ
في موضعِ نصبٍ ، فكذلكَ لا يجوزُ أنْ يكونَ أحسنَ زيداً في
قولِكَ : ما كانَ أحسنَ زيداً ، في موضعِ نصبٍ •

فإنْ قالَ : أجعلُ (كانَ) في هذه المسألةِ هي التي تدخلُ
على المبتدأ والخبرِ دونَ التي بمعنى (وقعَ) ^(١) ، وتلكَ قد تقعُ
الجملةُ في أخبارِها •

[قيلَ : إنَّ (كانَ) التي تدخلُ على المبتدأ والخبرِ لا يجوزُ
أنْ تقعَ] ^(٢) فعلاً في المعجَّبِ • وذلكَ أنَّه قد يدلُّ على زمانٍ
ماضٍ ، والأفعالُ التي لا تزيدُ ^(٣) لا يجوزُ أنْ يسمَّجَّبَ منها ، فكما
لا يجوزُ المعجَّبُ من الأفعالِ غيرِ المزيدةِ كذلكَ لا يجوزُ المعجَّبُ
من (كانَ) هذه ، ألا ترى : ١١ ب / أنَّه لا يكونُ زمانٌ ماضٍ
أشدَّ مضياً من زمانٍ آخرٍ ماضٍ ، فلا يجوزُ أنْ تقعَ تلكَ في
المعجَّبِ لما قلنا •

(١) تأتي (كانَ) ناقصةً تقتضي الخبرَ مثل : كان زيد قائماً •
وتأتي تامةً بمعنى وقعَ مثل : كان الأمرُ • وتكونُ زائدةً مثل :
ما كان أحسنَ زيداً ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧ -
١٠٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) يقصد بالأفعال التي لا تزيدُ : الأفعال التي لا تقبل التفاوت
كمات ومرض ونام ، انظر : شرح ابن عقيل ١٥٤/٢ •

ولا يجوز أن تكون التي بمعنى (وقع) ، لأنَّه لو كانت تلك لوجب أن تُنقلَ إلى (أفعل) ولم يجوز أن يُعدَّى إلا إلى اسم مفرد نحو : زيد ، وعبد الله ، فلا يجوز أن يكون موضع (أحسن) في قولك : ما كان أحسن [نصبا]^(١) لوقوعه موقع خبر (كان) فقد بان أن (كان) في قولك : ما كان أحسن زيدا ، لا تكون إلا ملغاة .

فإن قال : أجعل (ما) في التمجيب موصولا غير منهم فأجعل (كان) في صليته وأجعل الضمير الذي فيه راجعا إلى (ما) وأحسن زيدا ، في موضع خبره .

قل له : هذا يدخله من الفساد ما يدخله في الأول وأشد ، لأنَّ تقديره : هذا الذي كان أحسن زيدا . أو شيء كان أحسن زيدا . ولو جاز [في]^(٢) هذا أن يكون الفعل على (فَعَلَ) دون (أفعل) لجاز في غيره ، وكذلك لو جاز أن يكون : أحسن زيدا خبره لجاز أن يكون غيره من الجملة خبره ، وهذا القول لم نعلم أحدا قال به .

فإن قال : لا أجعل (أحسن زيدا) في موضع خبره ل (ما) ولكن متصلا به (كان) والخبر مضمرة كما يقول أبو الحسن في هذا^(٣) .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) لم اعثر على رأي أبي الحسن الاخفش في كتابه معاني القرآن .

قال أبو العباس المبرد في : ما أحسن زيدا : وقال قوم : ان

(أحسن) صلة لما والخبر محذوف وليس كما قالوا ، وذلك

أن الاخبار انما تحذف اذا كان في الكلام ما يدل عليها ، انظر :

==

المقتضب ١٧٧/٤ .

قيل له : هذا لا يصلح ، لأن الخبر المضمّر لا يخلو من أن يكون مجهولاً أو معروفاً ، فإن كان مجهولاً لم يجوز إضماره ، لأن المضمرات إنما تُحذف في اللفظ وتُراد في المعنى لمعرفتها^(١) ، والملم بها ، وإذا جهلت لم تُضمّر ، فلا يجوز لهذا أن يكون مجهولاً ، وإن كان معروفاً لم يجوز أن يُضمّر لما يدخل الكلام من الاختصاص إذا عُرف بالتعريف في هذا الموضع ، والتخصيص غير مقصود ولا مراد ، لأنه موضع القصد فيه الإشاعة والابهام ، ولذلك كان تعجباً ، فإذا تَخَصَّصَ زال أن يكون تعجباً ، وخارج عن الحد الذي وُضع له ، وهذا يُفمِدُ القول الذي تقدّمه أيضاً .

وقد أملتُ المسألة التي قبل هذه^(٢) بعبارة أخرى وهي هذه^(٣) .

= وقد ذكر أبو بكر بن السراج رأى الاخفش فقال : وقال الاخفش : إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فما في موضع الذي واحسن زيدا صلتها والخبر محذوف ، انظر : الاصول ١١٦/١ . وشرح الكافية للرضي ٢٨٨/٢ .

(١) في ج (المعنى فيها) بدل (لمعرفتها) وهو تحريف .

(٢) وهي مسألة ١٦ وقد مرّت .

(٣) وهي مسألة ١٨ وستأتي .

١٨ - مسألة

قالت العرب : أكرم يزيد وأحسين به . وقال الله عز وجل :
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(١) و [أو]^(٢) قال قائل : إنما وقع
هذا الفعل قبل الواحد والجميع على لفظ واحد ، لأن هذا
الفعل^(٣) للكرم وما أشبهه فكأنه خوطب ف قيل : يا كرم
أكرم يزيد ، وكذلك كل ما كان مثل هذا .

وقوله : هذا ليس يقرب من الصواب . ويفسد من جهة
المعنى واللفظ .

فأما فساد من جهة المعنى^(٤) : فإن الفعل ليس للكرم
ولا^(٥) ما أشبهه . ولا يجوز أن يخاطب ولا يؤمر ولا ينهى ،
لكن هذا الفعل للتعجب منه وهو حديث عنه ، ألا ترى : أنك
في قولك : أكرم يزيد ، مخبر عنه بأنه قد كرم ، وكذلك
قول الله عز وجل : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) إنما هو إخبار عن
هؤلاء^(٦) المذكورين وثناء عليهم ، ليس بأمر للسمع ولا للبصر ،
فسوخ (بهم) في الآية وفي قولك : أكرم يزيد رفع ، لأنه

-
- (١) مريم / ٣٨ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) (قبل الواحد والجميع على لفظ واحد ، لأن هذا الفعل)
ساقطة من ج .
(٤) (واللفظ فاما فساد من جهة المعنى) ساقطة من ج .
(٥) (لا) ساقطة من ج .
(٦) في ج (غيرها ولا) بدل (عن هؤلاء) وهو تحريف .

الفاعل' ، وقد جاء الباءُ مع اسمِ الفاعلِ بينه مرفوعاً في قوله تبارك وتعالى : (وكفى بالله شهيداً)^(١) وقد جاءت^(٢) حروفٌ غيرها من حروف الجرِّ موضعها مع المجرورِ موضعِ رفعٍ كقوله : (أن يُنزلَ عليكم من خَيْرٍ من رَّبِّكُمْ)^(٣) ، تقديره : أن يُنزلَ عليكم خيرٌ من ربِّكم • وكما جاء حرفُ الجرِّ^(٤) مع المجرورِ في موضعِ رفعٍ لوقوعهما موضعَ الفاعلِ ، كذلك جاء^(٥) في موضعِ [رفعٍ]^(٦) لوقوعهما مبتدأً ، لأنَّ المبتدأَ كالفاعلِ في أنَّه محدثٌ عنه وذلك في قولهم : بحسبك صنيعُ الخيرِ^(٧) والجارُ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ ، المعنى : حسبك ، وكذلك : هل من رجلٍ في الدارِ ، وقوله عزَّ وجلَّ : (ما لكم من إلهٍ غيرِه)^(٨) وعلى هذا رُفِعَ (غيرِه) لأنَّه حُمِلَ على موضعِ الجارِ مسجِ المجرورِ •

فكما أنَّ هذه الأسماءَ مع حروفِ الجرِّ في موضعِ رفعٍ كذلك قوله (يَدِ) بعدَ (أَكْرِمَ) في موضعِ رفعٍ ، المعنى : أَكْرِمَ زيدٌ ، وأسمعوا وأبصروا : أي : صاروا ذوي يَقْظٍ وعملٍ بما يسمعونَه وَيُبْصِرُونَه^(٩) •

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | النساء / ٧٩ • |
| (٢) | في ش (جاء) بدل (جاءت) وما في ج أصحَّ لأنَّ (حروف) مؤنثة باعتبار الجماعة • |
| (٣) | البقرة / ١٠٥ • |
| (٤) | في ش (حرف الجار) وأثبتنا ما في ج لأنه أصحُّ • |
| (٥) | في ج (ما) بدل (جاء) • |
| (٦) | زيادة من ج يقتضيها السياق • |
| (٧) | في ش (وكذلك صنيع الخير) لفظ : كذلك زائد • في ش وما أثبتناه من ج • |
| (٨) | الاعراف / ٨٥ • |
| (٩) | (ويبصرونه) ساقط من ج • |

فهذا الفعلُ عندي من بابِ (أَفْعَلَ) الذي معناه : صارَ ذا كذا •
 كقولهم : أقوى ^(١) ، وأقطف ^(٢) ، وأجرب ^(٣) ، وما أشبهه ،
 وأعرَب ^(٤) ، إذا صارَ ذا قِطَافٍ في دَابَّتِهِ ، وذا خيلٍ عَرَابٍ
 ونحو ذلك مما يسجري على (أَفْعَلَ) وهو بابٌ واسعٌ •

فمعنى : أكرمَ يزيدَ ، أكرمَ زيدٌ أي : صارَ ذا كرامةٍ ،
 وذا سمعَ ووَعِيَ ١٢ أ / خلافُ من وَصِفَ بالصممِ ^(٥) والعُمى
 في قوله : (صَمٌّ بَكُمُ عُمَى) ^(٦) •

-
- (١) تقدم تفسيره في مسألة (١٦) •
 (٢) اقطف الرجل إذا كانت دابته قطوفا • والقطوف من الدواب :
 البطي ، انظر : اللسان مادة قطف •
 (٣) أجرب القوم جربت ابلهم • اللسان مادة : جرب •
 (٤) أعرب الرجل ملك خيلا عرابا أو ابلا عرابا • اللسان مادة :
 عرب •
 (٥) في ش (السمع) ينل (الصمم) وهو تحريف •
 (٦) البقرة / ١٨ •

١٩ - مسألة

ذكر سيويه وجوه (**إِنْ**) الخفيفة فقال^(١) : قد تكون^(٢) (**إِنْ**) يُبْدَأُ بِهَا^(٣) يمدّها في معنى اليمين وفي اليمين كما قال الله عزّ وجلّ : (**إِنْ** كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(٤) (**وَإِنْ** كُنْ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٥) قال : وحدّثني من لا أنّهم أنّه سمع عربياً يتكلّم بمثل قولك : **إِنْ** زيدٌ لذابٌ ، وهي التي في قوله : (**وَإِنْ** كَانُوا لَيَقُولُنَّ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا)^(٦) وهذه (**إِنْ**) محذوفة^(٧) .

قلت في ذلك : أمّا^(٨) (**إِنْ**) في الآي فالقول فيها أنّها مخفّفة من الشديدة ، وقد دخلت على الفعل مخفّفة في نحو : (**إِنْ** كَادَ لِيُضِلَّنَا)^(٩) و (**وَإِنْ** كَانُوا لَيَقُولُنَّ) .

-
- (١) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ .
 - (٢) في ج (يجوز) واثبتنا ما في ش لأنه يوافق الكتاب . انظر : الكتاب ٤٧٥/١ .
 - (٣) الباء ساقطة من الكتاب في (بما) .
 - (٤) الطارق / ٤ . قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لَمَّا) تخفيفاً وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة (لَمَّا) شديدة : انظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٦٧٨ .
 - (٥) ياسين / ٣٢ .
 - (٦) الصافات / ١٦٧ .
 - (٧) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ . ويقصد بالمحذوفة : المخففة .
 - (٨) نقل صاحب اعراب القرآن - المنسوب للزجاج - هذه المسألة من هنا الى آخر المسألة ، انظر : اعراب القرآن ٧٥١-٧٥٦ .
 - (٩) الفرقان / ٤٢ .

فَيَقُولُ الْقَائِلُ : كَيْفَ دَخَلْتَ عَلَى الْفِعْلِ مَخْفَفَةً ، وَامْتَمَعْتَ
مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهِ مُثْقَلَةً ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهَا امْتَمَعَتْ مِنْ ذَلِكَ مُثْقَلَةً لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ فِي
إِحْدَائِهَا الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ ، كَمَا يُجْعَلُ تَهُمَا الْفِعْلُ ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ
يَدْخُلِ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ تَدْخُلْ هِيَ أَيْضاً عَلَيْهِ ، وَأَصْلُهَا أَنَّهَا
حَرْفُ تَأْكِيدٍ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا هَذَا الشَّبْهُ الَّذِي ذَكَرْنَا بِالْفِعْلِ ، وَإِذَا
خَفَّفْتَ زَالَ شَبْهُ الْفِعْلِ عَنْهَا ، فَلَمْ يَمْتَحِ مِنْ الدَّخُولِ عَلَى
الْفِعْلِ ، إِذْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ عَلَى ضَرِيحٍ : مُبْتَدَأٍ ، وَخَبَرٍ ،
وَفِعْلٍ وَفَاعِلٍ . وَقَدْ تَحْتَاجُ الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مِنَ التَّأْكِيدِ
إِلَى عَمَلٍ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَدَخَلَتْ
الْمَخْفَفَةُ عَلَى الْفِعْلِ مُؤَكَّدَةً إِذْ كَانَ أَصْلُهَا التَّأْكِيدُ ، وَزَالَ الْمَعْنَى
الَّذِي كَانَ لَهُ امْتِنَاعٌ مِنَ الدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ وَهُوَ شَبْهُهَا بِهِ ^(١) ،
وَلِزَوَالِ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ اخْتِيرَ فِي الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا الرِّفْعُ .
وَجَاءَ أَكْثَرُ الْقُرَاءَةِ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ : (وَإِنْ كَلُّ لَنَا
جَمْعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) وَ (إِنْ كُنْ نَفْسٌ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) .
فَمِنْ حَيْثُ اخْتِيرَ الرِّفْعُ فِي الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ جَازَ دَخُولُهَا عَلَى
الْفِعْلِ فِي الْآيِ الَّتِي تَلَوْنَا ^(٢) وَغَيْرَهَا .

فَأَمَّا اللَّامُ الَّتِي تَصَحَّبُهَا مَخْفَفَةٌ فَهِيَ لِأَنَّ تَفَرُّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
(إِنْ) الَّتِي تَجِيءُ نَافِيَةً بِمَعْنَى (مَا) كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَقَدْ
مَكَّنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) ^(٣) وَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ بِالَّتِي

- (١) تقدم بيان وجه المشابهة وهو إحداثها الرفع والنصب .
(٢) وهي قوله تعالى (وإن كانوا ليقولون) و (إن كاد ليضلن) .
(٣) الاحقاف / ٢٦ ، جاء في الكشاف ٣٠٨/٤ : (إن) نافية أي :
فيما ما مكناكم فيه ، إلا أن (إن) أحسن في اللفظ لما فيه

تَدْخُلُ عَلَى خَيْرٍ (إِنْ)^(١) المبتدأ التي هي للابتداء ، لأنَّ تلك
 كَانَ حَكْمُهَا أَنَّ تَدْخُلَ عَلَى (إِنْ) فَأُخِّرَتْ إِلَى الْخَيْرِ لِأَنَّ
 يَجْتَمِعُ تَأْكِيدَانِ ، إِذْ كَانَ الْخَيْرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى أَوْ مَا مِمَّا
 وَاقِعٌ مَوْقَعُهُ وَرَاجِعٌ إِلَيْهِ •

فهذه اللام لا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ عَلَى خَيْرٍ (إِنْ) ،
 إِذْ كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى أَوْ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، وَلَا تَدْخُلُ [عَلَى شَيْءٍ]^(٢)
 مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ مُضَارِعًا وَاقِعًا فِي خَيْرٍ (إِنْ) وَكَانَ فَوَلًا
 لِلدَّالِ ، وَقَدْ قَدْ مَنَّا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ^(٣) •

فَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ
 اللَّامُ الَّتِي تَصْحَبُ (إِنْ) الْخَفِيَّةَ إِيَّاهَا ، إِذْ لَا يَجُوزُ^(٤) دُخُولُ
 لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَقَدْ وَقَعَ^(٥) بِهَذَا (إِنْ) هَذِهِ الْفِعْلُ
 نَحْوُ : (إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا) (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَنَاسِقِينَ)^(٦) •
 وَقَدْ جَاوَزَتْ^(٧) الْأَفْعَالُ الْوَاقِعَةُ بِهَذَا (إِنْ) فَعَمِلَتْ فِعْلًا بِهَذَا

= مجامعة ما مثلها من التكرير المستبشع • وقال العكبري : (إِنْ)
 بمعنى (مَا) النافية ، وقيل : (إِنْ) زائدة ، أي : في الذي
 مكناكم ، انظر : التبيان في أعراب القرآن ١١٥٨/٢ •

- (١) (إِنْ) ساقطة من ج •
- (٢) زيادة يقتضيها السياق •
- (٣) انظر : مسألة (٨) •
- (٤) في ش (اذ لا جائز) وما أثبتناه من ج أوفق لمقتضى السياق •
- (٥) في ش (وقعت) وما أثبتناه من ج أولى لأن فاعله مذكر وهو
 الفصل •
- (٦) الأعراف ١٠٢/١ ، انظر : التبيان في أعراب القرآن ٥٨٥/١ •
- (٧) في ج (جاءت) وما أثبتناه أوفق في المعنى ، لأن جاوزت يعني
 عملت إلى المفعول •

اللام ، ومعلوم " أن " لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن)
 الشديدة لا يعمل الفعل الذي قبلها^(١) فيما بعدها ، وذلك قوله :
 (إن كُنا عن عبادتكم لنافذين)^(٢) • وقول القائل :

٢٠ هَبْلَتِكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَنَارِسًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٣)

فلمّا عمل الفعل فيما بعد هضم اللام ، علِمَ من ذلك أنّها ليست
 التي تدخل في خبر (إن) الشديدة •

وليست هي أيضاً التي تدخل على الفعل المستقبل والماضي
 للقسَم نحو : لِفَعْلَنْ ، وَلِفَعَلُوا • ولو كانت تلك للزَمِ الفعل
 الذي تدخل عليه إحدى التونين^(٤) فلمّا لم يلزم علِمَ أنّها
 ليست إيّاه ، قال تعالى : (إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا) (وَإِنْ كَانُوا
 لَيَقُولُونَ) فلم تلزم النون •

(١) الضمير من (قبلها) يعود الى اللام •

(٢) يونس / ٢٩ •

(٣) البيت منسوب الى عائكة بنت زيد وهي ترضي زوجها الزبير
 رضي الله عنه • وروى البيت بروايات مختلفة • ورد برواية
 (هبلتك أمك) في شرح المفصل ٢٧/٩ ، وفي الخزانة ٣٤٩/٤ •
 وورد برواية (شلت يمينك) في الانصاف ٦٤١/٢ ، وفي المقرب
 ١١٢/١ ، وابن عقيل ٣٨٢/١ • وورد برواية (بالله ربك) في
 شرح المفصل ٧١/٨ • وورد برواية (لفأوسا) في الخزانة
 ٣٤٩/٤ ، ورواية (لمسلما) في أكثر المصادر ، ورواية (كتبت)
 في الانصاف ٦٤١/٢ ، و (وجبت) في الخزانة ٣٤٨/٤ •

(٤) يقصد بالتونين النون الثقيلة والخفيفة •

وحكى سيويه : أن هذه النون قد لا تلزم 'الفعل' المستقبل في
 التمسيم فيقال : والله لتفعلن . وهم يريدون : لتفعلن .
 قول : إلا أن الأكثر على السنتهم ما أثبتك ^(١) ، [يعني] ^(٢) من
 دخول إحدى النونين .

فلا ينبغي أن نقول : إن هذه اللام هي التي في (ليفعلن)
 ففعلن الآي التي تسوينا على الأقل في الكلام ، على أن هذه اللام
 لو كانت هذه التي ذكرنا أنها لتمسيم وتدخل على الفعل المستقبل
 والماضي لم تدخل على الأسماء في مثل : (إن كنّا عن عبادتكم
 لعافلين) ^(٣) وإن قتلت لفارساً ، لأن تلك تحذف بالدخول على
 الفعل الماضي والمستقبل المقسم عليه ١٢ ب / أو ما يتصل بها
 نحو : (إلى) من قوله : (لا إله إلا الله تحشرون) ^(٤) .

والدليل على ذلك أنها لا تعلق الأفعال الملقاة قبل (إن)
 إذا وقعت في خبرها ، كما تعلقها التي تدخل على الأسماء ^(٥) فقد
 ثبت بما ذكرنا أن هذه اللام الداخلة على خبر (إن) المخففة

(١) لم اجد قول سيويه بهذا النص في الكتاب ، والذي وجدته في

الكتاب بهذا المعنى هو قوله : وقد يستقيم في الكلام : إن زيدا
 ليضرب ، وليذهب ، ولم يقع ضرب والاكثر على السنتهم كما
 أخبرتك في اليمن ، انظر : الكتاب ٤٥٦/١ ،

(٢) زيادة من ج اثبتناها لأن السياق يقتضي ذلك من حيث اراد
 تفسير قول سيويه .

(٣) يونس / ٢٩ .

(٤) آل عمران / ١٥٨ . قال العكبري في الشبان في اعراب القرآن

٣٠٥/١ : (لا إله إلا الله) اللام جواب قسم محذوف ، ولدخولها
 على حرف الجر جاز أن يأتي (يحشرون) غير مؤكد بالنون ،
 والاصل لتحشرون إلى الله .

(٥) في ش (الأمر) بدل الأسماء وهو تحريف .

لَيْسَتْ الَّتِي تَدْخُلُ فِي (إِنْ) الْمَشْدُودَةُ ^(١) وَلَا هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى
الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَاضِي فِي الْقَسَمِ • لَكِنَّمَا تَلْزَمُ (إِنْ) هَذِهِ
لِتَفْصِيلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي بِمَعْنَى (مَا) النَّافِيَةِ •

وَلَوْ أَدْخَلْتَ نَيْتًا مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَلْتَمَةِ عَلَى (إِنْ) الْمَكْسُورَةِ
الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَقَدْ نَصَبْتَ بِهَا وَاللَّامُ فِي خَبَرِهَا ^(٢) لَمْ تَعْلَقْ
الْفِعْلَ قَبْلَهَا ^(٣) مِنْ أَجْلِ اللَّامِ كَمَا تَلْمِزُهُ مَعَ لَامِ الْإِبْدَاءِ ، لِأَنَّ هَذِهِ
اللَّامَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ تِلْكَ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ لَمْ تَعْلَقْ الْفِعْلَ
الْمَاضِيَ كَمَا تَعْلَمُهُ لَامُ الْإِبْدَاءِ فَهَذَا حَقِيقَةُ (إِنْ) هَذِهِ الْمُخَفَّفَةِ
وَاللَّامِ الَّتِي [تَلْحَقُ] ^(٤) مَعَهَا عِنْدِي •

وَتَأَمَّلْتُ بَعْدَ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ فِيهَا مِنْ كِتَابِهِ
(الْكَبِيرِ) ^(٥) وَأَنَا مُتَبَيِّنُهُ وَذَاكَرُ الصَّوَابِ عِنْدِي مِنْهُ •

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ (الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ) : هَذَا بَابُ (إِنْ)
الْمُخَفَّفَةِ إِذَا كَانَتْ بَدَأَهَا اللَّامُ عَوْضًا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدٌ
لَمْ يَنْطَلِقْ • أَعْلَمُ أَنَّ دُخُولَهَا هَا هُنَا كَدُخُولِ (لَكِن) لَيْسَ لَهَا
عَمَلٌ • أَلَا تَرَى : أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنْ كَانَ
لِصَالِحٍ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِكُلِّ تَلْتِسٍ بِنَا تَكُونُ فِيهِ

-
- (١) فِي ج (الْمُخَفَّفَةُ لَيْسَتْ الَّتِي تَدْخُلُ إِنْ الْمَشْدُودَةُ) سَاقِطَةٌ •
(٢) قَدْ يَنْصَبُ الْأَسْمَ الَّذِي بَعْدَ (إِنْ) ، فَتَقُولُ : إِنْ عَمْرًا لَمْ يَنْطَلِقْ ،
حَكَى ذَلِكَ سَيِّبُوه ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٨٣/١ •
(٣) فِي ش (فِيهَا) بَدَلُ (قَبْلَهَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ج يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ لِأَنَّ اللَّامَ تَلْحَقُ بِخَبَرِ (إِنْ)
وَلَا تَكُونُ مَعَهَا •
(٥) يُقْصَدُ بِهَذَا الْكِتَابُ : الْمَسَائِلُ الْكَبِيرُ ، وَهُوَ كِتَابٌ لِلْأَخْفَشِ ،
انْظُرْ : كَشَفُ الظُّنُونِ ١٦٧٠/٢ ، وَمَتَّبِعِ الْأَخْفَشِ الْأَوْسَطَ
ص ١٥٨ •

(إِنْ) إذا كانت في معنى ^(١) (ما) ، لأنَّك لو قلتَ : إِنْ كان لَصَالِحاً ، التَّبَسَّ بهذا • ولا تكونُ في هذا الكلام (إِنْ) مفتوحةً أبداً ، إِنْ وقعتْ على اسمٍ أو فعلٍ ، لأنَّ اللامَ لازمةٌ لهذا ^(٢) ، فلا تكونُ إلاَّ مكسورةً • ويدخلُ على من زعمَ أنَّها هنا ضميراً ^(٣) ، أنَّ يقولَ له : كيفَ تصنعُ باللامِ إذا أظهرتَ الضميرَ في اللفظِ ، هل تقولُ : إِنَّه عبدُ الله لمنطلقٌ ، وإنَّه كانَ عبدُ الله لمنطلقاً ، فهو إذا قالَ : ذا ، فقد جعلَ اللامَ في غيرِ موضعِ خبرٍ (إِنْ) ، فإنَّ احتيجَ بأنَّ العربَ قد تقولُ : إِنْ عبدُ الله وجههٌ لحسنٍ ، فهذا شاذٌّ لا يَناسُ عليه • انتهى كلامُ أبي الحسن •

إِنْ قولَ أبي الحسن من أوَّلِ البابِ إلى قولِهِ : ولا تكونُ في هذا الكلامِ (إِنْ) مفتوحةً أبداً ، إِنْ وقعتْ على اسمٍ أو فعلٍ ، لأنَّ اللامَ لازمةٌ لهذا ، فلا تكونُ إلاَّ مكسورةً ^(٤) • صحيحٌ كما قالَ وهكذا تَلَفُ فيه قبلَ أنَّ أعرفَ لَأبي الحسن ، كما قرأتُ ذكره ^(٥) •

(١) قال أبو الحسن الاخفش في كتابه معاني القرآن : وتكون - يعني إِنْ - خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ، ولا تكون إلاَّ وفي خبرها اللام يقولون : ان زيد لمنطلق ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما) ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/ ٢٥٣ •

(٢) يقصد أنَّ اللام لازمة هنا للفرق بين (ان) النافية ، وبين (ان) المخففة •

(٣) لم أجد في كتب النحو القول بوجود الضمير في (ان) المكسورة المخففة ، ولكنَّ المشهور هو أنَّ (ان) المفتوحة المخففة فيها ضمير الشأن مثل قوله تعالى (علم أن سيكون منكم مرضى) يعني : أنه ، انظر : شرح المفصل ٧٢/ ٨ •

(٤) من قوله (ويدخل على من زعم أنَّها هنا ضميراً) إلى قوله (صحيحٌ كما قال) ساقط من ج •

(٥) تقدم في أول هذه المسألة •

فأما قول أبي الحسن في اللام : ولا تكون في هذا الكلام (إن)
مفتوحة أبداً ، إن وقعت على اسم أو فعل ، لأن اللام لازمة لهذا
فلا تكون إلا مكسورة .

فليست هذه اللام لام الابتداء التي إذا دخلت على خبر
(إن) علق عنها الفعل للتقدير [بها] ^(١) أوّل الكلام لكن
دخلت مع (إن) هذه ، لتفصل بينها وبين النافية وتدخلها
منها وتميزها . وإذا لم تكن إيتاها لم يمنع من فتح (إن) ،
[لأن] ^(٢) اللمة الموجودة في لام الابتداء التي علق الفعل مدومة
من هذه ، وهي أن التقدير بها وقوعها في الصدر .

ويدلّك على أن هذه اللام ليست التي للابتداء أن تملك ^(٣)
تدخل على الخبر نفسه الذي لا يستغنى عنه ، أو يكون قبل الخبر
ويكون الأول في المعنى ، أو ما يقوم مقام ما هو الأول في المعنى ^(٤) ،
أو يدخل على الاسم نفسه ^(٥) إذا فصل بين (إن) واسمها ،
ولا تدخل على الفضلات وما ليس إفتقاراً بالكلام إليه كما دخلت
هذه في قوله : إفرساً ، ونحوه ، فتبين بما ذكرناه وبما قدمنا أن هذه
ليست ^(٦) تلك ، فإذا لم تكن إيتاها فلا بد لها من معنى من أجله
جاءت ، وذلك المعنى ما ذكرناه ^(٧) وذكره أبو الحسن أيضاً من الفصل

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | زيادة من ج يقتضيه السياق . |
| (٢) | زيادة من ج اثبتناها لتستقيم العبارة . |
| (٣) | (تلك) ساقطة من ج . |
| (٤) | سقط في ج (أو ما يقوم مقام ما هو الأول في المعنى) . |
| (٥) | (نفسه) ساقطة من ج . |
| (٦) | (ونحوه . فتبين بما ذكرناه وبما قدمنا ان هذه ليست) |
| | ساقطة من ج . |
| (٧) | يعني أن اللام اجتلبت للفرق بين (ان) المخففة وبين (أن)
النافية . |

بن الإيجاب والنفي ، إلا أن آبا الحسن أنشد قوله هذا بهذا
الفعل الذي يثناء عليه . وإذا ثبت أن هذه اللام ليست للابتداء
لم يمتنع أن يفتح (إن) إذا كانت هذه اللام معها ودخل عليه
ما يوجب فتحها إذا المانعة من انفتاح (إن) غيرها وهي التي
للابتداء .

فلو أدخلنا (علمت) في مثل : إن وجدك زيد لكاذباً
[فقلت : علمت أن وجدك زيد لكاذباً]^(١) ، لوجب انفتاح (إن)
اذ ليس في الكلام شيء يعلّق الفعل عنها ، ولم يجب أن يكون في
(أن) ضمير القصة^(٢) من هذه المسألة ، كما تقول : إن في مثل
قوله : (علم أن سيكون منكم)^(٣) ضميراً ، لأن هذا الضمير إنما
يكون في (أن) المخففة من (أن) الشديدة وليست هذه تلك ،
إنما هي التي كانت قبل دخول الفعل عليه (إن) التي لا تفتح من
الدخول على الفعل لزال أصله التي كانت تنمّنه من الدخول
١٣ أ/ عليه وهي قليلة ، فكما في حال انكسارها نحو : (إن كاد
يُضِلُّنا)^(٤) أنه لا^(٥) ضمير فيها كذلك تقول في حال انفتاحها بعد
الفعل : أنه لا ضمير فيها .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) يقدر النحاة في مثل : (علم أن سيكون منكم مرضى) ضميراً
بعده (أن) يسمونه ضمير الشأن إذا كان عائداً الى مذكور ،
و ضمير القصة والحكاية إذا كان عائداً الى مؤنث ، انظر : شرح
المفصل لابن يعيش ١١٤/٣ - ١١٧ .

(٣) الزمّل / ٢٠ .
(٤) الفرقان / ٤٢ .
(٥) (لا) ساقطة من ج .

والوجه ' أن ' تقول : إِنَّهُ لا ضميرَ فيها في نحو قولِهِ (إنْ كاذِبٌ لِيُضِلَّنَا) وإِنَّهُ دَخَلَ على الفعلِ كما دَخَلَ على الاسمِ ، لِأَنَّهُ ' حرفٌ ' وضعُها للأكيدِ ، والصنفانِ ^(١) جميعاً يؤكدانِ •

وإنَّما امتنعَ من الدخولِ على الفعلِ في حالِ التثنيةِ لِسببِهِ بالفعلِ ، فكما لم يَدْخُلْ ' فعلٌ ' على ' فَمِلْ ' ، كذلك لم يَدْخُلْ ' هذه ' مثقَّلةٌ عليه ، وهذه العلةُ زائلةٌ عنها في حالِ التثنيةِ فيَجِبُ أنْ تَدْخُلَ عليهما •

فإذا قلنا : علمتُ أنْ وجدَكَ زيدٌ لكاذِباً ، لم تَدْخُلْ اللامُ كما كانتْ تَدْخُلُ قبلَ دخولِ (علمت) ولم يمنعِ الفعلُ من فتحِ (إنْ) شيءٌ ، وارتفعتِ الحاجةُ إليها مع دخولِ (علمت) ^(٢) لأنْ (علمت) تفتحُها ، إذ لا مانعَ لها من فتحِها ، فإذا فتحتُها لم تلتبسْ بـ (إنْ) التي معناها (ما) •

ولولا فتحُها إتيانها لاحتُجَّ إلى اللامِ ، لأنْ (علمت) من المراضعِ التي يقعُ فيها النفيُّ كما وقعَ بِمَدِّ (ظَنَنْتُ) في نحو قوله : (وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) ^(٣) فلو بَقِيَتْ (إنْ) على كسرتها بعدَ (علمت) لَلزمتْها اللامُ وكانَ ذلك واجباً لِتخليصِها من النفيِّ ، فإذا لم تَبْقَ على الكسرةِ فلا ضرورةَ إلى اللامِ •

وإنْ دُشْتُ قَلْتُ - إذا أُدخِلْتَ (علمت) عليها - : حذفَتْ اللامُ

-
- (١) يقصد بالصنفين • الاسم والفعل •
 (٢) (ولم يمنع الفعل من فتح (إن) شيء ، وارتفعت الحاجة إليها مع دخول علمت) ساقطة من ج •
 (٣) فصلت / ٤٨ •

لزوال المعنى الذي كانت اللام اجتلبت له بدخول (علمت) • وإن شئت قلت (١) : أتركها ولا أحذفها ، فتكون كالأشياء التي تذكر تأكيداً من غير ضرورة إليه ، وذلك كثير في الكلام •

فأما قول أبي الحسن : ويدخل (٢) على من زعم أن ها هنا ضميراً أن يقول له : كيف تصنع إلى آخر الباب من قوله : يدل على أنه جعل اللام التي في نحو : إن وجدت زيدا لكاذباً ، لام الابتداء ، وقد بينا فساد ذلك (٣) ، وكيف يجوز أن تكون هذه اللام (٤) لام الابتداء وقد دخلت في نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (٥) •

وليس في هذا الكلام شيء يصلح أن تدخل عليه لام الابتداء البتة ولا يوجد فيها شرطه ووصفه ، وقد بينا ذلك ، ولا يصلح أن يكون في (إن) هذين ضميراً من حيث ذكرت قبل (٦) •

(١) إذا أدخلت علمت عليها حذف اللام لزوال المعنى الذي

كانت اللام اجتلبت له بدخول علمت ، وإن شئت قلت • ساقط من ج •

(٢) كثير في الكلام فاما قول أبي الحسن : ويدخل ساقطة من ج •

(٣) تقدم في هذه المسألة •

(٤) في ش (هـ للابتداء) وما من ج أوضح لأنه صرح بأن المشار إليه هو اللام •

(٥) الاعراف / ١٠٢ •

(٦) تقدم في ص / ١٨٣ • هذه المسألة نقلها صاحب اعراب القرآن

المنسوب للزجاج ، انظر ٢ / ٧٥١ - ٧٥٦ •

٢٠ - مسألة

اختلف أهل العربية في تأويل قول الله عز وجل (لا يلاف قريش)^(١) فقال سيويه عن الخليل : هو علي (فليعبدوا رب هذا البيت)^(٢) (لا يلاف قريش) ومثله عندهما : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا)^(٣) و (أن هذه أممكم أمة واحدة وأمر ربكم فاعبدون)^(٤) فقالا : المعنى : ولأن المساجد لله فلا تدعوا ، ولأن هذه أممكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون^(٥) .

وقال أبو الحسن : هو علي (فجعلهم كصف مأكول لا يلاف قريش)^(٦) .

-
- (١) قريش / ١ .
 (٢) قريش / ٢ .
 (٣) الجن / ١٨ . قرأ الجمهور بفتح همزة (ان) عطفاً على : انه أستمع . وقرأ ابن هرمز وطلحة (وإن المساجد) بكسرها على الاستئناف . انظر : البحر المحيط ٣٥٢/٨ .
 (٤) الانبياء / ٩٢ ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بفتح الالف وتشديد النون . وقرأ ابن عامر بفتح الالف وتخفيف النون . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسر الالف وتشديد النون ، وبهذه القراءة وردت في المصاحف ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ص / ٤٤٦ .
 (٥) انظر الكتاب ٤٦٤/١ .
 (٦) لم أجد قول أبي الحسن الذي ذكره أبو علي في هذه الآية في معاني القرآن .

وقال محمد بن يزيد : لا يجوز أن يكون المعنى على هذا ،
وإنما جعلوا (كعصف مأكول) لكفرهم لا (لا يلاف قريش) ،
قال : والقول فيه قول الخليل (١) .

وأقول : إن ما ذكره أبو الحسن يحمل على معنى
ما يؤول إليه عاقبة الأمر ، كقوله (فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدواً وحزناً) (٢) . وقول القائل :

٢١- وللموت ما تلده الوالدة (٣)
ألا ترى : أن المعنى في هذه الأخبار عن العاقبة ، لا أنهم التقطوه
ليكون لهم عدواً وحزناً (٤) ، فكذلك جعلوا (كعصف مأكول)
لتكون العاقبة في إهلاكهم واستئصالهم الألاف قريش ، وإن كانوا
على الحقيقة أهلكوا لكفرهم ، كما كان أخذ آل فرعون موسى
إنما كان ليصير لهم ولياً لا عدواً .

(١) لم أجد قول أبي العباس في هذه الآية من كتابه المقتضب ،
والكامل .

(٢) القصص ٨ . قال أبو الحسن في معاني القرآن ص/ ٤٩٦ .
وهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدواً وحزناً ، وإنما لقطوه فكان
فهذه اللام تجيء في هذا المعنى .

(٣) هذا البيت موجود في ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد
ص/ ٢٧ ونسبه المبرد إلى ابن الزبير ، والبيت موجود في ديوان
عبيد بن الأبرص ، انظر : ديوان عبيد بن الأبرص ص/ ٦٢ .
ونسبه البغدادي إلى فهيكة بن الحارث المازلي ، وصدره :
فإن يكن الموت أقسام

انظر : الخزائن ١٦٥/٤ .

(٤) (حزناً) ساقط من ج .

٢١ - مسألة

في الإدغام وتخفيف الهمزة .

إذا دخلت لام المعرفة على اسم فاء هـ همزة فخففت الهمزة ، فإن القياس أن تحذف للتخفيف^(١) ، وتلقى حركتها على لام التعريف الساكنة ، فإذا أُلقيت الحركة عليها تحركت ، وإذا تحركت لزم أن تسقط همزة الوصل اللاحقة للام لكونها ، فيقال في مثل : الأولى ، والأخسر ، إذا خففت الهمزة : أولى ، ولأخسر ، هذا القياس ، إلا أن هذه الهمزة اللاحقة للام التعريف لاوصل ، خلاف الهمزات التي تلحق للوصل وقد ثبتت في مواضع لم تثبت فيها غيرها من همزات الوصل ، فمن ذلك ما ذكره سيويه من قولهم : آفآ لله^(٢) ، ولا هآ لله^(٣) ، وآ لله^(٤) ، فكذلك تثبت في هذا الموضع وإن تحركت اللام وتبأنها في : آفآ لله ١٣ ب / وآ لله أعظم من ثبأتها في هذا الموضع .

وإنما كان ثبأتها هنا أسهل ، لأن اللام لم تتحرك بحركة لازمة لها ، وتلك المواضع لا تثبت فيها همزة الوصل ، وهذا الموضع كأن الياء باللام فيه السكون إذ كانت حركتها للهمزة المحذوفة لا لها .

ومع ذلك فمنهم^(٥) من يحذف همزة الوصل من مثل : الأخسر ، إذا خففت الهمزة التي هي فاء ، لتحرك ما لسكونه .

(١) (للتخفيف) ساقط من ج .

(٢) انظر : الكتاب ١٤٥/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٧٣/١ .

(٥) الفاء من (فمنهم) ساقطة من ج .

دَخَلَتْ ، كما تُحذفُ من (سَلْ)^(١) وتحوِّره ، لتَحركَ الفاءِ •
ومنهم من يُثبتُ الهمزةَ التي للوصلِ وإنْ تحرَّكتِ اللامُ
وذلك لما ذكرنا من مخالفةِ همزِهِ الهمزةَ اللاحقةَ مع اللامِ لِيسائيرِ
الهمزاتِ التي للوصلِ •

فمن أثبتَّها معَ تحرُّكِ اللامِ فكانَ نَبْتُهُ بِاللامِ الإسكانُ ،
ولولا ذلكَ لَحُذِفَ الهمزةُ •

وقياسُ هذا إذا اجتمعَ معَ اللامِ حرفٌ مَدَّيٌّ لَسَهُ أَنْ
لا يُدغمَ فيه ، لأنَّه كَأَنَّهُ ساكنٌ ، ومنَ حُكمِ المُدغمِ فيه
أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا ، فكما لا يُدغمُ في الساكنِ كذلكَ يَجِبُ
أَنْ لا يُدغمَ فيما كانَ بمنزلةِ الساكنِ ، فقوله تعالى : (عَاداً
الْأُولَى)^(٢) • إذا ثَبَتَ الألفَ التي للوصلِ معَ تخفيفِ الهمزِ
فقلتَ : أَلُولَى ، لم يَحسُنْ إدغامُ النونِ فيها ، لما ذكرتُ لك من أَنَّ
النبةَ بِهِ الإسكانُ •

وإنْ قالَ في التخفيفِ : لُولَى ، كقولِهِ : لَحْمَرٌ ، فإدغامُ
مُقارِبِهِ فيه غيرُ مستعٍ ، لأنَّه غيرُ منويٍّ بِهِ الإسكانُ • ألا ترى :
أَنَّهُ لو نَوِيَ بِهِ الإسكانَ لَأُثْبِتَ همزةُ الوصلِ ، كما أثبتَّها
صاحبُ اللغةِ الأخرى^(٣) •

(١) قال أبو العباس المبرد : وكان الاخفش يجيزُ اسْتِثْلَ زَيْدًا ،
لأنَّ السينَ عنده ساكنةٌ ، لأنَّ الحَرَكَهَ للهمزةِ وهذا غلطٌ
شديدٌ • انظر : المقتضب ٢٥٤/١ •

(٢) النجم / ٥٠ • قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي :
(عَادَا الْأُولَى) • منوثة • وقرأ نافع وأبو عمرو (عَادَا لُولَى) •
موصولة مدغمة • وروي عن قافع : (عَادَا لُولَى) ، بالهمزِ •
انظر كتاب السبعة في القراءات ص/ ٦١٥ •

(٣) وهو من يقول : الحمر ، على نيَّةِ أَنْ اللامُ ساكنةٌ •

فَإِنْ أُدْغِمَتْ فِيهَا الْحَرْفُ الْمُقَارِبَ لَهُ عَلَى لَفْظٍ مِّنْ قَالَ :
لَوْ لَمْ ، وَلَحْمَرٌ كَنْ جَيِّدًا ، لِأَنَّ اللَّامَ مُتَحَرِّكَةً غَيْرُ مَنْوِيٍّ بِهِ
السَّكُونُ ، وَالْحَرْفُ الْمُتَحَرِّكُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُدْغِمَ فِيهِ مَا قَارِبَهُ .

فقراءة أبي عمرو : (وعادَ لثولي) (١) جائز (٢) على هذا
أعني : على قول من قال : لَحْمَرٌ ، بَيِّنُ الْجَوَازِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ؟

فقد استبعد أبو عثمان (٣) لما ذكرنا من أَنَّ النِّتَةَ بِهِ السَّكُونُ ،
وَحُكْمُ الْمُدْغَمِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا ، وَلَهُ مَعَ ذَلِكَ وَجْهٌ يَجُوزُ ذَلِكَ
فِيهِ ، إِنْ رُدُّنَاهُ إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ : مُدٌّ ، وَرُدُّهُ (٤) ، وَنَحْوُهُ ، أَلَا
تَرَى : أَنَّ هَذَا الْإِدْغَامَ قَدْ جَازَ وَالْمُدْغَمُ فِيهِ كَانَ سَاكِنًا وَالْمُدْغَمُ
أَيْضًا مِثْلُهُ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ تُدْغِمَ النُّونُ فِي اللَّامِ فَسَيُ
قَوْلُهُ : (عادَ لثولي) على قول من قال (٥) : أَلَوْ لَمْ ، فَتَوَى بِالسَّكُونِ
السَّكُونُ ، كَمَا جَازَ أَنْ يُدْغِمَ فِيهَا أَصْلُهُ السَّكُونُ مِنْ أَجْلِ
الْوَقْفِ ، وَهُوَ : رُدٌّ ، وَمُدٌّ ، لِأَنَّ الدَّالَّ الثَّانِيَةَ سَاكِنَةً كَمَا أَنَّ
اللَّامَ مِنْ أَصْلِ سَاكِنَةٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أُدْغِمَتْ فِيهِ الدَّالُّ الْأُولَى ،
وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُدْغِمَ النُّونُ فِي اللَّامِ مِنْ : (الْأُولَى) عَلَى
قَوْلِ مَنْ قَالَ : أَلَوْ لَمْ ، فَتَوَى بِهِ (٦) السَّكُونُ .

(١) النجم / ٥٠ وانظر : كتاب السبعة في القراءات ص/ ٦١٥ .

(٢) قوله (غير منوي بها السكون ، والحرف المتحرك لا يمتنع أن

يدغم فيه ما قاربه ، فقراءة أبي عمرو : (عاد لثولي جائز)
ساقط من ج .

(٣) لم أجد رأي أبي عثمان في التصريف ولا في غيره .

(٤) انظر : شرح الشافية ٢/ ٢٤٣ و ٣/ ٢٤٦ .

(٥) (من قال) ساقطة من ج .

(٦) (به) ساقطة من ج .

ومن حذفتِ الهمزة فألقى حركتها على اللامِ سم يلزمه أن
يُحرَّكَ النونَ لالتقاء الساكنين بالكسر ، لأنه لم يَلْتَقِ ساكنان .
ألا ترى : أن الساكنَ الثاني قد زال ، باقائك حركة الهمزة عليه ،
فإذا زال أحدُ الساكنين لم يلزم تحريكُ الأولِ منهما لالتقاءهما
لكنَّ الادغامَ فيه جَبَدٌ كما قدَّمنا ، والاخفاءُ ^(١) أيضاً حسنٌ
جداً . فأمَّا اليانُ فيه فخطأٌ ، لأنَّ النونَ لا تُسَنَّ مع حروفِ
الفم ^(٢) لكنها تُخْفى معها . فهذا شرحُ هذا .

وقد شرحتُ هذه المسألةَ بعبارةٍ أخرى .

فقلتُ : إذا دخلتْ لامُ المرفسةِ على اسمٍ أوَّلُهُ همزةٌ
تُخَفَّفَتِ الهمزةُ ، فالتيسُ حذفتُها وإلقاءُ حركتها على الساكنِ
الذي هو اللامُ ، فإذا تحركتِ اللامُ ففيه لغتان ، إثباتُ الألفِ
المعاجبةِ الامرِ التعريفِ وحذفُها .

أما مَنْ أثبتَها فلأنَّ النيةَ به السكونُ وأنَّ هذه الهمزةُ
مخالِفةٌ لسائرِ همزاتِ الوصلِ لما ذكرناه ^(٣) .

وأما مَنْ حَذَفَ فلزوالُ السكونِ . فقياسُ من لم يحذفِ
الهمزةَ وإنَّ تحركَ الساكنُ ، ألاَّ يُدْغِمَ الحرفُ المقاربُ للامِ

- (١) الاخفاء لغة : الستر ، وفي اصطلاح علم التجويد فهو عبارة عن
النطق بحرف ساكن خال عن التشديد على صفة بين الاظهار
والادغام مع بقاء الغنة في الحرف الاول وهو النون الساكنة
والتنوين . انظر : هداية المستفيد في احكام التجويد ص/ ١١ .
(٢) وحروف الفم حروف الاخفاء ، وهي مجموعة في أوائل كلمات
هذا البيت :

صِفْ ذَاتَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا
دُمُ طَيْبًا زِدْ فِي تَقَى ضَعْ ظَالِمًا
انظر : هداية المستفيد في احكام التجويد ص/ ١١ .
(٣) تقدم في أول المسألة .

في اللام ، لأنَّ نيته [به] ^(١) السكون ، ولذلك اسم تحذف همزة الوصل ، والساكن لا يُدغم فيه ، لأنَّ المُدغم فيه حكمه أن يكون متحركاً لسكون المدغم ، فكما لا يُدغم في الساكن كذلك لا يُدغم فيما كان بمنزلة .

وأما مَنْ قال : لَحْمَر ، فلم يَنْوِ باللام السكون ، فقياس قوله : أن لا يمتنع من إدغام ما قاربته من الحروف فيه ، كما لا يمتنع من الإدغام في المتحرك . فقرأه من قرأ : (عادَ لولي) على هذا القول ^(٢) تَوَجَّه ^(٣) ، وهو قول من قال : لَحْمَر .

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون ^(٤) على الوجه الآخر وهو قولهم : أَلولي ، أَلَحْمَر ؟

فإنَّ أبا عثمان قد استصَفَّ ذلك لما ذكرنا من أنَّ التَّيَّةَ باللام السكون وله مع ذلك وجهٌ يجوز ١٤ / أ / عليه ، إذا رُدَّناه إليه وهو قولهم : مُدَّ ورُدَّ ^(٥) في الأمر ، ألا ترى : أن أصل الحرف المُدغم فيه هنا السكون للوقف ، ومع ذلك فقد جاز فيه الإدغام ، فكذلك يجوز أن تُدغم النون من قوله : عادَ ، في اللام [من] ^(٦) (الأولى) ، على قول من قال : أَلولي ، أَلَحْمَر ، فتدوى باللام السكون ، كما جاز إدغام الدال الأولى في الثانية من : مُدَّ ، وإن كان أصلُ الثانية السكون .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) القول (ساقط من ج) .

(٣) يعني : حذف همزة الوصل من (الولي) .

(٤) اسم (يكون) ضمير يعود إلى (الإدغام) .

(٥) انظر : الخصائص ٩٠/٣ - ٩١ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ولو بَيَّنَّ النونَ في قولٍ من خَفَّفَ الهمزةَ فقالَ : (عَادَةُ
لِوَلِي) كَانَ لَسَحْنًا [عندَ أَبِي عِثْمَانَ]^(١) ، لأنَّ النونَ لَا تُبَيِّنُ معَ
حُرُوفِ الْقَمَرِ ، فَإِنْ أَخْفَاهُ كَانَ حَسَنًا •

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

٢٢ - مسألة

ذكر سيويه (كسي °) مع (أن °) الناصبة للفعل^(١) ، وجعلها بمنزلة ، ثم ذكر بعد أن بعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم يقولون : كيّمه ، في الاستفهام . فمن قال : كيّمه ، فإنه يضير (أن °) بعدها ، وأمّا من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه : كيّمه ، فأنشأ عنده بمنزلة (أن °) وتدخل عليها اللام ، كما تدخل على (أن °)^(٢) . فبسط هذا بأن قلت :

(كسي °) حرف يكون على وجهين ، يكون ناصباً للفعل بنفسه ، كما تنصبه (أن °) ويكون الفعل منصباً بعده بإضمار (أن °)^(٣) .

فأمّا الموضع الذي ينصب الفعل فيه بنفسه لا بإضمار حرف ، فهو أن يكون في لغة من يدخل عليها لام الجرّ فيقول : جئتُ لكي تفعّل ، فـ (كي) بعد اللام لا يخلو من أن يكون ناصباً للفعل بنفسه ، أو بإضمار حرف .

فلا يجوز أن يكون بإضمار حرف ، لأنّ الحرف إنّما يضير بعدها إذا كانت داخلة على الاسم كلام الجرّ .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ .

(٣) هذا رأي البصريين . أما الكوفيون فقد قالوا : ان (كي) حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض . انظر : الانصاف ٥٧٠/٢ .

ولا يجوز أن يكون في هذا الموضع كلام الجر وكالتي
ينتصب الفعل بعدها باضمار (أن) لدخول اللام عليها^(١) ، فلو
انتصب الفعل باضمار (أن) لكانت اللام التي للجر كأنها دخلت
على لام جر ، وذلك غير جائز ، لأن حروف الجر لا يدخل
بعضها على بعض ، فإذا لم يجز أن يكون (كي) في قولك :
جئت لكي تفعل ، وفي قوله تعالى : (لكي لا تأسوا)^(٢) التي
ينتصب الفعل بعدها باضمار (أن) ثبت أنها هي الناصبة للفعل
بنفسها لا باضمار (أن) إذ كان لا بد من نائب له ، وليس
يجوز أن يكون (أن) لما تقدم^(٣) .

وأما الموضع الذي يكون الفعل فيه متعصباً بـ (ما) باضمار
(أن) فهو أن يكون في لغة من يدخلها على الاسم نحو قوله :
كَيْمَ ، كما^(٤) تقول : لِمَ ، ذ (ما) التي للاستفهام في موضع
جر ب (كي) كما أنه في (لِمَ) في موضع جر باللام ومعناها في
هذا الوجه عندي معنى اللام ، وفي الوجه الأول مضاف معنى (أن) ولا
يجوز أن يكون مضاف اللام هناك ، لأن اجتماع^(٥) حرفين بمعنى
واحد بعد وجوده .

-
- (١) باضمار (أن) لدخول اللام عليها (ساقط من ج .
(٢) الحديد ٢٣ / .
(٣) انظر : أول المسألة ؛
(٤) كما (ساقطة من ج .
(٥) في ج (لاجتماع حرفين) وما أثبتناه من ش أصبح في المعنى .

والفعلُ بـمَدٍّ (كي) في الوجهِ الذي (كي) بهِ بمعنى اللامِ
وعاملةٌ في الاسمِ (١) ، متصِبٌ بِإِضْمَارِ (أنْ) كما أنَّه (٢) بـمَدٍّ اللامِ
و (حَتَّى) متصِبٌ بِإِضْمَارِهِ والقولُ فيها كالتقولِ فيها لا فـمَدٍّ
بينهما في ذلكَ . .

-
- (١) في ش (في الامر) وهو تحريف فصيحنا على ما في ج .
(٢) في ش وج (أنها) . فذكرنا الضمير ، لأنه يعود الى (الفعل)
وهو مذكر .

ذكر سيويه الأفعال الماضية والمستقبلية المختصة بالأمر دون المضارعة^(١) ، وجواز الإدغام فيما اجتمع في أوليه مثالان^(٢) ، أو متقاربان^(٣) واجتلاب همزة الوصل لتكون الأوائل للإدغام . ثم ذكر أنهم لا يسكنون هذه الساء في (تتكلمون) ، و (تتذكرون) ، ونحوها ولا يلحقون ألف الوصل ، لأنها إنما اختص بها ما كان في معنى : (فعل) و (افعل) فأما المضارعة فلا تلحقها كما لا تلحق الأسماء .

فأملت في ذلك : إنما لم تدخل في الفعل المضارع همزة الوصل وإن وجد فيه مما يوجد في الماضي من الامثال المتقاربة ، لأنه معرب ، وليس حكم المعرب أن يسكن أوله إذا حرك آخره بحركات لا تستوجبها المبنية ، والمبنيات محركة الأوائل ، فإذا حركت بحركات الأوائل أولى^(٤) .

فأما (ابن) والأسماء الأخر فنادة عن هذا القياس وعن طريقة ما عليه الكثرة ، ومع ذلك فقد ضورع بها الفعل لاعتلال

-
- (١) انظر : الكتاب ٢/ ٤٢٥ - ٤٢٦ .
 (٢) مثل : اتترس ، في الماضي : ومثل : اتبّع ، أصله : تَتَبَعَ في الأمر .
 (٣) مثل : اذكّر ، أصله : تذكّر ، في الماضي ، ومثل : اطلّوع ، أصله : تَطْلُع في الأمر .
 (٤) قوله (وليس حكم المعرب) الى (بحركات الأوائل أولى) في ش ، وج ، غير واضح .

أواخرها بالحذف ولم يلزم أن تلحق سائر النواقص هذه الهمزة التي للوصل ، إذ دخولها فيما دخلت فيه ليس بقياس .

فأمّا المصادر نحو : احرّ نجام ، واستكدار ، فليس من هذا ، لأن المصادر جارية على أفعالها ، فلزمتها هذه الهمزة من حيث لزمّت أفعالها ١٤ ب / .

فإن قلت فيما لحقته همزة الوصل : امرؤ ، وليس ناقص .

فإن الهمزة حرف علّة أيضاً ، وقد شابه الأسماء النواقص نحو : فم ، وأخ ، في اتباع ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب (١) وأيضاً فإن الهمزة قد تحذف للتخفيف فيقال : مرؤ ، ومراة .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٦٠ .

٢٤ - مسألة

زَعَمُوا أَنَّ الْفِعْلَ فِي (حَبَّذَا) مَبْنِيٌّ عَلَى الْاسْمِ وَأَنَّهَا جَمْعٌ
بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ^(١) ، وَاسْتَدَكُّوا عَلَى ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ •

أَحَدُهَا : أَنََّّهُمْ وَجَدُوا ذَلِكَ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ عَلَى حَالَةٍ
وَاحِدَةٍ •

وَالْآخَرُ : لَا [لَمْ]^(٢) يَقُولُ : حَبَّذَا ، دُونَ أَنْ يُشْمَعَ بِالْمَدْوُوحِ
أَوِ الْمَدْوُوحَةِ ، عَلِمَ أَنَّ (حَبَّذَا) بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْمَبْدَأِ الَّذِي
يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ •

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ نَحْوُ :
حَبَّ فِي الدَّارِ ذَا •

فَأَمَّا مَا اعْتَلَّوْا بِهِ مِنْ كَوْنِهِ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ عَلَى صِيغَةٍ
وَاحِدَةٍ • فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ قَوْلَنَا (ذَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَمَّا كَانَ
إِسْمًا ثَمَانِيًّا يَدُلُّ عَلَى كُنْزَةٍ ، وَالذَّائِنُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ :
حَبَّ زَيْدٌ ، كَمَا لَا يَجُوزُ : نَعِمَ زَيْدٌ ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ يَقْتَضِي إِسْمًا
ثَمَانِيًّا مِثْلَهُ ، وَوَضَعُهُ لِلْمَدْحِ كَمَا وَضَعَ (نَعِمَ) لَهُ •

وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ إِذَا كَانَتْ لِلْجَمْعِ كَانَتْ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ عَلَى

(١) انظر : المقتضب ١٤٥/٢ • والاصول ١٣٥/١ • وشرح المفصل.

١٢٩/٧ - ١٤٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

لفعل واحد كقولك ، وأولاك^(١) و (ما) ونحو ذلك ، فكذلك (ذا)
لما وقع موقع الجميع هنا ، وإن استعمل للأفراد في غيره ،
أجرى مجرى ما يكون للجميع ، فلم يغير ولم يجعل
للثبوت لفظة غير لفعل المذكر ، كما فعل ذلك بالأسماء المبهمة
الدالة على الجمع ، فمن هذه الجهة لا يلزم أن يكون الفعل
مبنياً مع الاسم ، لأن الاسم لما كان دالاً على الكثرة ترك في
الثاني والتذكير على حالة^(٢) واحدة ، كما جعل في الجمع
والثنية كذلك . وذلك قول ائقائل :

٢٢- إن يـلخـير ولـلـمـدى وكـلا ذـلـك وـجـه وقـبـل^(٣)

وكقول الله تعالى : (ءَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(٤) و (ذلك) واقع
على غير شيء . ألا ترى : أنه أشير به إلى ما تضمن الآية من
الفروض والبكارة^(٥) .

فأما ما اختلفوا به من أنه لما^(٦) لم يقل : حبلاً ، حتى
يتبع المدح ، فلا يلزم من أجله أيضاً أن يكون الفعل مبنياً

(١) في (أولى) لغتان المد وهي لغة أهل الحجاز ، والقصر
وهي لغة بني تميم . انظر : شرح المفصل ١٣٣/٢ ، وشرح
ابن عقيل ١٣٣/١ .

(٢) حالة (ساقطة من ج .

(٣) في ج (قدى) بدل (مدى) وهو تحريف وهذا البيت منسوب
إلى عبد الله بن الزبير قاله في يوم أحد . انظر : سيرة ابن
هشام ٩٦/٣ ، والشيرازيات رسالة دكتوراه ٥١٣/٢ ، وشرح
المفصل ٢/٣ و ٣ . ومع الهوامع ٥٠/٢ .

(٤) البقرة ٦٨ . انظر : التبيان في أعراب القرآن ٧٤/١ - ٧٥ .

(٥) في ج (والترك) بدل (والبكارة) وهو تحريف .

(٦) لما (ساقط من ج .

مع الاسم . ألا ترى : أنه لا يجوز أيضاً أن نقول : نعم الرجل ،
حتى تتبعه بالمدوح المخصص نحو : زيد ، وما أشبهه ، وليس
(نعم) مبنياً مع (الرجل) ، وإن كان كذلك فكذلك (حبذا)
لا يلزم فيه أن يكون الفصل مبنياً مع الاسم .

فأما قوله عز وجل : (نِعَمَ الْعَبْدُ)^(١) وقولك : نِعَمَ
الرجل ، فإنما جاز ، لتقدم الذكر ، ومن أجل ذلك جاز
الحذف من اللفظ . ولو جرى ذكر فقلت : حبذا ، وحذفت
المخصص بالمدح في اللفظ لكان (حب) في هذا كنيم .

فأما ما ذكروه من الفصل فلا يوجب بناءهما ، ألا ترى :
أنك^(٢) لا تفصل بين (نِعَم) و (الرجل) في قولك : نِعَمَ
الرجل ، ونِعَمَتِ المرأة . وليس واحد منهما مبني مع
الفصل^(٣) .

فإن قلت : فقد قال (بئس للظالمين بدلاً)^(٤) .

فإن هذا الفصل لم يقع بين الفاعل والفعل . ألا ترى : أنه
جاء بعد ما مضى الفاعل مضمراً في الفعل . وأيضاً فإنك لا تفصل

(١) ص/٣٠ ، حذف المخصص بالمدح . انظر : التبيان في اعراب
القرآن ١١٠٠/٢ .

(٢) في ج (اني) بدل (انك) وهو تحريف ، لانه قال : ألا ترى .

(٣) في ش (مع الفاعل) وما أثبتناه من ج أوفق . بدليل قوله :
منهما يعني من الرجل والمرأة وهما اثنان .

(٤) الكهف / ٥٠ . (بئس) فاعلها مضمرة فيها ، والمخصص
بالنم محذوف أي : بئس البذل هو . و (للظالمين) حال من
(بدلاً) . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٨٥١/٢ .

بين (ما) في التمجيب والفعل الذي هو خبره " نحو : ما أحسن زيداً ، وليس " يوجب امتناعك من الفعل بينهما كون الاسم مبنياً [مع الفعل ، فكذلك (حبذا) لا يجب أن يكون مبنياً]^(١) وإن لم يفصل^(٢) ينما .

وهذا التأويل " كأنه أقرب " ، لأننا لم نجد الاسم يبنى مع الفعل^(٣) كما يبنى الحرف مع الاسم^(٤) ، والاسم مع الاسم^(٥) . وإن قامت على بانه معه دلالة " أتتبع ولم يدفع " .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) في ش (لم يتصل) والصحيح ما ائتناه من ج ، لان الفصل ممنوع بين حب وذا .
 (٣) قال أبو بكر بن السراج : بني (حب) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم . انظر : الاصول ١٤٥/٢ .
 (٤) مثل : لا رجل ، انظر : الاصول لابن السراج ١٤٥/٢ .
 (٥) مثل : خمسة عشر ، انظر : الاصول لابن السراج ١٤٤/٢ .

٢٥ - مسألة

أُنشِدَ قولُ القائلِ :

٢٣- تركنا الخيلَ وهيَ عليه نَوْحٌ

مُقْلَدَةً أَصْنَعُهَا صُفُونَا^(١)

على ضربينِ : نصبٍ ، ورفعٍ . أمّا النصبُ فعلى قولِكَ : هي نَوْحٌ نَوْحاً ، فذلك المصدرُ على فعله ، كما يدلُّ في غيرِ هذا عليه . وأمّا الرفعُ فعلى ضربينِ : على أن يكونَ أَقَامَ المضافُ إليه مقامَ المضافِ [أرادَ]^(٢) وهي ذاتُ نَوْحٍ ، فحذفَ المضافُ ، كقولِهِ (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)^(٣) . أو على أن يكونَ جَعَلَ الخيلَ نفسها نَوْحاً لكثرةِ ذلكَ منها ، وحدوثِهِ عنها كقولِها :

٢٤- فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٤)

(١) البيت لعمرو بن كلثوم وهو من معلقته . انظر : شرح المعلقات

السبع للزوزني ص/١٦٤ . وفيه :

تركنا الخيلَ عاكفةً عليه

وفي مجاز القرآن لابي عبيدة ١/٤٠٤ :

تظل جيادُهُ نَوْحاً عليه

أوفي معاني القرآن للأخفش ص/٢٣٥ :

تركنا الخيلَ وهيَ عليه نَوْحاً

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) يوسف/٨٢ .

(٤) البيت للخنساء ، انظر : شرح ديوان الخنساء ص/٢٦ وصدوره :

ترتفعُ ما رتعتُ حتّى إذا أدكرتُ

وانظر : الكتاب ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ .

فإن قلت : فما تنكر أن تكون ذلك بمعنى الأول ، لأن ذلك التأويل مطرد فيه وغير متمنع عنه ؟

والدليل على أنه قد يجوز أن يُريد غير الأول ، وأن يجعلها إِيَاءً ، أنهم قد شبهوا المعنى بالعَيْن ، لا رادَتيهم الكثير والمبالغة في قولهم : مَوْتُ "ماتت" ، وسِعْرُ "شاعِر" (١) ١٥ أ / فذلك شبهوا العَيْنَ بالمعنى فجعلوا الخيلَ نوحاً ، كما جعلوا اشعرَ شاعراً ، فهذا وجه ثانٍ ، وعلى هذا قوله : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) (٢) يحتمل الوجهين اللذين حسناهما البيت في إنشاده من رقع .

ويجوز في نحو : نَوَّحَ ، وجه ثالث . قال أبو الحسن (٣) : يجوز أن يكون (نَوَّحَ) جمعاً كقولك : راكِبٌ وراكِبٌ ، وسافِرٌ وسَفَرٌ ، ونحو ذَا من أسماء الجمع .

ويدل على إجازة ذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥- أَزَبٌ جُدَاعِيٌّ كَانَ عَلَى اسْتِهَا

أَغَانِيَّ خَرَفٍ شَارِبٍ يَشْرَبُ

-
- (١) انظر : الكتاب ٩٢/٢ .
 (٢) البقرة / ١٧٧ . قرأ نافع وابن عامر : (وَلَكِنْ) يسكون التون خفيفة ورفع (البر) ، وقرأ الباقر بفتح التون مشددة ، ونصب (البر) . انظر : البحر المحيط ٣/٢ .
 (٣) لم أجد هذا الوجه الثالث لأبي الحسن في كتابه معاني القرآن ص/٢٣٥ . عند استشهاد به هذا البيت .
 (٤) هذا البيت هو البيت الرابع من ستة أبيات أوردها أبو زيد في نوادره لخداش بن زهير العامري ، وهو جاهلي ، انظر : نوادر أبي زيد ص/١٧ - ١٨ .

وقال أبو ذؤيب :

٢٦- فَمِنْ عَكُوفٍ كَنُوحِ الْكَرِيمِ

قَدْ شَفَّ أَكْبَادَهُنَّ الْهَسَوِي^(١)

فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ سَيُوبُهُ :

٢٧- لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكِ

وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا^(٢)

فَيَجُوزُ عَلَى أَنْ يَكُونَ : وَمَا دَهْرِي بِدَهْرٍ تَأْيِينٍ وَلَا دَهْرٍ
جَزَعٍ ، فَحَذَفَ [المضاف]^(٣) وَأَقَامَ المضافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَعَلَى
هَذَا وَجْهَهُ سَيُوبُهُ فَقَالَ : جَعَلَ دَهْرَهُ الْجَزَعُ^(٤) ، يُرِيدُ أَنَّهُ
أَدْخَلَ النَّفْيَ عَلَى قَوْلِ القائلِ : دَهْرُكَ [جَزَعٌ]^(٥) وَتَأْيِينٌ .

وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ جَعَلَ دَهْرَهُ التَّأْيِينَ وَالْجَزَعَ ، كَأَنَّهُ
قَالَ لَهُ : دَهْرُكَ تَأْيِينٌ وَجَزَعٌ ، كَقَوْلِهَا :

..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٦)

(١) البيت في ديوان الهذليين ٦٧/١ وهو لأبي ذؤيب الهذلي

وروايته فيه : (قد لاح) بدل (قد شَفَّ) ، وانظر : اللسان

مادة : نوح .

(٢) البيت لثعلب بن نويرة انظر : الكتاب ١٦٩/١ . والمفضليات

ص/١٦٥ . في ش (لعمر) بدل (لعمرى) وهو يسبب

انكسار البيت فلذا صححناه على رواية الكتاب .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٩/١ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والعشرون .

على الحد الذي ذكرته لك دون حذف المضاف ، فقال على
هذا الحد : ما دهري بتأين هالك ، ويجوز أن يكون اتسع في ذلك
فقال : ما دهري بتأين هالك^(١) ، على قول القائل له : دهرك تأين
وجزع ، أي : أنت في دهرك ذو تأين ، كمولك : نهارك صائم ،
أي : أنت في نهارك .

فأما ولا جزع فيجوز فيه : ولا جزع ، أي : ما دهري بدهري
تأين ولا دهري جزع ، وهو أحسن ، لأن المطوف عليه مصدر .
[وأما]^(٢) ولا جزع أي : ما دهري بدهري تأين ولا دهري جزع .
[ويجوز النسب في الوجهين : جزع وجزع]^(٣) على الحمل
على موضع تأين .

ويجوز النسب على ولا جزعاً من وجه آخر وهو على :
ولا أجزع جزعاً ، وقد أجاز [هذا]^(٤) سيبويه فقال : والنسب
جائز على قوله :

٢٨- فلا عيأ بهن ولا اجتلاها^(٥)

ويجوز ولا جزع ، أي : ولا أنا جزع . ويجوز ولا
جزع ، أي : ولا أنا ذو جزع .

(١) قوله : (ويجوز أن يكون اتسع في ذلك فقال : ما دهري

بتأين هالك) ساقط من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) هذا عجز بيت لجرير ، وصدده :

الم تلخبر بمسرحتي القوافي

انظر : ديوان جرير ص/ ٦٢ ، والكتاب ١١٩ و ١٦٩ .

والمتضبط ٧٥/١ .

٢٦ - مسألة

إنَّ اعْتِرَاضَ مُعْتَرِضٍ فِي وَصْفِنَا لِلْإِسْمِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى^(١) ، فَقَالَ : مَنْ قَوْلِكُمْ إِنَّ (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) وَنَحْوَهُ أَسْمَاءٌ ،
وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ : اسْتِفْهَامٍ ، وَمَكَانٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، وَمَعْنَى
الْجَهْلِ ، فَلَيْسَ الْحَذْفُ بِصَحِيحٍ ، أَوْ لَيْسَ هَذِهِ بِأَسْمَاءٍ .

فَمَذْهَبُ سَيِّبِيهِ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ^(٢) : أَنَّهَا كَانَتْ يَنْبَغِي أَنْ
تُسَمَّيَ بِحُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَنَّ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ مُرَادٌ فِي الْمَعْنَى
وَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً مِنَ اللَّفْظِ ، فَاتِّمَامًا^(٣) ، حُذْفَ الْحَرْفِ وَهُوَ مُرَادٌ ،
وَالدَّالُّ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ^(٤) هُوَ الْحَرْفُ الْمَحْذُوفُ لَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ .

وَلَوْ لَزِمَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ حُرُوفُ الْاسْتِفْهَامِ
مِنْ دُونِ الْمَحْذُوفِ لِمَوْضِعِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَحْذُوفِ لِلزَّمِّ أَنْ يَقُولَ :
إِنَّ الشَّرْطَ هُوَ الْجِزَاءُ وَالْجِزَاءُ هُوَ الشَّرْطُ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
قَدْ يُحْذَفُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْآخَرُ ، وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْخَبَرُ إِذَا
حُذِفَ الْخَبَرُ جُمْلَةً لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (يَتَرَبَّصْنَ

(١) عرف أبو علي (الاسم) في كتابه الايضاح العضدي ٦/١
فقال : الاسم : الدال على معنى غير معين ، نحو : العلم ،
والجهل .

(٢) يقصد بهذه الحروف أدوات الاستفهام .

(٣) في ش (فاما) واثبتنا ما في ج لان السياق يقتضي ذلك .

(٤) في ش (وهو الحرف) اسقطنا الواو لان العبارة لا تستقيم مع
وجودها .

بأنفسهن^(١) فليس المثبت في اللفظ الدال على المحذوف بالشئ المدلول عليه .

والدليل على هذا عند سيويه أن هذه الحروف إذا قللتها عن موضع الاستنهام ألزمتها حرفه كقوله تعالى : (أَفَسَوْفَ يُلْقَى فِي النَّارِ خَبِيرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢) . وإنما يُحذف^(٣) الحرف في الاستنهام لدلالة عليه .

ومما يفرق به الاسم والحرف وإن كان كل واحد منهما يدل على معنى في غيره . جواز الاختيار عن الاسم ، وامتناع الاختيار عن الحرف [و]^(٤) أن الحرف قد يوجد في بعض المواضع غير دال على المعنى الذي يدل عليه في سائر المواضع ، وذلك كباء الجر في [قولك]^(٥) : يحسبك (وكفى بالله شهيداً)^(٦) وليس زيد بقائم . وفلان كذا الهيئة .

فالباء هنا لا تدل على الالتصاق والكاف لا تنبئ عن التشبيه ولا معنى لذلك فيه ، لأنه لم يضاف شيئاً ما كان ، وإنما تدل على

(١) البقرة / ٢٢٨ . في معاني القرآن للزجاج ٣٠٩/١ ، قال أبو

الحسن الأخفش : المعنى يترصد بعدهم أو بعد موتهم ، وقال

غيره من البصريين : أزواجهم يترصدن ، وحذف أزواجهم ، لأن

إلى الكلام دليلاً عليه ، وهذا أطباق البصريين .

وانظر : تفسير البحر المحيط ١٨٥/٢ .

(٢) فصلت / ٤٠ . انظر : الكتاب ٥١/١ .

(٣) في ج (حذف) وما في ش أصبح .

(٤) الوار ساقطة من ش ، وج ، أضفناها لتستقيم العبادة .

(٥) زيادة من ج . اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٦) النساء / ٧٩ .

هذه المعاني إذا أضافت^(١) شيئاً وكنّ متدرّجاً بها تحير ملفاقه ، فالاسم
أهدأ وال^٢ على المعنى الذي وُضِعَ له .

فهذا أحد ما يَنْفَعِلُ ١٥ ب/ به الاسم من الحروف ، وإن
اجتماعاً في باب الدلالة على معنى مفرد .

(١) في ش (أضافت بها) فاسقطنا (بها) كما هي ساقطة من ج ،
لنستقيم العبارة .

٢٧ - مسألة

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَقُذُّكُمْ عَلَى وَجْهِ جُلٍّ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُذَّ مُزَقًّا إِنَّكُمْ لَقِيْ خَلْقٍ جَدِيدٍ)^(١) .

يُسْأَلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَنْ مَوْضِعِ (إِذَا) وَبِأَيِّ الْأَفْعَالِ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّسَبِ ، وَفِيهِ مَا يُمكنُ أَنْ تَنْتَسِبَ بِهِ الظُّرُوفُ ثَلَاثَةً أَشْيَاءَ . قَوْه : (يَنْبِئُكُمْ) وَقَوْلُهُ : (مُزِقْتُمْ) وَقَوْلُهُ : (جَدِيدٍ) . فَأَمَّا قَوْلُهُ (يَنْبِئُكُمْ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (إِذَا) نَسَبًا بِهِ^(٢) ، لِأَنَّ (إِذَا) هَذِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِهَذَا الْفِعْلِ ، لِأَنَّ (يَنْبِئُكُمْ)^(٣) إِنَّمَا يَقَعُ قَبْلَ الْمَوْتِ إِنْ مُزِقُوا ، فَلِهَذَا امْتَنَعَ أَنْ يَنْتَسِبَ (إِذَا) بِهِ ، فَحُصِّلَ (يَنْبِئُكُمْ) عَلَى أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْقَوْلِ : لِأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (مُزِقْتُمْ)^(٤) فَإِنْ جُمِلَ مَوْضِعُ (إِذَا) نَسَبًا بِهِ لَزِمَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَزْمِ ، لِأَنَّ (إِذَا) هَذِهِ لَا يَجُوزُ

-
- (١) سَبَأُ / ٧ . انظر : البحر المحيط ٢٥٩/٧ - ٢٦٠ .
 (٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ١٠٦٣/٢ : العامل في (إِذَا) مَا دُلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ (أَنْ) أَي إِذَا مُزِقْتُمْ بَعْثْتُمْ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ يَنْبِئُكُمْ لِأَنَّ أَخْبَارَهُمْ لَا يَقَعُ وَقْتُ تَمْزِيقِهِمْ .
 (٣) تنبأ الرجل : ادعى النبوة . انظر : اللسان مادة : نبأ . ومعناه هنا : الخبر والقول . انظر : تفسير الطبري ٦٢/٢٢ - ٦٣ .
 (٤) انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٠٦٣/٢ .

أنَّ تَسْتَصِيبَ به حتى تُقَدَّرَ جِزْمُ الفعلِ الذي هو الشرطُ بها .
والجِزْمُ بها لا يسوغُ أنْ يُحْمَلَ عليه الكتابُ^(١) ، لأنَّه إنَّما
يُجْزَمُ به في ضرورةِ التَّعْرِيفِ^(٢) ، وإنْ حُمِلَ موضعُ (إذا) على
أنَّه تَصَبُّبٌ والفعلُ غيرُ مُقَدَّرٍ في موضعه الجِزْمُ لم يَجْزَمْ ، لأنَّه
إذا لم يُعْجَازَ بها أُضِيفَتْ إلى الفعلِ والمُضَافُ إليه لا يَعْمَلُ في
المُضَافِ ولا فيما قبلَه ، وموضعُ الفعلِ الواقعِ بعدَ (إذا) خَفَضُ ،
فكما لا يَعْمَلُ المُضَافُ إليه فيما قبلَه كذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ
موضعُ (إذا) نَصْباً بـ (مَرْقُومٌ) إذا كَانَتْ قبلَها وهي مضافةٌ
إليه . ولو قلتَ : زيداً غلامٌ ضاربٌ عندَكَ وبكرٌ صاحبٌ شاتِمٌ
عندَكَ . وما أَشْبَهَهُ ، تريدُ : غلامٌ ضاربٌ زيداً عندَكَ ، لم يَجْزَمْ
وكذلك سائرُ ما يَتَعَدَّقُ بالمُضَافِ إليه لا يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ .

فأما : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، فحكى أبو بكرُ أنَّ أبا العباسِ كانَ
يُجْزِئُهُ ويقولُ : أحْمِلْهُ على معنى (لا) كَأَنَّهُ قالَ : أنا زيداً
لا ضاربٍ ، لأنَّها بِمَعْنَاهَا^(٣) . قالَ : والقياسُ أنْ يَنْصَبَ بفعلٍ
مُضْمَرٍ يكونُ (غيرُ ضاربٍ) دليلاً عليه . وكذلك لا يجوزُ أنْ
يَتَصَبَّبَ (إذا) بالفعلِ الذي هو مُضَافٌ إليه .

ومِمَّا يدلُّ على أنَّ موضعَ الفعلِ بعدَ (إذا) خَفَضُ بالاضافةِ
ارتفاعُ الفعلِ المضارعِ بعدها نحو : إذا يَجِيءُ زيدٌ أَكْرَمُهُ ، والفعلُ
المضارعُ ليسَ يَرْتَفِعُ حتَّى يَقَعَ موقعَ اسمٍ مرفوعٍ ، أو مجرورٍ ، أو

-
- (١) الكتاب هو القرآن الكريم .
(٢) انظر : الكتاب ٦٨/١ و ٤٣٤ .
(٣) قال أبو بكر بن السراج : وأجازوا : أنا طعامك غير آكل ، وكان
شيخنا - يعني المبرد - يقول : حملته على (لا) إذا كانت تقع
موقع (غير) . انظر : الاصول ٢٣٦/٢ .

منعوب ، وهذا علة ارتفاعه بعد (إذا) لوقوعه موقع اسم مجرور ، وهذا التقدير به ، وإن لم يسمع بعده الاسماء ولم تضاف الى الأفعال .

فأما (إذا السماء انشقت)^(١) ونحوه مما وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل القديم ، وارتفاع الاسم بعدها في هذا وما أشبهه بفعل مستمر الذي ظهر تفسيره ، فهي لا تضاف الى الأسماء لما فيها من الشرط والجزاء ، والشرط والجزاء لا يكونان إلا بالفعل^(٢) ، فالتأني هو في هذا كـ (إن) إلا أنها تفرقها في الوقت ، ألا ترى أنها لا يشترط ولا يجازى إلا على أمر معلوم^(٣) كونه ، كقولك : إذا احمر البسر جئت ، وعلى هذا (إذا السماء انشقت) و (إذا جاء المنافقون)^(٤) ونحوهما مما هو كائن لا محالة .

ولو جوزي في هذه الأسماء المؤقتة بـ (إن) لم يجز كما لو جوزي بالأشياء غير المؤقتة بـ (إذا) لم يسع ، فلمسارقة (إذا) لـ (إن) في هذا الذي ذكرناه فارقتهما أيضاً في انجزام الفعل بعدها إلا في ضرورة الشعر .

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : لا يجوز : آتيك إذا زيد منطلق ، لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل . انظر : المقتضب ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) قال في المقتضب ٢ / ٥٥ . وإنما منع (إذا) من أن يجازى بها ، لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة .

(٤) المنافقون / ١ .

فإذا جُوزِيَ بها ضرورةٌ جازَ أنْ يَنْتَصِبَ بالفعلِ الذي هو شرطٌ^(١)، كما يَنْتَصِبُ سائرُ الأسماءِ التي يُجَازَى بها به نحو : مَنْ تَضْرِبُ أَكْرِمَكَ • وهى تَخْرُجُ فَلَكَ دَرَهْمٌ ، فإذا لم يُجَازَ بها كانَ موضعُها نصباً بالفعلِ الذي هو جوابٌ • أو بفعلٍ قبلها ، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (إذا) نصباً إذا جُوزِيَ بها بفعلٍ قبلها كما لا يَجُوزُ أنْ يَنْتَصِبَ سائرُ الأسماءِ التي يُجَازَى بها بفعلٍ قبله ، لأنَّ الجزاءَ يَنْطَلِعُ مِمَّا قبله انقطاعَ الاستفهامِ وما أَشْبَهَهُ مِنْهُ • وإنْ حُمِلَ الفعلُ في الآيةِ بَعْدَ (إذا) على أَنَّهُ في مَوْضِعِ جَزْمٍ بـ (إذا) اعترضَ فيه ضرورةٌ أخرى ، وهى أَنَّهُ لا جوابَ لها بالفعلِ ، ولا بالفاءِ ، ولا بـ (إذا)^(٢) •

فَنُ قُلْتَ : أَقْدَرُ حَذَفِ الْفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ : (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) ، فَذَلِكَ يَجُوزُ فِي ضَرْوَةِ الشِّعْرِ^(٣) •

فإذا لم يَجُزْ أنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (إذا) نصباً (يَنْبِئُكُمْ) ، ولا بقَوْلِهِ (مَرْقُتُمْ) ولا ١٦ / أ / بقَوْلِهِ (جَدِيدٍ) لم يَكُنْ يَدُ مِنْ نَاصِبٍ لـ (إذا) إذ لا يَجُوزُ أنْ تَبْقَى مُتَعَلِّقَةٌ غَرَمَعُولٍ فِيهَا ، وَذَلِكَ التَّائِبُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرْقُتُمْ كُلٌّ مَمْرُقٍ •

(١) لقد اختلف النحويون في ناصب (إذا) فذهب جماعة منهم إلى

أن ناصبها شرطها • وذهب جماعة إلى أن ناصبها ما في

جوابها من فعل أو شبه فعل • انظر : مغنى اللبيب ٩٦/١ •

(٢) يقصد بهذا هنا (إذا) الفجائية التي تقوم مقام فاء الجواب مثل

قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم

يقنطون) انظر : الكتاب ٤٣٥/١ •

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٥/١ - ٤٣٦ •

وَبُعِثْتُمْ ، أَوْ تُبْعَثُونَ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَكُونُ قَوْلًا
(إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) دَالًّا عَلَيْهِ وَمُفَسِّرًا لَهُ •

وَإِنْ قَدَّرَ هَذَا الْفِعْلُ قَبْلَ (إِذَا) كَانَ سَائِلًا فَيَكُونُ (يُنَبِّئُكُمْ)
يَقُولُ لَكُمْ : تُبْعَثُونَ إِذَا مَزَّقْتُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ ، وَيَكُونُ جَوَابَ
(إِذَا) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مُضَرًّا ، كَأَنَّهُ تُبْعَثُونَ إِذَا مَزَّقْتُمْ كُلَّ
مُمَرَّقٍ بُعِثْتُمْ^(١) فَيُسْتَفْنَى عَنْ إظهارِ هَذَا الْجَوَابِ الْمُتَدِيرِ بِهِ
كَمَا يُسْتَفْنَى عَنْ إظهارِ الْجَوَابِ مَعَ (إِنْ) إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
لَحْوًا : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ • وَأَتَيْكَ إِنْ جَسَنْتَ •

وهذا إذا كان الفعل غير منجزم في اللفظ كان حسنًا في الكلام
وسائلاً في حمل القرآن عليه ، كما يَحْذَقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْدَأِ
وَالْخَبَرِ لِذَلِكَ ، فَمَا حُذِفَ مِنْهُ الْجِزَاءُ لِدَلَالَةِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ
مَا تَقَدَّمَ^(٢) ، وَسَائِلًا يَحْذَقُ مِنْهُ الشَّرْطُ لِدَلَالَةِ الْجِزَاءِ عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَ
بَعْدَ كَلَامٍ غَيْرِ وَاجِبٍ^(٣) نَحْوُ : الْأَمْرُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالنَّهْيُ وَمَا أَشْبَهَهُ •

فَلَمَّا امْتَنَعَ (إِذَا) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ نَصَبًا فِي الْآيَةِ يَقُولُهُ :
(جَدِيدٍ) ، عَلَى تَقْدِيرِ : إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ إِذَا مَزَّقْتُمْ ،
فَالْأَنْ (إِذَا) قَبْلَ (إِنْ) وَمِاقِلَ (إِنْ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلِفَ فِيهِ

لَقَدْ ثَقُلَ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ بَعْضَ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ

(٢) وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْجِزْ هَذَا التَّقْدِيرَ ، انْظُرْ : مَجْمَعُ الْبَيَانِ ١٨٢/٢٢ •

(١) وَهُوَ قَوْلُهُ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ •

(٣) حَذَفَ الشَّرْطُ وَدَلَالَةُ الْجِزَاءِ عَلَيْهِ وَرَدَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ ، وَالْأَيُّ يَمْلِكُ مَفْرَقَكِ الْحَسَامِ

أَيُّ : وَالْأَيُّ تَطْلُقُهَا يَمْلِكُ مَفْرَقَكِ الْحَسَامِ ، انْظُرْ : شَرْحُ ابْنِ عَقِيلَ

٢٨٠/٢ - ٢٨١ •

ما بعدهما^(١) ، فلا يجوز : طعامك إن زيدا أكل ، فكذلك لا يجوز أن ينتصب (إذا) بـ (جديده) ، لأن (إن) كلام ابتداء ونحو مما يقطع منه ما قبله . ولو قلت : إن زيدا طعامك أكل لجاز ، وكذلك إن أدخلت اللام فقلت : إن زيدا طعامك لاكل ، لأن طعامك وإن وقع قبل اللام فالتقدير أن يكون أول الكلام .

ويُعتبر هذا التقديم والتأخير بشيء واحد بأن تنظر إلى العامل ، فحيث جاز وقوع العامل جاز وقوع الممول ، وحيث امتنع وقوع العامل امتنع وقوع الممول .

ومثل قوله عز وجل : (فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم)^(٢) لا يجوز أن يكون وضع (إذا) نصبا بـ (لا أنساب) ، لأن ما بعده (لا) لا يعمل فيما قبلها ، كما أن ما بعده (إن) في الآية الأخرى^(٣) لا يجوز أن يعمل في (إذا) فيصير موضعه نصبا به ، فإذا لم يجز تنلي هذين انتصب بفعل مضمّر يدل عليه قوله (فلا أنساب بينهم) وجميع ما أجزنا أن ينتصب (إذا) به في الآية الأخرى يجوز أن ينتصب (إذا) به في هذه الآية وما امتنع في ذلك امتنع في هذا .

(١) لا يجوز تقديم خبر (إن) واسم (إن) عليها وكذلك لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فتقول : إن متعلق زيدا ، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا . انظر : شرح المفصل ١٠٣/١ .

(٢) المؤمنون ١٠١/ .

(٣) وهي قوله تعالى : (وقال الذين كفروا هل تدلكم على رجل) الآية ، سبأ ٧/ .

٢٨ - مسألة

قَالَ الْفَرَاءُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ)^(١) : هُوَ مَرْدُودٌ^(٢) عَلَى قَوْلِهِ : (فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ تَحْتِهَا وَأَعْنَابٌ)^(٣) وَشَجَرَةً ، قَوْلُ^(٤) : وَلَوْ قُلْتَ : وَشَجَرَةً قَرِئْتَ إِذْ لَمْ يَمَحْضِهَا الْفَعْلُ كَانَ حَوَايَا ، كَمَنْ قَرَأَ : (وَحُورٌ عِينٌ)^(٥) .

وَأَقُولُ أَنَا : إِنَّ (شَجَرَةً) إِذَا رَفَعْتَ لَمْ تَكُنْ مِثْلَ قَوْلِهِ : (وَحُورٌ عِينٌ) وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : (وَحُورٌ عِينٌ) لَوْ رَدَدْتَهُ عَلَى الْفَعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ لَمْ يَحْمَلْ ، لَا يَسُوغُ أَنْ تَقُولَ : يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَكْوَابٍ وَحُورٌ عِينٌ ، فَالْحَسَنُ فِيهِ أَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى الْفَعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ بَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى .

أَمَّا مَنْ قَرَأَ (وَحُورٌ عِينٌ) فَرَفَعَ فَكَانَتْهُ قَالَ : وَلَهُمْ فِيهَا حُورٌ عِينٌ ، لِأَنَّ مَعْنَى (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَكْوَابٍ)^(٦) : لَهُمْ فِيهَا كَأْسٌ ، فَمِلَى هَذَا يَرْفَعُ .

(١) المؤمنون / ٢٠ . قَرَأَ أَهْلُ الْعِبَارِ (سَيْنَاءَ) بِكسر السين

وَالْمَدِّ ، وَقَرَأَ عَصَمٌ وَغَيْرُهُ (سَيْنَاءَ) بِفَتْحِ السينِ وَالْمَدِّ .

انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٣ .

(٢) المقصود بالمردود : المعطوف .

(٣) المؤمنون / ١٩ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٣ .

(٥) الواقعة / ٢٢ . قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِرُفْعِهَا ، وَقَرَأَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ طَلْعًا

(٦) وَالسَّلْمَى وَالْكَسَائِي بِجَرِّهَا . وَقَرَأَ أَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ بِنَصْبِهَا ،

انظر : البحر المحيط ٨/٢٠٦ .

الصفات / ١٥ .

ومن نَصَبَ فقالَ : وَحُورًا عِينًا ، حَمَلَهُ أَيْضًا عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ
 مَعْنَى يُطَافُ عَلَيْهِمْ : يُنَاولُونَ أَكْوَابًا وَيَسْلُكُونَ أَكْوَابًا وَحُورًا عِينًا ،
 وَإِسْرَاقُهُ (وَشَجَرَةٌ) مِثْلُهُ ، لِأَنَّ الشَّجَرَةَ مُنْشَأَةٌ لَنَا بِالسَّمَاءِ
 الْمُنْزَلِ مِنَ السَّمَاءِ ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّاتِ مِنَ التَّخِيلِ وَالْفَوَاكِهِ
 وَالْأَعْنَابِ مُنْشَأَةٌ لَنَا بِهِ .

فَالْحَسَنُ فِيهَا أَنَّ تُمَطَّفَ عَلَى (الْجَنَّاتِ) لِعُمُومِ مَعْنَى
 الْإِنْشَاءِ لَهَا ، وَإِسْرَاقُهُ : (وَحُورٌ عَيْنٌ) كَذَلِكَ ، لِمَا ذَكَرْنَا ،
 فَقَدْ بَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

وَإِسْرَاقُ ١٦ ب / رَفَعَ (شَجَرَةٌ) وَقَطَعُهَا مِنْ قَوْلِهِ (جَنَّاتٍ) ،
 وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعْنَى بِمُسْتَنْعٍ ، إِلَّا أَنَّ اتَّصَبَ فِيهِ الْحَسَنُ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ
 حُسْنِ حَمَلِ (شَجَرَةٌ) عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ .
 وَالرَّفْعُ فِي (حُورٌ عَيْنٌ) أَيْضًا حَسَنٌ ، عَلَى أَنَّ يُضْمَرَ خَيْرًا
 يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخْتَلِفُونَ)^(١) وَلَا نَحْمِلُهُ
 عَلَى مَعْنَى يَطُوفُ فَيُجْعَلُ ذَلِكَ الْخَيْرُ : (لَدَيْهِمْ) ، أَوْ (عِنْدَهُمْ) ،
 وَنَحْوِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى : (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ
 الطَّرْفِ)^(٢) بِمَدِّ قَوْلِهِ : (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ)^(٣)
 وَيَكُونُ فِيهِ الْخَيْرُ مَحْذُوفًا ، لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ :
 (مِثْلُ الْجَنَّةِ)^(٤) ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ الْمُبْدَأِ الْمَحْذُوفِ الْخَيْرِ .

(١) الواقعة / ١٧ .

(٢) الصافات / ٤٨ .

(٣) الصافات / ٤٥ .

(٤) محمد / ١٥ . (مِثْلُ الْجَنَّةِ) أَي : صِفَةُ الْجَنَّةِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ

بِالْإِبْتِدَاءِ ، انْظُرْ : الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٧٨/٧ ، وَقَالَ سَيَبَوِيه وَمَنْ

الْقَصَصُ مِثْلُ الْجَنَّةِ أَوْ مِمَّا يَقْصَصُ عَلَيْكُمْ مِثْلُ الْجَنَّةِ ، فَهُوَ مَحْمُولٌ

عَلَى هَذَا الْإِضْمَارِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٧١/١ .

٢٩ - مسألة

ذكر سيويه عن الخليل (مسلمات) إذا سُمِّيَ بِهِ ، وأنه يُحَكَّن وَيُؤَنَّ كما قبل التسمية قال : ومن المرب من لا يُؤَنَّ (أذرعاً) ^(١) ، ويقول : هذه قُرَيْشِيَّات ^(٢) ، تُشَبِّهُهَا بِهَاءِ الْأُنْثَى وَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ حَرْفٌ ، لَأَنَّهُ سَاكِنٌ لَيْسَ بِحَاجِزٍ قَوِيٍّ .

قال أبو العباس : من قال : هذا مُسْلِمِينَ كما نرى ، قال في (مسلمات) إذا سُمِّيَ بِهِ رَجُلًا : هذا مسلمة فاعلم ، أجراها مجرى الواحد فلم يصرف ، لأنَّ فيها علامة التانيث ^(٣) .

وأقول : إنَّ التَّوِينَ فِي (مسلمات) كالنَّونِ فِي (مسلمين) ، والكسرة كالياء وليست التَّوِينُ الَّتِي فِي (مسلمات) كَالَّتِي فِي (زيد) ونحوه .

الدَّيْلُ عَلَى أَنَّهَا مِثْلُ النَّونِ فِي (مسلمين) ثبَاتُهَا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَكَاتٍ) ^(٤) . وَلَوْ كَانَتْ كَالَّتِي فِي (زيد) لَمْ يَثْبُتْ فِي هَذَا الْأَسْمِ ، لِلتَّمْرِيفِ وَالتَّائِيثِ .

(١) أذرعاً بالفتح ثم السكون وكسر الراء وعين مهملة بلده في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان . انظر : معجم البلدان ١٣٠/١ .

(٢) الكتاب ١٨/٢ .

(٣) المقتضب ٣٧/٤ .

(٤) البقرة ١٩٨/ .

فكانَ قِياسُ من قالَ في (مسلمين) إذا سَمِيَ به رجلاً : مسلمين
 تسميها بـ (غُسلين)^(١) ، وقنَّسرين^(٢) ، إذْ تقولُ : مسلماتُن فاعلم ،
 في المعرفة فتجعلُ حرفَ الإعرابِ التَّوِينِ وتَقْرَأُ الكسرةَ في التاءِ
 كما جعلَ النونَ في (مسلمين) حرفَ الإعرابِ ، وجعلَ الحرفَ
 الذي قبلها^(٣) ياءً لكنَّ التَّوِينِ في (مسلمات) وإنَّ أشبهَ النونَ في
 (مسلمين) من حيثْ ذكرنا فقد يشبهُ التَّوِينِ [في]^(٤) مثل : زيد
 ورجلٌ ، فلا يَجْزِي مَجْزِي النونِ في جميعِ المواضعِ .

ألا ترى : أنَّكَ تقولُ : المسلماتُ ، فلا يثبتُ التَّوِينُ ، وإنَّ
 ثبتَ النونُ في : المسلمين ، فكما لم يَجْزِ في هذا الموضعِ مَجْزِي
 للنونِ كذلك لم يَجْزِ مَجْزِي النونِ في (مسلمات) إذا سَمِيَ بها
 شيءٌ ، فلم يَحْرَكْ ولم يُجْعَلْ حرفَ الإعرابِ ، كما جعلَ النونَ
 حرفَ الإعرابِ في (مسلمين) .

وأيضاً فإنَّ (مسلمين) ونحوه مُشَبَّهَةٌ بغُسلين وقنَّسرين ،
 وليسَ في الأسماءِ النكراتِ شيءٌ لحَقِّه اتَّوِينٌ بعدَ كسرةٍ في تاءِ
 التانيثِ ثمَّ جعلَ التَّوِينُ حرفَ إعرابٍ ، ويشبهه (مسلمات) كما
 كانَ فيه مثلُ : (غُسلين) فلمَّا لم يَجْزِ تحريكُه وتصغيرُه حرفَ
 الإعرابِ ، حُذِفَتْ فَبَقِيَ التاءُ بعدَ الألفِ على ما كانتْ عليه
 قبلَ حذفِ التَّوِينِ من الكسرةِ في التاءِ في موضعِ النصبِ .

(١) الحاقة ٣٦/ وهو صديد أهل النار ، وقيل هو شجر يأكله

أهل النار ، انظر : تفسير الخازن ٣٠٦/٤ .

(٢) قنَّسرين بلد بالشَّام ، انظر : معجم البلدان ٤٠٤/٤ .

(٣) في ش (بعدها) وهو تعريف .

(٤) زيادة اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

ولم يَجُزْ في النَّصْبِ بدلَ الكسرِ الفتحُ ، لأنَّ هذه الكسرة
بمنزلة الياء في (مسلمين) ، فكما لا يجوزُ أنْ تُجْعَلَ بدلَ الياءِ حرفاً
غيره في النَّصْبِ ، كذلك لا يجوزُ أنْ يُجْعَلَ بدلَ الكسرةِ غيرهُ ،
والحركةُ هذه بمنزلة الحرفِ كما أنَّها قد تكونُ بمنزلة الحرفِ في
مواضع كثيرةٍ وقد ذكرناها .

٣٠ - مسألة

إذا اجتمع في اسم عليان وصار ثانياً^(١) من جهتين امتنع من الانصراف . فالعلة . وما يكون الاسم به ثانياً كالعجمة ، والتعريف ، والصفة ، والتأنيث .

وللتأمل أن يقول في (ضاربة) وما أشبهها من الأوصاف المؤنثة : هلاً بترك صرفه في التكرار لاجتماع السببين فيه ؟

فالجواب : إن علامة التأنيث في هذا لما لم تكن لازمة لم يعتد بها ، وإذا لم يعتد بها^(٢) فالسبب واحد وإذا لم يلزم [من]^(٣) هذه المعاني في الاسم أو لم يجتمع منها بيان مختلفان لم يمنع الاسم من الانصراف .

فإن قلت : فهل تجد حرفاً لم يعتد به لما لم يلزم في غير هذا ؟
فذلك كثير في البريئة منه قولك : ووري ، ووعيد^(٤) ، لما لم يلزم الواو الثانية لم يلزم الأولى ابدال^(٥) ١٧ أ / الهزرة منها كسا لزيم التي في (أو يصل) ومنها قولهم : نوي^(٥) لما لم تلزم الواو لم

(١) يقصد بقوله : (ثانياً من جهتين) فرعاً من جهتين .

(٢) (وإذا لم يعتد بها) ساقطة من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الواو الثانية وأو فوعل غير لازمة . انظر : المسألة الثالثة .

(٥) النوى حفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . انظر : الصحاح

٢٥٠٠/٦ مادة ناي . فإذا خففت قلت نوي فلا قلب الواو ياء ثم تدغمها فيها ، لأن أصلها الهزرة وهي موجودة في النية .

انظر : المتصف ٢٦/٢ - ٢٧ . والخصائص ٩٢/٣ .

يُعْتَدُّ بِهَا وَإِذَا فُتِدْغِمَ * ومنها : اِرْدَدِ الرَّجُلَ ، لا لم يلزَم الحرف المكرر حركة الدال الثانية ، لم يُدْغِمِ المثلان * إِذَا تَحَرَّكَ بِحَرَكَةٍ لازمة لَزِمَ الْإِدْغَامُ ، فَلَمَّا لَمْ تَلْزَمْ اِتِّمَامُ فِي (قَائِمَةٍ) وَنَحْوِهَا لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا كَمَا لَمْ يُعْتَدَّ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ الْإِلازِمَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَا صُرِفَتْ (حَسَدَةٌ) وَنَحْوُهَا * إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ أَوْجَلًا ، لَأَنَّ التَّاءَ فِي هَذِهِ الْحَالِ غَيْرُ لازِمَةٍ كَمَا أَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ غَيْرُ لازِمَةٍ ؟

فَالْقَوْلُ فِيهَا : إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي اسْمٍ فُسِّمَتْ بِهِ وَعُلِّقَ عَلَى مَعْنَى صَارَتْ لازِمَةً بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَالْهَمْزَةِ مِمَّنْ (ذِفْرَى)^(١) وَ (جَسْرَاء) فِي اللُّزُومِ .

أَلَا تَرَى : أَنَّكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِضَارِبَةٍ لَمْ يَجُزْ إِسْطَاظُ التَّاءِ لِحَظَرِ التَّسْمِيَةِ لِذَلِكَ ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ صَارَتْ لازِمَةً وَإِذَا لَزِمَتْ اِعْتَدَّ بِهَا وَإِذَا اِعْتَدَّ بِهَا وَجِبَ أَنْ تَمْنَعَ الْأَسْمَاءُ مِنَ الْإِنْصِرَافِ لِاجْتِمَاعِ سَبْعِينَ فِيهِ لِأَزْمِينَ ، وَكَمَا أَنَّكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِحَبْنَطَى^(٢) وَمِغْزَى^(٣) وَنَحْوِهِ شَيْئًا لَمْ تَصْرِفْ ، لَأَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ يَمْتَنِعُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ فِي حَالِ التَّسْمِيَةِ فَسَابَقَتْ الْأَلْفُ بِذَلِكَ أَلْفَ (حَبَلَى) كَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِ (ضَارِبَةٍ) ، وَ (خَمْدَةٍ) ، وَنَحْوِهِ تَمْنَعُ الْهَاءُ مِنْ أَنْ تَسْقُطَ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَتَلْزَمَ * .

(١) انظر : الكتاب ٩/٢ ، ذِفْرَى البعير : أصلٌ أَذْنِيهِ ، وَالدِّفْرَى

مؤنثة وألفها للتأنيث أو لللاحاق ، اللسان مادة : ذفر .

(٢) الْحَبْنَطَى : الممتلئ غَضْبًا أَوْ بَطْنَةً ، انظر : اللسان مادة :

حَبَطَ .

(٣) انظر : الكتاب ٩/٢ و ١٢ .

٣١ - مسألة^(١)

ذكر سيويه : (استَحْيَتْ) ، وقال عن الخليل : أنه جاء على
(حاي) [مثل باع]^(٢) وإن لم يستعمل كما جاء (يذر) ولم
يستعمل (فعل)^(٣) منه ، فكذا (استَحْيَتْ) ، أسكنوا الياء
الأولى منها ، كما سُكِّنَتْ في (بَعَثَ) وسُكِّنَتْ الثانية ، لأنها لام
الفعل فحذفت الأولى لثلاث يلتقي ساكنان وإنما فعلوا هذا حيث
كثُرَ في كلامهم .

قال سيويه : وقال غرارة - يعني غير الخليل - لما كثرت في
كلامهم وكانت ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما
ألزموا (يرى)^(٤) الحذف ، وكما قالوا : لم يك ، ولا أدرك^(٥) .

قال أبو عثمان^(٦) : استَحْيَتْ حذفوا الياء التي هي عين وألقوا
حركتها على الحاء ، ولم تحذف لالتقاء الساكنين ، ولو كان
حذفها له ردّها إذا قال : هو يفعل فيقول : هو يستحي فاعلم .

وقد قال قوم : حذفوا لالتقاء الساكنين ، ولم يردوا فسي

(١) نقل ابن سيده في المخصص أكثر ما جاء في هذه المسألة ، انظر :
المخصص ١٠٦/١٣ - ١٠٧ .

(٢) زيادة من ج توافق ما جاء في الكتاب ، انظر : الكتاب ٢/٢٨٩ .

(٣) يقصد أنه لم يستعمل الماضي منه .

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٦٥ . وشرح الشافعية ٣/٣٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١/٨ . والنصف ٢/٢٢٧ .

(٦) انظر : النصف ٢/٢٠٤ .

(يَفْعَلُ) ، لأنهم لو رَدُّوا في (يَفْعَلُ) لَرَفَعُوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم ، وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها متبسلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام ، ويقوي أنه ليس الالتقاء الساكنين قولهم [في الاثنين] ^(١) : استَجِيا ، لأن اللام لا حصة فيها ، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل : أجبست ، وظلت ، ومست ^(٢) . ولم يستعملوا الفعل من (استجيت) إلا بالزيادة كراهية أن يلزمهم فيه ما يلزمهم في (آية) وأخواتها ^(٣) .

القول [عندي] ^(٤) فيه : إن المثنيين والتقاربين إذا اجتمعا حُذِفَ واحد ثلاثة أشياء : بالإدغام نحو : رُدَّ ، وشُدَّ ، وجبَّ ، وقوَّة . أو الإبدال ، نحو : أمليت ^(٥) في أمليت ، وذوئب في جمع ذؤابة ^(٦) .

فإنما الحذف فهو على وجهين : أحدهما أن يُحذف الحرف مع جواز الإدغام وإمكانه نحو قولهم : بَخَّ في بَخَّ . والآخر أن يُحذف ، لاستناع الإدغام لسكون الحرف المدغم فيه ، ولزوم ذلك

(١) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٠/٢ .

(٣) أخوات آية هي : راية ، وطاية ، وغاية ، وثاية . انظر :

المنصف ١٤٣/٢ و ١٩٧ . وشرح الشافية ٥١/٢ ، و ١١٨/٣ .

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٥) انظر : الكتاب ٤٠١/٢ .

(٦) الذؤابة : الجلدة المعلقة على آخر الرجل ، انظر : اللسان

مادة ذاب . أصل ذوائب : ذائب بهمزتين فأبدلوا الأولى واوا .

انظر : شرح الشافية ٢١٣/١ .

لأنه كقولهم : علماء بنو فلان^(١) ، وبلحارث^(٢) أو لما يلزم من تحريك حرف غير مدغم فيه يلزمه السكون كقولهم : يستطيع^(٣) وحذفهم الاء لما كان يلزم من تحريك السين في (استفعال) لو أدغمت في مقاربه ، وقولهم : استحييت ، مما حذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه .

وامتناع تحريكه من جهتين ، إحداهما : أن هذه اللام يلزمها السكون كما يلزم سائر اللامات إذا اتصل بها ضمير الفاعل .

والأخرى أنه لو أدغم في الماضي مع اتصال الضمير به في الالة القليلة التي حكاهما عن الخليل^(٤) من قولهم : ردت للزم أن يتبعم المضارع في الإدغام كما تبعم (يشقيان) شقي^(٥) فتحرك ما لم يحرك مثله وهذا الإدغام ١٢ ب / إنما يلزم في الماضي إذا اتصل بضمير الفاعل فإذا لم يتصل لم يلزم الإدغام لانقلاب حرف الثاني ألفاً وزوال المثلية بانقلابه ، فلما كان الإدغام فيه يؤدي إلى تحريك ما لا يتحرك لما ذكرنا ، وكانت الكلمة

-
- (١) يريه : على الماء بنو فلان ، انظر : الكتاب ٢/ ٤٣٠ .
(٢) قال سيبويه : ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وبلحارث ، بحذف النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة . انظر : الكتاب ٢/ ٤٣٠ .
(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٤٢٩ .
(٤) قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون ردت ومرن وردت . انظر : الكتاب ٢/ ١٦٠ .
(٥) أصل شقي : شقو قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وهذه الالة معدومة في : يشقيان . فيقتضي أن تقول : يشقوان حيث لا كسرة قبل الواو . ولكن اتبع المضارع الماضي لئلا يختلف الباب ، انظر : المنصف ٢/ ١٦٥-١٦٦ .

مستعملة بحروف زائدة خُفِّفَ بالحذف ، كما خُفِّفَتْ
 (علماء بنو فلان) ، و (يسطيع) و (يلجُرث) ، و (يلعُبر) ،
 ونحو ذلك به ، فحذف العين حذفاً كما حذفت هذه الحروف
 لالتقاء الساكنين ، لأنه لو حذف لرُدَّ في (استَحيا) ثم أُلقي
 حركة الحرف المحذوف للتخفيف على الفاء وإن لم يكن الحذف
 لالتقاء الساكنين كما أُلقي حركة المحذوف من (ظَلَمْتُ)
 و (مَسَيْتُ) على الفاء في قولهم : ظِلْتُ^(١) ، وإن لم تُحذف
 العين لالتقاء الساكنين •

فهذا القول عندي في حذف العين من (استَحيت) والقول في
 حذفها لها من (يَسْتَحِي) كالقول في الحذف من (استَحيت)
 في أنَّ المحذوف العين للتخفيف •

فلَمَّا (حَبَّه) فالعين منه ياء واللام كذلك أيضاً ، والدليل
 على ذلك قولهم في الإضافة إلى حَبَّه بن بهدأة : حَبَّوِي^(٢) •

فإن قلت : إن الإضافة قد يُغَيَّرُ فيها الاسمُ عن حاله
 فيجوز أن يكون (حَبَّوِي) أيضاً ممَّا غُيِّرَ فيها فأبدل من
 الواو التي هي عين الياء ، والعين واو لقولهم : حَبَّوَاهُ^(٣) لصاحب
 الحَبَّة ، ولقول القائل :

٢٩- أباي اسحاوون أن يطلأوا حِمَاهُ^(٤)

(١) تقدم قريباً •

(٢) انظر : الكتاب ٧٣/٢ •

(٣) انظر : المخصص ١٠٦/٨ • واللسان مادة : حيا •

(٤) البيت لخلف الأحمر ، وتماه :

ولا تسري بعقوته الثناب

انظر : الحيوان ٢٧٩/٤ والمعاني الكبير ٦٦٦-٦٦٧ •

فذلك 'غير' جيد ، لأنّ الذي يُغَيَّرُ في الإضافة إنّما هو الحركات
نحو : دَهْرِي ، وَسَهْلِي ^(١) .

فأمّا نفس الحروف [فلا تكدر] ^(٢) تُغَيَّرُ ، ولم تَرَهُمْ
غَيَّرُوا ما كان [من] ^(٣) نحو هذا . ألا تراهم قالوا في الإضافة الى
لَيْثَةٍ ، وَأَحْوَى : أَحْوَى ^(٤) وَلَوَوِي ^(٥) ، فلم يُبدلوا من العين
الواو ^(٦) ، فكذلك الدين من (حَبَّة) ، ولو كانت واواً لم تُغَيَّرْ
أيضاً .

فإن قلت : فقد جاء (زَبَانِي) ^(٧) في الإضافة الى (زَبِينَةٍ) ،
والى (حَبْرَةٍ) حَارِي ^(٨) والى (صَفْمَاء) صَعْنَانِي ، وَغَيَّرُوا أَنْفُسَ
الحروف اللينة والمعتلة .

فقد جاء هذا إلاّ أنّه حمل (حَبَّة) على أنّ الياء عِنْهُ
أوّل ، إذ لو كانت واواً لما أبدلوا كما لم يُبدلوا (أَحْوَوِي)
و (لَوَوِي) ، ويدلّ أيضاً على أنّ العين ياءٌ وليست بواو قولهم
مَحْيَاة ، قال سيويه : أرضٌ مَحْيَاةٌ ومَفْعَاةٌ كثيرة الحَيَّاتِ
والأَفَاعِي ^(٩) .

-
- (١) انظر الكتاب ٦٩/٢ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) انظر : الكتاب ٧٧/٢ .
(٥) انظر : الكتاب ٧٣/٢ .
(٦) (الواو) ساقطة من ج .
(٧) انظر : الكتاب ٦٩/٢ و ٨٦ .
(٨) الحيرة مدينة معروفة في سواد العراق والنسبة اليها حارِي ،
انظر : تهذيب اللغة ٢٣٣/٥ مادة : حار .
(٩) انظر الكتاب ٢٤٩/٢ .

فأما قوله : الحَوَاء ، فالذي نقول فيه : إنه غير مأخوذ من الحيّة ، ولكنه من (حَوَيْت) فجمع الحَوَاء لها في حَوَيْتَه وغيرها ، فكما أن (لآل) في بائع اللؤلؤ^(١) ليس من لفظ (لؤلؤ) كذلك الحَوَاء ليس من الحيّة ، ولكن من (حَوَيْت) الذي هو بمعنى جمعت ، ويدل أيضاً على أن العين ياء قولهم : جَيَّوَة ، فظهرت العين ياء .

فأما (الحيوان) فاللام منه ياء ، لأنه من الحياة ، وإنما أبدلت واواً كراهة لاجتماع المثلين ، وقد قدمت أن المثلين إذا اجتمعا فأحد ما يُخَفَّفُ به الإبدال كقولهم : أُمليت ، وذوائب ، كأن المثلين لما اجتمعا فلم يكن سبيل إلى الإدغام لكون الكلمة على بناء لا يُدغم مثلها .

ولم يَجْزِ الاعلال في اللام ولا في العين . أما اللام فلم يَجْزِ اعلالها لما كان يلزم من حذفها ، وما كان يؤدّي إليه من الإيسار لو حذفت . وأما العين فصَحَّتْ هنا كما صحَّتْ [في]^(٢) الجَوْلَان والهِسَان ونحوه .

وما ذكرناه من انقلاب الياء التي هي لام واواً في الحيوان مذهب الخليل وسيبويه ، ومن رأى أن الجَوْلَان^(٣) ، ونحوه

(١) قال ابن دريد في الجُمهرة ٢٨٨/٣ : اللؤلؤ معروف وبائعه :

اللؤل ، مثل : العال ، وفي اللسان : اللؤلؤة : العرة ، والجمع : اللؤلؤ ، والسلالي ، وبائعه : لآء ، ولآل ، ولآء . قال الفارسي : هو من باب سبطر . انظر : اللسان مادة لالا .

(٢) زيادة أثبتناها لأن السباق يقتضيها .

(٣) قال الرضوي في شرح الشافية ١٠٧/٣ : ونحو جَوْلَان وحِيدَان

عند المبرد شاذ خارج عن القياس .

شاذ" ، وأنَّ المطرَدَ الاعتلالَ نحو : داران ، وما هان^(١) ، فيجبُ
عندهُ أنْ تكونَ اللامُ إلّا ياءً والواوُ منقلبةً عنها ، ويدلُّ على ذلك
صحَّةُ العينِ ، لأنَّه إذا حملتهُ على الأكثرِ وما يلزمُ عندهُ أنْ
يكونَ عليه البابُ كانَ أولى .

فكانَ (حيوان) يجبُ أنْ تنقلبَ عنه ألفاً ، كما انقلبتْ
في (داران) ، لأنَّ الألفَ والنونَ لم يخرجْ جاء من شبه الفعل إذا
كنا غيرَ متدِّ بهما إلّا أنْ اعتلّاهُ ١٨ أ / هنا لم يلزمَ الاعتلالُ
اللامَ بالقلبِ ، فلا يجتمعُ على الكلمةِ اعتلالان .

والقولُ عندي في (حيوة) كالقولِ في (حيوان) في أنْ
الواوُ فيه منقلبةٌ عن الياءِ ، لأنَّه اسمٌ مختصٌ ليسَ باسمِ نوعٍ ،
وقد وجدنا هذه الأسماءَ المختصةَ تُغيَّرُ عما يكونُ عليه الأسماءُ
الأوّلُ كقولهم : تهلّل و موهب ، ومورد . وحكمُ تهلّل^(٢)
الادغامُ ، وحكمُ الآخرينَ كسرُ العينِ^(٣) ، فكذلكَ (حيوة)
غيَّرَ بإبدالِ اللامِ منه كما غيَّرتْ هذه الأسماءُ الآخرُ ، ويقوِّي
هذا عِرَّةُ ما عينه ياءٌ ولامه واوٌ ، وأنَّه لا يُعرَفُ في الكلامِ
شيءٌ منه .

(١) انظر : المنصف ٨/٢ و ٦١/٣ .

وقال أبو علي في التكملة ص ٢٥٨ رسالة ما جستير :
وأما صحته (يعني صحة الواو) في باب العين نحو :
الطوقان ، فإنه خرج بزيادة الألف والنون من شبه الفعل
كما خرج بآلف التانيث منه في قولهم : صَوْرِي وحيّدي ،
وداران ، وما هان ، شاذٌّ عن الجمهور .

(٢) تقدم في المسألة الثانية عشرة .

(٣) تقدم في المسألة الثانية عشرة .

فَأَمَّا (حَيَوَة) و (حَيَوَان) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ أَصْلَيْنِ
وَيُحْتَجَّ بهما ، وَلَوْ جازَ ذَلِكَ لَجِلَّتْ (جُنْدَبٌ)^(١) وَتَفَلَّ^(٢)
أَصْلَيْنِ فِي الْبِنَاءِ^(٣) .

وَزَدَ أَبُو عِثْمَانَ مَا ذَكَرْنَا فِي (حَيَوَان) و (حَيَوَة) مِنْ أَنَّ
الْلامَ فِيهِ يَاءٌ وَالْوَاوُ مَنقَلِبَةٌ عَنْهُ^(٤) وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ بِمُنْفَعٍ .

(١) الجندب : الذكر من الجراد . انظر : اللسان مادة : جذب .

(٢) التفل : الثعلب . وقيل : جروه . انظر : اللسان مادة :
تفسل .

(٣) لم يأت من الابنية الاصلية في الرباعي على (فَعْلَل) خلافاً
للاخفش . ولا على (فَعْلَل) . انظر : المنصف ١/٢٤-٢٧ .
وشرح الشاقية ١/٤٧-٤٨ .

(٤) قال أبو عثمان : وأما قولهم : حَيَوَان ، فأنه جاء على ما لا
يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياءً ولامه
واوً فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً وعلى ذلك جاء : (حَيَوَة)
اسم رجل فافهمه . انظر : المنصف ٢/٢٨٤-٢٨٥ .

ذكر سيويه . لَئِنْ أَتَيْتَنِي لِأُفْعِلَنَّ وما أشبهه' نحو قوله :
(وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٢) (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) (٣) . فزعم أن الذي يعتمد عليه
اليمن' اللام' الثانية' (٤) . فاعتل أبو اسحاق' (٥) لذلك في كتابه (في
القرآن) (٦) عند قوله : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) (٧) بأن
قال : إن اللام' الثانية' هي لام' القسم' في الحقيقة ، لأنك إنما
حللت على فعلك لا على فعل غيرك كقولك : والله لئن جئتني
لأكرمتك (٨) .

وهذا الذي اعتل به فاسدٌ جداً ضعيفٌ ، وذلك أنه لو
قال : والله لئن جئتني ليقومن عمرو' ، لكان الذي يعتمد
عليه القسم' اللام' الثانية' ، مع أن الحالف لم يحلف على فعل

-
- (١) هذه المسألة موجودة في الخزانة ٥٨١/٣ - ٥٨٢ . وفي شرح
أبيات المغني للبغدادى ٨٠/١ .
- (٢) الروم/٥٨ .
- (٣) البقرة/١٤٥ .
- (٤) انظر : الكتاب ٤٥٥-٤٥٦ .
- (٥) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل المعروف
بالزجاج ، المتوفى سنة ٣١١ هـ . انظر : أنباء الرواة ١٥٩/١ .
وبغية الوعاة ٤١١/١ .
- (٦) المقصود بهذا الكتاب هو : معاني القرآن واعرابه للزجاج طبع
منه جزآن بتحقيق د . عبد الجليل عبيد شلبي منشورات
المكتبة العصرية بيروت - صيدا .
- (٧) البقرة/١٠٢ .
- (٨) انظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج ١٦٤/١ .

نفسه ، وإنما حلف على فعل غير . فهذا عندي بين الفساد .
ولكن مما يدل على أن الاعتماد على اللام الثانية أو ما يقوم
مقامها مما يتلقى به القسم ، قول كثير :

٣٠- لئن عاد لي عبد العزيز بمنزلها
وأمكنني منها إذا لا أقيلها^(١)

فلو كان الاعتماد على اللام في (لئن) دون (لا) لوجب
أن ينجزم الفعل بعد (لا) بالجزاء^(٢) ، فلمَّا ارتفع الفعل الذي
هو قوله : لا أقيلها ، علمت أن معتمد اليقين إنما هو اللام
الثانية في نحو هذا أو ما أشبه اللام^(٣) ، فحين هذا تعلم أن
الاعتماد على الثانية لا من حيث ذكر^(٤) .

(١) ديوان كثير/ ٣٠٥ ، وانظر : الكتاب ٤١٢/١ . والخزانة
٥٨١/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٢٢/٩ .
(٣) يتلقى القسم باللام ، ويان ، وبحرف النفي ، ك (ما) ،

و (لا) : انظر : شرح المفصل ٩٦/٩ .

(٤) يقصد أبا إسحاق الزجاج .

٣٣ - مسألة

الدليل عندى على أن لامَّ الابتداء كونها للابتداء أعمّ من كونها للقسم دخولها في : **أَمْرُكَ لَأَقْمَنَ** . ألا تراها في هذا الموضع للابتداء ^(١) مجرداً من معنى القسم ، لأنَّ القسم لا يجوز تقديره ها هنا ، لامتناع دخول القسم على القسم ، لأنَّ القسم لا يقسم عليه ، إنما تذكر ليحقق به أمر غير القسم .

(١) (للابتداء) ساقط من ج .

سَأَلْنَا سَائِلًا عَنْ قَوْلِهِمْ : مَلِيٍّ مِنْ النَّهَارِ ^(١) ، مِمَّ الْأَخِيذُ
مَلِيٍّ ؟
فَقُلْتُ : الْمَلَأُ الْمُتَّسِعُ مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) ، وَالْمَلَاوَةُ مِنَ
الزَّهْرِ : الطَّوِيلُ مِنَ الزَّمَنِ ، وَمِنْهُ تَمَلَّيْتُ حَيًّا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
(وَأَمْلَى لَهُمْ) ^(٣) أَمَّهَلَهُمْ وَأَوْسَعَ لَهُمْ فِي الْمُدَّةِ فَكَانَ الْمَلِيٍّ
كَالْمُتَّسِعِ . وَاللَّامُ مِنْ (مَلِيٍّ) يَاءٌ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ الْوَاوِ .

(١) مَتَّضَى مَلِيٍّ مِنْ النَّهَارِ ، أَي : سَاعَةً طَوِيلَةً . انْظُرِ اللِّسَانَ
مَادَّة : مَلَأَ .

(٢) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَأَمَّا الْمَلَأُ : الْمُتَّسِعُ مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ غَيْرُ مَهْمُوزٍ
يَكْتُبُ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ . انْظُرْ : تَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٤٠٤/١٥ مَادَّة :
مَلَأَ .

(٣) مُحَمَّدٌ / ٢٥ ، قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحْدَهُ : وَأَمْلَى لَهُمْ ، وَقَرَأَ
الْبَاقُونَ : وَأَمَّلَى لَهُمْ . انْظُرْ : كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ
ص ٦٠٠-٦٠١ . وَالْبَحْرُ الْحَيْطُ ٨/ ٨٢ .

٣٥ - مسألة

ذكر أبو الحسن قول الله تعالى : (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ)^(١) [فقال : هو فيما يفسرُ يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ جبالاً ، فيها بَرَدٌ * .

وقال بعضهم : يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ، أي : في السماء جبالٌ مِنْ بَرَدٍ ، يريدُ : أنْ يجعلَ الجبالَ مِنْ بَرَدٍ في السماءِ ، ويجعلُ الانزالَ منها^(٢) * .

قلتُ أنا في هذه الآية قبلَ أنْ أعرفَ هذا القولَ لأبي الحسنِ : قوله : (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) المضي : وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ جبالاً فيها مِنْ بَرَدٍ^(٣) * .

فموضعُ (مِنْ) الأولى نصبٌ على أنَّه ظرفٌ ، والثانيةُ نصبٌ على أنَّه في موضعِ المفعولِ بهِ ، و (فيها) صفةٌ للجبالِ ، و (مِنْ) الثالثةُ للبيانِ كأنَّه يُبينُ من أيِّ شيءٍ هذا الكثيرُ كما تقولُ : عندَهُ جبالٌ من المالِ^(٤) فيكثرُ ما عددهُ منه ثمَّ تبيِّنُ الكثيرَ بقولِكَ : من المالِ * .

(١) النور/٤٣ *

(٢) انظر : معاني القرآن للاخفش رسالة دكتوراه ص/٤٠٣ *

(٣) زيادة من ج *

(٤) في ج (من الماء) وهو تحريف *

ويحتمل أن يكون موضع (من) في (١) قوله : (من) جبال نصباً على الظرف على أنه منزّل منه ، ويكون موضع (من) في قوله : (من برد) نصباً كأنه : وينزّل من السماء من جبال فيها برداً ، ويكون (الجبال) على هذا التأويل تعظيماً لما ينزّل منه من السحاب .

ويحتمل أن يكون موضع (من) في قوله : (من جبال) نصباً على أنه مفعول به كأنه في التفسير : وينزّل من السماء جبلاً فيها برداً ، ويكون الجبال ١٨ ب / على هذا تعظيماً وتكثيراً لما ينزّل من السماء من البرد (٢) والمطر ، ويكون (من برد) رفع الموضع بالظرف في قول سيويه والأخفش ، ولا يكون (فيها) ضمير مرفوع للموصوف ، لصيرورة موضع قوله : (من برد) رفعاً به .

وقد جمعنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة [في الأيجاب] (٣) وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي (٤) ، وحكى أبو الحسن أنهم يقولون : قد كان من مطر ، وكان من حديث (٥) ، يريدون : كان مطر وكان حديث ، ولم يجر سيويه هذا ، فقال : ولا يفعلون [هذا] (٦) ب (من) في

(١) (في) ساقطة من ج .

(٢) في ج (المبرد) وهو تحريف .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة المعروف بالكسائي المتوفى بالري سنة ١٨٩ هـ . انظر : نزهة الألباء ص ٦٧ . وأنباء الرواة ٢/٢٥٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ص/٢٣٨ و ٤٠٣ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الواجب^(١) ، يريد أن (من) لا تزداد كما زيدت الباء في :
 (كفى بالله) وليس يزيد . وحصل أبو الحسن [على هذا]^(٢)
 قوله تعالى : (فكلوا مما أمسكن عليكم)^(٣) وإذا ثبت رواية
 لغة مما لا يدفعه قياس لزيم قوله واستعماله ، ولم يحجب
 دفعه . وجعل أبو الحسن (من) زائدة في التأويل الأول الذي
 ذكره في الآية .

فأما أنا فجعلت (من) الثانية في الآية في التأويل الأول^(٤)
 زائدة منصوب الموضع على أنه مفعول به ، والثالثة للبيان ،
 وجعلت الثانية في التأويل الثاني نصباً على الظرف ، والثالثة زائدة
 في موضع نصب بالمفعول به ، وجعلت (من) الثانية في التأويل
 الثالث زائدة نصباً على المفعول^(٥) ، والثالثة أيضاً زائدة رفعاً على
 أنه مرتفع بالظرف ، وجعلت (من) الأولى في الآية في التأويلات
 الثلاثة نصباً على الظرف .

فأما أبو الحسن فجعل (من) الثانية ، والثالثة ، في الآية في التأويل
 الأول زائدة . فأما موضعها من الأعراب ، فالأول نصب على
 أنه مفعول به وهي الثانية من الآية ، وموضع (من) الثالثة في

-
- (١) انظر : الكتاب ١٧/١ .
 (٢) زيادة يقتضيها السياق .
 (٣) المائدة/٤ ، وانظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ .
 (٤) (الذي ذكره في الآية ، فأما أنا فجعلت (من) الثانية في
 الآية في التأويل الأول) ساقطة من ج .
 (٥) (والثالثة زائدة في موضع نصب بالمفعول به وجعلت من
 الثانية في التأويل الثالث زائدة نصباً على المفعول) ساقطة
 من ج .

الآية رفع^١ بالطرف^٢ ، وهذا هو التأويل^٣ الثالث الذي ذكرناه
نحن^(١) .

وأما القول الثاني الذي ذكره أبو الحسن في الآية ف (من)^(١)
الثانية في الآية^(٢) نصب^٣ بالطرف^٤ ، والمثالة^٥ بالبين من الجبال^٦ ،
وكانه^٧ على هذا التأويل ذكر^٨ التوضيح الذي ينزل منه^٩ ، ولم
يذكر المنزل^{١٠} للدلالة عليه^{١١} ، ولا أدري ما صحة هذا الوجه^{١٢}
الذي ذكره أبو الحسن^(٣) عن بعضهم في التأويل^{١٣} .

-
- (١) نحن (ساقط من ج)
(٢) في ش (في الآية فيها) أسقطنا (فيها) لزيادتها و (في الآية)
ساقط من ج
(٣) (أبو الحسن) ساقط من ج

٣٦ - مسألة

ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير) ^(١) قول الله عز وجل : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ) ^(٢) فزعم أن المعنى : أَوْ جَاؤُكُمْ قَوْمٌ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ ، فحذف قَوْمٌ ، وأقيم الوصف مقام الموصوف ^(٣) ، وأجاز جاءني زيد قام ^(٤) ، أي : رجلاً قام . وقوله في هذا عندي جيد ، وله نظائر كثيرة في التزيل والشعر ، منه قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) ^(٥) أي : آيةٌ يريكموها البرق . ومنه قول الشاعر :

٣٦- وما الدهر إلا تارتان فتنهما
أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح ^(٦)

(١) وهو كتابه (المسائل الكبير) تقدم ذكره في المسألة التاسعة عشرة .

(٢) النساء/٩٠ ، قال الاخفش في معاني القرآن/٣٩٢ : حَصِيرَةٌ صُدُورُهُمْ أَوْ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ ، فحصرة نصبتة على الحال ، وحَصِيرَتٌ فعلت .

(٣) (الموصوف) ساقط من ج .

(٤) ذهب الكوفيون وأبو الحسن الاخفش الى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً مثل : جاءني زيد قام . كما يجوز أن يقع الفعل الماضي صفةً للنكرة ، مثل : مررت برجل قعد ، ومنع البصريون وقوع الفعل الماضي حالاً إلا أن يكون مسبوقاً بقد ، انظر : الانصاف ٢/٢٥٢-٢٥٨ وشرح الفصل ٢/٦٦-٦٧ .

(٥) السروم/٢٤ .

(٦) البيت لابن مقبل ، انظر : ديوانه ص/٢٤ ، وانظر : الكتاب ١/٣٧٦ والمقتضب ٢/١٣٨ وفيه :
هل الدهر إلا تارتان فتارة

ومنه قول الآخر :

جاءت بكفّي كان من أرمي البشر^(١) -٣٣-

أي : رجل كان •

(١) هذا الرجز موجود في النكتضب ١٣٩/٢ ، ومجالس نعلب ص ٥١٣ والخصائص ٣٦٧/٢ والانصاف ١١٤/١-١١٥ ، ومعني الديب ١٦٠/١ وفيه ٤ : ترمي بكفّي • وهذا الرجز لا يُعرف قائله •

٣٧ - مسألة

سألنا بعض من ينظر في العربية من القراء عن
(معيشة)^(١) ووزنه وجمعه ، وهل يجوز إبدال الهمزة في عينه
إذا جمع .

نقلت العين من (معيشة) يا ، حرف من حروف العلة .

ووزن (معيشة) عند الخليل وسيبويه يصلح أن يكون :
(مفعلة)^(٢) ، وأن يكون : (مفعلة)^(٣) ، فأما وزنهم لها
بمفعلة فجعلني بين ، وكان أصله : [معيشة] ،
فحذفت الضمة وأسكنت وكثر ما قبلها مكانها ، وكذلك
(مفعلة) نُقلت الكسرة من الياء إلى ما قبلها^(٤) .

(١) طه ١٢٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٤/٢ .

(٣) (وأن يكون مفعلة) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق . وأرى أن هذه المسألة ناقصة
لأن أبا علي أجاب عن وزن (معيشة) فقط فلم يجيب السائل
عن جمعه وجواز إبدال الهمزة في عينه وعدم جوازه .

هنا باب وجوه (ما)

اعلم أن (ما) كلمة تأسست على وجهين : اسماً ، وحرفاً .
وأما ذاكر وجوه تصرفها في كل نوع وجامع لها . ونبدأ بذكر
المواضع التي تكون فيها اسماً ، وهي أربعة مواضع أحدها : أن
تكون موصولة مرفقة بمنزلة (الذي) . والآخر : أن تكون
منكورة غير موصولة . والثالث : أن تكون استهلاماً . والرابع :
أن تكون جزاة .

١ . فالأول منها : أن تكون بمعنى (الذي) فتوصل بما يوصل
به (الذي) وتلزمها الصلة كما تلزمه .

وقد تأملت هذه الأسماء المهمة [الموصولة]^(١) أعني :
(الذي) ، و (من) ، و (ما) ، فوجدت جميع ذلك يقع على
الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً ، فتفرّد تارة للضمير
العائد من الصلة إليه للفظ وما أشبه العائد ميماً تعرف به
الكثرة من الأفراد كما تعرف من الصلة ، ونجمع تارة .
فمثلاً جاء وقد جمع العائد فيه وأفرّد قوله تعالى :
(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۚ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً)^(٢) [ثم قال]^(٣) : (وَلَا يَسْتَطِيعُونَ)
فجمع ، ومما جاء أيضاً منه في التنزيل والمراد به الكثرة
قوله : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَنْقُصُهُمْ)

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) النحل / ٧٣ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ثُمَّ قَالَ : (وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ)^(١) فـ (ما) في الآية الأولى مثل (مَنْ) في قوله : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ)^(٢) وقوله : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي)^(٣) ثُمَّ قَالَ : (أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا)^(٤) وهذا في (مَنْ) خاصة كثير جداً .

وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرته من دلالتها مرة على الواحد ومرة على الكثرة ، لا بهامها ، وأن شيئاً منها لا يختص بالمسمى بعينه فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة نحو : الرَّجُلُ ، وَالْإِنْسَانُ ، وَالِدَرَاهِمُ ، إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع كقوله : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً)^(٥) ثُمَّ قَالَ : (إِلَّا الْمُسْلِمِينَ) ، (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)^(٦) .

فـ (الإنسان) لا يختص واحد بعينه كما أن (ما) و (مَنْ) (الذي) لا تختص واحدة منها شيئاً بعينه ، لكنها قد تكون للكثرة وللواحد ، فجاز هذا في هذه الأسماء البهمة التي لا تختص بالدلالة واحداً بعينه^(٧) ، كما جاز في (الإنسان) ونحوه مسن أسماء الأنواع .

()

١٨

- | | |
|-----|---|
| (١) | يونس/ ١٨ . |
| (٢) | البقرة/ ٨ . |
| (٣) | التوبة/ ٤٩ . |
| (٤) | التوبة/ ٤٩ . |
| (٥) | المارج/ ١٩ . |
| (٦) | العصر/ ٢ و ٣ . |
| (٧) | من قوله : (كما أن ما ومن والذي) الى قوله : (كما جاز في الإنسان) ساقط من ج . |

فَيَجُوزُ فِي (مَا) إِذَا كَانَتْ مُوصُولَةً أَنْ تَلِيَّ (نِيَمَ)
و (يَشَسَ) فَيَعْمَلَانِ فِيهَا ، وَتَكُونُ فَاعِلَتُهُمَا لَا يَهَامِيهَا ، وَإِنَّهَا اسْمٌ
وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْكثَرَةِ كَمَا أَنَّ (الرَّجُلَ) ، و (الْإِنْسَانَ) ،
و (الدِّرْهَمَ) كَذَلِكَ .

وَقَدْ جَوَّزَ أَحَدُ النُّحَوِيِّينَ ذَلِكَ فِي (الَّذِي)^(١) ، وَهُوَ عِنْدِي
فِيهِ جَائِزٌ ، وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ (مَا) أَجُوزُ ، لِأَنَّ لَهُ وَاحِدًا مَنكُورًا
مِنْ لَفْظِهِ ، فَهُوَ يُشَابِهُ أَسْمَاءَ الْأَنْوَاعِ الْمُحْضَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا
فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَإِنَّ تِلْكَ يَدْخُلُهَا حَرْفُ التَّمْرِيزِ ، وَلَا يَدْخُلُ
هَذَا الْاسْمَ إِلَّا أَنْتَ إِذَا تَعَدَّيْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْقِيَاسِ .

فَإِذَا اعْتَبَرْتَ أَنَّ (مَا) اسْمٌ مُفْرَدٌ ، كَمَا أَنَّ (الرَّجُلَ) اسْمٌ
مُفْرَدٌ وَأَنَّهُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْكثَرَةِ كَمَا تَدُلُّ أَسْمَاءُ الْأَنْوَاعِ
عَلَيْهَا ، وَلَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ مَنكُورٌ . كَمَا أَنَّ لِأَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ
أَحَدًا مِنْ أَلْفَظِهَا مَنكُورَةً ، جَائِزٌ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ فَاعِلَ (نِيَمَ)
و (يَشَسَ) . وَأُظُنُّ الْجَرْمِيَّ ، أَيْضًا قَدْ أَجَازَ ذَلِكَ .

فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الَّذِي أَعْلَمْتُكَ جَوَازَهُ عِنْدِي ، أَنْ يَكُونَ
(اشْتَرَوْا) مِنْ قَوْلِهِ : يَشَسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ^(٢) .

(١) قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَثَلُهُمْ
كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) الْآيَةُ : (الَّذِي) فِي مَعْنَى الْجَمِيعِ كَمَا
يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي مَعْنَى النَّاسِ . انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ
ص/ ١٨٢ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ : وَنَقَلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ
— أَيِ : الَّذِي — مَبْهَمٌ يَجْرِي مَجْرَى (مَنْ) فِي وَقْعِهِ عَلَى الْوَاحِدِ
وَالْجَمْعِ . انْظُرْ : الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ١/ ٧٤ .

(٢) الْبَقَرَةُ/ ٩٠ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ : فَـ (مَا) وَحْدُهَا
اسْمٌ وَ (أَنْ يَكْفُرُوا) تَفْسِيرٌ لَهُ نَحْوُ : نَعَمْ وَجَلَّ زَيْدٌ . انْظُرْ :
مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ص ٢٨٢ . وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ١/ ٣٠٤-٣٠٥ .

صلة لـ (ما) ليست بصفة وأن موضع (ما) رفع بـ (ينش)
 كما أن (الرجل) في : نعم الرجل زيد ، مرفوع بـ (نعم) .
 لا أعلم شيئاً يمنع من إجازة ذلك ، ويدل على جواز ذلك وأن
 الفرض أن يكون فاعل هذا الفعل مبهماً^(١) وإن لم يكن فيه
 ألف ولا م كون الأسماء المضافة إلى ما فيه الألف واللام فاعلة لهذا
 الفعل نحو : نعم غلام الرجل ، وما أشبه ذلك من المضاف إلى
 ما فيه الألف واللام^(٢) ، فإذا جاز دخولها على اسم غير (ما)
 لا ألف ولا لام^(٣) فيه جاز أيضاً دخولها على (ما) وكون (ما)
 مبنية عليه ، وإن لم يكن فيها ألف ولا م .

فأما قوله عز وجل : (إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يَعِظُكُمُ بِهِ)^(٤)
 فتحتمل (ما) عندي وجهين ، يجوز أن تكون معرفة ، ويجوز
 أن تكون نكرة ، فإن حامت على أنه معرفة كان رفعاً وإن لم
 يكن لقوله : (يَعِظُكُمُ) موضع من الأعراب . وإن حملته
 على أنه نكرة كانت منصوبة وموضع (يَعِظُكُمُ) نصباً ، لكونه
 وصفاً للاسم الموصوف ، وعلى أي الوجهين حملت (ما) فلا بد من

-
- (١) في ش (منهما) وهو تصحيف .
 (٢) فاعل هذا الفعل على ضربين : الأول أن يكون اسماً مظهراً
 معرفة بالألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام . والثاني
 أن يكون مضمراً فيفسر بنكرة منصوبة مثل : نعم صاحباً زيد .
 انظر : شرح المفصل ١٣٠/٧ .
 (٣) (فإذا جاز دخولها على اسم غير (ما) لا ألف ولا لام)
 ساقطة من ح .
 (٤) النساء/٥٨ . لقد جوز أبو البقاء العكبري في (ما) هنا ثلاثة
 أوجه أحدها أن تكون معرفة تامة بمعنى الشيء ، والثاني :
 أن تكون بمعنى (الذي) وما بعدها صلتهما ، والثالث : أن
 تكون (ما) نكرة موصوفة والفاعل ضمير . انظر : التبيان في
 إعراب القرآن ٣٧٦/١ .

معروفة مرادة في المعنى محذوفة من اللفظ يختص به المدح
الشمائم .

ألا ترى : أنك لو قلت : نِعَمَ وجلالاً ، أو : نِعَمَ الرَّجُلُ ،
الكنت مُريداً مع ذلكَ ممدوحاً مخصوصاً حذفته لجري ذكره
وتقدمه ، أو لدلالة حالٍ أخرى عليه .

والمُضمرُ في الآية المرادُ هو - والله أعلم - : موعظته ، أو
قوله ، أو أمره ، لأنَّ الموعظةَ قد تكونُ بهما ، فالتقديرُ : (إنَّ
اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمُ) أي : نِعَمَ الذي يَعِظُكُمُ به موعظته ،
أو نِعَمَ شيءٍ يَعِظُكُمُ به موعظته ، فحذفت الموعظةَ أو غيرها
الدلالة عليه ، كما حذف الاسمُ المخصوصُ بعدَ قوله : (نِعَمَ
البد)^(١) للدلالة عليه .

وذكر أبو الحسن هذه الآية في كتابه : (في القرآن)^(٢) فقال
فيها بعد أن تلاها : (ما) ها هنا اسمٌ وليست [لها]^(٣) صلةٌ ،
لأنَّكَ إنَّ جَعَلْتَ (يَعِظُكُمُ به) صلةً لـ (ما) صارَ كقولك :
إنَّ اللهَ نِعَمَ الشيءِ أو نِعَمَ شيئاً ، فهذا ليس بكلامٍ ، ولكنَّ
تُجَمَلُ (ما) اسماً وحدَّها كما تقولُ : غَسَلْتُهُ غَسَلاً نِعِماً ،
تريدُ : نِعَمَ غَسَلاً^(٤) .

والقولُ فيها عندي ما قدَّمته من إرادة الممدوحِ المخصوصِ .
ألا ترى : ١٩ ب / أنَّ (ما) لا تَخْلُو مَنْ أنْ تكونَ معرفةً ، أو

-
- (١) ص / ٣٠ . حذف المخصوص بالمدح هو : أيوب .
(٢) المقصود بهذا الكتاب هو : معاني القرآن للاخفش .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق . وفي معاني القرآن (له) بدل
(لها) .
(٤) انظر : معاني القرآن للاخفش ص / ١٦٧-١٦٨ .

نكرة ، فلو جعله نكرة وجعلت (يَعْظُكُمْ بِهِ) غير صلة ،
 لأحتجت إلى تبيين المدح كما يلزم تبينه إذا قدرتها نكرة ،
 ويلزم تبين (الفصل) أيضاً في ذلك نعم غملاً ، كما يلزم
 تبينه في قواهم : نعم الفصل ، فالقول فيه عندي على ما تقدم^(١) .

ولا يجوز عندي أن تكون (ما) في قوله : (إن الله نعم)
 يَعْظُكُمْ بِهِ) التي تكون مع الفعل بمعنى المصدر وتكون فاعلة
 (نعم) لأن تلك حرف بمنزلة (أن) مع الفعل ، فهو اسم
 مختص كما أن (أن) مع صلاته اسم انخض ، ويدل على ذلك
 في الفصل الذي تضمنه ذكرها وحكمها^(٢) .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون مع صلاتها بعد (نعم)
 في الآية التي [هي]^(٣) مع الفعل بمنزلة المصدر على أن لا تكون
 اسم (نعم) [و]^(٤) فاعلها ، ولكن تكون المخصوص بالمدح ،
 فيكون التقدير : إن الله نعم الشيء وعظه لكم ؟

فذلك عندي غير جائز أيضاً ، لا ذكرت من أن تلك حرف
 غير اسم ، وليس يجوز أن تكون (ما) حرفاً ، لما يرجع إليه
 من قوله : (به) ، فهي في الآية على الوجهين اللذين قدئناهما
 لا غير^(٥) . فهذا كون (ما) بصلاتها شائعة ومخصوصة كـ (الذي) .

-
- | | |
|-----|---------------------------------------|
| (١) | وهو قوله أن (ما) تكون معرفة ونكرة . |
| (٢) | سيأتي في كون (ما) حرفاً . |
| (٣) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٤) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٥) | وهو كون (ما) معرفة ونكرة . |

فأما كونها منكورة ، فعلى [خبرين : أحدهما]^(١) أن تكون غير موصوفة . [والآخر أن تكون موصوفة]^(٢) .

فبدأ جاء فيه غير موصوفة استعجب ، نحو : ما أحسن زيدا^(٣) .

والدليل على أنها غير موصوفة أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، فأو كان صفة أو صلة ، لاحتاج الاسم المبتدأ الى خبر إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاماً تاماً [كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاماً تاماً]^(٤) . والخبر ينبغي أن يكون مضمراً إذ ليس بمظهر ، وذلك المضمّر لا يخلو من أن يكون شيئاً متصلاً به من فعل يفعله ، أو أمر ينسب إليه أو غيره . فاذا قصد به شيء أو خص به أمر ، فقد بذلك معنى الاستعجب ، لتعنيته واختصاصه وزوال الإبهام عنه ، ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجباً ، فاذا لم يجز أن يكون الخبر مضمراً ، أو لم تكن (ما) صلة ولا صفة ثبت أن (ما) اسم منكور غير موصوف في هذا الباب كما ذكرناه .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) (ما) اسم تام مبتدأ ، وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به . وعند الاخفش أن (ما) بمعنى (الذي) وأحسن زيدا صلتها والخبر محذوف . انظر : الاصول ١١٥/١ . ١١٦ . وشرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَأَمَّا الْفَصْلُ بِالظَرْفِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْمَصْدُورِ فِي التَّعْجِيبِ بِفَعْلِهِ
وَبَيْنَ فَعْلِهِ ، فَلَيْسَ لِسَبْوِيهِ فِيهِ نَصٌّ .

وذكر أبو العباس^(١) وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز ، وقد أجازوه بعضهم ولا أرى القياس إلاّ مجزاً له ، لأنّ الفصل قد جاء في باب (نَعَمْ) و (بَشَسَ) كقوله تعالى : (بَشَسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)^(٢) فإذا جاز الفصل في هذا ، كان في التعجب أجوز ، لأنّه أشدّ تصرفاً في مفعوله من (نَعَمْ) . ألا ترى : أنّه يعمل في المعرفة ، والنكرة ، والمضمرة والمظهرية ، ومفعول (نَعَمْ) على ضرب واحد ، إنّما هو اسم منكور^(٣) ، فهو لذلك أشبه بـ (عشرين) وما بعده من مشابهة الفعل ، فإذا جاز في (نَعَمْ) كان في التعجب أجوز .

فَأَمَّا الْفَصْلُ بَيْنَ (مَا) وَفَعْلِ التَّعْجِيبِ فَلَمْ يُجِزْهُ أَحَدٌ وَلَا يجوز ، لأنّ ما يفصل به لا يخلو من أحد أمرين : إمّا أن يكون متصلاً بالفعل أو متصلاً بـ (مَا) فلا يجوز أن يفصل بما^(٤) يكون متعلقاً بالفعل ، لأنّ الفعل غير متصرف . فإذا لم يتصرف لم يتصرف مفعوله فيجوز تقديمه عليه .

فإن قلت : فهلاّ جاز الفصل بالظرف المتعلق بالفعل ، وإن كان لا يتصرف ، كما جاز تقديم مفعول (لَيْسَ) وإن كان غير متصرف ؟

(١) قال أبو العباس المبرد : ولو قلت : ما أحسن عندك زيده ،

وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز . انظر : المقتضب ١٧٨/٤ .

(٢) الكهف/٥٠ . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٥١/٢ .

(٣) المقصود بالمتكور هنا الاسم المحلي بال الجنسية الذي يأتي

فاعلاً لنعم ، وبشس .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَالْقَوْلُ : إِنَّ (لَيْسَ) قَدْ حَكِيَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِيمَا أَخَذْنَاهُ عَنْ أَبِي
بَكْرٍ عَنْهُ : أَنَّ جَمَاعَةَ الْبَصَرِيِّينَ يُجِيزُونَ تَقْدِيمَهُ ^(١) ، فَقَالَ : مَنْ
رَأَيْهِ أَنْ تَقْدِيمَ مَقْضُولِهِ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَهُ ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ
أَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْقِيَاسُ فِي (لَيْسَ) ^(٢) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ الْفَعْلُ هُنَا فِي قَوْلٍ مِنْ قَدَّمَ مَفْعُولَ
(لَيْسَ) ؟

فَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا لَزِمَ نَظْمًا قَامَ فِيهِ
مَقَامُ الْحَرْفِ ، فَلَا يَسُوغُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يُزَالَ عَنْ نَظْمِهِ
وَقَدِّمِهِ ، فَيُزَوَّلَ بِذَلِكَ مَا قَصِدَ بِهِ وَوَضَحَ لَهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا امْتَنَعَ الْفَعْلُ بَيْنَ الْمَفْعُولِ وَالْفَعْلِ ، لِهَذَا
الَّذِي ذَكَرْتَهُ كَمَا امْتَنَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ؟

فَالْجَوَابُ : إِنَّ هَذَا الْحُجْجَ بِهِ مَنْ لَمْ يُجِزِ الْفَعْلَ بَيْنَهُمَا
فَيُسَوِّي بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ . وَالْفَعْلُ بَيْنَهُمَا عِنْدِي : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَشَدُّ
اتِّصَالًا بِالْخَبَرِ مِنَ الْمَفْعُولِ بِالْفَعْلِ ، [كَمَا أَنَّ الْفَعْلَ أَشَدُّ اتِّصَالًا

(١) لَقَدْ أَجَازَ الْبَصَرِيُّونَ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا نَفْسُهَا مِثْلَ : قَالُوا
لَيْسَ زَيْدٌ ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ
مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمِرْدُ . وَأَجَازُوا جَمِيعًا
وَمَعَهُمْ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقْدِيمَ اسْمِهَا عَلَى خَبَرِهَا .
انْظُرْ : الْخَصَائِصُ ١/ ١٨٨ ، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ ٧/ ١١٤ .

(٢) قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ : لَا يَجُوزُ
أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِمَّا عَمِلَتْ فِيهِ وَهِيَ نَحْوُ : نَعَمْ ، وَبَيْتَسْ ،
وَفَعَلَ التَّعَجُّبِ ، وَ (لَيْسَ) تَجْرِي عِنْدِي ذَلِكَ الْمَجْرَى لِأَنَّهَا غَيْرُ
مَتَصَرِّفَةٍ . انْظُرْ : الْأَصُولُ ٢/ ٢٣٧ .

بالفاعل منه' بالمفعول]^(١) فلا يجوز' الفصل' بين (ما) والفاعل الذي في موضع الخبر عندنا . وإن' أجزت' الفصل' بين' المفعول والفاعل في : ما أحسن' في الدار' زيداً ، والجملة' [التي]^(٢) هي : ما أحسن' ، وإن' كنت' مقتضية' لذكر' المتعجب' منه' ٢٠ أ / فالمحافظة' عليها والامتناع' من اجازة' الفصل' بينهما أشد' من الامتناع' من الفصل' بين' المفعول والفاعل ، فلا يجوز' أن' يفصل' بين (ما) و (أحسن) بشيء' متعلق' بالفعل .

ولا يجوز' أن' يفصل' بينهما بشيء' متصل' بـ (ما) ، لأنه' لا يخلو من أن' يكون اتصاله' به' على جهة' الصفة أو الصلة ، ولا يجوز' اتصال' شيء' منهما بهما لما يحدث' به' من التخصيص ، واتخصيص' غير' جائز' في هذا الموضع ، لأن' المقصد^(٣) خلافه ، والغرض' عكسه ، فإذا لم يخل' الفصل' من أحد' هذين' الوجهين ، ولم يَجْزُ بواحد' من الأمرين ، ثبتَ أن' الفصل' بين (ما) وخبره' في هذا الباب' غير' مانع' .

ومِمَّا جَاءَتْ (ما) فيه غير' موصوفةٍ قوله تعالى : (إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)^(٤) .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) في ج (القصة) وهو تعريف .

(٤) البقرة/ ٢٧١ . قال أبو البقاء العكبري : وفاعل نعم مضمرة و (ما) بمعنى شيء وهو المخصوص بالمدح أي : نعم الشيء شيئاً . (هي) خبر مبتدأ محذوف ، كأن قائلها قال : ما الشيء الممدوح فيقال : هي ، أي : الممدوح الصدقة . انظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢١ .

الدليل على أنها منكورة غير موصوفة أن صفتها لا تخلو من أن تكون مفرداً ، أو جملة ، وإذا كان مفرداً وجب أن يكون نكرة لا يهام الموصوف ، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفاً ، فقد ثبت أنها غير موصوفة ^(١) وأنها منكورة ، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة الموضع ، وتقديرها عندي : إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئاً أي : نعم الشيء شيئاً إبداءها ، فحذف الإبداء وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه .

والدليل على ما ذكرت من حذف المضاف . أنه لا يخلو من أن يكون (هي) ^(٢) ضمير (الصدقات) وقد حذف الإبداء قبلها ، أو ضمير ، ولم يحذف قبله المضاف ، فلو لم تُقدّر حذف المضاف لكان في المعنى : إن تبدوا الصدقات فنعم شيئاً الصدقات ، فكان المدح واقعاً على (الصدقات) ، وليس المعنى على مدح الصدقات ، إنما هو على أن إبداءها وإظهارها محمود وممدوح ، وإخفاءها وإيتاءها الفقراء خير ^(٣) .

فموضع (هي) رفع لا يرتفع عليه هند ، من قولك : نعم المرأة هند . ولا تكون (ما) في هذه الآية إلا تفسيراً للفاعل (نعم) كما أن (رجلاً) ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسير لفاعلها وتبيين ^(٤) . فهذا مما جاء فيه (ما) منكورة غير موصوفة .

(١) انظر : شرح الفصل ٤/٤ - ٥٤ .

(٢) في ش و ج (في) بدل (هي) وهو تحريف .

(٣) انظر : شرح الفصل ٤/٤ - ٥٤ .

(٤) مثل : نعم صاحباً زيد ، وبشر غلاماً بشر . انظر : شرح

الفصل ٧/١٣٠ .

ومما جاء فيه (ما) منكرة موصوفة قوله : (مثلاً ما
 موصوفة)^(١) فقد أجاز مجيز أن تكون (ما) نكرة و (موصوفة)
 وصفاً له ، وهذا الذي قاله عندي جاز ، لما أريتك في الآية من
 كون (ما) مفرداً غير موصوفة ، فأما وصفه له باسم النوع
 فجيد ، لأن (ما) هذه اسم عام قريب في الإبهام والصوم من
 (ذا) وحكم هذه الاسماء إذا كانت على هذا الإبهام أن يبين
 بأسماء الأنواع لمشاركته (ذا) ونحوه في الإبهام .

وإنما وصفت الأسماء المبهمة بأسماء الأنواع نحو : الرجل ،
 والفرس ، وما أشبه ذلك دون الصفات المحمولة على موصوفاتها ،
 لأنها أسماء يُشار بها إلى كل شيء ، ولا يخص نوعاً من نوع
 الإشارة ، فلما كان كذلك وجب أن يبين أولاً بأسماء
 الأنواع ثم بالصفات ، لأن ذلك أبين لها ، [ألا ترى]^(٢) : أنك
 لو وصفتها بالصفات دون أسماء الأنواع ، لأدت إلى الالتباس في
 كثير من أمورها ، وذلك نحو : هذا الطويل في الدار ، و (الطويل)
 يقع على الرجل ، والفرس ، والرمح ، وغير ذلك ، فإذا قدم
 اسم النوع كان أبين لها ، فلهذا وصفت بهذه الأسماء .

وقد توضح هذه الأسماء المبهمة بالأوصاف دون أسماء
 الأنواع ، وذلك على إقامة الصفة مقام الموصوف ، كما تُقام مقامه

(١) البقرة/٢٦ • (ما) في الآية زائدة • قال أبو الحسن الاخفش:

ناس من بني تميم يقولون : (مثلاً ما بعوضة) يجعلون (ما)
 بمنزلة (الذي) ويضمرون (هو) • انظر معاني القرآن
 للاخفش ص/١٨٨ • ومعاني القرآن للزجاج ٧٠/١ • فقد أجاز
 في (ما) أن تكون نكرة •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

في غير دا ، وكلّما كانت الصفة أحسن كانت إقامته مقام الوصف في هذا الباب أحسن .

فأما (ما) الثانية أعني : التي في قوله : (فما فوقها)^(١) فيجوز فيها عندي أن تكون نكرة أيضاً ، ويكون (فوقها) صفة ليس بصفة ، وتقديره : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً شبيهاً بموضوعة فشياً فوقها ، وهو أشبه في المعنى ، لأن (ما) في قوله : (فما فوقها) ، ليس بشيء مقصود بعينه ، فالتكثير فيه عندي لذلك أشبه .

إن قلت : بسم أعرف ما يقع بعد (ما) المذكورة إذا كانت جملة أو ما^(٢) يقوم مقامها وكانت صفة ٢٠ ب / مما يقع بعد المختصة من الجمل صفة ؟ .

فأقول : بين الصلة والصفة ، أن الصلة لا تكون إلا جملة ، والصفة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة ، فأدما تقع من حيث توصف النكرات بالجميل نحو : هذا رجل [ضرباً]^(٣)

والفصل بين الجميل التي تكون صفة له (ما) وبين الجملة التي تكون صفة لها ، أن الجملة التي تكون صفة ، لها موضع من الأعراب بحسب إعراب موصوفها ، والجملة التي تكون صفة لا موضع لها من الأعراب^(٤) .

(١) البقرة/ ٢٦ .

(٢) (ما) ساقطة من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) انظر : شرح الفصل ٣/ ٤ .

فأما موضع (فَوْقَهَا) في الآية فنصب ، لكونه وصفاً لـ (ما)
المعطوفة بالفاء على (ما) الأولى التي هي في موضع المفعول الثاني من
(يَضْرِبُ) أو على (بَعُوضَةً) التي هي المفعول الثاني فيمن
قَدَّرَ (ما) زائدة^(١) . والوجه في (ما) الثانية أن تكون منصوبة
منكورة ، لما تقدم .

وذكر سيبويه (ما) في هذا الوجه أعني في التكرير ، فحكى
كونها نكرة عن الخليل وذكر فيه أن الصفة لازمة له ، وشبهه
بـ (أيها الرجل) ، وبقولهم : الجماء الففير^(٢) .

والقول فيه عندي ما قدمته من كونها على ضربين :
موصوفة ، وغير موصوفة ، وقد تقدم ذكرنا للدلالة على ذلك^(٣) .

وقد ذكره سيبويه أيضاً في موضع آخر^(٤) غير موصوفة قال :
إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ ذَلِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَوْ مِنَ الشَّانِ
أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ ، فَوَقَعَتْ (ما) في هذا الموضع^(٥) كما تقول
العرب : بَشَسَا لَهُ ، يُرِيدُونَ بِشَسِ الشَّيْءِ ، وَحَمَلَ (ما) في
قوله : (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)^(٦) على أنه نكرة و (لَدَيَّ)
صفة لها ، وعلى أن تكون معرفة مثل : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)^(٧)
وَأُنْشِدَ فِي كَوْنِ (ما) نكرة :

(١) انظر : معاني القرآن للانفصص ص/ ١٨٨ ، ومعاني القرآن
للزجاج ٧٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .

(٣) وهو قوله السابق : فأما كونها منكورة ... الخ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٦/١ .

(٥) في الكتاب : (هذا الموقع) بدل (في هذا الموضع) .

(٦) ق/ ٢٣ . وانظر : الكتاب ٢٦٩/١ .

(٧) هود/ ٧٢ .

٣٣- رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ

رَبِّ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

فـ (ما) هذه تَكْرَهُ [عندي]^(٢) كما قال ، والتقدير : رَبٌّ تَسِيءُ
تَكْرَهُهُ ، فَحَذَقْتَ الْهَاءُ مِنَ الصِّفَةِ كَمَا تُحَذَفُ مِنَ الصِّلَةِ •
وَيَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ (ما) كَافَّةً لِقَوْلِهِ : لَهُ فُرْجَةٌ ، وَأَنْ هَذَا
الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَيْهِ ، وَمَوْضِعُهُ جَرٌّ لِكَوْنِهِ وَصْفًا لـ (ما) الْمَجْرُورِ
بـ (رَبِّ) • فَهَذَا مِمَّا^(٣) جَاءَ فِيهِ^(٤) (ما) مَكْرُورَةٌ مَوْصُوفَةٌ •

ومن المواضع التي اسْتُعْمِلَتْ هذه الكلمة فيه اسماً الاستفهام ،
وهي فيه غير موصوفة ، ولا موصولة ، وهي سؤال عمن ذات غير
الأناسي وغيرهم من المميزين ، وعن صفات الأناسي وسائر أهل
التمييز ، وتقع أيضاً سؤالا عن أشخاص الإنسان على ما تذكّره
بعد • يقول القائل : ما عندك ؟ مُسْتَفْهِمًا فِجَوَابِهِ أَنْ تُخْبِرَ بِمَا
نَسِيتَ من غير الأسماء المختصة للأناسي نحو : زيد ، وعمرو ،
ويجوز أن تقول في جواب : ما عندك : رجل ، فتجيب باسم
الجنس لأنها سؤال عن الأجناس ، ويجوز أيضاً إذا أقمت الصفة
مقام الموصوف ، أن تقول في جواب^(٥) : (ما عندك) : زيد •

(١) البيت لامية بن أبي الصلت ، انظر : ديوانه ص / ٤٤٤ ، وفيه
(ربما تجزع) • وفي الكتاب منسوب له أيضاً • انظر : الكتاب
٢٧٠ / ١ وفيه (ربما تكره) والبيت موجود في ديوان عبيد بن
الأبرص ص / ١٢٨ ، وفيه (ربما تجزع) •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) (مما) ساقطة من ج •

(٤) (فيه) ساقطة من ج •

(٥) (أن تقول في جواب) ساقطة من ج •

وَبَسَطُ هَذَا : أَنْ (مَا) تَقْبَحُ سَوْالًا عَنْ ذَاتِ غَيْرِ الْإِنْسَانِيَّةِ
 وَسَوْالًا عَنْ صِفَاتِهِمْ ، وَقَدْ يُقَامُ الْوصْفُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي الْخَبَرِ
 فِي نَحْوِ : مَرَدْتُ بِعَاقِلٍ وَكَاتِبٍ ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَهُ
 فِي الِاسْتِخْبَارِ ، فَيُقَالُ : مَا عِنْدَكَ ، فَيُقَامُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، كَمَا أَقِيمَ
 (كَاتِبٌ) مَقَامَ (رَجُلٍ) ، فَيُجَابُ عَلَى هَذَا : زَيْدٌ ، أَوْ عَمْرُو ، وَمَا
 أَشْبَهَهُ مِنْ أَشْخَاصِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ يَعْقِلُ •

فَإِذَا سُئِلَتْ بِهِ فَقُلْتَ فِي جَوَابِهِ : رَجُلٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ،
 فَلَيْسَ عَلَى إِقَامَةِ الْوصْفِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، لِأَنَّ (مَا) يُسْأَلُ بِهَا عَنْ
 الْأَنْوَاعِ وَالْأَشْيَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ
 (رَجُلٌ) وَ (امْرَأَةٌ) نَوْعَيْنِ يَتِمَّانِ جَمَاعَةً كَثِيرَةً ، وَيَقَعُ نَحْوُ
 كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، جَازٍ أَنْ يَقَعَا فِي جَوَابِ (مَا) ، فَلَيْسَ وَقُوعُهُمَا
 إِذَا جَوَابَيْنِ لـ (مَا) بِاتِّسَاعٍ ، كَمَا كَانَ وَقُوعُ (زَيْدٍ) ، وَ (عَمْرُو)
 فِي جَوَابِهَا اتِّسَاعًا •

وَقَدْ قُلْنَا فِي هَذَا الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ أُخْرَى ، فَقُلْنَا : (مَا) يُسْأَلُ بِهِ
 عَنِ الْأَنْوَاعِ وَعَنِ وَصْفِ الْأَشْخَاصِ ، يُقَالُ : مَا عِنْدَكَ ، فَجَوَابُهُ :
 رَجُلٌ ، أَوْ قَرَسٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَنْوَاعِ ، وَيُقَالُ :
 مَا زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : الطَّوِيلُ ، وَالْكَاتِبُ ، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الصِّفَاتِ ،
 لَا يَجُوزُ فِي جَوَابِ : مَا عِنْدَكَ ، زَيْدٌ ، إِلَّا عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ
 الْمَوْصُوفِ •

وَشَرَحُ ذَلِكَ أَنْ ٢١ أ / الصِّفَةُ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي
 الْخَبَرِ [مِثْلُ (١)] : مَرَدْتُ بِالْكَاتِبِ ، وَالْقَرَشِيِّ ، وَالْمُرَادُ : بِالرَّجُلِ

(١) زيادة يقتضيها السياق •

الكتاب ، [فيقام ' الموصوف ' مقامه ' ، وكذلك]^(١) ، يُقام ' الموصوف ' مقام ' الموصوف ' في الاستخبار ، كما أقمته ' مقامه ' في الخبر ، فتضع (ما) وهو استخبار ' عن الأوصاف ' استخباراً عن الموصوف ، كما أقمته (الكتاب) مقام ' زيد ' ، فيقال ' لك ' على هذا في جواب : ما عندك ؟ زيد ' ، لأنك ' كأنك ' أقمته (ما) مقام (من) ، كما أقمته [الكتاب ' مقام ' زيد ' ، كما أقمته]^(٢) مقامه ' في الاستخبار ، كذلك يجوز أن ' تُقيمه ' مقامه ' في الخبر .

فيجوز على هذا في قوله تعالى : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم)^(٣) أن تكون (ما) واقعة موقع (من) ، فذلك في قوله : (والسماء وما بناها)^(٤) .

ويجوز أن تكون بمعنى المصدر ، [ليس على إقامة الصفة مقام ' الموصوف]^(٥) ، ويقوي الأول ما حكى عن أبي زيد من أنه سَمِعَ : سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرعدُ بحمده ، وسُبْحَانَ ما سَخَّرَ كُنْ لَنَا .

وإذا وقعت استفهاماً لم يَمَلْ فيها ما قبلها من الأفعال التي تلحق وتقع حروف الاستفهام بعدها نحو : علمت ، وضنت ، فمن

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) المؤمنون/٦ .

(٤) الشمس/٥ . انظر : الكشاف ٧٥٨/٤-٧٥٩ ، وقال

العكبري : و (ما) في المواضع الثلاثة بمعنى (من) ، وقيل :

مصدرية ، انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٠/٢ ، والبحر

المحيط ٤٧٨/٨-٤٧٩ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ذلك قوله تعالى : (إِنْ أَلِهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ)^(١) .

زعم الخليل أن (ما) استفهام ، و (يَعْلَمُ) مطلق^(٢) فتقديرها على قوله : إِنْ أَلِهَ يَعْلَمُ أصناماً تعبدون أو إنساناً .
والحامل في (ما) قوله : (يَدْعُونَ) وهي في موضع نصب به .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي) و (يَعْلَمُ) بمنزلة يعرف^(٣) فيتعدى الى مفعول ولا يقتضي مفعولين كأنك قلت : يعرفه ؟

فإن ذلك ينبغي أن لا يجوز على مذهب سيويه ، والخليل ، لدخول (مِنْ) في قوله : (مِنْ شَيْءٍ) ، لأن (مِنْ) عنده لا تُزاد في الإيجاب ، ألا تراءى قال : ولا يُفعل هذا بمن في الواجب^(٤) ، يعني : لا تُزاد ، كما تُزاد الباء في (بحسبك) ، و (كفي بالله) ، فلا تكون على هذا (ما) بمعنى (الذي) لأن (مِنْ) يصير داخلاً في كلام موجب .

(١) العنكبوت/٤٢ ، و (ما) في الآية استفهامية أو بمعنى

(الذي) ، وجوز فيها العكبري أن تكون مصدرية أو نافية ،

انظر : التبيان في أعراب القرآن ١٠٣٣/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٧٣/١ .

(٣) العرفان : ادراك الشيء بتفكير وتدبر لآثره فهو أخص من

العلم وبضاده الإنكار ، ويقال فلان يعرف الله ورسوله ، ولا

يقال يعلم الله ، فهو يتعدى الى مفعول واحد . انظر : الأشباه

والنظائر ١٠١/٤ . وانظر : تاج العروس ١٩٢/٦ مادة :

عرف .

(٤) انظر : الكتاب ١٧/١ .

فإن قلت : فد (من) على تأويله أيضاً غير داخل على الاستفهام ، ألا ترى : أن الاستفهام إنما يكون^(١) ب (ما) وهي يوم مقام الاسماء المستفهم عنها .

قيل : هذا يحسن وإن كان الاستفهام في غير (ما) وكانت هي النائية عن الاسم المتعلق بالفعل المستفهم عنه [تلتق ذلك كله بالفعل المستفهم عنه^(٢) فقد يحسن دخول معنى الاستفهام في الكلام دخول (من) ما لا يحسن إذا لم يدخل الاستفهام .

فأما قوله تعالى : (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ^(٣) ، فيجوز عني أن تكون (ما) فيها على وجهين ، بمعنى الاستفهام ، وبمعنى (الذي) ، وليس دخول (من) في هذه على حد دخولها في الآية التي قبلها ، إذا حملتها على معنى (الذي) ، فمَنْ قرأ : (أُخْفِيَ لَهُم) وقدّر (ما) استفهاماً كان (ما)^(٤) نصباً بـ (أُخْفِيَ) ، وَمَنْ قرأ : (أُخْفِيَ لَهُم) على هذا التقدير كان مبتدأ .

-
- (١) في ش (الما هو) وهو تحريف وما أثبتناه من ج .
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٣) السجدة/١٧ . قرأ حمزة وحده : أخفي ، ساكنة الياء ، وقرأ الباقون : أخفي بفتح الياء ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٥١٦ والبحر المحيط ٢٠٢/٧-٢٠٣ .
 (٤) تكون (ما) استفهاماً وموضعها رفع بالابتداء على قراءة من قرأ : أخفي بفتح الياء على أن الفعل ماضٍ مبني للمجهول ، و (ما) في موضع نصبٍ على قراءة من قرأ : أخفي بسكون الياء ، على أن الفعل مضارع مبني للمعلوم ، انظر : الثبيان في اعراب القرآن ١٠٤٩/٢ .

وزعم الفراء^(١) : أن ارتفاعه على هذه القراءة على هذا الحد بـ (أخفي) ، وذلك يفسد عندنا ، كما فسد أن يكون (زيد) في قولنا : زيد ضرب ، مرتفعاً بضرب من الجهات التي ذكرها أبو العباس في أماليه وكتبه^(٢) .

وسألت أبا بكر عن قوله : (قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم)^(٣) .

فقال : (ما) فيها استنهام ، ولا يجوز أن يكون نفيًا ، لأن الفعل ينبغي بلا فاعل .

فإن قال قائل : ما تكر أن تكون (ما) نافية ، وفاعل (يشعركم) اسم الله عز وجل ، لأن ذكره قد تقدم ، كانه قال : وما يشعركم الله ؟

فهذا التأويل غير سائغ ، لأن المعنى على خلافه . ألا ترى أن الله عز وجل قد أعلمنا أنه إذا جاءت الآية التي يقتري حونها لم يؤمنوا مع مجيئها ، فقال تعالى : (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحذرنا عليهم كبهل شيء)

(١) قال الفراء : وإذا قلت : (أخفي لهم) وجعلت (ما) في مذهب (أي) كانت (ما) رفعا بما لم تسم فاعله ، ومن قرأ : (أخفي لهم) بارسال الياء وجعل (ما) في مذهب (أي) كانت نصبا في (أخفي) . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢ .

(٢) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) الانعام/١٠٩-١٠٩ : مشكل اعراب القرآن ٢٦٥/١ ، والبحر المحيط ٢٠٢-٢٠١/٤ .

قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ شَاءَ اللَّهُ (١) . فَلَا مَسَاحَ
لِحَمَلِ (مَا) عَلَى نَفْيِ الْإِعْلَامِ لَنَا ، وَقَدْ أَعْلَمْنَا بِمَا تَلَوْنَا أَنَّ الْآيَةَ
إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ .

وَسَأَلْتُهُ (٢) عَنْ قَوْلِ سَيُوبَةَ فِي حَدِّ الْإِبْتِدَاءِ (٣) : مَا أَغْفَلَهُ
عَنْكَ شَيْئًا ، أَيْ : دَعِ الشَّكَّ .

فَقَالَ : لَمْ يُفَسِّرْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا)
مُسْتَفْهَمًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَفْيًا ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَبْقَى (٤) بِلا فاعِلٍ ،
قَالَ : وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ : مَا أَغْفَلَهُ تَجْبِيبًا ، وَيَتَصَبَّبُ ٢١ ب /
(شَيْئًا) بِكَلَامٍ آخَرَ . كَأَنَّ وَجْلاً قَدَّرَ أَنْ رَجُلًا مَضَى بِأَمْرٍ
فَقِيلَ لَهُ : مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ ، أَيْ ، هُوَ غَيْرُ مَضِيٍّ ، وَيَتَصَبَّبُ (شَيْئًا)
بـ (دَعِ) وَنَحْوِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : دَعِ شَيْئًا هُوَ غَيْرُ
مَضِيٍّ بِهِ [وَدَعِ الشَّكَّ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَضِيٍّ بِهِ] (٥) . قَالَ :
وَبِذَلِكَ عَلَى أَنْ نَصِبَ (شَيْئًا) عَلَى كَلَامٍ آخَرَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ مَعَ
مَا هُوَ مِنْ كَلَامَيْنِ كَقَوْلِهِ : حِينَئِذٍ الْآنَ ، وَقَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : حِينَئِذٍ
وَاسْمِعِ الْآنَ ، وَإِمَّا لَا (٦) .

وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَكُونُ (مَا) فِيهِ اسْمًا الْجَزَاءُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ
لَهَا) (٧) وَنَحْوُ : مَا تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، وَمَا تَأْكُلُ أَكُلُ ، [فَتَقْدِيرُ

- (١) الأنعام/١١١ .
- (٢) يعني به : أبا بكر بن السراج ، وقد راجعت كتابه الأصول فلم أجده قوله فيه .
- (٣) انظر : الكتاب ٢٧٩/١ .
- (٤) في شئ (منها) بدل (يبقى) وهو تحريف .
- (٥) زيادة من ج يقتضيه السياق .
- (٦) انظر : الكتاب ٢٧٩/١ .
- (٧) فاطر/٢ ، قال العكبري : في التبيان في أعراب القرآن (ما) شرطية في موضع نصب يفتح . انظر : التبيان في أعراب القرآن ١٠٧٢/٢ .

هذا : إن تَأَكَلَ خَبْزاً أو لَحْماً أو غيرَ ذلك مَعاً يُؤَكَّلُ أَكَلٌ (١)
إِلَّا أَنْ (ما) قَامَتْ مَقَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَأَغْنَتْ عَنْ تَعْدَادِهَا ، كَمَا
قَامَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ فِي نَحْوِ : مَا عِنْدَكَ ، مَقَامَ (٢) جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ
الَّتِي يُسْتَفْهَمُ عَنْهَا ، فَأَنْزَلَتْ الْمَسْئُولَ بِهَا الْجَوَابَ عَنْ السُّؤَالِ ،
فَحَكَمُهَا فِي الْجَزَاءِ فِي حَصْرِهَا لِلْأَسْمَاءِ وَوُقُوعِهَا عَلَيْهَا كَحَكْمِهَا فِي
الِاسْتِفْهَامِ •

فَأَمَّا مَوْضِعُهَا (٣) مِنَ الْأَعْرَابِ فَعَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ فِيهِ ، كَمَا
أَتَتْهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ فَعَلًا غَيْرَ مُتَعَدٍّ كَانَ
الْمَوْضِعُ رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوِ : مَا تَقُمْ أَقُمْ ، وَمَا تَقُمْ أَضْرِبْ ، كَمَا
أَتَتْهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ فَعَلًا مُتَعَدِّيًّا كَانَ مَنْصُوبًا
الْمَوْضِعُ بِهِ ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ أَضِيفَ إِلَيْهِ اسْمٌ
كَانَ مَجْرُورًا الْمَوْضِعُ بِهِ كَمَا أَتَتْهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ •

فَأَمَّا انْتِزَامُ الْفِعْلِ بِعَدِّهَا وَبِمَدِّ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ فِي الْجَزَاءِ
فَيَنْبَغِي عَلَى قِيَاسِ مَا عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فِي سَائِرِ هَذَا
الْمَوْضِعِ ، أَنْ يَكُونَ بـ (إِنْ) وَلَا يَكُونَ بِالْأَسْمِ ، لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ
اسْمًا [عَامِلًا فِي فِعْلِ] وَإِنَّمَا الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ • فَهَذِهِ
الْمَوَاضِعُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا اسْتِثْنَيْتُ (ما) فِيهَا اسْمًا •

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) مقام (ساقط من ج

(٣) نقل ابن يعيش هذا النص من قوله : (فأما موضعها من
الأعراب) إلى قوله : (وإنما الأفعال تعمل في الأسماء) انظر :
شرح المفصل ٥/٥ •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

فأما كون هذه الكلمة حرفاً ففي أربعة مواضع

منها : أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر كما أن (أن)
الناسبة للفعل كذلك .

وذكر أبو العباس^(١) أن سيويه ، والأخفش ، اختلفا في
(ما) إذا كانت والفعل مصدراً .

فسيويه^(٢) كان يقول في^(٣) : أعجبني ما صنعت ، إنَّه
بمنزلة^(٤) : أعجبني أن قمت ، قال^(٥) : فعلى هذا يلزمه :
أعجبني ما ضربت زيدا ، كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ،
وكان يقول .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أي : ما صنعت^(٦) ،
كما تقول : أعجبني الذي صنعت ، فلا يجيز : أعجبني ما قمت ،
لأنَّه لا يتعدى ، وقد خلط فأجاز مثله ، والقياس والصواب
قول سيويه .

(١) لم أعثر على قول الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، وهذا

القول موجود في المقتضب انظر : المقتضب ٢٠٠/٣ .

(٢) في المقتضب : (فإن سيويه) .

(٣) في المقتضب : (إذا قلت) بدل (في) .

(٤) في المقتضب : (فهو بمنزلة قولك) بدل (أنه بمنزلة) .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد .

(٦) هنا زيادة مقحمة في ج ، لم نثبتها ، لأن هذا الكلام لأبي العباس

في المقتضب ولا توجد فيه هذه الزيادة ، وهي [الكوفيون في

هذه المسألة يقولون بمثل قول سيويه] .

انتهى كلام أبي العباس .

والذي يدل من كلامه في الكتاب ما حكاه أبو العباس من مذهبه في أن (ما) هذا حرف عنده ، قوله في (أن) (١) وتقول : اتيني بعد ما تقول ذلك القول (٢) ، كأنك قلت : [اتيني بعد قولك ذلك القول ، كما أنك إذا قلت (٣) بعد أن تقول : إنما تريد ذلك ، فاستدل على أن (ما) هذه غير كافة بقولهم : اتيني من بعد ما تقول ذلك ، فقال : لو كانت (بعد) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة لم يقل : اتيني من بعد ما تقول ذلك القول ، ولكانت الدال على حالة واحدة (٤) .

والقول عندي فيها : أنها مع ما بعدها من الفعل بتأويل المصدر ، وأنه حرف ليس باسم ، لأنني وجدت صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء ، فمن ذلك قوله تعالى : (ومما رزقناهم ينفقون) (٥) .

والدليل على أنها حرف : أنها لا تخلو من أن تكون حرفاً أو اسماً ، فإن كان اسماً وجب أن يعود إليه من صلته ذكر ،

(١) انظر : الكتاب ٤٧٦/١ - ٤٧٧ .

(٢) (القول) ساقط من الكتاب .

(٣) زيادة من ج اتبناها لأنها توافق الكتاب .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٦/١ .

(٥) البقرة/٣ . (ما) بمعنى (الذي) ورزقناهم يتعدى الى

مفعولين وحذف المفعول الثاني وهو العائد على (ما) تقديره :

رزقناهموه ، أو رزقناهم اياه وأجاز أبو البقاء العكبري أن تكون

(ما) لكثرة موصوغة بمعنى : شيء ، ولم يجز أن تكون

مصدرية . انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٨/١ .

كما يعود من مائير الصلات إذا كانت موصولاتها أسماء ذكر^(١) إليها ، ولا يخلو الذكر العائد من الصلة أن يكون أحداً ما في الصلة من الأسماء المملوكة بها ، أو تكون هاء مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شيء^(٢) من الأسماء الظاهرة في الصلة عائداً إليه ، واستثناء من الجواز بين ، ولا يجوز أيضاً أن يرجع إليه هاء محذوفة من الصلة ، على أن يكون التقدير : وممّا رزقناههم ، مثل : ومن الذي رزقناههم ، لأنك إن قدرته هذا التقدير عدت (رزقت) إلى مفعولين ، إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، مثل : أكلت ، وشربت . ولو عدته إلى من لتقلت الفعل بالهمزة كما ينقل سائر ما يتعدى إلى مفعول ، إذا أردت تعديه إلى مفعولين ، فمن حيث لست يجوز أن يتعدى (رزقت) إلى مفعولين لم يجوز تقدير هذا الضمير [فلما لم يجوز تقدير هذا الضمير]^(٣) لم يند إلى (ما) شيء ، وإذا لم يعد إليه شيء لسم يكن اسماً ، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف ، وإذا كان حرفاً لسم يحتاج إلى العائد كما لا يحتاج ٢٢ أ / إليه (أن) ، فتقدير (وممّا رزقناههم ينفقون) : [ومن رزقهم ينفقون]^(٤) وهذا أحد الدلائل اليقينية أن (ما) ههنا حرف ليس باسم .

ومثل هذه الآية التي ذكرناها في الدلالة على أن هذه الكلمة حرف قوله : (بما كانوا يكذبون)^(٥) لأنه أيضاً لا يجوز أن يعود منه إلى (ما) عائد وهو حرف كـ (أن) الناصبة للفعل

-
- (١) في ج (شيئاً) وهو خطأ لأنه اسم (يكون) وكان الناقصة كما هو معلوم ترفع الأول وتنصب الثاني .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) البقرة / ١٠ .

وكـ (أن) الشبهة المفتوحة ، وهما جميعاً مع ما بعدهما بمنزلة المصدر ، لا يرجع من صلتيهما إليهما شيء فكذاك (ما) هـ .
 فإن قلت : فقد يجوز أن تقدرَ منها عائداً إليهما في مثل قولك (كـ) : بلغني ما صنعت ، وأعجبني ما استخرجت ، فتقدر الهاء في استخرجته ، وصنعت هـ .

فالدليل على أنك إذا أردت بـ (ما) في هذا الموضع الذي هي فيه مع ما بعدها بمنزلة المصدر ، لا يجوز أن تقدرَ في صلتيه عائداً إليه ، تعرّئي (٢) صلتيه - حيث ذكرنا - من العائد إليه ، ولو كان اسماً موصولاً كـ (الذي) وما أشبهه لما جاز أن تعرّئي الصلة في موضع من المواضع من العائد ، ألا ترى : أن (ما) التي بمعنى (الذي) و (من) و (الذي) لا تعرّئي صلاتهن في كل موضع مما يرجع منهنّ إليهنّ ، إلا ما جاء من قولهم : أنا الذي فعلت ، وأنت الذي فعلت (٣) ، وهذا شيء يخصّ كلام المخاطبين ولم يجيء في غير هـ .

قال أبو عثمان : ولولا أنشئه مسموع من العرب لردّدناه [لقماده] (٤) ولم تخلّ صلة (ما) التي بمعنى المصدر من العائد في موضع المخاطبة ، فيجوز لقائل أن يقول : إنّه كـ (الذي) ، لكنّ خلّت صلتها من العائد ، والفعل لغير المخاطب والضمير لغير هـ .

- (١) في شـ (ذلك) بدل (قولك) وأثبتنا ما في ج لأنه يناسب سياق العبارة .
 (٢) في ج (تعدي) وهو تحريف هـ و (تعرّئي) خبر لقوله (فالدليل) .
 (٣) انظر : المقتضب ١٣١/٤ - ١٣٢ ، وتقدم هذا المثال في المسألة الرابعة عشرة .
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

أَيْضاً ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)^(١) ، وَفِي قَوْلِهِ : (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)^(٢) ، فَقَدْ ثَبِتَ بِمَا قُلْنَا أَنَّ (مَا) هَذِهِ حَرْفٌ لَا يَعُودُ مِنْ صِلَتِهَا إِلَيْهَا شَيْءٌ •

فَإِذَا احْتَمَلَتِ الصِّلَةُ الْعَائِدَ مِنْهَا إِلَيْهِ نَحْوُ : مَا صَنَعْتَ يُعْجِبُنِي ، كَانَ اسْمًا إِذَا قَدَّرْتَ فِيهَا الْعَائِدَ ، وَإِذَا لَمْ تُقَدِّرِ الْعَائِدَ وَلَمْ تَنْوِمْ كَانَ حَرْفًا ، فَعَلَى هَذَا فَاجْزِئ •

وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ (مَا) بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا ثَمَّتَ مِنْ رَجُلٍ^(٣) • الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنَّ يَكُونُ مُوصُولًا ، أَوْ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوصُولًا بِمَعْنَى (الَّذِي) ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مَعْرِفَةً ، وَ (رَجُلٌ) تَكْرَةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَهُ ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ مُوصُولًا^(٤) ، كَ (الَّذِي) فِي الْوَصْلِ كَانَ مَصْدَرًا ، وَتَأْوِيلُهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ مِنْ رَجُلٍ •

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّهَا إِذَا قَدَّرْتَ مَصْدَرًا كَانَتْ مَعْرِفَةً أَيْضًا •

فَقَدْ عَلِمْنَا ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّا وَجَدْنَا الْمَصَادِرَ فِي هَذَا الْبَابِ تَوْصِيفًا بِهَا التَّكْرَارُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى لَفْظِ التَّعَارُفِ ، لَمَّا تُقَدَّرُ فِيهِ مِنَ الْإِنْفِصَالِ كَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ^(٥) ، وَ :

(١) البقرة ٣ / •

(٢) البقرة ١٠ / •

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢١٠ •

(٤) له ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ مُوصُولًا (ساقطة من ج •

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢١٠ •

٣٤- بمنجرد قيد الأوابد (١)

وناقة" عبر الهولجر (٢) ، ونحو ذلك ، وكذلك "تقدّر"
الانفضال في قولهم : مررت برجل ما شئت من رجل .

ومنه أيضاً قولهم : أتاني القوم ما عدا زيدا . ف (ما) هنا
مع (عدا) بمنزلة المصدر ، وهو في موضع نصب بالاستثناء
تقديره : أتاني القوم جاوزتهم زيدا ، لأن (عدا) أصله
المجاوزه ، منه قوله : (لا تعدوا في السبت) (٣) أي : لا تجاوزوا
فيه الحد . ف (العدا) في السيد أيضاً : مجاوزة الرمية الأولى
إلى الثانية فصاعداً ، فأما الضمير في (عدا) فللقوم ولا يكسبون
لـ (ما) ، لأنك لو جعلته لها لما كان متعلقاً بالمستثنى منه .

فإن قلت : فكيف لم يكن الضمير في (عدا) جمعة .

فإنه لم يجمع كما لم يجمع في قولهم : أتاني القوم
لا يكون زيدا ، وأتوني لا يكون عراً .

وتكون (ما) هذه التي ذكرنا أنها مع الفعل بمعنى المصدر في
موضع الظرف الزماني ، وذلك نحو قولك : أجلس ما جلست ،
وأقيم ما أقيمت ، ولا أكلمك ما اختلف الليل والنهار ، ونحو

(١) وهو جزء من بيت لأمير القيس والبيت هو :
بمنجرد قيد الأوابد لاحت

طراد الهوادي كئل شاو مغرب

انظر : شرح ديوان أمير القيس / ٤٤ . والكتاب ٢١١/١ .
(٢) انظر : الكتاب ٢١١/١ قال فيه : ومنه أيضاً مربرت على ناقة

عبر الهواجر . وناقة عبر أسفار ، أي قويّة على السفر .
انظر : اللسان مادة : عبر .

(٣) النساء / ١٥٤ .

قوله : الى : (وكنت عليهم شهيداً ما دامت فيهم ^(١)) وحقيقته
 أنه مع الفعل بمعنى المصدر كما ذكرنا ، والظرف على الحقيقة هو
 الاسم المحذوف الذي أقيم هذا المصدر مقامه ، كأنه إذا قال :
 أجلس ما جئت ، فقد قال : أجلس جلوسك ، أي : أجلس
 وقت جلوسك ، فحذف الوقت أو الزمن أو ما أشبهه من أسماء
 الزمان وأقام [المصدر مقامه كما أقيم] ^(٢) ٢٢ ب / المصدر مقام
 الظرف الزمني في قولهم : جئت مقدم الحاج ، وخفوق النجم ،
 وحلقة فلان ^(٣) ، وما أشبه ذلك مما يحذف فيه اسم الزمان
 ويقام [المصدر] ^(٤) فيه مقامه .

قل سيويه : وسألته ^(٥) عن قوله : ما تدوم أي أدوم لك ،
 فقال : ليس في هذا جزاء من قيل أن الفعل صلة لـ (ما) فصار
 بمنزلة (الذي) وهو بمنزلة المصدر ، ويقع على الحين كأنه
 قال : أدوم لك ^(٦) دوامك لي ، فـ (ما) و (دمت) بمنزلة
 الدوام ، ويدل ذلك على أن الجزاء لا يكون هنا أنك لا تستطيع
 أن تستفهم بـ (ما تدوم) على هذا الحد ، ومثل ذلك : كلما
 تأتيني آتيك ، فالآتيان صلة لـ (ما) ، كأنه قال : كلما
 آتيك ، وكلما تأتيني ، يقع أيضاً على الحين ، كما كان : ما تأتيني
 يقع على الحين ، ولا يستفهم بـ (كلما) [كما] ^(٧) لا يستفهم
 بـ (ما تدوم) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | المائدة / ١١٧ م |
| (٢) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٣) | انظر : الكتاب (١ / ١٤) . |
| (٤) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٥) | يعني : الخليل ، انظر : الكتاب (١ / ٤٥٢) . |
| (٦) | (أدوم لك) ساقطة من ج . |
| (٧) | زيادة من ج توافق الكتاب (١ / ٤٥٣) . |

أقول : إنَّ مَنَعَ سيبويه [من]^(١) أن تكون هذه جزءاً أو استفهاماً ، يدلُّ على أنَّه عندَه "حرف" ، وإذا كان حرفاً لم يجز أن يُستفهمَ به ، ولا يجازى به أيضاً ، لأنَّ (ما) في الاستفهام والجزاء اسمٌ كما قدَّمنا ، وكما لا يُستفهمُ بـ (ما) هذه التي تكون مع الفعْلِ مصدراً ، وتُستعملُ ظرفاً وهو غيرُ مضافٍ إليه ، لكونه حرفاً ، كذلك لا يُستفهمُ به إذا أُضيفَ إليه (كلُّ) .
فإنَّ قلتَ : كيف أُضيفَ إليه وهو حرفٌ ، فالأنته مع الفعل بتأويلِ اسمِ كقولهم : هو أهلٌ أن يفعلَ [ذاك]^(٢) .

فأمَّا قولُ أبي العباس في كتاب (الخَلَط)^(٣) من أن سيبويه ذكرَ : أنَّ الاستفهامَ لا يكونُ بـ (كلِّما) ، وقولُه^(٤) : إنَّ الاستفهامَ بـ (كلِّما) جيّدٌ كما أنَّه بـ (بعضِ ما) جيّدٌ وذلك نحو : أن يقولَ القائلُ : أخذتُ بعضَه أو كلَّه ، فإذا لم يستفهم بعضُ ما أخذَ ، أو كلُّ ما أخذَ ، قال : كلُّ ما أخذتُ ، وبعضُ ما أخذتُ ، فمخالطةٌ فيه ، وذلك واضحٌ لك غيرُ مُشكِّلٍ عليك ، إذا تأملتَ الفصلَ الذي أفتناه لسيبويه قبل^(٥) ، وإنَّما أرادَ أنَّ (كلِّما) لا يُستفهمُ بها إذا كانَ (كلُّ) مضافاً إلى (ما) التي [نَقَعَ]^(٦) معَ الفعلِ بمعنى المصدرِ .

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) هو (كتاب الرد) على سيبويه . انظر : انباه الرواة ٣/٢٥١ .
- (٤) قال المبرد : والاستفهام بـ (كلِّما) جائزٌ وذلك أنَّ كلا بمنزلة غيرها مما انضاف إلى حروف الاستفهام ، ألا ترى أنَّ الرجل يقول : أخذتُ بعضَه أو بعضَ ذلك ، فلا يدرى ما هو ، فيقول : بعضُ ما أخذتُ ، وكذلك لو قال : أخذتُ كلَّ ذلك فلم يدر ما هو لقلت : كلِّما أخذتُ . انظر : الانتصار ص ١٠٤ .
- (٥) وهو منع سيبويه أن تكون (ما) استفهاماً وجزءاً .
- (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يبدلُ على ذلكَ أَنَّهُ قالَ : ومثلُ ذلكَ (كَلِّمًا) أي مثلُ :
 ما تَدومُ لي أَدومُ لكَ ، في أَنَّ الجزاءَ لا يجوزُ فيه ما لم يجزَ في
 (ما تَدومُ) ، ومثلُ المصدرِ فقالَ : كَأَنَّهُ قالَ : كلُّ إيمانِكَ ،
 فَإِنَّمَا أرادَ بـ (كَلِّمًا) المضافِ (كُلُّ) فيه إلى (ما) التي مع
 الفعلِ بِتَأويلِ المصدرِ كما قدَّم ذكرُهُ ، ولم يُردِّ (كَلِّمًا)
 المضافَ إلى (ما) التي للاستفهامِ ، فَإِنَّمَا أرادَ (كَلِّمًا) التي قدَّم
 ذكرُها . فهذا مغالعةٌ من أبي العباس .

ومِنَ هذا قولُهُ تعالى : (كَلِّمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْئُوا فِيهِ) (١)
 و (كَلِّمًا أَوْقَدُوا نَارًا ، لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ) (٢) و : (كَلِّمًا
 خَبَّتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا) (٣) وحقيقتهُ ما أعلمتكَ مِن أنَّ (ما)
 مع الفعلِ [بمعنى] (٤) المصدرِ ، والظرفُ على الحقيقةِ الاسمُ
 المحذوفُ (٥) ، لو تديرُهُ : كُلُّ وقتِ الإضاءةِ مَشْئُوا .

فإن قلتَ : فهل يجوزُ أن تكونَ (ما) في قولِهِ : (كَلِّمًا
 أَضَاءَ لَهُمْ مَشْئُوا فِيهِ) شرطًا ، وقولُهُ : (مَشْئُوا فِيهِ) الجوابُ ؟

فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ لضعفه في المعنى ، ألا ترى : أنكَ إذا
 جعلتهُ جزءًا صارَ المعنى : كلُّ شيءٍ أَضَاءَ لَهُمْ مِن بَرَقٍ وغيرِهِ
 مَشْئُوا فِيهِ ، وليسَ المعنى على ذلكَ ، إِنَّمَا المعنى [على] (٦) : كلُّ

(١) البقرة / ٢٠ .

(٢) المائدة / ٦٤ .

(٣) الاسراء / ٩٧ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) تقدم هذا القول وهو : والظرف على الحقيقة هو الاسم الخ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وقت أضاء لهم البرق ، وأضاء لهم الضوء مشسوا ، فهذا فاسد^(١) في
المعنى ، ويمنع منه انتصاب (كلما) ، ولو كان جزاء لكان مرتفعاً ،
وكذلك القول في الآي الأخرى التي تلوناها في أن (كلما)
فيهن ظرف ، لا يجوز أن يكون جزاء . ولكن لو قلت : كلما
يذهب أذهب ، وكلما تأكل [آكل]^(٢) جاز أن تكون (ما)
جزاء والتقدير : إن يذهب إنسان ، أو جمار ، أو عمرو أذهب ،
وإن تأكل الخبز أو اللحم أو غير ذلك آكل .

وقد زيدت (إن) مع (ما) هذه التي أقيمت مع صلتها
مقام الطرف [في الشعر]^(٣) ، أنشد سيويه :

٣٥- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْحَقِّ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

على السنّ خيراً لا يزال يزيده^(٤)

والقول في هذا : إن (إن) هذه إنما زيدت معها لمشايتها
(ما) النافية ، ألا ترى : أنها مشابهة [لها]^(٥) في المفظل ، وفي أنه
ليس باسم ، فأدخل (إن) كما يدخلها مع النافية نحو قوله :
٣٦- وما إن طبتنا جبن^(٦)

(١) معنى : القول الذي يجعل (ما) شرطاً .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) البيت غير منسوب في الكتاب ، انظر : الكتاب ٣٠٦/٢
والخصائص ١١٠/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، ورواية البيت
في جميعها (للخير) بدل (للحق) وفي شرح المفصل (ما يزال)
بدل (لا يزال) والبيت منسوب للمعلوط القريني في شرح
شواهد المغني للسيوطي ٨٥/١ - ٨٦ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) وهو جزء من صدر بيت لفروة بن مسيك والبيت هو :

وما إن طبتنا جبن ولكن

متأيناً ودولة آخرينا

ونظير إدخاله (إن) هنا للمُشابهة اللفظية ، بيت أشده أبو زيد :

٣٧- بِرَجِي الْمَبْدُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ

وتعرض دون أبده خطوب^(١)

٣٣ أ / ونظيره أيضاً قول الشاعر :

٣٨- لِمَا أُنْسَيْتُ شِكْرَكَ فَاصْطَنَعَنِي

فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جِلُّ مَالِي^(٢)

فأدخل اللام على النافية ، كما يدخلها على الموصولة ، فهذا كلها شواذ .

فأما قوله عز وجل : (فَاَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)^(٣) و (بَا أَتَ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ)^(٤) فيحصل - عندي - (ما) وجهين : أن يكون بمعنى (الذي) ، وأن يكون بمعنى المصدر .

= انظر الكتاب ٤٧٥/١ والمقتضب ٥١/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١/١ - ٨٤ .

(١) البيت منسوب الى جابر بن رلان الطائي في نوادر أبي زيد/٦٠ وفيه (لا يلاقي) وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٥/١ (وتعرض دون ادناه الخطوب) .

(٢) البيت للنايعة الديباني ، انظر : ديوانه ص/١٣٩ ، وفيه : (لما اغفلت) وانظر الاصول ٥٢٠/١ ، وفيه : (لما اغفلت) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٦/٢ ، وفيه (لما اغفلت) .

(٣) الحجر / ٩٤ . قال العكبري (ما) مصدرية فلا محذوف اذا ، ويجوز ان تكون بمعنى (الذي) والمائد محذوف ، أي : بما تؤمر به ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٧٨٧/٢ .

(٤) الصافات / ١٠٢ .

أَمَّا مَنْ قَالَ : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، وَأَمَرْتُكَ بِالتَّقِيَامِ ، [فلا] "يجوز" على قوله أن يكون بمنزلة (الذي) ، لأنه لا يكون في صلتها ما يعود إليها ، وإذا خلت الصلة من الدائم لم يجز أن يكون بمعنى (الذي) .

وإنما لم يجز أن يكون في الصلة عائد ، لأن (أمرت) يتعدى إلى مفعول واحد ، ويتعدى إلى آخر على هذا القول بحرف (٢) جر ، فإذا بني الفعل للمفعول بقي غير متعد إلى مفعول ثان حتى تذكر الباء فتعديه بها إليه ، فإذا لم تذكر الباء لم يجز تعديه إلى مفعول ثان ، وإذا لم يجز تعديه إلى المفعول الثاني إلا بحرف جر ، لم يجز أن تكون (ما) من قوله : (بما تؤمر) بمعنى (الذي) .

ألا ترى : أن مَنْ يقول : الذي ضربت عمرو ، فأراد : الذي ضربته (٣) ، لم يقل : الذي ضربت زيد ، يريد (به) فكذلك لا يجوز أن تُقدَّرَ (به) في قوله : (فاستدع بما تؤمر) (٤) ، ولا يجوز أيضاً أن تُقدَّرَ الباء محذوفة من (تؤمر) على قول مَنْ عدَّاه إلى المفعول الثاني بالباء ، فقد ثبت من هذا أن (ما) مع صلتها على قول مَنْ عدَّاه (أمرت) إلى المفعول الثاني بالباء ، بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يكون بمعنى (الذي) إذ لا يعود من الصلة إلى الموصول شيء ، ولا يخلو ما يعود إليه من الوجهين اللذين ذكرنا ، وكلاهما غير جائز .

- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) في ش (وبحرف) اسقطنا الواو لأنها زائدة ولا مبرر لها وهي ساقطة من ج .
 (٣) (فأراد الذي ضربته) ساقطة من ج .
 (٤) في ش (به) وهي زائدة فاسقطناها .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : أَمَرْتُكَ الْإِقَامَ وَ :

٣٩- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتُ بِهِ (١)

فيجوزُ على قوله أن تكونَ (ما) بمعنى (الذي) ولا تكون
بمعنى المصدر ، لأنه قد يصحُّ تقديرُ العائد منها الى (ما) وهو
الهاءُ التي هي ضميرُ المفعول الثاني ، وتقديرُ : بما (٢) مؤمَرٌ
كما تقولُ : احفظْ ما أُعطيْتُ ، وما تُعطي ، أي : أعطيتَه ،
وتُعطاء ، وتقدَّرُ اتصالُ المفعول الثاني بالصلة وحذفه . فتأمَّلْ
بعدُ (٣) قولَ الفراءِ [فيه] (٤) فوجدتهُ كما ذهبنا إليه .

ومن المواضع التي استعملتْ (ما) فيها حرفاً (٥) النفي ،
وذلك إذا أُدخلَ على اسمٍ مبتدأ مثلُ : ما زيدٌ منطلقٌ (٦) و
(ما هذا بَشَرًا) (٧) فلمعربٍ فيها مذهبان :

فأهلُ الحجازِ ينصبونَ الخبرَ تشبيهاً بـ (ليس) • ويبنو تميم
يرفعونَ فيشركونَ الاسمَ مرتفعاً بالابتداءِ ، كما كانَ قيلُ • فمن

(١) وهو صدر من بيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، وهو في
ديوانه ص/ ٢٥ وتامه

فقد تركتك ذا مال وذا نسب

انظر : الكتاب ١٧/١ • والمقتضب ٣٦/٢ و ٨٦ ، والاصول
٢١٣/١ ، وشرح شواهد الغني ٧٢٧/٢ - ٧٢٨ ، والخزانة
١٦٤/١ - ١٦٦ •

(٢) الباء في (بما) ساقطة من ج •

(٣) في ش (قصد) واثبتنا ما في ج لانه أرفق من حيث المعنى •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق • انظر : معاني القرآن للفراء
٩٣/٢ •

(٥) في ش (من قال) بدل (حرفاً) واثبتنا ما في ج لانه اصح •

(٦) الواو ساقطة من ج •

(٧) يوسف / ٣٠ •

نُصِبَ الخبرَ تشبيهاً بـ (ليس) أدخل الباءَ عليه لتحقيق النفي
 فقال : ما زيدٌ بذامب ، ومن رَفَعَ الخبرَ لم يَجْزِ دخولُ الباءِ
 [فيه ، لأنه مَرْتَفَعٌ "بأنه" خبرُ المبتدأ ، كما أن (منطلق) في : إن
 زيدا منطلقٌ ، يَرْتَفَعُ بذلك ، فلمَّا لم يَطَّرِدْ دخولُ الباءِ] (١) في
 خبرِ المبتدأ كذلك لم يَطَّرِدْ دخولُه في خبرِ المبتدأ الواقع بعد
 (ما) في لغة بني تميم ، وتقديم الخبرِ على (٢) قولهم جائزٌ ، من
 حيثُ جازَ تقديمُ خبرِ المبتدأ ، وكما جازَ تقديمُ الخبرِ ، كذلك
 يجوزُ تقديمُ ما اتصلَ به على المبتدأ ، فيجوزُ ، ما منطلقٌ زيدٌ ،
 وما زيدا عمروٌ ضاربٌ ، لأنَّ (ضارباً) الذي هو تالٍ في زيدا
 يجوزُ وقوعُه موقعَ زيدٍ وكلُّ موضعٍ جازٍ وقوعُ العاملِ فيه
 فوقوعُ معموله (٣) فيه أيضاً جائزٌ ، فإذا لم يَجْزِ وقوعُ العاملِ لم
 يَجْزِ وقوعُ المفعولِ فيه .

ولو (٤) أدخلتَ الباءَ في هذه المسألة لم يَجْزِ ، لأنَّ الباءَ
 معَ الخبرِ في موضعٍ نصبٍ ، فكما لا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ
 منصوباً على المخبرِ عنه في (ما) فتقولُ : ما قائماً زيدٌ ، كذلك لا
 يجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ إذا دخلتهُ الباءُ ، إذْ كانتِ الباءُ إنما
 تدخلُ الخبرَ في لغة من ينصبُه (٥) دونَ مَنْ يرفعه ، وإذا لم
 يَجْزِ تقديمُ الخبرِ وفيه الباءُ على المخبرِ عنه ، كذلك لا يجوزُ
 تقديمُ ما عمِلَ فيه الخبرُ إذا كانَ فيه الباءُ على المخبرِ عنه ،

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) في ش (في قولهم) واثبتنا ما في ج لانه اقوى في المعنى .
 (٣) الباء في (معموله) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٤) في ج (وإذا) بدل (ولو) .
 (٥) في ج (نصبه) واثبتنا (ينصبه) في ش لانه موافق لقوله
 الآتي (دون من يرفعه) .

لِمَا قُلْنَا [من] ^(١) أَنْ الْعَمُولَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ حَيْثُ لَا يَقَعُ الْعَامِلُ فِيهِ ، فَقَوْلُكَ : مَا زِيدَ عَمْرُو بِضَارِبٍ لَا يَجُوزُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْجُزْ : مَا بِضَارِبٍ عَمْرُو ، كَمَا لَمْ يَنْجُزْ : مَا ضَارِباً عَمْرُو .
فعلى هذا عبرة ^(٢) هذا الباب عندنا .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : [مَا زِيدَ عَمْرُو ضَارِباً فَيَجُوزُ ، فَكَذَلِكَ] ^(٣)
مَا زِيدَ عَمْرُو بِضَارِبٍ ، لِأَنَّ (عَمْرُو) وَقَعَ حَيْثُ ٢٣ ب / يَجُوزُ
لِلْعَامِلِ فِيهِ وَقُوعُهُ . وَحُكْمِي أَنْ قَوْمًا يَجُوزُونَ : مَا زِيدَ عَمْرُو
بِضَارِبٍ ^(٤) ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ الْبَاءَ لَنُوءٌ ، وَهَذَا عِنْدِي فَاسِدٌ لَمَّا تَقَدَّمَ ،
فَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قَرِيضٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِئْسَ ^(٥)
فَوْضَمُهُ سَبِيوِيهِ عَلَى أَنَّهُ نَصَبَ الْخَيْرِ مُقَدِّمًا ، كَمَا يَنْصَبُهُ
مُؤَخَّرًا ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ ^(٦) ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُنْتَضِبٌ عَلَى
الْحَالِ ، مِثْلُ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ ^(٧) ، فَتَدَّرَ خَيْرًا مُضَمَّرًا قَبْلَ :

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) هذه الكلمة غير واضحة في ش و ج ، وفي كليهما شكلها (عده)
واظن أنها (عبرة) :
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) لم أجد في كتب النحو جواز مثل هذا ، ولم يحك أبو علي
جواز هذا المثال في السيرازيات / ٥٦٥ .
(٥) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه / ١٨٥ ، والكتاب / ٢٩ ،
والمقتضب / ١٩١/٤ .
(٦) قال أبو العباس الميزد : فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض
النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط
يُسَنُّ . انظر : المقتضب / ١٩١/٤ - ١٩٢ .
(٧) في ج (زيد) بدل (رجل) وهو يخالف المقتضب .

(مثلهم) هو : في الدنيا ، أو في الوجود ، أو ما أشبهه ، وقدّر انتصاب (مثلهم) على ^(١) هذا المضمّر ، لأنّ (مثلهم) وإن كان في نظر المعرفة ، فهو في التقدير نكرة ، لأنّ الموصوفَ بِهِ لا يختصّ إذا وصِفَ بِهِ ، كما يختصّ بسائر الأوصاف .

وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير لو قالَ قولٌ فيه : إنّه بعيدٌ ، لأنّ العاملَ فيه معنى ، والمعاني لا تعملُ مضمرةً إذا لا تصلُ مظهره ، إذا تقدّمَها ما تعملُ فيه ، مثل : قائماً فيها رجلٌ ، لكان قولاً .

وكان أبو بكرٍ يذهبُ في هذا الى : أنّ القائلَ له لما استعار لغةً غيره لم يدر كيف استعمالهم لها ، فقدّر أنّهم يجرّونها مسجّري (ليس) في جميع أحوالها ، فحاطَ ، وهذا قولٌ قريبٌ ، وكيف كان الأمرُ فهو نادرٌ قليلٌ .

ولقد استعملت هذه الكلمة - وهي حرفٌ - كافّةً ، ومعنى الكافّة ، أنّ تكبّرَ ما تدخلُ عليه عمّا كان يحدثُ قبل دخولها فيه من عملٍ ^(٢) ، وقد دخلتُ كافّةً على الكلمِ الثلاثِ : الحرفِ ، والاسمِ ، والفعلِ .

فأمّا دخولها على الحرفِ للكفّ ، فعلى ضربين :

أحدهما أنّ ^(٣) تدخلُ عليه فتعملُ العملَ الذي كان له قبل دخولها ، [و] ^(٤) تدخلُ على ما كان تدخلُ عليه قبل الكفّ

(١) في ج (عن) بدل (على) .

(٢) في ج (عامل) بدل (عمل) .

(٣) من (وقد دخلتُ كافّةً على الكلمِ الثلاثِ) الى (أنّ تدخلُ عليه) صاقط من ج .

(٤) زيادة يقتضيها السياق أثبتناها من شرح المفصل ١٣١/٨ . وفي ج بدل الواو (ثم) .

غير عاملٍ فيه نحو : (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(١) و (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا)^(٢) ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ^(٣) و :

٤١- لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ^(٤)
وَلَيْتَمَا زَيْدٌ يَنْطَلِقُ .

٥. والآخر : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْحَرْفِ فَتَكْفَهُ عَنْ عَلَيْهِ ،
وتَدْخُلُ عَلَى مَا لَمْ تَكُنْ^(٥) تَدْخُلُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْكُفِّ عَنْ عَلَيْهِ^(٦) ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)^(٧) و (إِنَّمَا يُحْلِي لَهْمٌ لِّيَزْدَادُوا إِثْمًا)^(٨) و (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)^(٩) ، وَمِنْهُ (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١٠) وَقَوْلُهُ :

٤٢- وَإِنَّا لَعَلَّمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً^(١١)

(١) النساء/ ١٧١ .

(٢) النازعات/ ٤٥ .

(٣) في ش (وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ اشْتَدَّ بِالْمَوْتِ) وَأُظْهِرَ أَنَّهُ تَعْرِيفٌ
وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ نَقْلًا مِنْ شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٣١/٨ . وَهَذَا
الْمَثَلُ سَاقِطٌ مِنْ ج .

(٤) وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ بَيْتِ لَسُوَيْدِ بْنِ كِرَاعٍ الْعُكْلِيُّ وَالْبَيْتُ هُوَ :
تَحْلُلٌ وَعَالَجٌ ذَاتَ نَفْسِيكَ وَانْظُرَنَّ
أَبَا جُمَيْلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

انظر : الكتاب ٢٨٣/١ . والأصول ٢٨٢/١ . وشرح المفصل
٥٤/٨ .

(٥) تَكُنْ (سَاقِطٌ مِنْ ج .

(٦) (عَنْ عَمَلِهِ) سَاقِطٌ مِنْ ج .

(٧) غاطر/ ٢٨ .

(٨) آل عمران/ ١٧٨ .

(٩) الأنفال/ ٦ .

(١٠) الحجر/ ٢ .

(١١) هذا صدر من بيت لأبي حيثة النميري ، انظر : شعر أبي حيثة
النميري ص/ ١٧٤ وعجزه :

على رأسه تَلَقَّى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمْرِ =

والدليل على (ما) في قوله : (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) لا يجوز أن تكون لغواً ، ولا التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، لأنها لو كانت زائدة ، لوجب أن يفسر بـ (رَبِّمَا) (أن) ولو أضمرت^(١) نصبت الفعل كما نصبت بـ (سائر حروف الخفض) ، ولو نصبت الفعل بـ (ما) كان غير جائز ، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر المخصوص^(٢) المعروف ، فإن [يَوَدُّ] الذين كفروا ، بمنزلة [(٣) وَدَّ] الذين كفروا ، وإذا تعرف الاسم لم يدخل عليه (رَبِّ) ، لأنها لا تعمل إلا في اسم شائع [غير]^(٤) مختص ، لوقوع المنكور بعدها دالاً على أكثر من واحد ، وهذا مما تختص به النكرات دون المعارف .

فلا يجوز لهذا أن تكون (ما) فيه زائدة ، ولهذا يمينه لا يجوز أن تكون التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، لأن تلك مع الفعل مختص^(٥) ، كما أن (أن) مع الفعل كذلك ، ويبعد أن تجعلها^(٦) التي هي اسم منكر أيضاً على أن يكون التقدير : رَبِّ شَيْءٍ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، لأن المعنى ليس على أنهم يودون شيئاً ، إنما الذي يودونه الإسلام لو كانوا منهم ، ويودون لو كانوا مسلمين .

= وانظر : الكتاب ٤٧٧/١ ، والمقتضي ١٧٤/٤ .

- (١) التاء من (أضمرت) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٢) في ج (المحفوظ) بدل (المخصوص) وهو تحريف .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٥) مختص (ساقط من ج) .
- (٦) التاء في (تجعلها) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وما جاء في التزويل وفي غيره من كلامهم قيل (لو) من :
 (وادوت) فمطلق بـ (لو) كقوليه : (وادوا لو تدمين
 فيدهنون)^(١) و (يومئذ يود الذين كفروا وعصوا
 الرسول لو تسوى بهم الأرض)^(٢) (وادوا لو تكفرون
 لن تنفعكم أرحامكم)^(٣) و (وادوا لو يكفرون كما كفروا)^(٤)
 وقول الشاعر :

٤٣- يودون لو يغدونني بنفوسهم^(٥)

فإن هذه الكثرة تحمل الآية أيضاً ، فإذا لم يَجُزْ أن تكون
 الزائدة ، ولا التي مع الفعل بمعنى المصدر ، ولا الناقصة ، ولا
 المنكورة^(٦) ، ثبت أنها المكاثرة ، وثبت بهذه الدلالة القائمة في
 هذا الحرف جواز دخولها على ما أشبهه نحو : (كما) فهي
 قوليه :

٤٤- كما لا تشتم^(٧)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | القلم/ ٩ . |
| (٢) | النساء/ ٤٤ . |
| (٣) | المتحنة/ ٢ و ٣ . والآيتان ساقطتان من ج . |
| (٤) | النساء/ ١٨٩ . |
| (٥) | وهو صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين
١٢١ . وعجزه : |

ومثنى الأواقي والقيان النواهد
 وانظر : الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٥٦٢/٢ . رسالة
 دكتوراه .

- | | |
|-----|---|
| (٦) | في ش (ولا المنظورة) وهي تحريف . |
| (٧) | وهو جزء من رجز لرؤبة ، انظر : مجموع أشعار العرب/
ديوان رؤبة ص/ ١٨٣ . وثمام الرجز :
لا تشتم الناس كما لا تشتم
وانظر : الكتاب ٤٥٩/١ ، والخزانة ٢٨٢/٤ . |

قال سيويه^(١) : سألت الخليل عن قول العرب : انتظرنني
 ٢٤ أ / كما آتيك^(٢) فرغم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف
 واحد ، وصيَّرتُ للفعل كما صيَّرتُ للفعل (رُبَّما) والمعنى :
 لعلِّي آتيك ، فمن ثمَّ لم ينصبوا بهِ الفعل كما لم ينصبوا
 بهِ (رُبَّما) قال رؤبة :

لا تشتم الناسَ كما لا تشتم^(٣)

وأشدد :

٤٥- قلتُ شياناً : ادنُ من لقائهِ

كما تغدِّي القومَ من شِوائهِ^(٤)

وجعلَ (كما) في هذا البيتِ كالتي في البيتِ الأوَّلِ ، وأشدد^(٥)
 أبو بكرٍ عن يعقوب أو غيره من أهل الثبِّ في اللغة : كيما
 تغدِّي القومَ ، وقال : [و]^(٦) شياناً ابنه ، أي : قلتُ له :
 اركبْ في طلبهِ كيما تهيدَهُ فغَدَّي القومَ بِسهِ ، يَصِفُ
 ظليماً^(٧) .

(١) انظر الكتاب ٢٥٩/١ .

(٢) في الكتاب (كما الحقك) .

(٣) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والاربعون .

(٤) البيت لأبي النجم العجلي .

انظر الكتاب ٤٦٠/١ ، وفيه : (كما تغدِّي الناس) وفي معاني
 القرآن للاخفش ٤٣٤ (انا تغدِّي القوم من شوائهِ) .

وفي مجالس ثعلب ١٢٧/١ (كما يغدِّي القوم من شوائهِ) .

(٥) من هنا موجود في الخزائنة الى قوله : (وأما قولهم كن كصا
 انت) انظر : الخزائنة ٥٩٢/٣ .

(٦) الواو زيادة من ج .

(٧) الظليم : الذكر من النعام ، والجمع أظلمة . انظر : اللسان
 مادة : ظلم .

وأقول : إنَّ (ما) على هذا الانشاد تَحْتَمِلُ وجهين : يجوز أن تكون زائدة كالتي في قوله : (فَيَا رَحْمَةً)^(١) ، والنعل منسوب " باضمار (أن) " إلاَّ أنَّه ترك على الأسكان ، وذلك ممَّا يُسْتَحْسَنُ في الضرورات . ويجوز أن تكون (ما) بمعنى المصدر في موضع جرٍّ بـ (كي)^(٢) و (تُغْدِي) صلتها وموضعه رفع ، ونظير ذلك قول الآخر أنشدَه أبو الحسن :

٤٦- إذا أنتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَأَنْتَا
يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعِ^(٣)

كأنَّه قال : للضرِّ ولنفع^(٤) ، وتَحْتَمِلُ عندي أن تكون (ما) كائنة بـ (كي) كما كانت كائنة بـ (رَبٍّ) .

وأما قولهم : كن كما أنتَ ، فيَحْتَمِلُ أن تكون (ما) كائنة ، كأنَّه : كن كَأَنْتَ ، ويجوز أن تكون بمعنى (الذي) كأنَّه : كن كالذي هو أنتَ ، فهذا دخول (ما) كائنة على الحرف .

(١) آل عمران/ ١٥٩ . قال أبو اسحاق الزجاج في معاني القرآن ٤٩٧/١ : (ما) باجماع النحويين ها هنا صلة لا تمتنع الياء من عملها فيما عملت .

(٢) في ج تقديم وتأخير ، حيث وردت عبارة (في موضع جر بكي) بعد قوله : (وتغدي) صلتها وفي الكلام على هذا الترتيب اضطراب في العبارة .

(٣) البيت موجود في ديوان قيس بن الخطيم ص/ ٨٠ ، وفيه (وينفعا) منصوباً ، وورد أيضاً في شعر النابغة الجهمدي ص/ ٤٦ ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/ ٢٩٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٧-٥٠٨ ، والخزانة ٥٩١/٣ .

(٤) (للضر وللنفع) ساقط من ج . الضرُّ ، والضَّرُّ لغتان ضد النفع . الضَّرُّ : المصدر والضَّرُّ : الاسم . انظر : اللسان مادة : ضرر .

في وأما دخولها على الاسم ، فقد دخلت على الأسماء التي هي
تطروف " و دخولها عليها على ضربين :

١. أحدهما أن تمنع الاسم عمله وما كان يحدثه من
الإضافة قبل دخولها عليه ^(١) ، وتقع بعد الاسم جملة لا يعمل
فيها الاسم .

٢. والآخر : أن تدخل على الاسم فتمنعه إضافته إلى ما كان
يضاف إليه ، ويقع بعده قبل يعمل فيه ، فعثال الأول نحسو
قوله :

٤٧- بعد ما

أفان رأسيك كالشغام المخلص ^(٢)

وقول الآخر :

٤٨- بعد ما أفان رأسيك كالشهاب ^(٣)

وقول الآخر :

٤٩- بينما نحن بالهلاك فالحا

ع سراغا والميس تهوي هوي ^(٤)

(١) في ج (عليها) .

(٢) البيت للمرار الاسدي ، صدره :

اغلاقة أم الوليد بعد ما

انظر : الكتاب ٦٠/١ و ٢٨٣ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، والاصول
٢٨٣/١ .

(٣) لم أعثر على هذا البيت في المصادر وأرجح أنه نفس البيت
السابق وورد بروايتين في الاصول في ٢٨٣/١ يلفظ (كالشغام)
وفي ٢٦٨/٢ يلفظ (كالشهاب) .

(٤) البيت لكثير عزة ، انظر : ديوانه ٥٣٨/٥ . وانظر : مقاييس

ألا ترى : أن (بعد) إن كانت تضاف إلى اسمٍ تعملُ فيهِ الجِرَّ قد خالَتْ (ما) وكفَّتْها عن ذلك ، ووقعتْ بِمَدِّها جُمْلَةً من مبتدأٍ وخبرٍ لم تعملُ فيها ، ومن ذلك قولُهم : إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ ذاكَ ، قال سيوطه : إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ ذاكَ ، فتكونُ (ما) معَ أَفْعَلُ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحو : (رُبَّمَا) وأثَّردَ لأبي حنيفة :

وإِنَّمَا لَمِيعًا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً (١)

وقال أبو العباس : تقولُ : إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ ، على معنى : رُبَّمَا أَفْعَلُ [وأثَّردَ البيتَ . وقوله : إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ على معنى : رُبَّمَا أَفْعَلُ] (٢) إنَّ أرادَ به أنَّ (ما) كافَّةٌ لـ (من) كما أنَّها كافَّةٌ لـ (رُبَّ) ، فهو كما قال سيوطه ، وإنَّ أرادَ أَنَّهُ للتَّخْلِيلِ ، كما أنَّ (رُبَّمَا) للتَّخْلِيلِ كانَ ذاكَ مسوغاً إذا ثبتَ مَسْنُوعاً .

وبَعْدَ (٣) ذلكَ في البيتِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُثَلَّلٍ لَضَرْبِهِ الْكَبِشَ عَلَى رَأْسِهِ [ويقولُ] (٤) : إِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ معنى الحرفِ لانضمام (ما) إِلَيْهِ ، كما تَغَيَّرَ معنى (لو) لانضمام (لا) إِلَيْهِ . ومثالُ الآخرِ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وقوله :

= اللُفَّة ٢/٢٠٠ ، وابنُ يعيش ٨/١٣١ ، واللسانُ مادة : يَلَكْتُ ،

نسبه إلى بعضِ القرشيين ، وفي تاجِ العروس ١/٦٠٤ مادة :

يَلَكْتُ نسبه إلى بعضِ القرشيين ، ثم قال : هو أبو بكر بن

عبد الرحمن بن المسور بن مخرمه .

(١) وهو الشاهد الثاني والاربعون .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) في ج (ويبعد) بدل (بعد) .

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

٥٥- إِذَا مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجَّيْ مَطِيَّتِي (١)
 فـ (إِذْ) و (حَيْثُ) اسمان يدلُّ على ذلك ، قوله : إِذَا مَا تَرَيْنِي
 الْيَوْمَ ، وقوله : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَكُلْ وَجْهَكَ) (٢)
 فدخل حرفُ الخفضِ عليه .

[فَأَمَّا (إِذْ) فالدليلُ على أنَّها اسمٌ إضافتُك الاسمَ إليها (٣)
 نحو : حيثُ ، ويؤيدُ ، ولو كان حرفاً لم تقعْ إضافتهُ إليه ،
 وقد كانا مضافين إلى ما بعدهما ، كما [كان] (٤) يُضافُ (بعد) إلى
 ما بعده ، فلمَّا أُريدَتِ المجازاةُ بهما أُزيلتِ الإضافةُ عنهما بأنْ
 كنَّا عنهما بـ (ما) فعملنا في الفعلِ الواقعِ بعدهما الجزمَ .

والدليلُ على أنَّها كائنةٌ لزومها الاسمين في الجزاء ، وكما
 لزمَتِ الاسمَ لما صُرفَ ما بعده (٥) إلى الابتداء . وإنَّما لزمتهما ،
 لأنَّ (حَيْثُ) ظرفٌ من المكانِ يُشبهُ بـ (حِينَ) من ظروفِ
 الزمانِ ، فأُضيفَ إلى الجُمْلِ كما أُضيفَ (حِينَ) إليها ،
 و (إِذْ) ظرفٌ من الزمانِ يُضافُ إلى الجُمْلِ .

(١) في ش (إذا ما ترى القوم) وهو تحريف ، وما أثبتناه من ج ،
 ونماه :

أصعَّد سيراً في البلادِ وافرغ
 البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ١/٤٣٢ نسبه
 الأعلام إلى عبدالله بن همام السلولي وورد فيه (طميتي) وكذلك
 في الاصول لابن السراج ٢/١٦٥-١٦٦ . ولم ينسبه ابن
 السراج إلى أحد . وفي شرح المفصل ٧/٤٦-٤٧ . (أزجى
 مطيتي) ونسبه أيضاً إلى عبدالله السلولي .

(٢) البقرة/١٤٩ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (ما بعده) ساقط من ج .

وكل واحد من (حيث) و (إذ) إذا أُضيفا إلى الجمل مسار موضع الجملة بعدها جراً بالاضافة ، فإذا وُضع الفعل بعدها وقع موضع اسم مجرور ، والفعل متى وقع موقع اسم لم يجز فيه إلا الرفع .

فلو جُوزي به (حيث) و (إذ) ولم يُضم إليهما (ما) لم تجز المجازاة بهما ، لأنك إذا جازيت جزممت ، وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعاً لوقوعه موقع الاسم ، فلمَّا انتفعت المجازاة بهما لما ذكرت ، ضم إليهما (ما) الكافة فمنعتهما الاضافة كما أنك لما ضمتها إلى الحروف والأسماء الجارة^(١) كفتها عن الاضافة والجرح نحو : بعد ما أفان رأسك ، و (ربما يود ٢٤ ب / الذين كفسوا)^(٢) .

وكان القياس على هذا يوجب عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى به (إذا) أن يكفها عن الاضافة به (ما) كما كف (حيث) و (إذ) لما جُوزي بهما ، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في الكلام^(٣) نحو الأشياء المذكورة في مواضعها في باب الضرورات . فهذا دخول (ما) الكافة على الاسم .

٥ وأما دخولها على الفعل ، فأنها تدخل عليه [فتجمله]^(٤) يلقي ما لم يكن يديه قبل دخولها . ألا ترى : أنها تدخل عليه

(١) يقصد بالأسماء الجارة مثل : بعد ، وعند ونحوهما .

(٢) الحجر / ٢ .

(٣) نقل ابن يعيش قول الفارسي في (إذا) في كتابه شرح المفصل

١٣٥/٨ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قَبْلَ الْفِعْلِ نَحْوُ : قَلَّمَا سَرْتُ ، وَقَلَّمَا يَقُولُ ، وَلَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ قَبْلَ
دُخُولِ (مَا) عَلَيْهِ يَبْلِي الْفِعْلُ .

قَالَ سَيَبويه فِي بَابِ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا يَلِيهَا بَعْدَهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ .
مِنْ تِلْكَ الْحُرُوفِ (رُبَّمَا) وَ (قَلَّمَا) وَأَشْبَاهُهَا : جَعَلُوا (رُبَّ)
مَعَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَيَّؤُوا لَهَا لِيُذَكَّرَ بِبَعْدَهَا
الْفِعْلُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ سَبِيلٌ إِلَى : رُبَّ يَقُولُ ، وَلَا إِلَى : قَلَّ
يَقُولُ ^(١) ، فَالْحَقْوَهُمَا (مَا) وَأَخْلَصُوهُمَا ^(٢) لِلْفِعْلِ ، قَالَ : وَقَدْ يَجُوزُ
فِي الشَّعْرِ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ قَالَ :

٥١- صَدَدْتُ فَأَطَوَلَتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدُودِ يَدُومُ ^(٣)

قَالَ : وَإِنَّمَا الْكَلَامُ : قَلَّمَا يَدُومُ وَصَالَ ^(٤) . انْتَهَى كَلَامُ سَيَبويه ^(٥) .

وَمَذْهَبُهُ فِي هَذَا كَمَا تَرَاهُ ، مِنْ أَنَّ (قَلَّ) كَانَ حَكْمُهُ أَنْ
يَلِيَهُ الْأِسْمُ ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (مَا) كَفَتْهُ وَهَيَّأَتْهُ
لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا تَهَيَّأُ (رُبَّ) لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ : (وَصَالَ) بِهِ (يَدُومُ) ، وَقَدْ تَأَخَّرَ عَنِ الْأِسْمِ ،

(١) (يَقُولُ) سَاقَطَ مِنْ ج .

(٢) فِي ش (وَاخْتَصَوْهُمَا) وَابْتِثْنَاهَا فِي ج لِأَنَّهُ يُوَافِقُ مَا فِي الْكِتَابِ
٤٥٩/١ .

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ انْظُرْ : دِيْوَانُهُ ٢٠٧/٢ .
وَفِي الْكِتَابِ ١٢/١ مَنَسُوبٌ أَيْضًا إِلَى عُمَرَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَنَسَبَهُ
الْأَعْلَمُ إِلَى الْمُرَادِ الْفُقَيْمِيِّ ، وَانْظُرْ : الْمُقْتَضِبُ ٨٤/١ . وَشَرَحَ
الْفَصْلَ ١٣٢/٨ ، وَالْبَيْتُ فِيهِمَا غَيْرُ مَنَسُوبٍ إِلَى أَحَدٍ .

(٤) انْظُرْ : الْكِتَابَ ١٢/١ وَ ٤٥٩ .

(٥) (انْتَهَى كَلَامُ سَيَبويه) سَاقَطَ مِنْ ج .

ولكن يرتفع 'يَبْقَى' ، أو يَثْبُتْ ، أو نحوم مما يُفَسَّرُ
(يَدُومُ) ، ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قَدَرَهُ ، لأنه
موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عنده بعد
(هَلَا)^(١) التي للتحضير ، و (إِنْ)^(٢) الجزاء و (إِذَا)^(٣)
الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون النامل في الاسم الواقع
بعد هذه الحروف فعلاً يُفَسَّرُ ما يظهر بعده من الأفعال .

ولو قال قائل : إن الفعل خلاف الحروف في هذا ، وإن
(ما) في البيت الذي أنشده صلة ، وقوله : وصال ، فأنله
ومرتفع به ، و (يدوم) صفة - (وصال) فلا يكون التأويل
على ما ذكره سيبويه ، لأن الفعل يبقى بلا فاعل ، ولم نر في سائر
كلامهم الفعل بلا فاعل^(٤) ، وأيضاً فإن الفعل على تأويله يسير
داخلاً على فعل ، وهذا أيضاً غير موجود .

لكان^(٥) عندي أثبت ، وبِقُوَي هذا أن الفعل مع دخول
(١٠) هذه عليه تجده^(٦) دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخول
هذا^(٧) الحرف إيّاه من الحدث والزمان ، فحكمه أن يتضمني
الفاعل ولا يخلو منه كما لم يخل منه قبل ، ألا ترى : أن الاسم
في حال دخول هذا الحرف إيّاه ، على ما كان عليه قبل ، مسن
انتصابه بالظرف وتعلقه بالفعل ، فتولاه :

-
- (١) انظر : الكتاب ٥٢/١ .
(٢) انظر : الكتاب ١٣٣/١ .
(٣) قال سيبويه : وما يقبح بعده ابتداء الاسماء ، ويكون الاسم
إذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا)
و (حيث) ، انظر : الكتاب ٥٤/١ .
(٤) ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل (ساقط من ج)
(٥) لكان (جواب (لو قال قائل) المتقدم .
(٦) في ج (تجيزه) وهو تحريف .
(٧) هذا (ساقطة من ج)

..... بعد ما أفنان رأسك (١)

منتسب" بما يفعل" الواصل للمصدر الذي هو (علاقة) فكذلك ينبغي أن يكون الفعل على ما كان عليه ، قبل دخول هذا الحرف من اقتضائه للفاعل وإسناده إليه (٢) ، وليس الحرف كالفعل في هذا ، لأنك قد تجد الحرف في بعض المواضع مفرقا للمعنى الذي يدل عليه في غير ذلك الموضع ، كالباء وغيره ، وقد قدّمنا [ذكر] (٣) ذلك في هذا الكتاب (٤) وجعلناه أحد ما يفصل به الحرف من الاسم وإن اجتمع في الدلالة على معنى واحد ، ولا تجد الفعل مفرقا لمعناه الذي يدل عليه .

[فإن قال قائل : فإن هذه الحروف وإن كانت على ما ذكرت من أنه تحرّى في بعض المواضع من المعنى الذي يدل عليه] (٥) في بعض آخر ، فهي في جميع المواضع تسمّى عملاً (٦) ، كالباء التي تجيء دالة على الإلصاق وغير دالة عليه . فلمّا كُفّ ما كُفّ منه بهذا الحرف ، بطل عمله ، فكذلك لا ينكر (٧) أن تكفّ الفعل عن عمله في الفاعل في هذا الموضع ، كما كُفّ الحرف عن عمله .

فهو قول (٨) فيه تقوية لما ذهب إليه سيويه ، ويقوّي

- (١) نقدم تخريج البيت وهو الشاهد السابع والأربعون .
- (٢) نقل البغدادى هذا الكلام من قوله : (ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء) الى هنا انظر : الخزائن ٢٨٨/٤ - ٢٨٩ .
- (٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٤) انظر : المسألة السادسة والعشرين . وفي ج (في هذا الباب) .
- (٥) وهو لا يستقيم . لانه لم يذكر ذلك في هذا الباب وإنما ذكر هذا في المسألة ٢٦ وهي من مسائل هذا الكتاب .
- (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٧) (عملاً) ساقط من ج .
- (٨) في ج (في يكون) وهو تحريف .
- (٩) في ش (وهو حرف) وأثبتنا ما في ج لانه أصبح .

مذهبَه في هذا أيضاً قولهم : ما كان أحسن زيداً ، فجاء الفعل في هذا الموضع لا فاعل له وقد دللنا على ذلك^(١) .

فأمّا ما حكاه سيبويه من قولهم : شدّ ما أنك ، وعزّ ما أنك ذاهب^(٢) ، فقد قال فيه قولين ، ليس (ما) في أحد منهما كافّة ولكنّها في أحدهما زائدة ، وفي الآخر نكرة ، قال : وسألته - يئني الخليل - عن قوله : شدّ ما أنك ذاهب ، وعزّ ما أنك ذاهب ، [فقال : هذا بمنزلة حقاً أنك ذاهب]^(٣) ، كما تقول : أما أنك ذاهب بمنزلة حقاً أنك ذاهب ، قال : وإن نسيت جعلت : شدّ ما ، كنيم ما^(٤) .

وأقول : إنّه إذا مثل : شدّ ما أنك ذاهب ، بـ (نيم ما) ، ف (ما) بعد قولك : شدّ ما ، نكرة في موضع نصب ، كما أنّها بعد (نيم ما) كذلك ، وتقديره : نعم الشيء شيئاً ، كما أن تقدير نعم رجلاً : نعم الرجل رجلاً ، و (أنك) على هذا خبر مبتدأ ، كأنك قلت : نيم شيئاً ٢٥ أ / هو أنك تقول الحق ، لما قيل لك ما هو ؟ .

ومن قدّر (زيداً) مبتدأ مؤخرًا في قولك : نعم الرجل زيد^(٥) ، فقال : كأنّه في التقدير : زيد نعم الرجل ، فأنسبه يئني له أن يوافق من يقول : إن (زيداً) خبر مبتدأ محذوف .

(١) تقدم في المسألة السابعة عشرة .

(٢) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .

(٣) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ، انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مذهبان ، أحدهما أن يكون

مبتدأ ، وخبره ما تقدمه من الجملة ، والثاني أن يكون خبر

مبتدأ محذوف ، انظر : شرح المفصل ١٣٤/٧ .

في قولك : نعم الرجل ، ذلك لأنه إن لم يُقدَّرْ هذا التقدير
لزمه أن يبتدىء به (أن) المفتوحة ، كأنه قال (١) : أنتك
ذاهب نعم العمل ، وهذا لا يجوز ابتداءها .

ويؤتي قول سيويه : [أن] (٢) (قلما) كفت فدخلت
على الفعل في : قلما وصال ، أن (قلما) أجري نفياً (٣) ، وغلب
ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف
لمشابهته [له] (٤) ، ويدل على إجرائهم إيائه مجرى الحرف
أنه لا يقع إلا مبتدأ ولا يكون مبنياً على شيء ، فكما شابه الحرف
في هذا كذلك شابهه في أنه لم يكن له فاعل .

وأما : كثر ما يقولن ذلك ، فلمّا كان خلافه مجري
مجره كـ (صدق) و (ريان) وشبان ، وطبان (٥) ، ونحو
ذلك مما يكثر تعديده مجري مجرى خلافه ، فكذلك : كثر
ما تقولن ذلك .

ويدلّك على إجرائهم [إيائه] (٦) مجرى الحرف ، وأنه
لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلاً كما يقتضيه سائر الأفعال
لمشابهته حرف النفي في قولهم : قلما سرت حتى أدخلها ، ألا
تري : أنهم لم يرفعوا الفعل بعد (حتى) كما لم يرفعوه بعد
النفي في قولك : ما سرت حتى أدخلها .

(١) من قوله (أن) زيدا خبر مبتدأ محذوف (الى) انك ذاهب ،
ساقط من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) في ش (نعتا) وهو تحريف ، وما أثبتناه من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج فيها فائدة .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأجراؤهم هنا (قلما) مَجْرَى الحرفِ يُقَوِّي أيضاً إجراءها
مَجْرَاءُ فِي أَنْ لَا تَقْتَضِي فاعلاً ، ويحسن ذلك فيها في القياس
فهذا وجهُ مذهبِ سيبويه فيه وهو الجيد .

[وأما ما حكاه يونس من قولهم : كَثُرَ ما تقولنَّ ذاك (١) ،
فإنَّه 'أَوَّلُهُ' على ما 'أَوَّلَهُ' 'قلما' يوم ، ويحتمل أن تكون
بمعنى (الذي) فيكون 'التقدير' : كَثُرَ الذي يقولهُ . ودخول
السُّونِ في الفعلِ على هذا كدخولِهِ في قولِهِ :

٥٣- تَرَفَعَنَّ تَوْبِي شَـ.الآت (٢)
وجاز ذلك فيه ، لأنَّه 'كَلَّمَلْ' ، وقد يجوزُ في الأمثال ما لا يجوزُ
في الكلام ، نحو : عَمْسَى الْغَوَّيْرُ 'أَبْؤُسَا' (٣) ، ويحتمل أن تكون
بمعنى المصدرِ كأنَّه : كَثُرَ قولُكَ ، وكذلك ما حكاه من قولهم :
قلما سرت ، يحتمل هذين الوجهين . فهذه وجوه (ما)
الكافَّة [(٤)] .

(١) انظر : الكتاب ١٥٣/٢ قال سيبويه : وزعم يونس أنهم
يقولون : ربما تقولنَّ ذاك وكثرا ما تقولنَّ ذاك ، لأنه فعل غير
واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف الا و (ما) له لازمة فاشبهت
عندهم لام القسم .

(٢) البيت لجذيمة الابرش ، وصدره :
ربما أوفيت في علم

انظر : الكتاب ١٥٣/٢ ، ونوادير أبي زيد ص/ ٢١٠ ، والخزانة
٥٦٧/٤ .

(٣) هذا المثل من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير
من المراق ومعه الرجال وبنات بالغَوَّيْر على طريقه : عَمْسَى
الغَوَّيْرُ 'أَبْؤُسَا' ، انظر : مجمع الأمثال للميداني ١/ ٦٤٠ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الباب الرابع من ابواب (ما) إذا كانت حرفاً :

استعملت (ما) حرفاً زائداً مع الاسم ، والحرف ، والفعل ، وكل موضع أريد^(١) فيه إقلمة وزن أو غير ذلك ، وزيادتهم إيناماً في هذه المواضع على أربعة أضرب :

فالأول : أن يكون لازماً عوضاً من النحل نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ممك .

والثاني : أن يلحق بدخوله الكلمة التي تدخل عليها حرف لا يلزم في الكلام إذا لم تدخل نحو : لزوم التوّن الشرط إذا دخلت (ما) على (إن) الجزاء .

والثالث : أن تلزم الكلمة التي تزداد عليها ، فلا تفارقها في الكلام والاختيار ، نحو : إمّا ، وإنك ما وخيراً^(٢) .
والرابع : أن تزداد غير لازمة للكلمة^(٣) .

(١) في ش (زائد) بدل (أريد) وهو تحريف . وما أثبتناه من ج

(٢) في ش (وأينما وحراً) بدل (وإنك ما وخيراً) وما أثبتناه من ج وهو أصح لأن (ما) في هذا الكلام زائدة لازمة ، انظر : الضرب الثالث من مجز . (ما) زائدة الآتي .

(٣) في ج (للكلام) .

الضربة الأولى : الذي زيدت فيه (ما) لازمة عوضاً من الفعل :
وذلك قولهم : أمّا أنتَ مطلقاً انطلقتِ معَكَ ، وأمّا زيدٌ
ذاهباً ذهبَ معَهُ ، ومنه قول الشاعر :

٥٣- أبنا خُرانةً أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ
فإنَّ قوميَّ لَم تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ^(١)

قول سيويه : إنّما هي (أنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (ما) وهي (ما)
المؤكد لَزِمَتْ لتكونَ عوضاً من ذهابِ الفعل ، كما كانتِ الهاءُ
والألفُ عوضاً في (الزنادقة) و (اليماني) لما كانَ قبيحاً عندهم
أنْ يذكرُوا الاسمَ بعدَ (أنْ) ويبتدؤوه بِهَا كَتَبَج : كَي
عبدُ الله يقولُ ذاكَ ، حَمَلُوهُ عَلَى الفعلِ ، حتّى صارَ كأنّهم قالوا :
إذا صرّتَ مطلقاً ، إلّا أنّه لا يُذكرُ بعدها الفعلُ المضمرُّ ،
لأنّه من المضمَر المتروك إظهارُهُ حتّى صارَ ساقطاً بمنزلة تركيهِم
ذلكَ في النداء^(٢) . انتهى كلام سيويه^(٣) .

قول سيويه في هذا ما كتبناه من أنّ (أنْ) [هذه هي التاءية
للفعل و (ما) عوضٌ منه] ملازمةٌ للكلمة و (أنتَ) مرتفعُ الموضعِ
بالفعل الذي صارَ (ما) عوضاً منه ، وهو : كانَ ، فأما (أنْ) مع
صلاتها في موضعٍ نصبٍ لوصولِ الفعلِ إليه وعمله فيه [^(١)] .

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي ، انظر : ديوانه ص/١٢٨ .
وانظر : الكتاب ١٤٨/١ . والانصاف ٧١/١ . والخزانة
٨٠/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٤٨/١ . لم ينقل أبو علي كلام سيويه
بتمامه هنا ، وإنما ترك جملاً منه فلم ينقلها .

(٣) (انتهى كلام سيويه) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأما (أن) في البيت ، فموضعه ' نصب ' بفعل مضمَر يدلُّ عليه قوله :

..... فان قومي لم تأكلهم الضبع
[ويُفسَّرُ ' ، ولا يجوز أن يُحكم على موضعه بالنصب بـ (لم تأكلهم الضبع) فيكون التقدير : إن قومي لم تأكلهم الضبع]^(١) لئن كنت ذا نَفَرٍ ، لأن هذا الفعل بعد (إن) و (أن) قبلها ، وما قبل (إن) لا يعمل فيه ما بعدها ، فاذن لم يجوز اتصافه بهذا ، وكان لا بدَّ له من متعلِّق ، فانذي يتعلَّقُ به فعل مضمَر [هو]^(٢) بقيت ، أو سلمت ، أو نحو ذلك معاً يدلُّ عليه قوله :

..... فان قومي لم تأكلهم الضبع
فأما ما ذكره أبو العباس في (الرد)^(٣) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) ههنا متمماً ، وأنه جائزٌ عندَه في التماس فكالمغالطة .

ألا ترى : أنه قد يجوز في أقياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال ، فإذا لم يستعمل له تركُّه ، وإن أجازَه القياس ،

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) هو كتاب (الغلط) الذي تقدم ذكره في (ما) الحرفية .

قال أبو العباس : ان أثرت أن يضمَر الفعل قلت : أما كنت منطلقاً انطلقت لكسر همزة (ان) تريد : ان كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل فيما ذكر لا يجوز في (ان) المكسورة ، كما لا يجوز اظهاره مع المفتوحة ، ولست أرى وقوع الفعل بعد المفتوحة متمماً وتحذف (ما) فتقول : ان كنت منطلقاً انطلقت .

انظر : الانحصار (المخطوط) لابن ولاد ، ص / ٤١ .

فلا يُستعمل في الكلام : وَذَرَّ ، وَلَا وَدَعَ^(١) ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
لأَمْتَانِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ أَجَازَهُ الْقِيَاسُ ، وَكَذَلِكَ إِظْهَارُ
الْفِعْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَجُوزُ لِشِدْوَذِهِ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ
أَجَازَهُ الْقِيَاسُ .

وهذه المثلُ إِنَّمَا تُسْتَخْرَجُ وَمَوْضِعُ بَعْدَ سَمَاعِ الشَّيْءِ
وَإِطْرَادِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ لِوَصْلِ إِلَى النُّطْقِ بِالشَّيْءِ عَلَى حَسَبِ
مَا نَطَقَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ ، فَإِذَا أَدَّى إِلَى خِلَافِهِ وَجِبَ أَنْ يَشْدَ
وَيُطْرَحَ ، فَحُكْمُ السَّمَاعِ فِي [الشَّيْءِ]^(٢) أَنْ يَتَقَدَّمَ الْقِيَاسُ ،
فَإِذَا لَمْ يَتَقَدِّمْ فَلَا مَوْضِعَ لِلْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ حَيْثُ غَيْرُ مَوْصِلٍ إِلَى
الْمُرَادِ ، وَلَا مُؤَدٍّ إِلَى الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ^(٣) . أَلَا تَرَى : أَنَّ الْغَرَضَ
فِي اسْتِخْرَاجِ [هَذَا]^(٤) الْقِيَاسِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَتَكَلَّمَ غَيْرُ الْعَرَبِيِّ
الْفَصِيحِ بِلُزُومِهِ إِثْبَاتِهِ ، وَاسْتِعْمَالُهُ لَهُ كَمَا يَتَكَلَّمَ الْعَرَبِيُّ^(٥) ٢٥ ب/
الْفَصِيحِ ، فَإِذَا أَدَّى إِلَى خِلَافِ كَلَامِ الْعَرَبِ كَانَ فَاسِدًا ، وَخِلَافُ
مَا قُصِدَ بِهِ لَهُ ، أَلَا تَرَى : أَنَّهُ لَمَّا اسْتَبَّ فِي كَلَامِهِمْ ارْتِفَاعُ
الْأَسْمِ فِي إِسْنَادِهِمْ الْفِعْلَ إِلَيْهِ مَقْدَمًا ، قُلْنَا : الْفَاعِلُ رَفَعَ ، وَلَوْ
لَمْ يَتَقَدِّمْ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ دَوَّاهُ أَوْ عَلِمَاهُ لَمْ نَنْتَفِعْ
بِهَذَا الْقَوْلِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ ، وَلَا فِيهِ فَائِدَةٌ ، فَعَلَى هَذَا وَضَعُ
هَذِهِ الْقِيَاسَاتِ ، ثُمَّ إِنْ شَدَّ بَعْدَ عَمَّا عَلَيْهِ الْكثَرَةُ وَجَارَ^(٥) عَلَيْهِ

-
- (١) انظر : الكتاب ٨/١ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) في ش (إلى الغرض الناد) وهو غير واضح ، فاثبتنا ما في ج
لوضوحه في المعنى .
(٤) زيادة من ج فيها فائدة .
(٥) في ش (وجازت) بدل (وجار) .

الجمهرة' والجملة' (١) شيء' أخير' به' ونبّه' عليه' وأعلم' أن' حكمه' أن' يحفظ' ، ولا يحمل' على' ما عليه' [الأكثر' لمخالفته' في السمع' ما عليه'] (٢) الأشيع' فيكون' القياس' حيث' بذلك' موصولا' الى' النطق' كما' نطق' أهل' اللغة' ، هذا' فيما' استمر' استعماله' و [اطرّد] (٣) استعماله' .

فأما (٤) إذا لم يسمع الشيء إلا على شيء (٥) ولم يحفظ إلا على هيئة ، فلا يبدل عنه (٦) ما سواه ، ولا مجاوزة فيه إلى ما عداه مما لم يسمع . منهم ومن يحفظ عنهم ، فعلى [هذا] (٧) يجري القياس النحوي وحكمه (٨) .

ثم نرجع إلى المسألة فنقول :

إن موضع (أن) في : أمّا أنتَ منطلقاً ، ونحوه نصب بالفضل الذي ذكرنا ، و (ما) هذه هي الزائدة ، وليست (أمّا) هذه بجزء ، قال سيويه : سأله - يعني الخليل - عن قوله : أمّا أنتَ منطلقاً أنطلق منك ، فرفع ، وهو قول أبي عمرو وحدثنا به يونس (٩) ، يريد أنه رفع (أنطلق) ، ولم يجزمه على أنه جزء .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ش (والحمل) وهو تحريف . |
| (٢) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٣) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٤) | في ج (اما) ساقط . |
| (٥) | في ج (بينة) وهو تصحيف . |
| (٦) | في ج (لا) بدل (الى) وهو خطأ واضح . |
| (٧) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٨) | (حكمه) ساقط من ج . |
| (٩) | انظر : الكتاب ١ / ٤٥٣ . |

وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي فيما اظن المجازاة
بـ (أمّا) المفتوحة الهمزة وزعم أنّه لم يحكى غيره ، وهذا الذي
حكاه أبو عمر تقويةً للبيت الذي ذكرنا وهو :

أبا خراثة أمّا أنتَ ذا نفرٍ (١)

لأنّه ليس في البيت ما يحملُ عليه (أنْ) فيتلّق به ، كما
أنّها في قولهم : أمّا أنتَ مطلقاً أنطلقُ ممك ، متعلّق بأنطلقُ
ممك .

فإن قلتَ : يكونُ متلّقاً بفعلٍ مضمرٍ يُفسّرُ ما بعده
كما قدّمْتَ في أوّلِ الفصلِ .

فالجوابُ (٢) : ما يكونُ تفسيراً لا يُعطفُ به على المُفسّرِ
ألا ترى : أنّكَ تقولُ : إنَّ زيداً ضربتهُ ، ولا يجوزُ إنَّ زيداً
فضربتهُ ، فإذا لم يَجْزُ عطفُ المُفسّرِ على المُفسَّرِ ، كانتِ
القاءُ في قوله : (فإنَّ قومي) ، جوابَ شرطٍ ، و (أمّا) جزاءُ ،
و (أنتَ) مرتفعٌ بفعلٍ ، مضمرٍ [كما أنَّ (خيراً) في قولهم : إنَّ
خيرٌ فخيرٌ ، يرتفعُ بفعلٍ مضمرٍ] (٣) ، ولا موضعُ لـ (أمّا) من
الأعرابِ على هذا التأويلِ ، كما لا موضعُ لـ (إنَّ) الجزاءِ مبتدأةً
غيرَ مقدّمةٍ (٤) عليها شيءٌ .

-
- (١) وهو الشاهد السابع والخمسون .
(٢) في ش (ان جواب) وهو تحريف .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق . وانظر : الكتاب ١/ ١٣٠ -
١٣١ .
(٤) في ج (مبتية) وهو تحريف وما اثبتناه من ش هو الصحيح .

فَإِنْ قُلْتَ : لَقَدْ تَكُونُ الْفَاءُ حَرْفًا زَائِدًا ، وَقَدْ حَكَى [ذَلِكَ] ^(١)
 أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : أَخَوَكَ فَوَجَدَ ^(٢) ، يُرِيدُونَ :
 أَخَوَكَ وَجَدَ ، فَيُزِيدُونَ الْفَاءَ ، فَأَحْمِلُهَا فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا ،
 لِيَسْمَحَ مَا أَقْدَرُ مِنْ إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُفْسَّرِ ، وَيَكُونَ غَيْرَ مَعْطُوفٍ
 عَلَيْهِ مَا يُفْسَّرُ .

فَإِنْ زِيَادَةُ هَذِهِ الْفَاءِ قَدْ حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ ، وَرَوَاهُ أَبُو عَثْمَانَ
 أَيْضًا ، وَلَمْ يَحْكَمْ سَبْيُوهُ ، وَفِي حَمَلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ قُوَّةٌ لَمَّا ذَهَبَ
 إِلَيْهِ سَبْيُوهُ مِنْ أَنَّ (أَمَّا) فِي الْبَيْتِ إِنَّمَا هُوَ (أَنْ) النَّاعِبَةُ لِلْفِعْلِ ،
 ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا) إِلَّا أَنْ أَتَوَلَّى زِيَادَةَ الْفَاءِ ^(٣) لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : إِمَّا لَا ، قَالَ سَبْيُوهُ : وَمِثْلُ ذَلِكَ - يَعْنِي
 مِثْلُ قَوْلِهِمْ : أَمَّا كُنْتَ مَاطِلًا أَطْلَقْتَ مَمَكًا - إِمَّا لَا ، فَكَأَنَّهُ ^(٤)
 يَقُولُ : أَفْعَلُ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا ذَا
 لِكُرَّةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَتَصَرُّفِهِ ^(٥) حَتَّى اسْتَفْهَنُوا عَنْهُ بِهَذَا ^(٦) ،
 وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ
 غَيْرَهُ فَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا [إِمَّا لَا] ^(٧) وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهُ لِكَثْرَتِهِ فِي
 الْكَلَامِ ^(٨) ، انْتَهَى .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ص/ ٢٦٧ .
 (٣) في ش (بزيادتها) وما اثبتناه أصح لأن الاظهار أولى من
 الإضمار هنا .
 (٤) في ش (حكاية) بدل (فكاه) وهو تحريف .
 (٥) في الكتاب ١/ ١٤٨ (وتصرفوا) بدل (تصرفه) .
 (٦) انظر : الكتاب ١/ ١٤٨ .
 (٧) زيادة من الكتاب ١/ ١٤٨ .
 (٨) انظر : الكتاب ١/ ٢٧٩ .

ف (ما) في هذا عوض " من الفعل كما أنه فيما ذكره " من :
 أمّا كنت منطقتاً ، عوض " منه " ، يدلّ على ذلك أنه [لا] (١)
 يظهر معه الفعل ، ولما كان أصل هذه الكلمة ما ذكره ،
 وحذفت منه هذه الأشياء فغيّر ، غيّرت أيضاً بأهالة (لا) (٢)
 فيها وهي حرف " لا يُعال في غير هذا الموضع ، فكأنّه أمل هذا
 فغيّر عملاً عليه في سائر الكلام ، ليبدل التغير على هذه
 التغيرات ، ولأنّها قد صارت آخر شيء بمنزلة حرف واحد ،
 فهذا مجيء (ما) عوضاً من الفعل .

§ الضرب الثاني من مجيء (ما) فائدة :

وهو أن يَدْخُلَ بدخوله الكلمة التي تدخل عليها حرف
 لا يلزم في الكلام إذا لم يدخل [نحو] (٣) : لزوم انشؤن
 الشرط إذا دخلت (ما) على (إن) الجزاء وذلك نحو : إمّا
 تأتيَنِّي آتِكَ ، (فإمّا تذهبَنَّ بِكَ) (٤) ، (فإمّا ترينَ مِن
 البشرِ أحداً فقولي) (٥) .

ف (ما) هذه مشبهة باللام في (لِيَفْعَلَنَّ) ، وجهة الشبه .
 أنّها حرف للتأكيد كما أن اللام للتأكيد ، والنون في ٢٦ آ /

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) أجاز النحاة أهالة (لا) في هذا الموضع ، انظر : شرح المفصل
 - ٦٥/٩

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الزخرف / ٤١ .

(٥) مريم / ٢٦ .

(أفعَلَنَ) غير لازمة فيما حكاه سيبويه ^(١) ، فإذا لم يَلَمْ فَيَ لَمْ يَفْعَلَنَ مع أَنَّ النونَ فيه تفرق بين مضيئين [فَأَنَّ لَا تَلْزَمَ إِمَّا يَفْعَلَنَ ، أَوَّلَى ، إِذْ لَزُومُ النُّونِ لَهْ لَا تَفْرُقُ بَيْنَ مَضِيئِينَ] ^(٢) فيه .

وذهب أبو العباس ^(٣) إلى أَنَّ اشْتُونَ ^(٤) لازم مع (إِمَّا) هذه غير مفارق ، وليس عدي كذلك لما أعلمتك ، فإن قلت فمما [جاء] ^(٥) في التنزيل من ذلك كله بالنون ، فليس في ذلك دلالة على أَنَّ ما كان سواء غير جائز ، وقد جاء في غير التنزيل بلا نون أشهد أبو زيد :

٥٤- زَعَمَتْ تَمَاضِيرُ أَنَّنِي إِمَّا أُمْتُ

يَسْدُدُ أَيْبَتُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي ^(٦)

(١) تقدم في المسألة النامة والتاسعة عشرة ، أن أبا علي حكى عن سيبويه عدم لزوم النون بعد هذه اللام ، ولم أعثر على قول سيبويه في الكتاب . إلا ما قاله في ٤٥٦/١ . وهو : وقد يستقيم في الكلام : أن زيداً ليضرب ، وليذهب ولم يقع ضرب وهذا ليس بكلام صريح منه ، بعدم لزوم النون ، ولكن يفهم منه أن النون قد لا تلزم القسم .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) لم أجد نصاً لأبي العباس في المقتضب ، والكامل ، يزيد هذا الذي يروى عنه ، بل الذي وجدته خلاف ما يروى عنه ، فإنه مثل لـ (اما) في الجزاء فقال : أما تأتني أنك ، وأما تقم أقم بغير نون ، انظر : المقتضب ٥٤/٢ و ٢٩/٣ والكامل ٢٨٩/١ .

(٤) لقد وقع في كلام أبي العباس تقديم وتأخير في هذه الصفحات ، ولم ينتبه إليه ناسخ نسخة ش ، وصححته على نسخة ج .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) هذا البيت في نوادر أبي زيد ونسبه إلى سلمان بن ربيعة الضبِّي أو سلمى بن ربيعة الضبِّي . انظر : نوادر أبي زيد ص/١٢٠-١٢١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٩ .

وأشدَّ أبو عبيدة :

٥٥- فَأَمَّا يَنْجُوا بِحَتْفِ أَرْضٍ
فَقَدْ لَحِقَا بِحَتْفِهِمَا لَزَامَا^(١)

وفي كتاب سيويه للأعشى :

٥٦- فَأَمَّا تَرِينِي وَلِي لَمَّةٌ
فَسَانَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهِمَا^(٢)
هذا في أبيات كثيرة تركنا ذكرها هنا مع استقصاء الحجة في ذلك ،
لذكرنا له مستقصى في مسائل إصلاح الاغفال^(٣) .

١- الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة :

وهي أن تُلزَمُ الكلمة التي تُزادُ عليها ، فلا تُفارقُها في الكلام
والاختيار من ذلك قولهم في الجزاء : (مَهْمَا) ، قال سيويه :

(١) البيت لصخر الغي الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين ٢/٦٥
وفيه :

فَأَمَّا يَنْجُوا مِنْ خَوْفِ أَرْضٍ فَقَدْ لَقِيا حَتُوفَهُمَا لَزَامَا
وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٨٢ :
فَأَمَّا يَنْجُوا مِنْ حَتْفِ يَوْمٍ فَقَدْ لَقِيا حَتُوفَهُمَا لَزَامَا
وفي اللسان :

(٢) البيت للأعشى ، وروايته في ديوانه ص/١٧١ :

فَأَنْ تَمْهَدِينِي وَلِي لَمَّةٌ فَأَنْ الْحَوَادِثَ الْوَيَّ بِهَا
وفي الكتاب ١/٢٣٩ : (فَأَمَّا قَرَى لَمَّتِي بِدَلَّتْ)
ومثل رواية الكتاب رواية معاني القرآن للاخفش ص/١٩١ .
وفي الاصول لابن السراج ٢/٤٣٦ (فَأَنْ تَبْصُرِينِي) .

(٣) لقد استدلل أبو علي لعدم لزوم النون بعد (اما) هذه في
كتاب (الاغفال) بهذه الابيات وأبيات أخرى ذكرها في الاغفال ،
والابيات هي :

سألتُ الخليلَ عن (مَهْمَا) ^(١) فقالَ : هي (ما) أَدْخَلْتُ عليها ^(٢)
 (ما) ، وأبْدَلُ الألفَ كراهيةَ التثنيةِ المتلدين ، وقد يجوزُ أن يكونَ
 (مَه) كـ (إِذْ) ضمَّ ٢٧ ب / إليها (ما) ^(٣) .

وقولُ الخليلِ عندي أقوى . وقيلَ : إنَّه جائزٌ أن يكونَ
 (مَه) بمعنى الكفِّ ، كما تقولُ : مَه ، تريدُ : اكفِّفْ ، وتكونُ
 (ما) الثانيةُ للشرطِ والجزاء ، كأنَّ تقديرَ قوله تعالى : (مَهْمَا
 تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) ^(٤) : اكفِّفْ ما تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ، وهذا يلزمُ
 قائله أن يكونَ كلُّ موضعٍ جاءَ فيه (مَهْمَا) أريدَ ^(٥) فيه الكفِّفْ
 والأمرُ بالامساك ، وليسَ عندي أنَّ الغرضَ في الاستعمالِ هذا
 ألا ترى : أن قولَه :

إما تترى شمسًا في الرأسِ لاحَ به
 من بعدِ أسودِ داجي اللونِ فينان
 فقد ازوعَ قلوبُ الغانياتِ به
 حتى يملنَ بأجسادِ وأعيانِ
 واستشهدَ ببيتينِ لجريروهما :
 إما تريني وهذا الدهرُ ذو غيرِ
 في منكبي وفي الأصلابِ تعنيبِ
 فقد أمدَ نجسادَ السيفِ معتدلاً
 مثلَ الرديني هزَّته الاناييبِ

انظر : الإغفال ص/ ١٦ . (المخطوط) . المكتبة المصرية رقم
 ٥٢ . تفسير .

(١) هذه العبارة في ش فيها نوع من التكرار والاضطراب ،
 فاثبتنا ما في ج لأنها توافق ما في الكتاب . انظر : الكتاب
 ٤٣٣/١ .

(٢) في الكتاب (معنا) بدل (عليها) .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

(٤) الأعراف ١٣٢ .

(٥) في ش (أراد) واثبتنا ما في ج ، لأنه أقوى من حيث المعنى .

٥٧- فَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَنَزَارَهُ تُعْطِيَكُمُ

وَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَنَزَارَهُ تَمْنَعَانِ^(١)

الذي يتسابق منه الى أفئدة السامعين وانفهامهم أن كل شيء شاءت منه أعطت ، وكل شيء شاءت منعت ، وما أحسب انقائلا :

٥٨- وَأَنْتَكَ مَهْمَا تَأْمُرِي انْقَلِبَ يَفْعَلُ^(٢)

أراد : وأنتك اكففي ما تأمري القلب يفعل ، ويؤكد قول الخليل في هذا ما أتتده أبو زيد ، وابن الأعرابي :

٥٩- مَهْمَا لِي الْمَيْلَةُ مَهْمَا لِيَّهِ

أودى بنملي وسير بالييه^(٣)

فاستفهم بـ (مَهْمَا) كما يستفهم بـ (أين) وغيره من الأسماء التي يجازى بها .

(١) البيت منسوب في الكتاب الى ابن الخرع ، انظر : الكتاب ١٥٢/٢ وفي معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ غير منسوب ، وقال البغدادي : البيت غير موجود في ديوان ابن الخرع ، وإنما هو من قصيدة للكميت .

انظر : الخزانة ٥٥٩/٤ - ٥٦٠ - وانظر : شعر الكميت بن زيد الاسدي للدكتور داود سلوم قسم ٢/ج ٢٤/٣ .
(٢) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس للاعلام ص/٦٩ وصدره :
أغرك مني ان حبك قاتلي

انظر : الكتاب ٣٠٣/٢ ، والاصول ٤١٥/٢ .

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص/٦٢ نسبة الى عمرو بن ملقظ ، وانظر : ابن الأعرابي ٣٤٥ رسالة ماجستير ، والخزانة ٦٣١/٣ - ٦٣٣ .

ومن ذلك (لَمَّا) التي يُجْزَمُ بها في نحو : (وَلَمَّا يَعْلَمِ
اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)^(١) .

ونحو قوله :

٦٠- أَلَمَّا تَعَجَّبِي وَتَرَيَّ بَطِيْطًا

من اللاتين في الحَقْبِ الخوالي^(٢)

وإنما ذكرته في هذا القسم دون ما لا يلزم فيه (ما) ، لأنه قد
صار لها بدخول (ما) فيها نحو ليس لـ (لَمْ) ألا ترى : أنك
تقول : لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ ، فتوليها الماضي ولا تليه (لم) ، ويكون
ظرفاً ، فقد صار فيه ما ليس في (لم) كما أن (لَوْ) لما أضيفت
إليه (لا) صار فيه معنى آخر .

فجاء (لَمَّا)^(٣) على وجهين : أحدهما بمنزلة [(لم)
كقوله :]^(٤) أَلَمَّا تَعَجَّبِي ، وما أشبهه . والآخر : أن يكون
ظرفاً ، ويدخل على الماضي ، لأن (لَمَّا) إذا لم يكن ظرفاً [لم
يكن له] نحو ليس لـ (لَمْ) ، ألا ترى : أنه يقال : جِئْتُ
ولمَّا ، فتحذف الفعل الذي لو ظهر لجزمته ، ولا تفعل ذلك

(١) آل عمران/ ١٤٢ .

(٢) البيت للكميت ، انظر : شعر الكميت الاسدي ق/١ ج/٢ ٦٧/٢

أوفيه (في الحجج) وانظر : جمهرة اللغة لابن دريد ٣٤/١

وفيها (في الحجج الخوالي) ، وانظر : مقاييس اللغة ١٨٤/١

مادة : بط وفيه منسوب للكميت ، وفيه (في الحجج) أيضاً .

(٣) في ش (ولم أجعل) وهي خطأ بين وغير منسجم مع هذا

النص ، وأثبتنا ما في ج ، لأن السياق يقتضيها .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة أضفتها لأن السياق يقتضيها . و (ويدخل على الماضي

لأن (لَمَّا) إذا لم يكن ظرفاً) سناط من ج .

بـ (لم) فكأنهم لما أدخلوا عليها (ما) لم يخرجوها^(١) عن أن تكون كـ (لم) واتسع فيها بأن جعلت ظرفاً ، وأن وإيها الماضي .

قل - يريه : (ما) في (لما) مُخَيَّرَةٌ لَهَا عن حال (لم) كما غيَّرت (لو) إذا قلت : (لو ما) ، ونحوها . ألا ترى : أنك تقول : لما ، ولا تُبَيِّنها شيئاً ، ولا تقول : ذلك في (لم)^(٢) وقال أيضاً : [أمّا لما]^(٣) فهي للأمر الذي قد وقع أوقع غيرهما وإنما تجيء بمنزلة (لو) فيما ذكرنا فإنما هما لا ابتداءً وجواباً ، وكذلك (لولا) و (لو ما) فهما لا ابتداءً وجواباً ، فالأول سبب ما وقع ومما لم يقع^(٤) .

وإنما حسن أن تحذف الفعل بعد (لما) ولم يحسن ذلك في (لم) ، لأنهم لما استعملوها ظرفاً في قولهم^(٥) : لما جئت جئت ، [وقعت]^(٦) موقع الأسماء فأشبهتها ، ولما أشبهتها حسن أن لا يقع الفعل [بعدها]^(٧) ولم يحسن ذلك في (لم) [وأخواتها]^(٨) لأنها لم تقع في مواقع الأسماء فلم تشبهها .

(١) في ش (لم يخرجها) أثبتنا ما في ج لأنه أوفق في المعنى حيث قال : (لما أدخلوا عليها) .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٣) زيادة من ج توافق الكتاب ٣١٢/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ .

(٥) (لما استعملوها ظرفاً في قولهم) ساقط من ج .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٧) زيادة مني يقتضيها السياق .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ومن ذلك قولهم : افعلْ هذا آثراً مآ ، ف (ما) ها هنا زائدة
لازمة فيما ذكره سيويه^(١) .

ومنه قولهم : إئتكَ ما وخيراً ، فهذا حكاية سيويه^(٢) ،
وتدويره : إئتكَ ما وخيراً مشرونان ، وخبره استعمل مضمراً .

ومنه قولهم : (سيّما) في نحو قولهم : ولا سيّما زيد ، وهي
تستعمل في الاستثناء وغيرها ، وذلك قولهم : جاءني القوم لا سيّما
زيد ، ف (سيّ) متصّب بـ (لا) والخبر مضمّر ، وإنّما يصلح
أن تستعمل (لا) فيه وإن كان مضافاً الى معرفة ، لأنّه بمنزلة
(مثل)^(٣) فالإضافة الى المعرفة [لا تخصصه]^(٤) كما لا تخصص
(مثلاً) ، والجملة في موضع نصب لوقوعها موقع الاسم المشتق ،
فهذا استعمالهم لها في الاستثناء .

وأما استعمالها في غير الاستثناء فقوله^(٥) :

٦١- ولا سيّما يوم بدارة جملجل^(٦)
فهذا ليس موضع الاستثناء . فإن شئت جعلت الظرف خبراً ،
وإن شئت جعلته صفة وأضمرت الخبر . و (ما) في هذه
المواضع لازمة .

-
- (١) انظر : الكتاب ١٤٨/١ .
(٢) انظر : الكتاب ١٥٢/١ و ٢٧٠ .
(٣) انظر : الكتاب ٣٥٠/١ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) في ش (فقولهم) وأثبتنا ما في ج لأن القائل واحد .
(٦) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس للأعلام
ص/٦٣ وصدرة :
الارب يوم صالح لك منها
انظر : مغني اللبيب ١٤٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَتَكْرَرُ أَنْ تَكُونَ (مَا) غَيْرَ لازِمَةٍ فِي (سَيِّئًا)
لَا تَسَادِرُ مِنْ أُنْتَدَاءٍ : وَلَا سَيِّئًا يَوْمٌ ، يُرِيدُ بِهِ (الَّذِي) ؟

فَالْجَوَابُ : أَنْ الزَّائِدَةَ لَمَّا كَانَتْ عَلَى لَفْظِ الَّذِي هِيَ بِمَعْنَى
(مَا) كَرِهَ اجْتِمَاعُهَا فَاسْتَفْنِيَ عَنْهَا بِالزِّيَادَةِ بِهَا ، أَلَا تَرَى : أَنَّهُمْ
قَالُوا : (مَهْمَا)^(١) فَتَسَيَّرُوا اللَّفْظَ كَرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ اللَّفْظَيْنِ وَقَوْلِ
الْقَائِلِ :

لَمَّا أُنْسِيْتُ شُكْرَكَ^(٢)

وَتَشْبِيهًا إِيَّاهَا بِالْمَوْصُولَةِ أَشَدُّ مِنْ هَذَا ، وَفِي النَّزِيلِ : (وَلَقَدْ
مَكَّنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ)^(٣) فَجَاءَ الثَّانِي بِـ (إِنْ) دُونَ
(مَا) لِتَقْدِيمِ (مَا) .

وَيَجُوزُ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى حَذْفِ (مَا) مِنْ (سَيِّئًا) وَإِتْبَاعِهَا
أَكْثَرُ . قَالَ سَيَوِيه : إِنْ حَذَفْتَ (مَا) فَعَرِي^(٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ (إِمَّا) الَّتِي فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا
عَمْرًا ، وَهِيَ فِي الْمَضِيِّ كـ (أَوْ) فِي أَنَّهُ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِي الْأَخْبَارِ
وغيرِهِ ، إِلَّا أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا : إِنَّمَا إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَوْ
اَضْرَبْتُ زَيْدًا ، جَازَ أَنْ أَكُونَ أَخْبَرْتُهُ بِضَرْبِ زَيْدٍ وَأَنَا مُشَقِّقٌ ،
أَوْ أَمَرْتُهُ بِضَرْبِهِ وَأَيْحَتُهُ لَهُ ، ثُمَّ أَدْرَكَنِي الشُّكُّ بَعْدَ مَا كُنْتُ

(١) (فَاسْتَفْنِيَ عَنْهَا بِالزِّيَادَةِ بِهَا أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : مَهْمَا) سَاقَطَ

مِنْ ج .

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ وَهُوَ الشَّاهِدُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ .

(٣) الْاِحْتِسَافُ / ٢٦ .

(٤) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٩٨ / ١ .

على يقين ، أو أمرته بضرب غيره بعد أن لم أريد أن يتسدها .
و (إمّا) في أوّل ذكرها تؤذن بواحد من أمرين ، فهذه
الفصل بينهما ، وهذا الاشتراك ٢٨ أ / بينهما ، ذكرها النحويون
معها في جملة حروف العطف لأنّها حرف عطف ، ألا ترى :
أنّها لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها في
قولك ^(١) : ضربت إمّا زيداً ، وليست أيضاً كـ (لا) و (حتّى)
ونحوها من الحروف التي تكون تارة عاطفة وأخرى غير عاطفة .
لدخول حرف العطف عليها ، ولزومها لها في قولهم : ضربت إمّا
زيداً وإمّا عمراً .

وبذلك أيضاً على أنّها ليست عاطفة ابتداءً بها في نحو :
(إمّا أن تمذّب وإمّا أن تتخذ فيهم حسّاً) ^(٢) وفيما حكاه
سيبويه من قولهم : إمّا أن يقوم وإمّا أن لا يقوم ^(٣) ، فذلك
هذا على أنّها غير عاطفة لأنّ حرف العطف لا يخالو من أن يعطف
مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة وفي كلا القسمين لا يبدأ
به . فان قلت : ما تنكر أن تكون كـ (حتّى) ونحوه ممّا
يستقل فتكون تارة عاطفة وأخرى غير عاطفة ؟ فقد قدّمنا الدلالة
على امتناع ذلك ^(٤) .

وسألت أبا بكر عنها فقال : ليست بحرف عطف ^(٥) ، وقال :

-
- (١) يعني (إمّا) الأولى .
(٢) الكهف / ٨٦ .
(٣) انظر : الكتاب ٦٧ / ٢ .
(٤) وهو قوله : ألا ترى أنّها لا تدخل ... الخ .
(٥) لقد عدّه أبو بكر بن السراج (إمّا) من جملة حروف العطف ،
فقال : الخامس (إمّا) و (إمّا) في الشك والخير بمنزلة (أو)

حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام ، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو : لم يقيم زيد ولا عمرو ف (لا) في هذه المسألة ليست بباطنية إنما هي نافية ، ونحن نجسد (إمّا) لا تفارقها الواو ، أعني : المكررة في قولك : ضربت إمّا زيدا وإمّا عمراً ، فالثانية لا تفارقها الواو ، والأولى لا تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها ، فقد خالف ما عليه حروف العطف .

وقال سيويه في جرمي الصفات على الموصوفين : ومنه مرت برجل راكع أو ساجد ، فإمّا هي : إمّا ، وإمّا ، إلا أن (إمّا) تنجاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين [وإذا قال : أو ساجد ، فقد يجوز أن يقتصر عليه ^(١) وقد تقدم في أول الفصل ^(٢)] ما يبين هذا الكلام .

و (إمّا) هذه لا تكون إلا مكررة نحو : ضربت إمّا زيدا وإمّا عمراً ، ولا تكون مفردة .

= وبينهما فصل . وقال في موضع آخر : واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقيم عمرو ولا زيد الوار نسق ، و (لا) تؤكد للنفي . انظر : الأصول لابن السراج ٥٧/٢ و ٦٠ . وما يرويه أبو علي من شيخه أبي بكر خلاف ما في الأصول ، حيث عدّ أبو بكر (إمّا) من جملة حروف العطف .

(١) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ، انظر : الكتاب ٢١٣/١ .

(٢) وهو قوله السابق : لا ترى أنها لا تدخل ... الخ .

قال أبو العباس : لو قلت : ضربتُ إمّا زيداً ، وسكتَ لم
يُجزِ ، لأنَّ المعنى هذا أو هذا^(١) ، قال : وزعم سيويه أنَّ (إمّا)
قوله إنما هي (إن) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى^(٢) .

وقد جاء في النحر معادلة لـ (أو) نحو : ضربتُ إمّا زيداً
أو عمرو ، وكان هذا للمناسبة بينها وبين (أو) في أنها لأحد
الأمرين كما أنها له ، وإنْ خالفتهما في بناء الكلام معهما على
الثمك ، وجواز كونه مع (أو) أن يكون على اليقين ، ثم
لتحقى ذلك بعد ، فإذا تقدّمتْ (إمّا) وتبعتهما (أو) علم
أنَّ المعنى لـ (إمّا) دونها لتقدّمها .

وأما قوله : (يا ذا القرنين إمّا أنْ تُعَذِّبَ وإمّا أنْ
تُتَّخَذَ فيهم حسناً^(٣)) فيبغي أنْ يكون موضعه رفعا ، وارتفاعه
على الابتداء ، أي^(٤) : إمّا العذابُ شأنك ، أو أمرُك ، أو اتخاذُ
الحسن .

ومثل ما قلنا في هذا ، أجازهُ سيويه في البيت الذي
أشده وهو :

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ (٥)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | انظر : المقتضب ٢٨/٣ . |
| (٢) | انظر : المقتضب ٢٨/٣ . |
| (٣) | الكهف ٨٦ . |
| (٤) | في ج (التقدير) بدل (أي) وهما صحيحان . |
| (٥) | البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ، ونسبه الاعلم الى دريد
ابن الصمة وتماحه : |

فأكذبها فان جزعا وان لجمال صبر
انظر : الكتاب ١٣٤/١ و ٦٧/٢ ، والمقتضب ٢٨/٣ ، والكامل
٢٨٩/١ ، والبيت فيهما غير منسوب . وانظر : الخزانة ٤٤٢/٤
— ٤٤٧ ونسبه الى دريد بن الصمة أيضا . وورد في ش (لقد
حدثتك) بدل (لقد كذبتك) .

قال : ولو^(١) قلت : فإن جزع وإن إجمال صبر كان جائزاً .
 كأنك قلت : فإمّا أمرى جزع ، وإمّا إجمال صبر ، لأنك لم
 صحتحتها فقلت : إمّا ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضاً ، وإمّا
 يسجري ما بعدها ها هنا على الإنداء ، وعلى الكلام الأول^(٢) .

ويجوز عندي أن يكون موضعه نصباً على : أمت إمّا الذئاب
 وإمّا غيره . *

فهذا (ما) في هذه الكلمة من تصرفها . فإمّا ذاتها فإن
 سيويه والخليل يذهبان في ذلك إلى أنها (إن) لزمّتها (ما) ،
 قال سيويه : وأمّا قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فأكذبنيها

فإن جزعاً وإن إجمال صبر^(٣)

فهذا على (إمّا) وليس على (إن) الجزاء ، وليس كقولك^(٤) :

٦٣- إن حقاً وإن كذباً^(٥)

(١) في ج (فإن) بدل (ولو) وأثبتنا ما في ش لأنه يوافق ما في
 الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٣٥/١ .

(٣) وهو الشاهد الثاني والستون .

(٤) في ش (كذلك) وأثبتنا ما في ج لأنه يوافق ما في الكتاب
 ١٣٥/١ .

(٥) هذا جزء من بيت للنعمان بن المنذر والبيت بتمامه هو :
 قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً

نما اعتذارك من شيء إذا قيل

انظر : الكتاب ١٣١/١ ، والخزانة ٧٨/٢ ، والبيت فيهما

للنعمان بن المنذر ، وورد في شرح شواهد المغني ١٨٨/١-١٨٩

(قد قيل إن صدقاً) (من قول) .

فهذا على (إِمَّا) محمولٌ ، ألا ترى : أَنَّكَ تُدْخِلُ الذَّاءَ ، وَلَسَوْ
كَانَتْ عَلَى (إِنْ) الْجُزْءُ وَقَدْ اسْتَقْبَلَتْ الْكَلَامَ لَاحْتِجَتْ إِلَى
الْجَوَابِ ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ : فَأَنْ جُزْءًا ، كَقَوْلِهِ إِنْ حَقًّا ، وَإِنْ
كَذِبًا ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ : (فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(١) .

ولو قلتَ : فَأَنْ جُزْءٌ ، وَإِنْ إِجْمَالٌ صَبْرٌ كَانَ جَائِزًا ،
كَأَنَّكَ قلتَ : فَأَمَّا أَمْرِي جُزْءٌ ، وَإِمَّا إِجْمَالٌ صَبْرٌ ، لِأَنَّكَ لَسَوْ
صَحَّحْتَهَا فَقُلْتَ : إِمَّا جَازٌ ذَلِكَ فِيهَا - يَسِي الرِّفْعُ - وَلَا يَجُوزُ
طَرَحُ (مَا) مِنْ (إِمَّا) إِلَّا فِي الشَّعْرِ قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوَلْبٍ :

٤٤- سَقَّتْهُ الرَّاوِدُ مِنْ صَيْتٍ
وَأِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(٢)

وَأَمَّا يُرِيدُ : وَأَمَّا مِنْ خَرِيفٍ ، وَمَنْ أَجَازَ^(٣) ذَلِكَ -
- يَعْنِي حَذَفَ (مَا) مِنْ (إِمَّا) - فِي الْكَلَامِ دَخَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ صَالِحٍ وَإِنْ طَالِحٍ ، يُرِيدُ : إِمَّا^(٤) .

وَقُلْ أَيْضًا فِي قَوْلِهِمْ : هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هَاهُنَا (مَا) لَا تَحْذَفُ
هَنَا فِي الْكَلَامِ ، كَمَا لَا تَحْذَفُ فِي الْكَلَامِ مِنْ (إِنْ) وَلَكِنَّهُ جَازٌ فِي
الشَّعْرِ^(٥) .

-
- (١) محمَّد/٤ .
(٢) البيت للنمر بن تولب * انظر : شعر النمر بن تولب ص/١٠٤ وفيه (سَقَّتْهَا) * وانظر : الكتاب ١/١٣٥ وفيه منسوب إلى النمر بن تولب أيضًا * وانظر : الانتصار لابن ولاد (المخطوط) ص/٣٨ * وشرح المفصل ٨/١٠١-١٠٢ والخزانة ٤/٤٣٤-٤٣٨
(٣) في ش (ومني اختار) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح وموافق لما في الكتاب ١/١٣٥ .
(٤) انظر : الكتاب ١/١٣٥ .
(٥) انظر : الكتاب ١/٤٧٠-٤٧١ .

وقال : وصالتُ الخليلَ عن (إنَّما) و (إنَّما) و (كأنَّما)
و (حيثُما) و (إنَّما) في قولك : إمَّا أنْ تفعلَ ، وإمَّا أنْ لا
تفعلَ ، فقال : هُنَّ حكاياتٌ ^(١) . والدليلُ على أنَّ (ما) مضمومةٌ
إلى (إنَّ) قولُ الشاعرِ :

لقد كذبتك نفسك فأكذبنيها
فإنَّ جزعاً وإنَّ إجمالاً صبيح

وإنَّما يريدون (إمَّا) وهي بمتلة (ما) مع (أنْ) في قولك :
إمَّا أنتَ مطلقاً انطلقت [مَعَكَ] ^(٢) ، فهذا ما ذكره سيويه في
هذه الكلمة .

فأمَّا قوله في الفصل الأول : ألا ترى : أنَّكَ تدخلُ ألفاً ،
ووجهُ استدلاله بدخول ألفاء على أنَّ (إنَّ) ليسَ الجزء ، فهو
أنَّ (إنَّ) لَا تَدْخُلُ فِي الْبَيْتِ مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إمَّا أنْ تكونَ
التي للجزء ، أو أنَّ تكونَ المحذوفة من (إمَّا) فلا يحوز أنَّ تكونَ
التي للجزء دونَ المحذوفة من (إمَّا) ، لأنَّكَ لو قلتَ : أنتَ
صاحبي إنَّ صدقتَ ، لصلحَ أنَّ يكفني في الكلام المتقدم عن
جواب الجزء . ولو أدخلتَ الفاءَ قلتَ : أنتَ صاحبي فإنَّ
صدقتَ ، لاحتجتَ إلى جوابِ الشرطِ ، ولم يصلحَ أنَّ يكفني
بها تقدّم عن جوابِ الجزء ، لتطعنَ بينَ الجُمْلَتَيْنِ بالفاءِ ،
فكذلكَ قوله : فإنَّ جزعاً بعدَ قوله :

لقد كذبتك نفسك فأكذبنيها

(١) انظر : الكتاب ٦٧/٢ .
(٢) زيادة من ج تواتى ما في الكتاب ٦٧/٢ .

لا يصلح أن تكون (إن) فيه للجزاء ، لدخول الفاء عليها ،
وأنتها لو كانت للجزاء للزمها الجواب ، كما يلزم الجواب فيما
ذكرنا ، فلما لم يصلح أن تكون للجزاء ، لذلك حملته على
أنها المحذوفة من (إمّا) ، فهذا وجه استدلال سيويه^(١) بدخول
الفاء . ومعنى قوله : ألا ترى : أنك تدخل الفاء ولو كانت على
(إن) للجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب .

وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيويه في (إمّا) هو أنها
(إن) التي للجزاء ضمت إليها (ما) ، وهذا عندي غلط عليه ،
وقد قال ما لا يجوز ظن هذا به ، ألا تراه : أنه قال^(٢) : ولو
قلت : إن جزع وإن إجمال صبر ، كان جائزاً كأنك قلت :
فامّا أمري جزع ، وإمّا إجمال صبر لأنك لو صححتها فقلت :
إمّا ، جاز ذلك فيها^(٣) ، وقال أيضاً : (إمّا) يجري ما بعدها على
الابتداء^(٤) .

فكما قاله في هذين الموضعين إجازة وقوع المبتدأ بعد (إمّا)
ومن مذهبه وقوله الذي لا يدفع : أن (إن) لا يقع الابتداء
بعدها .

قول سيويه : ولا يجوز بعد (إن) أن تبني (عندنا) على
الأسماء و [لا]^(٥) الأسماء تبني على (عند) كما لم يجز لك
أن تبني بعد (إن) الأسماء على الأسماء^(٦) .

(١) في ج (استدلاله) و (سيويه) ساقط من ج .

(٢) في ج (ألا ترى) .

(٣) انظر : الكتاب ١/١٣٥ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) زيادة من ج توافق الكتاب ١/١٣٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١/١٣٣ ، و (على الأسماء) ساقط من ج .

فقد وقع هنا جواز وقوع المبتدأ بعد (إن) وأجند وقوعه
 بعد (إمّا) ، فكيف يكون عنده أن (إمّا) هذه إنما هي (إن)
 الجزاء ، وقد كتبنا كل ما^(١) قاله في الحرف فلم يقل في شيء
 منه إنما للجزاء ، لأن ذلك لا يسوغ ، ألا ترى : أنك تقول :
 ضربت إمّا زيدا وإمّا عمرو ، وقول : ذهب إمّا زيد وإمّا عمرو ،
 فلو كان (إن) الجزاء لما عمل ما قبلها في ما بعدها ، ولكن
 (ذهب) فعلاً فارغاً^(٢) لا فاعل له .

فإن قال : يكون انتصاب الاسم بعده بفعل مضمّر كأنه :
 ضربت إن ضربت زيدا وإن ضربت عمرو .

فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى ، ولا المفهوم من هذا
 اللفظ ، ألا ترى : أن المراد في هذا إنما هو : ضربت أحدهما ،
 وليس يريد أن يخبر أنه ضرب زيدا وإن ضرب عمرو فقد
 كان منه ضرب ، هذا معنى لا يقصد في هذا . ولا يريد أيضاً
 أن يقول : إن ذهب زيد وإن ذهب عمرو فقد كان ذهب ،
 هذا ممّا لا يراد في المعنى ، ولا يعترض على أن ذلك فاسد في
 اللفظ ، لأن (ذهب) يبقى فارغاً لا فاعل له^(٣) . ولا يجوز أن
 يضمّر ولا يذكر^(٤) .

(١) (كل ما) ساقط من ج
 (٢) في ش و ج (فعل فارغ) مرفوعاً ، فحركته بالنصب لانه خبر
 (كان) .

(٣) في ش (لا فاعل فيه) وأثبتنا ما في ج لانه أصح في المعنى
 وموافق لما سبق .

(٤) في ش (ولم يذكر) وأثبتنا ما في ج لينسجم مع قوله (أن
 يضمّر) .

ويدلُّ أيضاً على فساد ذلك قولك : إِمَّا أَنْ تَقُومَ وَإِمَّا أَنْ لَا تَقُومَ ، وقوله : (يَا ذَا الْقُرْآنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا)^(١) و (فَاِمَّا مَذًا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(٢) ألا ترى : أَنَّ هذا لو كَانَ (إِنْ) الجزاء لم يَجُزُّ وقوعُ الابتداء بَعْدَهُ ، وَلِئِذَا كَانَ يُجَازَى بِمَا يُجَازَى بِهِ (إِنْ) إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا مَا يُنْهِي عَنِ الْجَوَابِ فَيُسْتَفْتَى بِهِ عَنْ ذِكْرِهِ ، ونحوه : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ^(٣) ، فهَذَا التَّوَهُّمُ عَلَى سَبِيلِهِ ، والتَّأْوِيلُ فِي هَذَا وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَائِلُ فَاسِدٌ غَيْرُ جَائِزٍ .

فَإِنْ قَالَ : مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي (إِنْ) مِنْ (إِمَّا) مَذْهَبَ سَبِيلِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ (إِنْ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : الْمُخَفَّفَةِ مِنْ اشْتِقَالِ^(٤) ، [وَالتَّافِيَةِ^(٥) ، وَازْوَاجَةِ^(٦) ، وَالتَّيِّ لِلْجَزَاءِ^(٧) ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَفَّفَةُ مِنْ اشْتِقَالِ^(٨) ، لِأَنَّ تِلْكَ تَسْخُلُ لِلتَّأَكِيدِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِهَا ، وَلَا التَّافِيَةُ ، لِأَنَّهُ لَا نَفْيَ هُنَا ، وَلَا لِلزِّيَادَةِ ، لِأَنَّ تِلْكَ تَزَادُ بَعْدَ (مَا) التَّافِيَةِ ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزَّ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ . وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَجَازِيَةِ ، لِأَنَّكَ فِي (إِمَّا) لَا تَبْتُ عَلَى الشَّيْءِ كَمَا لَا تَبْتُ فِي الْجَزَاءِ عَلَى الشَّيْءِ ، فَلَمَّا شَابَهَتْهُمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنْ الثَّلَاثِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهَا .

(١) الكهف/٨٦ .

(٢) محمد/٤ .

(٣) الكتاب ١/٤٤٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٨٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١/٤٧٥ .

(٦) انظر : الكتاب ١/٤٠٧ .

(٧) انظر : الكتاب ١/٣٧٧ .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قيلَ له^(١) : ليسَ في قوله : إنَّ (إن) تكونَ على أربعينَ
أوجهٍ ما يُوجبُ أنَّ تكونَ (إن) هذه (إن) الجزاءِ كما لَمْ
يَجُزُّ أنَّ تكونَ واحدةً من الثلاثِ التي ذكرناها ، كذلكَ لا يجوزُ
أنَّ تكونَ المجازيةُ ، لما قدَّمنا من الدليلِ في امتناعِ ذلكَ أنَّ تكونَ
إيَّاهَا ، ولما رأينا في الجمعِ بينَ قوله في (إن) و (إمَّا) من أنَّ
ذلكَ لا يجوزُ أنَّ تكونَ المجازيةُ عندهُ .

وإنَّما لَمْ يَذْكُرْ (إن) ههنا فيجعله ضرباً خامساً من
(إن) ، لأنَّه لا يستعملُ في الكلامِ ، [ولأنَّ الشاعرَ]^(٢) إذا
حذفَ منه (ما) فهو يريدُها ، فهو وإنَّ ذكرَ (إن) فمرادُ
(إمَّا) فلم يَجْعَلْ ٢٦ ب / ذلكَ قِسْماً خامساً لهذا .

فإنَّ قلتَ : فما جهةُ الفائدةِ في إعلامِهِ لنا : أنَّ (إن) من
(إمَّا) ؟

قيلَ : يُعلمُ منه أنَّ الحرفَ المُدغمَ نونٌ وليسَ بميمٍ ، كما
أنَّها من (إمَّا) يجوزُ أنَّ تكونَ ميمًا^(٣) ، لأنَّ الشاعرَ لما اضطرَّ
فحذفَ [ما]^(٤) منه وأظهرَ النونَ علِمَ به أنَّ ذلكَ أصلُهُ ،
ويُعلمُ أنَّهم يحذفونَ منها عندَ الضرورةِ ، وأنَّها مركبةٌ .

فإنَّ أرادَ [هذا القائلُ]^(٥) أنَّ (إمَّا) ههنا أصلُها (إن)

-
- (١) (له) ساقط من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) مثل قوله تعالى : (إمَّا ذا كنتم تعملون) النمل / ٨٤ ، أصله :
أم ماذا .
(٤) زيادة ألتناها ، لأن السياق يقتضيها .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ثُمَّ ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا) كَمَا [ضُمَّتْ ^(١)] إِلَى (لَوْ) فِي (لَوْ مَا) ،
 [وَنَحْوَهُ فَتُغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَمَا تُغَيَّرُ (لَوْ) لَمَّا ضُمَّتْ إِلَيْهَا
 (مَا)] ^(٢) ، فَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ (إِنَّ) هَذِهِ الْمَجَازِيَّةُ
 دُونَ غَيْرِهَا ، إِذْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي تُغَيَّرُ بِضَمِّ (مَا) إِلَيْهَا تُغَيَّرُ
 عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ سَبِيوِيهِ وَالْخَلِيلُ فِيهَا ، أَعْنِي أَنَّهَا
 (إِنَّ) ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا) وَلِذَلِكَ حَكَاهَا إِذَا سُمِّيَ بِهَا كَمَا يُحْكِي
 (إِنَّمَا) وَنَحْوُهَا ، إِلَّا أَنَّهُ ^(٣) لَمْ يَقُلْ : (إِنَّ) لِلْجَزَاءِ أَوْ لْغَيْرِهِ .

وَأَمَّا مَا أَتَشَدَّدُ سَبِيوِيهِ لِلنَّمْرِ ^(٤) بِنِ تَوْلَبَ :

سَقَطَتْهُ الرُّوَاثِدُ مِنْ صَيِّفٍ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَمْدَمَا ^(٥)

فَذَهَبَ فِيهِ أَيْضًا ^(٦) إِلَى أَنَّ (إِنَّ) مَحذُوفٌ مِنْ (إِنَّمَا) فَقَالَ :
 يُرِيدُ وَإِنَّمَا مِنْ خَرِيفٍ .

فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي (السَّلَطِ) : يُقَالُ لَهُ (مَا) لَا يَجُوزُ
 الْغَاوُهَا مِنْ (إِنَّ) إِلَّا فِي غَايَةِ الضَّرُورَةِ ، وَ (إِنَّمَا) يَلْزَمُهَا أَنْ
 تَكُونَ مَكْرُورَةً ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هُنَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ
 الْكَلَامُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، وَأَنْتَ تَجِدُ إِلَى غَيْرِهَا سَبِيلًا ، وَلَكِنَّ الْوَجْهَ
 فِي ذَلِكَ مَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ ^(٧) قَالَ : هِيَ (إِنَّ) الْجَزَاءُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ :

(١) زيادة من الخزائنة يقتضيها السياق ، انظر : الخزائنة ٤/٤٤٣ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) في ش (انه ان) وهو تحريف ، وأثبتنا ما في ج لأنه الصحيح .

(٤) هو النمر بن تولب بن أقيش ، أدرك الجاهلية وأسلم ، انظر :

الآغاني ٢٢/٢٨٧ .

(٥) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والستون .

(٦) (أيضاً) ساقط من ج .

إِنْ سَقَّتْهُ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَمْدَمَ الرَّيُّ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ
سَقَّتْهُ لِقَوْلِهِ أَوَّلًا : سَقَّتْهُ الرَوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ (١) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الشَّاعِرَ قَالَ (٢) هَذَا الْبَيْتَ فِي أَيْاتٍ يَصِفُ فِيهَا
وَعَلَا وَقَبْلَهُ :

٦٥- إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةٌ تَرَى حَوْلَهَا اتَّبَعَ وَالسَّعَاسِمَا
تَكُونُ لِأَعْدَائِهِ مَهْمَالًا مَضِيًّا وَكَانَتْ لَهُ مَعْلَمًا (٣)

قَوْلُهُ : مَسْجُورَةٌ ، يَرِيدُ عَيْنًا كَثِيرَةَ الْمَاءِ إِذَا شَاءَ هَذَا الْوَعْلُ طَالَعَ
مَسْجُورَةٌ ، فَقَوْلُهُ : تَكُونُ ، صِفَةُ الْمَسْجُورَةِ ، وَكَذَلِكَ ، سَقَّتْهَا ،
يَكُونُ صِفَةً لِمَسْجُورَةٍ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ثَعْلَبُ ، عَنْ سَعْدَانَ (٤) ، عَنْ
الْأَصْمَعِيِّ .

وَفِي كِتَابِنَا كِتَابُ سَيُوبِهِ (سَقَّتْهُ) فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَجَعَ
إِلَى (الْوَعْلِ) أَوْ حَسَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ لَ (الْعَيْنِ)
فَيَكُونُ الْمَعْنَى : سَقَّتِ الرَوَاعِدُ مِنَ السَّحَابِ هَذِهِ الْمَسْجُورَةَ إِمَّا مِنْ
صَيْفٍ وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ ، أَيْ : فَهِيَ عَلَى كُلِّ أَحْوَالِهَا لَا تَعْدِمُ
السَّقْيَ إِمَّا صَيْفًا وَإِمَّا خَرِيفًا ، وَذَلِكَ فِي صِفَةِ هَذِهِ (الْعَيْنِ) أُرْخِيَ
لِبَالِ هَذَا (الْوَعْلِ) ، وَفَاعِلُ (يَمْدَمُ) عَلَى هَذَا (الْعَيْنِ) .

(١) وَجَدْتُ كَلَامَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَوْرَدَهُ ابْنُ وَلاَدٍ فِي كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارَ ،
انْظُرْ : الْإِنْتِصَارَ ص/٣٨ .

(٢) مِنْ هُنَا نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ إِلَى قَوْلِهِ : (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى) ،
انْظُرْ : الْخَزَانَةُ ٤/٤٣٧-٤٣٨ .

(٣) : الْبَيْتَانِ لِلنَّمْرِ بْنِ ثَوَلِبٍ ، انْظُرْ : شِعْرُ النَّمْرِ بْنِ ثَوَلِبٍ ص/١٠٣
١٠٤- وَانْظُرْ : الْإِنْتِصَارَ لِابْنِ وَلاَدٍ (الْمَخْطُوطُ) ص/٣٨ .

(٤) هُوَ أَبُو عَثْمَانَ سَعْدَانُ بْنُ مَبَارَكٍ النَّحْوِيُّ الْكُوفِيُّ رَوَى عَنْ أَبِي
عَبِيدَةَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ لَمْ يَشْرَ الْقَفْطِيُّ وَالسَّيُوطِيُّ إِلَى سَنَةِ وَفَاتِهِ .
انْظُرْ : أَنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٥٥/٢ ، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٥٨١/١ .

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : سَقَتْ الرَوَاعِدُ مِنَ السَّحَابِ هَذِهِ
 الْعَيْنَ أَوْ هَذَا الْوَعْلَ ، وَإِنْ سَقَتْ الْعَيْنَ أَوْ الْوَعْلَ مِنَ الْخَرِيفِ فَلَنْ
 تَعْدَمَ الْعَيْنُ السَّقْيَ أَوْ الْوَعْلُ الرَّيَّ ، وَدَفَعَ بَعْضُهُمْ هَذَا وَقَالَ : لَا
 مَعْنَى لَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ إِلَّا أَنْ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ
 أَسْهَلَ فِي الْمَعْنَى ، وَأَدْخَلَ فِيمَا يَعْترِضُهُ الشَّاعِرُ وَإِنْ اعْتَرَضَهُ فَيُحْذَفُ
 لِقِطْعِهِ حَذْفُ (إِمَّا) الْأَوَّلَى [وَحَذْفُ الثَّانِيَةِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ
 الْضَّرُورَةِ حَذْفُ الْأَوَّلَى] ^(١) لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا ^(٢) وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ وَأَنَّهُ جَائِزٌ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

٦٦- تَهَاوَسُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
 وَإِمَّا بِأَمْوَانٍ أَلَسَمُ خِيَالَهَا ^(٣)

وَالْقَاءُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ جَوَابُ الْجَزَاءِ ، وَفِي التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ عَاطِفَةٌ
 جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ وَكَذَا التَّأْوِيلَيْنِ يَحْتَمِلُهُمَا الْبَيْتُ ^(٤) ، [إِلَّا أَنْ
 بَيْتَ] ^(٥) الْآخِرِ يَتَوَجَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَكَأَنَّهُ لَذَلِكَ عَوَّلَ عَلَيْهِ
 فِي إِبْرَ الْحِكَايَةِ تَحْتَ التَّسْمِيَةِ بِهَا .

فَهَذَا فِي (إِمَّا) هَذِهِ وَهِيَ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ك (أَوْ) فِي أَنَّهُ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ

- (١) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
- (٢) فِي شِ قَوْلِهِ (عَلَيْهَا) يَلِيهِ قَوْلُهُ (وَالْقَاءُ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ) إِلَى
 (فَهَذَا فِي أَمَّا هَذِهِ) وَبِسَبَبِ هَذَا التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ حَصَلَ
 اضْطِرَابٌ فِي الْعِبَارَةِ فَصَحَحْنَاهَا عَلَى ج .
- (٣) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ انْظُرْ : دِيوَانُهُ ٧١/٢ ، وَالتَّنَصُّفُ ١١٥/٣
 وَالْخَزَانَةُ ٤٢٧/٤ وَفِيهَا (تَلَمْ بَدَارُ) .
- (٤) يَقْصِدُ بِهِ بَيْتَ النَّسْرِ بْنِ تَوَلْبٍ .
- (٥) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ ، وَيَقْصِدُ بِالْبَيْتِ الْآخِرِ بَيْتَ
 دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَةِ .

وقد استقصينا^(١) .

والآخر : أن يكون (إن) الجزاء يضم إليها (ما) في نحو :
(فإما ترين من البشر أحداً فقولي)^(٢) ، وقد ذكرناها أيضاً ،
فيما تقدم^(٣) .

وأما (أمّا) فكلمة استعملت أيضاً على ضربين :

أحدهما أن يكون (أن) الناصبة للفعل يضم إليها (ما) ،
فتكون عوضاً عن الفعل نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت محك ، وقد
استقصيناها فيما مضى من هذه الفصول^(٤) .

والآخر : أن يكون فيها معنى الجزاء ، قال سيوبه : أمّا
(أمّا) ففيها معنى الجزاء ، كقوله يقول : عبد الله مهتماً يكن من
أمره فمنطلق ، ألا ترى : أن الفاء لازمة لها أبداً^(٥) ، فمعنى
الجزاء لازم له كما قال ؟

والدليل على أن فيه معنى الفعل انتصاب الظرف به في نحو
قولهم : أمّا يوم الجمعة فأنني خارج^(٦) ، ألا ترى : أنه لو لم
يُنصب بالمعنى الذي في (أمّا) لا كان له ناصب ، لأن ما بعد (أمّا)
هذه التقدير به أن يكون بعد الفاء ، ولو وقع هذا الظرف بعد

(١) انظر : الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة .

(٢) مريم / ٢٦ .

(٣) انظر : الضرب الثاني من مجيء (ما) زائدة .

(٤) انظر : الباب الرابع من أبواب (ما) إذا كانت حرفاً وما بعده .

وفي ج (مضى ذكرها) بدل (استقصيناها فيما مضى من هذه
الفصول) .

(٥) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ .

(٦) في الكتاب : أمّا يوم الجمعة فانك ذاهب . انظر الكتاب

٤٦٩/١ .

الفاء لم يكن له ناصب ، لأن ما بعد (إن) لا يعمل في ما قبلها
فيُعلم بهذا أن العامل في الظرف المسمى الذي في (أمّا) من الفصل
١٢٧ / .

وبذلك أيضاً على أنه بمعنى الفعل أن ما يفتح بعده ممّا
ليس بظرف لا يعمل فيه عمله في الظرف ، ألا ترى : أنه
لا يجوز : أمّا زيداً فإني ضارب^(١) لأن (زيداً) ليس ممّا تعمل
فيه المتعاني ، ولا يجوز أن يعمل فيه (ضارب) لوقوعه بعد
(إن) ، فإن قلت : أمّا زيداً فإني ضارب^(٢) جاز وعمل
(ضارب) في (زيد) ألا ترى : أنك إذا قدرت وقوع الاسم بعد
الفاء لم يستع (ضارب) أن يعمل فيه كما يستع إذا دخلت
(إن) .

و (أمّا) ههنا لهذا المعنى الذي فيه من الجزاء يكون مستأنفاً
بها ومقدراً فيها الانقطاع ممّا قبلها كالأجزاء ونحوه ولذلك اختار
سيبويه فيه : ضربت زيداً وأمّا عمراً فأكرمته ، فعلى هذا بابه .

ومن هذا الباب قولهم : (كما) في قولهم : كما أنه لا يعلم
فنفّر الله له .

قال سيبويه : سأله - يعني الخليل - عن قوله : كما أنه

(١) قال ابن يعيش : ان أبا العباس أجاز : أما زيداً فإني ضارب ،
على أن يكون زيداً منصوباً بضارب ، انظر : شرح المفصل لابن
يعيش ١٢/٩ .

(٢) في ش (أما زيداً فإني ضارب جاز) وأثبتنا ما في ج لأنه
الاصح لأن أبا علي قال : أما زيداً فإني ضارب لا يجوز .
فكيف يجيزه هنا .

لا يعلم [ذلك]^(١) فتجاوزَ اللهُ عنه ، وذا حق " كما أنك هنا ،
 فزعمَ أنَّ العاملةَ في (أن) الكافُ ، و (ما) لغوٌ إلاَّ أنَّ (ما)
 لا تحذفُ منها ، كراهيةَ أنْ يجيَءَ لفظُها مثلَ لفظِ (كان) ، كما
 ألزموا النونَ (لأفعلن) والسلامَ من قولهم : إنَّ كانَ ليعملَ ،
 كراهيةَ أنْ يلتبسَ اللفظانِ .

ويدلُّك على أنَّ الكافَ العاملةَ قولهم : هذا حقٌّ مثل
 ما أنك هنا ، وبعضُ العربِ يرفعُ فيما حدثنا يونس وزعمَ أنهم
 يقولون : (إنَّه لَحَقَّ) مثلُ ما أنكم تنطقون^(٢) ، فلو لا أنَّ
 (ما) لغوٌ لم يرفعُ (مثل) وإن نصبتَ (مثل) ف (ما) أيضاً
 لغوٌ ، لأنَّك تقولُ : مثلَ ما أنك هنا ، ولو جاءتْ منقطةٌ
 من الكافِ في الشعرِ جازاً كما قال النابغة الجعدي :

٦٧- قروم تسمى عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتل^(٣)

ف (ما) لا تحذفُ هنا في الكلامِ كما لا تحذفُ في الكلامِ من
 (إن) ولكنه جازاً في الشعرِ^(٤) ، يعني : كما حذفْتَ (ما) التي
 في (إمّا) .

قال أبو عثمان : أنا لا أشيدُ إلاَّ : كأن يؤخذ المرء
 الكريم ، فأنصب (يؤخذ) ، لأنهما (أن)^(٥) التي تنصبُ

(١) زيادة من الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) الفاريات ٢٢/ .

(٣) البيت للنابغة الجعدي انظر : شعر النابغة الجعدي ص ١٣١ ،
 وورد برفع (يؤخذ) في الكتاب ٤٧٠/١ . والاصول لابن
 السراج ٣٢٨/١ . وورد في ش (فقاعد) بدل (دفاعه) وهو
 تصحيح .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٠-٤٧١ .

(٥) (ان) ساقطة من ج .

الأفعال دَخَلَتْ عليها كافُ التشبيه^(١) .

قولُ سيويه : كما ألزَمُوا^(٢) النونَ (لأفعلن) واللام قولهم :
 إنْ كانَ ليفعلْ ، يُريدُ أنْ (ما) لَزِمَتِ الكافُ في قولهم : كما
 أنْكَ هنا ، فلم تُجذِفْ كما ألزَمُوا النونَ (لأفعلن) ، لئلاَّ
 يلتبسَ الكافُ من (كما أنْكَ) ، المتصلُ بما قبله أو ما بعده ،
 وتقديره أنْ يكونَ قبله بـ (كَأَنَّ) التي ضُمَّتِ الكافُ فيه إلى
 (أنْ) فأعْمِلَ عَمَلَ (أنْ) وصارتِ الكافُ لذلك لا موضعَ له
 من الأعرابِ ، وغيرِ متصلٍ بما قبله اتصالَ حروفِ الجرِّ
 بما قبلها .

ونظيرُ الكافِ في (كَأَنَّ) العاملةُ عَمَلَ (أنْ) الكافُ في
 (كَأَيَّ) ألا ترى : أنَّها غيرُ متصلٍ بما قبلها وأنَّها مع (أيَّ)
 بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، فألَزِمَتِ الكافُ (ما)^(٣) ، كما ألَزِمَتِ
 (لأفعلن) النونَ ، لئلاَّ يلتبسَ بفعلِ الحالِ في نحوِ قوله :
 (وإِنْ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ)^(٤) ، وكما ألَزِمَتِ اللامُ : إنْ
 كانَ ليفعلْ ، لئلاَّ يلتبسَ بـ (إِنْ) النافيةِ نحو : (إِنْ انْكَفَرُوا
 إِلَّا فِي غُرُودٍ)^(٥) .

وقد نَرَحْنَا هَذِهِ الألفاظَ في هذا الكتابِ^(٦) وفي غيرِهِ بما
 نَسْتَلْزِمُ بِهِ مِنْ بَسْطِهِ وَتَقْصِيهِ .

-
- (١) النظر : الأصول لأبن السراج ٣٣٨/١ .
 (٢) زيادة من ج توالق ما في الكتاب ٤٧٠/١ .
 (٣) (ما) صاقطة من ج .
 (٤) النحل/ ١٢٤ .
 (٥) الملوك/ ٢٠ .
 (٦) انظر المسألة الثامنة ، والمسألة التاسعة عشرة .

فنقول : أَلَزِمَتْ (ما) الكافَ هنا [كما]^(١) أَلَزِمَتْ السَّلامُ
 في : إِنْ كَانَ لِيَفْعَلُ ، والنَّسْوَنُ في لِيَفْعَلْنَ ، لَسَلَاً يَلْبِسُ كُلُّ
 واحدٍ من ذلكَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وإِجَازَتُهُمْ حَذْفُ (ما) من (كما)
 هذه في الشَّعرِ مِمَّا يَدُلُّ على ما ذَكَرْنَا من جَوَازِ إمَّا تَأْتِيهِ أَتَكَ
 بِغَيْرِ أَنْ تُلْحِقَ الشَّرْطَ أَحَدَ النُّونَيْنِ^(٢) ، لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ الحَذْفُ
 فِيمَا يُؤَدِّي إلى الِاشْتِبَاهِ بِغَيْرِهِ فَيُجَوِّزُ حَذْفَ مَا لَا يَنْبَغُ بِغَيْرِهِ
 أَوَّلِي .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الكافَ العَامِلَةُ قَوْلُهُمْ : هَذَا
 حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هُنَا^(٣) .

فوجهُ الدَّلالةِ في ذلكَ أَنَّ (أَنْ) انْفَتَحَتْ لِمَا عَمِلَ (مِثْلُ)
 في مَوْضِعِهَا الجَرَّ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهَا كَمَا انْفَتَحَتْ لِمَا أُضِيفَتْ الكافُ
 إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا انْفَتَحَتْ ، لِأَنَّ إِضَافَةَ (مِثْلُ) لَا يَكُونُ إِلَّا إلى
 الأَسْمِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (أَنْ) في مَوْضِعِ الأَسْمِ المِضَافِ إِلَيْهِ ،
 وَإِذَا وَقَعَ مَوْضِعَ الأَسْمِ انْفَتَحَتْ ، وَكَذَلِكَ الكافُ ، أَلَا تَرَى : أَنَّهَا
 لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ حَرْفاً أَوْ اسْماً ، وَعَلَى أَيِّ قِسْمِهَا كَانَتْ ،
 وَجِبَ انْفِتَاحُ (أَنْ) بِدَوِّهَا لِدُخُولِهَا فِي كِلَا وَجْهَيْهَا عَلَى الأَسْمِ .

وقَوْلُهُ : فَلَوْلَا أَنَّ (ما) لَنَوَّ لَمْ يَرْتَفِعْ (مِثْلُ) يُرِيدُ : لَوْلَا
 أَنَّ (ما) في قَوْلِهِ : (مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(٤) لَنَوَّ لَيْسَتْ
 بِمَبْنِيَةٍ مَعَ (مِثْلُ) عَلَى الفَتْحِ ، لَمْ يَرْتَفِعْ (مِثْلُ) في قَوْلِهِ :
 (مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) أَلَا تَرَى : أَنَّ مَا كَانَ مَبْنِياً مَعَ غَيْرِهِ

- | | |
|-----|--|
| (١) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٢) | يقصده بالنونين نوني التوكيد : الخفيفة والثقيلة . |
| (٣) | انظر : الكتاب ٤٧٠/١ . |
| (٤) | الذاريات/٢٣ . |

على الفتح لا يرتفع كقولهم : لا رجل^(١) ، وما أنشبهه من المبني^(٢) .

ثم قال : وإن نصبت (مثل) ف (ما) أيضاً لغو^(٣) .

كان قائلاً قال له : فاجعل (مثل) مبنياً مع (ما) فيمن نصب ، فقال : مثل ما ، كما أن من الأسماء ما يبنى تارة ويعرّب أخرى^(٤) ، فكذلك اجعل (مثل) .

فقال في جواب هذا : هو فيمن فتح أيضاً لغو^(٥) ، وليس بمبنية مع (ما) ألا ترى : أنك لو حذف (ما) فقلت : إنه لحق مثل أنك ، لجاز لك^(٦) في (مثل) البناء على الفتح ، لا بهامها وإضافتك إياها إلى اسم مبني^(٧) ، كما جاز لك البناء لذلك في (حيث) ، و (يومئذ) . وعلى قوله :

٦٨ على حين غابت المشيب على الصبا^(٨)
وقول الآخر :

٦٩ لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت^(٩)^(١٠)

(١) انظر : الاصول لابن السراج ١٤٥/٢ .

(٢) مثل : قبل ، وبعد ، يوم ، وحين .

(٣) في ش (ذلك) بدل (لك) فاخترنا ما في ج لأنه أوفق من حيث المعنى .

(٤) هذا صدر بيت للناطقة الديباني ، وتماهه :

وقلت التا أصبح والشيب وازع

انظر : ديوان الناطقة صنعة بن السكيت ص/٤٤ ، وانظر :

الكتاب ٣٦٩/١ ، والكامل ١٨٥/١ .

(٥) هذا صدر بيت في الكتاب ٣٦٩/١ وورد فيه (إن نطقت) بدل (ان هتفت) وتماهه :

حمامة في غصون ذات أوقال

ونحو ذلك من الأسماء المبهمة التي تُضافُ إلى المبهة فتكتسي البناء منها ، فإذا فتحته فقلت : مثل ما أنكم ، فعلى هذه الجهة افتتحها لا^(١) لبنائها مع (ما) ألا ترى : قلّة^(٢) ما يُبنى من الأسماء مع حرف ، وكثرة هذه الأسماء التي تُبنى ، إذا أُضيفت إلى غير معرب .

فإن قال قائل : قد جاء : لا رجل^(٣) ، وهذا حرف مبني مع إسم .

قل له : ليس هذا مثله ، لأنّ (لا) عاملةٌ ضميرٌ زائدةٌ و (ما) في (مثل ما أنكم) فيمن ذهب إلى بنائها زائدةٌ ، فليس في قولهم : لا رجل ، حجةٌ لبناء (مثل)^(٤) مع (ما) في هذا الموضع^(٥) .

فهذا تفسير ما كان مُشكِلَ اللفظ من الفصل الذي كتبناه من (الكتاب) .

والبيت فيه غير منسوب ، ونسبه الأعلام إلى رجل من كنانة ، وبالروایتين ورد البيت في الأصول ٢٣٦/١ و ٢٦٥ وفيه غير منسوب . ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١٥٦/١ إلى أبي قيس بن رفاعة . ونسبه البغدادي في الخزانة ٤٧-٤٥/٢ إلى أبي قيس بن الأسلت .

- (١) (لا) ساقطة من ج .
 (٢) في ج (قدر) بدل (قلة) وهو تحريف .
 (٣) انظر : الأصول لابن السراج ١٤٥/٢ .
 (٤) في ش (لبنائها) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث السياق .
 (٥) في ج (في هذا الحرف) بدل (في هذا الموضع) .

وحدَّثنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال فسمي
هكذا الموضع : بُني (١) (مِشْ) مع (ما) ، فجعله بمنزلة
(خمسة عشر) وإن كانت (ما) زائدة وأشد أبو عثمان :

٧٠- وقد دعاني متخيراً بدم

مثل ما أشرَحُ حُماضُ الجبل (٢)

وقال أبو عثمان : سيويه والنحويون يقولون : إنما بُني
(مثل) ، لأنه أضافه إلى غيرٍ معربٍ وهو (أنكم) .

وحدَّثنا عن أبي العباس قال : قال أبو عمر : هو حال من
انكراه ، قال أبو العباس : ولا اختلاف في جوارحه على ما قال أبو
عمر (٣) ، قال : وقرلي كقول سيويه ، وقول المازني والجرمي
جائزان عندي .

أقول : إن ما قاله أبو عثمان : إنه بُني (مثل)
(ما) مثل : خمسة عشر ، فهو قول (٤) قد أشرنا إلى دفعه فيما
فُتِّره من قوله ، وهو موضع للدفع لثبته وأنه [قليل] لا (٥)
نظير له ، وليس حكم ما كان مثله في القلة القياس عليه ،
وصرف ما يتوجه على غير إليه .

(١) في ش (بناء) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث سياق
العبارة .

(٢) البيت للنايفة الجمدي ، انظر : شعر النايفة الجعدي ص/٨٧
وروايته فيه (فجرى من متخريته زبد) وكذلك في النبات
والشجر للاصمعي ص/٤٨ . والمعاني الكبير لابن قتيبة ٥٩٤/١
وروايته في الاصول ٣٢٤/١ توافق الرواية هنا .

(٣) انظر : الاصول لابن السراج ٣٣٤-٣٣٨ .

(٤) (فهو قول) ساقط من ج .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأما البيت الذي احتج به فليس فيه حجة له ، ألا ترى :
 أن (ما) في قوله : مثل ما أتمر ، يحتمل أن تكون التي بمعنى
 المصدر مع الفعل ، فيكون المعنى : مثل إثمار حُماض الجبل ،
 بل لا يتوجه إلا على هذه الجهة ، لأنه إن جمل (ما) مبنية
 مع (مثل) في البيت بقيت غير مضافة ألا ترى : أنها ليست من
 الأسماء التي تضاف إلى الفعل ، فإذا لم يجرز إضافتها إلى ما بعدها
 لكونه فعلاً امتنع هذا التقدير فيه ، لأن (مثل) يبقى مفرداً ،
 وهو ممتنع^(١) لا يوصف به مفرداً ، لقلة الفائدة به وضمف
 المعنى فيه .

ألا ترى : أنك لو قلت : مروت برجل مثل ، لم يجرز^(٢) .
 لأنه لا يخلو من أن يكون مشابه شيء ومثلاً له ، فائتبا
 يتقرب من^(٣) الاختصاص وتوسع الصفة به في حال الإضافة ،
 وكما لم يوصف به (غير) الذي هو خلافه إلا بالاضافة ، كذلك
 لم يوصف^(٤) ٢٩ أ / ب (مثل) فإيت^(٥) الذي أشده لا حجة
 فيه ، إذ لا يتوجه على أن (مثلاً) فيه مع (ما) مبني لما
 ذكرته .

فأما في الآية^(٥) فلا يمتنع من هذا الوجه^(٦) ، لأنه مضاف إلى

-
- (١) في ش (كما) وأثبتنا ما في ج لأن المعنى يقتضيه .
 (٢) في ج (لم يكن) بدل (لم يجرز) .
 (٣) في ش (إلى) بدل (من) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث
 المعنى .
 (٤) وهو الشاهد السبعون .
 (٥) هي قوله تعالى : (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) الذاريات
 ٢٣ /
 (٦) يعني بناء (مثل) مع (ما) .

(أنكم) ولا يمتنع ' تقدير ' الإضافة فيه ، وإن كان مبنياً ، ألا تراهم قالوا : كم رجل ، فأضافوه وهو مبني ، وذمب سيويه في (أيهم) من قولهم : أيهم ذاهب ، وقوله عز وجل : (ثم أنزل عن من كل شمة أيهم)^(١) إلى البناء وهو مبني^(٢) ، وهو مع ذلك قليل ، أعني : إضافة المبني ، إلا أن أبا بكر كان يقول : إن الإضافة لا توجب التمكّن في المضاف لوقوعه موقع الحرف^(٣) فتقول أبي عثمان في الآية كما ذكرته لك من الضم . فإن قلت : فهل له نظير يحصل هذا عليه ، فيؤنس أدنى إناس ؟

فقد رويناه عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي :

٧١- تسمع للجن به زيز يزما^(٤)

فهذا مبني مع (ما) وقال حميد^(٥) :

٧٢- ألا هيئاً مريئاً لقيت وهيئاً

وويحاً لمن لم يدري ما هنّ ويحماً^(٦)

(١) مريسم/ ٦٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٣٩٧-٣٩٨ .

(٣) لم أجد في كتاب الأصول هذا القول .

(٤) الرجز لرؤية النظر : مجموع أشعار العرب/ ديوان رؤية ابن العجاج ص/ ١٨٤ وفيه (زيزيما) بإسقاط الزاي الثالثة ، وانظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ١/ ٣٠٥ . ورواية البيت كما في النص هنا وكذلك في المنصف ٣/ ١٠٥ . وانظر : اللسان مادة : زيز .

(٥) هو حميد بن ثور الهلالي توفي أيام عثمان بن عفان - رضي الله عنه - انظر : الاستيعاب ١/ ٣٦٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٠٦ .

(٦) البيت لحميد بن ثور الهلالي انظر : ديوانه ص/ ٧ . واختلفت الرواية في عجزه ففي الديوان : (وويحاً لمن لم يلق منهنّ ويحماً) - وفي الخصائص ٢/ ١٨١ : (وويحاً لمن لم يلق منهنّ ويحماً) .

فهذا يُتوجّه على هذا وكان سيويه كرهه لما أعلمتك من قلته .
وموضع (مثل ما) في الآية عند سيويه ، والمأزني ، رفع ، لأنهما
ذهبا إلى أنه مبني وإن اختلفا في جهتي البناء ، وفي قول أبي عمر
متعصب على الحال فهذا (ما) في هذا .

فأما ما ذكره سيويه من إسقاط (ما) من (كما) أنه في
الشعر للضرورة ^(١) فغير متعصب كما أن حذف النون من لأفعلن
غير متعصب ، وحكى سيويه أنهم يقولون ذلك في الكلام فإذا جاء
ذلك في الكلام فهو في الشعر أجدر أن يجوز .

فأما قول أبي عثمان إنه لا يُسَدُّه إلا بالنصب ^(٢) ، فإن
ما يرويه يجب قبوله ، ولو لم تُثبت الرواية بالرفع لما امتنع
ما ذكره سيويه من حذف (ما) عند الضرورة ، كحذف النون ،
وكأشياء كثيرة تجوز عند الضرورة .

فأما نصب (فيقتلا) في البيت في رواية سيويه فعلى :
٧٣- وألحق بالحجاز فاستريح ^(٣)

- (١) وفي اللسان مادة : ويح : (ويح لمن لم يدر ما من ويحما)
بالرفع ، ومثل هذه الرواية في ج .
(٢) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .
(٣) انظر قول أبي عثمان في الشاهد السابع والستين .
تجاءه :

سأترك منزلي لبني تميم
وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١ . فيه غير منسوب وكذلك في
معاني القرآن للإخفش ص/٢٠٢ رسالة دكتوراه ، والمقتضب
٢٤/٢ . وفيه : (وألحق بالعراق) ، ونسبه السيوطي في شرح
شواهد المغني ٤٩٧/١ إلى المقيرة بن حبناء الحنظلي ، وقال
البغدادي : رجعت إلى ديوانه - يعني ديوان المقيرة - وهو
إصمير فلم أجده فيه . انظر الخزاعة ٦٠٠-٦٠١ .

وعلى قول أبي عثمان يُنظر فيه ، وقد كان أبو بكر ذكرنا في كتابه (ديوان النابغة) من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه أنه رَوَاهُ بِالتَّجْبِيرِ ، وهذا لفظ ما ذكره : قال يقول : دفعه عند ذلك الباب بالخصومة ، كأن يؤخذ المرأ ، جِصَل (فيقتلا) عطفاً على (يؤخذ) .

الخرب الرابع من زيادة (ما)

وهو أن تُزاد غير لازمة للكلمة ، هذا كثير في التزليل والشعر ، وشائر الكلام ، فمن ذلك قوله تعالى : (فِيمَا نَقُصُّصُهُمْ)^(١) و (مِمَّا خَطَبَيْنَاهُمْ)^(٢) ونحو ذلك من المواضع التي تزداد فيها ولا تلزم قال الشاعر :

٧٤- وَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ

ما حاجيه مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٣)

وزيادة هذا أكثر من أن يُحصى .

وربما أنكر منكرون وقوع هذه الحروف زوائد وليس يدخلوا إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة فلم يدخلوها فيها ما لم يجدوه منها ، أو يكونوا أنكروه لرأي رأوه ، فإن

(١) النساء/ ١٥٥ .

(٢) نوح/ ٢٥ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه للأعشى ، وهو في ملحقات ديوانه ص/ ٢٤٠ ، انظر الكتاب ١/ ٨٠ . وشرح المفصل ٢/ ٦٧ وفيه غير منسوب وكذلك في جمع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٥٨ . وقال البغدادي : وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل . انظر : الخزائن ٢/ ٢٧٠-٢٧٢ . ويستغرب هذا من البغدادي ، كيف جعل البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها وقد نسب سيبويه إلى الأعشى ؟

كانوا أنكروا لأنهم لم يجدوه في اللغة فيجب^(١) إذا وجدوا من ذلك ما لا مصرف له في التنزيل والشعر وسائر الكلام إلا إلى الزيادة أن يتروكوا إنكاره ، لما رأوه إليه لأن ذلك الرأي فاسد ، لدفعه الوجود ونفيه الموجب .

وفي التنزيل (لثلاث يعلم أهل الكتاب)^(٢) و (مما خفي عنهم) و (قبيحا رحمة من الله)^(٣) وفي الشعر من ذلك ما لا يحصى كثرة ، ولا مصرف له إلا إلى الزيادة .

فإن قال قائل : فيما كان منه في التنزيل أنه للتأكيد .

فهو قول ، ويجوز عندي أن يكون فيه زائدة لغير التأكيد ، ألا ترى : العرب يزيدونها^(٤) في الشر حيث لا حاجة إلى إقامة الوزن ، كما يزيدونها في النظم وحيث يُقام الوزن في نحو آثراً ما^(٥) ، ولا سيما ، وشبهه ، [والتنزيل]^(٦) على لسانهم نزل وبلغتهم جاء ، وأيضاً فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعاني في (عجوز) و (كتاب)^(٧) ، و (قبيح)^(٨) ، و (جندب)^(٩) ،

- (١) في ج (فتحت) وهو تصحيف .
- (٢) الحديد/٢٩ . قال العكبري قوله تعالى : (ثلاث يعلم) ، (لا) زائدة ، والمعنى : ليعلم أهل الكتاب عجزهم . انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢ .
- (٣) آل عمران/١٥٩ .
- (٤) في ش (يزيدون) وما أثبتناه من ج ، أصح من حيث المعنى .
- (٥) انظر : الفاخر ص/٢٨ . وشرح فصيح ثعلب للاصبهاني رسالة ماجستير ص/٣٣٦ .
- (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٧) الواو في (عجوز) زائدة لثة الصوت وكذلك الألف في (كتاب) انظر : المنصف ١٤/١ .
- (٨) النون في (جنب) زائدة ، انظر : المنصف ١٣٥/١ .

ونحو هذا كذلك يجوز زيادة هذه الحروف في التنزيل إذ كان التنزيل على لسانهم وما تليها تعرفهم ، ألا ترى : [أن]^(١) فيه مثل قوله : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)^(٢) ومثل (قَتَلَهُمُ اللَّهُ)^(٣) و (وَيَلُوكَ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٤) و (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٥) وكل هذا على ما في عرفهم ومجرى خطابهم .

وإذا كان كذلك لم يستعج زياتها أولاً كما تزداد وسطاً ، وطرفاً ، فمما زيد فيه أولاً في الشعر ما أنشده أبو زيد :

٧٥- ما مع أنك يوم الورد ذو جرر
ضخم الدسيعة بالسلمين وكار

ما كنت أول ضبّ صاب تلقاه
غيث فأمرع واستخلت له الدار^(٦)

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) طه/٤٤
(٣) التوبة/٣٠
(٤) المرسلات/١٥
(٥) مريم/٣٨

٢٦٤ البيتان لعبدة بن الطبيب ، انظر : نوادر أبي زيد ص/٤٧ وفيه (ضخم الجزيرة) وورد البيتان في الحيوان ، في موضعين ، فالبيت الاول في ٢٦٣/٥ (ذو لفظ) بدل (ذو جرر) و (ضخم الجزيرة) بدل (ضخم الدسيعة) وفي ٦٨/٦ (لأعرفنك يوم الورد ذا لفظ) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والبيت الثاني في الحيوان ٢٦٤/٥ و ٦٨/٦ ورد برواية (واسترخت به) بدل (واستخلت له) ونسبهما الجاحظ مع ثلاثة أبيات أخرى لعبدة بن الطبيب أيضاً ، وورد البيت الاول في أمالي ابن الشجري في ثلاثة مواضع في : ٣٧٠/١ و ٢٢٠/٢ و ٢٢٢ . وفيه (ذو جرر) بدل (جرر) .

فَدَهَبَ أَبُو زَيْدٍ إِلَى أَنْ (مَا) زَائِدَةٌ وَوَجْهُ جَوَازِهِ عِنْدِي عَلَى مَا أَعْلَمْتُكَ .

وَيَنْبَغِي لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ [زِيَادَةٌ] ^(١) هَذِهِ الْحُرُوفُ لِلتَّكْثِيرِ ، أَنْ يَسْتَقْبِحَ الزِّيَادَةُ أَوَّلًا ، لِأَنَّ حَكْمَ التَّكْثِيرِ ^(٢) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِمَدِّ الْمُرْكَدِ .

وَحَكْمِي لَنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، أَنَّهُ أَنْكَرَ هَذَا وَلَمْ يَرَمْ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَوَّلًا ، وَأَنْ (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) وَلَا تَخْلُصُوا إِذَا جَمَعْتُمَا مَوْصُولَةً ٢٩ ب / مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً لَخَبَرٍ مَذْكُورٍ [أَوْ خَبَرًا مُبْتَدَأً مَحْذُوفٍ فَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً لَخَبَرٍ مَذْكُورٍ] ^(٣) فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الْخَبَرُ [إِلَّا قَوْلُهُ] ^(٤) : ضَخْمُ الدَّسِيسَةِ ، [فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : الَّذِي مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَرَّكَ ضَخْمُ الدَّسِيسَةِ] ^(٥) وَإِنْ كَانَ خَبَرًا مُبْتَدَأً مَحْذُوفًا ، فَلَا يَخْطُؤُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ مِنْ : أَنْ يَكُونَ (هَذَا) أَوْ (هُوَ) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : هَذَا الَّذِي مَعَ أَنَّكَ ، أَوْ : هُوَ الَّذِي مَعَ أَنَّكَ ، وَكُلُّ هَذَا بَعِيدٌ فِي التَّقْدِيرِ فِيهِ وَالْفَرْضِ الَّذِي قُصِدَ بِهِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ هُوَ : مَعَ أَنَّكَ كَذَا قَلِمَ يَكُنْ كَذَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْغَامِلُ فِي (مَعَ) عَلَى هَذَا أَوْ لَيْسَ مَا بِمَدِّ الَّذِي لَا يَسْلُ فِيمَا قَبْلَهُ ؟

قُلْ : يَكُونُ الْغَامِلُ شَيْئًا مَضْمَرًا يَدُلُّ عَلَيْهِ (مَا كُنْتَ) ،

-
- (١) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
 - (٢) (أَنْ يَسْتَقْبِحَ الزِّيَادَةُ أَوَّلًا لِأَنَّ حَكْمَ التَّكْثِيرِ) سَاقِطٌ مِنْ جِ .
 - (٣) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
 - (٤) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
 - (٥) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

كَأَنَّهُ فِي التَّشْبِيلِ نَافِيَةٌ : مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ كَذَا كَوْنُكَ أَوَّلَ
خُصْبٍ ، وَهُوَ مِثْلُ مَا قَدَّرْنَاهُ فِيمَا أَنْشَدَهُ سَيَبُويه :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ (١)

ومثل ذلك قوله : (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى
يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) (٢) ومثله : (يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ
كُلَّ مَرَقٍّ) (٣) ومثله :

٧٦- إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ (٤)
ومثله : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ
وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) (٥) فعلى هذا تقدير هذا .

(١) تقدم هذا البيت وهو الشاهد الثالث والثلاثون .

(٢) الفرقان/ ٢٢ .

(٣) سبأ/ ٧ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه وفيه غير منسوب ، وصدره :

• وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا : انظر الكتاب ٤٧٢/١ .

• وانظر : المقتضب ٣٥١/٢ ، والاصول لابن السراج ٣٢١/١ .

والخصائص ٣٩٩/٢ ، وفي كلها غير منسوب .

وقال البغدادى : وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى

لا يعرف قائلها ، انظر : الخزانة ٣٠٣/٤-٣٠٤ ، ولم يجد

الاستاذ رمضان عبدالتواب نسبة لهذا البيت ، انظر : مقاله

(أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) في مجلة المجمع

العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين/ ١٩٧٤ .

(٥) المؤمنون/ ١٠١ .

مسائل من هذه الأصول

أشدّ أبو بكر عن ابن الجهم^(١) عن القراء :

٧٧- من طالبين لبعران لهم اشتردت
كَيْمَا يَحْسُون مِنْ بُعْرَانِهِمْ خَبَرًا^(٢)

قال القراء : أراد : (كيف) فَرَحَّم ، قال أبو بكر : وهذا خطأ .
وهو كما قال ، وبسطه :

أن (كيف) اسمٌ يمتنع ترخيمه من غير وجهٍ أحدهما :
أنّه اسمٌ ثلاثيٌ ، والثلاثي لم يجز ترخيمه إلا ما كنّ ثالثه
تاء التانيث . والآخر : أنّه منكورٌ ، والمنكور لا يترخّم كما
يبنى ، والترخيم أبداً من البناء ، فإن امتنع بناؤه كان ترخيمه
أشدّ امتناعاً .

(١) هو أبو عبدالله محمد بن الجهم بن هارون ، المتوفى سنة

٢٧٧هـ ، انظر : أنباء الرواة ٨٨/٣ .

(٢) البيت في معاني القرآن للقراء ٢٧٤/٣ وفيه : (لنا رفضت)

و (كي لا يحسّون من بعرائنا أثرا) وقال : أراد كيف

لا يحسّون وفي شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤ .

أو راعيان لبعران لناشردت

كي لا يحسان من بعرائنا أثرا

وكذا في الخزانة إلا أن فيها (شردن لنا) بدل (لنا شردت) .

والبيت غير منسوب ، قال البغدادي : وقائله غير معروف ،

وما قبله مجهول . انظر : الخزانة ١٩٥/٣ و١٩٦ وقد نقل

البغدادي بعض هذه المسألة . وانظر : معجم شواهد العربية

١٤٢/١ .

وأيضاً فإنَّ (كَيْفَ) اسمٌ مُبْنِيٌّ مُشَابِهٌ للحروفِ ، والحذفُ
إنَّما يكونُ في الأسماءِ المُتَكِنَةِ والأفعالِ المأخوذةِ منها ، ولا يكونُ
في الحروفِ [إلاَّ فيما كانَ مُضَاعَفًا ، وكما لا يكونُ في
الحروفِ]^(١) كذلكَ ينبغي أنْ لا يكونَ فيما غلبَ عليه شَبَهٌ بها
وصارَ بذلكَ في حَيْزِها •

فإنَّ أَرَادَ بالترخيمِ ما يستعملُهُ النحويُّونَ في هذا النوعِ من
النُّبَادِيِّ فهو غيرُ مُنَادِيٍّ^(٢) ، وإنَّ أَرَادَ بِهِ الحذفَ ، فهو غيرُ
سائِغٍ •

فإنَّ قُلْتَ : فقد قالوا : لَدُ ، وَلَدُنْ ، فحَذَفُوا منه وهو غيرُ
ممكنٍ فكذلكَ يسوغُ الحذفُ من (كَيْفَ) •

فالجوابُ : أنَّه لا يسوغُ الحذفُ من (كَيْفَ) من حيثِ
حُذِفَ من (لَدُنْ) وذلكَ : أنَّ (لَدُنْ) لما فَتِحَ ما قبلُ
النونِ منها وضمُّ ، ونُصِبَ الاسمُ بعدها في قولهم : لَدُنْ
عِدْوَةٌ^(٣) ، ضارعُ التَّوْبِينِ الزائدُ في الاسمِ ، لاختلافِ الحركةِ
قبلَها ، وانضمامِ الاسمِ بعدها ، فحَسُنَ لذلكَ حذفُها ، كما
[حَسُنَ]^(٤) حذفُ الزوائدِ •

وأيضاً فإنَّ هذا الاسمَ يُضَافُ في نحوِ قولهم : لَدُ السَّلَاةِ^(٥) ،
ويدخلُ عليه حرفُ الجرِّ ، ويُضَافُ إلى المضمَرِ والمُظْهِرِ ،

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٢) في ج (ممتنع) بدل (غير منادي) •
(٣) انظر : الكتاب ٢٤/١ و ٢٨ و ٧٩ •
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٥) انظر : الكتاب ١٣٤/١ •

وكل ذلك توسع فيها ليس في (كيف) مثله ، فيسوغ فيه في دخول ذلك ما لا يسوغ في (كيف) ، وأيضاً فإن التون شديدة المكابهة بحروف اللين ، ألا تراها تزداد في مواضع زيادتها وتلحق علامة الأعراب كما تزداد [له]^(١) ما هو منها .

وخذوها فاه^(٢) في قوله :

• • • • • ٧٨ • • • • •

وهل يعمن من كان في العصر الخالي^(٣)

وفي نحو :

٧٩ • • • • • عمو ظلاماً^(٤)

فحذفه أسهل لذلك من حذف غيره ، ولو لم يمكن في التون من هذه الكلمة ما ذكرناه لما كان لحمل (كيف) عليه مساع ما وجد لغيره مجاز .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) (ناه) ساقط من ج .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو مطلع قصيدة له وصدره :

ألا عم صباحاً أيها الظلل البالي

انظر : شرح ديوان امرئ القيس للأعلم الشنتعري ، ص/ ٩٧ ،

وانظر : الكتاب ٢/ ٢٢٧ ، وفيه (وهل يعمن) .

(٤) وهو جزء من بيت استشهد به سيبويه ولم ينسبه والبيت هو

أتوا ناري فقلت منون أنتم

فقالوا : الجن ، قلت : عمو ظلاماً

انظر : الكتاب ١/ ٤٠٢ ، وانظر : نوادر أبي زيد ص/ ١٢٣

ونسبه مع ثلاثة أبيات أخرى إلى شمير بن الحارث الضبئي .

وانظر : المقتضب ٢/ ٣٠٧ ، والخزانة ٣/ ٧-٧ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ وَجْهُ الْيَتِ عِنْدَكَ ؟

فَالْقَوْلُ : إِنْ (كَي) عَلَى ضَرْبَيْنِ : تَكُونُ مَرَّةً بِمَعْنَى اللَّامِ ،
وَذَلِكَ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : كَيْسُهُ ، وَتَكُونُ فِي مَعْنَى (أَنْ) فِي نَحْوِ :
(لِكَيْ لَا تَأْمَنُوا)^(١) وَقَدْ شَرَحْنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ^(٢) .

فَالْقَوْلُ : إِنْ (كَي) فِي الْيَتِ هِيَ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ فَيَمْنُ
قَالَ : كَيْسُهُ ، دَخَلَتْهَا (مَا) كَافَّةً فَمَعْنَاهَا الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ
تَعَمُّلُهُ مِنَ الدَّخُولِ عَلَى الْأَسْمِ وَهِيَئَاتُهُ لِلدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ،
فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ، لَكَفَّ (مَا) لَهَا عَنِ الدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، كَمَا
كَفَّتْ (رُبَّ) ، وَ (مِنْ) مِنْ قَوْلِهِمْ : مِمَّا أَفْعَلُ ، وَرُبَّمَا يَقُومُ .
وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَكَرَ ذَلِكَ^(٣) ، وَنَظِيرُ هَذَا مَا أُتِّشِدْنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ
مِنْ قَوْلِهِ :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَسْتَفْعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا
يُرْجَى الْفَتَى كَيْسًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٤)

فَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ هَذَا الْيَتِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ) وَآءَمَلَتْهُ
أَيْدِيهِمْ^(٥) فَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى

(١) الحديد/٢٣ .

(٢) انظر : المسألة الثانية والعشرين .

(٣) تقدم في الشاهد الثاني والأربعين .

(٤) وهو الشاهد السادس والأربعون .

(٥) يس/٣٥ . قَالَ الْفَرَّاءُ : (مَا) إِنْ شُبِّتَ فِي مَوْضِعِ خَلْضٍ

(لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ) وَ (مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) ، وَإِنْ شُبِّتَ

جَعَلَتْهَا جَعْدًا فَلَمْ تَجْعَلْ لَهَا مَوْضِعًا ، انظر : معاني القرآن

للفراء ٢/٣٧٧ .

(الذي) • والأخر : أن يكون نفيًا ، أي : لم تَمَلَّهُ ، وهذا
أقول الثاني عندي أوجه ، لقوله تعالى : (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ
إِذْ أَنْتُمْ تَزُرُّعُونَهُ أَمْ تَحْنُ إِزْرَارُهُونَ)^(١) •

وأما قوله : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)^(٢) فيحتمل عندي
وجهين : أحدهما : أن يكون على وجه التجنب ، وفي التنزيل :
(قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ)^(٣) وفيه : (أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ)^(٤) و (صَبِرَ) فعل ممتد (فَمَا أَصْبَرَهُمْ) مثل :
(أَصْبِرْ بِهِمْ) والمعنى فيه : أن هؤلاء أطول مكثهم فيها ، فهم
مستن استحق أن يقال فيهم كذلك ، كما أن : ويل له ،
يُقال لساحب الملكة والبلاء ٣٠ أ / ، فاذا جاء في التنزيل كان
معناه : أن هؤلاء مستحق استحق أن يقال فيهم وعند ذكرهم
ذلك •

ويحتمل أن يكون استفهامًا فيكون تقديره : ما حبسهم
على النار ؟ إن كان يقال : أصبرته ، بمعنى : صبرته ، فإن
لم تقل هذا فعلى وجه آخر ، وهو أن يكون بمنزلة قولك :
ما أحببلك ها هنا ؟ أي : ما الذي جعلك ذا حبس هنا ، والمعنى
على هذا يكون على التوبيخ ، كما قول لسان^(٥) : ما حبلك على
أن قطعت نفسك ، وهو لم يقطع نفسه إنما فعل ما استحق
عليه القطع ، فالتوبيخ إنما وقع على فعله الذي استحق عليه
القطع ، وعلى ما أوجب لهم في النار الحبس •

(١) الواقعة/٦٣ و ٦٤ •

(٢) البقرة/١٧٥ •

(٣) عبس/١٧ •

(٤) مريم/٣٨ •

(٥) (لسان) ساقط من ج •

وأصل ' هذا الباب في اللغة : الحبس ' ، فمن ذلك قولهم ^(١) :
 الصبر في المصيبة ^(٢) ، إنما هو حبس النفس عن إظهار ما يصل
 إليها من الألم والمضطر واستمراره . ونهبي عن صبر الروح ^(٣) .
 وقرأت على أبي بكر عن أبي العباس :

« قلت له أصبرها دائماً »

أمثال بسطام بن قيس قليل ^(٤)

وأما قوله : (وما أنزل على الملكين ببابل هاروت
 وماروت) ^(٥) .

فمن ذهب إلى أن إزال السحر على الملكين ، كان (ما)
 عنده بمنزلة (الذي) وموضعه نصب للعطف على (السحر) ،
 والفعل الناصب قوله تعالى : (يعلمون الناس السحر) .

ومن ذهب إلى أن (السحر) لم ينزل على الملكين
 كانت (ما) عنده نفياً أي : ولم ينزل السحر على الملكين .

(١) قولهم (ساقط من ج .

(٢) أصل الصبر : الحبس وكل من حبس شيئاً فقد صبره انظر :

اللسان مادة : صبر .

(٣) الروح بمعنى كل شيء ذي حياة ، فهي ستن ابن ماجه

١٠٦٢/٢ باب ١٠ قال : (نهى رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - عن صبر البهائم) .

(٤) لم أعثر على قائل هذا البيت وقد ورد في المقتضب ١٨٤/٤

برواية : (قلت له أصبرها دائماً) وهو غير منسوب فيه . وفي

ديوان الحطيفة بيت يشبه هذا البيت انظر : ديوانه ص/ ٩٩ .

والبيت هو :

قلت له أصبرها جاحداً ويحك أمثال طريف قليل

البقرة/ ١٠٢ .

وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّيَّة :

٨١- سَلِمَ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مَا

عُشْرٌ مَا وَعَسَّالَتْ الْبَيْتُورُ^(١)

فـ (ما) في كلِّ ذَا زائدة ، (سَلِمَ) مرتفعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، و (عَاشِرٌ) خبرٌ ، وجازَ هذا الفصلُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفَاعِلَةَ مُتَعَمِّدَةً بِالْجُمْلَةِ الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا .

وَأَصْلُ الْعَوْلِ^(٢) فِي اللَّغَةِ : الْمِيلُ ، مِنْ قَوْلِهِ : (ذَاكَ أَذْنِي أَنْ لَا تَمُوتُوا)^(٣) أَي : لَا تَمَيَّلُوا وَالْإِرَادَةُ بِهِ فِي آيَةِ : الثَّقَلُ ، كَأَنَّهُ أَثْقَلَ النَّاسَ وَالْبَيْتُورُ ، وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا اتَّوَسُّعٌ ، لِأَنَّ الْمِيلَ مِمَّا يَتَّبِعُ التَّلَّ .

وَسَأَلَ سَائِلٌ عَنْ (مَا) فِي قَوْلِهِ : (لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاءَهُمْ)^(٤) مَا هُوَ ؟ فَقُلْتُ : نَفْيٌ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَنْذِرْ آبَاءَهُمْ ، فَسَأَلَ : لِمَ لَا تَجْعَلُهُ زَائِدَةً ، لِقَوْلِهِ : (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تُتْرَى)^(٥) ؟

فَقُلْتُ : هَذَا خَاصٌّ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ دُونَ مَنْ يُعَيَّنُ إِلَيْهِ نَسَبًا - عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : (ثُمَّ أَرْسَلْنَا

(١) البيت لامية بن أبي الصلت ، انظر : ديوان أمية بن أبي

الصلت ص/٣٩٩ ، وانظر : جوهرة اللغة ٢٧٠/١ وفيها

(عشر ما وعشلة سلع ما) ، وأما ابن الشجري ٢٤٦/٢ .

(٢) العول : الميل في الحكم إلى الجور ، انظر : اللسان مسادة :

عول .

(٣) النساء/٣ ، وانظر : تفسير الخازن ٣١٦/١ .

(٤) ياسين/٦ .

(٥) المؤمنون/٤٤ وفي الصاحف كتب (تترى) بالالف .

مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ^(١) بِمَدِّ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَ (ثُمَّ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَدْوَةَ بِهِ قَبْلَهَا هِيَ فِي الْمَنْعَى مُتَقَدِّمَةٌ ، وَيُقَوِّمُ جَوَازَ كَوْنِهَا نَافِيَةً قَوْلُهُ : (وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ)^(٢) .
 وَقَوْلُهُ : لِيُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ^(٣) .

وَأَجَازَ الْفَرَاءَ فِيهِ^(٤) ، أَنَّ تَكُونَ مَوْصُولَةٌ ، كَأَنَّهُ لِيُنْذِرَ قَوْمًا بِمَا أَنْذَرَ آبَاؤَهُمْ فَحُذِفَ ، كَمَا قُلَ : (أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً)^(٥) .

و (مَا) عَلَى تَأْوِيلِ الْفَرَاءِ هَذَا يَصْلُحُ [أَنْ يَكُونَ]^(٦) بِمَعْنَى (الَّذِي) كَأَنَّهُ : الَّذِي أَنْذَرَ آبَاؤَهُمْ فَحُذِفَتِ الْهَاءُ ، وَيَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ مَسَدَرًا كَأَنَّهُ : لِيُنْذِرَ قَوْمًا إِنْذَارَ آبَائِهِمْ .

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّمَاخِ :

٨٢- وَتَشْكُو بِمَنْ مَا أَكَلَّتْ رِكَابَهَا
 وَقِيلَ الْمَنَادِي : أَمِيجَ النَّسُومُ أَدْلَجِي^(٧)

فَيَجُوزُ مَنْ أَنْشَدَ : مَا أَكَلَّتْ رِكَابَهَا ، عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى

(١) التَّوْمَنُونَ/٤٥ .

(٢) صَبَا/٤٤ .

(٣) الْقَصَصُ/٤٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٢/٢ . قال الفراء : وَيُقَالُ

لِيُنْذِرَهُمْ ، بِمَا أَنْذَرَ آبَاؤَهُمْ ، ثُمَّ تَلَقَّى الْبَاءُ ، فَيَكُونُ (مَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، كَمَا قَالَ : (أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً) .

(٥) فَصَلَتْ/١٣ .

(٦) زِيَادَةُ مَنْ جَ يَفْتَضِيهِمَا السِّيَاقُ .

(٧) الْبَيْتُ لِلشَّمَاخِ انظر : ديوانه ص/٧٧ . وانظر : أدب الكاتب

ص/٣٢ ومقاييس اللغة ٢/٢٩٥ وفيهما (مَا أَكَلَّ) وَكَذَا فِي

اللسان مادة : دَلَجَ .

المصدر ، فيكون 'التقدير' : وتشكو بعين إكلال ركابها ، ولا يكون
في الصلة شيء يرجع إلى (ما) ، لأنها إن كانت بمعنى المصدر
لم يكن في صلتها عائد إليها ، والمعنى على ضربين :

أحدهما : أن يكون : وتشكو بعين إكلال ركابها إياها ،
فتترك ذكر المفعول للدلالة عليه ، وإذا جاز ترك ذكر الفاعل
في نحو : (بسؤال نمتجنتك)^(١) و (من دعاء الخير)^(٢)
كذلك لم يستنع ترك ذكر المفعول أيضاً لذلك .

والآخر : أن يكون : وتشكو كلال ركابها ، ولا تقدير
المفعول ، ولكن كأنك قلت : وتشكو إن أكلت ركابها ، أي :
مارت ذات كلال ، وفي كون ركابها ذات كلال دلالة على
كلالها هي ، إذ^(٣) كانت ممهنة تسير بسيرهن .

ويجوز : وتشكو بعين ما أكلت ركابها ، على أن تكون
(ما) بمعنى (الذي) فيكون 'التقدير' : وتشكو بعين الذي أكلته
ركابها ، فيحذف الهاء الراجعة إلى الموصول من الصلة ، والذي
أكلته ركابها هو : التعب والكلال ، فهذا في المعنى مثل الأول ،
وإن كان تقدير المفظل مختلفاً ، وهذا الوجه هو الرواية في البيت
على ما يلاحظني عن الأصمعي .

ويجوز : وتشكو بعين ما أكل ركابها ، على أن تكون (ما)

(١) ص ٢٤/٠ (سؤال) مصدر مضاف إلى المفعول به ، وفاعله

محذوف . انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٩٩/٢ .

(٢) فصلت/٤٩ . انظر : التبيان في إعراب القرآن ١١٢٩/٢ .

(٣) في ش و ج (إذا كانت) واستقطننا الالف في (إذا) كما هم

ساقطة من شرح أدب الكاتب للجواليقي ص/١٣٦-١٣٧ حبه

نقل عن أبي علي بعض هذا الكلام .

بمعنى (الذي) ويكونُ فاعلُ (أَكَلَ) ضميرُ (ما) ، والذي أَكَلَ
ركابها في المضي هو : دؤوب السير وكثرةُ ، وموضعُ (ما) مَجْع
صلته في كلِّ هذه الوجوه نصبٌ .

ويجوزُ : وتشكو بين ما أَكَلَ ركابها ، على أن تكونَ (ما)
تجيباً ، كأنه قالَ : وتشكو بين ما أَكَلَ ركابها ، فمَجَّبَ مسن
كلال ركابها ، فيكونُ موضعُ (ما) [وما يتصلُ بها]^(١) جرراً
صفةً (للعين) كما تقولُ : مرتُّ برجلٍ ما أحسنَ ثوبه ، ولا
يجوزُ أن تكونَ (ما) نفيّاً في قولٍ من رَفَعَ فقالَ : ما أَكَلَ
ركابها ، لقوله :

..... وقيلَ المنادي : أصبحَ القومُ أدلجِي
ولا يكونُ معَ هذا الأمرِ من مُنادي الرقبة والائتمار لسه أن لا
يُكَلَّ الركابُ . ويكونُ (وقيلَ المنادي) على هذا التأويلِ محمولاً
على فعلٍ آخرَ غيرَ (تشكو) ٣٠ ب / هذه الظاهرة ، كأنه :
وتشكو قيلَ المنادي ، إلا أن هذا الظاهرَ دلَّ عليه ، وإن شئتَ
حسنتَ (قيلَ المنادي) في هذا الوجهِ على موضعِ البناءِ وما جَرَّ
به ، مثلُ : مرتُّ يزيدٍ وعمرأ ، ويكونُ في الأقاويلِ الآخرِ ،
مثلُ قولِكَ : تشكو زيدا وعمرأ ، فهذا ما يحتسبُه هذا .

وقيلَ في قوله : وتشكو ، يعني : الناقة ، وشكواها رغاؤها^(٢) ،
وأثرُ الكلالِ فيها ، و (ما) في معنى (الذي) .

وقالَ بعضهم : الشكوى ، ها هنا من المرأة ، يقولُ : غمزتُ
بعينها ، وأومأتُ يديها ، لأنها لم تقدرْ على الكلامِ معيَّن تهابه .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) الرغاء : صوت ذوات الخف ، انظر : اللسان مادة : رغا .

والقول 'الأول' ، قيل : إنه قول 'الأصمعي' .

وأما قول 'الآخر' أحسبه عمرو بن قميئة :

٨٣- بودك ما قومي على أن تركتهم
بمأبى إذا حبت شبال^(١) وريحها^(٢)

فيجوز أن تكون الباء للقسم ، و (ما) استفهام ، كأنه أقسم
عليها بودها لتسأن ما قومه في هذا الوقت ، وهذا كثير كقول
الآخر :

٨٤- فسألني القوم ما جودي وما حسبي
إذا الكماة التقت فرأيتها الصيد^(٣)

فإن قلت : فبم يملأ قوله : على أن تركتهم ، وليس
في قوله : ما قومي ، شيء فيه معنى فعل فيكون [على]^(٤) متعلقاً
بـ ؟

فالقول 'أنه' يجوز أن يكون متعلقاً بما في (قومي) من معنى
الفعل ، وأنه استعمل ذلك للضرورة ، فرده إلى الأصل ، لأن
القوم إنما هو : من يقوم بما يراد منه مما يعانيه ذوا الكفاة
ولذلك استعمل للرجال دون النساء ، قال الله : تعالى : (لا

(١) البيت لعمرو بن قميئة ، انظر : مجلة معهد المخطوطات العربية

ديوان عمرو بن قميئة ص/ ٢٣ . وانظر : أدب الكاتب ص ٥٢٤

(٢) لم أجده هذا البيت في كتب النحو ، وروى الجواليقي هذا
البيت في شرح أدب الكاتب ص/ ٢٧٦ ، نقلاً عن أبي علي ولم
ينسبه لأحد .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ^(١) ثُمَّ قَالَ : (وَلَا نِسَاءَ مِنْ نِسَاءِ)^(٢) .
وقال الشاعر :

٨٥- أقوم آلُ حسنٍ أم نساء^(٣)
ومثلُ التوم : الملا^(٤) سُمُّوا بذلكَ لكونهم مَلثِينَ بما يُرادُ
منهم ، فإذا كانَ كذلكَ صارَ التقديرُ : ما قَوْمِي مَتْرُوكِينَ في ذا
الوقتِ ، ويكونُ السَّامِلُ في (إذا) أيضاً هذا المعنى دونَ (تَرَكْتَ)
كأنَّه قالَ : سَلِّي ما قَوْمِي في وقتِ السَّعَالِ والجُدْبِ والشتاءِ ،
لَتُخْبَرِي أَنَّهُمْ يُضَيِّفُونَ وَيُطْعِمُونَ في المَحَلِّ^(٥) .
[وينحرون]^(٦) .

ولا يُحْمَلُ (إذا) على (تَرَكْنَهُمْ) ، لأنَّ هذا المعنى هو الذي
يَحْتَزُونَ ويذكرونَه لقومِهِم ويفتخرونَ ويمتدحونَ ، ألا ترى :
تري : مثل قولِهِم :

٨٦- مطاعيمُ السَّعَالِ [إذا امتحنت]^(٧)
وفسي عُدَّوَاءِ كُنَّ حَباً عَظِيمَ^(٨)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الحجرات/ ١١ . |
| (٢) | الحجرات/ ١١ . |
| (٣) | البيت لزهير بن أبي سلمى ، انظر : شرح ديوان زهير ص ٧٣/ ، وصدره : |

وما أدري وسوف إخالُ أدري
وانظر : مغني اللبيب ٤١/١ . واللسان مادة : قوم .
(٤) الملا : الرؤساء سُمُّوا بذلكَ لأنهم مِلَاءٌ بما يحتاج إليه ، انظر :
اللسان مادة : ملا .

- | | |
|-----|---|
| ٢٥٥ | المحل : الشدة ، وأرض محل وقحط ، لم يصبها المطر فسي
حينه . انظر : اللسان مادة : محل . |
| (٦) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٧) | زيادة من ج . |
| (٨) | لم أعثر على نسبة هذا البيت . |

وأيضاً فإنَّ (تركت) ماضٍ و (إذا) آتٍ ، ويستقيمُ كما لا يستقيمُ :
أَتَيْتُكَ إِذَا احْتَسَرَ الْبَسْرُ ، فَإِنَّمَا يُحْمَلُ (إذا) على هذا المعنى
الذي أَعْلَيْتُكَ دُونَ هَذَا الْفِعْلِ •

ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : يودُّكَ ، [متعلقاً بتركهم ،
فيكونُ المعنى : يودُّكَ] ^(١) قومي تركهم ، لأنَّ ما قبلَ الصلة
لا يَمَسُّ فِيهِ ما بعدها ، كما أنَّ ما بعدها لا يَمَسُّ فِيهِ ما قبلها مِمَّا
يَتَمَلَّقُ بِالصَّلَةِ فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨٧- كَمَنْ جَعَلَتْ أَيْادُ دَارِهَا • • • • • ^(٢)

٨٨- وَالْمُسْتَخِفُّ أَخُوهُمْ الْأَقْبَالَا ^(٣)

فَأَسْهَلُ مِنْ هَذَا ، لأنَّ تَقَدُّمَ الْفِعْلِ فِي الصَّلَةِ يَدُلُّ عَلَى مَا يَضُمُّرُ
بَعْدُ ، وَلَيْسَ هَذَا الْبَيْتُ هَكَذَا ، بَلْ هُوَ خِلَافُهُ •

ويجوزُ إِذَا جَعَلْتَ (ما) صلةً أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : قَوْمِي
يودُّكَ عَلَى أَنْ تَوَكَّيْهِمُ ، الْخَيْرُ ، فَيَكُونُ مِثْلَ : قَوْمِي عَلَى الْخَيْلِ •
^(٤)

ولا ينبغي أَنْ يَرْتَفَعَ قَوْلُهُ : قَوْمِي ، عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/ ١٥٤ والبيت فيه :
لسنا كمن جعلت أيدٍ دارها

تكررت تمنح حبها أن تحمدا
كذا في معاني القرآن للاخفش ص/ ٥٤٥ • وانظر : الخصائص
٤٠٢/٢ و ٤٠٣ و ٢٥٦/٣ وفيه (كمن حلت) •

(٣) البيت للاخطل ، انظر : ديوان الاخطل ص/ ٥١ ، وصدره :
إنَّ العرادة والنبوح لدارم

وانظر : المخصص ٩٠/٢ ، واللسان مادة : نبح •

بقوله : بودئك ، كما يرتفع في الدار زيد^(١) بالظرف ، لأنه ليس
بمخبر ، إنما الخبر قوله : على أن تركبهم [فيكون بودئك متعلقاً
بمعنى الفعل في قوله : على أن تركبهم]^(٢) وذلك جائز وليس
كالحال^(٣) ، لأن الظرف قد يعمل فيه معنى الغسل وإن كان
مقدماً ، فيكون العامل في (إذا) على هذا الوجه أيضاً معنى الفعل ،
دون (تركت) كائنه لما قال : قومي بودئك على أن تركبهم
دك هذا الكلام على : قومي متروكين إذا هبت شمال ، أو
قومي يتركون إذا هبت شمال ، والأول أسهل .

فأما قوله : شمال^(٤) وريحها ، فأنه جاء به على من قال :
ريح الشمال ، ألا تراء أضاف (الريح) الى ضميرها .

والذي يختار سيويه في هذا الصفة به دون الإضافة إليه ،
وقال : سمعنا فصحاة العرب يصفون^(٥) به ، ولا يعرفون
غيره وأنشد للأعشى :

٨٩- له زجل كحفيف الحمتما
د صادق بالليل وريحاً دبوراً^(٦)

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً ، أو ما أشبه
الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، وإذا كان عاملها معنى
فعل ، فلا يجوز تقديم الحال عليه ، لا يجوز أن تقول : قائماً
فيها زيد ، انظر : شرح الفصل ٥٧/٢ .

(٣) قوله : (أو قومي يتركون إذا هبت شمال ، والأول أسهل
فأما قوله شمال) ساقط من ج .

(٤) انظر : ديوان الأعشى ص/ ٧١ ، وفيه (جرمس) بدل
(زجل) . وانظر : الكتاب ٢٠/٢ وفيه (زجل) وكذا في
المختصر ٨٤/٩ .

وَأَنْشَدَ فِي الْإِضَافَةِ أَيْضاً :

٩٠- رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةُ
رِهْمِ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ النَّهْطَانِ^(١)

(١) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه انظر : الكتاب ٢/٢١ ،
والكامل ٢/٦٣ ، والمختص ٩/٨٤ ، واللسان مادة : جنب ،
وفي كل هذا غير منسوب ، وانظر معجم شواهد العربية
٤١١/١ .

٣٨ - مسألة

وقد خَرَجَ أَبُو المَبَاسِ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ لِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ :
هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا الْكَلِمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ^(١) وَجَوْهًا أَرَادُوا بِهَا دُرْبَةً
الْعِلْمِ فِي الاسْتِخْرَاجِ ، وَتَحْيِيلِ الشَّيْءِ وَجَوْهَةً الَّتِي يَحْتَمِلُهَا .

وَلَيْسَ مِنْ حُكْمِ كِتَابِنَا هَذَا أَنْ يُذَكَرَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا
أَنْ بَعْضُ مَنْ يَتِمَاطِي الْعَرَبِيَّةَ حَكَمِي لِي بَعْضُ الْمُتَعَلِّمِينَ عَنْهُ فِي
ذَلِكَ تَجَوِيزَ وَجْوهٍ لَا جَوَازَ لَهَا وَمَنْعَ مَا لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْجَوَازِ ،
فَأَمَلْتُ عَلَيْهِ مَا هُوَ مُثَبَّتٌ هَاهُنَا ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ وَضِعُ الْكِتَابِ .

التَّوِينُ فِي (عِلْمٍ) وَأَنْ (مَا) اسْتِفْهَامٌ ، وَ (الْكَلِمُ) ^(٢) مُبْتَدَأٌ
وُخْبَرُهَا (مَا) وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى تَقْدِيرِ : هَذَا بَابُ أَنْ
تَعْلَمَ مَا الْكَلِمُ ، وَفَاعِلُ (عِلْمٍ) ٣٩ أ / الْمُخَاطَبُ .

و (الْعِلْمُ) فِي بَابِ التَّعَدِّيِّ عَلَى ضَرِيحٍ : يَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولَيْنِ ، يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي ^(٣) فِي الْمُنَى ، أَوْ يَكُونُ
لَهُ فِيهِ ذِكْرٌ كَشَرْطِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ . وَضَرْبٌ آخَرُ يَكُونُ بِمَعْنَى
الْعِرْفَانِ لَا يُعْجَازُ مَفْعُولًا ، كَمَا لَا يُعْجَازُ (عَرَفْتُ) مَفْعُولًا .

(١) انظر : الكتاب ٢/١ وفيه (من العربية) بدل (في العربية) .
هذه المسألة توجد في كتاب (تعليقة على كتاب سيبويه) لأبي
علي الفارسي ، انظر : (أ ط /) وما بعدها . وانظر : كتاب
أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي المنشور في مجلة المورد المجلد
السابع ، العدد الثالث سنة ١٩٧٨ ، ص/ ٢١٦-٢١٩ .

(٢) في ج (الكلمة) بدل (الكلم) وهو تحريف .

(٣) في ش (هو الذي) بدل (هو الثاني) وهو تحريف .

فاذا قدَّروا (ما) استفهاماً ، كان قوله : علم ، هو الذي يتَّسَدَّى الى مفعولين ولا يكون الذي بمعنى (عرفت) ، لأن الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغى نحو : ظننت ، وعلمت ، وبابه ، وذلك أن الإلقاء فيه أعظم من تعليقه ووقوع الاستفهام وتجويزه في موضع مفعوله ، لأنَّه إذا ألغيت لم تعمل في لفظه ، ولا موضع ، وإذا وقع الاستفهام في موضع مفعوله عمل في موضع الجملة .

فإن قال قائل : ما تنكر أن يعمل الفعل الملقى في موضع الجملة كما يعمل في موضع الجملة المصدق عنها ؟

فيل له : لو عمل في موضعه لعمل في لفظه إذ لا شيء يمنع من ذلك في الإلقاء كما يمنع في [التليق] (١) فصل حروف الاستفهام وما أشبهه ، فلو كان له في موضع الجملة عمل في الإلقاء لكان له أمر في اللفظ إذ لا مانع يمنع من ظهوره فيه .

فـ (علم) في قوله : هذا باب علم ، أنه في موضع أن تعلم ، و (ما الكلم) التي هي جملة استفهام في موضع المفعول الأول ، وقد سُدَّ مسدَّ المفعول الثاني ، كما سُدَّ مسدَّ خبر (أن) في قولك : علمت أن زيداً منطلق .

فأمَّا تقدير لك قوله : علم ، في معنى : أن تعلم . وإن لم تُضف إلى ضمير المخاطب ، فجائز أن تُقدِّره فعلاً للمخاطب والغائب وإن لم تُضف إلى ضمير واحد منهما كقوله : (أو

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْخَةٍ يَتِيًّا ^(١) وَكَتُولُهُ : مَا لَا يَمْلِكُ
لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ^(٢) وَقَدْ أَعْمَلًا فِي
مَفْعُولِيهَا وَإِنْ لَمْ يُضَافَا إِلَى ضَمِيرٍ فَاغْلِبِيهِمَا فِي اللَّفْظِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ
نَا أَنْسَدَهُ سَبِيوِيهِ :

٩١- قُلُوا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَوَهِيَّة
عِيَايِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ ^(٣)

وَمِثْلُهُ :

٩٢-
. . . فَلَمْ أَتَكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا ^(٤)

-
- (١) البلد/١٤ و ١٥ .
(٢) النحل/٧٣ . قَالَ الْعَكْبَرِيُّ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ : (شَيْئًا)
فِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْجَاءَ : أَحَدُهَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِـ (رِزْقٍ) لِأَنَّ اسْمَ
الْمَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، أَيْ : لَا يَمْلِكُونَ أَنْ يَرْزُقُوا شَيْئًا ، وَالثَّانِي
هُوَ بَدَلٌ مِنْ (رِزْقٍ) ، وَالثَّالِثُ هُوَ مَنْصُوبٌ تَصْبِيحَ الْمَصْدَرِ ،
أَيْ : لَا يَمْلِكُونَ رِزْقًا مَلَكًا ، انْظُرْ : التَّيْبَانَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ
٨٠٣/٢ .
(٣) البيت من شواهد سَبِيوِيهِ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، انْظُرْ : الْكِتَابُ
٩٧/١ . وَانْظُرْ : تَوْجِيهِ إِعْرَابِ آيَاتِ مَلْفِزَةِ الْأَعْرَابِ لِلرَّمَانِيِّ ،
ص/٢٦٢ وَشَرَحَ آيَاتِ سَبِيوِيهِ لِابْنِ السَّيْرَانِيِّ ٢٥٩/١ ، وَفِيهِمَا
غَيْرُ مَنْصُوبٍ أَيْضًا .
(٤) البيت في الْكِتَابِ مَنْصُوبٌ إِلَى الْمُرَارِ الْأَسَدِيِّ وَالْأَعْلَمِ نَسْبَهُ
أَيْضًا إِلَى الْمُرَارِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ٩٩/١ ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ :
لَقَدْ عَلِمْتَ أَوَّلَى الْخَيْرَةِ أَتَشْنِي
كَرَّرْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
وَانْظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ١٤/١ ، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ ص/١٢٦ وَفِيهِمَا
غَيْرُ مَنْصُوبٍ ، وَنَسْبَهُ الْبَغْدَادِيِّ لِمَالِكِ بْنِ زُعْبَةَ الْبَاهِلِيِّ ، وَهُوَ
شَاعِرُ جَاهِلِيٍّ . انْظُرْ : الْخَزَانَةُ ٤٣٩/٣-٤٤٠ . وَمُسْجَمُ شَوَاهِدِ
الْعَرَبِيَّةِ ٢١٠/١ .

وتقديرهما أن رجبت عقابك وعن : أن ضربت مسماً ، فتصعب
 بهما المفعولين ، وإن لم تُصَفْ إلى ضمير من هو له ، فكذلك
 (علم) يُتَدَرُّ : بأن تعلم ، وإن لم يُضَفَّ إلى ضمير
 المخاطب ، كهذه الأشياء التي ذكرناها ، وهو الذي عليه المعنى ،
 لأنه كان جواب سائل سأل : ما الكلم ؟ فقال : هذا باب علم
 ما لكلم ، وعلى هذا قوله في سائر الكتاب : اعلم كذا ،
 واعلم كذا .

فإن قلت : فهل يجوز أن يُدْهَبَ بالمصدر الذي هو (علم)
 مَدْهَبَ ما لم يُسَمَّ فاعله ؟

.....

فالجواب : أنك إن جعلت (ما) استفهاماً لم يجز أن
 تَدْهَبَ به هذا المذهب ، لأنك إذا قدّرتَه بالفعل كن : هذا
 باب أن يعلم ما لكلم ، فتقوم الجملة بأسرها مقام اسم الفاعل
 المبني للمفعول ، والجملة لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم مقام
 الفاعل ، لأن الناهل يكسب عنه ، ويشتق ، ويجمع ، ويضمر
 في الفعل ، ويذكر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا مستلحق في
 الجملة غير منبئات فيها .

ويبدئك على امتناع هذا أيضاً : أن الجملة التي هي من
 الفعل والفاعل مثل التي^(١) من المبتدأ والخبر ، في أن كل واحد
 من الاسمين فيها يحدث^(٢) عنه ، فكما لا يكون المبتدأ المحدث
 عنه إلا مفرداً ولا تقع موقعه الجملة ، كذلك لا يكون الفاعل

(١) في ج (الذي) بدل (التي) .

(٢) في ج (يحدث عنه) بدل (تحدث عنه) وهذا صحيحان .

جمله ، بل يكون انفاعل 'أشدّ امتاعاً ، لاتّصاله بانفعل ولشدة (١)
اتّصاله بالفعل [له] (٢) موضع 'بذكر' فيه ، وليس ذلك في
الابتداء ، فكما لا يجوز : علم ضرب زيد ، ولا علم كيف
زيد ، على أن تُقيم الجملة مقام اسم الفاعل ، كذلك لا يجوز
أن يُقام (ما الكلم) مقام فاعل الفعل (٣) المبني للمفعول .

فإن قلت : أضمير المصدر في قوله : أن يعلم : لتصير
الجملة التي هي (ما الكلم) في موضع نصب ، فيكون إضماري
للمصدر كقراءة من قرأ : (وكذلك نجّي المؤمنين) (٤)
يزيد : نجّي نجا المؤمنين .

فإن ذلك أيضاً غير جائز ، لأن المفعول انتصب حكمه أن
يكون المرتفع في المعنى المنصوب مقام الفاعل ، وليس قولك :
ما الكلم : العلم ، ولا له فيه ذكر ، فلا يجوز على هذا الوجه
أيضاً .

ولو حذف التنوين وأضفته إلى (ما) لكان حكمه أن
يكون بمعنى (الذي) كأنك قلت : علم الذي هو الكلم ، وهو
جمله استفهام لم يجز أن تُضيف (علم) إليه ، لأن الجمل

(١) في ش (ولذكر اتصاله) وهو ساقط من ج ، فاثبتنا (ولشدة)

من تعلية أبي علي على كتاب سيبويه ورقة ٢ و / .

(٢) (له) ساقط من ش و ج ، وزدناها لأن السياق يقتضيها .

(٣) في ج (الفاعل) بدل (الفعل) وهو تحريف .

(٤) الانبياء / ٨٨ . قرأ لجمهور : (نجّي) مضارع : أنجي ، وقرأ

الجاحلدي : (نجّي) بنون واحدة وتشديده الجيم مضارع :

نجّي ، وقرأ ابن عامر ، وأبو بكر (نجّي) بالياء للمجهول .

انظر : التبيين في إعراب القرآن ٢ / ٩٢٥ والبحر المحيطة

٣٣٥ / ٦

لا يكون في موضع جرّ بإضافة الاسم إليها ، إلا ما جاء من إضافة
الفلول الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء متصور عليها ، ولا تجوز
الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل .

فإن أضفت (علماً) إلى ما كان بمعنى (الذي) فاحتبّل أن
يكون (علم) المتعدّي إلى مفعول^(١) ، واحتمل أن يكون
المتعدّي إلى مفعولين .

فإن جعلت المتعدّي إلى مفعولين ، وقدّرت المصدر : بأن
تلمّ ، كان (ما الكلم) في موضع المفعول الأول ، وإن كان
مجروراً في اللفظ ، كقولك : أعجبتني بناء هذه الدار ، فهو قسبي
المعنى ٣٩ ب / مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً ، فكذلك يكون
(ما الكلم) ويضمّر مفعولاً ثانياً . وإن قدّرت : بأن يعلم ،
كان (ما الكلم) في المعنى مرفوعاً ، وإن كان في اللفظ مجروراً ،
كقولك : أعجبتني ركوب زيد القرس ، ويضمّر مفعولاً
لّه^(٢) .

وإن جعلت (العلم) الذي يتعدّي إلى مفعول واحد وأضفت ،
ثم قدّرت : بأن تعلم (و) (أن يعلم) لم يحتاج إلى إسماء
مفعول وكان (ما الكلم) في موضع اسم منصوب ، وإن قدّرت
ب (أن تعلم) ، أو مرفوع إن قدّرت : بأن يعلم (و) وإن
كان مجروراً في اللفظ .

(١) في ش (المفعول) وأسقطنا الألف واللام كما هي ساقطة من

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٣٩- وهذه **مسألة** من الكتاب تدخل في هذا الحد .

ذكر سيويه إجراءهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي)^(١) ،
وأن (ذا) مع (ما) في قولهم : ماذا ، على ضربين :

أحدهما أن تكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد .

والآخر : أن تكون (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) واستدل
على إجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة اسم واحد بقوله عز وجل :
(ماذا أنزل ربكم ، قلوا خيراً)^(٢) . فـ (ماذا) بمنزلة اسم
واحد . ألا ترى : نصب (خير) ، وإلزامه بمنزلة (الذي) لكان
الوجه الرفع ، واستدل أيضاً على إجرائها بمنزلة اسم واحد
بقولهم : عمّا ذا تسأل ، فقالوا : لو كان (ذا) لنوأ ، لقولوا عمّ ذا
تسأل^(٣) .

وأما إجراؤهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) فنحو
قولهم : ماذا رأيت فتقول : متاع حسن ، ويقول ليد :

١٣- ألا تسألان المرء ماذا يحاول

أنسحب فيقضي أم ضلال وباطل^(٤) ،

وبقوله عز وجل : (ماذا أنزل ربكم ، قالوا أساطير

(١) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

(٢) النحل/٣٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

(٤) البيت للبيد ، انظر : شرح ديوان لبيد ص/١٣٠ ، وفيه

(فيقضي) بدل (فيقضي) وانظر : الكتاب ٤٠٥/١ ومعاني

القرآن للأفراء ١٣٩/١ .

الأوليين^(١) كائنه^(٢) قال : ما الذي^(٣) أنزل ربكم ، قالوا :
أساطير الأولين ، أي : [الذي]^(٤) أنزل له أساطير الأولين ،
قال : ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في هذا الموضع البتة ، لكان
الوجه في : ماذا رأيت ، إذا أجاب : خير^(٥) .

يريد : أنه لو لم يكن (ماذا) على ضربين كما ذكرته
مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي) ، وكانت
بمنزلة (الذي) البتة ، لكان الوجه إذا قيل له : ماذا رأيت ،
أن يقول : خير ، إذا أجاب ، وليس الأمر كذلك ، لأنه قد جاء
(ماذا أنزل ربكم) قالوا خيراً ، فهذا لم يجيء على أن
(ذا) بمنزلة (الذي) . وجاء في موضع آخر : (ماذا أنزل
ربكم قالوا أساطير الأولين) .

فدكنا ذلك على أن (ماذا) على وجهين ، وكلا الوجهين
قد جاء به التزويل ، ولا يسوغ أن نقدر فيه أن الجواب فيه
ليس على قدر السؤال ، لأن ذلك ليس بالوجه وأنشد سيويه
في هذا الحد هذا البيت ، وقال سميناء من العرب الموثوق بهم
وهو :

٩٤ دعي ماذا علمت سألتبه ولكن بالغيب نبئيني^(٦)

- (١) النحل/٢٤ .
(٢) في ش (ذا) وأثبتنا ما في ج ، لأنه يمثل لـ (ماذا) بمعنى
(الذي) فهو أولى بالاثبات من (ماذا) .
(٣) زيادة من ح يقتضيها السياق .
(٤) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .
(٥) البيت في الكتاب ٤٠٥/١ وهو غير منسوب ، والبيت لسي
ديوان شعر الثقب العبدي ص/٢١٣ ، وفي المقاصد النحويّة
للهميني منسوب لسحيم بن وثيل الرياحي ، انظر : المقاصد

قَالَ : (فالذي) لا يجوز في هذا الموضع و (ما) لا يحسن أن
تُلغِيَهَا .

وقال أبو الحسن في تفسير هذا البيت : جُعِلَ (ما) و (ذا)
بمنزلة (ما) وحدهما ولا يجوز أن تكون (ذا) بمنزلة (الذي)
في هذا البيت ، لأنك لو قلت : دعي ما الذي علمت ، لم يكن
كلاماً^(١) ، وأنشد أبو الحسن في أن (ذا) لا يكون مع (ما)
بمنزلة (الذي) قول القائل :

يا خُزْرَ تَغْلِبَ ماذا بال نسوتكم
لا يستغثن إلى الدارين تحننا^(٢)

وقال : ألا ترى : أنك لو قلت : ما الذي بال نسوتكم ، لم
يحسن ، أو لم يجوز أو نحو هذا^(٣) .

وأقول في البيت الذي من (الكتاب) : إنه لا يخلو من أن
يكون (ما) و (ذا) فيه اسماً واحداً ، أو يكون (ذا) بمنزلة
(الذي) و (ما) أيضاً بمنزلة (الذي) ، أو يكون (ما) استهماً
و (ذا) بمنزلة (الذي) أو يكون (ذا) لغواً و (ما) بمنزلة
(الذي) [أو يكون (ما) لغواً و (ذا) بمنزلة (الذي)]^(٤) .

النحوية ١٩١/١ ، وقال البغدادي : إنه مجهول القائل ،

انظر : الخزانة ٥٥٤/٢ ، وفي اللسان مادة : أبي ، منسوب إلى

أبي حية النميري ، وانظر : معجم شواهد العربية ٤٠٩/١ .

(١) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٣٢١ .

(٢) البيت لجريز ، انظر : ديوان جريز ص/٥٩٨ . وانظر : معاني

القرآن للاخفش ص/٤٠٣ رسالة دكتوراه . وشرح شواهد

اخشي ٧١٣/٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ . والذي قاله الاخفش

(لم يكن كلاماً) بدل (لم يحسن أو لم يجز) .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأوَ كُنْ (ذَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)^(١) و (مَا) كَذَلِكَ لاحتِاجَتْ
 (ذَا) إِلَى صِلَةٍ احتِياج (الَّذِي) ، وَصَلَتْهَا كُنْتَ تَكُونُ (عَلِمْتَ)
 كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : الَّذِي عَلِمْتَهُ ، و (الَّذِي) مَعَ (عَلَيْهِ) فِي
 مَوْضِعِ اسْمٍ مُفْرَدٍ فِي صِلَةٍ (مَا) وَاحتِياجُ إِلَى مَا يَكُونُ خَبَرًا
 لـ (ذَا) [الَّذِي]^(٢) بِمَعْنَى (الَّذِي) ، وَلَا يَخْلُو مِنْ جِهَتَيْ خَبَرِ
 الْمُتَبَدِّلِ ، ثُمَّ يُلْزَمُ بِمَعْنَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى (مَا) مِنْ صِلَتِهِ شَيْءٌ
 فَيُنْزَلُ (أَنْ سَأْتِيقَهُ) خَبَرُ (ذَا) الَّذِي بِمَعْنَى (الَّذِي) ، وَالْمَاءُ
 نَائِمَةٌ إِلَيْهِ فَيَبْقَى (مَا) لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ مِنْ صِلَتِهِ شَيْءٌ فَإِذَا كَانَ
 كَذَلِكَ ، فَقَدْ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ (مَا) و (ذَا) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) •

فهذا شرحُ قَوْلِهِ [فِي]^(٣) (مَا) الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ •

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَلَ (مَا) اسْتِفْهَامًا و (ذَا) بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)
 فَيَكُونَ التَّقْدِيرُ : مَا الَّذِي عَلِمْتَهُ ، لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ بَعْدَ (دَعِيَ) وَمَا
 أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ ، إِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُمَلِّقُ وَتُلْفَى •
 فَإِنْ قُلْتُ قَائِلٌ : فَهَلَا جَازَ الْغَاءُ (دَعِيَ) عِنْدَكَ ، إِذْ قَدْ
 جَاءَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تُلْفَى أَفْعَالٌ مُعَالَفَةٌ ، وَكَذَلِكَ مَا فِي
 (الْكِتَابِ) مِنْ قَوْلِهِ : أَمَّا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا ، حَكِي عَنْ
 أَبِي عُمَانَ أَنَّهُ قَالَ : هُوَ مِنْ رُؤْيَا الْبَيْنِ • فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي
 قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (رَبِّ أُوْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى)^(٤) إِنَّهُ مِنْ

-
- (١) (الَّذِي) ساقط من ج •
 (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •
 (٣) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها •
 (٤) انظر : الكتاب ١/ ١٢٠ •
 (٥) البقرة/ ٢٦٠ وانظر معاني القرآن للأخفش ص/ ٢٣٤ •

رؤية العين ، وقد عُلِّقَ بعد الاستفهام ، فكذلك ما تنكر أن
تُعلّق (دعي) ؟

قيل : إنّما جازّ التعلّق في هذه الأفعال ، لمشابهة الأفعال
التي تُلغى ، وذلك أن (رأيت) ٣٢ أ / التي من رؤية العين
توافق (رأيت) التي بمعنى (علّمت) في المعنى ، لأن كل
محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية
العين : ضرب من العلم ، فلذلك أجرى مجرى التي ك (علّمت)
في الإلقاء ، وذلك غير كثير^(١) ، ولم نلّم أن ذلك جاء في
(صلّمت) الذي بمعنى (عرّفت) ولا في (عرّفت) .

ولا يجوز أن يكون (ما) لغواً و (ذا) بمنزلة (الذي) ،
لأنّهم أجزأوها مجرى (الذي) مع (ما) ألا تراهم لا يقولون :
رأيت ذا قام ، تريد : الذي قام ، وإنّما يكون مع (ما) بمنزلة
(الذي) وذلك ممّا لا ينكر في كلامهم ، لأنّهم قد يُلزِمون
الشيء حكماً لا يكون له مع غيره ، مثل : لدن غدوة^(٢)
ولمسر الله^(٣) ، ونحو ذلك .

ولا يجوز أن يكون (ذا) لغواً و (ما) بمنزلة (الذي) ،
لأن (ذا) اسم ولم يحجّ شيء من الأسماء لغواً إلا (هو)

(١) في ج (قليل) بدل (غير كثير) وهما صحيحان ومعناها
أواحد .

(٢) يقصد نصب (غدوة) بعد (لدن) انظر : الكتاب ٢٤/١ .

(٣) يقصد فتح العين من (لعمر) في اليمين ، انظر : الكتاب
٢٤/١-٢٥ .

للفصل ، ولما ذكره 'سيبويه' من قوله : عَمَّاذَا تَسْأَلُ^(١) ، فَأَمَّا
كونُ اسمَيْنِ اسماً واحداً فكثيرٌ في كلامهم .

فإذا لم يَجْزُ أَنْ تكونَ (ما) بمنزلة (الذي) [و (ذا)
بمنزلة (الذي)]^(٢) لما ذكرناه 'قبل' ، ولأنَّهم جَعَلُوا (ذا)^(٣)
بمنزلة (الذي) لم يَجْعَلُوا (ما) معه بمنزلة ، ولم يَجْزُ أَنْ
تكونَ [ما]^(٤) استفهاماً و (ذا) بمنزلة (الذي) لما قلناه ، ولا غيرَ
ذلك من الأقسام ، ثبتَ أنَّهما جميعاً بمنزلة اسمٍ واحدٍ في
الخبرِ ، كما كانا في الاستخبارِ كذلك ، ألا ترى : أَنْ (ما)
و (مَنْ) استُعْمِلَا في الإخبارِ أيضاً بلا صلة ، كما استُعْمِلَا في
الاستخبارِ كذلك في نحوِ :

رُبَّمَا تَسْكُرُهُ النُّفُوسُ مِنْ الْأَمِّ
سِرِّ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْمِقَالِ^(٥)

ونحوِ قوله :

٩٦- كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورِ^(٦)
فكذلك (ماذا) لما استُعْمِلَا في الاستخبارِ استعمالَ (ما) وأُجْرِيَ
مَجْرَاهُ حَتَّى كَانَ قَوْلُهُ تعالى : (مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ) قالوا

-
- (١) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) في ش (ذلك) بدل (ذا) وهو تحريف .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) وهو الشاهد الثالث والثلاثون .
(٦) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ٢١٣/١ وصدره :
انني وإياك أن يُلْغَنَ أرحلنا
وانظر : الكتاب ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢ .

خَيْرًا^(١) بمنزلة : ما أنزل ربكم ، كذلك استعمل في
الآخبار غير موصول ، فصار : دعي ماذا علمت ، بمنزلة : دعي
شيئاً علمت .

فموضع (ماذا) نصب^(٢) به (دعي) وإذا لم يجوز أن يكون
(ذا) موصولة بمنزلة (الذي) لما قدّمنا ولا ما ثبت أن قوله :
علمت ، صفة لـ (ماذا) إذ لا يجوز أن يكون حالاً ولا صفة ،
وإذا ثبت أن قولنا (ماذا) إذا جعلنا بمنزلة اسم واحد واسم
نكرة تقديره : دعي شيئاً علمت ، فموضع (علمت) نصب^(٣) به
و (سأتيه) أيضاً ، إن شئت كان نصباً صفة تتبع صفة ، وإن
شئت كان منقطعاً ، والتقدير : دعي شيئاً علمت إلا أنه^(٤) لما
في (ما) من معنى العموم كأنه قال : دعي معلوماً ، أو دعي
المعلوم فأتى سأتيه ، ولكن نبئني بالغيّب الذي لا أعلمه
كيف أتتيه .

فهذا شرح هذا عندي .

فأما قوله تعالى : (فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً)^(٥)
فإن انضمامه على التمييز لـ (هذا) والتبيين عنه ، وذلك أن
(ماذا) لا يخلو من أحد وجهيها المذنب قدّمنا ذكرهما^(٦) .

(١) النحل/٣٠ .

(٢) في ش و ج (أن) وزدنا الهاء لتستقيم العبارة بها .

(٣) البقرة/٢٦ . قال الأخفش في هذه الآية : فيكون (ذا) بمنزلة

(الذي) ويكون (ماذا) اسماً واحداً ، ان شئت بمنزلة (ما) .

كما قال : (ماذا أنزل وبكم قالوا خيراً) فلو كانت (ذا) بمنزلة

(الذي) لقالوا : خير ، ولكن الرغوع وجه الكلام ، انظر : معاني

القرآن للأخفش ص/ ١٨٩ .

(٤) تقدم في أول المسألة .

فإنَّ كُنَّ (ذا) بمنزلة (الذي) صارَ التقديرُ : ماذا أرادَ الله ؟ ثمَّ حذفتِ الهاءُ من الصلَّة كما حذِفَ من قولهِ عزَّ وجلَّ : (أهذا الذي بعثَ اللهُ رسولاً)^(١) والعاملُ فيه (أرادَ) والمفعولُ المحذوفُ ، وهو فعلٌ مُتَّصِلٌ إلى مفعولٍ فلا متعلِّقَ له بـ (مثل) على ذا الوجهِ .

وإنَّ كُنَّ (ما) و (ذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، ولم يكنْ (ذا) بمنزلة (الذي) صارَ الاسمانِ المتَّجَمَّعانِ اسماً واحداً في موضعٍ نصبٍ بـ (أرادَ) وهو مفعولُهُ ولا يكونُ له^(٢) بـ (مثل) المنصوبِ متعلِّقٌ كما لم يتعلَّقْ به في الوجهِ الأوَّلِ .

فإذا لم يسَّخُلْ من أحدِ الوجهينِ اللذين هما لـ (ماذا) ، ولم يتعلَّقْ به الفعلُ في شيءٍ من ذلك ، ثبتَ أنَّ انتصابَهُ على التمييزِ ، كما أعلمتُكَ فأعرفهُ .

و [قد]^(٣) أمليتُ هذه المسألةَ بعبارةٍ أُخري فقلتُ : (مثلاً) متصبٌّ على (هذا) على التمييزِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً لـ (أرادَ) وذلكَ أنَّ (ماذا) على ضربينِ : يكونُ مَسْعَ (ذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ فيكونُ في موضعٍ نصبٍ بـ (أرادَ) ، كأنَّه في التقديرِ : أيَّ شيءٍ أرادَ اللهُ . ويكونُ (ذا) معَ (ما) بمنزلة (الذي) فيكونُ (أرادَ) صلةً له ، ومتَّعدياً إلى الهاءِ العائدةِ إلى الموصولِ المحذوفِ وقولُهُ : (بهذا) في الأمرينِ جميعاً

(١) الفرقان/ ٤١ . العائدة من الصلَّة إلى (الذي) محذوفٌ ، أي :

بعثهُ : انظر : التبيان في إعراب القرآن ٩٨٧/٢ .

(٢) له (ساقطٌ من ج) .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

في موضع نصب ، لكونه مفعولاً ثانياً ، و (مثلاً) منتصبٌ على
 النيين ، كأنه لما قيل : (بهذا) ، احتمل المثل وغيره ، فبيّن
 بالمثل (١) ولا يجوز فيه غير هذا ، إذ كان (أراد) عاملاً في
 الوجهين جميعاً في مفعولين أوليين ، ومفعول ثانٍ ، فلا يبقى مما
 ينتصب عليه الاسم غير التمييز .

فأما كون (بهذا) في موضع المفعول الثاني ، فالفعل المتعدي
 الى مفعول إذا أُريدَ تعديته الى ثانٍ زيدت عليه الهمزة ، نحو
 قولك في ضربتُ زيداً : أضربتُ زيداً عمراً ، فإن كان الفعل
 مستعدياً الى مفعول واحد ، وكان قد ألحِقَ همزةً ، وأُريدَ
 تعديته الى مفعول ثانٍ زيدت عليه أحدُ حروفِ الخفض ، نحو :
 أردتُ زيداً بهذا ، لأنَّ حرفَ الخفض قد قامَ مقامَ الهمزة فسي
 هذا ، ألا ترى : أنَّ الفعل الذي لا يتعدى إذا أُريدَ تعديته ٣٢ ب/
 الى مفعول زيدت عليه الهمزة أو الباء ، فيقال في مثل : قمتُ ،
 إذا عدتُ : قمتُ بزيدٍ ، وأقيمتُهُ ، فيقومُ كُلُّ واحدٍ من الهمزة
 والحرف مقامَ صاحبه .

(١) الباء ساقطة من ج .

٤٠- وهذه مسألة مشكلة^(١) تتصل بهذا الحد • وهي :

قراءة من قرأ : (وإن كل لما جميع له ينأ محضرون^(٢))
و (إن كل نفس لما عليها حافظ^(٣)) فشدّد ، فأما من
خفف فسهل سائق •

و (إن) على قرائه هي المخفضة من الثقيلة المكسورة
الهمزة المملة على الفعل ، وهي إذا خففت لزمت اللام
فتوصلها من النائية وتخلصها منها ، ولهذا المعنى جاءت هذه
اللام ، وقد دللنا على ذلك فيما تقدم من هذا الكتاب^(٤) ،
فتكون (ما) صلة^(٥) •

فأما من ثقل فقال : (لما) فقل : إن (لما) بمنزلة
(إلا) • قال سيويه : سألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك
إلا فطعت ، ولما فطعت ، فقلت : لم جاز هذا في هذا الموضع ،
وإنما (أقسمت) ما هنا ، كقولك : والله ؟ فقال :

(٢) هذه المسألة موجودة في إعراب القرآن المنسوب للزجاج
• ٧٥٦-٨٦١

(٣) ياسين/٣٢ • قرأ الاعمش وعاصم بالتشديد ، انظر : معاني
القرآن للفراء ٣٧٦/٢ •

(٤) الطارق/٤ ، قال الفراء : الكسائي كان يخففها ، ولا نعرف
جهة التشديد ، ونرى أنها لغة في هذيل يجمعون (إلا) مع
(إن) المخفضة (لما) ولا يجاوزون ذلك • انظر : معاني القرآن
للأخفش ٢٥٤/٣ •

(٥) انظر : المسألة التاسعة عشرة •

(٥) يقصد بقوله (فتكون ما صلة) أي : زائدة •

وجهُ الكلام : لتفعَلَنَّ ما هنا ، ولكَهم أجازوا هذا لأنَّهم
نسَبَوهُ بِتَمَدُّنِكَ اللهُ ، إِذْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ ^(١) .

ففي هذا إشارةٌ من سيوريه إلى أنَّهم استعملوا : (لَمَّا) حيث
يستعملون فيها (إِلَّا) .

وقال بعض ^(٢) البصريين حكاه لنا الثقةُ يعني كونَ (لَمَّا)
بمعنى (إِلَّا) .

وحكى الفراءُ عن الكسائي أنَّه قال : لا أعرفُ جهةَ
الثقل ^(٣) ، وقال الفراءُ في قوله : (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ
لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) الوجهُ التَّخْفِيفُ ، وَمَنْ ثَقُلَ إِنْ شِئْتَ :
وإِنْ كُلُّ لَمَّا مَا جَمِيعٌ ، ثُمَّ حَذَفْتُ إِحْدَى الْمِثَالِ لِكَثْرَتِهِنَّ
مَثَلٌ :

٩٧ . . . طَفَّتْ علماء
والوجهُ الآخرُ من الثَّقِيلِ أَنْ يُجْعَلُوا (لَمَّا) بِمِثْلِهِ (إِلَّا) مَعَ
(إِنْ) خَاصَّةً فَتَكُونُ فِي مَذْهَبِهَا ^(٤) .

-
- (١) انظر : الكتاب ٤٥٥/١ .
(٢) كُتِبَ فِي هَامِشٍ مَسْ (قَطْرَب) وَكَذَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمَقْسُوبِ
لِلزَّجَّاجِ ٧٥٦/٢ .
(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٣ .
(٤) هذا جزءٌ من بيت ورد في معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ وَلَمْ
يُنْسَبْهُ ، وَالْبَيْتُ هُوَ :
عِدَاةٌ طَفَّتْ عِلْمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ
وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمٍ
وورد صدره في الكامل ٢٩٩/٣ ، وشرح المفصل ١٥٤/١٠ .
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ .

وقال أبو عثمان المازني فيما حكى عنه أبو اسحاق الزجاج :
الأميل (لئما) فثقل ، فهذا ما قيل في تثقيل (لئما) هذه (١) .

والأي الثلاث أعني : قوله : (وَإِنْ كَلَّمْنَا بِجَمِيعٍ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) (٢) وقوله : (وَإِنْ كَلَّمْنَا ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (٣) وقوله : (وَإِنْ كَلَّمْنَا نَفْسَ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٤) يجوز أن تتأول على هذا التأويل (٥) الذي قيل : من أن أمضى (لئما) كـ (إلا) على أن تكون (إِنْ) فيها هي النافية ، لا يمتنع ذلك في شيء منها .

ولئما قوله عز وجل : (وَإِنْ كَلَّمْنَا لَنُؤَفِّقَنَّهُمْ) (٦) فلا يجوز فيه هذا التأويل ولا يسوغ ، ألا ترى : أنك لو قلت : إنَّ القومَ إلاَّ ليكرمهم ، وإنَّ زيدا إلاَّ لمُطْلِقٌ ، لم يكن لدخول (إلاَّ) مساعً ولا مجازاً .

فإن قلت : أفليس قد دخلت (إلاَّ) بين المبتدأ وخبره .
في المعنى فيما حكاه سيويه من قولهم : ليس الطيب إلاَّ المسك (٧)
[و (إِنْ) مثل (ليس) في دخولها على المبتدأ وخبره ؟] (٨) .

قيل له : ذكر أن قوماً يجرون (ليس) مجرى (ما)

-
- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | (هاهنا) ساقطه من ج . |
| (٢) | ياسين/ ٣٢ . |
| (٣) | الزخرف/ ٣٥ . |
| (٤) | الطارق/ ٤ . |
| (٥) | (التأويل) ساقط من ج . |
| (٦) | هود/ ١١١ . |
| (٧) | انظر : الكتاب ١/ ٧٣ . |
| (٨) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |

كما أجروا (ما) مجراها ، فتولهم : ليس الطيب إلا المسك ،
كقولهم : ما الطيب إلا المسك ، ألا ترى : أنهم رفعوا (المسك)
كما رفعوا خبر (ما) في نحو ذلك ، ولم يتأول سيويه (ليس)
على أن فيه ضمير القصة والحديث ، لما كان يلزم في [هذا]^(١)
التأويل من إدخال (إلا) بين المبتدأ والخبر ، فلا مسأغ لتثقل
(لما) في هذه الآية على أن تكون بمنزلة (إلا) .

فأما قول^(٢) الفراء من قوله : إن (لما) هذه إنما هي :
(لمن) ما (ثم) حذففت إحدى الميمات لكثرة تهن مثل : طفت
عليه ، فلا تدخل (ما) هذه التي قدر ما هنا من أن تكون زائدة ،
أو موصولة ، فلا يسهل أن تكون موصولة في قوله : (وإن)
كل لما جميع لدينا محضرون) أي : لمن هم ما جميع ،
فليس هذا^(٣) بالسهل ، وإن قدرته على : لمن الذي هم جميع
لدينا محضرون ، وفلت : قوله : [هم]^(٤) جميع لدينا صلة
لـ (الذي) و (الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد في صلة
(من)^(٥) و (محضرون) خبر (ما) الذي بمعنى (الذي)
والاسم وخبره صلة (من) فذلك غير جائز ، لأن (من)
على هذا لم يرجع إليه من صلته شيء ، فهذا التقدير في هذه
الآية غير متأت .

وأما قوله : (وإن) كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا^(٦)

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) في ج (ما قاله) بدل (قول) .

(٣) في تس (ما هنا) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق في المعنى .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (من) ساقطة من ج .

(٦) الزخرف/ ٣٥ .

فلا يجوز فيه ذلك أيضاً ، ألا ترى : أنَّكَ إِن قَدَّرْتَ (ما)
لِلدَّيْنِ كَانَ الْمَعْنَى : وَزُخْرَقًا وَإِنْ كُنَّ ذَلِكَ لِمَنْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا^(١) ، وَ (الزُّخْرَفُ) وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَذْكُورِ لَا يَكُونُ (مَنْ) فِي
هَذَا^(٢) الْمَعْنَى ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْمَتَاعِ ، فَهَذَا قَوْلٌ فَاسِدٌ مُسْتَكْرَهٌ •
لَا نَكْسَارَ وَتَجْوِيزَ ، مَا لَا مُجَازَ لَهُ فِيهِ ، حَيْثُ يَوْجَدُ التَّأْوِيلُ
مُجَازًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ [هَذَا]^(٣) الْوَجْهِ مِنْ حَذْفِ الْحَرْفِ مِنْ
(مَنْ) ، وَحَذْفِهِ غَيْرُ سَائِعٍ ، لِأَنَّ أَقْسَى أَحْوَالِهَا أَنْ تَكُونَ
كَالْمُتَمَكِّنَةِ ، وَالْمُتَمَكِّنَةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ لَمْ تُحْذَفْ ، إِنَّمَا
تُحْذَفُ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِتَصِيرَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
بِهِدَاءٍ مَوْضِعُ حَذْفٍ ، هَذَا عَلَى أَنَّ (مَنْ) غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ وَالْحَذْفُ
فِيهَا وَفِي ضَرْبِهَا غَيْرُ مَوْجُودٍ •

فَمَا (لَدُنْ) فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَقَدْ قُلْنَا [عِلَّتَهُ]^(٤) فِيمَا
أَتَمَّمْنَا^(٥) ، وَكَذَلِكَ مَا قَالُوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَ اللَّهُ لِأَفْعَلَيْنِ^(٦) ، وَقَوْلِ
السَّجَّاجِ :

خَالِطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَكَأ^(٧)

مَوْضِعُ ضَرْوَةٍ •

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ الْحَذْفَ ٣٣ أ / مِنْ (لِمَنْ) مَا

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | (الدُّنْيَا) ساقطة من ج • |
| (٢) | (هَذَا) ساقطة من ج • |
| (٣) | زيادة من إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٥٨/٢ • |
| (٤) | زيادة من ج يقتضيها السياق • |
| (٥) | انظر : الشاهد السابع والسبعين وما بعده • |
| (٦) | انظر : المسألة الخامسة عشرة • |
| (٧) | تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة • |

كالجذف من قولهم : علماء ، فالذي نقول : إن الجذف أحد ما
يُخَفَّفُ بِهِ الْأَمْثَالُ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، وهو على ضربين :

أحدهما : أن يُجذفَ الحرفُ معَ جوازِ الإدغامِ كقولهم :
يَسْجُرُ فِي بَسْجٍ •

والآخر : أن يُجذفَ لامتناعِ الإدغامِ في الحرفِ المدغمِ
فيه السكونية ، وأنَّ الحركةَ غيرَ متأتيةَ فيه مثل : علماء ، أو
لأنَّ الحرفَ المدغمَ يتصل [بحرف] (١) إذا أُدغمَ فأُسكنَ
لزمَ تحريكُ ما قبله ، وهو مما لا يستحركُ مثل : يسطيع (٢) •

فلا يشبه قولهم : علماء ، إذا أرادوا : على إزاء ، ما شبهه
به من (لما) لو أُريدَ به (لَمَنْ ما) ، لأنَّك لو أدغمْتَ اللامَ
من (على) في التي للتعريفِ للزيمِ تحريكُها ، وهي مما يلزمُ
السكونُ ، ولذلك اجْتَلَبْتَ معها همزةَ الوصل ، فلمَّا كانَ
كذلكَ حذفتِ اللامَ الأولى ، وليسَ كذلكَ (لَمَنْ ما) • ألا
تري : أنَّ الحرفَ المدغمَ فيه هنا متحركٌ وليسَ بساكنٍ ، فلا
يشبه ما شبهه به •

فإن قلت : أجمعه [مما ذكرته] (٣) مما يُجذفُ الحرفُ
فيه معَ جوازِ الإدغامِ كـ (يسج) •

قيل : هذا يستع من وجهين :

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) انظر : الكتاب ٤٢٨/٢ •

(٣) زيادة من ج فيها فائدة •

أحدُهما : أنَّه 'متصل' و (بَخ) 'متصل' ، والمتصل 'في
 الإدغام' ليسَ 'كالتَّصل' إذْ لا يلزمُ لزومه ، وأنَّ التقديرَ
 بالتَّصالِ الانفصالُ ، ألا ترى : أنَّكَ تُظهرُ مثلَ : جَمَلٌ لَكَ ،
 وقَعْدُ داودَ (١) ، ونحوه من التَّصلِ • ولو كانَ متصلاً لم يَجُزْ
 إلاَّ الإدغامُ ، فكما لم يُستثقلَ اجتماعُ الأمثالِ لما كانَ التقديرُ
 بها الانفصالُ في هذه الأشياءِ ، كذلك لا يُستثقلُ في (لَسَنٌ ما)
 اجتماعُ الأمثالِ •

وأيضاً فإذا لم يُدغمْ قوله : (قَوْمٌ مُوسَى) (٢) منْ أدغمَ
 مثلَ : جَمَلٌ لَكَ ، لكرهيةِ تحريكِ الساكنِ في التَّصلِ ، فإنَّ
 يكرهُ الحذفَ [أولى] (٣) ، لأنَّ التَّغيرَ بنقلِ حركةٍ ثابتةٍ فبسي
 الحرفِ أسهلُ من حذفِ حرفٍ بكثيرٍ ، ألا ترى : إلى كسرةٍ
 ما ينقلون من الحركاتِ [لدى] (٤) الإدغامِ في التَّصلِ ، وقلَّةُ
 حذفِ الحرفِ للإدغامِ في التَّصلِ ، فإذا امتنعوا من الكثيرِ الذي
 يؤنسُ به في التَّصلِ ، كانَ إنَّ امتنعوا من القليلِ الذي لَسَمَ
 يأنسوا به في التَّصلِ أولى ، [وهذا بيِّن] (٥) •

والآخرُ : أنَّ الحذفَ في هذا قياساً على (بَخ) لا يجوزُ لما
 أمْلَكْتَكهُ من قِلَّتِهِ وإنا لا نعلمُ (٦) له مثلاً ، فلا مُساعَدةَ للحملِ

(١) يجوزُ الإدغامُ والاظهارُ في مثلِ : جَمَلٌ لَكَ ، وقَعْدُ داودَ ، قال
 أسيبويه : البيانُ في كلِّ هذا عربيٌّ جيدٌ حجازيٌّ • انظر :
 الكتاب ٤٠٧/٢ •

(٢) الاعرابُ / ١٤٨

(٣) زيادةٌ من ج يقتضيها السياق •

(٤) زيادةٌ من ج يقتضيها السياق •

(٥) زيادةٌ من ج فيها فائتحة •

(٦) (وإنا لا نعلم) ساقطٌ من ج •

على هذا الضيق القليل مع ما ذكرته لك من الفصل بين المتصل والمنفصل ، على أن (بَخِر) ليس لنا أن نقول : إنه حذف لاجتماع المثبتين ، دون أن نجعله محذوفاً على حد ما جاء عليه غيره من ذوات الثلاثة المحذوفة ، لأنها ك (حِر)^(١) .
(دَر) ونحو ذلك .

فقول الفراء في هذا قاسد في المعنى [من]^(٢) حيث أريتك ، وفي اللفظ ، لما ذكرته من امتناع حذف (مَن) قبل الإدغام وبعد الإدغام .

وقول المازني أيضاً ليس بالجيّد ، لأن الحروف يُخَفَّفُ مضاعفها ك (إن) و (أن) و (رُبَّ)^(٣) ونحو ذلك ، ولا تُنْقَلُ إلا أنه أقرب إلى الصواب ، لأن الدخْل فيه من جهة اللفظ دون المعنى .

فأما ما حكوه من كون (لَمَّا) بمعنى (إلا) فمقبول ويحتمل أن تكون الآي الثلاث عليه كما أعلمتك^(٤) ، وتكون (إن) النافية .

وقد رأينا نحن في ذلك قولاً لم أعلم أحداً تقدّمنا فيه ، وهو : أن تكون (لَمَّا) هذه في قول من شدّه في هدم الآي (لَم) النافية دخلت عليها (ما) فهيأتها للدخول على ما كان

(١) انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ .

(٢) زيادة من ج فيها قاله .

(٣) وفي (رب) لغات وهي : رُبّ ، ورَبّ ، ورَبّ ، ورَبّ .

ورَبّ ، ورُبّت ، ورِيت ، انظر : شرح المفصل ٢٩/٨ .

(٤) انظر : قوله (لَمَّا) بمنزلة (إلا) .

يُضَمُّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ قَبْلَ لِحَاقِ (مَا) لَهَا ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ : (قُلْ
إِنَّمَا أَنذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ)^(١) وَ :

..... لَمَّا أَنتَ تَحَالِمُ^(٢)

وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَ (رَبُّمَا) أَلَا تَرَى أَنَّهَا هِيَ تَأْتِي الْحُرُوفَ لِلدُّخُولِ عَلَى
الْفِعْلِ وَكَانَتْهُ فِي التَّقْدِيرِ : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(٣)
أَي : لَيْسَ كُلُّ نَفْسٍ لَيْسَ عَلَيْهَا حَافِظٌ ، نَفْيًا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ : كُلُّ
نَفْسٍ لَيْسَ عَلَيْهَا حَافِظٌ . فَقِيلَ : مَا كُلُّ نَفْسٍ لَيْسَ عَلَيْهَا حَافِظٌ ؟
أَمَّا : كُلُّ نَفْسٍ عَلَيْهَا حَافِظٌ .

فـ (إِنْ) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ الْبَاقِيَةُ الْكَائِنَةُ بِمَضْمَرِ (مَا) ،
وَالْقِرَاءَةُ بِالنِّسْبَةِ عَلَى هَذَا تَطَائِقُ الْقِرَاءَةَ بِالتَّخْفِيفِ ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ
مَوْوَلٌ إِلَى : كُلُّ نَفْسٍ عَلَيْهَا حَافِظٌ ، مِثْلُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
(مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ)^(٤) ، إِلَّا أَنَّهُ أَكَّدَ
بـ (إِنْ) . وَالْقِرَاءَةُ بِتَخْفِيفِ (لَمَّا) أَسْهَلُ مَأْخُذًا [وَأَقْرَبُ]^(٥)
مُسْتَعْمَلًا .

وَأَمَّا تَقْدِيرُ قَوْلِهِ : (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمَعَ لَدَيْنَا
مُحْفَضَرُونَ)^(٦) عَلَى مَا كَانُوا يُنْكِرُونَ مِنْ أَمْرِ الْبَعْثِ ، حَتَّى
يُجْمَلَ عَظَمُ إِلَى النَّجَى - صَاحِبِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْ لَهُ : أَمَّا

(١) الأنبياء/٤٥ .

(٢) هو الشاهد الواحد والأربعون .

(٣) طبارق/٤ .

(٤) ١٨/٢ .

(٥) مادة من يح يقتضيها السياق .

(٦) أسنن/٣٢ .

الله يُحْيِي هذا بعد ما قد رُمَّ (١) ، وكما حُسكي في التنزيل مَنْ
قَوْلِهِمْ : (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) (٢) فِي
كثيرٍ مِنَ الْآيِ ، فَيُحْكِي عَنْهُمْ يُنْكِرُونَ فِيهِ أَمْرَ الْبَعْثِ ، فَقِيمَ
نَهُمْ : مَا كُلُّ مَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَوْنَ نَفِي لِقَوْلِهِمْ : كَلَّاهُمْ لَيْسَ
يُجْمَعُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا يُنْشَرُونَ .

(فَأَمَّا قَوْلُهُ :) وَلَيُيَوِّتَهُمْ أَبْوَابًا وَسُرُورًا عَلَيْهَا يُتَنَكَّبُونَ
وَرُشْرُقًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (٣) فَكَأَنَّهُ
قِيلَ . كُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَتُفْهِمُ ذَلِكَ بِأَنْ قِيلَ
لَيْسَ كُلُّ ذَلِكَ (٤) لَيْسَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَإِذَا تُفْهِمُ أَنَّهُ كُلُّ
لَيْسَ مَتَاعُ ٣٣ ب / الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : كُلُّ مَتَاعِ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا ، أَيِ : لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِلْكَافِرِ شَيْءٌ يَقْرُبُهُ إِلَى اللَّهِ
عِزًّا وَجَلًّا [وَالِ] (٥) الْآخِرَةِ ، إِنَّمَا هُوَ مَتَاعُ الدُّنْيَا وَالْآجِلَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عِزًّا وَجَلًّا : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُعْذِبُنَّهُمْ
رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) (٦) فَإِنْ كَانَ قَدْ قُرِئَ مُشَدَّدًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ (لَمَّا) فِيهِ بِمَعْنَى (إِلَّا) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَأْوِيلِهِ .

(١) جاء أبي بن خلف إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم
في يده عظم رميم وهو يفتته وينروه في الهواء ، وهو يقول
يا محمد أتزعم أن الله يبعث هذا ، قال - صلى الله عليه وسلم -
يسلم - نعم يبعثك الله تعالى ، ثم يبعثك ثم يحشرك إلى النار
نظر : تفسير ابن كثير ١٣١/٥ .

(٢) منون/٨٢ .

(٣) لخرق/٣٤ و ٣٥ .

(٤) لي ش (كذلك) وأثبتنا ما في ج لأنه أصبح .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) عود/١١١ ، قرأ حمزة وابن عامر وحفص (لَمَّا) مشددة

انظر : كتاب السبعة في القراءات ص/٣٣٩ .

هذا^(١) . وقول الفراء : (لَمَنْ ما) فقد ذكرنا ما فيه من الدُّخْل^(٢) ، وكذلك قول المازني^(٣) : فالوجه فيه التخفيف ، ولا مسأغ له^(٤) ، غيرُه في العربية .

وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال أنشدني أبو عثمان للفرزدق :

أما تَكُ يا بنَ عبد الله فينا
فلا ظمأ تخاف ولا افتقارا^(٥)

قال : يُريد : كم كنت فينا^(٦) ، فأدخل (ما) على (كم) هذا للفظ كما بي عن أبي بكر .

(١) يقصد بتأويله : أن تكون (لما) أصلها (لم) دخلت عليهما (ما) .

(٢) مر في هذه المسألة .

(٣) مر قريباً في هذه المسألة .

(٤) يقصد : أنه لا مسأغ لأبي عثمان غير (لما) على تثقيله .

(٥) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ١/١٩٣ . وفيه (وماتك) ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي ص/١٤٦ وانظر : شرح شواهد المغني ٢/٧١٥ ولم ينسبه السيوطي . وانظر : شرح أبيات المغني ٥/٢٣٧-٢٣٩ .

(٦) هذا الكلام غير واضح من حيث المعنى ، وقد فسر ابن هشام في المغني ٢/٣٠٣ : قوله : فماتك يا ابن عبد الله فينا . فقال : فالمعنى أي تكون فينا طويلاً أو قصيراً .

٤١ - مسألة " من ذلك "

ذكر سيويه : كائين ، وإشادة عمرو بن شاس^(١)

١٩٩- وكائين رددنا عنكم من مدجج
ينجي : أمام اقنوم يردي مقنعا^(٢)

ولم يذكر كيف (كائين) من (كائين) * والقول في ذلك :
إنه مقلوب وحقيقة ذلك وبسطه :

أن الأصل (كاي) بالكاف زائدة للتشبيه داخله على
(أي) ثم أخترت الهمزة وقدّمت الياء فصارت كيئي *
فقدّمت الياء وأخترت الهمزة [تقديره : كيئي]^(٣) ولحق
الهمزة التوين كما كان يلحق الياء المدغم فيها ، وإنما جاز
هذا القلب فيما هو مركّب من كلمتين ، وحكم هذا القلب أن
يكون فيما كان من كلمة واحدة كـ (قسي) و (ملك)^(٤)
ونحوه لكثرة استعمالهم الكلمة ، وكونها لذلك بمنزلة الكلمة
الواحدة * .

(١) هو أبو عرار عمرو بن شاس بن عبيدة ، انظر : الاغانى .

* ١٨٦/١١

(٢) البيت لعمرو بن شاس ، انظر : شعر عمرو بن شاس الاسدي .

ص/٣٨ وفيه : (متوج) بدل (مدجج) و (أمام الألف) * .

وانظر : الكتاب ٢٩٧/١ وفيه (مدجج) و (أمام الألف) * .

وانظر : جمع الهوامع ٢٥٦/١ * .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق * .

(٤) أصل ملك : مثلاك ، حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى

ما قبلها لكثرة الاستعمال ، انظر : شرح الشافية ٢/٣٤٦-٣٤٧ * .

ألا ترى : أن الكف لا موضع لها من الأعراب حسب ما
 لأكثر الجارئة مع مجرورها ، فعملت في ذلك معاملة المفرد
 وإن كان مركباً ، ونظيره قولهم : لنمري لأفعلن ، ورعلمي
 لأفعلن ، حكى لنا عن أحمد بن يحيى عن العرب ، قلب قلب
 المفرد ، والكلمة الواحدة ، لما كثر هذا الاسم مع هذا الحرف
 في هذا القلب .

ثم حذفت الياء الثانية المتوجية المدغم فيها ، كما
 حذفت من كينونة^(١) وصيرورة ، فقيت الياء الأولى ساكنة
 ثم أبدلت من الياء الساكنة الألف كما أبدلت منها في قولهم :
 طائي ، والأصل : طيى ، لأنهم يقولون : طيى فاعلم ، ثم
 يقولون : طيى فاعلم ، مثل : ميئت ، وليئ^(٢) ، ثم يضاف إليه
 كما يضاف إلى (ميئت) ، إلا أنهم أبدلوا من الياء الساكنة
 الألف ، ونظيرها أيضاً قولهم : حاجيت ، وعاعيت^(٣) ، وكان
 أصله : حيحيت ، بالياء ، لأنه في بابهم مثل [قولهم]^(٤) :
 قوقيت ، ومثل : علاك في : عليك^(٥) .

(١) أصلها كينونة ، وزنها : فيعلولة ، انظر : شرح الشافية

١٥٢/١ .

(٢) حذفت إحدى اليامين من : ميئت ، وليئ ، للتخفيف . كما

حذفوا من : كينونة . انظر : المتصف ١٥/٢ .

(٣) حاجيت ، وعاعيت ، كلمتان تستعملان لزجر الضأن والمعز ،

انظر : المخصص ٩/٨ و ١٠ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) أن بني الحارث بن كعب يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما

قبلها ألفاً ، يقولون : أخذت الدرهمان والسلام عليكم . انظر :

نوادس أبي زيد ص ٥٨ .

وقال أبو عثمان : قال أبو زيد : سألت الخليل عمن قال :
 رأيت يداك ونحوه ، فجعله من هذا ، وقرأت على أبي بكر في
 بعض كتب أبي زيد ، سمعت أبا عمرو الهذلي^(١) يقول في
 تصغير دابة : دابة^(٢) ، فجعل الياء ألفاً لأن الياء سكنت
 وانفتح ما قبلها فجعلها ألفاً ، وسمعت أعرابياً من أهل
 (نجران)^(٣) يقول : دخلت إله ، وعلاه ، يريد : عليه وإليه ،
 فسكنت الياء وانفتح الحرف الذي قبلها فجعلها ألفاً ، وسمعه
 يقول : مسست له على يدي كان أهل ذلك ، فجعل الياء ألفاً
 من الدين ، لأنها سكنت وانفتح ما قبلها ، فهذا الإبدال في
 اليوم على هذا الحد قد جاء هنا كالتسعة .

وقد جاء في الواو أيضاً قالوا : داوية^(٤) ، ودوية^(٥) ، فأما ما
 أشهد أبو زيد :

..... وقد تمتسفت الداوية^(٥)

فإنما بناء على (فاعلة) ، وهذا الذي ذكرته في القلب في

(١) لم أجد ترجمته ، وفي أنباء الرواة اسم يشابه هذا وهو أبو
 الخطاب الهذلي عمرو بن عامر كان راوية راجزاً ، أخذ عنه
 الأصمعي ، انظر : أنباء الرواة ١١٣/٤ .

(٢) انظر : الزهر ٧٨/٢ .

(٣) نجران : اسم لموضع في اليمن ، واسم لموضع في العراق بين
 الكوفة والواسط . انظر : معجم البلدان ٧٥٩-٧٥٩/٤ .

(٤) الداوية والدوية : المفازة ، قلبوا الواو ألفاً ، انظر : المتصف
 ٢٠٣/١ واللسان مادة : دوا .

(٥) البيت لعمر بن ملقط ، والبيت هو يتعاه :
 والخيول قد تجشم أربابها

الشق وقد تمتسفت الداوية

انظر : نوادر أبي زيد ص/٦٣ والمختصص ١١٤/١ والخزانة
 ٦٣٣/٣ .

هذه الكلمة قول بعض البصريين ذوى^(١) لآ عنه ، إلا أنه لم
يُشرَح هذا الشرح ، فهذا ما في (كائين) من القلب .

فأما الكاف فحصلتها أنها كلمة على ضربين :

أحدُهما : أن تكون اسماً ، وهذا الضرب يجيء في الشعر
فإنما عَصَيْنَا .

فأما كونها في الشعر فكالتى في قوله :

١٠١- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطعن يذهب^(٢) فيه الزيت والفضل^(٣)

قدّر الكاف هنا فاعلة لـ (يَنْهَى) كأنه : وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي
شَطَطٍ مثل الطعن .

ولو قال قائل فيها : إنها التي بمعنى الحرف الجار ، لم يكن
عندي مُحْطاً ، ويكون القدير : وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ شيء
كالطعن ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، ونظير هذا من
التنزيل قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ)^(٤) تقديره
- والله أعلم - : وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ يُرِيكُمُ فِيهَا الْبَرْقَ ، فنصب
الظرف على الاتساع نصب المفعول به ، كأنه : يُرِيكُمُوهَا الْبَرْقَ

(١) يقصد أبا بكر بن السراج .

(٢) في ش (يهلك) فأثبتنا ما في ج لأنه يوافق ما في الديوان ،
والمقتضب والكامل .

(٣) البيت للأعشى ، انظر : ديوان الأعشى ص ٤٨ وفيه (هل
تنتهون) . وانظر : المقتضب ١٤١/٤ ، وفيه (أتنتهون)
وانظر : الكامل ٢٣٢/١ .

(٤) السروم/٢٤ .

[يعني : يريك، وها فيها ^(١) مثل قوله :

١٠٢- ويوم شهيدناه سُلَيْمًا وعامراً ^(٢)
ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَاءَ الَّتِي كَانَتْ تَعُودُ مِنَ الصَّفَةِ إِلَى الْمُصَوِّفِ ،
كقوله :

١٠٣- فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ نَفْسًا
وطول العهد أم مال أصابوا ^(٣)
ونظير ذلك قوله :

ومما الدهر إلا تارتان فبينهما
أموت وأخرى أبتغي العيش أكده ^(٤)
أي : منها تارة أموت فيها ، وأخرى أبتغي فيها ٣٤ أ / العيش .

ومن هذا الباب أيضاً على قول أبي الحسن قوله تعالى :
(أَوْ جَاؤُكُمْ حَبِيرٌ صُدُّوهُمْ) ^(٥) ، أي : جاؤكم قوماً
حَصِرَتْ صُدُّوهُمْ .

(١) زيادة من ج. يقتضيها السياق .

(٢) البيت من شواهد سيبويه نسبة إلى رجل من بني عامر ،
وتأمله :

قليل سوى الطعن النبال فوافقه

انظر : الكتاب ٩٠/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ . ولم ينسبه ،
وانظر : شرح المفصل ٤٦/٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه إلى الحارث بن كلدة ،
وكذلك الأعلام نسبة إلى الحارث بن كلدة ، انظر : الكتاب
٤٥/١ و ٦٦ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٥/١ و ٢٢٦ .
وشرح المفصل ٨٩/٦ . ونسبه العيني لجرير بن الخطمي .
انظر : المقامد النحوية ٦٠/٤ . ولم أجده في ديوان جرير .

(٤) تقدم تخريجه وهو الشاهد الواحد والثلاثون .

(٥) النساء ٩٠/١ .

وقرأتُ على أبي بكرٍ عن أبي العباسِ عن أبي عثمان :

١٠٤- ما لكَ عِنْدِي غَيْرُ شَهْمٍ وَحَجَجَرٍ

وغيرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَسْرِ

جَادَتْ بِكَفِّيٍّ كَانَ مِنْ أَرْمِي ابِشْرٍ^(١)

فكذلك قوله : وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى
هذا الذي وَصَفْنَا مِنْ حَذَفِ الْمُوصُوفِ ، وَاسْكُنْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ
اسمًا فِي النُّعْرِ قولُ القائلِ :

١٠٥- قَصِيرٌ وَامِثْلُ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٢)

لأنَّ الاسمَ لَا يُضَافُ إِلَى الحَرْفِ ، وَكَذَلِكَ :

١٠٦- وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنِينَ^(٣)

تَدُلُّ الْكَافُ الْأَوَّلَى عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ اسْمٌ ، إِذْ لَا يَدْخُلُ حَرْفٌ
خَفْضٍ عَلَى مِثْلِهِ فَهَذَا مَجِئُهَا اسْمًا .

وَأَمَّا مَجِئُهَا حَرْفٌ خَفْضٍ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ

(١) - هذا الرجز لا يعرف قائله ، انظر : المقتضب ١٣٩/٢ ،

والاصول ١٨٦/٢ ، والانصاف ١١٤/١ .

ونقدم البيت الثالث في المسألة السادسة والثلاثين .

(٢) - الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : ديوان رؤبة ص/١٨١

وانظر : الكتاب ٢٠٣/١ ولم ينسبه وكذلك في معاني القرآن

للاخفش ص/٤٥٣ والمقتضب ١٤١/٤ ونسبه العيني إلى رؤبة

بن العجاج ، انظر : المقاصد النحوية ٤٠٢/٢ .

(٣) - الرجز لخطام المجاشعي ، انظر : الكتاب ٢٠٣/١ ومعاني

القرآن للاخفش ص/٤٥٣ والمقتضب ٩٧/٢ والخزانة

٣٦٨-٣٦٧/١

للتشبيه والآخر : أن تكون زائدة كما تزداد سائر الحروف التي
تجىء للمعاني .

فأما كونها حرف خفض فكالتى فى قوله : [زيد] كضمرو ،
فهذا مثل : زيد فى الدار ومثل قوله : [(١)] كما أرسلنا فيكم
رسولا منكم (٢) فموضع هذه نصب بـ (أذكروني) .

واستدل سيويه على كونها حرف خفض بقولهم : جاءني
الذي كزيد ، ويوصلك بها سائر الموصولات (٣) ، فهو في هذا مثل :
الذي فى الدار ، والذي من زيد ، وما أشبه ذلك من حروف الجر
التي أختزل الأفعال الجالبة لها ، فهذا مجيئها حرف جر .

ويدل على أن الكاف التي ذكرناها حرف ليس باسم
وجودك لها زائدة فيما نذكر بعد ، ولو كان اسماً ذا لم يكن
زائداً .

فإن قلت : قد جاء (هو) التي للفصل .

فذلك ممّا لا نظير له والحمل على غيره أولى ، وقال
الخليل : والله إنه لعظيم زيادتهم له ، يعني : (هو) للفصل (٤) .

وأما مجيئها حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه ، فكقولهم : فيما
سئلناه عن أبي العباس : فلان كذي الهيئة ، يريدون : فلان
ذو الهيئة ، فموضع الجار مع المجرور رفع ، كما أنه في :
حسبك زيد ، يجوز أن يكون كذلك ، ومنه :

-
- (١) زيادة من ج .
(٢) البقرة/١٥١ .
(٣) النظر : الكتاب ١/٢٠٣ .
(٤) النظر : الكتاب ١/٢٩٧ .

أَي : فِيهَا مُتَقَيٌّ ، لِأَنَّهُ يُصِفُ الْأَضْلَاعَ بِأَنَّ فِيهَا طَوْلًا ، وَلَيْسَ يُرِيدُ : أَنَّ فِيهَا شَيْئًا مِثْلَ الطَّوْلِ [فَهِيَ زَائِدَةٌ ، إِنَّمَا يُرِيدُ : أَنَّهَا طَوِيلَةٌ] فِيهَا الطَّوْلُ (٢) ، لَأَنَّ شَيْءًا يَشْبَهُ الطَّوْلَ .

وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٣) ، الْكَافُ زَائِدَةٌ لَا مِثَالَةَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عِزٌّ وَجَلٌّ مِثْلُ وَلَا شَيْءٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ اللَّفْظِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ آيَاتٍ قَدْ أُتْسِدَتْ وَهِيَ فِي ذَلِكَ . فَأَمَّا الْكَافُ فَمَوْضِعُهَا مَعَ الْأَسْمَاءِ الْمُسَجَّرَةِ نَصْبٌ ، وَالْمَعْنَى : لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ ، وَجَازَ الْحَدِيثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا صَارَ فِيهَا مِنْ عُمُومِ النَّفْيِ (٤) .

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) (٥) : إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ : أَرَأَيْتَ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَوْ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ (٦) ، فَكَوْنُهُ زَائِدًا هُنَا أَيْضًا جَيِّدٌ [عِنْدِي] (٧) ، كَانَ كَالَّذِي فِي قَوْلِهِ : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) .

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج ، النظر : ديوان رؤبة ص/ ١٠٦ .

وأنظر : المقتضب ٤/ ٤١٨ . وسر صناعة الأعراب ١/ ٢٩٢ .
والخزانة ٤/ ٢٦٦ .

(٢) زيادة من ج فيها فائدة .

(٣) الشورى/ ١١ .

(٤) يعني وقوع المبتدأ نكرة مثل : شرّ امرئ ذاناب ، أنظر : شرح

المفصل ١/ ٨٦ .

(٥) البقرة/ ٢٥٩ .

(٦) أنظر : معاني القرآن للاخفش ص/ ٣٣١ و ٣٥٣ .

(٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وقال سيويه : تقول : ما زيد كعمرو ولا شيهاً به ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك : ما أنت كزيد ولا شيه به [فإنما أردت ولا كشيء به] .

وقال أبو الحسن : الفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنت كزيد ولا شيهاً به [(٢)] أنك إذا جررت الشيه فقد أثبتت شيهاً . وإذا نصبت ، فلم تثبت ما هنا شيهاً بزيد .

وهذا الذي ذكره أبو الحسن الفصل بين المسألتين إذا قدّرت الكاف للشيه غير زائدة ، فإن قدّرت الكاف زائدة لم تثبت شيهاً بزيد ، وكان قولك : ما أنت كزيد ولا شيه به ، مثل قولك : ولا شيهاً ، فإنه لا يثبت الشيه ، وإنما المقصود : ما أنت زيدا ، فإنما تثبت الشيه إذا جررت فيتنقدّر الكاف ممتلئة غير مزيّدة .

فإنما الكاف في (كأي) و (كذا وكذا) و (كأن) فكلّهما أمجمّمع في أنّهنّ جعلنّ مع ما بعدهنّ بمنزلة كلمه واحدة ، وفي أنّه لا موضع لهنّ من الأعراب مع ما بعدهنّ ، لأنّ حسب ما لأكثر العبارة مع مجروراتها نحو : مروت بزيد ، وذهبت إلى عمرو ، ألا ترى : أنك تقول : كأيّ أناني من رجل ، فيكون كقولك : كأيّ من رجل ، في أن [كأيّ موضع] (٣) رفع بالابتداء ، كما أن (كم) كذلك .

فإن قلت : ما تُنكر أن يكون كقولهم : بحسبك زيد ؟

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٥ .

(٢) زيادة من ج لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالدليل على أنه ليس مثله كقولهم : كأي من رجل
أكرمت ، فيكون في موضع نصب ٣٤ ب / وأنت لا تعرف
قولهم : بحسبك ، ملازماً له هذه الزيادة في موضع النصب على
أنه لو صرف ذلك كان الحذف على القليل غير سائر ، قال
الفرزدق :

١٠٨- وكأين إليكم قاد من رأس فتنة
جنوداً وأمثال الجبال كذئبه^(١)

وقال جرير :

١٠٩- وكأين بالأباطيح من صديق
يراني لو أصبت هو المصاب^(٢)

فهـ (كأين) في هذه المواضع في موضع رفع بالابتداء .
فأما قولهم : كذا وكذا ، فهو كناية عن المدح ، كما أن
(فلاناً) و (فلانة) ^(٣) كناية لـ (زيد) ، و (هند) ، ونحوهما من
الأعلام ، وكما أن (الفلان) و (الفلانة) لـ (اتفاقه)
و (الفرس) وما أشبه ذلك من الحيوان غير الأناسي ، وكما
أن (ذيت وذيت) ^(٤) و (كيت وكيت) كناية عن القصة .

-
- (١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ٨٨/١ .
(٢) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/١٧ . وشرح المفصل
١١٠/٣ و ١٣٥/٤ . والخزانة ٤٥٤/٢ .
(٣) فلان وفلانة كناية عن أسماء الآدميين ، والفلان والفلانة كناية
عن غير الآدميين ، تقول العرب : ركبت الفلان ، وحلبت
الفلانة . انظر : اللسان مادة : فلن .
(٤) يقولون : كان من الأمر ذيت ويت ، وكان من الأمر كيت
وكيت ، وهي كناية عن القصة والحدث . انظر : اللسان
مادة : ذيت ، وكيت .

والدليل على أن الكاف لا موضع لها مع ما بعدها على حسد ما وصفت لك من الكثرة ، قولهم : كذا وكذا درهماً ، ألا ترى : أن هذا بمنزلة قولك : له عشرون درهماً ، ولو جرى عندهم مجرى ما له موضع من هذا الفن لم يكن كلاماً ، لأن قولك : له يزيد ، وله إلى عمرو ، ليس بكلام ، حتى تقول : له بعمرو حصة ، وله إلى زيد حاجة .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون المراد في هذا له شيء كذا ، فحذف وأقيم هذا مقامه ؟

فإن ذلك لا يجوز ، ولو جاز هذا ، لجاز أن يوصل به (الذي) وأن يصرف قولهم : كذا ، مصرفاً سيئ الظروف ، وليس كذلك القصد بها ، ولا القرض فيها .

فإن قلت : أجملته من باب (بحسبك) .

فقد قلنا : إن ذلك قليل لم يجيء الجار مع المجرور فسي إلا يجاب مرفوع الموضع إلا قولهم : بحسبك ، ومن الفائز : أكرم به ، وكفى بالله ، فهذان أمرهما هذا .

فإن الكاف في (كأن) فأمرها في أنه لا موضع لها مع ما بعدها بين ، لأنها جعلت مع الحروف في باب (ليت) (لعل) فلا موضع لها مع ما بعدها كما أنه ليس لقولك مبتدأ : ليت زيدا منطلق ، موضع ، إلا أن تبينه^(١) على شيء ، وليس على ذلك كلاماً ، إلا أن للكان في (كأن) - وإن كانت قد اجتمعت مع شيء في (كائن) ، و (له كذا وكذا

(١) في ج (تبيديه) بدل (تبينه) .

درهماً) ، في أنه ' لا موضع لها مع ما بعدها على التحد الذي ذكرته - نحواً ليس فيها ، وذلك أن معنى التثنية ثابت في الكلام ، كما أنه في قولك : زيدٌ عمروٌ ، ثابت^(١) ، ألا ترى : أنك إذا قلت : كانَ زيداً عمروٌ ، فالمعنى ، زيدٌ عمروٌ ، فأنت^(٢) متشبهٌ بهما ، وإسست في الموضعين الآخرين كذلك ، ولذلك زال معنى الابتداء من الكلام ولم يَجْزِ العطف على الموضع ، كما جاز في (إن)^(٣) و (لكن) .

وله أيضاً اتصّب الاسم فيه على الحال في نحو : كانَ زيداً أخوكَ راكباً ، ولا يصلح : إنَ زيداً أخوكَ راكباً على [هذا]^(٤) الحد .

وهذا نحو " للكاف في هذا الموضع طريف " ، أعني : دلالتها على التثنية مع أنه ' لا موضع لها ، لأنك تجد أخواتها إذا لم يكن لها موضع لا يدل على ما كان يدل عليه وسه موضع ، [فالباء]^(٥) في (بحسبك) لا يدل^(٦) على ما يدل عليه في : مررت بزيد ، من الالتزاق والاختلاط ، وكذلك من رأى زيادة

(١) قوله (في الكلام كما أنه في قولك : زيد عمرو ثابت) ساقط

من ج .

(٢) في ش (قال) يدل (فأنت) وهو تحريف .

(٣) يجوز العطف على موضع (إن) و (لكن) بالرفع ، تقول :

إنَ زيداً عالمٌ وصالحٌ ، وتقول : لكن زيداً قائمٌ وعمرو . انظر :

شرح المفصل ٦٧/٨ - ٦٨ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٦) قوله (على ما كان يدل عليه وله موضع فالباء في بحسبك

لا يدل) ساقط من ج .

(مِنْ) في نحو : (ثُمَّ لِلنَّازِعَاتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)^(١) وهو رأي الاخفش والكسائي^(٢) .

فان قلت : ما تُنكرُ أن تكون الكاف في (كذا) مثلها في (كأن) لتمثيل الخليل لهم بقولهم : كالمعدِّ دِرْصاً^(٣) ؟

فان ذلك لا يكون كالتي في (كأن) وإنما مجراها عند سيويه والخليل كما ذكرته لك ، وإنما مثل هذا التمثيل للتقريب وليُرى في الكلمة التركيب كأنباءً بمثلها كذلك لا يتكلم بها

فان قال قائل : ما وجه التشبيه في قولهم : كأنك بالدنيا لم تكن^(٤) ، وفي قوله :

١١٠- كأنني لم أركب جواداً للذة^(٥)
ونحو : (كأنما يساقون الى الموت)^(٦) وقوله :

-
- (١) مريسم/٦٩ .
(٢) ولم أجد رأي الاخفش في كتابه معاني القرآن في هذه الآية .
وقال العكبري : (من) زائدة ، أي لنزاعن كل شيعة ، وهو قول الاخفش والكسائي وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب .
انظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٢٩٨/١ .
(٤) قال السيوطي في الاشباه والنظائر : كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل : اختلف في قائله ، قيل : أنه النبي - صلى الله عليه وسلم - وقيل : أنه الحسن البصري . انظر : الاشباه والنظائر ١٠-١٤ .
(٥) البيت لامرئ القيس ، انظر : ديوانه ٣٥ وتمامه :
(٦) ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال
الانحال/٦ .

١١١- كَأَنِّي وَمَالِكًا

لِيَطْلُوَ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعًا^(١)

(١) البيت لحنم بن نويرة ، انظر : شعر حنم بن نويرة ص/١١٢
وصدوره بشامه :

فلما تفرقنا كأني ومالكًا

وانظر : جمهرة أشعار العرب ص/١٤٢ ، والمعاني الكبير
١٢٠٨/٢ والأزهية للمهروي ص/٢٩٩ .

لقد سقط جواب قول أبي علي (فإن قال قائل ما وجه
التشبيه) من ش و ج وقد تنبه فاسخ ش فأشار الى هذا
السقط ، فكتب في هامش ٣٤ ب / (سقط الجواب مسن
النسخة) .

٤٢ - مسألة

في الأبنية من (الكتاب) في الباب المترجم بهذا : باب الزيادة من غير [موضع]^(١) حروف الزيادة . ذكر (تَشْفَة) ، وهذه حكاية لفظه : ويكرن على (فَعِلَة) وهو قليل تأوا : تَشْفَة^(٢) ، وهو اسم^(٣) .

قال أبو بكر قال أبو عسر : زعم سيويه أنهم يقولون : تَشْفَة ، ولم أرها معروفة ، وإن صححت فهي : فَعِلَة . قال أبو بكر : وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب النساء ، وجميل على مثال : تَعْلَة ، قال : والذي أخذته عن أبي العباس (تَشْفَة) فَعِلَة .

وأقول أنا : إن الصحيح في زنة هذه الكلمة أن تكون (تَفْعَلَة) ولا تكون (فَعِلَة) والصحيح فيه عن سيويه - إن شاء الله - هو ما ذكره أبو بكر من أنه في [بعض]^(٤) النسخ في باب النساء . والدليل على زيادة النساء اشتقاقهم من الكلمة ما يسطر [منه]^(٥) الآية ، وهذه دلالة لا مدفع لها ، ولا مترض عليها .

(١) زيادة من الكتاب ٣٢٩/٢ . نقل ابن سيده في المخصص أكثر

ما جاء في هذه المسألة ، انظر : المخصص ٣٠٤/١٢ .

(٢) أتيت على تَشْفَة ذلك ، أي على حين ذلك ، انظر : اللسان مادة : تشف .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

روينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي ٣٥ أ / يُقال :
 أتاني في إقآن^(١) ، ذلك ، وإقآن ذلك ، وأفف ذلك ، وتثففة
 ذلك ، وتثففة ذلك .

فقولهم : أفف ، يدلُّ على زيادة التاء في (تثففة) ، وكما
 دلَّت على زيادة التاء ، كذلك تدلُّ على زيادة النون في
 (إقآن)^(٢) ، وأنتك إذا سميت به شيئاً لم يجوز صرفه معرفة ،
 كما لا يجوز صرف (سرحان) معرفة^(٣) ، لأنَّ الهمزة في
 (إقآن) فاء ، كما أنَّها في (أفف) كذلك ، وأكثر ظنِّي أنَّ
 الأصمعيَّ قد ذكر هذم الكلمة أيضاً في الكتاب المترجم
 بـ (الألفاظ)^(٤) .

فأمَّا قولهم : إقآن^(٥) ، فالهمزة فيه أيضاً فاء ، وكان أبو بكر
 يقول : هو مأخوذ من : أب^(٦) ، لكذا ، إذا تهيتَّ له وعزم عليه ،
 كأنه يقول : أتاني في تهيتُّو ذلك .

وكذلك الهمزة في قولهم : إيل ، هي عندي أصل " فاء غير
 زائدة ، كأنه من : آل يؤول ، إذا رجع ، ومن هذا قولهم :

(١) أتيتُّه على إقآن ذلك وأفف ذلك ، انظر : اللسان مادة :
 افن .

(٢) إقآن : فعلان ، والنون زائدة ، انظر : اللسان مادة : افن .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) (الألفاظ) كتاب للأصمعي ، انظر : فهرست ابن النديم
 ص / ٨٨ ، وانظر : أنباء الرواة ٢ / ٢٠٣ .

(٥) إقآن كل شيء : وقته وحيثه ، انظر : اللسان مادة :
 أبن .

(٦) أب يتبَّ أباً : تهيتُّ للسير وتجهِّز ، انظر اللسان
 مادة : أبب .

التأويل ، إنما هو ترجيعك بالشئ إلى أمرٍ يحتمله ، فلا يدل من هذا هو (فِعِيل) منه ، سُمِّيَ بذلك لكثرة ما يكون منه من الرجوع إلى الجبل والاعتصام به ^(١) . وأعلني أفرِدُ فصلاً استقصي فيه أمرَ زيادةِ الهمز في الكلام ، وما أشكل منه ^(٢) .

وذكر سيويه في أثر هذه الكلمة أعني : ثَلَاثَةٌ (ثَلَاثَةٌ) ، فقال : وجاءَ على فعلته وهو قليل ، قالوا : ثَلَاثَةٌ ، وهو اسم ^(٣) .

وأقول : إنَّ الدليل على أنَّه (فَعْلَةٌ) كما ذكره ، وليس به (تَفْعُلَةٌ) أمران : أحدهما : أنَّ التاء لا يحكمُ زيادتها أولاً حتَّى يتَّوَمَّ عليه ثَبَتٌ . والآخر : أنَّهم قد قالوا : تَلَوْنَهُ ، فهي معنى (ثَلَاثَةٌ) ^(٤) فاشتقَّ منه بناءً علمنا [منه] ^(٥) أنَّ التاء فيه فاءٌ فعلٌ ، وليست زائدةً ، وروينا ذلك عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي .

فأمَّا التاء في (تَنَوَّخ) فأصلٌ . فَإِنْ قُلْتَ : فلم لا تكون زائدةً لقوله :

١١٢- وَإِنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنَوَّخٍ قَصِيدَةٌ ^(٦)

(١) انظر هذا الكلام في المختص حيث نقله ابن سيده في المختص ٣٢/٨ .

(٢) لم يفرِدُ أبو علي فصلاً لزيادة الهمزة في كتابه هذا .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٤) التَّلَوْنَةُ والتَّلَاثَةُ : الحاجة ، انظر : اللسان مادة : تَلَن .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ٢٠٦/١ وفيه (من معدة) بدل (من تنوخ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ،

وتمامه :

بِهَا جَرَّبَ كَانَتْ عَلَيَّ بَزْوَبَرَا

وانظر : الخصائص ١٩٨/٢ و ٣٢/٣ . فيه غيبر منسوب ،

وانظر : شرح المفصل ٣٨/١ وفيه منسوب للطرماح . وانظر :

ديوان الطرماح ص/٥٧٤ .

[فَأَنَّهُمْ]^(١) إِنَّمَا لَمْ يَصْرِفُوهَا لِنَهَابِهِمْ بِهَا إِلَى الْقَبِيلَةِ ، فَأَمَّا انْتِشَاءُ
 فَفَاءُ قَالُوا : تَنَخَّجَ بِالْمَكَانِ ، إِذَا أَقَامَ بِهِ^(٢) ، وَقَالُوا تَنَخَّجْتَ نَفْسُهُ ،
 إِذَا بَشِمْتَ^(٣) ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ،
 فـ (تَنَخَّجَ) مِنْ هَذَا •

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق •
 (٢) تَنَخَّجَ بِالْمَكَانِ تَتَوَخَّأُ إِذَا أَقَامَ بِهِ • انظر : تهذيب اللغة
 ٣٠٣/٧ مادة : تَنَخَّجَ •
 (٣) الْبَشْمُ : التَّحْمَةُ ، انظر : اللسان مادة : بَشِمَ •

٤٣ - مسألة

ذكر سيويه^(١) : قولهم : دَيْمُوم ، وَذَهَبٌ فِي وَرَئِهِ إِلَى أَنَّهُ (فَيَعْمُولُ) وَأَنَّهُ صَفَةٌ وَأَنْشَدَ :

١١٣- قَدْ عَرَضَتْ دَوِيَّةٌ دَيْمُومٌ^(٢) ،
وَأَقُولُ : إِنَّ وَرَنَهُ (فَيَعْمُولُ) كَمَا قَالَ ، فَأَمَّا اسْتِدْقَهُ فِيمَا
ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ :

دَمٌ فَلَنْ رَأْسَكَ بِحَجَرٍ ، يَدْمُؤُهُ دَمًا إِذَا شَجَّهَ أَوْ
شَرِبَهُ فَتُدْخُهُ ، أَوْ لَمْ يَتُدْخُهُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :
١١٤- وَلَا يُدْمُ الْكَلْبُ بِالْمِثْرَادِ^(٣)

فَالدَّيْمُومُ^(٤) : فَيَعْمُولُ ، مِنْ هَذَا ، لِأَنَّ الْفَلَاةَ مَنَعَتْ سَالِكِيهَا

- (١) هذه المسألة موجودة بتمامها في المخصص ١٠/١١٦ .
(٢) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب
٣٢٥/٢ ، وشرح الفصل ١٢٢/٦ . وانظر : معجم شواهد
العربية ٥٢٦/٢ . وانظر : أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب
سيويه في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين
١٩٧٤/ .
(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص/٢٥٠ ولم ينسبه . وفي اللسان
مادة : ثرد .

- فلا تدمئوا الكلب بالمِثْرَادِ
والمِثْرَاد : حجر ، أَوْ عَظْمٌ ، يُدْبَحُ بِهِ الذَّبَالِحُ ، انظر :
اللسان مادة : ثرد .
(٤) الدَّيْمُوم ، الدَّيْمُومَةُ : الفلاة الواسعة ، انظر : اللسان
مادة : دم .

فَتَحَمَلْتُمُهُمْ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ (فَيَمُول) قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ :
 دَيَامِيمٌ ، أَلَا تَرَى : أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ بَابِ (سَبْرُورَةٍ) ،
 وَ (كَيْشُونَةٍ) لَمْ يَسْنُ هذا التَّكْسِيرُ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ وَزْنُهُ :
 فَيَالِيلٌ ، وَهَذَا لَمْ يَجْزِ لَهُ تَطْيِيرٌ ، أَلَا تَرَاهُمْ حَيْثُ قَالُوا : مَيِّتْ ،
 فَحَذَقُوا الْعَيْنَ ، قَالُوا فِي التَّكْسِيرِ : أَمْوَاتٌ ، قَرَدُوا ، فَكَذَلِكَ كَانَ
 يَلْزَمُ فِي (دَيَامِيمٍ) ، وَفِيهَا حِكْمَةٌ أَبُو بَكْرٍ عَنْ تَعَابٍ مِنْ تَفَاسِيرِ
 غَرِيبِ الْأَنْبِيَةِ : الدَّيَامِيمُ : فَلَاةٌ ، يَدُومُ فِيهَا السَّيْرُ * .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ
 (كَيْشُونَةٍ) ؟

قُلْهُ وَجِبْهُ لَا يَأْخُذُ سَبْيُوهُ بِشَلِّهِ ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَهُ
 كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِمَا يُلَاسُ مَا يُعَالَجُ فِيهَا مِنَ السَّيْرِ ، وَيُجْعَلُ
 (دَيَامِيمٍ) فَيَالِيلٌ ، فَقُلِبَتِ الْيَاءُ فِيهِ مِنَ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ وَاوٌ ، وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ إِبْدَالٍ ، يَجْعَلُهُ ^(١) عَلَى مَا يَجْزِي نَادِرًا خَارِجًا عَنْ
 الْقِيَاسِ ، وَقَدْ ^(٢) قَالُوا : أَيَانِقُ ، وَالْمَعْنَى مِنَ الْبَاقَةِ وَاوٌ لِقَوْلِهِمْ :
 نَوَقٌ ، وَاسْتَوَقَ * .

وَقَدْ يَنْفَصِلُ هَذَا مِنْ ذَاكَ ، بِأَنَّ وَاحِدَهُ أَلْزِمَ الْقَلْبَ وَالْبَدَلَ
 فَأُجْرِيَ جَمْعُهُ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ
 دَلَالَةً عَلَيْهِ وَلَيْسَ وَاحِدُ (دَيَامِيمٍ) فَيَمِينَ قَدَرَهُ جَمْعَ (دَيْسُومٍ)
 الَّذِي هُوَ مَسْدَرٌ ، كَذَلِكَ ، فَكَمَا خَالَفَ وَاحِدُهُ لَوَاحِدِ (دَيَامِيمٍ)
 كَذَلِكَ يُخَالِفُ جَمْعُهُ جَمْعَهُ ، فَلَا يَكُونُ (دَيَامِيمٍ) كَأَيَانِقٍ ،
 وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُ لَمَا جَازَ حَبْلُ (دَيَامِيمٍ) عَلَيْهِ لِقُلَّتِيهِ ، أَلَا تَرَى :
 أَنَّهُ قَدْ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

(١) فِي ش (يَجْعَلُهُ) وَاثْبَتْنَا مَا فِي ج لِأَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى * .

(٢) فِي ج (وَكَمَا) بَدَلَ (وَقَدْ) * .

١١٥- بَاتَتْ يُقَحِّمُهَا ذُو أَرْمَلٍ وَسَقَتْ

لَهُ الْفَرَاثُ وَالْقَبُ الْقَيَّادُ^(١)

فهذا جمع (قَيِّدُودٍ) ، وهو من : قَادَ يَقُودُ ، لأنَّهم فَسَّرُوهُ بِأَنَّهُ
الطَّوِيلُ فِي غَيْرِ السَّمَاءِ .

(١) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوان ذي الرمة ص/١٣٧ وفيه :
(رَاحَتْ) بدل (بَاتَتْ) و (السَلْبُ) بدل (الْقَبُ) وانظر :
المنصف ٦١/٣ وفيه (السَلْبُ) واللسان مادة : قود ، وفيه :
(رَاحَتْ) و (الْقَبُ) .

٤٤ - مسألة

أنشد أبو زيد :

١١٦- فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ مِنكم

إذا الدَّاعي المَشُوبُ قالَ : يالاً^(١)

إنَّ قالَ قائلٌ : كيفَ جازَ هذا الفصلُ بِـ (نحنُ) بـ (خيرُ) (خبرُ) وصلتهُ ، ولا يجوزُ : أفضلُ زيدٌ عندَ الناسِ منك ، ولا نحوُ هذا ، ممَّا يفصلُ بهِ بينَ الصلَّةِ والموصولِ من الأشياءِ الأجنبيةِ منها ؟ ففي ذلكَ عندي قولانِ :

أحدُهما : أنَّ يكونَ قولهُ : (خيرُ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ٣٥ ب / كأنَّه في التَّقديرِ : فنحنُ خيرٌ عندَ الناسِ مِنكم ، فـ (نحنُ) على هذا في البيتِ ليسَ بمبتدأٍ ، لكنَّه تأكيدٌ لما في (خيرُ) من ضميرِ المبتدأِ المحذوفِ ، وحسُنَ هذا التأكيدُ ، لأنَّه حذَفَ المبتدأَ من اللفظِ ، ولو لم يُحذفْ كانَ حسناً أيضاً ، وإذا كانَ كذلكَ لم يقعَ الفصلُ بشيءٍ أجنبيٍّ ، بل بما هو منه ، ويحذفُ الفصلُ بهِ .

وقد وقعَ الفصلُ بالفاعلِ بينَ الصلَّةِ في نحوِ قولهِ : (ما مِنَّ

(١) البيت في نوادر أبي زيد نسبة إلى زهير بن مسعود الضبي .

انظر : نوادر أبي زيد ص/ ٢١ . وانظر : الزاهر في معاني

كلمات الناس ١/ ٢٣٦ ، وفيه منسوب للفرزدق ولا يوجد في

ديوانه . وانظر : الخصائص ١/ ٢٧٦ ، وانظر : شرح أبيات

المغني للبغدادى ٤/ ٣٢٥ وفيه (عند البأس) بدل (عند

الناس) وانظر : الخزائن ١/ ٢٢٨-٢٢٩ لقد نقل عن أبي علي

قوله في هذا البيت .

أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ (١) ،
وَكَانَ ذَلِكَ حَسَنًا سَائِغًا ، فَإِذَا سَاغَ كَانَ التَّأَكُّيدُ أَيْضًا أَسْوَعَ ،
لِأَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ حَيْثُ لَا يَحْسُنُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وَقَوْلُهُ : عِنْدَ النَّاسِ ، الْعَامِلُ فِيهِ (خَيْرٌ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْمُبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فَنَحْنُ
خَيْرٌ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ، يُرِيدُ : نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْكُمْ ،
لِأَنَّكَ إِنْ نَزَّلْتَهُ [عَلَى] (٢) هَذَا التَّنْزِيلِ فَعَمَلْتَ بَيْنَ الصَّلَاةِ
وَالْوُضُوءِ بِمَا هُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْهَا وَمُتَعَلِّقٌ بِغَيْرِهَا .

وَإِذَا قَدَّرْتَ اتِّصَالَهُ بِـ (خَيْرٌ) لَمْ يَكُنْ فَصْلٌ كَمَا لَمْ
يَكُنْ فَصْلٌ بِـ (فِيهَا) مِنْ قَوْلِكَ : (أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا
الصَّوْمُ) فَعَمِلَى هَذَا وَجْهٌ هَذَا الْيَتِي ، وَهُوَ حَسَنٌ سَائِغٌ .

وَيَجُوزُ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ وَهُوَ أَنْ يَجْمَلَ (خَيْرًا) صِفَةً
مُتَدَمِّمَةً يُقَدَّرُ ارْتِفَاعُ (نَحْنُ) بِهِ ، كَمَا يُجِيزُ أَبُو الْحَسَنِ
فِي : قَائِمُ الذِّيدَانِ ، أَنْ ارْتِفَاعَ الزَّيْدَيْنِ (٣) بِـ (قَائِمٌ) ، فَلَا يَنْقُصُ

(١) بَهْجَةُ الرِّوَايَةِ فِي الْكِتَابِ ٢٣٢/١ وَالْمُقْتَضِبُ ٢٥٠/٣ وَالْأَصُولُ
٤٤/٢ . وَرَوَايَتُهُ فِي صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ ٢٨٩/٣ (مَا مِنْ أَيَّامٍ
أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ،
يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ ، وَصِيَامُ كُلِّ
لَيْلَةٍ مِنْهَا بِصِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) .
(٢) زِيَادَةُ مِنْ ج .

(٣) لَقَدْ نَسِبَ ابْنُ يَعِيشَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ، قَالَ : وَقَدْ
أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ أَنْ يَعْمَلَ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ ، فَتَقُولُ عَلَى
مَذْهَبِهِ : قَائِمُ زَيْدٌ . انْظُرْ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٩/٦ . وَانْظُرْ :
شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٩٠/١ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ فِي كِتَابِهِ
الْأَصُولُ ٦٥/١ : فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : قَائِمُ زَيْدٌ ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ
زَيْدًا بِقَائِمٍ ، وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ فَهُوَ قَبِيحٌ ، وَهُوَ
أَجَائِزٌ عِنْدِي عَلَى قَبِيحِهِ .

على هذا أيضاً فصل "شيء يكره" ولا يجوز ، لأن (نحن) على هذا مرتفع بـ (خير) إلا أن ذا قبيح .

لأن (خيراً) وبإبه لا يمثل عمل الفعل إذا جرى على هواميه إلا مستكرهاً قليلاً ، فإذا كان جارياً على الموصوف دليلاً (١) قبيحاً إعداله في الظاهر كان إعماله مبتدأً غير جارٍ على شيء أقبح وأشدّ امتناعاً ، والوجه الأول حسن مانع .

فإن قال قائل : أيجوز أن يكون في قوله : فخير نحن هذه الناس منكم ، على أن يجعل (خير) خيراً ابتداءً مقدماً ويكون (منكم) غير صلة ولكنها ظرف ، كنهه : فخير نحن عند الناس منكم ، كاليت الآخر الذي أشده أبو زيد أيضاً :

١١٤- ولست بالأكثر منهم حصي
وإنما العيزة للكائس (٢)

وتقديره : ولست بالأكثر منهم لا على حد : هو أفضل من زيد ، ألا ترى : أن الألف واللام تعاقب (من) هنا .

فالجواب : أن ذلك على هذا التقدير بعيد ، وليس القصد أنه ولا المشي عليه ، إنما يريد : نحن خير منكم ، وأن الفزع البناء والاستنائة بنا نسد ما لا يسدون ، ونمنع من الثغور ما لا يملكون ، ألا ترى : أن بعد هذا اليت :

(١) (قليلاً) ساقط من ج .

(٢) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/ ١٠٦ . وانظر :

نواذر أبي زيد ص/ ٢٥ . وانظر : شرح المفصل ٦/٣ .

١١٨- ولم يَتَقِ العَوَائِقُ من غَيُورٍ

بِفَيْرَتِهِ وَخَلَّيْنِ الْحِجَالِ^(١)

فَأَمَّا قَوْلُهُ : يَا ، فَقَدْ قَالَ أَبُو زَيْدٍ : هُوَ حِكَايَةُ صَوْتِ الدَّاعِي :
يَا فُلَانٍ^(٢) .

(١) البيت منسوب في نوادر أبي زيد ص/٢١ الى زهير بن مسعود
الضبي ونسبه ابن الاثير الى الفرزدق في الزاهر في معاني
كلمات الناس ٢٣٦/١ وهو لا يوجد في ديوانه ، وانظر :
الخرانة ٢٣٠/١ .

(٢) قال أبو زيد : وقوله : يَا ، أراد يا بني فلان ، فحكى صوت
الصارخ المستغيث ، انظر : نوادر أبي زيد ص/٢١ و ٢٢ .

٤٥ - مسألة

حكى لنا أن أبوك في العباس محمد^(١) وأحمد^(٢) [أنهما]^(٣)
كانا يلقيان هذا البيت • ويسألان عن وجه الأعراب فيه والبيت :

١١٨- أم كيف يَنفَعُ ما تُعَلِّي العلوق^(٤) به
ورثمان^(٥) أنف إذا مساً ضُمن^(٦) باللين^(٧)
و (رثمان) بالرفع ، والنصب ، والجبر^(٨) ، والمعنى : ما يَنفَعُ
مطلوها عليه إذا لم يدُرْ لِمَها ؟

وأقول : إنَّ الرفع في (رثمان) يجوزُ فيسه من وجهين ،
والنصب من ثلاث جهات ، والجبر من جهة واحدة .

(١) يعني : المبرد .

(٢) يعني : ثعلبياً .

(٣) زيادة من ج • وهذه المسألة نقلها البغدادي عن أبي علي في
الخرائصة ٤٥٧/٤ - ٤٥٨ • ونقلها ابن سيده في المختص
١٢٨/٧ - ١٢٩ .

(٤) البيت لافنون الثعلبي ، انظر : التفضيلات ص/ ٥٢٥ • وجبهة
اللفظة ٢١٩/١ وفيها (البروق) بدل (العلوق) • وانظر :
الخرائصة ٤٥٥/٤ - ٤٥٨ .

(٥) كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد ، فأنشده الكسائي
هذا البيت برفع (رثمان) فقال الأصمعي إنشأ هو (رثمان
أنف) بالنصب ، فقال له الكسائي اسكت ما أنت وذاك ،
يجوزُ رثمان أنف ، ورثمان أنف ، ورثمان أنف بالرفع
والنصب والجبر • انظر : أمالي الزجاجي ص/ ٥٠ - ٥١ ،
والأشياء والنظائر ٢٢٤/٣ - ٢٢٥ .

فأحد وجهي الرفع أن تبدل (رثمان) من الموصول فتجعله
إِسْمًا في الماضي ، ألا ترى : أن (رثمان أنف) هو ما تُعطيهِ
الملوك .

والآخر أن تجعله خبراً مبتدأً محذوف ، كأنه لما قال : أم
كيف ينفع ما تُعطي الملوك ؟ قيل له : وما تُعطي الملوك ؟
فقال : رثمان أنف ، أي : هو كنولهِ : (بشراً من ذلكم
النار) (١) أي : هي .

فأما النصب فعلى معنى : أم كيف ينفع ما تُعطيهِ من
رثمان [أنف] (٢) فحذف الحرف وأوصى الفعل .

ويجوز أن يكون من باب : (صنع الله) (٣) و (وعد الله) (٤)
كأنه لما قل : تُعطي الملوك ، دل على : ترأُم ، لأن إبطاءها
رثمان كما أن قوله : (غلبت الروم) (٥) وعد ، فنُصب
(رثمان) على هذا الحد ، لما دلَّ عليه (تُعطي) .

ويجوز أن ينتصب على الحال مثل : جاء ركضاً ، ونحوه ،
على قياس إجازة أبي العباس في هذا الباب ، ويجعل (تُعطي)
بمنزلة تعطين كأنه : أم كيف ينفع بما تمنعُف به الملوك
رائماً ، أي : كيف ينفع تطففها رائمة مع منعها لبشاً ، فهذه
ثلاثة أوجه في النصب .

ويجوز إذا جررت (رثمان) على البدل من الهاء .

(١) الحج/٧٢ . (النار) يقرأ بالرفع وفيه وجهان : أحدهما أن

يكون مبتدأً . والآخر أن يكون خبراً مبتدأً محذوف . انظر :

التبيان في أعراب القرآن ٩٤٨/٢ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) التمام/٨٨ .

(٤) الروم/٦ .

(٥) الروم/٢ .

٤٦ - مسألة

قوله تعالى : (وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُفَرِّقَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَلْعُونِينَ) (١) . المُرْجِفُونَ كانوا في المسلمين المؤلفة قلوبهم الذين كانوا يُرْجِفُونَ ٣٦ أ / بأهل الجنة (٢) يرمونهم بأن يقولوا : إنكم تَتَنَاولُونَ النساءَ لأنكم مُزَّابٌ .

وأما (مَلْعُونِينَ) قال الفراء : لا يكون قطعاً الجنة (٣) ، والقطعُ عندهم فيما أخبرته عن أبي بكر ، أن يُراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام ، فإذا قطع منه الألف واللام نُصب ، ولولا قطعك اللام كان جائزاً أن تُجرية على ما قبله ، فالقطع هنا على مذهبه غير جائز ، كما قال ، لأنه لا يخلو من أن يتجمعه صفة للهاء والميم في (بهم) أو للضمير في (يُجَاوِرُونَكَ) ولا يجوز في واحد منهما أن تصفه بالألف واللام ، لأنه مُضَرَّرٌ والمضَرَّرُ لا يُوصَفُ ، فإذا لم يُوصَفَ لم يكن فيه القطع عندهم .

(١) الاحزاب/ ٦٠ و ٦١ .

(٢) الصفة من البنيان : شبه البهو الواسع ، وفي الحديث ذكر أهل الصفة وهم فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل ، فكانوا يأوون في مسجد المدينة . انظر : اللسان مادة : صنف .

(٣) قال الفراء : وقوله (ملعونين) منصوبة على التثنية ، وعلى الفعل ، أي لا يجاورونك فيها الا ملعونين . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٤٩/٢ .

وهذا عندنا يجوزُ نصبه على الحال من (بهم) [في^(١)]
 (لَتُغَوِّرَ يَمَنَّا بِهِمْ مَلْعُونِينَ) ، لأنهم في إرجافهم هذه
 حالهم ، ويجوزُ أيضاً أن تكونَ حالا^(٢) من (لا يُجاورُونَكَ)
 أي : لا يُجاورُونَكَ إِلَّا مَلْعُونِينَ ، ويكونُ (قليلًا) ظرفًا .

قال ابن عباس : لا يُجاورُونَكَ فيها إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى
 يَهْلِكُوا ، فـ (قليلًا) على هذا ظرفٌ .

فإن قال قائل : كيف يجوزُ أن يكونَ قوله : (مَلْعُونِينَ)
 حالا من (لا يُجاورُونَكَ) ، والمعنى يصبرُ : يُجاورُونَكَ
 ملعونين ، واللَّعنُ : البُعدُ ، فكيف يُجاورونهم وهم بُعداء ؟

قيلَ له : أصلُ اللعن في اللغة هو البُعدُ ، ثم اتَّسعَ فيه
 حتَّى [قيلَ^(٣)] لِمَنْ مَقَّتَهُ الْمُسْلِمُونَ : ملعونٌ ، وإن لم يَبُعدْ
 عنهم في المحلِّ ، فملى هذا يكونُ (مَلْعُونِينَ) حالا من (لا
 يُجاورُونَكَ) ، ويجوزُ أن يكونَ (قليلًا) صفةً لهم أيضاً متصلة
 على الحال ، كأنه قول : لا يُجاورُونَكَ إِلَّا أَقِيلًا مَلْعُونِينَ .

فإن قلت : فهذا جمعٌ كما أن (مَلْعُونِينَ) جمعٌ ؟
 قيلَ له : إنَّ (فَعِيلًا) مثلُ (فَعِلَ) (فَعِلَ) يُوَحِّدُ كما يُوَحِّدُ
 في موضع الجمع ، كنزوله عزَّ وجلَّ : (فَانَّهُمْ عَدُوٌّ لِي)^(٤) ،

(١) زيادة أثبتناها ، لأن السياق يقتضيها .

(٢) قال العكبري في التبيان في أعراب القرآن ١٠٦٠/٢ : (ملعونين)

حال من الفاعل في (يجاورونك) .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الشعراء/٧٧ ، أي : ذورا عداوة ، انظر : التبيان في أعراب
 القرآن ٩٩٧/٢ .

(فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ) (١)، وكذلك (فَعِيلٌ) قد أُفْرِدَ
 لِحَالِ اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ) (٢)،
 وأَسَالٌ :

١٢٠- أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا
 فَيَبِّتُنَا وَيَبِّتُهُمْ قَرِيقٌ (٣)

وَوَدَّيْ لَنَا بِمَعْضَمٍ لِرَوْبَةٍ :

١٢١- دَعَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا (٤)

يُرِيدُ : من أصدقائها ، فعلى هذا يجوزُ إفرادُ (قَلِيلٌ) ، وتقديرُ
 التَّصَابُهِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْجَمَاعَةِ •

(١) النساء/ ٩٢ •

(٢) ق/ ١٧ • وقعيد بمعنى قعيدَيْن ، وأغنى الواحد عن الاثنين ،
 انظر : التبيان في أعراب القرآن ١١٧٥/٢ •

(٣) البيت من شواهد سيبويه ونسبه إلى العبدى ، انظر : الكتاب
 ٤٦٨/١ ونسبه الأصمعي في الأصمعيات ص/ ٢٣١ إلى المفضل
 النكري ، ونسبه السيوطي إلى المفضل السكري من عبد القيس ،
 واسمه عامر بن معشر بن اسحم • انظر : شرح شواهد المغني
 ١٧٠/١- ١٧٢ •

(٤) البيت لرؤبة ، انظر ديوان رؤبة ص/ ١٨١ •

٤٧ - مسألة

أشدد أبو زيد :

١٢٢- هل تعرف الدار بيّدا إنّه
دار لخود قد تمّقت إنّه
فانهلكت العيّن تسفحنه
مثل الجمان جال في سلكه
لا تسخري منّا سليبي إنّه
إنّا لحلالون بالسخرته^(١)

إنّ قال قائل : ما هذه الهمزة التي في قوله : بيّدا إنّه ، أمي
الهمزة التي تلحق (بيّدا) ، أو همزة أخرى ؟

فالجواب : أنّ هذه لا تغلو من أنّ تكون الهمزة التي
تلحق (بيّدا) أو همزة أخرى^(٢) ، فلا يجوز أن تكون التي
هي من (بيّدا) ، لأنّ هذا الاسم إذا جرّ في الشعر للضرورة
ولم يلحقه الاسم^(٣) وجب أن يتوّن وإلاّ كان لحنًا ، وهو لم
يتوّن (بيّدا) فلا يجوز لهذا أن تسول : إنّ الهمزة في
(بيّدا إنّه) التي في (بيّدا) ، فإن قلت : قد ساء :

(١) هذه الابيات نسبها أبو زيد تقلا عن المفضل الى رجل من

الاشعرين يكنى أبا الخصيب . انظر : نوادر أبي زيد ص/ ٥٩ .

والنظر : الخصائص ١/ ٣٣١ و ٢/ ١٦٨ وفيه (لا تعجبي) بدل .

(لا تسخري) . وانظر : اللسان مادة : بيد .

(٢) من قوله (فالجواب) الى قوله (فلا يجوز) ساقط من ج .

(٣) يعني : لم يضاف الى اسم آخر .

١٢٣- فَخَيَّرَهَا أَخُو عَنَانَ شَهْرًا (١)
 مجروراً غير منون . فَإِنْ لَكَ لَيْسَ بِالْأَكْثَرِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا
 جَاءَ هَذَا فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْجَمْعِ ، وَلَمْ يَجِيءَ فِي الْإِحَادِ ، فَلَا
 مَذْهَبَ فِيهِ إِلَى أَنَّهَا الَّتِي تُلْحَقُ مَعَ الْأَلْفِ لِلتَّائِيَةِ ، لَكِنْ قَوْلُ :
 إِنَّهُ قَصَّرَ (بَيِّنَا) وَإِنْ كَانَ فِي أَكْثَرِ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مَقْصُورٍ ،
 وَقَدْ جَاءَ غَيْرُ حَرْفٍ (٢) كَذَلِكَ تَقْصُرُ فِيهِ عَلَامَةُ التَّائِيَةِ وَتُمَدُّ ،
 مِنْ ذَلِكَ (الْهَيْجَاءُ) ، وَ (الْهَيْجَا) ، وَفِي الشَّعْرِ مِنْ (الْكِتَابِ) :

١٢٤- وَأَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا
 إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ (٣)
 وَقُرِيءَ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ لِلْيَدِ وَأَنَا أَسْمَعُ :
 ١٢٥- وَأَرِيدُ فَارَسَ الْهَيْجَا إِذَا مَا
 تَقَعَّصَتِ الْمَسَاجِرُ بِالْفِئَامِ (٤)
 فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ مِنْ هَذَا الْاسْمِ ، تَثَبُّتُ أَنَّ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى
 وَهِيَ (إِنَّهُ) .

-
- (١) البيت للاعشى النظر : ديوان الاعشى ص/١٣٥ وتماهه :
 وَرَجَى أَوْ لَهَا عَامًا فَعَامًا
 وانظر : المقتضب ٣/٣٣٣ وفيه (دهرًا) بدل (شهرًا) والاصول
 ١١٠/٢ ، والخزانة ١/٢٧ .
 (٢) يقصد بالحرف هنا : الكلمة .
 (٣) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه انظر : الكتاب ١/٢٤٤ .
 وانظر : الاصول ٢/٣٩ وفيه أيضاً غير منسوب ولم ينسبه
 الا علم أيضاً ، انظر هامش الكتاب ١/٢٤٤ ، ومعجم شواهد
 العربية ١/٧٣ .
 (٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري . انظر : ديوان لبيد ص/١٩٠
 وفيه (الخيام) بدل (الفئام) وانظر المعاني الكبير ٢/٩٠٩ .
 والمختصص ١٦/٩١ . وانظر اللسان مادة : شجر ، وفيه
 (أرثد) بدل (أريد) وفيه (القيام) بدل (الفئام) .

فإن شئت قلت : إن (إن) كلمة قد أنيسَ بزيادتها في^(١)
 مواضع الإنكار كما حكى سيويه عمن قيل له من العرب :
 أترأج إن أخبرت البادية ؟ فقال : أأنا إنيه^(٢) ، مكرراً لرأي
 السامع أن يكون على خلاف أن يحضر ج ، وزيادتها في هذا الباب
 مطردة ، فكما قالوا : ما إن جاء زيد ، في الفصح فزيدت مع
 الجحد ، وليس زيادتهم لـ (إن) هذه لاتفاق المعنى بأبد من
 زيادتهم لها في اتفاق اللفظ ، فيما أنشده سيويه من قوله :

فَرَجَّ النُتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
 عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٣)

فكن هذا الزائد لما كان في إنكاره لما رآه من تعففي الآثار ودروس
 الديار ، أدخل (إن) فشدده ، كما شدد : (خلد)^(٤) ، ونحوه
 في الوقف ، ثم ألحق الهاء كما ألحق الألف في (سبب) وفي
 نحو ما أنشده أبو زيد :

١٢٦- بِبَازِلَ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍ
 كُنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ^(٥)

- (١) (في) ملاحظة من ج .
- (٢) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .
- (٣) تقدم تخريج هذا البيت وهو الشاهد الخامس والثلاثون .
- (٤) يجوز تضعيف الحرف الأخير في الوقف ، مثل : خالد ، وفرج .
 وهذه لهجة قبيلة سعد بن بكر . انظر : الكتاب ٢٨٢/٢
 وانظر : في اللهجات العربية ص/١٣٥-١٣٦ .
- (٥) البيت الأول من شواهد سيويه ، ونسبه إلى رجل من بني
 أسد ، انظر : الكتاب ٢٨٢/٢ وورد البيتان في نوادر أبي زيد
 ص/٥٣ . ولم ينسبهما ، ومجالس ثعلب ص/٦٠٣-٦٠٤
 أيضاً غير منسوبين ونسبهما ابن منظور في اللسان إلى منظور
 بن مرثد الأسدي ، انظر : اللسان مادة : عهل ، ومادة : كلكل .

لأنَّ كلَّ واحدٍ من الياءِ وأخْيَها والهاءِ تَلْحَقُ بِعَدِّ القافِيَةِ ،
فَتَجْرِي الياءُ هُنَاكَ مَجْرَى ذَلِكَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ مِنْ (بِئِذَا إِنَّهُ)
هَمْزَةً (بِئِذَا) كـ (حَسْرَةً) إِلَّا أَنَّهُ صُرفَ الْمَضْرُورَةِ ،
وَلَوْ أَنَّ وَشَدَّدَ التَّوِينُ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ التَّوِينَ لَا تَلْحَقُ فِي
الْوَقْفِ . أَلَا تَرَى : أَنَّ مِنْ قَالٍ : مَرُوتٌ بِخَالِدٍ ، وَبِسَبَّاسٍ^(١)
[لَا يُشَدِّدُ التَّوِينُ لَكِنَّهُ يُحَذِّفُهُ]^(٢) فَيُشَدِّدُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ ،
فَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ مِنْ قَصْرِ الْأَسْمِ .

وَتَكُونُ هَذِهِ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ ٣٦ ب / أَقْرَبُ مَتَنًا مِنَ الْأَوَّلِ
وَهُوَ أَنْ تَقُولَ : (إِنَّهُ) يَعْنِي : نَسَمٌ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ خَاطِبٌ
نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ : هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ ؟ وَإِنْ كَانَتْ الْعَلَامَةُ لِلْمُخَاطَبِ ،
وَهَذَا نَحْوُ مُنَسَمٍ فِي كَلَامِهِمْ ، إِذَا أَرَادُوا تَبِيهَ أَنْفُسِهِمْ أَوْ
تَحْضِيضَهَا ، أَنْزَلُوهُ مُرَلَّةً الْمَيْنِ الْمُخَاطَبِ .

فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَنَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا
الرَّجُلُ ، وَاللَّهِمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَمَلَةُ^(٣) ، وَقَوْلُهُ :

١٢٧- وَدَّعْ هُرَيْرَةَ أَنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ
وَهَسَلُ تَطْلِيْقٌ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٤)

-
- (١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٢ .
(٢) زيادة من ج يقتضيتها السياق .
(٣) وهذا أسلوب من أساليب الاختصاص ، انظر : المقتضب
٢٩٨-٢٩٩/٣ .
(٤) البيت للأعشى ، انظر : ديوانه ص/ ٤١ ، وانظر : الخصائص
٤٧٤/٢ .

ومن هذا الباب عندي قوله تعالى فيمن قرأ وقفاً فقال^(١) : (اعلم^(٢))
(ن الله على كل شيء قدير^(٣)) ، لم يرد تبييه غير وإعلامه ،
إنما أراد أن يعلم هو نفسه ما خطر له حساً وعبثاً ، لأن
المشاهدة ليس وراءها في الآية منزلة ، فكذلك قوله : هل
تعرف الدار بيثدا ، ثم قال : إنه ، أي : نعم أعرف ،
فأجاب نفسه إذ أنزلها منزلة المخاطب ، وقال سيويه :

١٢٨- وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

ك وقد كبرت فقلت : إنه^(٤)

إن المضي فيه : نعم .

وكان أبو بكر أجاز فيه مرة أن تكون (إن) المحذوفة
الخبر^(٥) ، كأنه قول : إن الشيب قد علاني ، فأضمره فجرى
بذلك ذكره ، وحذف خبره للدلالة عليه ، قال : وحذف الخبر
في هذا أحسن ، لأن عانيته بإثبات الشيب لنفسه ، كما أن
[الآخر]^(٦) حذف معها الخبر^(٧) ، لما كان عرضة ووكدته
بإثبات المحل في قوله :

- (١) (فقال) ساقط من ج .
- (٢) البقرة/ ٢٥٩ ، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وعامر
(اعلم) يقطع الالف وضم الميم ، وقرأ حمزة والكسائي (قال
اعلم) موصولة الالف ساكنة الميم ، ورسمها في المصاحف
بقطع الهمزة وضم الميم .
- (٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات . انظر : ديوانه ص/ ٦٦ .
وانظر : الكتاب ٤٧٥/ ١ ، والظنر : الاصول ٤٠٦/ ٢ .
والخزانة ٤٨٥/ ٤ .
- (٤) استشهد أبو بكر بالبيت المتقدم على أن (إنه) فيه بمعنى
أجل ، انظر : الاصول ٤٠٦/ ٢ .
- (٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٦) (حلف معها الخبر) ساقط من ج .

١٢٩- إنَّ مَحَدًا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا (١)
 حَسُنَ حَذَفُ الْخَبَرِ مِنْهُ ، قَالَ : وهذا أحدُ ما تُشَبِّهُ فِيهِ
 (إِنْ) (لَا) النافية العاملة النصب .

فَأَمَّا الَّذِي فِي قَوْلِهِ : قَدْ تَعَفَّتْ إِنَّهُ ، فيجوزُ فيه ما أجزأه
 فيما قبله من زيادة (إِنْ) لِلانكار ، وكونها بمعنى : (نَعَمْ) ،
 وَأَنْ تَكُونَ الْمُشَبَّهَةَ بِالْفِعْلِ الْمَحذُوفَةِ الْخَبَرِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : فَأَنهَلَّتِ الْعَيْنَانِ تَسْفَحْنَهُ ، فَإِنَّ شِدَّةَ
 أَجْزَتْهُ (٢) عَلَى وَجْهِ ضَعْفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَتْبَعَ النافية سَائِرَ
 الْقَوَائِي ، كَمَا جَمَعَ الْآخَرُ (يَا) عَلَى أَبُوْبَةٍ لَمَّا أَتْبَعَ (أَخْيِيَّة)
 [فِي قَوْلِهِ :

١٣٠- هَذَاكَ أَخْيِيَّةٍ وَلَا جُ أَبُوْبَةٍ (٣)
 وهذا في ذواتِ النكلمِ أَسْهَلُ مِنْهُ ، فَمَا كَانَ عِلْمًا لِلْأَعْرَابِ ، وَقَدْ
 حَكَى سِيبَوِيه :

(١) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/ ١٥٥ ، وتماه :

وإنَّ في السفرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا

وانظر : الكتاب ١/ ٢٨٤ ، والمقتضب ٤/ ١٣٠ .

(٢) في ح (أجريته) بدل (أجزته) .

(٣) زيادة من ج . البيت لابن مقبل ، انظر : ديوان ابن مقبل
 ص/ ٤٠٦ ، وتماه :

يَخْلَطُ بِالْبَرِّ مِنْهُ الْجَدُّ وَاللِّينَا

وانظر تهذيب الالفاظ لابن السكيت ص/ ٦٧٢ والمئصف .

٢/ ٣٢٦ ونسبه صاحب اللسان الى القلاح بن حباية ، انظر :

اللسان مادة : بوب .

١٣١- وقد بدا هنك من الميزر^(١)
 وأنكر ذلك أبو العباس وأصحابه .

وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن تجعله
 النون الثقيلة ، كأنه قال : فأنهكت العيان هي تسفح^(٢)ه
 فذكر اثنين ورد إلى خيراً واحداً لأن في سفح أحدهما سفح
 الأخرى ، وقد قال الآخر :

١٣٢- ومهمهين قدقين مرتين^(٣)

ثم قال : قطعته^(٤) ، فأقرّد الضير ، ولا يكون أن يقدر
 موضع (تسفح^(٢)ه) على هذا الوجه نصباً بالحال ، لأن النون^(٥)
 لا تدخل إلا في المستقبل دون الحال .

فإن قلت : فقد قالوا : مردت برجل معه صقراً صائداً به
 غداً^(٦) ، ونحو هذا .

(١) البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٢/٢٩٢ ، ولم
 ينسبه وصدّره :

رُحِتَ وفي رجليك ما غيها

ونسب ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٦ إلى
 الأقيشر الأسدي ونسبه له البغدادي أيضاً ، انظر : الخزائنة
 ٢/٢٧٩ .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٣/١١٨ ولم ينسبه ونسبه
 البغدادي إلى خطام المجاشعي ، انظر : الخزائنة ١/٣٦٧
 و ٣/٣٧٥ .

(٣) هذه الكلمة في عجز بيت الشاعر ، وهو : (قطعته بالام
 لا بالسّمتين) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/١١٨ والخزائنة
 ٣/٣٧٤-٣٧٥ .

(٤) يعني نوني التوكيد ، الثقيلة والخفيفة .

(٥) انظر : الكتاب ١/٢٤١ .

قيل : هذا يقوم مقام الحال ، ومقدّر المتعصب على الحال
غيره ، وهذا المتعصب على الحال القائم مقامها لو جعله حالاً
لجزء ، وليس كذلك ما فيه إحدى التوفين ، [ألا ترى أن]^(١) هذا
الفعل دخول النون فيه أمانة يعلم أن انفصل معها لا يكون
للحال ، فلا يحسن أن يقوم مقامها كذلك ، ولا يكون إتيانها
أيضاً ، فأمّا على الوجه الأول فلا يمتنع أن تقدّره حالاً وإن
أورد الضمير فيه .

وإن شئت أجزّته على شيء آخر ، وهو أن يقول :
يريد : تسفّح إنّه ، أي نعم ، فحذف الهمزة حذفاً ، كما
حذفوها فيما حكاه سيويه من قولهم : وي لمة^(٢) ، يريدون :
لأمة ، ثم حذف علم الأعراب مثل : بداهنك ، وحركتها
بحركة الهمزة المحذوفة ، أو حركتها بما عليه سائر الأبيات
الأخرى ، ليشارك بينها [ولا يمتنع في هذا الوجه أن يكون
حالاً]^(٣) ، وإذا جاء في الصفات مثل : مردت برجل قائم أبوه
لا فاعد ، ومردت برجلين صالح وطالح ، كان إجازة مثله في
الحال أسوغ ، وفي كلّ هذه الوجوه ضعف إلا أنه لا بد
[من]^(٤) أن يحمل على شيء ، وأقيسها أجودها .

فأمّا : لا تسخري منّا سليمي إنّه ، فتكون (إن) العائدة
النسب ، وتحتمل الهاء ضربين : أحدهما : أن تكون ضمير
القصة والحديث ، ويكون (إنّنا لجاللون) في موضع الخبر ،

(١) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .

(٣) زيادة من ج فيها فائدة .

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

وفي التزييل : (إِنْ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا)^(١) 'الخبر' : (إِنْ رَبَّكَ) ،
ويجوز أن تكون الهاء للوقف ، كأنه 'كرّر (إِنْ)' كما كرّر
الآخر في قوله :

حَسْبِيَ مَرَاهُا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(٢) - ١٣٣ -

فأما (في سِلْكِنَه) ، فيجوز أن تلحق النون 'للا لحاق
بـ (جَنَجَنَ)'^(٣) ونحوه ، ثم شُدَّة الوقف ، ثم تلحق الهاء
كما لحقت الياء (الكَلْكَل) ، و (العَيْهَل) ويَقْوَى هذا أَنَّهُمْ
قالوا : فِرْسَيْن ، ورَعَيْن^(٤) ، وَعَلَجَن^(٥) ، ونحو ذا مِمَّا زِيدَتْ
النون في أواخرهين .

ويجوز في (التَّغْرِثَه) ما جاز في (سِلْكِنَه) من زيادة
النون .

فإن قلت : إِنْ النون في (سِلْكِنَه) 'للا لحاق لأن'
[في]^(٦) الكلام منل : جَنَجَن ، وزِيْرَج ، وليس فيه مثل :
جَمْفِير ، فيكون (التَّغْرِثَه) ملحقاً به .

-
- (١) الاعراف/١٥٣ ، انظر : النبيان في اعراب القرآن ١/١٩٥ .
 - (٢) في مجموعة أبيات لخطام المجاشعي ، وقيل للاغلب العجلي .
انظر : اللسان مادة : رعن . والمقاصد النحوية ٤/١٠٠ .
 - (٣) جنجن : عظم الصدر وهو فتعلل ، انظر أدب الكاتب/٥٧١ .
 - (٤) جمل رعشن : سريع لاهتزازة في السير ، والنون فيه زائدة ،
انظر : اللسان مادة : رعش .
 - (٥) المَلَجَن : الناقة الكِنَاز اللحم ، والنون فيها زائدة ، انظر :
الصحاح ١/٣٣١ مادة : عج .
 - (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأقول : إنَّ ذلك جائزٌ ، وإنَّ لم يكنْ في الأصولِ مثلُ :
 جَعْفَرٍ ، ألا ترى : أنَّه قد جاءَ (جَنْدَب) وليسَ عندَ سيويه
 مثلُ : جَعْفَرٍ^(١) ، وقالوا : قَبَعَشْرِي ، فزادوا الألفَ ، فلا يجوزُ
 أنْ يكونَ هذا ملحقةً بشيءٍ ، فكذلكَ انونُ في هذا الحرفِ يجوزُ
 زيادتها ، وإنَّ لم يكنْ ٣٧ أ / في الأصولِ على مثاليه .

وقال أبو زيد إنَّه في هذه الآيات : أرادَ في هذا كُتِبَ
 (إنَّه) فُخِفَتْ الهَمْزَةُ ثُمَّ ذَهَبَتِ الألفُ التي مكانَ الهَمْزَةِ
 لالتقاء الساكنينِ^(٢) .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٣٥ .

(٢) انظر : نوادر أبي زيد ص/ ٥٩ .

٤٨ - مسألة

أشبه أبو زيد :

١٣٤- إِيهًا فِدَاءَ لَكَ يَا فَضْلَانَهُ

أَجِيرَةٌ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ (١)

وجه هذا عندي أنه أراد : لا تُهَلْ ، فالحق هاء الوقف
الضرورة الى القافية ، وهي لا تكون إلا ساكنة وما لحقته الهاء
أيضاً كان ساكناً ، فحاركت الساكن الأول لالتقاء الساكنين وهما الهاء
واللام بافتح للضرورة إليهما الثانية ، فلما تحركت اللام لالتقاء
الساكنين ، رُدَّ الساكن الأول الذي كان حذفاً لالتقاء الساكنين
في قوله : لَمْ تُهَلْ ، للضرورة أيضاً الى ألف الردف (٢) ولولا
ذلك لَمَا لَزِمَهَا رَدُّهَا ، كما لم يَلْزَمْ رَدُّهَا في : (قَمِ اللَّيْلَ) (٣)
لكن رَدُّهُ مضطراً ، كما رَدُّهُ الآخر في قوله :

لَا تُهَلْ لِي لَيْلِي

(١) البيت في نوادر أبي زيد ص/١٢ ولم ينسبه . وفيه (ويها)
بدل (إيها) وانظر : البقعة ١٦٨/٣ . وفيه (ويها) .
وشرح الفصل ٧٢/٤ وفيه (إيها) . وفيهما غير منسوب .
وانظر : معجم شواهد العربية ٥٢١/٢ .

(٢) الردف في علم العروض ثلاثة أحرف قبل حرف الروي :
الواو ، والياء ، والالف . ومثال الالف ما قاله امرؤ القيس :
وهل ينعمن إلا سمعيد مغلل

قليل الهموم ما يبيت بأوجال
فالالف في (أوجال) ردف ، انظر : القوافي للقاضي التنوخي
ص ٨٤-٨٧ .

(٣) المزمّل ٢ .

١٣٥- خَطَااَ كَمَا أَكْبَرُ (١)

وإنَّما هي (خَطَااَ) مثل : وَمَتَاء ، ففي هذا ضرورات :

إحداها : اجتلابُه هاءَ الوقفِ ، حيثُ لم يكن من مواضعها .

والأخرى : تحريكُه بالفتحِ ، وانكسرُ أولي و [هو] (٢) الذي يُحرَّكُ له في الأمرِ السلام ، لأنَّه لزمته الحركةُ قبلَ ردِّ الألفِ ، فلا يسوغُ لذلكَ أنْ تقولَ : أثبتته الألفَ . ألا ترى : أنْ ثلثةُ ثباتِ الألفِ وردُّها إنَّما هي التحريكُ بالفتحِ فلو لم يُحرَّكْ لم تثبتْ ، فلا يسوغُ لذلكَ أنْ تقولَ : أثبتته الألفَ ، لأنَّك لا تصلُ إلى إثباتِ الألفِ إلَّا بعدَ الحركةِ ، إلَّا أنْ تقولَ : أثبتتها الفتحَ التي في الهاءِ من (تَهَلَّ) ، أو تقولَ : إنَّ الحركةَ وإنْ كانتْ قبلَ الألفِ [في الحقيقةِ وعُلَّةُ ثباتِ الألفِ] (٣) فلما علِمَ أنَّها تنمُّ بعدَ الألفِ حرَّكتْ بالفتحِ .

والضرورةُ الثالثةُ : ردُّ الألفِ المتقلبةِ عن عينِ الفعلِ ، وحكمه أنْ لا تردُّ نحو : (قُمِ اللَّيْلَ) (٤) ونحوه ، وقد حرَّكوا هاءَ الوقتِ بعينها فلم يردُّوا وذلكَ ، قواهم فيما حكى الخليلُ : لم أبليه (٥) ، وخطأَ عندنا أنْ يقالَ : أرادَ النونَ الخفيفةَ في هذهِ ،

(١) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس ص/٣١٤ - والبيت هو :

لها متنان خطاا كَمَا أَكْبَرُ على ساعدهِ النمرُ

وانظر : شرح الفصل ٢٨/٩ ومفني اللبيب ١٩٧/٢ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الخ مـسل/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ .

لأنه لو أرادها ، تلزم أن تبدل الألف منها كما تبدل من :
(لَنَسْفًا)^(١) ، لأنها مقوَّحة ، ولم يلتزمها^(٢) ساكن يلزم الحذف
له ، كما لزم من حذفها له في قول الشاعر :

١٣٦- لا تلهين الفقيرَ عليك أن تخشعَ

حَ يوماً والدَّهرُ قد رَفَعَه^(٣)

فهذا حسن ، لأنها تُحذفُ لالتقاء الساكنين ، وأُتشدَّ
السكري^(٤) عن أبي حاتم^(٥) عن الأخفش :

١٣٧- اضربَ عنك الهُمومَ طارِقها

ضربَكَ بالسوطِ قنوسَ القَرَسِ^(٦)

قال أبو حاتم ، وهو مجهول فهذا فاسد لا يرجع عليه ، وليس من
كلامهم .

(١) الملحق/ ١٥ .

(٢) في ش (ولم يلزمها) وأثبتنا ما في ج لا أكثر انسجاماً في
العبارة .

(٣) البيت في البيان والتبيين ٣/ ٢٤١ وفيه (لا تحقرن) ونسبه
للاضبط بن قريع فعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وانظر :
الانصاف ١/ ٢٢١ وفيه (ولا) بزيادة الواو ، وشرح المفصل
٤٣/ ٩٠ . وانظر : الخزائن ٤/ ٥٨٨-٥٨٩ ونسبه للاضبط بن
قريع أيضاً . وفيها (أن تركع) بدل (تخشع) .

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن الحسن المعروف بالسكري ، المتوفى
سنة ٢٧٥ هـ ، انظر : أنباء الرواة ١/ ٢٩١-٢٩٢ .

(٥) هو أبو حاتم طسجستاني مهمل بن محمد ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ .
انظر : أنباء الرواة ٢/ ٥٨-٦٣ .

(٦) البيت ينسب لطرفة ، انظر : ديوان طرفة ص/ ١٦٥ .
وانظر : نوادر أبي زيد ص/ ١٣ ، قال أبو حاتم : أنشدني
الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة : اضربَ عنك الهُموم ... الخ .
وانظر : الخصائص ١/ ١٢٦ ، والانصاف ٢/ ٥٦٨ ، وشرح
المفصل ٩/ ٤٤ .

فإن قلت : فما تُنكر أن تكون قد رَ النون قبل الهاء في قوله : تَهَالَه ، كأنه أراد : تَهَالَن ، فلما اجتلب هاء الوقف للضرورة إلى القافية وكانت ساكنة حذفت النون لانتقام الساكنين ؟

فإن ذلك بعيد ، لأن النون الخفيفة إذا لحقت فعلاً متوحاً بمنزلة التوين تبدل منها الألف كما تبدل من اثوين ، ولا يجوز أن تحذف ، فإذا أبدلت منها الألف [(١)] لم يَجْزِ اجتلاب الهاء ، لأنها علامة وقف ، كما أنها علامة وقف ، فلزم من ذلك اجتماع حرفين يلحقان موضعاً واحداً لمعنى واحد ، وذلك غير موجود في شيء من العربية .

فإن قلت : إنها إذا أبدلت منها الألف صار ساكناً ، والساكن قد دخله هاء الوقف في الوقف ، وذلك قولهم : لسم أبله ، فكذلك تدخل الألف التي هي بدل من اثون في (تَهَالَه) ، فإذا دخلته الهاء لزم حذفها لسكونها وسكون الهاء .

فالجواب : إننا قد قلنا : إن ذلك أقبح من (لا تبليه) لكون الحرفين جميعاً في الوقف وله ، وقد قالوا : لا تبليه ، ولم نرهم جمعوا بين حرفين لمعنى في موضع واحد .

فإن قلت : إن حملته على النون الخفيفة يعترض فيه من الضرورة أقل مما يعترض في حمله على ما ذكرت ، لأنه إنَّما يُقدَّرُ أنه حذفت الألف لانتقام الساكنين ، هي والهاء ، وفيه على ما ذكرت وجهان غير وجه من الضرورات ، فحمله على هذا أولى .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالجواب : إنَّ حملَه على ذلك الوجه الذي ذكرنا أولي ، وإنَّ كانت أوجه الضرورات فيه أكثر ، لأنَّ تلك جهات قد جاءت في الاضطراب . فأمَّا النون (١) فلا ينبغي الحمل عليه لتقدير التمام حرفين لمعنى ، وذلك ممَّا لم ينبغي في اختيار ولا اضطراب .

فإنَّ قبل : حذف النون لا أهل منها ، ثمَّ الحقُّ الهاء الوقت . فذلك لا يجوز ، لأنَّه لم ينبغي في كلامهم ، فتسدد حكينا أنَّ قوله : اضرب عنك الهموم ، مصنوع .

وقال المري لما قتل الفزاري التغلبي :

١٣٨- طاح [لعسري] (٢) مرقمة

فقال الفزاري :

١٣٩- وأنت إنَّ لم تلقم (٣)

فروي لنا هذا عن أحمد (٤) عن ابن الأعرابي بالفتح ، ولو كان مضموماً لكان كما أنشدته سيويه :

(١) في ش (التنوين) بدل (النون) وأثبتنا ما في ج لأنه الصحيح .

(٢) زيادة من التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ص/١٢١-١٢٢ .

(٣) انظر : هذه القصة في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ص/١٢١-١٢٢ وانظر : مجمع الامثال للميداني ١/١١١-١١٣ المثل ٥٦٨ وهو : أبخل من مادر ، وانظر : الانصاف ٢/٥٦٧ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بشعبي .

۱۴۰- منْ عَنَزِيَّ سَبَّيْ اِمْ اَضْرِبْهُ (۱)
ولَكِنَّهُ مَقْذُوحٌ عَلٰی سَجْعٍ (مِرْقَسَه) .

فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : حَرَكَةُ ' لَانْقَاءِ السَّاكِنِينَ الْمِيمِ وَمَسَاءِ
الْوَقْتِ بِالْفَتْحِ ، لِأَنَّهُ يُلَيِّقُ (٢) فَتَحَةَ الْقَافِ وَكَمَا تَقُولُ فِي حَرَكَةِ
الْلامِ مِنْ (تَهْلِكُ) إِنَّهُ بِالْفَتْحِ لِحَرَكَةِ الْمِيمِ .

وإن شئت [قلت] (٢) قُورَرَمَنَ الحِصَارِ الْمُحْتَمَلِ (٣) في النار
بضعة ، فَأَنْتَهَى عَلَى ذَلِكَ ، كَأَنَّهُ أَرَادَ : إِنَّمَا لَمْ تَلْقَمَهَا ، ٣٧ ب /
فحذَفَ الألفَ من علامة المؤنث في الوقف ، كما يُحذَفُ من
علامة المذكر فيه وألقى حركة الهاءِ على الميمِ من (لَمْ تَلْقَمَهَا)
كما ألقاها على الباءِ من :

..... مِنْ عَنَزِيٍّ مَّيَّيٍّ لَمْ أَضْرِبْهُ

فان قلت : فهل يجوز حذف الألف من علامة المؤنث ؟
فتقدير هذا التقدير ؟

(١) البيت من شواهد سمبويه ، انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ولم ينسبه ، وصدوره :

عجبت والدھر کثیر عجبہ

وانظر: المحتسب ١٩٦/١. وشرح المفصل ٧١/٩-٧٢ ونسبه

الى زياد الاعجم ، وكذلك البيهقادي في شرح شواهد الشافعية .

انظر : شرح الشافعية المطبوع مع شرح الشافعية ٢٦١/٤ .

(٢) في ش و ج (يليه) فاسقطنا الهاء لزيادة

(٢) زيادة اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٤) المل والمقتل : المتسوي * انظر : اللسان مادة : ملل .

فذلك عندنا غير جائز إلا إذا شذت شيء وندر ، ولم أعلم
أحداً حكى ذلك من البصريين غير قطرب^(١) ، فإنه حكاه
وأشدد في ذلك بيتاً ليس يحضرني ، فتجزه على هذه الجهة
الضعيفة غير المقبولة .

وقد أخرجت الألف مجرى الياء والواو في الوقت ،
فحذفت كما حذفنا ، وذلك فيما أشده :

١٤١- و رَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٢) .

وهو يريد : المعلى ، فهذا يقوَّى ما ذكرناه ، وقد روي (يا أبت)
فيحتمل أن يكون على هذا ، وأجاز أبو عثمان ذلك فيما حدَّثنا
أبو بكر عن أبي العباس عنه ، وحكم هذا الفن من النوادر والشذوذ ،
والقياس عليه ، أن لا ينظر فيه المبتدئ والرائض ، إنما
يجب النظر فيه بعد إحكام الأصول .

وما ذكرناه في قوله : لا تُهالَه ، من سؤال السائل : هَلَا
يُحْمَلُ على النون ؟ إنما له أن يسأل إذا جعل الهاء للوقت
في (تُهالَه) فإن جعله للضمير كأنه أراد : لا تُهالَن منه ،
ثم حذف وأوصل الفعل إليه ، فاتصل الضمير به ، فليس

(١) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب توفي سنة
٢٠٦ هـ ، انظر : أنباء الرواة ٢/٢١٩ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري وهو لا يوجد في ديوانه ،
والبيت هو :

وقبيل من الكبز شاهد

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

انظر الكتاب ٢/٢٩١ ومجاز القرأ ٢/١٥٩-١٦٠ ، والخصائص
٢/٢٩٣ .

من موضع النون ، لأنَّ النونَ حينئذٍ يلزمُ أنْ تَثْبُتَ غيرَ مُبْدَلٍ
منها ، لأنَّكَ لَا تَقِفُ عَلَيْهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ •

هذا ما حَضَرْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي هَذَا وَقْتٍ مَا كَسَبْنَاهُ ، وَقَدْ ذَكَرَ
أَبُو الْعَبَّاسِ هَذَا الْبَيْتَ فِي (الْمُقْتَضِبِ) ^(١) وَلَمْ يَحْضُرْ نِي قَوْلُهُ وَقْتِ
كَابَتِي لَهُ وَنَظَرِي فِيهِ فَأَحْكِيهِ •

(١) لقد استشهد أبو العباس بهذا البيت ، وقال بعد إنشاده :
فإنَّ حُرُوكَ اللَّامِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، لأنَّه قد علم أنَّه لَا يَدُ
مَنْ حَنَفٍ أَوْ تَحْرِيكِ ، فَكَانَ الْبَابُ هَا هُنَا الْحَذْفُ ، فَيَقُولُ :
لَا تَهْمَلْ ، وَلَكِنْ لِلْقَافِيَةِ حُرُوكَ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ لَا تُهْمَلُ ،
فَتُسَكَّنُ اللَّامُ لِلجُزْمِ ، ثُمَّ تُحَذَفُ الْآلِفُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ
إِنْهَذَا حُرُوكَ اللَّامِ مِنْ أَجْلِ الْقَافِيَةِ حُرُوكَ اعْتِلَالٍ ، وَحُرُوكَهَا
بِالْفَتْحِ ، لِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا وَلِأَنَّ مِنْهُ الْفَتْحُ وَهِيَ الْآلِفُ •
انظر : الْمُقْتَضِبُ ١٦٨/٣ •

٤٩ - مسألة

يُنْشَدُ لِلْفَرْزُوقِ هَذَا الْبَيْتُ وَهُوَ :

١٤٢- وَكُلُّ رَفِيقِيْ كُلٌّ رَّحِلٌ وَإِنْ هُمَا

تَعَاطَى الْقَنَا قَوِّمًا هُمَا أَخَوَانِ^(١)

وفي هذا البيت غيرُ شيءٍ من العربية ، فمنه [أَنَّهُ]^(٢) قَالَ :
تَعَاطَى ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ اِثْنَانِ ، ولم يَقُلْ : تَعَاطِيَا .

فَإِنْ قَاتَ : إِنَّهُ حَذَفَ لَامَ التَّعَلُّقِ مِنْ (تَعَاطَى) لِقَاءِ
السَّاكِنِينَ وَلَمْ يَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ لِلضَّرُورَةِ فَيَقُولُ : تَعَاطِيَا ، فَهُوَ
قَوْلٌ ؟

وهذه الضرورة عكسُ ما في قولِ امرئِ القيسِ :

..... حُطَّانَا^(٣)

لأنَّه أُثْبِتَ اللامَ في موضعٍ وَجِبَ [فِيهِ]^(٤) حَذْفُهَا ، مِثْلُ :
رَمَّسًا ، لأنَّ الحُرْكََةَ لِلتَّاءِ فِي (رَمَّسًا) غَيْرُ لَازِمَةٍ . وَالْفَرْزُوقُ
حَذَقَهُ فِي مَوْضِعٍ وَجِبَ إِيثَابُهُ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : تَعَاطِيَا ، وَتَرَامِيَا .

(١) انظر : ديوان الفرزدق ٣٢٩/٢ .

(٢) زيادة من ج فيها فائدة ، وهذه المسألة نقلها البغدادي في
الخزانة ٣٨٦-٣٨٤/٣ .

(٣) تقدم تخريجه في أول المسألة الثامنة والأربعين .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَإِنْ قُلْتَ : تَعَاطَى تَعَاوَلَ وَالْأَلْفُ لَامُ الْفَعْلِ لَيْسَتْ بِضَمِيرٍ ،
 وَفِي الْفَعْلِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ ، لِأَنَّ (هَا) وَإِنْ كَانَ فِي الْحَفْظِ مَتْنً هُوَ
 فِي الْمَعْنَى كَايَةً عَنْ كَثْرَةٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالشَّيْءِ هَا هَا اثْنَيْنِ ، فَيَحْمِلُ
 الْكَلَامُ عَلَيْهَا ، لَكِنَّهُ فِي الْمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى (كُلِّ) ، فَحَمَلْتُ
 الضَّمِيرَ عَلَى (كُلِّ) .

فَهُوَ قَوْلٌ ، وَيُقَوَّى هَذَا : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
 اقْتَتَلُوا)^(١) ، أَلَا تَرَى : أَنَّ (الطَّائِفَتَيْنِ) لَمَّا كَانَا فِي الْمَعْنَى جَمْعًا
 لَمْ يَرْجِعِ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمَا مَتْنً ، لَكِنَّهُ جُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ
 (تَعَاطَى) أَقْرَدَ عَلَى الْمَعْنَى ، إِذْ كَانَ لـ (كُلِّ) ثُمَّ حَمَلَ بَعْدَ
 الْكَلَامِ عَلَى الْمَعْنَى فَقَالَ : هُمَا أَخَوَانِ .

فَالْقَوْلُ فِي (هَا) إِنَّهُ مَبْدَأٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ الْأَوَّلِ
 وَهُوَ (كُلُّ) ، وَتَنَاءٌ وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْنَى جَمْعًا لِلدَّلَالَةِ الْمَقْدَمَةِ
 أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الشَّيْءِ الْجَمْعُ ، أَلَا تَرَى : أَنَّ قَوْلَهُ : كُلُّ رَفِيقَتَيْنِ
 كُلٌّ رَحْلٍ ، جَمْعٌ ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ : (بَيْنَهُمَا) بِمَسَدٍ (وَإِنْ
 طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنْ (هَا) يَرْجِعُ إِلَى : رَفِيقَتَيْنِ ، عَلَى
 قِيَاسِ قَوْلِهِمْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ
 وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ)^(٢) .

فَهُوَ عِنْدَنَا مُخْطِئٌ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ يَبْقَى مَعْلَقًا بِغَيْرِ شَيْءٍ ،
 وَهَذَا الْقَوْلُ يَسْتَعِضُ فِي قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بِهِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ يَرْتَفِعُ

(١) الحجرات/٩ .

(٢) البقرة/٢٣٤ .

بالتأني أو بالراجع إليه ، فإذا لم يكن له 'ثاني' كان إتياءه في المعنى ، ولم يعد إليه شيء ، وجب أن لا يجوز ارتفاعه به عندهم .
فأما قوله :

١٤٣- لو أن عصم عَمَائَتَيْنِ وَيَذُبُّ
سَمْعًا حَدِيثُكَ أَنْزَلَ الْأَوْهَالَ^(١)

فلان الكلام محمول على : لو أن عصم عَمَائَتَيْنِ وعصم
يَذُبُّ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس
بمحمول [على]^(٢) (عَمَائَتَيْنِ) ألا ترى : أن (عَمَائَتَيْنِ)
لا يسمعان ، وقوله : سَمْعًا ، في هذا البيت مثل (بينهما) في
أقوله عز وجل : (فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا)^(٣) .

والجُمْلَةُ التي هي (هما أخوان) ، رفع خير لـ (كـ) ، ولا
أستحسن أن يكون (هما) فصلاً ، أو كان المبتدأ والخبر
معرّفين ، لأنني وجدت علامة ضمير الاثنين يُعْنَى بها الجمع في
البيت والآية ، وفي قول الآخر .

١٤٤- إِنَّ الْمَيْسَةَ وَالْحَتُوفَ كَلَامُهَا
يُؤَوِّي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي^(٤)

(١) البيت لجريز ، انظر : ديوان جريز ص/ ٤٥٠ وفيه (سمعت)
بدل (سمعا) و (أنزل) بدل (أنزلا) . وانظر : المخصص
١٦٨/٨ . وشرح المفصل ٤٦/١ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) الحجرات/ ٩ .

(٤) البيت للأسود بن يعفر ، انظر : ديوانه ص/ ٢٦ . وانظر :
المفضليات ص/ ٤٤٧ ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦/٢ وشرح
الشواهد المعنى ٥٥٣/٢ .

وقوله : إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ^(١) ونحو هذا .

ولم أجد الاثنين المظهرين يُدْخِلُ بهما الجمعُ والكثرة كثرة علامة الضمير ، فإنَّ كَانَ كَذَلِكَ جَعَلَتْ (هما) مبتدأ ، وجعلت (أخوان) خبره ٣٨ أ / وحملته على لفظ (هما) دون معناه .

ولو جعلت (هما) فعلاً وكان الاسمان معرفتين أو ما قرَّبَ منهما ، وجعلت (أخوان) خبر (كل) لم يَحْتَجِ ، لأنَّ الاثنين المظهرين قد عُنِيَ بهما الكثرة أيضاً ، ألا ترى : أن في نفس هذا البيت : وكلُّ رَفِيقِي كلُّ رجلٍ ، وليس الرفيقان باثنين فقط ، وإنما يُرادُ بهما الكثرة ، فكذلك يُرادُ بـ (أخوان) الكثرة ، إلا أنَّ قوله : وكلُّ رَفِيقِي ، في الحمل على الجمع أحسن من حمل (أخوان) على الجمع ، لأنَّ المعنى في قوله : وكلُّ رَفِيقِي كلُّ رجلٍ : كلُّ الرفقاء ، إذا كانوا رَفِيقَيْنِ رَفِيقَيْنِ ، فهما أخوان ، وإنَّ تحاطى كلُّ واحدٍ مغالبة الآخر ، لاجتماعهما في السفرة والصُّحبة .

فالقولُ الأوَّلُ في هذا هو الوجه ، ومثلُ هذا قولهم ، هذان خيرُ اثنين في الناس ، وهذان أفضلُ اثنين في العلماء ، فبدلتُ على أنَّ الاثنين في قولنا : هذان خيرُ اثنين في الناس ، والرفيقين فسي هذا البيت ما يذهبُ إليه سيويه من أنَّ المعنى : إذا كان الناسُ اثنين اثنين ، فهذان أفضلُهم ^(٢) .

و ^(٣) إضافة (رَفِيقَيْنِ) في هذا البيتِ الى (كلُّ رجلٍ) لو كان المرادُ بهما اثنين فقط ، لكأنَّ هـ الأضافة مستحيلة ، لأنَّ رَفِيقَيْنِ اثنين لا يكونان لكلِّ رجلٍ ، ففي هذا البيت دليلٌ على أنَّ

(١) الانبياء / ٣٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٣) الواو ساقطة من ج .

(رَفِيقَيْنِ) يُرَادُ بِهِمَا الْكَثْرَةُ ، وَفِيهِ أَنَّهُ حُمِلَ (هُمَا) عَلَى مَعْنَى
(كُلُّ) ، وَفِيهِ الْوَجْهَانِ ^(١) اللَّذَانِ حَمَلْنَاهُمَا فِي (تَعَاطَى) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : قَوْمًا ، فَيَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (الْقَنَا) لِأَنَّ قَوْمَهُمَا مِنْ سَبِيلِهِ
وَمَا يَتَمَلَّقُ بِهِمَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ
وَأِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا لِلْمَقَاوِمَةِ أَيْ : لِمَقَاوِمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ
وَمُنَابَّتَهُ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مِنْ بَابِ (ضَمَّ) اللَّهُ ^(٢)
و (وَعَدَ) اللَّهُ ^(٣) لِأَنَّ (تَعَاطَى الْقَنَا) يَدُلُّ عَلَى مَقَاوِمَةٍ ،
فَيُحْمَلُ (قَوْمًا) عَلَى هَذَا ، كَمَا حُمِلَتْ (وَعَدَ) اللَّهُ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ مِمَّا فِيهِ وَعْدٌ .

وَيُسْتَدُّ وَتُرَى الرِّوَايَةُ :

وَكُلُّ رَفِيقَيَّ كُلُّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا

تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا أَخَوَانِ

هَلْ أَنْ (قَوْمَهُمَا) يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ فِي آثَرِهِ
يُسْتَدُّ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ قَوْلِهِ :

(١) انظر : المسألة الخامسة والأربعين .

(٢) اللاميل / ٨٨ .

(٣) الروم / ٦ .

١٤٥- ووقراء لم تُخرَزَ بسيرٍ وكيفة
غَدوتُ بها طيًّا يَدَي برشائها^(١)

إِنْ نُؤَنَّ (طيًّا) بالتووين أمكنَ أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل ،
وحالاً من المفعول فإذا جُعِلَ حالاً من الفاعل ، كانَ من قولِهِ :
طَوَى الأرضَ فيها ، وَإِنْ جُمِلَ حالاً من المفعول فمن قولِهِ :

١٤٦- غَضَفًا طَوَاهَا أَمْسَ كَالْأَيْسِ^(٢)

أَي : أَضْمَرُهَا ، أَي : غَدوتُ بها ضامرةً •

وإذا لم يُؤَنَّ احتَمَلَ وجهين : أحدهما : أَنْ يكونَ
(فَعَلَى) مؤنّت (طَيَّانٍ) ويُمكنُ أَنْ يكونَ [الألفُ]^(٣)
للاتنية تقديرُهُ : طيًّا يَدَي برشائها ، أَي : طيًّا رشائها يَدَي ،
فَقَلَّبَ •

(١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ٩/١ ، وانظر : المعاني الكبير

٧٤/١ والمختصص ٦/١٠ وفيه (طَبًّا) بدل (طيًّا) وكذلك
في اللسان مادة : وكع • فلا شاهد فيه على روايتها •

(٢) البيت للعجاج ، انظر : ديوان العجاج ص/٣٢٨-٣٢٩ وفيه

(الأَمْسَ) بدل (أَمْسِ) وانظر : الخصائص ١٠٤/٣ وفيه
(غَضَفَ) بالرفع •

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

٥٠ - مسألة

أُتِمِدَ أَبُو زَيْد :

١٤٧- هَدَانِي أَنْ أُوْرِكَ أَنْ يُهْمِي

عَجَايِبَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلًا^(١)

قال أبو زيد : الصَّحِيحُ : فصل " ، وهو الذي قد مانت أمته وأذهبت منه بوجه من الوجوه ، فصاحبه يرضعه ويقوم عليه ، وروى (كلها) مرفوعاً .

فإن قال قائل : هذا أجزئتم على هذا : جامتي قوم كلهم أجمتون ، فيؤكدون النكرة بالمعرفة ، كما أجازوه قوم وأنشيد للنمر^(٢) هذا البيت .

فالجواب : [أن هذا لا دلالة فيه على تحوير ، لأن المؤكدة يكون على ما في]^(٣) قوله : عجايبا ، من ذكر انهم دون عجايبا كلها ، و (كلهم) مثل : أجمتون في أنه يحسن حملته على الرفع بغير تأكيد^(٤) ، موافقة له في المعنى ، وليس هو مثل : النفس ، فهذا لا حجة فيه لتأكيد النكرة بالمعرفة وكذلك قول الأعرابي :

(١) لم أجد نسبة البيت ، وهو لا يوجد في نوادر أبي زيد .

الظر : الأمالي لأبي علي القالي ١١٤/١ ، وانظر : مقاييس

اللسان مادة : عجي . والمخصص ١٣٨/٧ واللسان مادة : عدا .

(٢) يدل هذا القول على أن البيت المتقدم أنفاً للنمر بن تولب .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) تقول : إن قومك كلهم ذاهب ، فكلهم ليس بتأكيد هنا .

الظر : الكتاب ٢٧٤/١ .

١٤٨- أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ

وهي ثلاثٌ أذرعٌ وأصبعٌ^(١)

(أجمعُ) محمولٌ على ما في (فرع) من الضمير دون الفرع نفسه .

فإن قال : فهلاً كان (أجمع) مؤنثاً إذ الضمير الذي في (فرع) مؤنثٌ^(٢) .

قيل : لا يستلزم أن يُحمَلَ على المعنى فيذكر ، لأن تأنيث القوس ليس بحقيقي ، فلا يستلزم أن يُحمَلَ على المعنى فيحمل على العود ، أو الفيلق^(٣) ، أو نحو ذلك ، وقد قال الآخر أنشدناه أبو بكر :

١٤٩- وبمسنٍ وكبدوا عامرٌ ذوُ الطولِ وذوُ المرَضِ^(٤)
فلم يصرف (عامر) ذهبَ به إلى القيلة ، ثم قال : ذو الطول ، لأنه حمَلهُ على الحيّ وبدلَكَ على ذلك ما أُنشدهُ سيويهِ :

١٥٠- فحالِفونا جميعاً إنْ بدَلْ لَكُمْ

ولا تقولوا لنا أمثالها عام^(٥)

(١) البيت لا يُعرف قائله ، وهو في الخصائص ٣٠٧/٢ .
والمخصص ٨٠/١٦ ، واللسان مادة : ذرع ، وفرع . وانظر :
معجم شواهد العربية ٤٩٩/٢ ، وفيه نسب البيت إلى حميد الأرقط .

(٢) الفيلق : القوس يُشَقُّ من العودِ فيلقةً مع أخرى ،
انظر : اللسان مادة : فلق .

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني ، انظر : ديوانه ص/٤٨ ،
وانظر : الأصول ٦٩٦/٢ رسالة دكتوراه . وانظر : الاغانى
٤/٣ بولاق . والانصاف ٥٠١/٢ .

(٤) البيت للناطقة الديباني ، انظر : ديوانه ص/٢٢٠ ، وفيه
(فصالحونا) بدل (فحالِفونا) وكذلك في الكتاب ٣٣٥/١ .

٥١ - مسألة

أشدد أبو زيد :

١٥١- يا أمَّ عبدِ الله لا تستعجلي
ودقمي ذلَّيلَ المُرَجَّلِ

إنِّي إذا سرُّ زمانٍ مُضِلِّ
يَهْزِلُ وَمَنْ يَهْزِلُ وَمَنْ لا يَهْزِلُ
يُعَمُّ وكلُّ يَتَلَبَّسُ مُجَلِّي^(١)

قال أبو زيد : أعاد الرجلُ فهو مُعَمٌّ ٣٨ / إذا أصابَ ماشيتهُ
الماعيةُ ، فإذا مَوَّعَتْ ماشيةُ الرجلِ قيلَ : قد هَزَلَ الرجلُ يَهْزِلُ
هَزَلًا ، وإذا هَزَلَتِ ماشيتهُ ولم تَمُتْ قيلَ : قد أَمَزَلَ الرجلُ ،
فهو مُهْزَلٌ وهذا ذكره أبو زيد في غريب هذا .

وأما إعرابهُ فأنه^(٢) جازى بـ (إذا) وذلك مما يستجاز
للشاعر في الضرورة ، وقوله : يَهْزِلُ ، منجزمٌ للعبارة ،
وأحدُ الفعلين من الشرطِ والجزاء محذوفٌ ، ولا يخلو من أن
يكونَ الفعلُ الأولُ الذي هو الشرطُ أو الثاني الذي هو الجزاء .

(١) لم أجده هذه الأبيات في نوادر أبي زيد ، كما لم أعر على
قائله ، ولقد أوردتها الأزهري في تهذيب اللغة ١٥٢/٦ مادة :
هزل ، والبيت الأول ساقط فيه ، وانظر : توجيه إعراب أبيات
ملغزة الأعراب للرماني ص/ ٢٣٤ وفيه (يقه) بدل (يمه) .
وانظر : المحكم لابن سيده ١٦٦/٤ ، وانظر : اللسان مادة :
هزل .

(٢) فأنه (ساقط من ج .

وقد جاء حذف كل واحد منهما في الكلام مجيئاً شائعاً كثيراً^(١) ، لأن أحدهما يدل على الآخر ، كما أن المبتدأ يدل على خبره ، والخبر على مبتدئه ، فحذف الشرط كقولهم : ائمني آتاك ، وبإيه ، وحذف الجزاء كقولهم^(٢) : أنت ظالم إن فعلت ، ونحوه ، فبيد أن يكون المحذوف الأول ، لأن التندير يكون : إني إن يكن مر زمان مفضل يهزل ، أو إن يحدث ، أو يقع ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون (مر زمان) قائمه ، لكن^(٣) لا يرجع من هذا الكلام إلى اسم (إن) شيء .

فإن قلت نقدر : إن يكن لي مر زمان ، أو يكن في مر زمان ونحوه ، مما يرجع منه إلى اسم (إن) شيء .

فالجواب : أنه كلما كثرت الإضمار كان أضعف ، ومن السهولة أبعد ، ومع ذلك فالمعنى ليس بالقوي ، لأن (مر زمان المفضل) لا ينكر منه أن يهزل .

فإذا لم يتقوا هذا قدرت المحذوف فعل الجزاء دون الشرط ، ورفعت (مر زمان) بفعل مضمّر يفسر (يهزل) كأنه [إني إذا]^(٤) مر زمان مفضل أصبر أو لا أجزع ، أو نحو هذا ، مما يدل عليه الكلام بعمده ، ويرجع منه إلى اسم (إن) ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، ولا يكدر الإضمار معه .

-
- (١) كثيراً (ساقط من ج)
 (٢) قوله (ائمني آتاك ، وبإيه وحذف الجزاء كقولهم) ساقط من ج
 (٣) لكن (ساقط من ج)
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق

ويدلُّك على أنَّه 'أَصْبِرَ' النحْوُ الذي ذكرته 'لكَ ممَّا يدلُّ على التَّصَبُّرِ والجَلْدِ ، أنَّ ما بعده 'من المظهرِ كلامٌ فيه توطيئٌ للنفسِ عندَ مثلها من الحوادثِ ، ألا ترى : أنَّه 'قالَ : وَمَنْ يَهْزِلْ وَمَنْ لَا يَهْزِلْ يُمْسِكُ يَمْعَهُ ، فَكَأَنَّهُ 'قالَ : إِنِّي أَصْبِرُ إِذْ كَانَ مَنْ مَوْتَتْ غَضَهُ أَوْ أَهْزَلَ وَلَمْ يَتَمَوَّتْ أَحَبُّ فِيهَا بِالْعَاطَةِ ، فَلَا نِسَانَ فِيهَا مُسْتَحْنٌ^(١) ، وبها مصابٌ ، كيفَ يكونُ الأمرُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الصَّبْرُ ، ويدلُّ على هذا أيضاً قوله : يَبْتَلِيهِ مُبْتَلِي .

فَإِنْ قُلْتَ : فهل يكونُ قوله : 'يُعْه' ، جواباً (إِذَا) وما بعده 'من الأسمين اللذين جُوزِي بهما ، كَمَا كَانَ جواباً لهما في البيتِ ، وكَمَا جازَ قوله 'عَزَّ وَجَلَّ : (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)^(٢) جواباً لـ (أَمَّا) و (إِنْ)^(٣) .

فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِفَسَادِهِ فِي الْمَعْنَى ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَى اسْمٍ (إِنْ) شَيْءٌ .

وموضعُ (إِذَا) في البيتِ نصبٌ بالفعلِ الذي هو الشرطُ ، وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ [فِيهَا]^(٤) إِذَا جُوزِي بِهَا ، وَلَوْ لَمْ يُجَازَ بِهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَمْكَلَ فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا ، لِأَنَّهَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَمْكَلُ فِي الْمُضَافِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) في ش (يمتحن) وأثبتنا ما في ج لينسجيم مع قوله : مصاب .

(٢) الواقعة / ٩١ .

(٣) (أَمَّا) و (إِنْ) اللتان في الآية السابقة على هذه الآية ، وهى قوله تعالى : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

١٥٢- تَرَفَّعَ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَاراً إِذَا مَا خَبَيْتُ نيرانهم تَقِيدُ (١)

كَأَنَّهُ : إِنْ يُهْزِلُ مَرَّةً زَمَانٌ غَدَاً يَكُنْ كَذَا ، وَإِنْ تَخْبُ غَدَاً تَقِيدُ .

ولو لم يُجَازَ بِـ (إِذَا) في هذا الذي أنشده أبو زيد ، وفُزِلَ الجوابُ منزلةَ جوابِ (إِنْ) في التَّقْدِيرِ وفي أَنَّهُ لا يَصْلُحُ فِيهِ في التَّقْدِيرِ القديمُ ، كَمَا لا يَصْلُحُ في جوابِ (إِنْ) القديمُ فسي الكلامُ ، لَكَانَ يَكُونُ (إِذَا) وما بعدها في موضعِ خبرِ (إِنْ) إِنْ تُقَدَّرُ بِالْجَوَابِ القديمِ على مذهبِ سيويه في مثل :

١٥٣- إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ (٢)
لَأَنَّهُ قَدَّرَهُ : إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ ، فَالكلامُ على هذا كَانَ جَيِّدًا ، لَأَنَّهُ لم يَصْرَعُ فِيهِ (إِذَا) خبراً زِيدَ ونحوه من المُسَمِّيَّاتِ (٣) ، وَمِنْ لَمْ يُجَازَ في الجوابِ القديمِ وَجِبَ أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ عِنْدَهُ (٤) ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ ذَلِكَ فِيمَا بَسْتَقْبِلُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

وفي (الكتابِ) مسألةٌ على هذا وهو قوله :

(١) البيت للفردق ، انظر : ديوانه ص/٢١٦ وفيه (إِذَا خِمَدَتْ) وانظر : الكتاب ٤٣٤/١ ، وفيه (إِذَا خِمَدَتْ) بدل (إِذَا مَسَا خَبَتْ) ، وانظر : المقتضب ٦٥/٢ .

(٢) البيت من شواهد سيويه ، ونسبه إلى جرير بن عبد الله البجلي ، وصدره :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

انظر : الكتاب ٤٣٦/١ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وفيه غير منسوب ، ونسبه البغدادي إلى عمرو بن خثارم البجلي ، انظر : الخزائن ٣٩٦/٣ .

(٣) في ج (الجثث) بدل (المسميات) وهما صحيحان .

(٤) عنده (ساقط من ج) .

فإن قلت : زيدٌ إذا يأتيني أضربُ ، تريدُ معنى الهاءِ ، ولا تريدُ : زيداً أضربُ إذا يأتيني ، وكنتُ تَضَعُ (أضربُ) هنا مثلَ : أضربُ ، إذا جِزمتُ ، وإن لم يكنْ مجزوماً ، لأنَّ المعنى معنى المجزأة في قولك : أزيدُ إن يأتِكَ أضربُ ، ولا تريدُ بهِ : أضربُ زيداً ، فيكونُ على أوَّلِ الكلامِ (١) ، كما لم تُردَّ بهذا - أي بالمجزوم الذي هو جوابُ في [قولك أزيدُ إن يأتِكَ أضربُ أوَّلَ الكلامِ] (٢) - رفعتُ .

وكذلك (حين) إذا قلتُ : أزيدُ حين يأتِكَ تضربُ ، وإنما رفعتُ الأوَّلَ في هذا كَلَمَةً ، لأنَّك جعلتَ (تضربُ) و (أضربُ) جواباً ، فصارتْ كأنَّه من صلته أو صارَ (٣) من تمامه ، ولم يرجعْ إلى الأوَّلِ ، وإنما تردُّه إلى الأوَّلِ فيمن قال : إن تأتيني أتيكُ ، وهو قبيحٌ إنما يجوزُ في الشعرِ (٤) .

قوله : فصارَ من صلته إذا صارَ من تمامه ، أي : في أنَّه لا يجوزُ أنْ يعمَلَه فيما قبلَه كما لا ٣٩ / يجوزُ أنْ يعمَلَه العلةُ فيما قبلها .

وقوله : وإنما تردُّه إلى الأوَّلِ ، أي : يُجْعَلُ الفعلُ الذي نزَّلْتَه جواباً عاملاً في الأوَّلِ الذي هو خبرٌ ، و (إذا) على الحَدِّ الذي ذكرَه مِنْ تزييلِهِ إِيَّاهُ فنزلةُ جوابٍ (إن) عاملاً في (إذا) و (حين) في قول مَنْ قال : إن تأتيني أتيكُ ، وهذا يجوزُ في الشعرِ عندَه ، ولا يجوزُ في الكلامِ ، فلو كان هذا في شعرٍ لجازَ عندَه أنْ يكونَ موضعُ

(١) انظر : الكتاب ٦٨/١ .

(٢) زيادة من ج .

(٣) في الكتاب ٦٨/١ (إذا كانَ مِنْ تَمَامِهِ) .

(٤) انظر : الكتاب ٦٨/١ .

(إذا) نصباً بهذا الفعل ، وإنْ نَزَلَتْهُ تَزِيلُ الجوابِ كما قَدَّرَ قَوْلَهُ :

..... إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تَصْرَعُ
على : إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ .

وأبى أبو العباس^(١) هذا التقدير ، وزعم أنه لا يجوزُ عندَهُ إلا على تقديرِ الفاء ، وتابعَهُ أبو بكرٍ في ذلكَ فيما قلَّ في كتابِهِ (الأصول)^(٢) ، وقد قالَ خلافَ ذلكَ في غيرِ (الأصول) .

فهـ (إذا) في هذه المسألة على هذا التقدير الذي قَدَّرَهُ لا عاملَ فيه ، لأنَّ الفعلَ الأوَّلَ لا يعملُ فيه لما ذكرتُ لك ، والثاني أيضاً لا يعملُ فيه كما لا يعملُ (أَضْرَبُ) في (زَيْدٍ) من قولِكَ : أَرِيدُ إِنْ يَأْتِكَ أَضْرَبُ ، فلا يجوزُ أَنْ يعملَ الفعلُ الثاني الذي هو جوابُ أيضاً فيه ، لأنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ عاملاً فيه وَجِبَ أَنْ يَتَسَلَّطَ على (زَيْدٍ) فيَنْصِبَهُ وهو على تَزِيلِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مرفوعاً .

(١) استشهد أبو العباس على هذه المسألة بقول الشاعر :

واني متى أشرف على الجانب الذي

به أنت من بين الجوانب ناظر

وقال : وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلحُ أَنْ يكونَ على التقديم ، أي : إِنِّي ناظر متى أشرف ، وكذلك قول الشاعر : يا أقرع بن حابس يا أقرع ... الخ . انظر : المقتضب ٧٢/٢ .

(٢) قول أبي بكر في الأصول خلاف ما ينقل عنه أبو علي ، قال أبو بكر بعد إنشاد البيت : أي : إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ .

انظر : الأصول ٢٠١/٢-٢٠٢ .

وحدَّثني أبو بكر أنه اجتمع مع أبي إسحاق في هذه
 المسألة فاتفقا على أنه لا يجوز أن يجعل الفعل هاهنا جواباً ،
 كما كان جواباً في قوله : أريد أن يأتيك تضرب ، من قال (١) :
 إنه إن جعل الفعل هاهنا جواباً (إذا) لم يجوز أن يتقدم
 عليها ، كما لا يجوز أن يتقدم الشرط على حرف الجزاء ، وإذا
 كان كذلك لم يسأل في الظرف شيء ، فيبقى الظرف
 لا ناصب له .

فلا يكون الفعل في هاتين المسألتين إلا على تقدير التقديم ،
 ولا يكون على الجواب ، لأن الفعل إذا كان متقدماً انتصب له
 الظرف ، وإذا كان جواباً لم يجوز أن يعمل في الظرف ، لأنه
 لا يجوز أن يتقدم على الجواب عنه كما لم يكن ذلك في (٢)
 الجزاء . هذا لفظ ما في كتابي عن أبي بكر في هذه المسألة .

فأما قوله : يهزل ، فتفسير للفعل المضمَر الذي يرتفع
 به (مر زمان) ونظيره من أبيات ، قوله :

١٥٤- قمتي واغل ينهبهم يحير
 ونعطف عليه كأس السقي (٣)

ومثله :

١٥٥- صعدة ذبنة في حائر أينما الرّيح تميلها تمل (٤)

(١) في ج (من قيل) بدل (من قال) .

(٢) (في) ساقطة من ج .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ، انظر : ديوانه ص/ ١٥٦ .
 وانظر : الكتاب ٤٥٨/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، والخزانة
 ٤٥٧-٤٥٦/١ .

(٤) البيت نسبه الاعملى الى حسام ، انظر : هامش الكتاب
 ٤٥٨/١ ، وانظر : المقتضب ٧٥/٢ ولم ينسبه ، ونسبه ابن

قال سيبويه : ولو كانَ (فَعَلَ) كانَ أقوى ، إذْ كانَ ذلكَ جائزاً في (إن) في الكلام^(١) . يريدُ : لو كانَ بدلَ المضارعِ في اليتين ، الماضي ، لكانَ الفصلُ بينهما وبينَ الجازمِ أقوى منه بينَ المضارعِ والجازمِ ، إذْ جاءَ الفصلُ في الكلامِ بينَ (إن) و (فَعَلَ) بالاسمِ ، فلو كانَ [الماضي]^(٢) بدلَ المضارعِ ها هنا لكانَ أقربَ إلى ما جاءَ في الكلامِ .

قال : وَاَتَلَمَّ أَنْ قَوْلَهُمْ : فِي الشَّعْرِ إِنَّ زَيْدًا يَأْتِيكَ بِكَنْ كَذَا ، إِنَّمَا اِرْتَفَعَ عَلَى فِعْلِ هَذَا تَغْيِيرُهُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتَهُ يَكُنْ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تُبْدَأُ بِهَا الْأَسْمَاءُ ثُمَّ يَأْتِي عَلَيْهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ يَأْتِي زَيْدًا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، جَازَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : زَيْدًا ضَرْبُهُ ، وَهَذَا مَوْضِعُ ابْتِدَاءٍ ، أَلَا تَرَى : أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ بِالْفَاءِ فَقَدْ : إِنَّ تَأْتِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ ، كُنْ حَسَنًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى [ذَلِكَ]^(٣) رَفَعَ ، وَجَازَ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ :
 ١٥٦ - اللَّهُ يَشْكُرُهَا (٤)

منظور في اللسان الى كعب بن جعيل ، انظر : اللسان مادة :
 صعد ، ونسبه له البغدادي في الخزائن ٤٥٧/١ - ٤٥٨ أيضاً .

- (١) انظر : الكتاب ٤٥٨/١ .
- (٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .
- (٣) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٤٥٨/١ .
- (٤) هذا جزء من بيت لعبد الرحمن بن حسان والبيت هو :
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
 وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثَلَانِ
 ونسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، ولا يوجد في ديوانه : انظر :
 الكتاب ٤٣٥/١ ، ونسبه المبرد في المقتضب ٧٢/٢ الى
 عبد الرحمن بن حسان وكذلك البغدادي في الخزائن ٦٤٤/٣ -
 ٦٤٥ .

ومثل الأول قول هشام المري :

١٥٧- فَمَنْ نَحْنُ تُوْمِنُهُ يَبِيتُ وَهُوَ أَمِنُ

وَمَنْ لَا نُجِيرُهُ يُمَسِّرُ مِنَّا مُفَرَّعًا^(١)

يزيد : أن زيداً يرتفعُ بعدَ (إن) وأخواتها من الكلام الذي يُجازى بها بفعلٍ مضمَرٍ يُفسَّرُ ما بعدهُ ، كما ينصبُ كذلك ، وإنما قال في الشعر ، لأنَّ الفصلَ بينَ المضارعِ و (إن) مما يجوزُ في الشعرِ دونَ الكلامِ ، وليسَ كالماضي في هذا لظهور الجزمِ فيه ، كما لم يكنْ في حذفِ الجوابِ نحو : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ ، مثلَ المضارعِ ، ألا ترى : أنْ هذا مُستحسنٌ [في الكلامِ ، وكذلك قولهم : آتني مَن آتاني]^(٢) إنْ نجعلُها المجازيةَ والموصولةَ ، ولو قلتَ : آتني مَن يأتيني ، لكانَ الجزمُ قبيحاً لا يجوزُ إلا في الضرورةِ .

وإنما قُبِحَ الفصلُ بينَ (إن) إذا جَرَمَتْ وبينَ فعلٍ الشرطِ ، لما يتميزُ فيها من مشابهةِ (لم) في ظهورِ المجزومِ بعدها ، وإذا وقَّعَ بعدها (فَعَلَّ) حَسَّنَ الفصلُ ، لأنَّ (لم) لا يَقَعُ بعدها (فَعَلَّ) ، فلهذا حَسُنَ : إنْ زيدٌ فَعَلَّ ، وجازَ قسي الكلامِ ، وقُبِحَ : إنْ زيدٌ يَفْعَلُ ، وجازَ في الضرورةِ دونَ الكلامِ .

فإن قلتَ : فهل يجوزُ الفعلُ في (لم) إذا جَرَمَتْ قسي الضرورةِ [دونَ الكلامِ]^(٣) كما جازَ في (إن) وأخواتها ؟

(١) البيت لهشام المري ، انظر : الكتاب ٤٥٨/١ ، والمقتضب

٧٥/٢ ، والمغني ٤٠٣/٢ والخزانة ٦٤٠/٣ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج فيها فائدة .

فذلك في (لم) أقبح منها في حروف الجزاء ، لأن (إن) قد اتسع فيها ما لم يتسع في سائر (١) الجزاء ، بإيقاع الماضي والمضارع بعدها ، وحذف الفعل معها في نحو : إن خيراً فخير ، وسائر حروف الجزاء غير (إن) تدخل في الاستفهام وتكون موصولة بمنزلة (الذي) .

فالفصل في المجازية بين المضارع وبينها أحسن منه في (لم) وأخواتها ، لأن هذه ملازمة وجهاً واحداً ، وليس فيها ولا لها من التصرف ما للمجازية وإن جاء شيء منه في شعر ٣٩ ب / فلتتبيه بالمجازية ، ولا يكون في حسنها وقوتها ، وقد قال ذو الرمة :

١٥٨ - فأضحت متانها قناراً بلادها

كأن لم سوى أهل من العين تؤهل (٢)

وقوله : إن متانني زيد يقل ذلك ، جاز على قول من قال : زيدا ضربته .

يريد : إن زيدا في قولك : إن متانني يقل ذلك ، مرفوع بضمير مضمر (يقل) تفسيره . هذا على أن يحمل (زيدا) واقماً موقع الجزاء ، فإن الموضع على هذا يكون موضع الفعل ، ألا ترى : أن الجزاء عند أصله الفعل ، كما أن الشرط بالفعل ، وأن الفاء عند واقع موقع الفعل ، وقد نس على ذلك

(١) في ش (هذه) بدل (سائر) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح من جهة المعنى .

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص/ ٥٠٦ ، وانظر : الخصائص ٤١٠/٢ . والخزانة ٦٢٦/٣ ورواية البيت فيها (رسومها) بدل (بلادها) و (الوحش) بدل (العين) .

في غير موضع ، ووجه قراءة من قرأ (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(١) على أنه حمله على موضع الفاء وما بعده ، فإذا كان موضعاً للفعل ووقع فيه اسم كما ذكره ، وجب أن يرتفع بمضمرة يفسره المظهر ، كما كان كذلك في الشرط ، فـ (زيد) مرتفع بمضمرة وهو الوجه ، لأنك إن رفسته بالابتداء كان على حذف الناء وإضماره ، وهذا يجوز في الشعر ، و (زيد) على هذا يكون حيث في موضع ابتداء وليس في موضع فعل ، ولهذا تدخل [الفاء]^(٢) عده ، أعني : تكون الشرط جملة من مبتدأ وخبر ، أو جملة غير خبرية وهذا مشروح في موضعه .

وقوله : هذا موضع ابتداء ، كذا في كتابي عن أبي بكر وأبي إسحاق (وهذا موضع ابتداء) وفي بعض النسخ (وليس هذا موضع ابتداء) ، ولكلا الأمرين وجه .

فوجه : هذا موضع ابتداء - بحذف (ليس) - أي : هذا موضع ابتداء [إذا أضمر الفاء فحذف] .

ووجه : ليس هذا موضع ابتداء^(٣) أي : ليس الجزء موضع ابتداء ، إنما هو موضع فعل إلا أن يضمن الفاء ، كما يضمن في الضرورة ، فيكون حيث موضع ابتداء [فأمّا في الكلام وقيل أن يضمن الفاء فليس موضع ابتداء]^(٤) .

(١) الاعراف/ ١٨٦ • وانظر : الكتاب ٤٤٨/١ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

وقوله : وإن لم يحمله على ذات رفع ، أي : إن لم يحمله (زيداً) في قوله : إن تأتي زيداً يقل ذلك ، على أنه مرتفع بضم مضمر (يقل) تفسيره رفع ، أي : رفع (يقول) ولم يجزمه ، لأنه حيث لا يسبغ جزءاً إنما هو خبر ابتداء ، والفاء قبل زيد محذوف من اللفظ مراد في [المعنى] .

[١] قوله : وجاز في الشعر ، أي : جاز : إن تأتي زيداً يقول ذلك ، في الشعر ، كنوله : الله يشكرها . فأمّا في الكلام فلا يجوز حذفها .

وقوله : ومثل الأول ، أي : مثل المسألة الأولى ، وهو قوله : إن زيداً يأتيك يكن كذا ، قوله : فمن نحن نؤمن منه ، فد (نحن) في البيت (٢) مرتفع على إضمار فعل هذا الذي ظهر تفسيره ، كما أن (زيداً) في قولك : إن زيداً يأتي ، مرتفع على إضمار فعل (يأتي) تفسيره ، إلا أنك لو أظهرت في التمثيل [ما] (٣) ارتفع عليه (زيد) فقلت : إن يأتيك زيداً يأتيك يكن كذا ، ولو أظهرت ما ارتفع عليه (نحن) لالتصل الضمير فوجب أن يقول : فمن نؤمن نؤمن منه ، ولم يجزم أن لا يتصل الضمير في التمثيل ، ومثل هذا قوله : أنت فانظر ، أي : (أنت) على أحد قوليه مرتفع بضم مضمر ، (انظر) تفسيره ، ولو أظهرت ما ارتفع [عليه] (٤) في التمثيل لالتصل الضمير فقلت : انظر انظر ، ونظير : فمن نحن نؤمن منه ، في

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) تقدم تخريجه قريباً .
 (٣) زيادة من ج يفتضيها السياق .
 (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

أَنَّهُ يَرْفَعُ بِـ (يُؤْمِنُ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يُفْسَرُهُ (نَوَائِهُ)
قَوْلُهُ :

١٥٩- إِذَا أَيْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا لَا يَلْتَمِزُهُ (١)
فَيَمُنُ رَفَعَ [أَيْنَ] (٢) ، أَلَا تَرَى : أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى
إِضَارٍ (يَلْغُ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يَكُونُ (يَلْتَمِزُهُ) مُفْسَرًا لَهُ .

وَأَيْضًا فَسَّرْتُ أَلْفَاظَ (الْكِتَابِ) فِي هَذَا الْفِعْلِ - وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا [أَقْبَدُهُ] (٣) كَرَاهِيَةً لِلتَّطْوِيلِ - لِاخْتِصَارِهَا
وَلِيَسْقُطَ عَنْكَ الْفِكْرُ فِي اللَّفْظِ .

فَأَمَّا فِي (الْكِتَابِ) مِنْ قَوْلِهِ : إِنْ زِيدَ تَرَاهُ تَضْرِبُ ، وَمَا
أَتْبَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ :

١٦٠- لَا تُجْزَعِي إِنْ مُنِيبًا أَهْلَكَهُ
وَإِذَا هَلَكْتَ فَضِدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٤)

فَأَنِّي سَأَلْتُهُ (٥) عَنْ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِّ النَّاصِبِ لَهُ ، فَقُلْتُ : كَيْفَ
هُوَ ؟ أَمْجُزُومٌ أَمْ غَيْرُ مَجْزُومٍ ، وَكَيْفَ هُوَ مِنَ الْمَظْهَرِ ؟

(١) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/٢٥٣ وعجزه :

فَقَامَ بِفَأَسْرَ بَيْنَ وَصْلِكَ جَاذِرًا

وانظر : الكتاب ٤٢/١ وفيه (بلال) بالرفع ، وانظر :
المقتضب ٧٧/٢ وفيه (بلال) بالنصب .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٤) البيت للنمر بن تولب ، انظر : شعر النمر بن تولب
ص/٧٢ ، وانظر : الكتاب ٦٧/١ ، ومعاني القرآن للاخفش
ص/٤٧٦ .

(٥) يعني به : أبا بكر بن السراج .

فقال : لا يجوز أن يكون غير مجزوم ولا يكون بدلاً ،
 قال : وهذا لولا أنه مسموع لم يجوز وفيه سمة ، لأنه إذا
 قل : إن زيد ترمه تضرب ، فقال : هذا الفعل الظاهر بدل من
 الأول ، قيل : إن المبدل منه لا يكون أن يسقط وينبت
 البدل ، وإن قال التقدير : إن ترم زيدا ، فكأنه مقدم ، فلا
 معنى للهام في قولك : ترمه تضرب .

قال : والأحسن عندي أن يكون على تكرير (إن) كأنه
 إن ترم زيدا إن ترمه تضرب ، فقلت : فإين جواب (إن)
 الأولى ؟ فقال : استغنى عنه كما أنك إذا قلت : أزيداً ظنته
 مطلقاً ، فتقديره : أظنت زيدا طبعه مطلقاً ، فاستغنى عن المفعول
 الثاني في (ظنت) الذي أضمر بعد حرف الاستفهام بخبر
 (ظنت) الثاني [هذا ما جرى وقت القراءة ، ولفظ كتابي
 عنه] (١) .

فإن قال قائل : هذا الذي ذكره من تكرير (إن) قبيح ،
 إنما يجوز في ضرورة الشعر [ألا ترى : أن اللام الجازمة جاءت
 مضمرّة في الشعر] (٢) فكأنه في هذا القول إنما ترك قبيحاً
 إلى مثله .

قيل له : ليس تركه في القبح بمنزلة ما انتقل إليه ،
 لأن الذي تركه لا مجاز له ، ألا ترى : أنه لم يجيء في الكلام

(١) زيادة من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق . تأتي اللام الجازمة مضمرّة
 في الشعر ويكون الفعل مجزوماً بتلك اللام ، وقد استشهد
 النحاة لهذه اللام ببيت لحنم بن نويرة ، والبيت سيأتي
 قريباً .

ولا في الضرورة علمناه إسقاط المبدل منه من اللفظ وإثبات
البديل ، فلم يتجى أيضاً ضمير لا معنى له ولا متجبه ،
والأشياء التي تجوز في الشعر للضرورة قد^(١) تجوز في الكلام عند
الحاجة إليها والوقوع فيما لا مجاز ٤٠ أ / له ولا يستبح ذلك
فيه .

ألا تراهم : استجازوا الضمير قبل الذكر في مثل : ضربوني
وضربت قومك^(٢) ، لما كان [ترك]^(٣) الاضمار يؤدي الى
إخلاء الفعل من الفاعل ، ولم يُجيزوا نحو : ضرب غلامه زيدا
لما لم تكن الى إجازة ذلك ضرورة ، فصار ما كان يجوز في
الشعر كقوله :

١٦١- جزى ربه عني عدي بن حاتم^(٤)
للاضرورة مستحسنًا في الكلام ، ولهذا نظائر .

فكذلك إضمار (إن) يكون فيما ذهب إليه^(٥) مستحسنًا ،
وإن كان إضمار الجازم إنما جاء في الشعر ، وبقرير من هذا
أجاب أبو بكر وقد سأله سائل : عن تجويزهم الاضمار قبل
الذكر في مثل : ضربوني وضربت قومك .

-
- (١) (قد) ساقط من ج .
(٢) انظر : الكتاب ٤٠/١ .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، انظر : أبي الأسود الدؤلي
ص/٢٣٧ وتعامه :

جزاء الكلاب العاوييات وقد فعل
ونسبه ابن جنني في الخصائص الى النابغة الذبياني . ونسبه
البغدادي الى أبي الأسود الدؤلي ، انظر : الخزائن ١/١٣٢-
١٣٧ .

- (٥) يعني إبا بكر بن السراج .

فقال : لما كان هنا أمران مستكرهان عندهم في الاختيار وهما :
 إخلاله' الفعل من الفاعل وإضماره' قبل ذكره' ، وم يكن إلى
 إخلاله' الفعل من الفاعل سبيل' اختيار' (١) الإضمار' قبل الذكر' ،
 فُضِمَ' على أن في إضمار (إن) من التريّة' والحصن' على
 إضمار اللام' وسائر الجوازم' ، لأنها قد اتسع فيها ما لم يتسع
 فبمن' ، فوليها الاسم' في الكلام' ، كقوله عز وجل : (وإن
 امرأة' خافت') (٢) وغير ذلك مما تختص به (إن) (٣) وليس
 في غيرها من الجوازم' ، فإضمارها أيضاً أحسن' من إضمار غيرها ،
 لا سيما وقد جرى ذكرها قبل' ، وجرى ذكر الشيء ممّا
 يسهل إضماره' لتقريب الدلالة على المضمر' ، ألا ترى (٤) : أن
 سيويه أجاز : بمن' نمر' أمر' ، ولم يجز : من تضرب
 أنزل' ، حتى تقول : عليه' ، إلا في الشعر' (٥) يجز ذلك الحرف
 في الأولى ولم يجز' في المسألة الثانية' (٦) ، لما لم يجز ذكره' .

وقال فيما حكاه' عن يونس في قولهم : مردت' برجلاً صالحاً
 وإلا صالحاً فطال' ، من أن من العرب من يقول : إلا صالح
 فطال' هذا قبيح ضعيف' ، لأنك تضمر بعد (إلا) فعلاً آخر
 غير الذي [تضمر] (٧) بعد (إلا) في قولك : إلا يكن صالحاً

(١) في ش (اختيار إليه) واسقطنا (إليه) لزيادته .

(٢) النساء/ ١٢٨ .

(٣) (إن) ساقطة من ج .

(٤) من قوله (من الجوازم ، فإضمارها) إلى (ألا ترى) ساقط

من ج .

(٥) النظر : الكتاب ٤٤٣/١ .

(٦) يقصد بالأولى : المسألة الأولى وهي : بمن تمرر أمر' ، وقد

أجاز سيويه ذلك في الكلام والشعر ، ولم يجز المسألة الثانية

وهي : من تضرب أنزل' ، في الكلام ، بل أجازها في الشعر فقط .

(٧) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ١٣٣/١ .

فطالِح" ، ولا يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ الجارُّ ولكنَّهم لما ذكروهُ في أوَّل كلامهم شبهوهُ بغيرِهِ [من الفعلِ]^(١) وكانَ هذا عندهم أقوى إذا أضمرَ (رَبٌّ) ونحوه في قولهم :

١٦٢- وبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ^(٢)

فأعلمَ بهذا أَنَّ حرفَ الجرِّ إذا جرى ذكرُهُ كانَ إضمارُهُ أقوى من إضمارِهِ إذا لم يتجرِ ذكرُهُ ، وإذا كانَ هذا هكذا في الحروفِ الجارَّةِ كانتْ في الجازمةِ مثلهُ ، لأنَّ الجارَّةَ في الأسماءِ مثلُ الجوازِمِ في الأفعالِ ، فكذلكَ يكونُ تقديرُ (إِنَّ) وإضمارُهُ فيما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْسَنَ من إضمارِ اللامِ في قوله :

١٦٣- أو يَبْكُ مَنْ بَكَى^(٣)

(١) زيادة من الكتاب ١/١٣٣ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب ١/١٣٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٧٩ وفيه (وبلد ليس به أنيس) والمقتضب ٢/٣١٩ ، وفيهما غير منسوب ، ونسبه البغدادي إلى جران العود عامر بن الحارث بن كلفة ، انظر : الخزانة ٤/١٩٧-١٩٨ .

(٣) جزء من بيت لمتنم بن نويرة ، انظر : شعر مالِك ومتمم ص/٨٤ وتام البيت :
على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي
لك الويل حُرَّ الوجه أو يَبْكُ مَنْ بَكَى
وانظر : الكتاب ١/٤٠٩ وفيه منسوب لمتنم بن نويرة أيضاً ،
وانظر : اللسان مادة : بعض .

٥٣ - مسألة

أشدّ أبو زيد لعمران بن حطان^(١) :

١٦٤- فتُسمي صريماً ما تقومُ لحاجة
ولا تسمعُ الدّاعي ويُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا^(٢)
قال أبو زيد : يُريدُ : مَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ .

هذا القولُ الذي ذكره في هذا لم نَعْلَمْ أحداً أجازَه ، ولو
جازَه هذا^(٣) لجازَ آتٍ مَنْ يَأْتِي ، والوجهُ في هذا أنْ تَقْدَرُ
حذفَ اللامِ كقولهِ :

.....
..... أو يَبْكِ مَنْ بَكَى^(٤)
وكانَ هذا أيضاً في المعنى أقربَ ميلاً ذكره .

-
- (١) هو عمران بن حطان بن طبيان ، انظر : الاغانى ٥٠/١٨ .
(٢) لم أجده هذا البيت في توادد أبي زيد ، وجدته في المخصص ١٤٧/١٧ وهو لم ينسبه ، وفيه (فتضحى) بدل (فتسمي)
وورد في شرح المفصل ٦٠/٧ و ٢٤/٩ بالروایتين .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) تقدم تخريجه قريباً .

٥٣ - مسألة

حكى صيويه : أطيار ، وحملة على أنه جمع طائر مثل :
صاحب وأصحاب ، وشاهد وأشهاد ، وقلوب^(١) وأقلام^(٢) ، لأن
قلوباً مثل : فاعل في الزيادة والزينة^(٣) .

فإن قال قائل : هلا حمله على أنه جمع (طير) دون
أن يكون جمع (طائر) ؟

قول له : لا يكون هذه إلا جمع (طائر) ، لأن (طائراً)
زعم أنه جمع على : طير مثل : تاجر وتجار ، وإذا كان
مثل : تجر ، وركب ، لم يجر جمعاً ، ألا ترى : أنه اسم
يخل جواز ذلك في جمع الجمع ، ويستع جمع هذا أيضاً من
جهة القياس ، لأن (تجراً) وإبه يراد به الكثرة ، فحكمه
إذا جمع أن يراد به الكثير و (أفعال)^(٤) لا يراد به
الكثرة ، بل خلافاً ، فيجب أن يستع هذا من حيث استع
(أقوالان)^(٥) ونحوه ، ألا ترى : أنك لا تكثر بأدنى العدد كما
لا تكثر بالثنية ، ويجب أن يستع جمع هذا بهذا الجمع أيضاً
لما ذكرت لك ، كما استع أن تُجفّر الجموع الموضوعة لكثرة

(١) الفلوات : الجحش والمهر إذا فطيم وجمعه أقلام ، انظر :
اللسان مادة : فلا .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٥/٢ و ٢٠٢ .

(٣) يقصد بالزينة : عدد الحروف .

(٤) يعني صيغة (أفعال) .

(٥) انظر : الكتاب ٢٠٢/٢ .

العدد ، فكما لم تُحَقَّرَ المجموعَ الموضوعَ لأكثرَ العدد ^(١) ، لأنَّ
الشَّحْفَ تَقْلِيلٌ وهذه الأبنيةُ تكثيرٌ ، كذلك لا يجوزُ هنا ، لأنَّه
للتكثيرِ و (أفعال) للتقليلِ .

[فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ] ^(٢) : هَلَا جَزَا جَمْعُهُ عَلَى (أفعال) كما
جَزَا (إِبْلَانِ) ^(٣) ، وكَمَا حَكَى سِيبَوِيهٌ مِنْ قَوْلِهِمْ لِفَاحِشِينَ ^(٤) ،
وَلِفَاحٍ ^(٥) جَمْعُ لِفَحَةٍ ، وَلَفُوحٍ ؟

قِيلَ لَهُ : هَذَا قَلِيلٌ ، وَقَدْ قَالَ سِيبَوِيهٌ : إِنَّهُ قَلِيلٌ لَا يُقَالُ
عَلَيْهِ ، فَإِذَا لَمْ يُقَالْ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ نُقِلَتْهُ كَانَ [أَنْ] ^(٦)
لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَلَا يُشَبَّهُ بِهِ سِوَاهُ أَوَّلَى .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلَا جَزَا تَكْسِيرُهُ ، كَمَا جَزَا تَحْفِيرُهُ فِيمَا
حَكَاهُ سِيبَوِيهٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ وَرَجُلٌ ^(٧) ، وكَمَا قَرَأْتَ عَلَى
أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَاسِ عَنْ أَبِي ثَمَانَ ، قَالَ : أُنْشِدْنِي الْأَسْمَى
لَأَحْيَا بِنَ الْجَلَّاحِ :

-
- (١) قوله (فكما لم تُحَقَّرَ المجموعَ الموضوعَ لأكثرَ العدد) ساقط
من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) قال سيبويه : وقالوا : إِبْلَانِ ، لأنه اسم لم يكسر عليه ،
وإنَّما يَرِيدُونَ قَطِيعَيْنِ وَذَلِكَ يَعْنُونَ ، انظر : الكتاب ٢/٢٠٢ .
(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٠٢ .
(٥) اللقاح : ذوات الألبان من النوق ، واحدها : لفحة ولفحة .
انظر : اللسان مادة : لفح .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق . وقد كتبت حاشية في ش ،
وهي : يرد عليه قوم وأقوام .
(٧) انظر : الكتاب ٢/١٤٢ .

١٦٥- بَيْتُهُ بِمَعْنَى مِنْ مَالِيَا أَخْصِي رُكْبَانًا أَوْ رُجُلًا غَادِيًا^(١)

قِيلَ لَهُ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فِي^(٢) هَذَا الْكُسِيرُ مِنْ حَيْثُ جَازَ
التَّصْغِيرُ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْأَسْمَ عَلَى بِنَاءِ الْأَحَادِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ
الْكَثْرَةُ ، فَلَوْ كُثِّرَ كَمَا صُغِّرَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِجْرَاقُهُ مَجْرَى
الْأَحَادِ ، وَإِزَالَتُهُ عَمَّا وَضِعَ لَهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ
يَكُونُ ٤٠ ب / فِي ذَلِكَ مَسَاوَاتُهُ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْبِنَاءِ وَالْكَسْرِ
وَالْتَّخْفِيرِ ، وَالْحَدِيثُ عَنْهُ كَالْحَدِيثِ عَنِ الْأَحَادِ نَحْوُ مَا أَتَتْهُ
أَبُو الْحَسَنِ :

١٦٦- لَهُمْ جَامِلٌ لَا يَهْدَى الدِّلُّ سَامِرٌ^(٣)
وَهَذَا كُلُّ جِهَانِهِ أَوْ عَامَّتِهِ ، فَيَجِبُ إِذَا صُغِّرَ أَنْ لَا يَكْثُرَ
فَيَكُونُ يَتْرَكَ تَكْثِيرَهُ مُنْفَعِلًا مِمَّا يُرَادُ بِهِ الْأَحَادُ دُونَ الْكَثْرَةِ ،
وَمُمْتَزَا بِهَا مِنْهَا عَلَى أَنَّ (رُكْبَانًا) فِي الْيَتْرِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مُحْفَرًّا عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ ، كَابِرٍ : أَزْهَرَ ، وَزَاهِيَرٌ^(٤) .

(١) البيت لأبيحبة بن الجلاح ، انظر : الأغانى ١٣/١٢٤ بولاق ،

وانظر : المنصف ١٠١/٢ وشرح الشافعية ٣/١٥٠ .

(٢) في ش (بعد) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح .

(٣) البيت للحطيفة ، انظر : شعر الحطيفة ص/٢١ ومصدره :

وإنَّكْ ذَا شَاءٍ كَثِيرٌ فَإِنَّهُمْ

وفيه (ذوو جامل) بدل (لهم جامل) وكذلك في معاني

القرآن للاخفش ص/٢٤٦ وفي الخزانة (لنا جامل) انظر :

الخزانة ٣/٣٨٩ .

(٤) يقصد بهذا : تصغير الترخيم وهو أن تحذف كل شيء زائد

في الأسماء الثلاثية والرباعية ، فيبقى الاسم على حروفه الأصلية

ثمَّ يُصَغَّرُ ، مَثَلُ : أَسْوَدُ ، فَيُصَغَّرُ عَلَى سُوَيْدُ ،

وَمَثَلُ مَسْسَسٍ ، يُصَغَّرُ عَلَى قَمَيْسٍ ، انظر : الكتاب

١٣٤/٢ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَلَيْسَ (أَشْيَاءُ) ^(١) عِنْدَكَ مِنْ بَابٍ :
 رَكْبٍ ، وَتَجَرٍ ، وَجَامِلٍ ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ
 قَالَ : حَدَّثَنَا عُلَمَاؤُنَا عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : وَقَفَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى
 خَلْفِ الْأَحْمَرِ ^(٢) ، فَقَالَ : إِنَّ عِنْدَكَ لِأَشَاوَى ^(٣) ، فَكَسَّرَ
 (أَشْيَاءَ) عَلَى (أَشَاوَى) ، فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَجُوزَ [جَمْعُ] ^(٤)
 نَحْوِ : طَيْرٍ وَبَابِهِ ؟

قَالَ لَهُ : هَذَا أَشْبَهُ ، لِأَنَّهُ مُكْسَّرٌ عَلَى بَنَاءٍ يَكُونُ لِلْكَثِيرِ ،
 وَ (أَطْيَارٍ) لِلْقَلِيلِ ، إِلَّا أَنَّهُ أَيْضاً عِنْدِي رَدٌّ لَخُرُوجِهِ بِذَلِكَ إِلَى
 حَيْثُ الْآحَادِ ^(٥) ، وَمَا لَا يُعْنَى بِهِ انْكَثَرَةٌ ، وَهَذِهِ حِكَايَةٌ نَادِرَةٌ
 لَا يَجِبُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا وَلَا إِجْرَاءُ نَقَائِرِهَا مِنْ أَجْلِهَا مَجْرَاهَا •

فَإِنْ قَالَ : أَلَيْسَ (ضَائِنٌ) عِنْدَكَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ
 جَمْعٌ (ضَائِنِينَ) ، كَمَا أَنَّ (طَيْرًا) جَمْعٌ (طَائِرٍ) ، فَقَدْ قَالَ :
 ضَائِنٌ ^(٦) ، وَصَوْنٌ ، كَمَا قَالُوا : عَبْدٌ وَعَبِيدٌ ، وَكَلْبٌ وَكَلْبٌ ،
 فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَجُوزَ تَكْسِيرُ : طَيْرٍ وَرَكْبٍ وَبَابِهِ ، كَمَا جاز
 تَكْسِيرُ : ضَائِنٍ ، إِذْ هُوَ مِثْلُهُ ؟

-
- (١) ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزن : أفعاء ، والاصل :
 أفعلاء ، وذهب البصريون إلى أن وزنه : لفعاء ، والاصل :
 فَعَلَاءَ ، انظر : الانصاف ٨١٢/٢ - ٨١٣ •
- (٢) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر ، انظر :
 نزهة الألباء ص/ ٥١ •
- (٣) انظر : المقتضب ٢١/١ ، والاصول ٦٢٠/٢ رسالة دكتوراه •
- (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •
- (٥) وقد جاء من الآحاد على أفعال مثل : برمة إعراب ، وثوب •
- (٦) أكباش • انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص/ ٤٦ •
- (ضائِن) ساقط من ج •

قِيلَ لَهُ : لَيْسَ قَوْلُهُمْ : ضَمَيْنٌ ، عِنْدَنَا جَمْعٌ (ضَائِنٌ) ،
إِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ (ضَائِنٌ) ، وَنَظِيرُ مَا حَكَاهُ سَيُوبَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ :
هَازِبٌ ، وَغَزِيبٌ ، وَغَزِيرٌ ، وَغَزْرِيٌّ^(١) ، وَأَشَدُّ :

١٦٧- سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّمَ غَزْرِيُّهُمْ^(٢)
فـ (ضَمَيْنٌ) عِنْدَنَا جَمْعٌ (ضَائِنٌ) ، وَلَيْسَ (ضَائِنٌ) بِجَمْعٍ ،
إِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : ضَائِنَةٌ ، فَأَنْشَعُوا ، وَقَالُوا :
ضَوَائِنٌ ، فِيمَا حَكَى أَبُو الْحَسَنِ فَكَّسُوا ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَمْ
يَكْثُرْ ، كَمَا لَا يَكْثُرُ (رَكْبٌ) وَ (جَامِلٌ) وَنَحْوُهُ
فـ (ضَائِنٌ) وَاحِدٌ ، وَجَمْعُهُ : ضَائِنٌ ، وَضَائِنٌ^(٣) ، وَضَوَائِنٌ ،
وَضَمَيْنٌ ، وَضَمَيْنٌ . فَنَظِيرُ (ضَمَيْنٌ) فِي (طَائِرٍ) مَا قُلْنَاهُ ، وَنَظِيرُ
(ضَائِنٌ) فِي (ضَائِنٍ) مَا حَكَاهُ سَيُوبَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : خَادِمٌ وَخَدَمٌ
وَعَائِبٌ وَغَيْبٌ^(٤) .

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى (فَعَلَ) جَمْعًا مَا حَكَاهُ أَيْضًا فِي جَمْعٍ
(فَعْلَةٌ) مِنْ قَوْلِهِمْ : حَاقَّةٌ ، وَحَلَقٌ ، وَفَكَّةٌ ، وَقَلَاكٌ ، قَالَ :

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، انظر : شرح ديوان امرئ القيس
ص/٢١٦ ، وتماحه :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْلَنُ بَارِسَانٍ
وَفِي الدِّيَوَانِ (مَطْوُتٌ) بَدَلُ (سَرِيتٌ) وَ (مَطْيِيَّهُمْ) بِمَدَلٍ
(غَزْرِيَّهُمْ) وَوَرَدَ بِرَوَاتَيْنِ فِي الْكِتَابِ ، وَرَدَ بِرَوَايَةٍ (مَطْيِيَّهُمْ)
فِي ٤١٧/١ وَبِرَوَايَةٍ (غَزْرِيَّهُمْ) ٢/٢٠٣ وَانْظُرْ : الْمُقْتَضِبُ
٤٠/٢ : وَفِيهِ (مَطْيِيَّهُمْ) .

(٣) ضَائِنٌ ، بِالتَّخْفِيفِ ، أَيْ : بِتَسْهِيلِ الهمزة .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٠٣ .

وَجَدْتُمْ أَبُو الْخَطَّابِ^(١) أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَشُفُّهُ وَنُشَفُّهُ ، وَهُوَ :
 الْحَجَرُ الَّذِي يُتَدَلَّكَ بِهِ^(٢) ، وَيَتَدَلَّكَ عَلَى قُوَّةِ تَرْكِ التَّكْسِيرِ
 فِي هَذَا الْبَابِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا
 تَهْتَجِرُونَ)^(٣) فَصَحَّحَ (سَامِرًا) وَلَمْ يَكْسِرْهُ .

-
- (١) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالاخفش
 الكبير . انظر : أئباة الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨ .
- (٢) انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ .
- (٣) المؤمنون/٦٧ . وجعل العكبري (سامرا) حالا وقال : هو
 مصدر كقولهم : قُمَّ قائما ، وقد جاء من المصدر على لفظ اسم
 الفاعل كالعاقبة والعافية . وقال ابن منظور : السامر : اسم
 للجمع كالجمال . انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٥٨/٢
 واللسان مادة : سمر .

٥٤ - مسألة

في باب ثنية الممدود ، قال سيويه :

فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة
لأنث ، فأنك إذا ثنيته أبدلت واواً كما تفعل ذلك في
[قولك] (١) : خذنا ساري ، وكذلك إذا جمعته بالياء (٢) .

نقول : إن الثنية على صيغة واحدة وبناء واحد ، لا يختلف
كما اختلف الجموع ، لخلوها من المعنى الذي له اختلفت
الجموع ، وذلك أن ضروب الجمع ، إنما اختلفت فجاءت على
أبنة مختلفة غير متفقة ، من حيث اختلفت المجموعات ، فصار
مجموع أكثر من مجموع ، فلما اختلفت صيغتها لها أبنة
مختلفة ، تدل على القليل منها والكثير باختلافها .

ولما كانت المثنيات ضرباً واحداً لا يكون اثنان أكثر من
اثنين ، كما يكون جمع أكثر من جمع ، لم تحتاج الى اختلاف
الأبنة في الثنية ، كما احتيج إليه في الجمع ليُعَلَمَ به القليل من
الكثير ، ولهذا لم يختلف بناء الثنية وذوات الاسم المثني إذا
ثني ، إلا ما كان في آخره منه حرف معتل ساكن ، يجب
أن يقلب ، لئلا يحذف فيزول بذلك ما أريد من علم
الثنية والدلالة عليها ، أو همزة ممدودة فتقلب لما
تذكره (٣) .

(١) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٩٤/٢ .

(٢) الى هنا قول سيويه ، انظر : الكتاب ٩٤/٢ .

(٣) لي ج (الى ما) بدل (لما) .

فَنَقُولُ : إِنَّ الهمزةَ في أواخرِ الأسماءِ على ثلاثةِ أضربٍ :
أَصْلِيَّةٌ ، وَمَنْزِلَةٌ أَصْلِيَّةٌ ، وَزَائِدَةٌ .

وَالأَصْلِيَّةُ على ضربَيْنِ : ضَرْبٌ : الهمزةُ فيهِ أَصْلٌ غيرُ
مُنْقَلِبَةٍ ، مِثْلُ : قَرَأَ^(١) ، وَجِيأَ^(٢) .

وَضَرْبٌ : الهمزةُ فيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَصْلٍ ، مِثْلُ : سَقَا ،
وَعَزَا ، وَغَوَّغَا^(٣) فَيَمُنُّ صَرَفًا .

وَالضَرْبُ [الثَّانِي]^(٤) مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى : مَا كَانَتْ الهمزةُ
فيهِ [زَائِدَةً بِمَنْزَلَةِ الْأَصْلِ]^(٥) مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ تَلْحَقُ آخِرَ الْكَلِمَةِ
لِلإِلْحَاقِ ، فَتُنْقَلِبُ هَمْزَةً أَوْقَوْعِيًّا طَرَفًا ، لِبَاءِ الْأِسْمِ عَلَى التَّذْكِيرِ ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : عِلْبَاءَ ، وَحِرْبَاءَ^(٦) ، وَزَيْزَاءَ^(٧) ، وَقِيْقَاءَ^(٨) ، وَقُوْبَاءَ^(٩) ،
فَيَمُنُّ صَرَفًا .

(١) رَجُلٌ قَرَأَ : حَسَنَ الْقِرَاءَةِ ، وَرَجُلٌ قَرَأَ : مَتَنَسَكَ ،
انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةُ : قَرَأَ .

(٢) الْجِيَاءُ : وَعَاءٌ تَوْضَعُ فِيهِ الْقَدَرُ ، انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةُ : جِيَأَ .

(٣) قَالَ سَيْبَوِيه : وَأَمَّا (غَوَّغَا) فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزَلَةِ
(عَوَّزَا) فَيَزِيدُ وَلَا يَصْرِفُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزَلَةِ
(قَضْشَقَاضِ) فَيَذْكَرُ وَيَصْرِفُ . انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٠/٢ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) الْحِرْبَاءُ : مَسَامِيرُ الدَّرْعِ . انْظُرْ : الصِّحَاحُ ١٠٩/١ مَادَّةُ :
حَرْبٌ .

(٧) الزَّيْزَاءُ : الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ ، انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةُ : زَيْزَ .

(٨) الْقِيْقَاءُ : صَوْتُ الدَّجَاجِ عِنْدَ الْبَيْضِ ، انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةُ :
قَوَا .

(٩) انْظُرْ : الْكِتَابُ ١٠/٢ ، وَالْقُوْبَاءُ : دَاءٌ يَظْهَرُ فِي الْجِلْدِ ،
انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةُ : قُوبٌ .

والضرب الثالث من القسمة الأولى ، وهو : الهمزة الزائدة ،
وذلك تملحق الاسم الذي هو صفة ، والاسم الذي هو غير صفة
للتأنيث ، فصار الاسم يلحقها غير منصرف ، وذلك نحو :
خُنْفَساء ، وحمراء ، وبروكاء (١) ، ونحوه .

وحكم المقلب حكم الأصل ، كما أن حكم الملتحق حكم
الأصل ، ولما كن قسم أصلاً وبمنزلة الأصل ، وقسم زائداً ،
احتيج في النسب والتثنية الى الفرق ٤١ أ / بين الأصل وما هو
بمنزلة الأصل ، وبين الزائدين ، وبين المنصرف وغير المنصرف .

وحكم الفرق أن يقع في الشواني والفروع ، دون الأوائل
والأصول (٢) ، كذلك جرى هذا ولا سبيل الى الفرق بينهما إلا
بإبدالها حرفاً من حروف التي يتقلب عليها القلب والإبدال ،
فأبدلت منها الواو ، كما أبدلت هي من الواو ، إذا كانت
مضمومة أو مفتوحة ، فاء أو عيناً (٣) ، وفي غير ذلك .

فقالوا : حمراوان ، وحمراوي ، وكانت أولى من الياء ، لأن
الياء عندهم تقرب من الألف ، وهي أقرب الى الألف من الواو
إليها ، وقبل الهمزة ألف ، فلو أبدل من الهمزة ياء ، لكان
يجمع حرفان كأنهما من مخرج واحد ، وذلك مستكره
عندهم ، ألا تراهم يفترون منه الى الإدغام أو الحذف ، ومع

-
- (١) البروكاء : الثبات في الحرب ، انظر : اللسان مادة : برك .
(٢) يعني في الاسماء والصفات التي ليها همزة زائدة ، للإلحاق
أو التأنيث .
(٣) تبدل الواو همزة ، سواء أكانت الواو فاء مضمومة ، مثل :
أجره ، أو عيناً مضمومة مثل : أدور ، أو فاء مفتوحة ، مثل :
أحد وأواصل ، انظر : الكتاب ٣٥٥/٢ .

ذلكَ فَإِنَّ الْيَاءَ لَمْ يَكْثُرْ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْهَا كَثْرَةً إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْ الْوَاوِ . وَلَمْ يَكُنْ إِلَى إِبْدَالِهَا مِنَ الْأَلْفِ سَبِيلٌ ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ وَبَعْدَهَا آخِرٌ ، وَهُوَ الْيَاءُ الْأَوَّلِيُّ فِي الْإِضَافَةِ ، أَوْ حَرْفُ الْإِعْرَابِ فِي الثَّنِيَةِ .

فهذا الذي ذكرنا من إبدال الواو مكان الهمزة غير الأصل في الثنية والإضافة ، هو الأصل الذي يجب أن يكون انزاعاً عليه دون الأصل .

ثُمَّ تُبَدَّلُ مِنَ الْأَصُولِ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَوْ سَاطِطٌ حَدَثَةٌ مِنْ النُّوعَيْنِ (١) ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا الْهَمْزَةَ فِي (عِلْبَاءَ) زَائِدَةً بَعْدَ أَلْفٍ وَإِنْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ ، كَمَا وَجَدُوا هَمْزَةَ (حَمْرَاءَ) زَائِدَةً بَعْدَ أَلْفٍ أَبْدَلُوا مِنْهَا الْوَاوَ إِذْ كَانَتْ زَائِدَةً ، كَمَا أَنَّ هَذِهِ زَائِدَةٌ (٢) ، وَكَانَتْ بَعْدَ أَلْفٍ ، كَمَا أَنَّ تِلْكَ بَعْدَ أَلْفٍ (٣) .

وَلَمَّا كَانَتْ هَمْزَةُ (عِلْبَاءَ) بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ وَيُسَمَّى وَيُسَبِّبُ إِلَيْهِ غَيْرَ مُبْدَلَةٍ ، كَمَا أَنَّ (كِسَاءَ) وَ (رِداءَ) كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَبْدَلُوا الْوَاوَ مِنْ (عِلْبَاءَ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ : الْإِضَافَةِ وَالثَّنِيَةِ أَبْدَلُوا مِنْ (كِسَاءَ) أَيْضاً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً إِذْ كَانَتْ بَعْدَ أَلْفٍ ، فَكَانَ الْبَدَلُ فِيهِ أَقْبَحَ مِنَ الْبَدَلِ فِي (عِلْبَاءَ) ، لِأَنَّ (عِلْبَاءَ) يَتَشَبَّهُ (حَمْرَاءَ) مِنْ جِهَتَيْنِ (٤) ذَكَرْنَاهُمَا ، وَ (كِسَاءَ) وَنَحْوُهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ وَقُوعُ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَقَدْ تَشَابَهَ الْهَمْزَةُ فِيهِ

(١) يعني الثنية والتسبية .

(٢) كما أن هذه زائدة (ساقط من ج) .

(٣) كما أن تلك بعد ألف (ساقط من ج) .

(٤) وهما زيادة الهمزة ووقوعها بعد ألف .

الهمزة فيها في أنها ليست من أصل الكلمة ونفسها ، إنما هي منقلبة ، فهذا كأنه مشابهة من جهتين .

ولما كان تبدل من (كساء) و (رداء) وإن كانت الهمزة فيهن غير زائدة لوقوعها بعد الألف ، كذلك أبدل من الهمزة التي هي أصل مثل : قرأه ، لأن هذه الهمزة وإن كانت أصلاً فهي واقعة بعد الألف ، كما أن الهمزة في (كساء) واقعة بعد الألف و [^(١) ليست بزائدة .

لكن البدل في (كساء) أحسن منه في (قرأه) ، لما ذكرت لك من جهة التنبه ، ولأنها منقلبة عن حرف تنقلب الواو إليه ^(٢) ، ويتلب هو إلى الواو وهو حرف أدخل في الاعتلال من الهمزة ، وقد جاز ذلك في الهمزة أيضاً وجاء ، لأنها مثل وتنقلب وتلين ، كما يقع نحو هذا في الأحرف الأخرى ، فلهذه الوسائط التي ذكرناها وقع الإبدال في هذه الهمزات ، وإن كانت مختلفة الأصناف .

قال سيويه : علباوان ، أكثر من قولك : كسابان ، في كلام العرب ليشبهها به (حمراء) ^(٣) .

وجواب آخر في قلبهم الهمزة واوا في تشبة (حمراوان) ولحوره وهو :

(١) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٢) وهو الياء .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٩٤-٩٥ .

فكما لم يحدفوها في ١٨ الموضع لما كان حذفها إجحافاً ومستكرهاً .
 كذلك لم يحدفوها في الجمع وايضاً فإن ههنا أبعد من الحذف
 من انه منها ، لأن الله تستعير في الوفاء ، وهذا لا يتغير فيه
 ولا يمتلئ ، وما كان تغيره واضلاله أكثر كان في الحذف
 أدخل ومن اللزوم أبعد ، ألا ترى : ٤١ ب / أنها والألف لما كانتا
 لازمتين كسروا الاسم عليهما ، فتاوا : محاربي ، وسلافي^(١) ،
 وذفاري ، فلما كان بها من المزية على ائمة ما ذكرنا وجب أن
 لا يمحري مغيرهما في الحذف .

[ولم يسمع التوكيد^(٢) لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع
 هاتين التائيد ، كما كان يجتمع في (ثائيات) ولم يحدف .
 فلما لم يسمع هذان الوتران ، ثبت اثالث ، وهو البدل
 في التثنية ، فاجتمع في ذلك مشاكلة الجمع للتثنية والاضافة ،
 وكل ههنا مشاكلة ومتماسكة ، وكان الأحسن والأبلغ أن
 تكون على لقل واحد ، وذلك ما كرم من الحذف والاضلال ،
 فكان البدل أقيس وأحسن .

فإن قال قائل : فلم تبدل في النسبة وليس هناك
 علامتان تجتمعان للتأنيث ؟

قول له : يلزم قلبها من حيث وجب حذف التاء تاء
 التأنيث ، وذلك أنك تقول في النسب الى حمدة : حمدي ،
 فتحذف التاء ولا تثبت في المضائق^(٣) ، فكذاك يجب أن
 يُبدل هذا ، ولو لم تبدل منها جمعت بين تائي النسب وعلامة

(١) الصلاني جمع صلفاء وهي الارض الشديدة ، انظر : اللسان
 مادة : صلف .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) يعني : الاسم المنسوب ، انظر : المقتضب ١٣٧/٣ .

فكما لم يحذفوها في هذا الموضع لما كان حذفها إجحافاً ومستكرهاً .
 كذلك لم يحذفوها في الجمع وأيضاً فإن هذا أبداً من الحذف
 من انه متبنا ، لأن الله متغير في الوقف ، وهذا لا يتغير فيه
 ولا يَحْتَلُّ ، وما كان تغيره وإحلاله أكثر كان في الحذف
 أدخل ومن لزوم أبداً ، ألا ترى : ٤١ ب / أنها والألف لما كانتا
 لازمتين كسروا الاسم عليهما ، فتأوا : محاربي ، وملاقي^(١) ،
 وذفاري ، فليسا كان لهما من الزيادة على اتاء ما ذكرنا وجب أن
 لا يجري مجراهما في الحذف .

[ولم يَسُخَّرَ التوكيد^(٢) لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع
 هاتين التائيتين ، كما كان يجتمع في (تائيات) أو لم يحذف .
 فليسا لم يَسُخَّرَ هذان الوتران ، ثبت أمثال ، وهو البدل
 في التنية ، فاجتمع في ذلك مشاكلة الجمع للتنية والإضافة ،
 وكل هذين مشاكلة ومتاسبة ، وكان الأحسن والأبلغ أن
 تكون على لقل واحد ، وذلك ما كره من الحذف والإحلال ،
 فكان البدل أقبح وأحسن .

فإن قال قائل : فليم تبدل في النسبة وليس هناك
 علامتان تجتمعان للتأنيث ؟

قول له : يلزم قلبها من حيث وجب حذف التاء بناء
 التأنيث ، وذلك أنك تقول في النسب إلى حمدة : حمدي ،
 فتحذف التاء ولا تثبت في المضاف^(٣) ، فكذلك يجب أن
 يقال هذا ، ولو لم تبدل منها جمعت بين تائي النسب وعلامة

(١) الصلوات جمع صلفاء وهي الأرض الشديدة ، انظر : اللسان
 مادة : صلف .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) يعني : الاسم المنسوب ، انظر : المنتظم ١٣٧/٣ .

التأنيث ، فكانت بمنزلة من قال : حمدني في الإضافة الى :
 حمدة ، وإنما حذفت التاء مع الياءين لئلا يهتبا لهما
 و [قيامها]^(١) مقامها في قولهم : زنج ، زنجي ، ورومي ،
 وروم ، كقولهم : تمر ، وتمرة^(٢) ، ألا تراهما حذفنا كما
 حذفت ، فلما كانتا كذلك لم يجمعيا ، كما لا يجمع الحرفان
 إذا كانا بمعنى .

والهمزة والألف مثل التاء في كونها علامتين ، فلما كان
 إجراؤهما مجراهما في النسب لا يخلُ بلفظ ولا معنى ، بل
 يؤدِّي الى مُساكلة بين الإضافة والتثنية والجمع ، وبينهما
 مُساكلة^(٣) ، وبين العلامة الأخرى التي هي التاء في أنهما
 لم يثبتا في التثنية كما لم تثبت التاء ولم يلزم حذف إثر ذلك ،
 استوجب^(٤) ، فأبدل في الإضافة كما أُبدل في التثنية ، بل كان
 إبدالها أكد وأوجب في النسب ، لما ذكرت لك من مشابهتها
 حرفي الإضافة ، لعلامة التأنيث .

فإن قال قائل : فهلاً حذفت هذه الهمزة في النسب ، كما
 حذفت الهاء ؟

قل [له]^(٥) : إن الهاء لو لم تُحذف لكأنت تثبت
 وتقلب^(٦) ، لأنها في الدرج ، والتاء من علامة التأنيث ، [و]^(٧)

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٢) المناسبة بين التاء وياء النسبة ، أن التاء تكون غارقة بين
 الجمع والواحد في تمر وتمرة ، وكذلك ياء النسبة في زنجي
 وزنج ورومي وروم ، انظر : المذكر والمؤنث للمبرود ص/٩٠
 والاصول ٤٣٢/٢ .
 (٣) ضمير (هما) راجع الى الهمزة والألف .
 (٤) جواب (لما) المتقسم .
 (٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .
 (٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

لم تُبدَلْ من حروف إبدالاً مُطَرِّداً ، كما بدال هـ من الحروف
بعضها من بعض ، فلمَّا لم يكن سبيلٌ إلى تركيها ، والامتناع من
حذفها ، لما ذكرت لك من مُعاقبتها لهما ولا إلى إبدالها من
نمى ، كما أُبدلت هـ من الأحرف الأخرى ، لم يلزم لزوم
الحرفين والألف ، واجب حذفها .

ولمَّا كان تبدل الواو والهمزة والياء بعضها من بعض في
مواضع إبدالاً مُطَرِّداً ، ولم يكن سبيلٌ إلى ترك علامة التانيث
في هذين الموضعين النسب والنشبة والامتناع من حذفها ، أُبدلت
حرف تبدل منه أيضاً إبدالاً مُطَرِّداً^(١) ، فلهذه المعاني حذفت
الياء وأُقيمت ، وأُبدل من الهمزة الواو ، ولم يُحذف مسع
أن علامة التانيث في (حمراء) حرفان ، وعلامة التانيث في
(حمدة) ونحوه حرف واحد ، فلو حذفت الهمزة من
(حمراء) لاحتجت أن تُحذف الألف التي قبلها أيضاً ، وذلك
أن الزيادة بين زيدتين متما ، ولم يزد أحداهما بعد الأخرى ، فإذا
حذفت إحداهما لزم حذف الأخرى وليس حذف الحرفين
كما يُذهب الحرف الواحد ، لأن حذفهما إخلالٌ وليس حذف
الحرف الواحد كذلك .

فأمَّا ما ذكرنا من التناوب والتشاكل الواقع بين التسمية
والنسبة فمن ذلك : أن الاسم المنسوب إليه قد كان يُعرف
قبل النسبة في الكلام في وجوه الأعراب التي تكون له ، ثم زيد
إليه الياءان لمعنى النسب ، فانتقل الأعراب الذي كان يكون في
لام الاسم أو ما أُنتسبه لأمه^(٢) إلى الياء ، وبُنِيَ الأخير^(٣) على

(١) وهو الواو ، وانظر أول المسألة .

(٢) ما أُنتسبه لام الاسم مثل : الدال في (يد) ، والميم في (دم) .

(٣) يعني آخر الاسم المنسوب .

ضرب واحد من الحركات .

فإن كان الاسم المثنى قد كان قبل أن يثنى ينصرف في وجوه الأعراب ، فلبعض زيدت عليه الألف لمعنى اثنية كما زيدت الياءان . لمعنى النسب ، انتقل الأعراب الذي كان يكون في لام الاسم أو ما أشبهه لامه إلى آخره ، وبني ما كان آخره قبل على ضرب واحد من الحركات ، فثبتت اللام من الاسم المنسوب على ذلك ، وكان حكم الأعراب أن تلحق الألف إذا صارت آخر الاسم وصار الاسم المثنى به تمًا ، كما أنه في الاسم المضاف تلحق الاء إذا صارت آخر الاسم^(١) وبها تم الاسم ، لكن لم تلحق الألف الحركة لامتاع ذلك فيها ، فجعل في آخره نون عوضاً من حركة الأعراب ، والثنون اللاسق للاسم ، فلذلك قال سيويه فيها : كأنه عوض من الحركة والثنون^(٢) .

فإن قال قائل : فهذا زعم أن النون عوض من التوين فقط دون حركة الأعراب ، إذ في الاسم المثنى ما يدل على حركة الأعراب ويقوم مقامها^(٣) ، وليس فيه توين ، ولا ما يدل على فكون النون بدلاً من التوين المعلوم ، وهو نفسه وما يقوم مقامه دون الحركة ؟

قل له : إلى هذا ذهب أبو العباس^(٤) ، فرأى أن النون

(١) من قوله (وصار الاسم المثنى) إلى (آخر الاسم) ساقط من ج .

(٢) انظر : الكتاب ٤/١ .

(٣) وهو الألف في الرفع والياء في النصب والجـ .

(٤) والذي يرويه أبو علي عن أبي العباس خلاف ما في المقتضب ،

قال أبو العباس في باب إعراب الاسماء والأفعال : وأمّا النون

فبدل من الحركة والتوين اللذين كانا في الواحد ، انظر :

المقتضب ٥/١ .

يُبدل من النون فقط دون الحركة .
 وليبيوه أن يقول : إنه "بدل" منها وإن كان في المنحرف
 ما يدل على الأعراب ، لأن المال على التثنية ليس كمنس
 المذلول عليه ، فهو بدل من الحركة المذلول عليها في التثنية
 والجنس .

والسحيح أن تكون ٤٢ أ / بدلا منها ، أما التنوين فموضع
 وفائي بينهما ، وأما الحركة فأنها وإن كان قد قدم مقامها
 ما يدل عليها ، فإنه يلزم أن يعرض من لفظها ، إذ ليس
 قام ما يدل عليها مقامها بخروج لها عن أن تكون محذوفة ،
 وأنه كن يلزم أن يكون الأعراب بحركة ، كما كانت في
 ياءي فلاضافة وما أتبعها من الأواخر بحركة ، فإذا لم تثبت
 لزيم الوض منها ، كما لزيم الوض من الحركة انتهى ليست
 لأعراب عند مبيوه ، وذلك كما بداههم أثناء من الحركة التي
 كانت تلزم (فعلا) مصدر (فعلن يفعل) من المقتل العزير
 كقولهم : عام ينام غيمة (٢) ، وحال يحال حيلة ، فلا يجب أن
 تكون التي للأعراب أنقص رتبة من التي للبناء دون الأعراب ،
 في الموضع منها بدل حذفها .

وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة إنه حرف ،
 ثلاثية كالأب وانضمة كانوا ، والكسرة كالياء في أذهن

(١) يعني : أن مبيوه وأبا العباس اتفقا على أن النون بدل
 عن التنوين واختلفا في كونها بدلا عن الحركة وقد ذكر أبو
 علي أن أبا العباس يقول بأن النون بدل عن التنوين فقط
 وليست ببدل عن الحركة .
 (٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٢ .

حروفٌ ، كما أنهنَّ حروفٌ إلا أنَّ الصوتَ بهنَّ أقلُّ من الصوتِ
بالألفِ واحتَيَّها ، وقلةُ الصوتِ بهنَّ ليسَ يُخرجيهُنَّ عن أنَّ
يكنَّ حروفاً ، لأنَّ من الحروفِ ما هو أكثرُ صوتاً من حروفِ
ك (الصاد) و (النون) الساكنة ، فكما أنَّ النونَ عندنا حرفٌ
وإنَّ كنَّ أقلَّ صوتاً من الصاد كذلكَ يجبُ أنَّ تكونَ هذه عندنا
حروفاً وإنَّ كنَّ الصوتُ بهنَّ أقلُّ من الصوتِ بما هنَّ منه .

فالمُسَمَّى حركةً والحرفُ الذي مَعَهُ ، هما في الحقيقةِ
حركتانِ للناطقِ ، وكلُّ واحدٍ منهما حرفٌ ، ويدلُّك على ما
ذكرناه من هذا قيامُ كلِّ واحدٍ من الحرفِ والمُسَمَّى حركةً مقامَ
صاحبه .

ألا ترى : أنَّ الحركةَ في (جَمَزَى) قد قامتْ مقامَ الألفِ
عذرهم في (حُبَارَى) فلم يقلوا في الإضافةِ إليها إلا : جَمَزَى^(١) ،
كما لم يقلوا في الإضافةِ إلى (حُبَارَى) إلا : حُبَارَى^(٢) ، وقالوا
في [الإضافةِ إلى]^(٣) (حُبَلَى) : حُبَلَى وَحُبَلَوَى ، وإذا سَمَّوْا
بـ (قَدَمَ) امرأةً لم يَصْرِفوها البتَّةَ ، كما أنَّهُمْ إذا سَمَّوْها
بـ (بَرَى)^(٤) لم يَصْرِفوها ، فإذا سَمَّوْها بـ (هَدَى) و (دَعَى)
ونحوه من المنقوصِ منه هذا الحرفُ^(٥) صَرَفُوهُ إنَّ شَاءُوا .

-
- (١) حمار جمزي : وثاب سريع ، اللسان مادة جمز .
(٢) انظر : المقتضب ١٤٨/٣ .
(٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .
(٤) البرى : التراب ، انظر : اللسان مادة : برى .
(٥) يقصد بهذا الحرف : الحركة ، انظر : المقتضب ١٤٩/٣ .

وأقدموا الحرفَ مقامَ الحركةِ في الإعرابِ ، في نحوٍ : هما
يَضْرَبَانِ ويَضْرَبُونَ وتَضْرِبِينَ ، وهو (يَضْخِي) و (يَنْزُو)
و (يرمي) ، فالمُسَمَّى حَرَكَةٌ عِنْدَهُمْ عَلَى مَا أَعْلَسْتُكَ .

فَيَجِبُ إِذَا حُذِفَ أَنْ يُعَوِّضَ [مِنْهُ] ^(١) ، كما أَنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفَ إِذَا حُذِفَتْ عَوِّضَ مِنْهَا ، بَلْ الْمَوْضُ مِنْ حَرَكَةٍ
الْإِعْرَابِ أَكْثَرُ ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِيضَاحِ وَالْإِبَانَةِ وَدَلَالَةِ التَّسْكِينِ ،
فَلَوْ كَانُوا لَا يُعَوِّضُونَ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا حَذَفُوا أَوْ لَوْ خُيِّرُوا بَيْنَ
الْمَوْضِ وَتَرْكِهِ كَمَا فَعَلُوا فِي (جَوِيلُو) و (جَوِيلِي) ^(٢) ،
لَلزِمَ أَنْ لَا يَجُوزَ فِي هَذِهِ الْحَرَكَةِ الَّتِي لِلْإِعْرَابِ إِلَّا الْمَوْضُ ،
لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ وَكَانَ ذَلِكَ الْأَوَّلَى وَالْآخِلَى • وَلَمْ يَكُنْ قَدْنَا فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ [هَذَا] ^(٣) فَتَطِيلَ فِيهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَرَضٌ وَانْفَصَلَ
بِمَا كُنَّا نَحْوَنَاهُ •

وهذه الحركاتُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُؤَيِّدُهُ ^(٤) أَنَّهَا زَوَائِدُ فِي
الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَإِنَّ أَمَلَ الْكَلِمَةِ أَنْ تَكُونَ بِشَرِّهَا ، وَهُوَ كَمَا
قَالُوا ، وَالْبَدَائِلُ عَلَى [أَنْ] ^(٥) ذَلِكَ كَذَلِكَ حَذْفُكَ لَهَا وَتَغْيِيرُكَ
إِنَّمَا فِي اخْتِلَافِ الْأَبْنَةِ ، وَبِنَدَامَا تُصَوِّغُ مِنَ الْأَمَةِ •

أَلَا تَرَى : أَنَّكَ تَقُولُ فِي ضَرْبٍ ، وَمَسْتَرٍ : ضَرْبٌ
وَمَسْتَرٌ ، فَتَذْهَبُ الْحَرَكَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي أَصْلِ الْمَصْدَرِ ، وَتُحَرِّكُ
السَّاكِنَ وَتُسَكِّنُ الْمُنْحَرِّكَ فِي (اضْرِبْ) وَنَحْوِهِ ، فَلَوْ كَانَتْ
أَصُولًا لَمْ تُغَيَّرْ ، كَمَا أَنَّ أَنْفُسَ الْحُرُوفِ لَمَّا كُنْ أَصُولًا لَمْ

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) انظر : الكتاب ١١٠/٢ •

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٤) انظر : الكتاب ٣١٥/٢ •

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق •

تُغْلَبُ ، وَلَمْ تُبَدَّلْ ، وَلَمْ تُغَيَّرْ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقُلْ فِي الْمَثَلَاتِ فِي الْفَاءِ وَالْعَيْنِ
وَاللَّامِ : إِنَّهُنَّ غَيْرُ أَصُولٍ ، لِأَنَّهَا قَدْ تُحذفُ فِي هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ .

قِيلَ : لَيْسَ الْحذفُ كُلُّهُ لزيادةٍ وَلَا كُلُّ الْمَحذوفِ
يُسَدُّ بِهٍ عَلَى أَنْ حُرِفَ الْمَحذوفُ زائداً ، بَلِ الْحذفُ عَلَى
ضَرِيحٍ :

حذفٌ يَسُدُّ عَلَى زيادةِ الْمَحذوفِ كـ (سَبَّحَ)^(١)
و (قُدِّرَ) اللّٰذَيْنِ إِذَا قِيلَ فِيهِمَا : سَبَّحَ ، وَقُدِّرَ ، عَلِمَ أَنْ
الْمَحذوفَ زائداً .

وَحذفٌ لَا يَكُونُ الْمَحذوفُ فِيهِ زائداً ، لَكِنْ يَكُونُ فِيهِ
اجْتِمَاعُ الْأَمْثَالِ أَوْ التَّضَادُّ ، فَيُرَالُ ذَلِكَ فِيهِ أَوْ بِالْإِدْغَامِ كَوَلِمَاتٍ :
بَلَحْرَتَ ، وَعَدَاءُ^(٢) ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالْمَحذوفُ : فَمَاتَ ، وَعَيْنَاتِ ،
وَلَامَاتِ ، مِنْ الْمَثَلِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ . أَلَا تَرَى : أَنَّهُ إِذَا يُحذفُ
حَيْثُ يَكْرَهُ فِيهِ حَرَكَةٌ مَا لَمْ تُشَابِهْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لِلْحَرَكَاتِ ،
فَوَدِّعُهَا مِنْ هَذَا الْجَبْرِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِي هَذِهِ الْأَبْنَةِ أَمْثَالُ يَكْرَهُ
اجْتِمَاعُهَا ، فَيَقُولُ : إِنَّ الْحَرَكَاتِ أَصُولٌ ، وَإِنَّمَا تُحذفُ لِكِرَاهَةِ
اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ لِأَنَّهَا زَوَائِدٌ ، كَمَا قَالْنَا ذَلِكَ فِي الْمُعْتَلَةِ ،
فَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ .

(١) السَّبَّحَةُ : الْبَرْهَةُ مِنَ الزَّمَنِ فَتَقُولُ : أَقَمْتُ سَبَّحَتَا وَسَبَّحَتَا

أَي : بَرْهَةً . انْظُرْ : اللِّسَانُ مَادَّةٌ : سَبَّحَ .

(٢) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٤٣٠/٢ .

٥٥ - مسألة

ذكر سيويه تهيئة التثنية نحو : ما أتاني إلا زيد^(١) إلا^(٢) عمراً^(٣) ، وحكم الاسمين بعد حرف الاستثناء في الموضعين أن ينصباً جميعاً إذا جاءا بعد كلام تام^(٤) ، أو يرفع أحدهما وينصب الآخر .

فإن قال قائل : أليس قولنا : ما جاء إلا زيد بمنزلة جاء زيد ، فهل يجوز : جاء زيد إلا عمراً ، وإذا كن هذا مبتدأ فهذا امتناع : ما أتني إلا زيد إلا عمراً ، لأن الاستثناء لا يكون من المفرد ؟

قيل له : كان ٤٢ ب / أبو بكر يقول في هذا : لما كان (زيد) بعض الناس وبعض القوم قد أرفنا الاستثناء من بعض^(٥) ، فكأنما قلنا في ما أتاني زيد إلا عمراً : ما أتاني بعض الناس إلا عمراً ، إذ كان (زيد) ونحوه بعض الناس ، قال : ووجه الكلام بهذا أن تأتي بحرف الطاء ، إذا أردت هذا المعنى الواو وغيرها ، فنقول : ما قام إلا زيد وعمرو ، والأول إذا جاء فتقديره على ما ذكرنا .

- (١) انظر : الكتاب ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣ .
 (٢) يقصد بعد كلام تام غير موجب ، مثل : ما قام أحد إلا زيداً
 إلا عمراً ، ونصب الاسمين بعد كلام تام غير موجب قليل ،
 والمختار أن تقول : ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً . انظر :
 شرح ابن عقيل ١/ ٦٠٩ .
 (٣) انظر : الأصول ١/ ٣٤٣ - ٣٤٦ .

فإنَّ قولَ قائلٍ : أفَيَجُوزُ : جاءَ زيدٌ إلاَّ عمرًا ، لأنَّ زيدا
بعضُ الناسِ ، فكأنَّكَ قلتَ : جاءَ بعضُ الناسِ إلاَّ زيدا ؟

قيلَ له : ليسَ حكمٌ مثلُ هذا من المَعْدُولِ على جِهَتِهِ أنْ
يُقَاسَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، بل يُقالُ فيما قيلَ ولا يُستَجارُ زِيادُهُ .
ألا ترى : أنَّكَ لا تُجيزُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبو عبد الله ، إذا
كانَ أبو عبد الله إِيَّاهُ قِيامًا على قولِهِم : مررتُ برجلينِ صالحينِ
وطالحينِ ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدينِ ، فكذلكَ هذا
حكمُهُ أنْ لا يُقاسَ [عليه] ^(١) .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٥٦ - مسألة

ذكر سيويه الاستثناء المقطع [و]^(١) أن (إلا) فيه معنى (لكن)^(٢) .

وربما ضلَّ خان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد (إلا) كاتصافه بـ (لكن) وأنَّ الخبرَ مُضَرٌّ ، وهذا التأويلُ خطأٌ عليه ، ولا يجوزُ أن يكونَ أرادَهُ ، ألا ترى : أنه ممثَّلُ انتصابِ المتثنى انتصابَ (الدرهم)^(٣) بعد (العشرين) ، وهذا من عادته أن يُمثَّلَ به ما كان متصباً عندهُ عن تمامِ الجملةِ المذكورةِ قبلها ، وإنما شَبَّهها بـ (لكن) من جهةِ المعنى دونِ اللفظِ .

والدليلُ على أن انتصابَ ما يَعدُّ (إلا) هنا عن تمامِ هذِهِ الجملةِ المذكورةِ قبلها قولُكَ : جاءني القومُ غيرَ النساءِ ، وجاءني الناسُ [غيرَ]^(٤) البهيةِ ، وقولُ ذي الرمة :

١٦٨ - عَشِيَّةَ مَا لِي حِيلَةٌ غَيْرَ أَنْتِي
بَلَقَطِ الْحَصَى وَالْخَطَّ فِي الْأَرْضِ مَوْلَعٌ^(٥)

-
- (١) زيادة من ج وبها تستقيم العبارة .
(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٦٣ - ٣٦٦ .
(٣) انظر : المصدر السابق .
(٤) زيادة اثبتناها لأن السياق يقتضيها .
(٥) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/ ٣٤٢ . وفيه (في التربة) بدل (في الأرض) .

ألا [ترى] (١) أن (إلا) في قولهم : جاءني القوم إلا النساء ، لا يخلو من أن تكون عاملة عمل (لكن) فاعبر مضمراً واسمها في الاسم ما قبله من الجملة فلو كان [السائل] (٢) السبب (لكن) والخبير مضمراً ، لوجب أن يكون لـ (غير) خبر مضمراً فسيأتي ، وفي المسائل الآخر ، كما كن لـ (لكن) ، وإضمار خبر (غير) محال ، لأنك إن أضمرته كما أضمرت خبر (إلا) وجب أن يكون مرفوعاً كما كان خبر (إلا) (إلا) كان بمعنى (لكن) مرفوعاً ، وليس هنا شيء يجوز أن يرفع الخبر ، من فعل ولا شيء (٣) مشبه به ، فسلم بذلك أن انتساب الاسم (٤) بعد (إلا) مثل انتساب (غير) في هذه الواضع ، لأنها في ذلك سواء .

وإنما مشبهة بـ (لكن) من جهة المعنى ، وأن ما بعد (إلا) لا يكون من نوع (٥) ما قبله ، بل يكون خارجاً منه ، كما أن ما بعد (لكن) خارج مما قبله .

ألا ترى : أنها لا تخلو من أن يكون بعد إيجاب أو نفي ولا يكون ما بعدها في كلا الوجهين [إلا] خارجاً (٦) مما قبلها وذلك : ما جاء القوم لكن عمرو ، فسمرو خارج مما قبله ، و : ما جاءني القوم لكن عمرو لم يقم ، أو لكن خرج فلا يكون ما بعدها إلا خارجاً مما قبلها ، كما أن (إلا) في الاستثناء المقطع كذلك ، فلهذا شبهة بـ (لكن) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٢) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |
| (٣) | (شيء) ساقط من ج . |
| (٤) | (الاسم) ساقط من ج . |
| (٥) | في ش (مرفوعاً) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح . |
| (٦) | زيادة من ج يقتضيها السياق . |

ولو قلت : فعد القوم بكن زيد وقعد المرون بكن بشر ،
 لم يجوز حتى تقول : لكن زيد لم يقعد ، ولكن بشر ذهب ،
 ونحو هذا مما يخرج به مما قبله لا يستعمل في الإيجاب
 إلا كذلك ، لأنها أريد بها بداهة أن لا يكون داخل في جملة
 ما قبلها .

فإن قال : فهل يجوز ما جاءني أحد لكن زيد ، كما جاز :
 ما جاءني القوم لكن زيد ؟

فإن ذلك لا يجوز في (أحد) لما أثبتت من أن ما بعد
 (لكن) لا يكون مما قبله ، وقد نفيت المجيء عن الأثنين قبل
 (زيد) ، فحكم (زيد) إذا أن يكون مثبتاً له المجيء ، وذلك
 فاسد مقتضى ، لأنك نفيت المجيء من الأثنين و (زيد)
 منهم .

فإذا قلت : لكن زيد قعد ، أثبت له المجيء بعد ما
 نفيت عنه ، ولكن لو قلت : ما جاءني أحد لكن حمار ، جاز ،
 لأن (الحمار) لا يكون من الأثنين ، وكذلك : ما جاءني زيد
 لكن عمرو ، لأن (عمراً) ليس بزيد ، ولم يثبت بمجيء (زيد)
 مجيء (عمرو) ، فيكون نقضاً ، وكذلك : ما جاءني امرأة لكن
 رجل ، وما جاءني رجل لكن غلام ، كل هذا جائز ، لأن (الغلام)
 ليس برجل ، ولو قلت : ما جاءني أحد لكن غلام ، كان فاسداً .

(١) قوله (نفيت المجيء من الأثنين وزيد منهم) فإذا قلت : لكن
 زيد قعد أثبت له المجيء بعدما ساقط من ج .

ومأت أبا بكر عن قوله تعالى : (لا يزالُ بنيانهم الذي
بَنَوْا رِيبةً في قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ)^(١)
عالمُ المستثنى والمستثنى منه على تأويلك في الاستثناء المنقطع ؟

فقال : إذا قلت : لأضربنك إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، فالمعنى أَنَّهُ
يَضْرِبُهُ على كلِّ حالٍ إِلَّا أَنْ يَقُومَ ، فكأنَّه استثنى حال القيام
هنا من الأحوال التي يَضْرِبُهُ فيها ، فالمستثنى هنا من الأحوال
القيام ، وكذلك قوله : (لا يزالُ بنيانهم الذي بَنَوْا رِيبةً) ،
كأنَّهم : لا يزالون مُرتابين ، إِلَّا تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ، فكان التمثيل :
هَمٌّ على الريبة إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ، فإذا تَقَطَّعَتْ لم يَرْتَابُوا
فكأنَّه استثنى تَقَطُّعَ القلوب من الأحوال التي يَرْتَابُونَ فيها .

هذا لفظُ كتابي عنه .

٥٧ - مسألة

قال سيويه في باب الياء من الأبنية : فيكونُ على (فَعِيلٍ) وهو قليلٌ [في الكلامِ قَالُوا]^(١) : المُرَيْقُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ الْعَرَبِ وَقَالُوا : كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ ٤٣ أ / وهو صفةٌ^(٢) .

أقول : إنَّ مَنْ قَالَ : دُرِّيٌّ ، فلم يُهْمَزْ ولم يُقَدَّرِ التَّخْفِيفَ مِنْ (دُرِّيٍّ) كَانَ عِنْدَ سِيَوِيهِ مِنَ الدَّرَجَةِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَمَثُّلُهُ [لِجَمْعِهِ]^(٣) ، وَهُوَ : الدَّرَارِيُّ فِي بَابِ الْأَلْبِ بِ (فَعَالِيٍّ) ، فَقَالَ : جَاءَ عَلَى فَعَالِيٍّ : دَرَارِيٌّ ، وَحَوَالِيٍّ^(٤) ، فَ (دُرِّيٌّ) هُنَا غَيْرُ مَهْمُوزٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مَا حَكَاهُ فِي بَابِ الْيَاءِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُهْمَزْ كَانَ عِنْدَهُ (فَعْلِيًّا) ، وَالَّذِي حَكَاهُ هَا هُنَا (فَعِيلٌ) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمِمَّ تَكُونُ هَذِهِ الصِّفَةُ ؟

فَأَنَّهُ مِنَ الدَّرَجَةِ الَّتِي هُوَ الدَّقْعُ [قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ]^(٥) (قُلْ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ)^(٦) أَيْ : أَدْفِنُوهُ ،

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) انظر : الكتاب ٣٢٦/٢ .

(٣) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٤) انظر : الكتاب ٣١٩/٢ .

(٥) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٦) آل عمران / ١٦٨ .

(فَأَدَارَ آثَمُ فِيهَا)^(١) أي : تَدَافَعْتُمْ ، و (أَدْرَأُ الرُّاحَ الْحُدُودَ
بِالشُّبُهَاتِ)^(٢) = ادْفَعُوها •

فـ (دُرِّيُّ) من هذا كَأَنَّهُ دَفَعَ الْخَفَاءَ وَالْغُمُوضَ عَنْ
نَفْسِهِ ، لَشِدَّةِ وَضُوحِهِ لِلْحَسَنِ وَظُهُورِهِ لِعَرَطِ ضِيَائِهِ وَنُورِهِ ،
فَهُوَ خِلَافُ (أَسْهَى)^(٣) [وَمَا أَشْبَهَهُ]^(٤) مِنَ الْكَوَاكِبِ الْغَامِضَةِ
غَيْرِ النِّسْرَةِ ، وَيَجُوزُ فِيمَنْ قَرَأَ بِغَيْرِ الْهَمْزِ : (كَأَنَّهُ كَوَكَبٌ
دُرِّيُّ)^(٥) أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا مِنَ الْهَمْزَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَسَوِيًا
إِلَى الدَّرَرِ •

وَمِمَّا جَاءَ (فُعِيلَ) أَيْضًا قَوْلُهُمْ : عُثَيْلَةٌ^(٦) ، هِيَ عِنْدِي :
فُعَيْلَةٌ ، وَبِئْسَ يُعْثَلِيَّةٌ ، أَلَا تَرَاهَا : مَنْ أَعْلَوُ ، وَعَالَلِي :
فَعَاعِيلٌ ، ثُمَّ اتَّكَلَبَتِ الْوَاوُ ياءَ اَوْقُوعِ أَيَّامِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا •

ثُمَّ (سُرَيْتٌ) فَبَغْيِ أَنْ تَكُونَ مِنَ السَّرِّ وَلَا تَكُونَ
(فُعْلَيْتٌ) مِنَ السُّرَاءِ •

(١) البقرة / ٧٦ • وانظر : الكشف ١/ ١٥٣ •

(٢) رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : (ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ) انظر : سبيل السلام
١٥/٤ •

(٣) السُّهَى : كَوَكَبٌ خَفِيَ الضُّوْءُ فِي بَنَاتِ نَعَشِ الْكِبَرِ •
انظر : اللسان مادة : سها •

(٤) زيادة من ح فيها فائدة •

(٥) النور / ٣٥ •

(٦) العلية : الغرفة ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : هِيَ فُعْلَيْةٌ مِثْلُ : مَرْيَقَةٌ •
انظر : اللسان مادة : علا •

فَأَمَّا (ذَرْيَةً) فَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهًا ، قُلُوبًا : دَعْدَعَتْ ،
ثُمَّ قَلَّبُوا لِلتَّضَمِيمِ فَنَالُوا : دَعْدَعَيْتُ ، وَنَالُوا : دَعْدَعُوهُ ، ثُمَّ
قَلَّبُوا فَقَالُوا : دَعْدَعِيَّة ، كَذَا قَوْلَ الْخَلِيلِ^(١) .

فَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ : دَعْدَعِيَّة ، مِنْ دَعْدَعَتْ ، أَنْ
يَكُونَ (ذَرْيَةً) قَوْلُولَةً مِنَ الذَّرِّ ، كَنَتْهُ : ذَرْوَرَةٌ ، ثُمَّ قَلَّبُوا
الْلامَ يَاءَ لِلتَّضَمِيمِ كَمَا قَلَّبَتِ الْهَاءُ لَهْ ، فَلَمَّا قَلَّبَتِ يَاءَ قَلْبَتِ
وَادُ (قَوْلُولَةً) لِسُكُونِ الْيَاءِ ، وَأَبْدَلْتُ ضَمَّتْهَا كَمَا أَبْدَلْتُ مِنْ
(مَرْمِيٍّ) وَنَحْوِهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (قَوْلُولَةً) مِنَ الذَّرِّ ، ثُمَّ قَلْبَتِ الْلامَ يَاءَ
لِلتَّضَمِيمِ ، كَمَا قَلْبَتِ قِيمًا ذَكْرًا^(٢) ، وَالْكَسْرَةُ عَلَى هَذَا غَيْرُ
مُبْدَلَةٍ لَكِنْ هِيَ أَسْلٌ فِي الْكَلِمَةِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (قَوْلُولَةً) مِنَ الدُّرِّ ، وَإِيَّاهُ عَلَى هَذَا
غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ : ذَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ (قَوْلُولَةً) مِنْهُ ، ثُمَّ
أَبْدَلَ إِيَّاهُ كَـ (الْهَرِيَّةَ) وَ (الْخَايَةَ)^(٣) وَ (الشَّيْءَ)^(٤) وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (قَوْلُولَةً) مِنْ (ذَرَأَ) وَلَا يَنْتَ أَخْرَجَ غَيْرَ
قَوْلُولَةٍ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (قَوْلُولَةً) مِنْ قَوْلَيْكَ : ذَرَقَهُ الرِّيحُ
تَذَرُوهُ ، إِلَّا أَنْ الْلامَ قَلْبَتِ لِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلَهَا .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٦ .

(٢) تقدم أنفسا .

(٣) الخاوية : الحب وأصلها خابئة بالهمز ، انظر : اللسان مادة :
خبأ .

(٤) تقدمت تفسير هذه الكلمات في المسألة الثانية عشرة .

ويجوز أن يكون (فَعْمُونَةٌ) من : ذَرَا يَذُرُوهُ ، أو مثل :
 (مَغْرُوءٌ) إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ لَمَّا كَانَتْ خَامِسَةً - كَمَا أَنَّهَا فِي مَغْرُوءٍ ،
 وكذلك في (مَعْدُوءٌ) و (أُدْحِيٌّ) ^(١) وبإيـسره - أُبْدِلَتْ كَمَا
 أُبْدِلَتْ في (مَعْدِيٌّ) و (أُدْحِيٌّ) وبإيـسره وفي التزليل (وكان
 عند رَبِّهِ مَرْضِيًّا) ^(٢) وهو من الرضوان - (مَرْضِيٌّ) عندنا
 مثل : استَحْوَذَ ، في اطِّرادِهِ في الاستعمال وشُدُوذِهِ عن النِّياسِ ،
 قال سيبويه : قد قانوا : مَرْضُوءٌ ^(٣) ، وأُشْدَدُ :

١٦٩ - وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مَلِكَةً آتَنِي
 أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا ^(٤)

فما ذَكَرْتُهُ مِنْ هَذِهِ أَوْجُوهِ السَّيِّئَةِ ، بِحَمِيلٍ أَنْ تَكُونَ
 (ذُرِّيَّةٌ) عَلَيْهِ •

(١) الأُدْحِيٌّ : مَبْيُضُّ النِّعَامِ فِي الرَّمْلِ • انظر : اللسان مادة :

دحا •

(٢) مريم / ٥٥ •

(٣) قال سيبويه : وقالوا : مَرْضُوءٌ فجاءوا به على الأصل
 والقياس : انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٢ •

(٤) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ونسبه الأعلام إلى عبد
 يغوث بن وقاص الحارثي ، انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٢ • وانظر :
 ذيل الأمالي والنسوادد لأبي علي القاسمي ص/ ١٢٢ والمنصف
 ١١٨/١ و ١٢٢/٢ وفيهما منسوب إلى عبد يغوث •

٥٨ - مسألة

القولُ عندي في التاء التي في قولهم : يا طلحة ، و :
 ١٧٠ - كلبيني لهم يا أميمة^(١)
 أنهما تاء التانيث ، وليست بالهاء التي [تلحق]^(٢) في الوقف ،
 وذلك أنه لا يخلو من أن تكون للوقف أو للتانيث ، ولا قسمة
 هنا ثالثة .

ولا يجوز أن تكون للوقف ، لأن تلك حكمها أن تسقط
 في الرفع ، لأنها تسحب للوقف عليها ، كما تجذب همزة
 الرفع لبداً بها ، فهذه في الوقف نظيرة الهمزة في الابتداء ،
 فكما أنك إذا وحلت حذف الهمزة ولم تثبتها [كذلك إذا
 وحلت ما فيها الهاء حذفها ولم تثبتها]^(٣) ، لأن ما بعدها ممّا
 يمتلئ بما هي فيه يقوم مقامها [كما أن ما قبل الهمزة ممّا
 يمتلئ بما هي فيه يقوم مقامها]^(٤) فحذف . فهو كانت للوقف
 لحذفت في الرفع ، وليس الأمر كذلك .

(١) هذا جزء من بيت للمباغة الذبياني النظر : ديوانه ص/ ٥٤
 والبيت بتمامه :

كلبيني لهم يا أميمة ناصب
 وليلى أفاسيه بطير الكواكب
 وانظر : الكتاب ١/ ٣١٥ . والجمل للزجاجي ص/ ١٨٦ .

(٢) زيادة من ج يقضيها السياق
 (٣) زيادة من ج ، اثبتناها للايضاح
 (٤) زيادة من ج ، اثبتناها للايضاح

فَإِنْ قَالَ : فَقَدْ تَشَبَّهْتُ هَذِهِ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِمْ : يَا هَنَاءُ^(١) ، وَقَدْ
يَجْرِي الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ فِي نَحْوِ : سَبَسْبَا ، وَعَيْهَل^(٢) .

فَإِنَّ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَنَظِيرُهُ فِي الضَّرُورَةِ إِثْبَاتُ
الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ :

١٧١- أَلَا لَا أَدَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ مَنَظَرًا

عَلَى حَذِّكَانِ الدَّهْرِ مَتْنِي وَدَيْنٌ جُمْلٍ^(٣) ،
فَكَمَا لَا يَسُوغُ أَنْ تَشَبَّهْتُ هَذِهِ الْوَصْلَ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنْ أَجَازَتْهُ
الضَّرُورَةُ ، كَذَلِكَ لَا تَشَبَّهْتُ هَاءُ الْوَقْفِ فِي الْوَصْلِ فِي الْكَلَامِ قِيَاسًا
عَلَى مَا أَجَازَتْهُ الضَّرُورَةُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : يَا هَنَاءُ ، فَسَاقِذٌ فَذٌ ، وَحُكْمُ مَا كَانَ مِثْلَهُ أَنْ
لَا يُعْرَجَ عَلَيْهِ وَلَا يُسَدَّ بِقِيَاسٍ غَيْرِهِ إِلَهُ ، أَلَا تَسْرَى : أَنْ
سَيُوبِهِ قَالَ فِي (اتَّفَحَلْ) : انْفَعَلْ^(٤) ، ثُمَّ قَالَ فِي (مَنَجَّتِي)
لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُنَسِّرَ مِثْلَهُ أَنْ الْأَسْمَاءُ غَيْرُ اجْزَائِهِ عَلَى أَفْوَاهِهَا ،
لَا تَلْحَقُهَا زَائِدَتَانِ مِنْ أَوَائِلِهَا^(٥) فَيَجْعَلُ ذَلِكَ تَلْمِيزًا بِتَرْقِي
مَا لَمْ يَجِيءْ ، وَكَذَلِكَ قَالَ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (فَعْلِي) بِغَيْرِ الْهَاءِ ،

(١) انظر : الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) قال سيبويه : ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ،
ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجزونه في
الوصل على حاله في الوقف نحو : سبَسْبَا وكلَكَلَا . انظر :
الكتاب ١/١١٠ .

(٣) البيت لجميل بثينة ، انظر : ديوانه ص/١٨١ وانظر : نوادر
أبي زيد ص/٢٠٤ وفيه (شيمة) بدل (منظر) وكذلك في
شرح المنفصل ١٩/٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣١٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣٤٤ .

وقد حكى : حيزري دهر^(١) ، فكذلك يا هاهنا [ميمًا حكيمًا له
بقلبي وشفوه] .

وبذلك أيضاً على أنها [^(٢)] للتأنيث أنها تنقلب في الوقف
هاء ، وهذه خدعة^(٣) للتي للتأنيث دون غيرها ، وليست للتي للوقف
حلان ، كاتي للتأنيث لتكون في الوقف على حاله ، وفي الوصل على
أخرى ، وكيف يكون لها اختلاف لفظي في الوصل كاتي للتأنيث
وهي لا تثبت فيه ، فلو كانت التي للوقف ، كما قالوا :

كَلَيْسِي لَهُمْ يَا أُمِّمَّةُ السَّيْرِ ^(٤)

٤٣ ب / ويا طليحة [أقبل] ^(٥) ، ولو جاز أن يقول : إن هذمه .

هاء الوقف ، لأنهم قد قولوا يا هاهنا ، لجاز أن يقول :
إن الراء حرف زائد كحروف الزيادة لقولهم : شمر سبط
وسبط^(٦) ، ورض دمنة ودمنة^(٧) ، أخبرنا بذلك محمد
بن الحسن^(٨) ، كما لا يعمل على القاء في هذا كذلك لا يعمل
على القاء في ذلك .

(١) لا أنعل ذلك حيزري دهر ، أي : أمد الدهر ، انظر : الكتاب

٥٥/٢ . واللسان مادة : حيزر .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) تسم تخريجه في المسألة .

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٥) شمر سبط وسبط ، مسترسل غير جعد ، انظر : جمهرة

اللغة ٢٨٤/١ واللسان مادة : سبطر .

(٦) أرض دمنة ودمنة : سهلة ، انظر : جمهرة اللغة ٣٨/٢

و ٤٥/٣ واللسان مادة : دمت ، ودمر .

(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، توفي سنة ٣٢١ هـ ،

انظر : انباء الرواة ٩٢/٣ - ١٠٠ .

وأيضاً فإنه يجوز أن تكون الهاء من قولهم : يا هَناه ،
 بدلاً من الواو التي هي لام في هَنَوات ، لأن الهاء قد تشابه
 حروف اللين في الخفاء وفي كونها من مخرج إحداهن^(١) ، وفي
 حذفهم لها لامتاً كحذفهم لهن في (سنة) و (شفة) و (شنة)
 و (فسم) وفي بانهم الحركة بها كيانهم بالألف في (حيهلا) ،
 و (أنا)^(٢) و [في]^(٣) إمامتهم الفتح قبلها كإمامتهم إياها بعد
 الألف في قولهم : ضربت ضربته^(٤) ، وزيادتهم لها في الحروف
 كزيادتهم لهن ونحو هذا من المناسبات التي بينها وبينهن .

وهذا التأويل فيها أسهل من أن تُقدَّر أنها للوقف ، ولم
 توجد التي للوقف تثبت في الكلام في الوصل ، بل إن منسج
 ذلك مانع كان مضمياً - إن شاء الله - .

ويحتمل وجهاً آخر وهو أن تكون الكلمة لامها تارة هاء
 وأخرى واوا^(٥) ونظير قولهم : عِضة ، وسنة ، ألا تراهم قالوا :
 عِضَوات ، قال :

.....
 وعِضَوات تاكل اللهائم^(٦)
 وقالوا في جمعه : عِضاء ، وقالوا من السنة : سَنِياء ، وقالوا : مساناة

(١) وهي الألف لأنها مع الهاء والهمزة في مخرج واحد ، انظر
 الكتاب ٤٠٥/٣ .

(٢) انظر : المسألة الخامسة عشرة .

(٣) زيادة من ج يقضيها السياق .

(٤) قال مسيبويه : العرب يقولون ضربت ضربته واخذت اخذه

شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما ينمى ما قبل الألف .

انظر : الكتاب ٢٧٠/٢ .

(٥) قوله (الكلمة لامها تارة هاء وأخرى واوا) ساقط من ج .

(٦) تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة .

ومُسَالَهَةٌ^(١) ، فيكون (هَاءٌ) على فعال ، واللام فيه كاللام فيها ، وكل واحد من التأويلين أسهل من أن نحصل الهاء على أنها للوقف .

ويبدل ميان سيويه لذلك على أنه عندنا كما ذكرنا ، وذلك أنه ذكره مع قولهم : اجتمعت أهل اليمامة^(٢) وأصل هذه الكلمة : اجتمعت أهل اليمامة ، ثم حذف (أهل) للتخفيف ، فيقال : اجتمعت اليمامة ، ثم يرد (أهل) الذي كان أصله الثبات في الكلام فلا يعتد بها .

فكذلك هذه الهاء أصلها أن قُضِبَتْ في الاسم ثم تحذف في الترخيم فيكسر جري الاسم مُرحَماً ، كما يكسر استعمال (اجتمعت اليمامة) ، محذوفاً ثم تُرَدُّ الهاء التي كانت في الأصل فلا يعتد بها ، كما لم يعتد بـ (أهل) في : اجتمعت أهل اليمامة ، وانهم كانت في الأصل هي التي لا تلي لا غير ، فان قُدِّرَ لها مُدَرَّرٌ الذي للوقف خُسرَجَ غرض سيويه وما قَصِدَ به .

فأمّا قراءة مَنْ قَرَأَ (يا أبتَ لِمَ قَعَبَدُ)^(٣) ففتح التاء ، فحذفنا أبو بكر عن أبي العباس أن أبا عثمان قال : هي عندي على تقدير الإضافة كأنه قال : يا أبتني ، [فتقلب وأبدل فـ] : يا أبتاً^(٤) كما قال :

- (١) تقدم شرح هذه الكلمات في المسألة الخامسة عشرة .
- (٢) انظر : الكتاب ٢٦/١ و ٣١٠ .
- (٣) مريم ٤٢ ، قرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر بفتح التاء . انظر : البحر المحيط ١٩٣/٦ .
- (٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يا بنتَ عمّا لا تلموي واحججني^(١)

ثمّ حذفَ واجتزأَ بالفتحة كما يجزىء بالكسرة في يا غلام ،
هذا معنى ما حدثنا به لَمَلٌ في اللفظ اختلافًا .

قول : وقول أبو العباس : لا يجوزُ عذّي قول أبي عثمان في
ذلك ، ومن فتح فملي (يا طاحنة) ، وإن : إن الياء إنما
تُحذفُ استقلالًا والألفُ غيرُ مستثناة فلا يجوزُ حذفها .

وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصل بين الياء والألف في
الحذف قوياً عذّي ، ولا تكونُ الألفُ عندهم مثلَ الياء كما
لا تكونُ الفتحةُ عندهم كالكسرة . ألا ترى : أنَّهُم يحذفون
مثل : فحذفُ ، فُسكَّونَ ، ولا يسكَّون مثل : جَسَلُ^(٢) .

فإن قلت : فقد أُجريت الألفُ مجرى الياء في الوقف ،
فجُذِفَتْ في القوافي كما حذِفَتْ ، وذلك ما أنشدناه من قول
ليسر :

رَقَبَيْلٌ مِرْنٌ لُكَيْرٌ شَاهِدٌ

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطٌ اِنْ الْمَعْلُ^(٣)

فحذفَ كما حذِفَ الياءُ من قوله :

١٧٣- وَبَعَثَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ^(٤)

(١) هذا الرجز لأبي النجم المجلي ، انظر : الكتاب ١/٣١٨ ونوادر

أبي زيد ص/١٩ والقتضيب ٤/٢٥٢ والخزانة ١/١٧٣-١٧٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٨١ .

(٣) تقدم تخريجه وهو الشاهد الأربعون بعد المئة .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى ، انظر : ديوانه ص/٩٤ وصدره :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعَثَ ضُ

وانظر : الكتاب ٢/٢٨٩ و ٣٠٠ والمنصف ٢/٧٤ .

فَإِنَّ ذَلِكَ لِلْمُضَرَّةِ وَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى : أَنْ مَنْ
قَالَ :

١٧٤- وَإِنَّ لَامَ لَا تَمُوتُ (١)
لَمْ يَقُلْ :

١٧٥- قِيلَ لَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا اذْهَبْ مَصْرَعٌ (٢)
وَمَنْ قَرَأَ : (وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ) (٣) ، وكذلك (مَا كُنَّا
نَبْغِي) (٤) ، وحذف في النفاضة لَمْ يَقُلْ إِلَّا (وَاسْتَوْفَ
يَرْضَى) (٥) ، (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى) (٦) .

فَإِنَّ قَلَّ : فَقَدْ أُجْرِيَتْ الْبَاءُ مَجْرَى الْألفِ فِي قَوْلِهِمْ :
حِيرِي دَهْرِي ، وَمَعْدِي كَرَبٌ ، فِيمَنْ أَضَافَ ، وَمَا أَشَدَّكُمْ أَبُو
بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ يُونُسَ :

(١) هذا جزء من صدر بيت للأعشى ، انظر : ديوانه ص/ ٥٦
والبيت بتمامه :

هريرة ودعها وإن لأم لا تيمو

غداة غد أم أنت للبين واجم

وانظر : الكتاب ٢/ ٢٩٨ . والاصول ٢/ ٤٠٨ .

(٢) البيت نسبه سيبويه ليزيد بن الضرية ، انظر : شعر يزيد بن
الضرية ص/ ٨٣ ومصدره :

فبيننا قديمه الوحش عنا كائننا

انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٨ . وورد في شرح ديوان امرئ القيس
ص/ ٣٦١ .

(٣) الفجر/ ٤ ، قرأ الجمهور بحذف الباء وصلًا ووقفًا . انظر :
البحر المحیط ٨/ ٤٦٨ .

(٤) الكهف/ ٦٤ .

(٥) الليل/ ٢١ .

(٦) الليل/ ١٩ .

١٧٦- "أكاشير" أقواماً حياءً وقد أرى

صدورهم بادٍ عليّ مراضها^(١)

ونحو ذا ميمًا يكثُرُ في الشعرِ •

[قيل : حيرِي دهرِي]^(٢) فادر "شاذ" ، وما في الشعرِ من ذلك ضرورة ، فلا يُقاسُ على شيءٍ من ذلك ، ولا تُحذفُ الألفُ كما حذفتِ الياءُ لهذه الأشياءِ •

فإن قلتَ : إنَّ القراءتينِ على تأويلِ أبي عثمان كلُّ واحدةٍ بمعنى الأخرى في أنَّ (الأب) مضافٌ الى ضميرِ المتكلمِ ، وليسَ في تأويلِ أبي العباسِ كذلك ، فهو من جهةِ المعنى أقوى •

قيل : قد تكونُ القراءتانِ في تأويلِ أبي العباسِ أيضاً متفهمتين ، وذلكَ أنّه إذا فتَحَ فتَحَ : يا أبتَ ، فقد يجوزُ أنْ يريدَ الإضافةَ •

قولُ سيوريه : وإنَّما يلزمونَ هزمَ الماءِ في النداءِ إذا أضفتِ الى نفسكَ حذمةً ، كأنَّهم جعلوها عوضاً من حذفِ الياءِ ، وقالَ : وزعمَ الخليلُ أنَّ الماءَ في (يا أبتَ) مثلُ : الهاءِ التي في (عمّة)^(٣) واستدلَّ على ذلكَ بأنَّكَ تقولُ في الوقتِ : يا أبتَه ، كما تقولُ : يا عمّه •

(١) البيت للشماخ ، انظر : ديوانه ص/ ٢١٥ ، وفيه (أجامل) بدل (أكاشير) و (تغلى) بدل (باد) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه - وقال أبو علي في المسائل العسكرية ص/ ١١٠ : أحسبه لعروة بن الورد - يعنى هذا البيت - وفي المنتصف ١١٤/٢ مثل ما في المتن هنا ، وروايته في لب الآداب ص/ ٢٨٥ توافق رواية الديوان •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) انظر : الكتاب ٣١٧/١ •

٥٩ - مسألة

اعلم أن قولهم : واحد ، هو عندي اسم على ضربين :
أحدهما أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة .

فأما أن يكون اسماً غير وصف ، فتقولهم في العدد : واحد ،
اثنان ، ف (واحد) ها هنا غير صفة ، ألا ترى : أنه لو كان صفة
٤٤ أ / لوجب أن يكون لها موصوف ، ولا موصوف هنا ، إنما
هو بمنزلة : اثنين ، وثلاثة ، وما بعد من أسماء العدد ، ونظير
(فاعل) في كونه اسماً غير صفة قولهم : الكاهل ، والغبارب ،
وماقي^(١) المين ، وما أشبه ذلك .

وأيضاً فإنهم قد كسروا (واحداً) وحداً ، وهذا الضرب
من التكسير ليس يكون في اسم الفاعل ، إذا كان صفة إنما
تكسر عليه الأسماء دون الصفات أو الصفات التي تجري مجرى
الأسماء ، وذلك قولهم : حاجر^(٢) وحجران ، وغال^(٣) ، وغلان ،
وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء : راع ورعان ، وصاحب
وصحبان .

-
- (١) تقدم الكلام على هذه الكلمة في المسألة الثانية عشرة .
(٢) الحاجر ما يمسك الماء من شفة الوادي ويجمعه حجران
انظر : الصحاح ٦٢٤/٢ مادة : حجر .
(٣) الغال : ثبت ، وجمعه : غلان ، انظر : الصحاح ١٧٨٣/٥
مادة : غلن .

وقد كنَ حَكَمُ (واحدٍ) أنْ يُضَافَ إلى الممدودِ [كما
أُضِيفَ سائرُ أسماءِ العددِ إليه إلا أَنَّهُ استُغْنِيَ بِأَسْمَاءِ الممدوداتِ
عنِ إضافةِ (واحدٍ) إلى الممدودِ]^(١) لدلالةِ الممدودِ إذا كان مفرداً
على العددِ والنوعِ ، ألا ترى أنْ قولنا : رَجُلٌ ، يَجْمَعُ لنا الدلالةَ
على الأفرادِ وعلى النوعِ ، وكذلك التثنيةُ أمرُها في ذلكَ أمرُ
الواحدِ •

قلو اضطرَّ شاعرٌ جازَ له أنْ يُضِيفَ اسمَ العددِ الذي هو
(واحدٌ) إلى الممدودِ ، كما جازَ له ذلكَ في الآتينِ حيثَ قولٌ :

١٧٧- بيتا حنظلي^(٢)

فيقول : واحدٌ دَراهمِ •

وتمَّ كونُ (واحدٍ) وصفاً فهو الذي يجري على الموصوفِ ،
ويُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ نَحْوُ : مررتُ برجلٍ واحدٍ ، وامرأةٍ واحدةٍ ،
وقولَ عزَّ وجلَّ : (وإِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ)^(٣) [وقولَ تعالى (إلَّا
كُتِّفَسِرَ وَاحِدَةً)^(٤)]^(٥) ، فهذا وَصْفٌ ، ويجوزُ أنْ يَمَثَلَ

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) هذا بقية من بيت استشهد به سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢
و ٢٠٢ ونسبه لبعض السعديين ، ولم ينسبه الأعلام ، وتمام
البيت هو :

كانَ خصييه من البدلِ ظرفٌ عجوزٌ فيها ثيفنا حنظلي
وانظر : إصلاح المنطق ص/ ١٨٩ ، وانقضب ١٥٢/٢ وفيهما
غير منسوب • ونسب في الخزانة ٣١٤/٣ لخطام المجاشعي ، أو
جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية •

(٣) البقرة ١٦٣ •

(٤) لقمان ٢٨ •

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق •

عملَ الفعلِ ، ويؤنَّسَ ، ويُذكَّرُ ، ويُثنَّى ، ويُجمعُ ، كما
قَالَ :

١٧٨- قد رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدٍ يَنَالُ

فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ اسْمٌ ، فَلَا يُثْنَى مِنْ لَفْظِهِ ،
لَكِنْ إِذَا أُرِدَتْ ذَلِكَ فِيهِ قُلْتُ : اثنانٍ ، كما تقولُ إِذَا جَسَمْتَ
الْاِثْنَيْنِ : ثلاثةً ، وَلَمْ يَجْمَعْ الْاِثْنَيْنِ مِنْ لَفْظِهِ ، فَكَمَا دُسِّقَتْ لِلْجَمْعِ
فِي الْعِدَدِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ الْاِثْنَيْنِ ، كَذَلِكَ تَسْوَعُ
لِلْاِثْنَيْنِ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ (الْوَاحِدِ) ، وَكَمَا لَمْ يُثْنَى مِنْ لَفْظِهِ كَذَلِكَ
لَمْ يُؤنَّسَ مِنْ لَفْظِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ أُؤنَّسَ مِنْ لَفْظِهِ لَلَزِمَ أَنْ يُدَوَّلَ :
وَاحِدَةً ، فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ عَمَّا تَكُونُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ إِلَى مُشَابَهَةِ
الصِّفَاتِ ، أَلَا تَرَى : أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنْ اِثْنَيْنِ فِي (فاعِلٍ) إِنَّمَا
يَكُونُ فِي الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَقْوَامِهَا ، مَا يَتَنَبَّأُ وَبَيْنَ الْأَقْوَامِ مِنْ
الْمُشَابَهَةِ وَالْمُنَاسَبَةِ ، وَ (وَاحِدٌ) اسْمٌ لَيْسَ بِصِفَةٍ ، فَكَرِهَ بِهِ مَا
يَكُونُ فِي الصِّفَاتِ .

فَلَمَّا [لَمْ] ^(٢) يَسُخَّرُ فِي [هَذَا] ^(٣) الْاسْمِ هَذَا الضَّرْبُ مِنْ
الْاِثْنَيْنِ وَاحْتِجَّ فِيهِ إِلَى عِلَالَةٍ فَارْتَمَتْ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤنَّسِ إِذَا

(١) البيت للكميت الأسدي انظر : شعر الكميت الأسدي ق/١ ج
١٢٢/٢ ، ومصدره :

فضم قواصي الأحياء منهم .

وانظر : تهذيب اللغة ١٩٦/٥ وفيه (فقد أضحو) بدل (فقد
رجعوا) وانظر : الصحاح ٥٤٥/١ مادة : وحد ، والمحكم لابن
سيده ٣٧٥/٣ .

(٢) زيادة البتائها لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كَانَ اسْمًا يَتَعَمُّ عَلَى الْمُؤَنَّثِ كَمَا يَتَعَمُّ عَلَى الْمَذَكَّرِ ، عَدَلَ عَنْهُ
إِلَى لِنَظَرٍ آخَرَ بِمَعْنَاهُ ، إِذْ لَوْ لَمْ يُعَدَلْ عَنْهُ إِلَى ذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْ
مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا إِنْ كَانَ يُؤَنَّثُ بِالنِّسَاءِ ، أَوْ بِأَحَدِ الْعَلَامَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ ،
فَلَمْ تَجُزِ الْإِنَاءُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَمْ تَجُزِ الْأَلْفُ الْمُقْصُورَةُ ، إِذْ كَانَ
يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (فَاعِلِي) ، وَذَلِكَ [بِنَاءٌ] ^(١) مَرْفُوضٌ فَسَيُ
كَلَامِهِمْ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَفِيهِ (فَاعِلَاء) ^(٢) نَحْوُ : الْقَاصِمَعَاءُ ^(٣) .

فَإِنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ ، إِنَّمَا هِيَ حُرُوفٌ مَعْدُودَةٌ ،
فَكَأَنَّهُ تَجَنَّبَ فِي هَذَا الْأَسْمِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَأَنَّهُ
كَانَ يَهْمِي عَلَى نِهَآيَةٍ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا .

فَلَمَّا [لَمْ] ^(٤) يُسْتَسْمَعُ ذَلِكَ فِي (وَاحِدٍ) ، وَكَانَ (أَحَدٌ)
بِمَعْنَى (وَاحِدٍ) فِي قَوْلِهِمْ : أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، بِمَنْزِلَةِ : وَاحِدٍ
وَعِشْرُونَ ، جَعَلَتْ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ فِيهِ وَاسْتَفْنَى بِتَأْنِيثِهِ عَنْ تَأْنِيثِ
(وَاحِدٍ) كَمَا اسْتَفْنَى بِ (تَرَكَّ) عَنْ (وَذَرَ) ، وَ (وَدَعَ) .

(١) زِيَادَةٌ مِنْ جِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٢) قَالَ سَبِيئِيَّةٌ : وَيَكُونُ عَلَى فَاعِلَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : الْقَاصِمَعَاءِ
وَالنَّافِقَاءِ وَالسَّائِيَاءِ ، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ صِفَةً ، انْظُرْ : الْكِتَابُ
٣٦٨/٢ .

(٣) الْقَاصِمَعَاءُ : جَحْرٌ يَحْفَرُهُ الْيَرْبُوعُ - اللِّسَانُ مَادَّةٌ : قَصْعٌ .

(٤) زِيَادَةٌ أَثْبَتْنَاهَا لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهَا .

ولما كان (أحد) بمعنى (واحد) في العدد وكان (أحد) اسماً غير صفة ، كما أن (واحد) اسم غير صفة ، وأريد إثبات العلامة فيه لم يكن بالناء كراهة أن يكون على حد (حسن) و (حسنه) ، كما كره ذلك في (فعل) ، لأن القصة في الموضعين واحدة ، فعُدل عن العلامة التي هي الناء إلى غيرها ، فلم يجز مع المدول عن هذه العلامة إلا أن يُغَيَّر البناء عن لفظ ما يكون عليه في التذكير ، لأن العلامة التي هي غير الناء لا تدخل على حد ما تدخل الناء ، لأن الناء تدخل ولا تُغَيَّر البناء عما كان عليه نحو : ضارب وضاربة ، وحسن وحسنه ، وصعب وصعبة ، وليست الاملتان الأخريتان كذلك ، [لأنهما] ^(١) يُصاغ الاسم معهما صياغة غير ما كان الاسم عليه من قبل دخولها عليه ، لا يكونان إلا كذلك .

فكذلك (أحد) الذي بمعنى (واحد) لما أريد تأنيثه غير [عن] ^(٢) (فعل) ، لكون ذلك على حد ما يكون عليه سائر كلامهم ، إذا أنث بهذه العلامة فقلب من (فعل) إلى (فعل) ، فقالوا : إحدى في المؤنث وأحد في المذكر ، فاستغني بتأنيث (أحد) على الحد الذي ذكرناه عن تأنيث (واحد) .

هذا إذا ضم إلى (عشرة) فجعل معها اسماً واحداً أو استعمل فيما جاوز .

فأمّا في باب الأحاد و [أو] ^(٣) الأعداد فليس إلى تأنيث الواحد وتذكيره كبير حاجة ، ب / ، لأنّه لا يُضاف إلى

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة أثبتها لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

المحدود كما يُضاربُ سائرُ الأعداد ، لأنَّ لفظةَ المحدودِ يُغني عن ذلك بدلالته على العددِ والبُشوعِ جميعاً .

ولا يكونُ إحدى في الأنيثِ لفةً في (واحدٍ) نحو : سَلِمَ وسَلِمَ^(١) ، وريجٍ وريجٍ^(٢) ، لما تقدّمَ من أنَّ هذا الضربَ من التانيثِ يُصاغُ صياغةً ولا يكونُ للتانيثِ فيه بناءٌ ثبتٌ قبلَ دخولِ علامةِ التانيثِ عليه ، كما يكونُ في الالفِ ، ولذلك لم يتصرفْ هذا النوعُ من التانيثِ في التكرارِ لأنَّ فيه الصياغةَ للتانيثِ والعلامةَ [لةً]^(٣) ، فألِ المعنى قد تكررَ فيه مرتينِ ، كما أنَّ الجَمْعَ كأنَّه قد تكررَ في مساجدٍ ، وأكاتبٍ .

وأما قولهم : الحادي والشرورُ ، فيُنبئني أنَّ يكونَ مقلوباً في هذا الحدِّ الفاءُ إلى موضعِ اللامِ ، وهذا القلبُ في المُحتَلِّ العينِ صالِحٌ الاتِّساعِ نحو : شاكي السلاحِ وهو من الشوكة ، وفي معتلٍ الفاءُ كأنَّه قلَّ وقد جاءَ قالوا : يَمِثُّهُ ، وتَشْفُوهُ^(٤) ، إذا خَلَفَهُ ، حكاهُ أحمدُ بنُ يحيى .

فأما (حَدا) فليسَ (واحدٍ) ألا ترى أنَّ مضارعَهُ : يَحْدِي ، ومضارعُ حَدا : يَحْدِي .

(١) السَلَمُ والسَلِمُ الصلحُ يفتح ويكسر ويؤنث ، انظر : اللسان مادة : سلم .

(٢) وزنُ الريحِ عند سيبويه : فَعَلَّ وعند أبي الحسنِ الاخفش : فَعَلَّ ، وفَعَّل . انظر : اللسان مادة : روح .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن جني نقلاً عن أبي علي : فقولهم : يَمِثُّهُ ، لا يكونُ إلا من الواو بمنزلة (يَمِثُّهُ) ، إلا أنَّ اللامَ قد تمت إلى موضعِ الفاءِ ، انظر : المصنف ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

ورويانا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي : واحد ، وواحد ،
 وأحد بمعنى ، وهذه اللفظ حكمتها أن تكون في الذي هو اسم
 دون الذي هو وصف ، لأن السمات اجازية على أقسامها تجري
 على سمة واحد واجدة لا تفتقر ولا تختلف ، إنما تتغير
 الأسماء وتغير وذكها ، ويدل على ذلك أيضاً استعمالهم لـ (الواحد)
 في موضع (واحد) نحو [قولهم]^(١) : أحد وعشرون وقوله :

١٢٦- إلا على أحد لا يعرف إلا سرا^(٢)
 فأما قول الهذلي :

١٢٨- أحضان الرجال له
 صيد^(٣)

نائبه يكون جمةً لواحد الذي هو اسم ، ولا يكون جمع الذي
 هو صفة ، ونظير ذلك قولهم : ذاك وغلان ، وحاجير وحيران ،
 والذي هو وصف لا يكسر هذا التفسير .

فإن قلت : كيف أضيف إلى بناء الجمع الكثير مجزوعاً وقد

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) البيت لذي الرمة ، انظر ديوانه ص/ ١٩١ وصدرة :

حتى بهرت فما تكفى على أحد
 وانظر : شرح المفصل ١/ ١٢١ .

(٣) اجزاء من بيت مالك بن خالد الخناعي الهذلي ، والبيت بتمامه :

أحمي الصريمة أحضان الرجال له

صيد ويستمتع بالليل هجاس

انظر : ديوان الهذليين ٤/ ٣ . وشرح ديوان الهذليين للسكري

٤٤٣/ ١ وانظر : الكتاب ١/ ٢٥١ ، والمحكم لابن سيده ٣/ ٣٧٦ .

كَانَ قَبْلَ الْجَمْعِ يُضَافُ مَا كَانَ مِنْ نَحْوِهِ إِلَى بِنَاءِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ
إِلَى الْمُشْتَرَةِ ؟ *

فَالْقَوْلُ : إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا أُضِيفَ إِلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ لِقِلَّةِ
الْمَعْدُودِ ، وَلَوْ أُضِيفَ إِلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ لَمْ يَصْلُحْ ، لِدُخُولِهِ فِي
حَدِّ الْبَاطِنِ وَبَدَمٍ مِنَ التَّشَاكُلِ ، وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يُحَافِظُونَ عَلَيْهِ
فِي مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ ، أَلَا تَرَى : أَنْتَكَ لَوْ قُلْتَ : سَبْعَةٌ يُغَالِ ،
مُتَمَلِّلاً السَّبْعَةَ وَمُكْتَرِئاً يُغَالِ ، فَلَمْ يَتَمَحْضَرْ هَذَا ، كَمَا لَمْ
يَسْتَحْضَرْ تَصْغِيرُ الْبِنَاءِ الْمَمْنُوعِ لِلْعَدَدِ الْكَثِيرِ .

وَكَانَ إِضَافَةُ ذَلِكَ^(١) إِلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ الْمُنْعَى لِأَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُشْمَكُّهُ وَلَا يُضَافِيهِ . وَالْآخَرُ أَنَّهُ يَسْتَدَلُّ بِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْآخَرِ ، أَلَا تَرَى : أَنْتَكَ إِذَا
سَمِعْتَ (أَفْعُلًا) أَوْ غَيْرَهُ مِنْ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ عَلِمْتَ بِهِ قِلَّةَ
الْمَعْدُودِ ، وَإِذَا سَمِعْتَ (سَبْعَةٌ) وَنَحْوَهُ عَلِمْتَ بِهِ قِلَّةَ
الْعَدَدِ وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى وَأَقْبَسَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ (ثَلَاثَةٌ مُرَاوِدُ)^(٢) فَهَلَا
قُلْتَ : إِنَّ إِضَافَةَ ذَلِكَ إِلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ سَائِغٌ لَا

قِيلَ : لَا يُلْزَمُ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ مَا ذَكَرْتُ ، لِأَنَّ
ذَلِكَ فِي بَابِهِ مَثَلٌ : اسْتَحْوَذَ ، فَكَمَا لَا يَصْلُحُ الْقَوْمُ قِيَاساً عَلَى :
اسْتَحْوَذَ ، كَذَلِكَ لَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ ، وَمَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ هَذَا فَقَدْ

(١) يقصد إضافة (ائتمان) إلى (الرجال) .

(٢) البقرة / ٢٢٨ .

وَدَوِّمَ فِي التَّائِيلِ إِلَى إِضَافَةِ لَ إِلَى «الْعَدَدِ الْقَلِيلِ» لِأَنَّهُ يَتَّبِئُ
وَيَسْتَلْزِمُ ، فَقَالُوا تَقْدِيرُهُ : «ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ ، مِنْ الْقُرُوءِ» .

وَلَيْسَ اعْتِرَاضُ مُحَمَّدِ بْنِ بَزْدَجٍ فِي (الْمَلَطِ) (٢) بِهَذَا عَلَى
سَبِيحِهِ بِشَيْءٍ ، أَلَا نَرَى : أَنَّ أَحَدًا لَا يُقَيِّسُ عَلَى هَذَا : سَبْعَةٌ
بِقَالَ ، وَلَا ثَمَانِيَةٌ بِجَمَالٍ ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ ، بَلْ ذَلِكَ كُلُّهُ يُضَافُ
إِلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ .

وَإِنَّمَا جَاءَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجَمْعِ
الَّذِي قَدَّمَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا) (٣)
فَسَنُ جَسْرٌ مُقَدَّرًا إِضَافَتُهُ إِلَى الْحَسَنَاتِ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ
أَلْقَيْتُ التَّمَامَ مِنَ الْعَمَلِ ، فَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ إِضَافَةِ (ثَلَاثَةٍ) إِلَى
(الْأَقْرَاءِ) .

وَإِنَّمَا يَنْجِي هَذَا النُّحُوْءُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ الْكَثَرُ أَكْثَرَ فِى
الِاسْتِعْمَالِ مِنَ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ ، كَمَا أَنَّ مَا يُدَارِجُ فِيهِ بِنَاءُ الْقَلِيلِ

(١) زِيَادَةٌ مِنْ جَ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٢) لَقَدْ نَقَلَ ابْنُ وَلاَدٍ قَوْلَ سَبِيحِيهِ مِنَ الْكِتَابِ ١٧٦/٢ - ١٧٧ .
وَأَثْبَتَهَا فِي كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارِ ص/١٤٦ - ١٤٧ وَهُوَ : وَسَأَلْتُ
الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : ثَلَاثَةُ كَلَابٍ فَقَالَ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى
غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةُ أَكْلَابٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ : ثَلَاثَةُ مِنْ الْكَلَابِ
كَمَا قَالَ ثِيَابُ حَنْظَلٍ . وَنَقَلَ ابْنُ وَلاَدٍ أَيْضًا كَلَامَ أَبِي الْعَبَّاسِ
الْمُبَرَّدِ ، فَقَالَ : قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالْعَرَبُ تَقُولُ فِي أَقْلٍ الْعَدَدِ فِي
قُرُوءٍ لِرَأْسٍ : أَقْرَاءُ ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ،
فِيهِمَا الْخَمْسُ قَوْلُهُ : إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ .

(٣) الْأَنْعَامُ / ١٦٠ . أَنْتَ عَشْرٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى جَمْعٍ مُفْرَدٍ
(مِثْلُ) وَهُوَ مُذَكَّرٌ لِرِعَايَةِ الْمُوصُوفِ الْمُحَذَّوْفِ وَهُوَ حَسَنَاتُ ،
أَوَّلُهَا : الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ٢٦١/٤ .

البينة نحو : شُسُوع^(١) يُضَافُ [إلى العدد] (٢) القليلُ فيه إلى بناءِ
الكثير ، والتقديرُ في ذلك أيضاً التقديرُ فيما ذكرتُ لك في قوله :
(ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)^(٣) فكذلك (أحَدَانُ) لما كُسِّرَ على بناءِ الكثير ،
أُضِيفَ إلى بناءِ الجَمْعِ الكثير ، كما أن القليلَ يُضَافُ إلى القليل ،
فهذا كلامٌ حَسَنٌ مُطَرِّدٌ في النِّسْبِ والاستعمالِ .

والـ (أحد) إذا كان بمعنى (واحد) نحو من الاستعمالِ من
الإبهامِ وخلافِ اليقينِ بينَ لـ (واحد) ، وذلك كقولهم :
أحَدُهُما أو أحَدُهُم ، تقولُ ذلكَ قُلْتَ تريدُ في هذا واحداً في العِدَّةِ
غيرَ مُخْتَصِمٍ في عينه ، ولذلك فَسِّرَ به أهلُ العربيةِ فسي
قولهم : ضرتُ زيداً أو عسراً ونحو ذلك أن هـ أ / المنى :
ضرتُ أحدهما ، ولا يستعملون في هذا (الواحد) ، وكأنه ، ولذلك
أجازوا : أَيْتَكَ عَوْرَةً عَيْنَ أَحَدِكُمَا ، ولم يُجْزَوْا : أَيْتَكَ عَضّاً
أَيْتَ أَحَدِكُمَا ، لارتفاعِ [الإبهامِ] (٤) في عَضِّ الأنفِ ،
واختصاصِ واحدٍ منهما به دون الآخر ، ولمتناعِ جوازِ الفعلِ
على كلِّ واحدٍ منهما^(٥) كجوازِ فعلِ التعميرِ على كلِّ واحدٍ
منهما ، ولمتنعِ ذلكَ في (العَضِّ) أو قوعِ التخصيصِ ، فإن استعمالَ
لفظِ الإبهامِ والإشابةِ وما حكمه أنْ يَدُلَّ على كَوْنِ غيره
معهُ غيرُ سائغٍ معَ اليقينِ والتخصيصِ ، فلهذا لم تَجْزِ المسألةُ

(١) شمسُ العملِ قِبَالِهَا الذي بُشِدَ إلى زمامِها ، ولا يَكْسُرُ
إلا على هذا البناءِ ، انظر : اللسانُ مادة : شمس .

(٢) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٣) البقرة ٢٢٨ .

(٤) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٥) قوله : (دون الآخر ، ومتناع جوازِ الفعلِ على كلِّ واحدٍ

منهما) ساقط من ج .

بعد (أحد) حتى تأخذ من قول : الآخر ، أو صاحبه ، ونحو ذلك مما يدل على التخصيص .

ويُبدلُ تلي صحة اعتبار هذا المعنى اعتبار أي احسن إسماء قال : [تقول : مرتت برجل مكسور أحد الجنين ، ولا] تقول : مرتت برجلين مكسوري أحد الجنوب ، لأنه يلزمك أن تُشتمّي (أحدا) ، لأن جنب كل واحد منهما مكسور ، ولا يجوز ثنية (أحد) و (إحدى) ، لأن موضع (واحد) و (إحدى) في الكلام في الإيهاب أن يدلّا على أن معهما غيرهما ، ألا ترى : أنك إذا قلت أحدهما أو أحدهم لمس يكون إلا مصافاً ، لا بد من أن يكون معه غيره ، فلو ثنيت زال هذا المعنى ، وكذلك (كلا) و (كلتا) لا يجوز أن تُشتمّي وتُجمع لأَنهما يدلان على اثنين ، فلو ثنيا زال ما وضعا له .

قل : فلو قلت : مرتت برجلين مكسوري أحد الجنوب ، وأنت تريد أن أحدهما مكسور جنب جاز تلي فيج ، لأن التأويل : مرتت برجلين مكسور أحد جنوبيهما .

نأياً عن الرشد في هذا الباب الذي ذكر فيه (واحد) ، فهو أنه عقد فيه ذكر الجمل بعد أن قدّم ذكر المفردات وأمتلئها وإعرابها .

والجمل على ضربين : خبر ، وغير خبر ، والخبر منهما على ضربين : جملة من فعل وفاعل ، والفعل أشدّ اتصافاً من المبتدأ بخبر ، ألا ترى : أن كل واحد من المبتدأ وخبر قد

يُحذفُ ' ويدلُّ عليه الآخر ' ، ولا يُفصلُ هذا بالفعلِ معَ الفاعلِ ،
 لا يخلو الفعلُ من الفاعلِ بوجهٍ ، فهذه الجملةُ من أجلِ هذا
 أشبهُ بالأحادِ من التي من المبتدأ والخبرِ ، والمبتدأُ عكسُ الفاعلِ ،
 ولا يُقدمُ في الجملِ جملةٌ غيرُ مستغنيةٍ بنفسها عن غيرها ، ولا
 مُستقلةٌ بجزءٍ منها عن سواها ، إلا انقسمَ ، فأنشأ لا يستغني
 عن انقسمَ عليه ، وإلا الشرطُ ، فأنشأ لا يذكرُ إلا معَ جزائه
 مُظهراً أو مُضمراً ولا يستغني واحدٌ منهما عن الآخرِ ، فهاتانِ
 الجملةتانِ في هذينِ الموضعينِ غيرُ مستغيتينِ بأنفسهما ولا مُستلئتينِ
 بأجزائهما ممَّا يتعلقُ بهما من انقسمَ عليه والمجازي [به] (١) .

والجملُ الآخرُ التي ليستَ خبراً لا تخلو أيضاً من أنْ
 تكونَ من مبتدأ وخبرٍ ، وفعلٍ وفاعلٍ ، وذلكَ نحو : الأمرِ ، والنهيِ
 والاستخبارِ ، والتمنيِ ، والتداءِ .

فإنْ قلتَ : إنَّ التداءَ لا فعلَ معه ولا فاعلَ ، إنما هو
 حرفٌ واسمٌ .

فالقولُ فيه إنَّ (يا) قد دأبَ على الفعلِ ولفاعلِ ، ولذلك
 انتسبَ المنادي المكررُ والمضاني ، وكانَ موضعُ المُرَدِّ المضمومِ
 نسباً لذاته .

وقد خَرَجَ شَيْءٌ في غيرِ الخبرِ عن هذه السمتانِ التي ذكرنا
 أنَّ الجملَ نَجَبٌ عليهما ، وغيرِ هذينِ انقسمَتِ الذننِ هما : الابتداءُ
 والخبرُ ، والفعلُ والفعلُ ، وذلكَ في الأمرِ كقولهم : صه ، ومه ،

(١) زيادة من ح يقتضيهما السياق .

ورأيه^(١) ، ونحو ذلك ، ألا ترى : أن هذه الكلم كل شيء منها جملة وكلام تام ، وليس بفعل ولا فاعل ، إلا أنه قد أقيم مقام الفعل ، يدلك على ذلك أنه يؤكد ما فيه [من الضمير]^(٢) ويختلف عليه كما يفسل ذلك بالفعل فهذه الأشياء قائمة مقام الفعل ، [فالأصل الفعل]^(٣) وليست هذه الكلم كحرف النداء نحو (يا) وأخواتها ، ألا ترى : أن حروف النداء لا تحمى الضمير ولا يخطف عليه ولا يؤكد ما فيه ، فإنداء مخال لهذه الأشياء الموضوعة للأمر من حيث ذكرنا ، وإن اجتمع القيلان في أن كل واحد منهما موضوع موضع الفعل .

وقد جاءت في الجمل الخبرية أيضاً الناظ في غير النفس والفاعل والمبتدأ وخبره ، وذلك في الخبر قليل وفي غير الخبر أكثر ، وذلك قولك في الخبر : هيئات زيد ، فهذا بمنزلة بعمد [زيد]^(٤) ومن ذلك قوله عز وجل : (هيئات هيئات لما نوءدون)^(٥) وقول الشاعر :

١٨١ - هيئات هيئات العقيق وأهلته

وهيئات وصل بالعقيق تواسيله^(٦)

(١) من هذه الألفاظ ما يتعدى مثل : رويده زيداً ، ومنها ما لا يتعدى

مثل : (صكه) ومعناه : استمكت ، و (مكه) ومعناه : اكفف ،

و (إيه) ومعناه : حدث . انظر : شرح الفصل ٣١/٤ .

(٢) زيادة من ج يقتضيه السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيه السياق .

(٤) زيادة من ج .

(٥) المؤمنون / ٣٦ .

(٦) البيت لجريز ، انظر : ديوان جريز ص / ٤٧٩ وفيه (أيهات)

بدل (هيئات) و (ومن به) بدل (وأهلته) . وفي

الخصائص ٤٢/٣ . وفيه (هيئات) و (ومن به)

و (خل) بدل (وصل) و (تواسيله) بدل (تواسيله) .

وقالوا : وشكانَ ذا^(١) ، وفي المثل : سرعانَ ذي إهالة^(٢) ، ومن
 ذلك ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قينَ لسه^(٣) : إليك ، وال :
 إليّ ، كأنه قول له : تنح ، فقال : أنتحى^(٤) ، فجعل قوله :
 إليّ اسماً لاتحى .

وإنما (شَتَّانَ) فتيامه أن يكونَ كـ (سرعانَ) في ارتفاعِ
 ما بعده [به]^(٥) ارتفاعه بانفعل ، وسواء كان ذلك مفرداً أو
 مُثنًى ، كما أن فاعلَ (سرعانَ) كذلك ، إلا أن الأصمعي
 لا يُجيزُ شَتَّانَ ما بينهما ، حتى يقول : شَتَّانَ زيرٌ وعَمرو ،
 أو شَتَّانَ ما هما ، وكأنه يجعلُ (ما) صلةً ، وكأنه لم يُجوزِ
 هذا لذهابه إلى أن ٤٥ ب / (شَتَّانَ) تنية .

حكى السكري^(٦) عن الرياشي^(٧) عن الأصمعيّ قال يُقالُ :
 جاءوا من شتّ ، وقول رؤية :

١٨٢- اجْتَبَيْتَهُ من شتّ^(٧) .

-
- (١) وشكانَ مثل : سرعانَ ، اسم للفعل وفي المثل : وشكانَ ذا
 إهالة * انظر : اللسان مادة : وشك .
 (٢) انظر : جمهرة الأمثال لأبي حلال العسكري ٥١٩/١ .
 (٣) انظر : الكتاب ١٢٦/١ .
 (٤) زيادة من ج يقنضيهما السياق .
 (٥) في ش (اليشكري) وهو تحريف ، وأثبتنا ما في ج ، لأن
 السكري هو الذي روى عن الرياشي .
 (٦) هو أبو الفضل العباس بن الفرّج الرياشي قتله صاحب الزنج
 سنة ٢٥٧ هـ ، انظر : طبقات الحوئين ص/ ١٠٣ - ١٠٦ .
 (٧) هذا الرجز لرؤية ، انظر : ديوانه ص/ ٢٤ والرجز بتمامه :
 من سافعاتٍ وهَجِيرٍ أبنتِ
 وهو إذا ما اجْتَبَيْتَهُ من شتّ .

قَالَ : فَمِنْ نَسَمٍ ذَهَبَ الْأَصْحَمِيُّ إِلَى فَتْحِ (شَتَّانِ) فِي مَنِيِ
 الثَّنِيَّةِ ، لِأَنَّ وَاحِدَهَا شَتٌّ (١) ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أُنْ ذَاتِ
 ثَنِيَّةٍ بَعِيدٌ ، لِإِنْتِاجِ انْوَنٍ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا غَيْرَ مُسَمًّى
 بِهِ الْفَعْلُ ، لَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَ وَيُؤَخَّرَ ، فَيُقَالُ شَتَّانُ هُمَا ، وَهُمَا
 شَتَّانٌ ، وَالْبَيْتُ (٢) الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي فَتْحِ انْوَنٍ فِي الثَّنِيَّةِ
 شَادٌّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَقْبَلُهُ .

فَأَمَّا مَا يُعْجِزُ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْ فَتْحِهَا ، فَإِنَّهَا يُعْجِزُونَهُ
 إِذَا تَقَدَّمَتِ انْوَنُ الْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَانْصَبَ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
 يُمْكِنِ شَتَّانُ مَا بَيْنَهُمَا .

(١) الشَّتُّ + التَّفَرُّقُ ، وَثَنِيَّتُهُ : شَتَّانٌ ، وَجَمْعُهُ : أَشْتَاتٌ ،
 انْفِطَارُ : التَّامُّانُ مَادَّةٌ : شَتَّتْ .

(٢) يَقْصِدُ بِهِ الْبَيْتَ الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ص/ ١٥ ،
 وَالْبَيْتُ هُوَ :

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا
 وَمَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا

٦٠ - مسألة

اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة ، ولا يجوز في
الجملة أن تُقام مقام الفاعل ، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل ،
لأن (١) الفاعل يكتفى عنه فلا يجوز قيام الجملة مقامه ، لأنك
لو فعلت ذلك لزمك إضمارها ، وليس لها إضمار .

فإن قلت : أفليست الأسماء المضمرة قد قامت مقام الفاعل
وليست هي محتمة يكتفى عنها وإضمارها ؟

فالتول : إن الجملة ليست أسماء مضمرة ، وإنما هي
مظهرة ، والمظهرات (٢) إذا أقيمت مقام الفاعل لزم الكناية
عنها وإضمارها ، وذلك لا يجوز في الجملة ، وأيضاً فإن علمة
الأسماء الفاعلة يثنى ويجمع ، والجملة لا تثنى ولا تجمع .

وأيضاً فإن الفاعل عكس المبتدأ [فلو جاز أن يقوم مقامه
الجملة لجاز أن يقوم مقام المبتدأ] (٣) فكذلك توقع الجملة موقع
الاسم المبتدأ على أنها محدث عنها ثم تسند الحديث بـمد
إليها ، إما جملة وإما مفرداً على حسب ما يسند إلى المبتدأ ، ألا
تري : أن كل ما صلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن

-
- (١) (لأن) ساقط من ج .
(٢) (المظهرات) ساقطة من ج .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يكون مبتدأ ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلاً نحو : (كم)^(١)
و (منذ) ، فكذلك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة
الموضع لكونها فاعلة ، لصلحت أن تكون مرفوعة الموضع
لوقوعها موقع المبتدأ •

فإن قلت : فقد يكون فاعلاً ما لا يكون مبتدأ نحو : علامات
الضمير المتصلة •

فأقول : إن التفصلة بموم مقامها ، لأن هاتين التامتين
متعاقبتين ، فإذا وقع صنف موقع صنف سداً مسداً الآخر ،
وقام مقامه •

فإن قلت : أفليست الجملة قد سلوات المفرد في أن كشي
عنها بـ (ذت وذيت) ، كما كشي عن الأفراد بـ (فلان) ونحوه ؟

قيل : إن (ذت وذيت)^(٢) كناية عن الفعل والفاعل ، كما
أنه كناية عن المبتدأ والخبر ، فلو جاز إقامة المبتدأ والخبر مقام
الفاعل للكناية عنه بـ (ذت وذيت) لجاز قيام الابتداء والخبر

(١) (كم) اسم مبني على السكون ، وهي كناية عن العدد المبهم
ولها موضعان : الاستفهام ، والخبر • وتقع مبتدأة مثل : كم
درهماً عندك • فـ (كم) في موضع رفع مبتدأ و (درهماً)
منصوب بها و (عندك) خبرها • انظر : شرح المفصل ١٢٥/٤
و ١٢٧ •

(٢) فهما كنايتان عن الحديث المدحج ، وهي مبنية ، ولا تستعمل
إلا مكررةً وأصلها : ذيته ثم حذفت الياء وأبدلوا من الياء
التي هي لام الفعل تاء ، وليست هذه التاء للتانيث وإنما هي
بدل من الياء المحذوفة • انظر : شرح المفصل ١٣٧/٤ •

مقام الناعل ، وقيام الفعل والفاعل مقامه ، ولجواز إقامته اشترط
 والجزاء والقسم والمقسم عليه مقام ذلك أيضاً ، لأن هذا كله
 أخبار وتقع الكناية عنها ، فكما لا يجوز إقامة شيء من ذلك مقام
 الناعل وإن وقعت الكناية عنه بـ (ذيت وذيت) ، كذلك لا
 يجوز ذلك في الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لجواز هذه
 الكناية عنه .

٦١ - مسألة

سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : كَيْفَ اسْتِجَارَ النَحْوِيُّونَ فِي جَمْعِهِمْ
وَنَحْوِهِ أَنْ يَتَوَلَّوْا فِي مِثَالِهِ : فَعَمَلٌ ، فَيُعْدُّوا اللَّامَ ، وَهَلَّا
أُجَارُوا الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِإِعَادَةِ (١) حَرْفٍ غَيْرِ اللَّامِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هُنَا أَشْيَاءَ ، إِعَادَةُ اللَّامِ أُولَى لَهَا مِنْ إِعَادَةِ
غَيْرِهَا ، مِنْ ذَلِكَ : أَنَّ إِجْمَاعَ النَحْوِيِّينَ أَنَّ يَذْكُرُوا الزِّيَادَةَ
بِلَفْظِهَا فِي هَذِهِ الْأَتْبَةِ بِعَيْنِهَا وَأَنْ لَا يُسَمِّلُوهَا بِإِفَاءٍ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ،
بَلْ يُنْطِقُونَ بِهَا نُطْقًا (٢) .

وَاللَّامُ فِي (فَعَلٌ) وَسَائِرِ الثَّلَاثَةِ أَشْبَهُ الْحُرُوفِ بِالزِّيَادَةِ ،
فَلَمَّا كَانَ أَشْبَهُ الْحُرُوفِ بِالزِّيَادَةِ ، وَكَانُوا يُنْطِقُونَ بِالزِّيَادَةِ نُطْقًا ،
وَجِبَ أَنْ يُنْطِقُوا بِالشَّابِهِ لِلزِّيَادَةِ وَيَلْفِظُوا بِهَا ، دُونَ مَا لَمْ
يَشْبَهُ الزِّيَادَةَ ، قِيَاسًا عَلَى مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ مِنَ الزِّيَادَةِ ، وَإِذَا كَانَ
كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يُلَفِّظَ بِاللَّامِ ، فَيُنَالُ فِي جَمْعِهِمْ : فَعَمَلٌ ،
وَفِي فَرَزْدَقٍ : فَعَمَلٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا .

وَالدَّلِيلُ عَلَى شَبِّهِ اللَّامِ بِالزِّيَادَةِ أَنَّهَا مُسْتَقْبَلٌ عَنْهَا ، وَالْفَاءُ
وَالْعَيْنُ كَالْمُضْطَرِّ إِلَيْهَا ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْآخَرَ لِلْوَقْفِ ،
وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنِ اللَّامِ بِهِمَا فِي هَذَا الْوَجْهِ بَيِّنٌ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
بَلَّ أَنَّ أَشْبَهَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ بِالزِّيَادَةِ .

- (١) فِي شَوْجٍ (إِعَادَةُ) أَضْمَنَّا الْبَاءَ لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ .
(٢) يَمُتُّ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ إِلَّا الْمَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ الْإِفْتِمَالِ وَإِلَّا الْمَكْرُمَ
لِلْإِلْحَاقِ أَوْ التَّضْعِيفِ - انْظُرْ : شَرْحُ الشَّافِيَةِ ١/ ١٠-١٢ .

وأيضاً فإنّ اللامات تُحذف كثيراً من الأسماء نحو: يدٍ ،
ودمٍ ، ودرٍ ، وأيم الكعبة ، ونحو ذلك ، ولم ينجي الحذف على
هذا الحدّ في غيرها من الحروف الثلاثة ، فهذا يدّك على أن
ذلك عندهم مضارع للزيادة ، إذ حذفوه كما يحذفون الزيادة .

وقد قال يونس [في]^(١) تحقير (قبائل) اسم رجس :
قبيل^(٢) ، فحذف الهمزة وإن كانت متحركة في موضع
الأصول والمُلحق بها لما كان أقرب إلى الطرف من الألف ،
فهذا يقوّي حذف اللام حيث كان طرفاً .

فإن قلت : فقد حذفوا مثل : عدّ وقيل ، ونحو ذلك .

فأقول : إن حذف ذلك ليس على حدّ حذف (يدٍ)
و (دمٍ) لأنّ هذا ليس " مستمراً " وأمر " موجب للحذف " و (يدٍ)
و (دمٍ) ونحوهما ليس الحذف فيه على هذا الحدّ ٤٦ أ / .

فإنّ قول قائل : لقد جاء الحذف على النحو الذي ذكرته
في اللام ، في العين أيضاً نحو قولهم : سته^(٣) ، ومذ^(٤) وثبة^(٥)
الحوض^(٦) .

-
- (١) زيادة من ج .
(٢) انظر : الكتاب ١١٧/٢ .
(٣) أصله : سته ، حذف العين منه ، انظر : الخصائص ٢٢٦/١
والاست ، والسته ، والسته العجز . انظر : اللسان
مادة : سته .
(٤) أصله : مئذ حذف العين منه ، انظر : الخصائص ٢٢٦/١
واللسان مادة : مئذ .
(٥) وثبة الحوض ومثابه : وسطه الذي يثوب إليه الماء ، انظر :
اللسان مادة : ثوب .

قيل هذه حروف قليلة لا ينبغي أن يعترض بها لثبوتها
بالنسبة إلى ما حذف اللام منه .

فأما (ثبة الحوض) منها فيجوز أن يكون المحذوف منها
اللام ، بل ذلك عندي فيه الوجه ، ولا أجده من باب : ثاب
يشوب ثوبا ، كما ذهب إليه أحد شيوخنا^(١) ، لأن ذلك قليل ،
فلقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على
النادر ، إذا كان لا يستنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى ،
لأن معنى (ثبة) المحذوفة اللام المجموعة على (ثبات) معنى
الجمع ، كما أن معنى (ثوب) و (ثاب) و (ثواب) الجمع ،
ألا تراهم قالوا : ثبيت الرجل^(٢) ، إذا جمعت محاسنه ، وأن
(الثواب) خلاف الاحباط والتفريق ، و (الثبة) المحذوفة اللام
من هذا ، فكذلك (ثبة الحوض) ، كأنه مجمع الماء .

وإنما جاز هذا الحذف في السين على هذا الحذف
لقربه من اللام المشابهة للزيادة ، وإن لم تكن مثلها فيما
ذكرناه . ولم يجيء في الفاء شيء على هذا الحذف إلا في حرف
عائ ، نحو : إله ، والناس^(٣) .

ويدل ذلك أيضاً على مناسبتها للزيادة كثرة الحذف المتعاور
لها في المثال وأن حذفها أكثر من حذف الآخر يبين .

فالقول في هذه التثيلات هو ما ذهبوا إليه من تكرير اللام
دون غيرها وما رأوه في ذلك أولى من غيره .

(١) يحتمل أن يعني بهذا الشيخ أبا إسحاق الزجاج ، لأنه جعل

(ثبة) من ثاب الماء يشوب . انظر اللسان مادة : ثبا .

(٢) ثبيت الرجل : مدحته واثبت عليه في حياته . انظر :

اللسان مادة : ثبا .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٠٩-٣١٠ .

٦٢ - مسألة

اعلم^(١) أن اختلاف المظنن لاختلاف المعنيين ، هو الوجه والقياس الذي يجب أن يكون عليه اللفاظ ، لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشاركه فيه لفظ آخر ، فتفصيل المعاني باللفظها ولا تلتبس .

واختلاف اللفظين والمعنى واحد [حسن^(٢)] بعد الحاجة إلى التوسع باللفاظ ، ويحسن أن هذا القسم لو لم يوجد [لم يوجد^(٣)] من الاتساع ما وجد بوجوده ، ألا ترى : أنه إذا سجع في خطبة ، أو قفى في شعر ، فركب السين فقال : جلس ، فجاء به مع ما يتأكده ، ولو لم يقل في هذا المعنى إلا (قد) ، ضاع المذهب فيه ، ومن هنا جاءت زيادات لغير المعاني في كلامهم ، في نحو : كتاب ، وعجوز ، وقضيب^(٤) ، فيما حكى لنا عن محمد بن يزيد .

وأيضاً فإذا أراد التأكيد قل : قد ، وجلس ، فكون المخالفة بين الألفاظ أسهل من إعادتها أنفسها ، وتكريرها ، ألا

(١) هذه المسألة نقلها ابن سيده وأثبتها في المخصص ٢٥٩/١٣ - ٣٦٠ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) لقد تقدم فيما مضى أن الف (كتاب) وواو (عجوز) وياء (قضيب) ليست لللاحق وإنما زينت لدة الصوت فقط .

تري : أن في التنزيل (وغرايب 'سود')^(١) . والغرايب 'هي
السود' عند أهل اللغة ، فحسن التكرير ' لاختلاف اللفظين ، ولو
كان : غرايب 'غرايب' ، لم يكن سهلاً .

وأما القسم الثالث : وهو اتشاق اللفظين واختلاف المعنيين ،
فإنه لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ، لكنه من لفات
تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل لمعنى ، ثم تستعار
لشيء ، فتكثر وتغلب حتى^(٢) تصير بمنزلة الأصل .

وقد كان أحد شيوخنا^(٣) يذكر الأضداد التي حكها أهل
اللغة ، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضد .

والقول في هذا أنه لا يخلو في إنكار ذلك ودفعه إياه من
حجة من جهة السماع والقياس ، فلا يجوز أن تقوم له
حجة ولا تثبت له دلالة من جهة السماع ، بل الحجة من
هذه الجهة عليه ، لأن أهل هذه اللغة كآبي زيد ، وأبي عبيدة^(٤) ،

(١) فاطر/٢٧ ، تقول هذا أسود غريب ، أي : شديد السواد ،
وإذا قلت : غرايب سود تجعل السود بدلاً من الغرايب لأن
التوكيد لا تتقدم على المؤكد . انظر : الصحاح ١/١٩٢ .

(٢) قوله : (وتغلب حتى) ساقط من ج .

(٣) لم أهتم لمعرفة هذا الشيخ الذي يقصده أبو علي ، ويحتمل أن
يقصد به ابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ وإن لم يكن من
شيوخ أبي علي ، حيث قال في كتابه تصحيح النصيح ١/٣٥٩ :
وقد زعم قوم من اللانويين أن (النوء) السقوط أيضاً وأنه من
الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا (في
إبطال الأضداد) وليس هذا موضع ذكره . وانظر : المزهر
للسيوطي ١/٣٩٦ .

(٤) ألف أبدي عبدة كتاب (الأضداد) انظر : فهرست ابن النديم
ص/٨٦ .

والأصمعي^(١) ، ومن بعدهم قد حَبَكُوا ذلكَ وصَنَّفَتْ فيه الكتبُ ، وذكرُوه في كتبهم مُجْتَمَعاً ومُتَفَرِّقاً ، فالْحُجَّةُ من هَذِهِ الجِهَةِ عَلَيْهِ لَا لَهُ .

فإنْ قَالَ : الْحُجَّةُ تقومُ من الجِهَةِ الأُخْرَى ، وهي أَنَّ الضِدَّ خلافُ ضِدِّه ، فإذا اسْتُصِلَتْ لَفْظَةً واحدةً لَهَا جَمِيعاً ولم يكنْ لكلِّ واحدٍ من الضدَّينِ لَفْظٌ يَمَيِّزُ به من ضِدِّه وَيَتَمَلَّصُ به من خِلَافِهِ أَشْكَالَ وَأَلْبَسَ ، فَعُلِمَ الضِدُّ شَكْلاً وَالشَّكْلُ ضِدّاً وَالْخِلَافُ وَفَقاً ، وهذا نَهَايَةُ الْإِلْبَاسِ وَغَايَةُ الْفَسَادِ .

قِيلَ لَهُ : هَلْ يَجُوزُ عِنْدَكَ أَنْ تَمْجِيَهُ لَفْظَتَانِ فِي الْمَعْنَى مُتَّفَقَتَيْنِ لِمَعْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ؟

فَلَا يَخْلُو فِي ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُجِزَّهَ ، أَوْ يَنْعَهَ ، فَإِنْ مَنَعَهُ وَإِثْبَاتُهُ صَارَ إِلَى رَدِّ مَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ ، وَقَوْلُ الْعُلَمَاءِ بِهِ ، وَمَنْعُ مَا ثَبِتَ جَوَازُهُ ، وَثَبِتَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ ، فَإِنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى وَتُحْصَرَ ، نَحْوُ : وَجَدْتُ^(٢) ، الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ وَالْوُجْدَانُ ، وَالْغَضَبُ ، وَ (جَلَسْتُ) الَّذِي هُوَ خِلَافُ (قُمْتُ) [وَجَلَسْتُ^(٣)] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى : أَتَيْتُ نَجْداً ، وَ (نَجَدَ) يُقَالُ لَهَا : جَلَسَ ، [^(٤)] فَإِذَا لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ هَذَا ، ثَبِتَ جَوَازُ اللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ لِلشَّيْءِ وَخِلَافِهِ [وَإِذَا]^(٥) جَازَ وَقَوَّعَهَا

(١) الثِّبْتُ الْأَصْمَعِيُّ كِتَابُ (الْأَضْدَادِ) انْظُرْ : فَهْرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ ص/ ٨٨ .

(٢) جَاءَ (وَجَدَ) بِمَعْنَى : الْعِلْمُ ، وَالْإِصَابَةُ ، وَالْغَضَبُ ، وَالْإِيسَارُ ، انْظُرْ : تَاجُ الْعُرُوسِ ٥٢٤/٢ مَادَّةُ : وَجَدَ .

(٣) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ : يُقَالُ : جَلَسَ الرَّجُلُ ، إِذَا أَتَى نَجْداً ، وَالْجَلَسُ نَجْدٌ . انْظُرْ : الصِّحَاحُ ٩١١/٢ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ حَيْثُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ حَيْثُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

للشيء ضدّه إِذْ الضدُّ ضَرْبٌ مِنَ الْخِلَافِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ
خِلَافٍ ضِدًّا .

وَأَمَّا كَوْنُ اللَّفْظَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدَةٍ ، فَقَدْ كُنَّ مُحَمَّدُ
بِْنُ السَّرُّي (١) حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بِنِ يَحْيَى : أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ
عِنْدَهُ .

وَدَقَّعُ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ اللَّفْظَيْنِ قَدَمًا .

فَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ فَقَدْ حَكَى أَهْلُ الْفَنِّ فِي ذَلِكَ
مَا يَكَادُ لَا يُحْصَى كَثْرَتُهُ ، وَدَعَتُوا فِي ذَلِكَ كَالْأَصْمَعِيِّ فِي تَصْنِيفِهِ
كِتَابَ (الْأَلْفَاظِ) الَّذِي هُوَ مِثْلُ كِتَابِهِ التَّرْجَمِ بِـ (الْأَبْوَابِ) (٢)
وَذَلِكَ فِي كَتِبِهِمْ أَشْهُرُ وَأَظْهَرُ مِنْ أَنَّ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْبِيهِ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قُلْ : إِنْ فِي كُلِّ لَفْظٍ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى لَيْسَ [فِي اللَّفْظَةِ
الْأُخْرَى ، فَفِي قَوْلِي : مَعْضَى ، مَعْنَى لَيْسَ] (٣) فِي قَوْلِي : ذَهَبَ
٤٦ ب / وَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ .

قُلْ لَهُ : نَحْنُ نَوْجِدُكَ مِنَ الْمَفْظَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مَا لَا تَجِدُ
بَدَأَ مِنْ أَنَّ قَوْلَ : إِنَّهُ لَا زَادَةَ مَعْنَى فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرَى ،
بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ يُفْهَمُ مَا يُفْهَمُ [مِنْ] (٤) صَاحِبِهِ ، وَذَلِكَ (٥) نَحْوُ

-
- (١) انظر : فهرست ابن النديم ص/ ٨٨ .
(٢) لقد ذكر القفطي أن الأصمعي ألف كتاباً باسم (الأبواب)
وجاء في فهرست ابن النديم باسم (الأبواب) انظر : فهرست
ابن النديم ص/ ٨٨ . وأنباء الرواة ٢/ ٢٠٢ .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .
(٥) (ذلك) ساقط من ج .

الكنائيات ، ألا ترى : أن قولك ضربتُ وما ضربتُ إلا إياك ، وجئتني وما جاءني إلا أنت ، وجاءني وما جاءني إلا هما ، وقمنا وما قام إلا نحن ، وما أشبه ذلك يفهم من كل لفظة ما يفهم من الأخرى ، من الخطاب ، والنية ، والاضمار ، والموضع من الأعراب ، لا زيادة في ذلك ولا مذهب عنه ، فإذا جاز ذلك في شيء وشيئين وثلاثة ، جاز فيما زاد على هذه العدد وجوزها في الكثرة ، ثبت صحة ذلك صحة الأقسام التي ذكرها سيويه^(١) ، وذهب إليها .

وبدل على جواز وقوع اللفظة الواحدة المعنيين مختلفين قولهم : ظننت^(٢) ، والظن بمعنى (الحسبان) وخلاف (اعلم) ، واستعمل أيضاً بمعنى (اليقين) وذلك في نحو قوله عز وجل : (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آيَاتَهُمْ مُّسْلِمُونَ)^(٣) .

فإن قال : إن معنى (الظن) ما هنا وفيما حكاه الله عز وجل عن المؤمنين في قوله : (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيهِ)^(٤) الحسبان .

فهو عليم ، لأن السمك في ذاء الحساب كفر ، لا يجوز أن يمدح الله تعالى به ، فإذا لم يجوز ذلك ثبت أنه : عليم

-
- (١) انظر : الكتاب ١/٨٧ .
 (٢) الظن : شك ويقين إلا أنه ليس بيقين عيان ، إنما هو يقين تدبير . انظر : اللسان مادة : ظن .
 (٣) البقرة/٤٦ . قال أبو حيّان (يتظنون) معناه : يوقنون . قاله الجمهور . انظر : البحر المحيط ١/١٨٥ .
 (٤) الحاقة/٢٠ ، (إِنِّي ظَنَنْتُ) أي : أيقنت ولو كان ظناً فيه تجويزاً لكان كفرًا . انظر : البحر المحيط ٨/٣٢٥ .

وَيَقِينُ ، فِهَذَا مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعِلْمِ وَخِلَافِهِ ، لَا يَشْكُ فِي ذَلِكَ مُسْلِمٌ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ مَنْ دَفَعَ أَنَّ اللَّفْظَ يَقَعُ لِمَتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ أَهْلِ الْجَنَّةِ : (لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ)^(١) .

فَطَمَعُهُمْ هَذَا لَا يَدْخُلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْيَقِينِ ، أَوْ الطَّمَعِ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ كَوْنُ الْمَطْمُوعِ فِيهِ وَخِلَافُهُ .

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الطَّمَعُ ، لِأَنَّهُ يُسَاقُ فِي الْآخِرَةِ شَكٌّ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْجَنَّةِ وَالثَّارِ ، فَالْعِلَامُ بِذَلِكَ كَلَّهِ اضْطِرَارٌّ .

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّمَعِ بِمَعْنَى الْيَقِينِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ [عَنْ]^(٢) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ : (وَالَّذِي أُلْهِمَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ)^(٣) فِهَذَا الطَّمَعُ لَا يَكُونُ شَكًّا ، وَلَا يُتَوَجَّهُ عَلَى غَيْرِ الْيَقِينِ ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ شَاكًّا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، بَلْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَيَغْفِرُ لَهُ ذَلِكَ .

-
- (١) الأعراف/٤٦ . ومعنى (وَهُمْ يَطْمَعُونَ) يَتَيَقَّنُونَ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الزَّلْفَى ، وَقَدْ جَاءَ الطَّمَعُ بِمَعْنَى الْيَقِينِ . انظر : البحر المحيط ٢٠٢/٤ .
- (٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
- (٣) الشعراء/٨٢ .

الدليل^(١) على أن الواو في (أخيك) ونحوه ، حروف الأعراب الذي هو لام الفعل وليس هو بلام الأعراب ودلالته قواهم : امرؤ ، وابنم ، فَبَسُّوا ما قبل حرف الأعراب^(٢) [حرف الأعراب]^(٣) فكما أن الهمزة في (امري) والميم في (ابنم) عراب ليس بدالتي إعراب ، كذلك حرف اللين في (أخيك) ونحوه [حرف إعراب] .

فإن قال : إن الهمزة ثابتة في كل أحواله التي للأعراب ولا تنقلب إلى حرف آخر ، وليس الحرف في (أخيك) ونحوه^(٤) كذلك ، لأنها تنقلب ، فلم يلتزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين .

قيل له : حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلب في (أخيك) ونحوه وثبتت الهمزة على حالة واحدة والميم في (ابنم) ، لوجوب سكون الحرف في (أخيك) وبابه ، بالقياس المطرد ، وذلك أنها وجب أن تكون منحركة بالحركة التي تستحقها بالأعراب وما قبلها أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك ،

(١) نقل ابن سيده هذه المسألة في المخصص ١٦٩/١٣ - ١٧١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٦٠/٢ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق وتوافق ما في المخصص

١٦٩/١٣ - ١٧٠ .

فإذا سكَّنتَ لما ذكرنا ممَّا أوجبَ له السكونَ وجبَ أنْ يَتَّبِعَ
 ما قبلَه من الحركةِ ، كِتَابِ سائرِ حروفِ اللَّمَّةِ المُسَكَّنةِ لما
 قبلَها من الحركةِ نحو : ميزان ، ومِيقَات ، فالحرفُ في (أَخِيكَ)
 لامٌ مثلُ الذي في (اِشْر) انقلبَ لما ذكرنا •

وليسَ لِمَنْ دَفَعَ أنْ يكونَ ذلكَ حرفَ إعرابٍ حِجَّةً
 ثَبُتَتْ ، إذْ قد وَجَدْنَا (امرء آ) و (اِشْمَا) فبهما حرفا إعرابٍ
 ثابَتان ، ولمْ تُجِدِ اثْبَاتَ في (أَخِيكَ) ونحوه ، وغيرِ الانْثِلَابِ
 بِالْقِيَاسِ الْمُطَّيَّرِ ، فقد صَحَّ وجودُ حرفِ إعرابٍ منقلبٍ مُخِيرٍ
 الشَّيْءِ وَالْجَمْعِ •

ويدلُّ أيضاً على أنْ ذلكَ حرفُ الإعرابِ وليسَ بعلامةٍ
 للإعرابِ دونَ أنْ يكونَ حرفَه قَوْلُهُم : فوك ، وذو مال ، ألا ترى
 أنْ قَوْلُنَا : ذو ، لا يخلو من أنْ يكونَ الحرفُ فيه كَمَا قالوا
 للإعرابِ ، أو حرفَ إعرابٍ ، كما يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَنْ يَقُولُ يَقُولُ
 مِثْلِهِ (١) ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ علامةُ الإعرابِ دونَ أنْ تكونَ
 حرفَه ، لأنَّه يلزَمُ من ذلكَ أنْ يكونَ الحرفُ يَبْتَدِئُ على حرفٍ
 واحدٍ ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في شيءٍ من كلامِهِمْ •

فإنْ قالَ : وليسَ شيءٌ من كلامِهِمْ اسمٌ على حرفينِ أحدهما
 حرفٌ لينٌ ، فليسَ أحدٌ من الفريقَيْنِ أسعدَ بهذهِ الحِجَّةِ من
 الآخرِ •

(١) وزن (ذو) : فَعَّلَ ، والواو حرفُ الإعرابِ • انظر : الكتاب
 ٣٣/٢ •

قبل له : العلة التي لها لم يتجزأ أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين غير ثابت ما هنا ، وهو بقاء الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللين ، من أجل انقلابه وسكونه ولحاح النون له ، ألا ترى : أن ذلك مأمون ما هنا (١) من أجل الإضافة ، فإذا أفرادوا قالوا : قم ، فأبدلوا الميم من الواو .

ومن كان عندك أن حرف اللين في (أخيك) للإعراب وليس بحرف الإعراب ، يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم تلي حرف واحد وذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يتجزأ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين فإن لا يجوز أن يكون على حرف واحد أولى ، إذ العلة التي لها لم يتجزأ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مضمرة إلى حرف ١٤٧/ واحد وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِمَ (شيء) على من قال : يا حار ، رد الفاء ، فقد ثبت بذلك أن الحرف في (فوك) و (ذو مال) حرف إعراب ، وإذا كان حرف إعراب (٢) كان في (أخيك) أيضاً مثله .

فأمّا ما استجازوا من (م الله) (٣) فقد ذكر في بعض هذه الأجزاء ، وأنه لا يكون محذوفاً من (أيمن) ، والدليل على أنه لا يجوز أن يكون عندهم في التمكنة أن يبقى على حرف واحد ، أو يصير إلى ذلك ، إبدالهم الميم من الواو التي هي عين

(١) من قوله (من أجل انقلابه) إلى (مأمون ما هنا) ساقط

(٢) قوله : (وإذا كان حرف إعراب) ساقط من ج

(٣) تقدم ذكرها في المسألة الخامسة عشرة .

في (فوك) في الأفراد ، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين
أحدهما حرف لين أجدر ، لأن حرف اللين الذي كان يلزم
سقوطه لالقاء الساكنين كان يكون متوياً ، وهم قد يعتمدون
بالتوئ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعملونه كـ (نوي)
و (لَقَضُوا الرَّجُلُ) ^(١) ونحو ذلك ، فإذا لم يستجيزوا ذلك
فيما يجوز أن يتوئ معه حرف ، فإن لا يستجيزوا فيما لا يتوئ
معه شيء أجدر وأولى ، وهذا بَيِّن .

(١) تقدم ذكرها في المسألة الرابعة .

٦٤ - مسألة

من الدليل على أن الأسماء أوائل للأفعال : أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فكُلَّمَا وُجِدَ من الأفعال في اللغة في الأمر العلم وُجِدَ معه اسم ، وليس كُلَّمَا وُجِدَ اسمٌ لزم أن يكون معه فعل ، فقد علم بهذا أولوية الاسم ، وأنه أكثر منه في العدد ، وإذا كن أكثر منه في العدد كان أكثر في الاستعمال وعلى الألسنة ، وإذا [كان] ^(١) أكثر كان أطب على اللسان ، لأن النطق به أوسع والتكلم به أدرب وهي عليه أسهل ، وإنما تكون الدورية بحسب كثرة العادة ، وهذا موجود في العادات وبين عند أهل اللغة .

ألا ترى : أن التكلم باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية ، لقلة اعتياده لذلك ، وكذلك المتكلم باللغة الفارسية كثيراً ، لا يسهل عليه النطق باللغة العربية بسهولة الفارسية ، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين ، لما لم يكثُر ذلك في عادته فلم يرتض به ، لم يخب عليه ، ولذلك اعتد بالمعجمة في الأعلام نقلاً ، وإحدى الموانع من الانصراف .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فمعلوم [من] (١) هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل
فيها ، وذلك ما لا يُنكر ، ذو لثة في لثته .

فاذا كان كذلك ثبت أن بعض الكلام أثقل من بعض كما
قول ، وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء والأسماء أخف منها ،
وإذا كان أخف منها ، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحمله
الأفعال ، فلما احتملتها لزمت ذلك لخفتها ، ولم يلزم ذلك
(القل) إذ كنّ اللى عكسه ، فلما احتمل الزيادة الخفيف
للخفة ، وكان الثقل خلافاً ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم
لتعريفه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف
والنقصان فلحقه الجزم والسكون .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٦٥ - مسألة

قول أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أشئنا) في قول الشاعر :

١٨٣- إذا كان يوم ذو كواكب أشئنا^(١)
خبر (كان) ، لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً ، لأن كل يوم ذو
كواكب فهو أشئنا ، وإنشأ هو حال ، ويجوز أن تجيء الحال
مؤكدّة غير مقيّدة ، قول : هذه نارك حارّة ، ولا تقول
كانت نارك حارّة .

وقال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث كان حالاً
لأن الحال أيضاً خبر .

ومذا الذي قاله ليس بمستقيم لا يصلح أن يكون خبراً
ويجوز أن يكون حالاً ، لأنّ الحال أحد ضروريها أن تجيء
للتوكيد ، كقوله تعالى : (وهو الحقّ مصدّقاً)^(٢) ، وكقوله :

(١) هذا عجز بيت لعمر بن شاس الأسدي ، انظر : شعره
بن شاس ص/٣٦ وفيه (ذا كواكب) بدل (ذو كواكب)
وصدوره :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

وانظر : الكتاب ٢٢/١ وفيه (يوماً ذا كواكب) ، وانظر
الأزهية للهروي ص/١٩٦ ورواية البيت فيها كرواية الكتاب

(٢) البقرة/٩١ .

١٨٤- أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نَسَبِي (١)

وزيدٌ أخوكَ بَيِّنًا ، وكقولِ الشاعرِ :

١٨٥- كفى' بالنَّاسِ مِن' أَسْمَاءِ كَانِ (٢)
وما أَثْبَهَ هذا مِمَّا في الكلامِ الذي قَبْلَهُ ' دلالة' عليه ، وليس
الأخبارُ كذلك ، ولم تَجِيءْ على هذا ، إِنَّمَا يكونُ خبراً مُقْتَصَلاً
بقائدهِ لم يَدُلَّ عليها ما قَبْلَهَا .

ومنْ ثمَّ لم يُعْجِزْ أبو الحسنُ : أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ
إِذْنُهُ (٣) ، فَكَذَلِكَ : يومٌ ذو كواكبٍ ، فيه دلالةٌ على التَّسَنُّةِ كَانِ
في ظُهورِ الكواكبِ تَسَدُّ النُّجُومِ ضياءَ الشَّمْسِ أو كَانِ الكواكبُ
من السَّلاحِ ، لأنَّ من النَّاسِ من حَمَلَ قولَ الشاعرِ :

(١) البيت لسالم بن دارة . النظر : الكتاب ٢٥٧/١ وعجزه :

وهل بدارة يا للناس من عار

وانظر : الخصائص ٢٦٨/٢ ، والخزانة ٥٥٧/١ وفيها
(مشهوراً) يدل (معروفاً) .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم الاسدي . انظر ديوانه ص/١٤٢
وعجزه :

وليس تحبها إذ طال شاق

وانظر : المقتضب ٢٢/٤ ، والخصائص ٢٦٨/٢ والخزانة
٢٦١/٢ .

(٣) قال ابن جنِّي في الخصائص ٣٣٦/٣ : ومن المحال قولك :
أحقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنُهُ وذلك أنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الأبُوَّةَ فَقَدْ
انْطَوَتْ عَلَى الْبَنُوَّةِ ، فَانْكَ إِذَا إِنَّمَا قُلْتَ : أَحَقُّ النَّاسِ
بِمَالِ أَبِيهِ أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ، فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِكَ :
زيدٌ زيدٌ ، والقائم القائم .

١٨٦- ولما رأيت الصبر ليس بنافعي

وإن كان يوم ذو كواكب أشهب

على أن له كواكب من السلاح ، و (أشهب) أبيض ، يقول :
هو يوم شمس لا ظل فيه .

فلا يستقيم أن يجعل (أشهباً) خبراً ، ولكن حالاً ، وإذا
كان حالاً (كان) بمعنى (وقع) وكان الاسم المنسوب حالاً ،
من حيث جاز أن يكون حالاً^(١) نحو ما وصفت لك .

فأما قوله : لأن الحال أيضاً خبر ، فليس الحال بخبر
محض ، إنما هو زيادة في الخبر ، فيجوز أن يصرف هذه
الزيادة إلى التأكيد دون غيرها مما في الفائدة ، لأنه بقي فيما
يستفاد بالحل زيادة عليه ، فإن صرف الخبر بأسره إلى هذه
الجهة لم يستقيم ، لأنه لا يبقى شيء مستفاد ، فيصير ذلك
إحراقاً عملاً وضعت له الأخبار من الفائدة بهما ، وليس الحمل
على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً
نحو ما ذكرنا وهذا بين .

(١) لم أجده هذا البيت بهذه الرواية في المراجع ، وفي الكتاب
٢١/١ ، بيت لمقاس العائدي يشبه عجزه عجز هذا البيت ،
والبيت هو :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي

إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

(٢) من قوله : (وإذا كان حالاً) إلى (جاز أن يكون حالاً)
ساقط من ج .

٦٦ - مسألة

٤٧ ب / ائلم أن (الطريق) في قول الشاعر :

١٨٧- كما عسل الطريق اتحلل^(١)
موضع متين من الدار ، والسجور ، ونحوهما ، وكذلك
(البيت) ، فإذا كان كذلك كان مختصاً ، كزيد وعمرو ، وليس
مثل : قدّام ، وخلف ، وما أشبههما ، لأن هذين الميّهات ينتقلن مع
انقال ذي الطرف ، فيجوز أن يكون من (البيت) و (الطريق)
وجميع المواضع المختصة ، والميّهة ، فيئن أن (خلف) ونحوه
ليس مثل : الطريق ، والبيت ، والشام ، والمختصات .

فأمّا ما يُحكى عن أبي عمرو ، من أنه ليس : ذهب الشام ،
مثل : دخل البيت ، فليس كذلك عند سيويه^(٢) ، لأن (الشام)
مثل : البيت ، في أنه موضع مختص ، كما أن (البيت) مختص
ليس بجهنم ، بل (البيت) أذهب في الاختصاص من (الشام) إذ
لم يحتمل وجهاً غير التخصيص ، و (الشام) قد يجوز أن
يحمل على إحدى الجهات الست ، كما حملته على ذلك قوم
وإن كان سيويه لم يذهب إلى ذلك ، وحملته على الاختصاص
ظرفاً .

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين
١٩٠/١ وصلحه :

لذّ بهز الكف يسيل منه فيه

وانظر : الكتاب ١٦/١ ، ونوادير أبي زيد ص/١٥ وفيهما
(لذن) بدل (لذ) .

(٢) انظر : الكتاب ١٥/١-١٦ .

فالمُعْتَبَرُ في هذا الباب في تعدّي الفعل الإيهام والاختصاص ،
 والفعل الذي لا يتعدى نحو : قام ، يَمْتَنِعُ من التعدّي الى جميع
 هذه المحسّنات من ظروف المكان ، كما امتنع من التعدّي الى
 سائر الأسماء [المختصة] ^(١) غير الظروف ، وقولهم : دخلت
 البيت ، وذهبت الشام عند سيويه ، وعَسَلَ الطريق الثعلب ،
 وهذا النحو ، حكمه أنْ يَتَعَدَّى الفعلُ إليه بحرف الجر ، لكن
 حرف الجر حذف للاسّاع ، وذلك الأصل ، ف (دخلت) فعل
 غير مُتَعَدٍّ ، كما أنْ (ذهبت) غير متعد ^(٢) ، و (البيت) مختص
 وقد تعدّى إليه .

واللّيل على أنْ (دخلت) غير مُتَعَدٍّ أنْ خلافه ^(٣) غير
 مُتَعَدٍّ ، وهذه الأشياء مما تُعْتَبَرُ بخلافها ، كما تُعْتَبَرُ بأثالها ،
 وأيضاً فإنْ مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يَتَعَدَّى ،
 وعلى ذلك الجمهور والكثرة .

فإنْ قيل : ما تُنْكَرُ أنْ يكونَ مثل : كتبتك ، وكتبت
 لك ، ونحو هذا مما يَتَعَدَّى تارة بحرفٍ وأخرى بغير حرفٍ ؟

قيل له : هذه الحروف في الجملة قليلة ، فالحملُ عليها
 لذلك ليس بمُسْتَقِيمٍ ، ويضعفُ ذلك أيضاً [أنْكَ] ^(٤) لا تكادُ
 تُجِدُ في هذه الحروف التي هي مثل : نصحتُه ، ونصحتُ له ،

(١) زيادة من ج .

(٢) قوله : (كما أنْ ذهبت غير متعد) ساقط من ج .

(٣) خلاف دخلت : خرجت ، فالخروج نقيض الدخول وهو غير

متعد . انظر : اللسان مادة : خرج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَسَلْ وَأَفْلَحْ ، وَأَنْتَ تَقُولُ : دَخَلَ وَأَدْخَلْتَهُ ، وَذَهَبَ
وَأَذْهَبَهُ .

فَأَمَّا جِئْتُكَ قَائِمًا ، أَصْلُهُ : جِئْتُ إِلَيْكَ ، فَاسْتُعْمِلَ بِحَذْفِ
حَرْفِ [الْجُرْ] ^(١) كَمَا اسْتُعْمِلَ (دَخَلْتُ) بِحَذْفِ الْحَرْفِ مِنْهُ ،
وَيُقَوَّى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَدٍّ أَنْ أَشَالَهُ غَيْرُ مُتَمَدٍّ نَحْوُ :
وَلَجْتُ ^(٢) ، وَعَدْتُ ، وَهَجَمْتُ ^(٣) .

-
- (١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) ولج البيت إذا دخله ، الولوج : الدخول . انظر : اللسان
مادة : ولج .
(٣) هجم عليهم : دخل ، وقيل دخل بغير إذن . انظر : اللسان
مادة : هجم .

٦٧ - مسألة

اعلم أنه لا يجوز : أذكراً تلد ناكك أحب إليك أم أنتى^(١) . فتشيب (ذكراً) بـ (تلد) ، لأن ما في المسألة لا يتقدم على الموصول ، فإذا لم يتقدم عليها لم يجز أن يشيب بها ولا بشيء فيها ، والهاء في المسألة إذا وقعت ذكراً مرادة كما أنها في نحو : (أهذا الذي بعث الله رسولا)^(٢) مرادة .

فأما قوله عز وجل : (وكانوا فيه من الزاهدين)^(٣) . فحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول في ذا : إن الألف واللام للتعريف ، وليس بمعنى (الذي) .

فإن حملت هذه الآية على هذا القول فجعلت انلام للتعريف دون (الذي) لم يكن بد من شيء يتعلق به قوله (فيه) ولا يجوز [تعلقه بـ (الزاهدين)] على هذا القول ، كما لم يجز^(٤) [تعلقه به على قول من قال : إن الألف واللام بمعنى (الذي) وإن كان جهتا امتناع الجواز مختلفين .

(١) انظر : الكتاب ٦٦/١ - ٦٧ .

(٢) الفرقان/٤١ .

(٣) يوسف/٢٠ . قال أبو العباس ثعلب في هذه الآية : أي : كانوا من الزاهدين فيه أي : اشتروا على زهد منهم - انظر : مجالس ثعلب ٢٠٧/١ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

واختلافهما : أن مَنْ جَعَلَهُ بمعنى (الذي) لم يَجْزُ
تَعَلَّقْ (فيه) بِهِ [على قوله]^(١) من حيث لم يَجْزُ تَعَلَّقْ
ما في التعلُّقِ على الموصولِ .

وَمَنْ جَعَلَ الألفَ واللامَ للتعريفِ دونَ معنى (الذي) لم
يُجْزِ تَعَلَّقْ (فيه) بِاسْمِ الناعِلِ ، لِتَعَرُّفِهِ وَإِذَا تَعَرَّفَ لَمْ
يَعْمَلْ بِعِلِّ الْفَعْلِ .

فإذا لم يَجْزِ تَعَلَّقْ (فيه) بـ (الزاهدين) في واحدٍ من
القولينِ وكانَ لا بُدَّ من تَعَلُّقِهِ بِشَيْءٍ ، وَجَبَ أَنْ يَتَعَلَّقَ
بِشَيْءٍ آخَرَ ، وذلكَ الشَّيْءُ يَجُوزُ في هذه الآية أن يكونَ الفعلُ
الذي هو : كانوا ، فيكونُ العاَمُ فيه الفعلُ ، ويكونُ ظرفاً مذكوراً
على جهة التبيينِ والزيادةِ في الإفادةِ ، لا على أَنَّهُ الخبرُ ، بل
الخبرُ قولُهُ : (من الزَّاهِدِينَ) .

والدليلُ على جوازِ تَعَلُّقِ الظرفِ بالنفسِ الذي هو (كانوا)
في هذه المسألة أَنَّكَ لو قلتَ : كَانَ زَيْدٌ في الدارِ أَخَاكَ ، وَأَنْتَ
تَعْنِي الأَخَوَةَ من النَّسَبِ ، لم يكنِ العاملُ في الظرفِ إِلَّا الفعلُ ،
فكما لا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يكونَ عاملاً في الظرفِ في هذه المسألة ،
كذلكَ لا يَجُوزُ في الآيةِ [إِلَّا]^(٢) أَنْ يكونَ الفعلُ العامُ .

فأما قولُهُ (من الزَّاهِدِينَ) فمُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ مَضْمَرٍ ، كما
أَنَّكَ إِذَا قلتَ : زَيْدٌ في الدارِ ، وَأَنْتَ من الأَخْيَارِ ، كَانَ الظرفُ
مُتَعَلِّقاً بِشَيْءٍ مَضْمَرٍ مَحْذُولٍ من اللفظِ ، وقامَ انْظَرَفُ مقامَهُ ،

(١) زيادة من ج فيها فائدة .

(٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

و (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ وخبره ، فتقديره دخولهم في هذا الموضع على : هم من الزاهدين ، فكما لا بد هنا من تقديره قبل مضمرة ، كذلك لا بد منه مع (كان) إذا كانت داخلة على الابتداء والخبر .

فالقول في موضع (من الزاهدين) في الآية كالقول في : زيد في الدار ، إلا ما يحدث ٤٨ أ / من التصبر في الخبر ، لدخول (كان) .

ويجوز في قوله (فيه) في الآية وجه آخر ، وهو : أن يكون العامل فيه قوله (من الزاهدين) لأنه قد صار فيه معنى الفعل ، ألا ترى : أنه قد تنصب الحال عنه في نحو : زيد فسي الدار قائماً ، فكما جاز أن يعمل في الحال ويتعلق به ، كذلك يجوز أن يعمل في الظرف .

فإن قال قائل : كيف جاز عمل معنى الفعل في الآية في الظرف ، والظرف متقدم عليه وهلاً امتنع عمله في الظرف مقدماً كما امتنع عمله في الحال مقدماً نحو : زيد قائماً في الدار ؟

قيل له : لا يمتنع معنى الفعل من العمل في الظرف مقدماً وإن امتنع من العمل في الحال مقدماً ، ألا ترى : أنهم قد أجازوا : أكل يوم لك ثوب (ك) ، فقدّموا الظرف ، وأعملوا المعنى فيه ، فكذلك يجوز إعمال المعنى في الآية في الظرف مقدماً .

والفعل 'بَيْنَ الحال والظرف' : أن الحال في المعنى هو
 المفعول به ، فكان حكمه 'أن لا يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول
 به ، إلا أنه لما كن عبارة عن هيئة في وقت الفعل ، وكان الفعل
 لا يخلو من ذلك وكان مفعولاً فيه ، كما أن الظرف مفعول فيها ،
 اتسع في الحال فعمل فيها الماني كما يعمل في الظروف ، ونسب
 يجب إذا عملت فيها الظروف أن تجري مجراها مقدمة
 ومؤخرة لتكون لها مرتبة على الظروف ، ولا تكون مخرجة
 من أحد المفعول به ، فلم تعمل فيها الماني مقدمة عليها ، كما
 عملت في الظروف ، لئلا ذكرنا من أنه في المعنى مفعول به .

فان قلت : فهل يجوز أن يكون العامل في قوله : (فيه)
 في الآية الفعل المقدّر الذي كان في الأصل عاملاً في قوله (من
 الزاهدين) دون أن يكون ما ذكرت من الظرف العامل ؟

قول : لا يسوغ هذا ، لأن ذلك المضمر كان في الأصل
 الخبر ، فلما اختزل قام ما عمل فيه مقامه فاب عن الخبر
 وصار العمل له ، دون ذلك المضمر في الأصل ، وأجاز أن
 يكون ذلك الفعل العامل في الظرف هنا ، لجاز : زيد قائماً في
 الدار ، لأن العامل إذا كان فعلاً لم يمتنع تقديم مفعوله ،
 والمضمر بمنزلة الظاهر ، فاستناعهم من إجازة هذا يدل على
 أن الفعل الذي قام مقامه قوله : (من الزاهدين) في الآية
 لا يجوز أن يكون عاملاً في الظرف ، وإنما العامل فيه والذي
 يعلق به هذا الظرف يكون أحد النسيئين اللذين ذكرناهما ،
 من الفعل المظهر أو معنى الفعل لا غير .

(١) ذكر أن العامل في (فيه) هو (كانوا) أو قوله (من
 الزاهدين) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (فَأَخْرَجَ إِنْشِيءَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ)^(١) فلا يكونُ الذي يَتَعَلَّقُ بِهِ [قَوْلُهُ]^(٢) : (لَكَ) إِلَّا مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ ظَاهِرٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْمُخْتَلِإِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِيهِ •

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ (مِنَ النَّاصِحِينَ) فَشَيْءٌ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ وَالْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ قِيلَا فِي الْأَلْفِ وَالسَّلَامِ^(٣) ، لَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَا فِي الْمَسْئَلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَلِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَعْمَلُ لَتَجِبَ بِهِ بِالْفِعْلِ ، فَإِذَا زَالَ عَنْهُ شَبَهُ الْفِعْلِ بِالْعَرِيفِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَسْمَلَ عَمَلُهُ ، أَلَا تَرَى : أَنَّ النُّحَوِّيْنَ لَا يَجْعِلُونَ : هَذَانِ زَيْدًا ضَارِبٌ وَتَوَكَّهٌ ، إِذَا أَرَادُوا هَذَانِ ضَارِبٌ زَيْدًا وَتَوَكَّهٌ ، لَامْتِنَاعِ الْفِعْلِ مِنَ الْوُقُوعِ هُنَا •

فَإِذَا لَمْ يَجْزَ حَمَلُ (لَكَ) فِي الْآيَةِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ، ثَبَتَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالظَّرْفِ عَلَى مَا قَدْ مَنَّا مِنْ جَوَازِ عَمَلِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الظَّرْفِ مُقَدِّمَةً •

وَلَيْسَ قَوْلُهُ (فِيهِ) وَلَا (لَكَ) وَلَا (عَلَى) فِي قَوْلِهِ : (وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنْ الشَّاهِدِينَ)^(٤) عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : نَعَصَحْتُ لَكَ ، وَزَعَمْتُ فِيهِ ، وَشَهِدْتُ عَلَيْهِ ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَكِنْ لِمَا قَدْ مَنَّاهُ مِنَ الْإِبَانَةِ وَالزِّيَادَةِ فِي الْإِفَادَةِ ، فَهَذَا مَا رَأَيْنَاهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ •

(١) القصص/٢٠ •

(٢) زيادة من ج •

(٣) تنعم في أوّل المسألة •

(٤) الانبياء/٥٦ •

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَكَانُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ) فَالَّذِي كَانَ
يَقُولُهُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ ، أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، أَنَّهُ
يُحْمَلُ عَلَى : وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ (١) .

وَقِيَاسُ قَوْلِهِ هَذَا أَنَّ تَكُونَ الْآيَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ عَلَى : إِنِّي
نَاصِحٌ لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ، وَأَنَا شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ،
فَيَنْظُرُ فِي الْآيِ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمَضْمُونِ ، وَلَيْسَ
هَذَا الْأَضْمَارُ فِي الْأَطْرَادِ وَالْكَثَرَةِ كَجَوَابِ : أَزِيدُ نَسْرِيَّةً وَزَيْدٌ
أَضْرِيَّةً ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، لِأَنَّ الْمَفْعَرَ فِي هَذَا مِثْلُ الْمَفْعَرِ فِي
تَعْرِيفِهِ وَتَكْرِيهِ ، وَلَيْسَ الْمَفْعَرُ فِي الْآيَةِ مِنَ الْمَفْعَرِ كَذَلِكَ ،
إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَجِيءَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُهُ .

وَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ ،
وَحَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَمَا عَلَيْهِ الْكَثَرَةُ أَوَّلُ مَنْ أَنْ يُحْمَلَ
عَلَى إِضْمَارٍ لَمْ يَكُنْ تَقْيِيرُهُ ، وَلَمْ يَنْظُرْ دُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا
بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ) (٢) ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٤٨ ب /
(بِآيَاتِنَا) عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ : (فَلَا
يَصِلُونَ) فَيَكُونُ عَلَى : وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا بِآيَاتِنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ : (أَنْتُمَا
وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ) فَيَكُونُ نِسْبًا لـ (الْغَالِبُونَ) كَمَا كَانَ

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢٩١/٥ : وَأَنَّهُ خَرَجَ تَعَلِّقُ

الْجَارِ إِثْمًا بِأَعْنَى مَضْمُونَةٍ أَوْ بِمَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (مِنْ الزَّاهِدِينَ)

أَي : كَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ .

(٢) الْقِصَصُ / ٣٥ .

(إلى) و (على) و (فيه) في الآي ب (الناجحين)
ول (الراعيين) ؟

فاجواب : أن هذا التويل على ما نراه لا يستقيم من قبل
أنه لا يخلو إذا حمل على هذا من أن يكون متعلقا بقوله
(اتبكما) أو بالتاليين ، ولا يجوز تعلقه بواحد منهما ، لامتناع
تقديم ما في السكلة على الموصولين ، وكل واحد مما ذكرنا بجواز
تعلقه به في صلة وليس في الكلام شيء آخر من فعل ولا
من فعل ، فإذا كان كذلك لم أحيله إلا على أحد الوجهين
اللذين قدّمناهما .

ويجوز على ما ذهب إليه محمد بن السري أن يكون تبييناً
للتاليين ، لأن التقدير يكون : أمتما ومن اتبعكما غاليون بآياتنا
الغاليون ، وقد قدّمنا ما يدّعب إليه ^(١) في هذا .
فأمّا قوله :

١٨٨ - أبعلني هذا بالرحى المتفاعس ^(٢)
فيكون على ما ذهب إليه أبو بكر ، وقد يجوز في الشعر والضرورة ،
ما لا يجوز في الكلام والسمعة .
وليس ما تكونا من الآي على ما عليه هذا الشعر ، لما أرينا
فيما تقدّم .

(١) تقدم قريباً .

(٢) البيت في الكامل ٣٥/١ ، ونسبه الى اعرابي من بني سعد
وصدوره :

تقول وصكت صدرها بيمينها
وانظر : النصف ١٣٠/١ والخصائص ٢٤٥/١ والحماسة
٦٩٦/٢ ومنسوب فيها الى الهذلول بن كعب العنبري .

٦٨ - مسألة

اعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمّر المجرور ، لأنّ المضمّر المجرور من الاسم بمنزلة التّوين والطبّ نظير الشّية ، فكما لا يعطف الاسم على التّوين ولا يشئ معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة .

فان قيل : إنّ الظاهر المجرور نحو : دار زيد ، فيما ذكرت مثل المضمّر المجرور (١) .

قيل : إنّ المضمّر المجرور أشبه بالتّوين ، إذ كلّ واحد منهما غير منفصل من الاسم الظاهر ، يدلك على أنّه أشدّ شبهاً بالتّوين من المظهر - أنّ المظهر إنّما عاقبه التّوين ولم يشبهه ، وإنّ عاقبه - حذفك الياء في المضان من النداء نحو : (يا عباد) (٢) ولو كان مكنّ المضمّر هنا مظهر لم يجز حذفه ، فهذا يدلك على شدّة شبه المضمّر بالتّوين ، وأنّه قد ينزل عندهم منزلة ، إذا صار لا يفصل بين التّوين والمثوّن كما لا يفصل بينهما ، وإذا صار يحذف في الموضع الذي يحذف فيه .

ويدلك أيضاً على شدّة اتصال المضمّر وأنّ المظهر دونه في الاتّصال ، أنّك تفصل بين المظهر وبين الجار بحروف الزيادة في الكلام والشعر والظروف في الشعر ، ولا تفصل شيئاً

(١) قوله : (مثل المضمّر المجرور) ساقط من ج .

(٢) الزمر/ ١٠ . في ش (يا عباد الله) وهو خطأ .

من ذلك في المضمَر ، وذلك نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ)^(١) و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)^(٢) و (فَبِمَا تَقْضِيهِمْ)^(٣) ولا يجوز شيء من هذا التصل مع المضمَر ، وممّا جاء في الشعر :

١٨٩- كَانَ أَمْوَاتٌ مِنْ إِيْغَالِيَهِنَّ بِنَا
أَوَاخِرِ الْمَيْسِرِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِ يَجِ^(٤)

و :

١٩٠- كَمَا خُطَّةَ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا
يَهُودِيٌّ يُتَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٥)

و :

١٩١- اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٦)
ف (اليوم) يكون مطلقاً بمعنى الفصل في (لله) ، إذ لا يجوز حملُه على (در) ولا على (لامها) ، للتقديم على المسئلة .

فإن قال قائل : كيف استُجزئتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر والاستدلال على ما حاولتم تصحيحه بها ؟

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | آل عمران/ ١٥٩ . |
| (٢) | نوح/ ٢٥ . |
| (٣) | النساء/ ١٥٥ . |
| (٤) | البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/ ٧٦ ، وفيه (انقاض) بدل (أصوات) ، وانظر : الكتاب ٩٢/١ والمقتضب ٣٧٦/٤ . |
| (٥) | البيت لأبي حنيفة النميري ، انظر : شعر أبي حنيفة النميري ص/ ١٦٣ . وانظر : الكتاب ٩١/١ والمقتضب ٣٧٧/٤ . |
| (٦) | هذا عجز بيت لمعرو بن قمينة ، انظر : ديوانه ص/ ١٨٢ وصدره : |

مَارَاتٍ سَائِدَةٍ مَا اسْتَعْبَرَتْ

وانظر : الكتاب ٩٠/١-٩١ . والخزانة ٢٤٧/٢ .

قِيلَ لَهُ : لَمْ نَسْتَعِدهُ بِالضَّرُورَةِ ، وَإِنَّمَا أَرَيْنَا فِيمَا اسْتَعِدهُنَا بِهِ فِي هَذِهِ الْأَثْيَاءِ انْفِعَالَ الْمَظْهَرِ الْمَجْرُورِ عَنْهُمْ مِنَ الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ ، إِذَا اسْتَجَازُوا الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَظْهَرِ الْمَجْرُورِ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالشَّعْرِ ، وَلَمْ يَسْتَجِيزُوا ذَلِكَ فِي الْمَضْمَرِ لَا فِي ضَرُورَةٍ وَلَا فِي سَعَةٍ ، كَمَا لَمْ يَسْتَجِيزُوا ذَلِكَ بَيْنَ التَّوِينِ وَالْمُسَوْنِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْمَضْمَرَ أَدْخُلَ فِي بَابِ الشَّبَهَةِ بِالتَّوِينِ مِنَ الْمَظْهَرِ عَنْهُمْ ، وَكَمَا لَمْ يَسْتَجِيزُوا فِيهِ انْفِعَالَ ، كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَجِيزُوا فِيهِ الْعَطْفَ وَكَمَا اسْتَجَازُوا انْفِعَالَ فِي الْمَظْهَرِ كَذَلِكَ يَسْتَجِيزُونَ الْعَطْفَ عَلَيْهِ .

فَاجْزَأُ (١) ذَلِكَ قَائِدٌ فِي التَّرْتِيلِ خَاصَّةً ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَفَةً قَبِيلَ مُطَرَّدَةٍ كَجَطَلِ الثَّنِيَّةِ فِي الْأَحْوَالِ بِالْأَلْبِ (٢) ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَاسٌ فِي الْعَرِيَةِ يُشَبِّهُ وَيَعْضِدُهُ ، بَلِ الْوُجُودُ فِيهِ مِمَّا يُفْسِدُهُ وَيَمْتَنِعُ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَظْهَرِ الْمَجْرُورِ مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمًا مُفَصَّلًا وَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ (٣) ذَلِكَ مَعَ الْمَضْمَرِ لِنِدَّةِ اتِّصَالِهِ فِيمَا أُوَيْنَاهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتَ فِي مُشَابَهَةِ التَّوِينِ ، وَالْمَضْمَرُ اسْمٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَعَطْفُ الْأَسْمِ عَلَى الْأَسْمِ لَا يَمْتَنِعُ .

(١) يعني : إجازة الفصل بين الاسم والمضمر المجرور المتصل به ، وبين حرف الجر والمضمر المجرور به .

(٢) هي لغة بني الحارث وبطون من ربيعة . انظر : شرح المفصل ١٢٨/٣ .

(٣) في ج (لا يكون) بدل (لا يجوز) .

قيل : فالمضمر المرفوع أيضاً اسمٌ وقد رأيتَ تَجَنَّبَهُم للعطف
 عليه من حيثُ نُزِّلَ منزلةَ الجزءِ من النحلِ ، فلو كانَ المشهورُ
 ما ذكرتَ من عطفِ الاسمِ على الاسمِ دونَ مراعاةِ غيرهِ مما
 يتماثلُ باللفظِ دونَ المعنى ، لم يكرهْ^(١) عطفُ المظهرِ المرفوعِ
 على المضمرِ المرفوعِ •

(١) في ج (لم يكن) بدل (لم يكره) •

٦٩ - مسألة

٤٩ أ / اعلم أنه قد قيل في قوله عز وجل : (من الذين هادوا يحرّقون الكلم)^(١) .

إنه يجوز أن يكون (من الذين هادوا) متعلقاً بقوله :
(ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب)^(٢) (من الذين هادوا) .

ويجوز عني أن يكون متعلقاً بـ (نصير) كأنه : (وكفى بالله نصيراً)^(٣) (من الذين هادوا) بدلالة قوله : (فمن ينصروننا من بأس الله)^(٤) .

وأجازوا أن يكون المعنى [على]^(٥) : من الذين هادوا فربق يحرّقون ، وقوم يحرّقون ، ونحو ذلك .

فإن قلت : أفحجز على هذا : من القوم يأكل ، تريد : رجل يأكل ، وهلاً جاز على هذا : مررت بـ قوم ، تريد : برجل يقوم ؟

(١) النساء/٤٦ :

(٢) النساء/٤٤ :

(٣) النساء/٤٥ :

(٤) غافر/٢٩ :

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قِيلَ لَهُ : أَمَّا الْآيَةُ فَبِهَذَا التَّقْدِيرُ 'فِيهَا سَائِعٌ' ، كَأَنَّهُ : مَنْ
الَّذِينَ هَادُوا وَفَرِيقٌ ، فَحُذِفَ بَعْدَ اللَّفْظِ ، وَالْمُرَادُ إِثْبَاتُهُ ، وَعَلَى
هَذِهِ الشَّرِيطَةِ حُذِفَ ، لَا عَلَى أَنَّ يَتَوَقَّعُ الْوَصْفُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ،
يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ تَحْكِيمَ عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ (يُحَرِّفُونَ)
أَنَّهَا رَفَعَ لِيَكُونَهَا وَصْفًا لِلْمُبْتَدَأِ ، لَا لِأَنَّهَا مُبْتَدَأٌ كَمَا يَعْرِفُ
بِحَكْمِكَ ^(١) عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ مِنْ نَحْوِ :

١٩٢ يا رَبِّ مَنْ يَبْقِضُ أَذْوَادَنَا (٢)
أَنَّ الْجُمْلَةَ صِفَةٌ لَا مَعْنَى ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَنَحَلْصَ هَذِهِ مِنْ
هَذِهِ ، فَكَذَلِكَ يُعْرِفُ بِحَكْمِكَ عَلَى مَوْضِعِ (يُحَرِّفُونَ) بِأَنَّ
الزَّمَانِيَّةَ بِالْهَمْزِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مُقَامَ الْمُبْتَدَأِ ، وَنَظِيرُ هَذَا
مَا قَالَهُ سَيَبُويَهٌ فِي قَوْلِهِ : مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءَ
شَحْمَةٍ ^(٣) .

فَقُلْ : جُذِفَتْ (كُلُّ) بَعْدَ أَنَّ لَفْظَتْ بِهَا اسْتِغْنَاءٌ ^(٤) ، قَدْ ذَهَبَ
إِلَى أَنَّهَا مُرَادَةٌ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً مِنْهُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَمَّعْ
عِنْدَهُ عَطْفٌ عَلَى عَامِلَيْنِ إِذَا (كُلُّ) بِمَنْزِلَةِ الْمَلْفُوظَةِ بِهَا .

(١) مِنْ قَوْلِهِ (عَلَى مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ) إِلَى (كَمَا يَعْرِفُ بِحَكْمِكَ)
سَاقِطٌ مِنْ ج .

(٢) الْبَيْتُ لِعَمْرُو بْنِ قَمَيْثَةَ ، انْظُرْ : دِيَوَانُهُ ص/١٩٦ ، وَعَجْزُهُ :
رَحْنَ عَلَى بَفَضَائِهِ وَاعْتِدَائِيْنِ
وَانْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٧٠/١ وَالْحَيَوَانُ ٣٠٦/٣ .

(٣) انْظُرْ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٢٨١/٢ .

(٤) قَالَ سَيَبُويَهٌ : وَتَقُولُ : مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءَ
شَحْمَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ فَصَبْتَ شَحْمَةً وَبِيضَاءً فِي مَوْضِعِ جَرٍّ
كَأَنَّكَ لَفْظْتَ بِكُلِّ . فَقُلْتَ : وَلَا كُلُّ بِيضَاءَ . انْظُرْ : الْكِتَابُ
٣٣/١ .

ولا يجوزُ على هذا الوجه أنْ تقولَ : مررتُ بيثومَ ، لأنَّ
حرفَ الجرِّ لا يتعلَّقُ ، ولا يدخلُ في غيرِ الأسماءِ ، متى أدخلتْ
على غيرِ الأسماءِ (١) أجزتْ فيها غيرَ جائزٍ ، وكما لم يَجْزِ هذا في
حروفِ الجرِّ ، كذلك لا يجوزُ في الفاعلِ ، ولا يسوغُ : جاءني
قامَ ، وأنتَ تريدُ : رجلٌ قامَ ، لأنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ فيخلو
الفاعلُ ويُفترغُ منه ، كما لا يُحذفُ المجرورُ فيُملقُ الجارُ .

فلا يكونُ الفاعلُ جملةً كما لا يكونُ المتعلِّقُ به حرفٌ
الجرِّ غيرَ اسمٍ فلا يجوزُ هذا في الفاعلِ ، من حيثُ لم يَجْزِ أنْ
يدخلُ الفعلُ معه ، وإذا لم يَجْزِ ذلكَ فيه إذا جرى ذكره ،
للأدلةِ التي ذكرناها في ذلكَ ، كانَ حذفه إذا لم يَجْزِ ذكره
أشدَّ امتناعاً .

فأمَّا قوله عزَّ وجلَّ : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا
لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) (٢) فاللهي على أحده ، وهو حسنٌ ،
لأنَّه ليسَ بفاعلٍ . فأمَّا قوله :

..... وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَلَطٍ

كَالطَّمَنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ (٣)

فلا يكونُ إلا على أنْ يجعلَ الكافَ فاعلةً للضرورة ، ولا يسوغُ
على أنْ يكونَ المعنى شيءٌ كالطَّمَنِ لما ذكرنا من امتناعِ حذفِ
الفاعلِ .

(١) قوله : (متى أدخلت على غير الأسماء) ساقطة من ج .

(٢) النساء/ ١٥٩ .

(٣) لقد تقدم تخريجه وهو الشاهد الواحد بعد المئة .

فأما قوله :

جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(١)

فجاءَ في الشعر ، لأنَّ الجارَّ اسمٌ ، ولا يجوزُ قياساً على هذا في الحروفِ الجارية ، لأنَّ الحروفَ لا تُملَقُ ، والأسماءُ أقوى منها وأكثرُ تصرفاً ، فلا يُستَكرُّ أنْ يجوزَ فيها من الاتِّساعِ ما لا يجوزُ في الحروفِ .

فأما قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ)^(٢) فمما قالوه فيه من أنَّ المعنى : أنَّه يُريكم ، فغيرُ متَّعَمِّعٍ ، لأنَّه ليسُ بفاعلٍ ، إنما هو مبتدأٌ فيجوزُ فيه ما تأوَّلناه من قوله : (يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ) من أنَّه حذَفَ على تقديرِ اللفظِ له ، لا على إقمة وصفه مقامه . ويجوزُ فيه أيضاً أنْ يكونَ (يُرِيكُمْ الْبَرْقَ) تفسيراً للآيةِ كما كانَ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)^(٣) تفسيراً للوعدِ .

ويَحْتَمِلُ أيضاً قوله : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَمِيرَاتٌ صُدُورُهُمْ) ما ذهبَ إليه أبو الحسن^(٤) من أنَّ المعنى : قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والحذفُ على هذا الحدِّ أيضاً ، إذْ قبيحٌ أنْ يُقامَ الماضي مقامَ الحالِ ، لكونها خلافاً ، فيكونُ حملُها أيضاً على هذا الوجه ، وليسَ قولُ مَنْ قالَ في ذلك أنَّه على وجهِ الدُّعَاءِ بشيءٍ .

(١) تقدم تخريجه في المسألة السادسة والثلاثين .

(٢) الروم/ ٢٤ .

(٣) الناقة/ ٩ .

(٤) انظر : المسألة السادسة والثلاثين .

وتَحْتَمِلُ الآيةُ وَجْهًا آخَرَ ، وهو أنْ يَجْعَلَ المحذوف
 المبتدأ ، وَلَا يَجْعَلَ (يَحَرِّقُونَ) في موضعِ خبرٍ ، ولكنْ
 يَجْعَلُهُ استئنافَ خبرٍ ، كَأَنَّهُ من الذين هادُوا كَفَّارًا أو
 معْتَدُونَ ونحو هذا مما يدلُّ الكلامُ عليه .

٧٠ - مسألة

اعلم : أن قوله ' عز وجل : (قُلْ لا يُؤْمِنُونَ
 حَتَّى يُحَكِّمُوكَ) ^(١) أن (لا) ^(٢) الأولى نافية ^(٣) لشيء يتوهم ،
 أو مقدم الذكر من إيمانهم ، فنحن ذلك بـ (لا) فقول : فلا ، ثم
 قل : (وَرَبُّكَ لا يُؤْمِنُونَ) ، فـ (لا) النافية متعلقة بالتسليم
 متعلقة له ، وهي تدل على المحذوف المقدم الذكر أو المتوهم ،
 ويحسن الحذف لدلالة هذا المذكور المنفي بالتسليم عليه .

وإن جعلت تأكيداً لم يمتنع ، كأنه : فَوَرَبُّكَ لا
 يُؤْمِنُونَ ، كقولهم : (فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ
 لَحَقُّ) ^(٤) .

(١) النساء/ ٦٥ .

(٢) (لا) ساقطة من ج .

(٣) نافية (ساقطة من ج .

(٤) الذاريات/ ٢٢ .

٧١ - مسألة

قال أبو إسحاق في قوله عز وجل : (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا ٤٩ ب / أَوْ قَائِمًا)^(١) المعنى : إذا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ في حالٍ من الأحوال دَعَانَا ، فجاءيزٌ أن يكون (دَعَانَا لِجَنبَيْهِ) دَعَانَا مُسْطِيجًا^(٢) ، أو دَعَانَا قَائِمًا ، وجائز أن يكون (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ لِجَنبَيْهِ) أو مَسَّهُ قَائِمًا أو مَسَّهُ قَاعِدًا دَعَانَا .

والقول الأول [أَحْسَنُ]^(٣) وهو أن يكون المعنى : وإذا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا في جميع أحواله ، وجميع أحواله هو ما ذُكِرَ من النَسْطِجِ والقيام والقيود ، فتوابعه (لِجَنبَيْهِ) مُتَمَلِّقٌ بـ (دَعَانَا) ، وقوله (دَعَانَا) العامل فيه ، وكذلك في قوله (أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا) ، كأنه : دَعَانَا مُسْطِيجًا ، أو قَاعِدًا أو قَائِمًا ، فالكلام على وجهه لا يحتاج معه إلى تقديم ولا تأخير ، وإذا وُجِدَ السَّيْلُ إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك [معه]^(٤) .

وأيضاً فإنه إذا قال : (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ) وقع المَسُّ على كلِّ حالٍ من قيام وقعود وغير ذلك وعمَّها كلها ،

(١) يونس/١٢ .

(٢) انسطح الرجل : امتدَّ على قفاه ولم يتحرك ، السطيج :

المنبسط . انظر : اللسان مادة : سطج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَيُسْتَنْتَى بِعَمُومِ وَقُوعِ الْمَسِّ عَلَى الْأَحْوَالِ وَدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا عَنِ
نَفْعِهَا وَتَخْصِصِهَا ، وَلَيْسَ إِذَا دَعَا اللَّهُ الدَّاعِيَ فِي حَالٍ مِنْ
أَحْوَالِهِ ، وَهَيْئَةٍ مِنْ هَيْئَاتِهِ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاعِيًا لَهُ فِي
سَائِرِهَا ، وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ 'يَجُوزُ' أَنْ يَدْعُوهُ فِي حَالٍ وَلَا
يَدْعُوهُ فِي أُخْرَى ، فَحَمَلَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُفْتَمَلَةَ الْمُخْتَصَّةَ
عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالدَّعَاءِ أَوْلَى وَأَحْسَنُ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى التَّعَلُّقِ بِالْمَسِّ .

وَيُؤَكِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ قَوْلُهُ : (وَإِذَا مَسَّهُ
الشَّرُّ فَدْعُوا دُعَاءَ عَرِيضٍ)^(١) وَ (دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ
الدِّينَ)^(٢) فِي آيٍ مِثْلِهَا تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْإِظْهَارِ وَالْإِكْتَارِ مِنَ
الْمَبْدِ فِي الدَّعَاءِ عِنْدَ الشَّدَّةِ وَهِيَ الْمَحْنَةُ .

(١) فصلت/ ٥١ .

(٢) يونس/ ٢٢ .

٧٢ - مسألة

قد كتبنا في هذه الأجزاء وفي غيرها شرح قوله^(١) :

١٩٣- متى كنت لأملك مقتورينا^(٢)

ودللتنا على صحة قول الخليل قيد ، على أنه جمع يراد به النسب على حد الأعجمين ، والأشعرين^(٣) ، بشيخ الوائلي التي هي لام ، وأن ذلك إنما صحح كما صحح (عسور) و (اجنور)^(٤) ونحو ذلك ، وهذا دليل بين على صحة قول الخليل .

وأما ما أئتمناه أبو الحسن الأخفش^(٥) ليزيد بن الحكم^(٦) من قوله :

-
- (١) لم يتقدم شرح هذا القول في هذا الكتاب .
- (٢) البيت لعمر بن كلثوم . انظر : شرح المعاني السبع للزوزني ص/ ١٧١ ، وصدده :
تهذيبنا وأوعدنا رويداً
انظر : نوادر أبي زيد ص/ ١٨٨ . والخصائص ٢/ ٢٠٣ .
- (٣) قال سيبويه : وسألوا الخليل عن مقتوي ومقتوين ، فقال : هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين . انظر : الكتاب ٢/ ١٠٣ .
- (٤) انظر : الكتاب ٢/ ٣٦١ .
- (٥) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، توفي سنة ٣١٥ هـ ، انظر : أنباء الرواة ٢/ ٢٧٦ .
- (٦) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الشقي من شعراء الدولة الأموية ، انظر : الأغاني ١٢/ ٢٨٦ .

١٩٤- تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِمِ كَشَمَكَ شَكْلُهُ

وَأَنَّى خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي^(١)

فَأَنَّهُ أَشَدُّنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى : مُقْتَوِيٌ ، بَضْمُ الْمِيمِ ، وَهَكَذَا صَحَّحْتُهُ وَحَدَّثَنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ قَالَ : الْمُقْتَوِي^(٢) : مَنْ خَلَّصَ الْخَلْمَةَ ، وَهُوَ عِنْدَنَا كَمَا قَالَ .

وَشَرَحَهُ أَنَّهُ : مُفْعَلٌ ، فَالْوَاوُ اصْصَحِيحُ فِي الْكَلِمَةِ لِامِّ الْفَعْلِ ، وَآيَاهُ مُتَمَلِّيةٌ عَنِ اللَّامِ الزَّائِدَةِ ، وَأَصْلُهُ 'وَاوٌ' ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مِثْلُ : أَحْمَرْتُ ، فَأَمَّا الْوَاوُ فَصَحَّحْتُ كَمَا صَحَّحْتُ فِي (اِرْعَوَيْتَ) وَنَحْوِهِ ، إِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَالَى فِي الْكَلِمَةِ إِعْلَالُ لَامَيْنِ وَلَا إِعْلَالُ عَيْنٍ وَلَا مٍ ، لَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ [مِنْ الْكَلَامِ]^(٣) إِلَّا فِيمَا حَكَمَ لَهُ بِالْقَلَّةِ ، وَفِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ حُرُوفٌ أُخِّرَ مِثْلُهَا وَهُوَ قَوْلُهُ : مُحْجَوِيٌ ، وَمُدْحَوِيٌ ، وَهُوَ مِنْ (حَجَا) وَ (دَحَا) .

وَيَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ (مُقْتَوِيٌ) فِي الْبَيْتِ : مُتَمَلِّلٌ ، وَأَنَّ الْمِيمَ لَيْسَ بِمَفْتُوحٍ إِنَّمَا هِيَ مِيمٌ (مُفْعَلٌ) تَعْدِّي إِلَى قَوْلِهِ : خَلِيلًا ، وَالْمَفْتُوحَةُ الْمِيمُ لَا يَتَدَّى إِلَى شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ فَاعِلٍ .

(١) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم ، وعدد أبياتها تسعة وعشرون . وقد أوردها أبو علي في البصريات . انظر : لوحة / ٥ ب / . وانظر : الخصائص ١٠٤/٢ . واللسان مادة : قتا .

(٢) القتل الخلعة ، ويقال للخادم : مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء ، كأنه منسوب إلى المقتى . انظر : الصحاح ٢٤٥٩/٦ مادة : قتا .

(٣) زيادة من ج .

فإن قلت : أرأيتَ (مُفْعِل) نحو : مُرَعَوٍ ، مُتَعَدِّياً في موضعٍ ، فيجوزُ تَعَدِّي هذا الذي في البيتِ ، أو ليسَ هذا البابُ يَجِيءُ كُلُّهُ غيرَ مُتَعَدِّ ؟

فأقولُ فيه أنَّ هذا البابَ من اسمِ الزاتلِ كما قلتُ غيرَ مُتَعَدِّ ، كما أنَّ قولَهُ كذاكَ ، إلّا أنَّ الشاعرَ للضرورةِ يجوزُ أنَّ [يكونَ] (١) حَمَلَ ذلكَ على المعنى فعَدَّاهُ ، والمعنى : فأنسى خَلِيلاً صالِحاً بِكَ خُذُمٌ ، أو انقطعَ (٢) خَلِيلاً ، أو اتَّخَذَهُ ، إنَّ كُنْتَ أَنْتَ مَكاشِراً لِي ، ومُعْرِضاً عَنِّي ، فحَمَلَهُ على هذا المعنى وَعَدَّاهُ ، كما حَمَلَ (الرَفَثُ) على معنى الإِفْضَاءِ في قولِهِ : (الرَفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) (٣) .

وإنَّ ثَبُتَ قلتُ : أَضْمِرُ شيئاً دَلَّ عَلَيْهِ (مَقْتَوِي) فَتَصْبِيهِ بِذَلِكَ ، وقد قيلَ في قولِهِ : (سَفَهَ نَفْسَهُ) (٤) إِنَّهُ حَمَلَ على معنى (جَهَلَ) ، فَعَدَّيَ كما عَدَّيَ ، فكذلكَ يكونُ هذا البيتُ ، فـ (مَقْتَوِي) من (مَقْتَوِينَ) وزنه : مُفْعِلٌ ، وأصلُهُ : المُفْعِلِل ، و (مُقْعَوِي) : مُفْعِلِلٌ .

(١) زيادة من ج يقتضيتها السياق .

(٢) في ش (ينقطع) وهو لا يناسب قولهُ الآتي : أو اتَّخَذَهُ .

(٣) البقرة/ ١٨٧ . عَدَّيَ الرَفَثُ بالي وإن كان أصلهُ التعمدية بالباء لتضمينه معنى الإِفْضَاءِ . انظر : البحر المحيط ٤٨/٢ .

(٤) البقرة/ ١٣٠ . قال أبو عبيدة : أي : أهلك نفسك ، وأوبقها . انظر : مجاز القرآن ٥٦/١ ، وفي تفسير الفخر الرازي ٧٨/٤ ، يجوز أن يكون (سَفَهَ) متعدياً ، أو بمعنى : جهل ، أو أضل .

وأصل الكلمة : القَتَوَة ، وحدَّثَنَا أبو الحسن عن أحمد بن
 يحيى قال : المَقْتَوِي : من الخدمة ، وقد شَرَحْنَا ، قال :
 والمَقْتِي (١) الذي يَتَزَوَّجُ امرأة أبيه ، قال : وهو الضَّيِّزَن (٢)
 أيضاً ، والمَقْتِي : من المَقْتِ . *

-
- (١) المَقْتِي : الذي يتزوج امرأة أبيه ، وهو من فعل الجاهلية .
 انظر : اللسان مادة : مقت . *
- (٢) الضَّيِّزَن : الذي يتزوج امرأة أبيه ، إذا طلقها أو مات
 عنها . انظر : اللسان مادة : ضزن . *

شرح آخر من القول في واحد (١)

اعلم أن قوله : مررت برجل واحد ، يحتمل (واحد)
فيه ضربين : أحدهما : أن يكون وصفاً ، والآخر : أن يكون
اسماً للمذكر .

فأما النوع فجاء على الفمل أو في تقدير ذلك ، مثل :
فأليس .

وأما الاسم فهو اسم للمذكر من قولنا : واحد ، اثنان ،
ثلاثة ، بهذا كما وصف به (أربع) في قوسهم : مررت ٥٠ /
بنسوة أربع ، فحقيقته هذا أنه اسم وعطف بيان لصفة ، كما
أنني إذا قلت : مررت بأبي عبد الله زيد ، كان عطفاً .

والدليل على أن (واحداً) اسم ليس بوصف وإن أجريت
إعرابه على الاسم الذي قبله ، وكان على نفل ما يكون وصفاً
[قولك : مررت بنسوة أربع ، وصرفك لـ (الأربع) فلو كان
وصفاً] (٢) لم ينصرف ، كما لم ينصرف (أحمر) ، فانصرافه
هذا يدل على أنه اسم و (واحد) مثله ، لموافقه له في باب
العدد ، وإن كنت التاء لم تدخل عليه كما دخلت على ثلاثة ،
للاستثناء عن ذلك في (الواحد) ، لأنني إذا قلت : رجل وامرأة
دلت على المذكر والمؤنث ، فاستغنيت عن إثبات العلامة بذلك
في (الواحد) ولم أستغن عنه في غير من أسماء الصدم .

(١) تقدم شرح (واحد) في المسألة التاسعة والخمسين .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

و (واحد) هذا لا يعملُ عملَ الضمِّ ، ولا يرفعُ شيئاً ، كما
أنَّ (الكاهل) و (النارب) كذلك ، إلاَّ على قياسٍ من قال :
مردتُ برجلٍ حسنٍ منقتهُ ، وبخشبَةٍ ذراعٍ طولها .

٧٣ - مسألة

قال سيوريه في أول الكتاب : وكذلك إذا ألحقت النابت في المخالفة^(١) ، يعني : تنصليين ، وقال هذا في الياء ، في مواضع أخرى من الكتاب^(٢) ، إنه اسم .

والدليل على أنها اسم ، أنها لا تخلو من أن تكون علامة مجرورة من الضمير أو ضميراً فلو كانت علامة ولم تكن ضميراً لزم أن تثبت في كل الاثنين ، كما ثبتت الياء في : فاستأ ، فلما حذفت ولم تثبت علامة أنها ضمير ليست بعلامة .

فإن قلنا : ما تنكر أن تكون علامة وإنما حذفت فسيأتي وإن ثبتت الياء في فاستأ ، لما كان يدخل من الاستقلال في مثل : يضربان ، لو لم تحذف لتوالي الحركات ، وانكسار ما قبل [الياء]^(٣) ، وكل ذلك يستشكل ، فحذف لذلك ، لا لأنه علامة ضمير ؟

قيل : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسماً لم يكن يستشكل ، لأنها غير لازمة ، بل التقرير فيها الانفعال ، وما كان كذلك لم يستشكل ما ذكرت فيه ، إنما يستشكل ذلك في الكلمة الواحدة ، ألا تراهم قالوا : لكُنْيك فاعلم ، ونحو هذا ، فجمعوا^(٤) بأن هذه الحركات لما كانت غير لازمة ، وتقول :

(١) انظر : الكتاب ٥/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٧٦ و ٢٧٧ .

(٣) زيادة من ج يقتضيهما السياق .

(٤) (فجمعوا) متعلق من ج .

يُسَكِّيان ، فجُمِعَ بينَ المشركَيْنِ ، إذْ قَدِيرُكَ فِيهَا الْإِنْفِصَالُ ،
وكذلكَ لو كانَ هذا ضميراً لم يَسْتَقِلْ هذا الجَمْعُ بِسَيِّئِ
الحَرَكَاتِ فِيهِ •

وأيضاً فلو كانتْ علامةٌ حَذَقَهَا للاستِثْنالِ لا لكونِها
ضميراً^(١) لكانَ جديراً أَنْ يَرُدَّهَا الشعراءُ في اضطرابِ الشعرِ كما
يَرُدُّونَ الأشياءَ التي تُخَفَّفُ وتُغَيَّرُ للاستِثْنالِ إلى أصولِها^(٢) ،
فإنْ لم يَرُدَّ هذِهِ يُقْوِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ ضَمِيرٌ •

فإنْ قلتَ : فهَلَّا ثَبَّتَ العلامةُ التي هي ضميرُ المذكَرِ في
مثلِ : أَنْتَ تَفْعَلُ ، وهَلَّا دَلَّكَ اتِّعَاقُ ثَبَاتِهِ هُنَا عَلَى أَنَّ الْإِياءَ
فِي (تَفْعَلُ) الذي بآياءِ (تَفْعَلُ) لَمَذكَرٍ لَيْسَ بِضَمِيرٍ ، كما
أَنَّ (فَعَلَّ) لِمَا لم يَكُنْ فِيهِ علامةٌ ظَاهِرَةٌ لِلضَمِيرِ عِلْمَتْ : أَنَّ
(فَعَلَّ) علامةٌ لِلثَّابِتِ دُونَ الضَمِيرِ ؟

قيلَ : أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لِمَا أَلْبَسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي الْمَخَاطَبَةِ
جُعِلَ الْفَصْلُ فِيهَا إِتْهَارُ الضَمِيرِ ، وَإِنَّمَا عَلَّمْنَا : أَنَّ التَّاءَ فِي
(فَعَلَّ) علامةٌ لِثَبَاتِهَا مَعَ علامةِ الضَمِيرِ ، لِأَنَّهَا أَوْ كُنَتْ علامةً
ضَمِيرٍ لَمْ تَثْبُتْ ، كما لَمْ تَثْبُتْ عَلَامَتَانِ الضَمِيرِ فِي فَعْلٍ وَاحِدٍ ،
فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ •

(١) مِنْ قَوْلِهِ (لَمْ يَسْتَقِلْ هَذَا الْجَمْعُ) إِلَى (لَكَانَ جَدِيرًا) سَاقَطَ

مِنْ ح •

(٢) وَذَلِكَ مِثْلُ : رَدِّ الشَّاعِرِ الْهَمْزَةَ الْمَحذُوفَةَ فِي (يَكْرَمُ) فَقَالَ :

فَارِثُهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يَنْوَكْرَمَا

وَمِثْلُ قَوْلِ الْآخَرِ :

مَهَلَا أَعَاذَلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي

إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمَّنِيَا

حَيْثُ فَكَّ الْإِدْغَامُ مِنْ قَوْلِهِ : (ضَمَّنِيَا) مُضْطَرًا • انْظُرْ :

الْكِتَابَ ١١/١ ، وَالْإِنْصَافَ ١١/١ وَ ١٢ •

٧٤ - مسألة

قال في باب المفعولين اللذين لا يجوز أن يقتصر على
أحدهما وإنما ذكرت المفعول الأول لتعليم الذي تضيف إليه
ما استقر له عندك (١) .

بني بـ (الذي تضيف إليه) المفعول الأول ، والهاء
لـ (الذي) ومعنى هذا الكلام : أنك تعلم المخبر وتقدمه خبر
المفعول الأول ، وما تقدمه إليه في المفعول الثاني الذي هو خبر
عن المفعول الأول في المش ، والقدير : تعلم ما استقر عندك
الذي تضيف إليه .

وأما تفسير المنك ، فإن (تعلم) مفعول من (عليت)
الذي بمعنى (عرفت) كنه : ليعرف المخاطب الذي تضيف إليه
ما استقر له عندك ، وقوله : ما استقر له عندك ، يدل من
(الذي تضيف إليه) ، لأنه ما تبين به كائنك قلت : لتعلم
ما استقر الذي تضيف إليه ، أي : ليعرف المخاطب خبر المتحدث
فيه ويندعه إياه .

وسيجز أيضا أن يكون (تعلم) متحولا من (عليت)
المتحدي الى مفعولين ، في قول من أجاز الاقتصار على المفعول
الأول من المفعولين الثلاثة ، فيكون قولك : الذي تضيف إليه
مفعولا أولا ، و (ما استقر) يدل من منه ، ولا ينبغي أن يحمل
على هذا ، لأن ذلك لا يجوز عند .

(١) الكتاب ١/ ١٨ .

ولا يجوز أن يكون قوله : ما استقر له عندك ، مفعولاً
 ثانياً ، لأنه لا يخلو من أن يُجملَ (تُعلم) مفعولاً من (علمت)
 الذي بمعنى (عرفت) ، أو من (علمت) المتعدي إلى مفعولين ،
 فإن نقلته من الذي بمعنى (عرفت) صار المعنى : لتعلم الذي
 تسند إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد في المعنى ، لأنك
 [لست] (١) تريد أن تعلم المستند إليه ذلك ، أي : إنما تريد
 أن يعرفه المخاطب ، فلا يكون إذا المفعول من الذي بمعنى
 (عرفت) .

ولا يجوز أيضاً أن يكون مفعولاً من (علمت) الذي يتعدي
 إلى المفعولين ٥٠ ب / ، لأنك إذا عدت ذلك إلى المفعول الثاني ،
 ألزم تديته إلى المفعول الثالث عند الجميع ، ولا مفعول ثالث في
 الكلام .

فإن قلت : يكون المفعول الأول في المعنى مراداً ، كأنك
 قلت : لتعلم المخاطب الذي تُضيف إليه ما استقر له عندك .
 فذلك فاسد أيضاً ، لأن المفعول الثالث في هذا الباب يلزم
 أن يكون المفعول الثاني في المعنى ، ولا يكون قولك : ما استقر
 له عندك ، قولك : الذي تُضيف إليه ، فذلك فاسد من هذا
 الوجه ، وإذا لم يجوز من ذلك شيء ، ثبت أن قوله : ما استقر
 له عندك ، بدل من : الذي تُضيف إليه .

ووجدت هذا الحرف في بعض النسخ : لتعلم من الذي
 تُضيف إليه ما استقر له عندك (٢) ، وهذا قريب المأخذ
 لا يحدل فيه .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) من قوله (بدل من ذي تضيف) إلى (وهذا قريب المأخذ)

ساقط من ج .

٧٥ - مسألة:

اعلم : أن قوله^(١) : كقول بعضهم في الثالثة : ملحقه 'جديدة'^(٢) . (جديدة) فيه (فعل) في معنى (فعل) من الجدة ، وأكثر استعمالهم لها بشير الهاء ، وإنما كان كذلك ، لأنه لما كن على (فعل) جعل بمنزلة (فعل) ، لأنه يكون للكرة ، كما أن (فعل) كذلك فلم يدخل في مؤنث (فعل) الذي هو بمعنى (فعل) الهاء في هذا الحرف ، كما لم يدخل في (فعل) .

ومثل : جديد ، في أنه 'أجري' مجري (فعل) ، فلم تدخل فيه تاء التانيث في المؤنث حروف 'أخسر' ، وهي : سدس^(٣) ، وكثبة^(٤) ، وريح^(٥) ، وحريق^(٦) ، حكسي ذلك في باب الجمع ، فلما كان الاستعمال في هذا الأمر أكثر ترك التاء في التانيث [و]^(٧) صار قول من قال : ملحقه 'جديدة' ، فأدخل التاء في المؤنث ساذجاً عن الاستعمال قليلاً فيه كما أن قول من قال :

..... وإذ ما مثلهم بشر^(٨)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | يقصد سيبويه . |
| (٢) | انظر : الكتاب ٢٩/١ . |
| (٣) | شاة سدس ، إذا أتت عليها الستة السادسة . |
| (٤) | كتيبة خفيف ، يعني فيها لون كلون الحديد . انظر : اللسان مادة : خفيف . |
| (٥) | زيادة من ج يقتضيهما السياق . |
| (٦) | تفهم تخريجه وهو الشاهد الأربعون . |

فَذِلَّ" ، وكما أَجْرِيَّ (فَعِيل) مَجْرِي (فَعُول) في هذا الموضع فلم يُؤنَّتْ كما لم يُؤنَّتْ (فَعُول) ، كذلك أَجْرِيَّ مَجْرَاهُ فِي أَنْ أُنْفِرِدَ في موضع الجمع ، كما أُنْفِرِدَ ، فَمِنْ أَفْرَادِهِمْ لَمْ (فَعِيل) ، قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَوِقًا)^(١) وَقَوْلُهُ جَلَّ تَنَازُّهُ : (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَبِيبًا يَبْصُرُونَهُمْ)^(٢) ، فَذَلَّ انْجَمٌ في ضميريهما أَنْ المراد فِي مظهرَيْهِمَا الكثرة ، وكذلك قولُ رُوْبَةٍ :

دَعَاها فَمَا اسْتَجَوِي^٣ مِنْ صَدْرِ يَشِيهَا^(٣)

وَأَفْرَادُهُمْ لَمْ (فَعُول) والمرادُ بِهِ الْجَمْعُ نحو : (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ)^(٤) و : (إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا)^(٥) وقال : (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ)^(٦) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | النساء/٦٩ . |
| (٢) | المنارج/١٠ و ١١ . |
| (٣) | وهو الشاهد الواحد والأربعون بعد المئة . |
| (٤) | النساء/٩٢ . |
| (٥) | النساء/١٠١ . |
| (٦) | الكهف/٥٠ . |

٧٦ - مسألة

قال أبو بكر : لا يجوز : زيد "أفضل" إخوته^(١) ، لأنه
لزم منه أن يكون أخا نفسه . قال الشيخ : وجه لزوم هذا
أن "أفضل" لا يضاف إلا إلى ما يكون بعضاً له ، لا يكون
فيه إلا ذلك .

والدليل عليه أنه لا يجوز : زيد "أفضل" الحجارة ، لأنه
ليس من الحجارة ، فإذا لم يجز إضافة إلى ما هو بعضه ،
لزم أن يكون هو بعض إخوته ، وأنه داخل في جملة الإخوة
الذين أضيف إليهم ، كما أنه إذا أضيف قبل : أفضل القوم ،
كان من جملة القوم ، وكما أنه إذا قيل : الياقوت أفضل
الحجارة ، كان الياقوت من جملة الحجارة وداخلاً فيها .

فإذا أضاف (الإخوة) إلى ضمير (زيد) ، فقال : أفضل
إخوته ، وقد قدّمنا أنه ينبغي أن يكون في جملة المضاف إليه
(أفضل) ، فقد لزم منه أن يكون أخا نفسه ، لأنه في جملة
الإخوة ، وإلا لم يجز إضافة (أفضل) إليه وإذا كان في جملة
الإخوة وقد أضيف إلى ضميره ، فقد لزم منه أن يكون أخا
نفسه ، وكونه أخا نفسه محال . فهذه الإضافة أيضاً تستحيل
لما أدّت إليه من الفساد .

(١) انظر : الأصول ٢٧٣/١ .

وَتَفْسُدُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَقْرَبُ مُتَأَوَّلًا مِنْ هَذَا ، وَهِيَ : أَنْ
 (أَفْعَلْ) لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا يَكُونُ مَسْوُوعًا لَهْ ، وَلَا يَجُوزُ
 إِضَافَةُ (أَفْعَلْ) إِلَى (إِخْوَتِهِ) ، لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنْ جُمْلَةِ الْإِخْوَةِ
 بِإِضَافَةِ الْإِخْوَةِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ : زَيْدٌ أَفْضَلُ
 الْحِجَارَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحِجَارَةِ ، وَكَذَلِكَ (الْإِخْوَةُ) إِذَا أُضِيفُوا
 إِلَى ضَمِيرِ (زَيْدٍ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) فِي جُمْلَتِهِمْ وَقَدْ
 أُضِيفُوا إِلَيْهِ ، وَالْأَلْزِمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَخَا نَفْسِهِ •

٧٧ - مسألة

اعلم : أن في قول الله عز وجل : (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)^(١) دلالة على أن (صغائر) منهي عنها وتلك الدلالة هي :

إدراك (الكبائر) إلى قوله (ما تنهون عنه) ، لأنه لا يخلو من أن تكون الصغائر داخلة في جملة ذلك أو غير داخلة فلا يجوز أن تكون غير داخلة ، لأنها إن لم تكن داخلة تحت قوله (ما تنهون عنه) كان الكلام قد أضيف إليه فيه الشيء إلى نفسه ، إذ كان الكبائر منهيًا عنها و (ما تنهون عنه) هو الكبائر أيضًا فيحصل من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه ، وإذا لم يجرز إضافة الشيء إلى نفسه^(٢) وجب أن تكون الصغائر داخلة في جملة قوله : (ما تنهون عنه) فتكون الإضافة حيثن من باب إضافة البعض إلى الكل .

فإن قيل : نصل الدئيب^(٣) .

قيل : الدئيب يقع على النصاب^(٤) والحديد الطبع ، ألا ترى : أنك لا تسمي الحديد بغير نصاب سيفاً ، إلا بمعنى أنه

(١) النسخة / ٣١ .

(٢) قوله : (من حيث جاز نصاب السيف) منقط من ج .

(٣) النصل : حديدة السهم ، ونصل السيف : حديدة . انظر : اللسان مادة : نصل .

(٤) نصاب السكين : مقبضه ، ونصاب كل شيء : أصله . انظر : اللسان مادة : نصاب .

مبيحاً ، مبيحاً ، كقولهِ عزَّ وجلَّ : (إِنِّي أُرَانِي أَعْمِرُ خَمْرًا)^(١) ،
 فإِنَّمَا جازَ نَصَلَ السَّيْفِ ، من حيثَ جازَ نَصَابُ السَّيْفِ^(٢) ،
 وهذا أيضاً من إضافة الجزء الى الكل ، وما كان من غيرِ ذا مَبَّأٍ
 يُظَنُّ قَوْمٌ أَنَّهُ إضافة^(٣) الشيء الى نفسه [فهو]^(٤) على هذا
 النحو الذي ذكرنا في : نَصَلَ السَّيْفِ ، ولا معنى لآضافة الشيء
 الى نفسه ، إذ الغرضُ في الإضافة التخصيصُ ، ونُشِيءُ إِفْسَاءً
 يُخَصِّصُ بِإِضافته الى غيره ، فَأَمَّا إِضافته ٥٩ أ / الى نفسه فلا
 يَكْنِي منه تَخْصِيصاً ، فإذا كان كذلك فلا معنى لآسه ولا فائدة
 فيه ، وما كان سبيله كذلك ، يُخْفِي أَنَّ لا يجوزَ عندَ أحدٍ من
 أهلِ اللغة .

(١) يوسف / ٣٦ .

(٢) قوله : (من حيث جاز نصاب السيف) ساقط من ج .

(٣) قوله : (الجزء الى الكل وما كان من غير ذا مَبَّأٍ يُظَنُّ قَوْمٌ أَنَّهُ
 إضافة) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٧٨ - مسألة

اعلم : أن (صكّة) من قولهم : جئته صكّة عُمَيّ^(١) ،
مصدر " واقع " موقع الطرف ، مثل : مقدم الحاج ، وخفوف السجمر .

فأما (عُمَيّ) فعلى ضربين :

يجوز أن يكون ترخيم تصغير^(٢) ، ويكون المصدر مضافاً إلى
المفعول به ، ولم يذكر الفاعل ، للدلالة عليه ، مثل قوله
عز وجل : (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)^(٣) و (يَسْأَلُ نَعَجَتِكَ)^(٤)
ونحو ذلك ، فحذف من اللفظ للدلالة عليه .

وإنما قيل له : عُمَيّ ، للسمادير^(٥) الذي يلحق الإنسان
عند وجوده بالحر ، ونظره إلى الشمس عند احترام الحر .

والآخر : أن يكون (عُمَيّ) تصغير عُمى ، والمعنى يتوول
إلى الأول ، وإن كان التقدير مختلفاً كأنه : صكّة العُمى ، أي :
من شدته يُعمى ، كما تقول : ضرب التلب ، أي : ضرب

(١) لقبه صكة عُمَيّ ، أي : نصف النهار . انظر : المستقصى في
أمثال العرب للزمخشري ٢/٢٨٧ .

(٢) لقد تقدم شرح تصغير الترخيم في المسألة الثالثة والخمسين .

(٣) فصلت/٤٩ .

(٤) ص/٢٤ .

(٥) السمادير : ضعف البصر . انظر : اللسان مادة : سمدر .

يُذْهِبُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُذْهِبَ بِالتَّحْقِيرِ إِلَى التَّعْظِيمِ ^(١) عَلَى مَا يَذْهِبُ
إِلَيْهِ ، كَمَا تَأَوَّلُوا بَيْتَ أَوْسٍ ^(٢) :

١٩٥- فَوَيْتَنَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ

لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا ^(٣)

وَيَجُوزُ أَنْ يُذْهِبَ بِهِ إِلَى بَابِهِ ، أَنْ هَذَا الْأَسْدَرَارُ وَإِنْ كَانَ
شَدِيداً فَلَا يَدُلُّ أَنْ يَكُونَ عَمِيّاً ، وَمَعْنَى يُقَارِبُ ذَلِكَ تَسْمِيَتُهُمُ
الْمُتَسَرَّبِينَ : «أَغْطَيْتُنْ ، فَأَغْطَيْتُنْ» ، كَالظِّلَّةِ مِنْ قَوْلِهِ :
(وَأَغْطَيْتُنْ لَدَاهَا) ^(٤) ، وَيَكُونُ فِي (غُطَيْتُنْ) التَّأْوِيلَانِ اللَّذَانِ
ذَكَرْنَا فِي (عَمِيٌّ) .

وَأُنْشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى :

١٩٦- ظَلَمْنَا نَحْطُ الظُّلْمَاءَ ظَهراً

لَدَيْهِ وَالْمَطِيَّ لَهُ أَوَارٍ ^(٥)

(١) للتصغير ثلاثة معانٍ : أحدها تصغير ما يجوز أن يتوهم أنه
عظيم ، كقولك : رجيل ، والثاني : تقليل ما يجوز أن يتوهم
أنه كثير مثل : دريهمات ، والثالث : تقريب ما يجوز أن
يتوهم أنه بعيد كقولهم : بعيد العصر ، انظر : شرح المفصل
١١٣/٥-١١٤ .

(٢) هو أوس بن حجر بن عثاب ، انظر : الشعر والشعراء
١٣١/١ .

(٣) البيت لأوس بن حجر ، انظر ديوانه ص/٨٧ ، وفيه
(شامخ) بدل (شامق) ، وانظر : شرح الشافية ٨٥/٤ .

(٤) النازعات/٢٩ ، أي أَظْلَمَ لَيْلَهَا ، انظر : البحر المحيط
٤٢٢/٨-٤٢٣ .

(٥) البيت غير معروف قائله وهو في الجبان في تشبيهات القرآن
٨٨/٢ ، وانظر : اللسان مادة : غطش ، وتاج العروس
٣٣٠/٤ مادة : غطش .

مباً يدلُّ على فساد قول من قال : إنَّ الاستثناءَ محمولٌ على فعلٍ هو (أستثنى) ^(١) ونحوه ، وليسَ على الجملةِ التي قبلها ، كما يذهبُ إليه سيبويه عندنا من أنَّه يتصيبُ على الجملةِ التي قبلها ^(٢) ، دخولُ الواوِ على الجملةِ الواقعةَ بعدَ حروفِ الاستثناءِ في نحو : (وما أهلكنا من قريّةٍ إلّا وكلّها كتابٌ معلومٌ) ^(٣) ، ونحو هذا وهو كثيرٌ ، مباً تكونُ الواوُ فيه دالّةً على الحالِ كالتي في قوله عزَّ وجلَّ : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ) ^(٤) .

فلا يخلو ما بعدَ حروفِ الاستثناءِ من أن يكونَ كما يذهبُ إليه سيبويه ، أو كما يقولون من أنَّه على فعلٍ آخرٍ فلو كانَ على فعلٍ آخرٍ لما جازَ دخولُ هذه الواوِ في الكلامِ من حيثٍ لم يجزِ الابتداءُ بها ، فجوازُ دخولِها يدلُّ على حملِها على ما بعدَ (إلّا) .

(١) يُذكرُ أنَ أبا علي كانَ مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ؟ فقال له أبو علي انتصب لأن التقدير : أستثنى زيدا ، فقال عضد الدولة : وهلا قدرت : امتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو علي هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح - إن شاء الله تعالى - انظر : الانصاف ٢٦٣/١ - ٢٦٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٠/١ .

(٣) الحجر/٤ .

(٤) آل عمران/١٥٤ .

٨٠ - مسألة

اعلم أن (ما) النافية مثبتة بـ (ليس) ، وجهة النسبة
أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس) ، وتدخل على المبتدأ
والخبر ، كما تدخل (ليس) عليها ، فإذا انتقض معنى النفي رجع
إلى الأصل ولم تعمل عمله ، لقيام جهة واحدة من النسبة ،
وهي الدخول على الابتداء والخبر ، وكذلك إذا قدم الخبر على
المبتدأ رجع إلى الأصل ، لأنه لا يبلغ من قوته أن يتسع
فيه بتقديم الخبر ، كما يتسع في الأصل ^(١) .

ألا ترى : أن هذه الفروع العوامل لم يتسع فيها اتساعهم
في الأصول ، فلم يتسع في اسم الفاعل الاتساع [الذي] ^(٢) ، في
[نفس] ^(٣) النحل ، ولا في المشتبه باسم الفاعل اتساع اسم
الفاعل ، فذلك هذا الحرف لا يتسع فيه اتساع (ليس) في
تقديم الخبر ، فكان أحد التجهين بقومته هذا الاتساع الذي
هو تقديم الخبر فيبقى شبه واحد وهو الدخول على المبتدأ
والخبر ، فلا يعمل حيث عمل (ليس) كما أنه في نقض النفي
لما بقي شبه واحد لم يعمل عملها .

ومن هنا اجتمع تقديم الخبر ونقض النفي في إبطال عمل
(ما) وهما ، إلا أن هذا الوجه - الذي هو تقديم الخبر - وإن

-
- (١) يقصد بالأصل : (ليس) .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كَانَ قَدْ قَاوَمَ أَحَدَ التَّسْبِيهِينَ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ ، فَقَدْ بَقِيَ الْمَعْنَى
جَمِيعاً فِي الْكَلَامِ ، وَلَمْ يَبْطُلْ أَحَدُهُمَا ، كَمَا يَبْطُلُ فِي نَقْضِ النَّفْيِ
أَحَدُهُمَا ، فَصَارَ لِذَلِكَ أَيْدٍ مِنْ إِبْطَالِ عَمَلِ (مَا) فِيهِ مِنَ الْوَجْهِ
الَّذِي يُنْقَضُ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ أَعْمَلَهُ الشَّاعِرُ فِي
الضَّرُورَةِ ، فَتَصِبَ الْخَبَرُ مَقْدِّماً كَمَا نَصَبَهُ مُؤَخَّراً فِي :

..... * * * * * مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ (١)

لَأَنَّ أَحَدَ الْمَعْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَاوَمَهُ الْإِتْسَاعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ
تَقْدِيمِ الْخَبَرِ ، فَلَمْ يَبْطُلِ الْبَيِّنَةُ مِنَ الْكَلَامِ ، كَمَا يَبْطُلُ فِي نَقْضِ
النَّفْيِ ، فَهَذَا يَكْتَسِفُ مَذْهَبَ سَيُودِيهِ فِي حِمْلِهِ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيمِ
الْخَبَرِ (٢) دُونَ غَيْرِهِ .

(١) تقدم تخريجه وهو الشاهد الأربعون .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٩ .

٨١ - مسألة

قال^(١) أحد أهل النظر في قوله تعالى : (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ)^(٢) المني : اصطیاد صید البر ، قال : لأن الأعيان لا تحرم إنما تحرم الأفعال فيها .

وهذا التقدير الذي ذكره صحيح في قيس العربية ، وذلك أنه لا يخلو الصيد في قوله : (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ) من أن يحمل على أنه مصدر أو اسم للوحش ، فيستخرج أن تقدّر مصدرًا دون اسم الوحش ، لأن المضاف إليه المصدر يكون مفعولاً به ، فيكون المني حرم عليكم أن تصيدوا البرّ وذا لا يصح .

فإن قلت : فأحمله على الحذف ، كأنه : صيد وحش البر .

فهذا أيضاً يصير إلى ما قاله إلا أن ذلك التأويل أسبق وأحسن ، لأن التمسيد في التنزيل قد جاء اسماً للمعين دون الحدث ، قال تعالى : (لَا تَقْتُلُوا السَّيِّدَ)^(٣) وقال : (وَمَنْ

(١) هذه المسألة نقلها ابن سيده بتمامها وأثبتها في المخصص
٨٧/٨ .

(٢) المائدة/٩٦ . قال ابن منظور في اللسان مادة : صيد : والصيد ما تصيد ، وقوله تعالى : (أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ) يجوز أن يعني به عين التصيد ويجوز أن يكون على قوله : صدنا قنوين ، أي : صدنا وحش قنوين .
المائدة/٩٥ .

فَتَنَلَهُ (١) وَقَالَ : (لِيَبْلُوَنكُمْ اللهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيِّدِ
تَمَنَّا لَهُ أُيُودِيَكُمْ) (٢) ، والصَّيِّدُ وإنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا فَقَدْ
صَارَ اسْمًا لِلْمُصْطَادِ ، ونظيرُ هَذَا قولُهُم : الْخَلْقُ فِي الْمَخْلُوقِ ،
والتَّسْجِجُ فِي الْمَسْجُوجِ ، والقَّسْرُ فِي الْمَضْرُوبِ •

(١) المائدة/٩٥ •

(٢) المائدة/٩٤ •

آخِرُهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

٥١ ب /

آخِرُ الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ
تَصْنِيفُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ
الْفَارِسِيِّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ ، عَدَّقَهَا لِنَفْسِهِ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ
أَحْمَدُ بْنُ تَمِيمٍ بْنُ هِنْدٍ اللَّبْلِيِّ فِي مُدَّةٍ آخِرُهَا غُرَّةُ جُمَادِي الْأُولَى
مِنْ مِائَةِ خَمْسٍ وَعَشْرَةٍ وَسِتِّمِائَةٍ بِسُحْرُوسَةِ (بَغْدَادِ) فِي رِبَاطِ
الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الشَّعَّالِ الزَّاهِدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ -
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَسَلَّمَ .

أبو سلوم المعتزلي

الفهارس

وهي تشتمل على :

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال .
- ٤ - فهرس اللغة .
- ٥ - فهرس الأشعار والأرجاز .
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في النص .
- ٧ - فهرس الأعلام .
- ٨ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٩ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات الكريمة :

رقم الآية	الصفحة	سورة البقرة
٣	٧٨	يؤمنون
٣	٢٧٢ ، ٢٧٥	ومما رزقناهم ينفقون
٨	٢٥٠	ومن الناس من يقول آمنا بالله
١٠	٢٧٣ ، ٢٧٥	بما كانوا يكذبون
١٨	١٦٥ ، ١٧٣	صم بكم عني
٢٠	٢٧٩	كلما أضاء لهم مشوا فيه
٢٦	٢٦٠	مثلا ما هموضة
٢٦	٢٦١	فما فوقها
٢٦	٣٢٧	فيقولون ماذا أود الله بهذا مثلا
٤٦	٥٣٧	الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم
٦٨	٢٠٢	عوان بين ذلك
٧٢	٤٩٨	فادارأتم فيها
٩٠	٢٥٩	بئسما اشتروا به أنفسهم
٩١	٥٤٥	وهو الحق مصدقا
١٠٢	٢٣٥	ولقد علموا لمن اشتراه
١٠٢	٣٥٤	وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت
١٠٥	١٧٢	أن ينزل عليكم من خير من ربكم
١٣٠	٥٧٧	سفه نفسه
١٤٥	٢٣٥	ولئن أتميت الذين أوتوا الكتاب

رقم الآية الصفحة

٢٩٤	١٤٩	ومن حيث خرجت قول وجهك
٣٩٩	١٥١	كما أرسلنا فيكم رسولا منكم
٥١٠	١٦٣	والأهكم اله واحد
٣٥٣	١٧٥	فما أصبرهم على النار
٢٠٦	١٧٧	ولكن البر من آمن بالله
٥٧٧	١٨٧	الرفق الى نسائكم
٢٢١	١٩٨	فاذا أفضتم من عرفات
٢١٠	٢٢٨	يتربصن بأنفسهن
٥١٨ ، ٥١٦	٢٢٨	ثلاثة قروء
٤٤٤	٢٣٤	والذين يتوقون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
٤٠٠	٢٥٩	أو كالذي مر على قرية
٤٢٩	٢٥٩	اعلم أن الله على كل شيء قدير
٣٧٤	٢٦٠	رب أرني كيف تحيي الموتى
٢٥٨	٢٧١	ان تبدوا الصدقات فنعما هي
٨٠	٢٨٣	فلذؤذ الذي اتمن

سورة آل عمران

٨٥	١٠٦	وجوه
٣١٥	١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
٥٩٣	١٥٤	وطائفة قد أهنتهم
١٧٩	١٥٨	لاى الله تحشرون
٥٦٢ ، ٣٤٤ ، ٢٩١	١٥٩	فبما رحمة من الله
٤٩٧	١٦٨	قل فادروا عن أنفسكم الموت
٢٨٧	١٧٨	اسما ندمي لهم ليزدادوا إثمًا

سورة النساء

رقم الآية	الصفحة	
٣	٣٥٥	ذلك أدنى ألا تمولوا
		أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ت كفر عنكم
٣١	٥٨٩	سيئاتكم
		يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لـ
٤٢	٢٨٩	تسوى بهم الأرض
٤٤	٥٦٥	ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب
٤٥	٥٦٥	وكفى بالله نصيراً
٤٦	٥٦٥	من الذين هادوا يحرفون الكلم
٥٨	٢٥٢	إن الله نعماً يعظكم به
٦٥	٥٧١	ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
٦٩	٥٨٦	وحسن أولئك رفيقاً
٧٩	١٧٢ ، ٢١٠	وكفى بالله شهيداً
٨٩	٢٨٩	ودوا أو تكفرون كما كفروا
٩٠	٢٤٥ ، ٣٩٧	أو جاؤكم حصرت صدورهم
٩٢	٤٢٣ ، ٥٨٦	فإن كان من قوم عدو لكم
١٠١	٥٨٦	إن الكافرين كانوا لكم عدواً
١٢٨	٤٦٦	وإن امرأة خافت
١٥٤	٢٧٦	لا تمدوا في السب
١٥٥	١١١ ، ٣٤٣ ، ٥٦٢	فبما تقضهم ميثاقهم
١٥٩	٥٦٢	وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته
١٧١	٢٨٢	إنما الله اله واحد

سورة المائدة

رقم الآية الصفحة

٢٤٣	٤	فكأوا مما أمسكن عليكم
٥٦٨	٩	لهم مفقرة وأجر عظيم
٢٦٩	٦٤	كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله
٥٩٨	٩٤	ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم
٥٩٧	٩٥	لا تقتلوا الصيد
٥٩٨	٩٥	ومن قتله
٥٩٧	٩٦	وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
٢٧٧	١١٧	وكنتم عليهم شهداء ما دمتم فيهم

سورة الأنعام

١٥٢	٩٠	أقصد
٢٦٨	١٠٩	قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم
		ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى
		وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا
٢٦٩	١١١	ليؤمنوا إلا أن يشاء الله
٥١٧	١٦٠	فله عشر أمثالها

سورة الاعراف

٥٣٨	٤٦	لم يدخلوها وهم يطمنون
٨٠	٧٠	فأتنا بما تعدنا
٢٩	٧٧	يا صالح أتنا

رقم الآية الصفحة

١٧٢	٨٥
١٧٧	١٠٢
١٠٤	١١٣
٣١٣	١٣٢
٣٨٧	١٤٨
٤٣٣	١٥٣
٤٦١	١٨٦

ما لكم من اله غيره . . .
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ان لنا لأجراً
مهما تأتينا به من آية
قوم موسى
ان ربك من بعدها
من يضال الله فلا هادي له وينذرهم

سورة الأنفال

٢٨٧	٦	كأنما يساقون الى الموت
-----	---	------------------------

سورة التوبة

٣٤٥	٣٠	قتلهم الله
٢٥٠	٤٩	ومنهم من يقول انذن لي
٢٥٠	٤٩	الا في الفتنة سقطوا
٤٩٦	١١٠	لا يزال بذانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم الا أن تقطع قلوبهم

سورة يونس

٥٧٣	١٢	واذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً
٢٥٠	١٨	ويقولون هؤلاء شفعائنا عند الله

رقم الآية	الصفحة	
٢٢	٥٧٤	ادعوا الله مخلصين له الدين
٢٩	١٧٨ ، ١٧٩	ان كما عن عبادتكم لنافلين

سورة هود

٧٢	٢٦٢	وهذا بعلي شيخاً
١١١	٣٨٣	وان كلا لما يوفينهم
١١١	٣٩٠	وان كلا لما يوفينهم ربك أعمالهم

سورة يوسف

٢٠	٥٥٣	وكانوا فيه من الزاهدين
٣١	٢٨٣	ما هذا بشراً
٣٦	٥٩٠	اني اراني أعصر خمراً
٨٢	٢٠٥	واسأل القرية

سورة الحجر

٢	٢٨٧ ، ٢٩٥	ربما يود الذين كفروا
٤	٥٩٣	وما أهلكتنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
٩٤	٢٧١	فاعدد بما تؤمر

سورة النحل

٢٤	٣٧٢	ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين
٣٠	١٠٤	ولدار الآخرة خير
٣٠	٣٧١ ، ٣٧٢	ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً

رقم الآية الصفحة

		ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً
٢٤٩	٢٣	من السموات والأرض شيئاً
٢٣٥ ، ١٠٣	١٢٤	وان ربك ليحكم بينهم
١٠٧	١٢٤	يوم القيامة

سورة الاسراء

٢٧٩	٩٧	كلما خبت زدناهم سعيراً
-----	----	------------------------

سورة الكهف

٢٥٦ ، ٢٠٣	٥٠	بش للظالمين بدلاً
٥٨٦	٥٠	وهم لكم عدو
٥٠٧	٦٤	ما كنا نبغ
٣٢٧ ، ٣١٩	٨٦	اما أن تدب واما أن تتخذ فيهم حسناً

سورة مريم

٣٢٢ ، ٣١٠	٢٦	فاما ترين من البشر أحداً فقولي
٣٤٥ ، ١٧١ ، ١٦٥	٣٨	أسمع بهم وأبصر
٥٠٥	٤٢	يا أيتها ليم تبد
٥٠٠	٥٥	وكان عند ربه مرضياً
٤٠٥ ، ٣٤١	٦٩	ثم انتزعن من كل شعبة أيهم
١٦٦	٧٥	قل من كان في الضلالة فليجئد له الرحمن مدأ

سورة طه

٤٤	٣٤٥	لعله يتذكر أو يخشى
١٢٤	٢٤٧	معيشة

سورة الأنبياء

٣٠	٤٤٦	ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما
٤٥	٣٨٩	قل انما أنذركم بالوحي
٥٦	٥٥٧	وأنا على ذلكم من الشاعدين
٨٨	٣٦٩	وكذلك نجى المؤمنين
٩٢	١٨٧	ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون

سورة الحج

٧٢	٤٢٠	بشر من ذلكم النار
----	-----	-------------------

سورة المؤمنون

٦	٢٦٥	الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم
١٩	٢١٩	فأنشأنا لكم به جنات من نخيل وأعناب
٢٠	٢١٩	وشجرة تخرج من طور سيناء
٣٦	٥٢١	هيهات هيهات لما توعدون
٤٤	٣٥٥	ثم أرسلنا رسلنا مترا
٤٥	٣٥٦	ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون
٦٧	٤٧٦	مستكبرين به سامراً تهجرون

رقم الآية الصلحة

٣٩٠ ٨٢

٢١٨ ١٠١

٣٤٧ ١٠١

أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أإنا لمبعوثون
فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ
ولا يتساءلون

سورة النور

٤٩٨ ٣٥

٢٤١ ٤٣

كانه كوكب دري
وينزل من السماء من جنال فيها من برد

سورة الفرقان

٣٤٧ ٢٢

٥٥٣ ٣٧٨ ٤١

١٨٣ ١٧٨ ١٧٥ ٤٢

يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين
أهذا الذي بعث الله رسولا
ان كاد ليضلنا

سورة الشعراء

٤٢٢ ٧٧

٥٣٨ ٨٢

٨٠ ١٥٤

فانهم عدو لي
والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين
فات بآية

سورة النمل

٤٤٧ ٤٢٠ ٨٨

منع الله

سورة القصص

١٨٨	٨	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا
١٠٧	١٥	من عدوه
٥٥٧	٢٠	فأخرجهم من ذلك من الماصحين
		وتجمل لكما سلطاناً فلا يميلون إليكما بآياتنا
٥٥٨	٣٥	أنتم ومن اتبعكما الغالبون
٣٥٦	٤٦	التفرد قوماً ما آثم من نذير من قبلك

سورة الحنكوت

٢٦٦	٤٢	إن الله يعلم ما يدعون من دونه من شيء
-----	----	--------------------------------------

سورة الروم

٤٢٠	٢	غلبت الروم
٤٤٧	٦	وعاد الله
٥٦٨	٢٤	ومن آياته يريكم البرق
٢٣٥	٥٨	ولئن جنتهم بآية ليقولن الذين كفروا

سورة لقمان

٥١٠	٢٨	الا كنفس واحدة
-----	----	----------------

سورة السجدة

لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ١٧ ٢٦٧

سورة الأحزاب

وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا
يَجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَّعُوثِينَ ٦٠ و ٦١ ٤٢١
فَاضْلُوا السَّيْلَ ٦٢ ١٥٢

سورة سبأ

وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ
يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مِرْقٍ أَنْكُم مَّخْلُقٌ
جَدِيدٌ ٧ ٢١٣ ، ٣٤٧
وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِم قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ٤٤ ٣٥٦

سورة فاطر

مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ٢ ٢٦٩
وَفَرَايِبٌ سَوْدٌ ٢٧ ٥٣٤
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ٢٨ ٢٨٢

سورة يس

لَنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَنتَذِرُ آتَاوَهُمْ
وَأَن كُل لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ٦ ٣٥٥
٣٢ ١٧٥ ، ٣٨١

رقم الآية الصفحة

لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ٣٥ ٣٥٢

سورة الصافات

يَطَّافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ ٤٥ ٢١٩ ، ٢٢٠
وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ٤٨ ٢٢٠
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا تَقُولُونَ ١٠٢ ٢٨١
وَأَنْ كُنْتُمْ لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ١٦٧ و ١٦٨ ١٢٥

سورة ص

إِذْ تَدْعُوا الْمُحَرَّابَ ٢١ ١٤٠
بِسْؤَالِ نَعِيجَتِكَ ٢٤ ٣٥٧ ، ٥٩١
نِعِمَّ الْعَبْدُ ٣٠ ٢٠٣ ، ٢٥٣
جَنَّاتٍ عِدْنٍ مَفْتُحَةٍ لَهُمُ الْبَابُ ٥٠ ١٤١

سورة الزمر

يَا عِبَادَ ١٠ ٥٦١

سورة غافر

فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ ٢٩ ٥٦٥

سورة فصلت

أُنذِرْكُمْ صَاعِقَةً ١٣ ٣٥٦

أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم
القيامة

٢١٠ ٤٠

وظنوا ما لهم من محيص

١٨٤ ٤٨

من دعاء الخير

٥٩١ ، ٣٥٧ ٤٩

وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض

٥٧٤ ٥١

سورة الشورى

ليس كمثل شيء

٤٠٠ ١١

سورة الزخرف

ولبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون

٣٩٠ ٣٤

وزخرفاً وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا

٣٩٠ ، ٣٨٣ ٣٥

فأما نذهبن بك

٣١٠ ٤١

سورة الأحقاف

والقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه

٣٩٨ ، ١٧٦ ٢٦

سورة محمد

فأما من بعد وأما فداء

٢٢٣ ٤

مثل الجنة

٢٢٠ ١٥

وأملئ لهم

٢٣٩ ٢٥

سورة الحجرات

٤٤٤	٩	وإن طائفتان من المؤمنين أقتلوا
٤٤٥	٩	فأصلحوا بينهما
٣٦٠	١١	لا يسخر قوم من قوم
٣٦٠	١١	ولا نساء من نساء

سورة ق

٤٢٣	١٧	عن اليمين وعن الشمال قعيد
٣٨٩	١٨	ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد
٢٦٢	٢٣	هذا ما لدي عتيد

سورة الذاريات

٣٣٤	٢٣	انه لحق مثل ما أنكم تنطقون
٥٧١	٢٣	فورب السماء والأرض انه لحق

سورة النجم

١٩١	٥٠	عاداً الأولى
-----	----	--------------

سورة الواقعة

٢٢٠	١٧	يطوف عليهم ولدان مخلدون
٢١٩	٢٢	وحدود عتيد

رقم الآية الصفحة

أفرأيت ما تحرتون أنتم تزرعون أم تحسن
الزارعون

٢٥٣ ٦٤ و ٦٣

فسلام لك من أصحاب اليمين

٤٥٣ ٩١

سورة الحديد

لكي لا تأسوا

٢٣ ١٩٦ و ٣٥٢

لئلا يعلم أهل الكتاب

٢٩ ٣٤٤

سورة الممتحنة

وودوا لو تكفرون لن تنفعكم الحامكم

٢ ٣ و ٢٨٩

سورة المنافقون

وإذا جاءك المنافقون

١ ٢١٥

سورة التحريم

فقد سفت قلوبكما

٤ ١٤٠

سورة الملك

ان الكافرون الا في غرور

٢٠ ٣٣٥

سورة القلم

ودوا لو تدعن فيدهنون

٩ ٢٨٩

سورة الحاقة

٥٣٧	٢٠	اني ظننت اني ملاق حسابه
٢٢٢	٣٦	غسلين

سورة المعارج

٥٨٦	١٠ و ١١	ولا يسأل حميم حسيماً يبصرونهم
٢٥٠	١٩	ان الانسان خلق هلوعاً

سورة نوح

٥٦٢	٢٥	وما خطيتهم
-----	----	------------

سورة الجن

١٨٧	١٨	وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً
-----	----	---

سورة المزمل

٤٣٥	٢	قم الليل
١٨٣	٢٠	علم أن سيكون منكم

سورة المرسلات

٨٥	١١	أفقت
٣٤٥	١٥	ويل يومئذ للمكذبين

سورة النازعات

٢٩	٥٩٢	واغطش ليها
٣٦	١٤١ ء ١٤٤	نأن الجحيم هي المأوى
٤٥	٢٨٢	انما أنت منذر من يخشاها

سورة عبس

١٧	٣٥٣	قل الانسان ما اكفره
----	-----	---------------------

سورة الانشقاق

١	٢٦٥	اذا السماء انشقت
---	-----	------------------

سورة الطارق

٤	١٢٥ ء ٢٨١	ان كل نفس لما عليها حافظ
---	-----------	--------------------------

سورة الفجر

١٤ و ١٥	٣٦٢	أو اطعام في يوم ذي مسغبة
---------	-----	--------------------------

سورة البلد

٤	٥٠٧	والليل اذا يسر
---	-----	----------------

سورة الشمس

٥	٢٦٥	والسواء وما بناها
---	-----	-------------------

سورة الليل

١٣	١٠٤	وان لنا للآخرة والأولى
١٩	٥٠٧	وما لأحد عنده من نعمة تجزى
٢١	٥٠٧	ولسوف يرضى

سورة العلق

١٥	٤٣٧	نسفعاً
----	-----	--------

سورة القارعة

١٠	١٥٢	وما أدريك ما هي
----	-----	-----------------

سورة العصر

٢ و ٣	٢٥٠	ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا
-------	-----	------------------------------------

سورة الفيل

٥	١٨٧	كصف مأكول
---	-----	-----------

سورة قريش

١	١٨٧	لا يلاف قريش
٣	١٨٧	فليعبدوا رب هذا البيت

سورة الاخلاص

٢ و ٤	١٦٢	أحمد الله
-------	-----	-----------

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة :

٤٩٨	ادروا الحدود بالشبهات
٤١٦	ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
٣٥٤	نهي عن صبر الروح

٣ - فهرس الأمثال والأقوال :

الصفحة

- ١ -

٣٤٤	آثاما
٤٢٧	أنا إني
٤٠٨	أنا في إني ذلك
٤٢٧	أخرج إن أخصبت البادية
٥٠٥	اجتمع أهل السامرة
٥٤٦	أحق الناس يمال أبيه ابنه
٣٠٩	أخوك فوجد
٥٥٣	أذكر أ تله تافك أحب اليك أم أنتي
٥٠٣	أرض دمنة ودمشرة
٤٥١	أعاه الرجل فهو معه
٢٧١	أعجبتني ما صنعت
١٨٩	أفا الله
٣١٧	أفعل هذا آثاما
٣٨١	أقسمت عليك إلا فعلت
١٦٥	أقطف الثمر
١٦٥	أقوى الرجل
١٠٩	أكاوني البراغيت
٥٥٥	أكل يوم لك ثوب
٤٢٨	اللهم اغفر لنا أيتها العصابة

٥٢٢	أليسك
٣٢٧	إِذَا أَنْ تَقُومَ وَإِذَا أَنْ لَا تَقُومَ
٣٠٧٤٣٠٣	أَمَّا أَنْتَ مُنْعَلِقًا أَنْتَ مُنْعَلِقَتِ مَعَكَ
٢٧٤	أَمَّا تَرَى أَيَّ بَرَقِ هَا هُنَا
٧٣٣	أَمَّا زَيْدًا فَأَنْتَ ضَارِبٌ
٣٠٩	إِذَا لَا
٢٣٧	أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَنْتَ خَارِجٌ
٤٢٨	أَنَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
٢١٤	أَنَا زَيْدًا خَيْرٌ ضَارِبٌ
٢٧٤٠١٣١	أَنَا الَّذِي قَسَمْتُ وَأَنْتَ الَّذِي قَسَمْتَ
٤٥٨	إِنْ تَأْتِي فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ
٤٥٩٠٣٢٧	أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ
٢٩٠	أَتَنْظُرُنِي كَمَا أَنْتَ
٤٦٠	إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ
٢١٨	إِنْ زَيْدًا طَعَامَكَ أَكَلْ
٣١٧٠٣٠٣	إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا
٢٩٣٠٢٦٢	إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ ذَلِكَ
٤٥١	أَهْزَلُ الرَّجُلِ
٥١٨	أَيُّكُمْ عَوْرَ عَيْنٍ أَحَدُكُمْ
٥٣٠	أَيُّمُ الْكَبَةِ

- ب -

٢٦٢	يَسْمَا لَهُ
٤٦٦	بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرًا

- ت -

٢٣٩ تَبَلَّثَ خَيْباً

- ث -

٥٣٠ ثَبَّةُ الْحَوْضِ
٥٣١ ثَبَّيْتُ الرَّجُلَ

- ج -

٤٢٠ جَاءَ رَكْضاً
٣٩٩ جَاءَنِي الَّذِي كُنْتُ
٢٤٥ جَاءَنِي زَيْدٌ قَامَ
٥٢٢ جَاءُوا مِنْ شَتِّ
٢٧٧ جِئْتُ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ ، وَخَفُوقَ النِّجْمِ وَخِلَافَةَ فَلَانِ
٥٩١ جِئْتَهُ صَكَّةً عَمِّي
٣١٥ جِئْتُ وَلِيّاً
٣٨٢ جَمَلٌ لَكَ
٥٣٥ جَلَسْتُ
٢٦٢ الْجَمَاءُ الْفَقِيرُ

- ح -

٣٨٩-٣٩٠ حَبْلٌ عَنَلَمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٥٠٨، ٥٠٣ حَبِيرِي دَمَرُ
٢٦٩ حَيْثُ الْآنَ
٥٠٤، ١٥٢ حَيْلاً

- د -

٣٩٥	دخلت إله ، وعلاه
٤١١	دم فلان رأسك بحجر
٤٩٩	دمدمت

- ذ -

٤٩٩	ذراً الله الخلق
٤٩٩	ذرتيه الريح
٩٧	ذهب في السعد
٥٢٦، ٤٠٢	ذيت وذيت

- ر -

٣٩٥	رأيت يداك
٣٩٤	وعلمي لأفعلن

- ز -

٤٥٥	زيد اذا ياتيني أضرب
١٠٦	زيد لنعمل

- س -

٢٦٥	سبحان ما سخر كن لنا
٢٦٥	سبحان ما يسبح الرعد بحمده
٥١٦	سبعة قبيل
٥٢٢	سرعان ذي الهالة

- ش -

٥١٤	شاكى السلاح
٢٩٩	شدّما أنك وعزّما أنك ذاهب
٥٠٣	شمر سبط وسبطر
١١٩	شملت الريح

- ص -

٣٥٤	الصبر في المصيبة
-----	------------------

- ض -

٣٣٣	ضربت زيداً وأما عمراً فأكرمه
٥٩١	ضرب التلف
٤٦٥	ضربوني وضربت قومك

- ع -

٣٠١	عسى الغوير أبوساً
٢٢٩	علماء بنو فلان
٢٤١	عنده جبال من المال

- غ -

٢٥٣	غسلته غسلاً نعماً
-----	-------------------

- ف -

٣٣٩	فلان كذى الهيئة
٢١٥	فيها قائماً رجل

- ق -

٢٤٢	قد كان من مطر
٣٨٧	قصد دارد
٣٠٠	قلما سرت حتی ادخالها
٢٩٦	قلما يقول

- ك -

٢٤٢	كان من حديث
٤٠٥	كالدرد درهماً
٣٠٠	كثراً يقولن ذاك
٢٣٤	كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه
١١٣٣	كما أنه لا يعلم فقفر الله له
٢٩١	كن كما أنت
٤٩٧	كوكب درّی
٤٠٢	کیت و کیت

- ل -

٢٧٦	لا أكذبك ما اختلف الليل والنهار
٣٣٧	لا رجل
٣٤٤	لا سيما
١٨٩	لا ما الله
٢٣٥	لئن جئتني ليقومن عمرو
٣٥٠	لبد الصلاة
٢٧٥، ٣٥٠	لبدن غدوة

٢٧٥	لمسر الله
٢٢٧	لمسرك لأفعلن
٢٩٤	لمسري لأفعلن
٤٣٦	لم أبله
٤٠٤-٤٠٣	له كذا وكذا درهماً
٢٨٣	ليس الطيب إلا المسك

- م -

٤٩١	ما أناني إلا زيد إلا عراً
٥٩٢	ماء غطيش
٢٦٩	ما أغفله عنك شيئاً
٢٧٩٠٢٧٧	ما تدوم لي أدوم لك
٣٥٣	ما حملك على أن قطعت نفسك
٢٨٥	ما زيدا عمرو بضارب
٥٠٩	ماقي العين
٢٩٩٠١٦٧	ما كان أحسن زيدا
٥٦٦	ما كل سوداء تمر ولا بضاء شحمة
٥٤١٠١٦١	م الله لأفعلن
١٤١	مردت برجل حسنة العين قبيح الأنف
٣٢٠	مردت برجل راكم أو ساجد
٤٦٦	مردت برجل صالح وإلا صالحاً فطالح
٤٩٢٠١٣١	مردت برجل قائم أبواه لا قاعدين
٢٧٥	مردت برجل ما شئت من رجل
٤٣١	مردت برجل معه صدق صادقاً به غداً

٥١٩	مردت برجل مكسور أحد الجنين
٤٩٢، ٤٣٢، ١٣١	مردت برجلين صالح وطالح
٥١٩	مردت برجلين مكسوري أحد الجنوب
٢٩٥	مسست له على يداي
٥٨٥	ملحفة جديدة
٢٣٩	علي من التمار

- ن -

٢٧٦	ناقفة عبر الهواجر
٥٨٩	فصل السيف

- ه -

١٤٦	هذا حلو حامض
٤٤٦	هذان أفضل اثنين في العلماء
٤٤٦	هذان خير اثنين في الناس
٤٥١	هزل الرجل
٥٢١	هيات زيد

- و -

٥٣٥	وجدت
٥٢٢	وشكان ذا
٣٥٣	ويل له
٤٣٢	ويلمه

- ي -

٥٠٨	يا أبه
٥٠٦٥٠١	يا طالحة
٥٠٨	يا عمه
٥٨٧	يا قوت أفضل الحجاره
٥٠٤٥٠٢	يا هناء
٥١٤	يا فليس وتغصوه

٤ - فهرس اللغة :

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
- أ -			
آدم	٨٩	أحمر	٨٨ ١٩٣٤
آل يؤول	٨٩ ٤٠٨٤	أحواض	١٤٩
آمن	٧٨	أحوى	٢٣١
آول	٨٩	أخ	٢٠٠
آية	٢٢٨	أخية	٤٣٠
أب	٤٠٨	اخطيت	١٢١٠ ١٢٠
إبسان	٤٠٨	ادحي	٥٠٠
إبلان	٤٧٢	أول	١٢٠
إبن	١٩٩	إذ	٣١١٤ ٢٩٤
ابنسم	٥٣٩٤ ١٥٦	إذا	٢٩٧٤ ٢٩٥
أبوبة	٤٣٠	أذرعاع	٢٢١
أتى	٧٧	أربع	٥٧٩
اثنسان	٥٧٩	أرطى	١٢٩
أثواب	١٤٩	ارعويت	٥٧٦
اجتور	٥٧٥	أروى	١٢٨
أجرب	١٧٣	أريّة	١٢٨
أحد	٥١٥٤ ٥١٢	أزهر	٤٧٣
أحدان	٥١٨	است	١٥٣
اخر نجام	٢٠٠	استحوذ	٥١٦
أحسست	٢٢٨	استجيا	٢٣٠

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
استحيث	٢٢٨، ٢٢٧	أقطف	١٢٣
استكبار	٢٠٠	أوالان	٤٧١
استنوق	٤١٢	أقوى	١٢٣
أسيد	١٢٧	أكالب	٥١٤
أسود	١٢٧	إلا	٤٩٣
أشاري	٤٢٤	إليه	٥٣١
الأشعرين	٥٧٥	أمّا	٣٠٧
أشطا	٥٤٥	إمّا	٣١٨
أشهاد	٤٧١	أمرؤ	٥٣٩، ٢٠٠، ١٥٦
أشياء	٤٧٤	أمرت	٢٨٨
أصبرته	٣٥٣	أسمى	١١٦
أصبح	١١٦	أملت	٢٢٨
أصحاب	٤٧١	إن	٢٩٧
أطيار	٤٧٤، ٤٧١	أنّ	٣٨٨
الأعجمين	٥٧٥	إنّ	٣٨٨
أعرب	١٧٣	أنا	٥٠٤، ١٥٢
أعيان	١٤٩	أنتحل	٥٠٢
أقنان	٤٠٨	أنتما	٣٢٤
إقنان	٤٠٨	إنّه	٤٢٩
أقف	٤٠٨	أو	٢١٨
أفكل	١٣٠	أواصل	٨٦
أفلاء	٤٧١	أوري	٨٥
أنواء	١٤٩	أوّل	٩٠، ٨٨
أقنت	٨٥	أولق	١٢٩

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
الأولى	٨٦	١٨٩٤ ١٩٣٤ بهرائي	١٥٠
أوثك	١١٠	بيداء	٤٢٥
أوي	٩٢	اليقور	٣٥٥
أويت	٩٠		
أويصل	٨٦	٩١٤ ٢٢٣٤	- ت -
أيانق	٤١٢	تاجر	٤٧١
إيسل	٤٠٨ ٤٠٩	ثفنة	٤٠٧
أيمن	١٦١ ١٦٣ ١٥٤١٤	أثاويل	٤٠٩
أين	٣١٤	تذكرون	١٩٩
		تفص	٢٣٤
	- ب -	تكامون	١٩٩
باب	٤٣٠	تجر	٤٧١
بس	٢٥٢ ٢٥٦	ترتب	١٠٠
بخ	٢٢٨ ٣٨٦ ٣٨٨	ترقوة	١٢٢ ١٢٣
بختية	١٢٨	ترك	٥١٢
برثن	١٠٠ ١٢٠	تسفجته	٤٣٠
بروكاء	٤٧٩	تطاطى	٤٤٣
برى	٤٨٨	تعد	٧٨
البرية	١٢٠	تقنة	٤٠٧
بت	٢٢٧	تقمه	٤٣٩
بعد	٢٩٣	تلكه	٤٠٩
بلجارت	٢٣٠ ٤٩٠	تلوته	٤٠٩
بلعنبر	٢٣٠	تمر ، تمره	٤٨٤
بهراء	١٥٠	تنخ	٤١٠

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
تنوخ	٤٠٩		
نها له	٤٣٩		
- ح -			
		حاجر	٥١٥٠٥٠٩
		ما حيت	٣٩٣
		حال يحوّل جيلة	٤٨٧
		الحاؤون	٢٣٠
		حماي	٢٢٧
		حبيّا	٢٠٣
		حبارى	٤٨٨
		حيّذا	٢٠٤٠٢٠١
		حبلى	٤٨٨٠٢٢٦
		حبنطى	٢٢٦
		حشى	٣١٧٠٣٠٠
		حجران	٥١٥٠٥٠٩
		حدا	٥١٤
		حمر	٣٨٨
		حرباء	٤٧٨
		حريق	٥٨٥
		حسن وحسنة	٥١٣
		خلق	٤٧٥
		حلقة	٤٧٥
		حمادة	٤٨٣٠٢٢٦
		حمدي	٤٨٣
		حمراء	٤٨٣٠٢٢٦
- ث -			
ثاب يتوب ثوباً	٥٣١		
ثبسة	٥٣٠		
الثغرة	٤٣٣		
توب	١٤٩		
تهلل	٢٣٣٠١٢٤		
- ج -			
جامل	٤٧٥		
جديدة	٥٨٥		
جعنر	٥٢٩٠١٢٢		
جكلس	٥٣٥		
جمزى	٤٨٨		
جمل	٥٠٦		
جندب	٢٣٤٠٣٤٤٠٣٤٤٠٤٣٤		
جنجن	٤٣٣		
الجولان	٢٣٣		
جؤنسه	٧٨		
جويلق	٤٨٩		
جويلق	٤٨٩		
جياه	٤٧٨		

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
حمر اوات	١٥٠		
حمراران	١٥٠		
حمر اوي	١٥٠	دائسة	٣٩٥
حواء	٢٣٢، ٢٣٠	داران	٢٣٣
حوالي	٤٩٧	داويك	٣٩٥
حوت	٢٣٢	دخلت	٥٥١، ٥٥٠
حيث	٢٩٤	دد	١٣٠، ٣٨١، ١٥٠
حيثما	٣٢٤	ددن	١٥٠، ٨٧
حيرة	٢٣١	دراري	٤٩٧
حين	٢٩٤	دريء	٤٩٧
حيثند	٢٣٢، ٢٩٤	درئي	٤٩٨، ٤٩٧
الحيوان	٢٣٤، ٢٣٢	دعد	٤٨٨
حروة	٢٣٤، ٢٣٣	دعسي	٣٧٤
حيبة	٢٣١، ٢٣٠	دم	٥٣٠
حيوي	٢٣٠	دمشة ودمشرة	٥٠٣
		دمديّة	٤٩٩
		دهري	٤٣١
خادم	٤٧٥	دوابّة	٣٩٥
خالد	٤٢٧	دويّة	٣٩٥
خادم	٤٧٥	ديموم	٤١١
خامسيف	٥٨٥		
خلف	٥٤٩		
خلق	٥٩٨	ذا	٣٧١، ٣٦٠
خلفاء	٤٧٩	ذرا	٥٠٠

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
ذرية	١٢١ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠٠		
ذئارى	٤٨٣	- ذ -	
ذفرى	٢٢٦	ذئمى	٢٣١
ذو	٥٤١ ١٥٥	ذبرج	٤٣٣
ذؤابة	٢٢٨	ذبية	٢٣١
ذو مال	٥٤٠	الزنادقة	٣٩٤
		زنج ، زنجي	٤٨٤
		زهير	٤١٣
		- ز -	
راع	٥٠٩		
رئمان	٤١٩	- ر -	
رأيت	٢٧٥	رمانت	١٥٣
رب	٣٨٨ ٣٥٢	رايور	٨٨
ربما	٢٩٦ ٢٨٩	ربيب	٥٠٢ ٤٢٧
رد	١٩٣ ١٩١	ربط ومبطل	٥٠٣
رداء	٤٨٠	رديس	٥٨٥
رزقت	٢٧٣	سرخان	٤٠٨
رعشن	٤٣٣	سرعان	٥٢٢
رعيان	٥٠٩	سريّة	٤٩٨
ركب	٤٧١ ٤٧٥	مفرجل	١٢٢
روم ، رومي	٤٨٤	مسفه	٥٧٧
رويا	٩٢	مسقاء	٤٧٨
رئمان	٣٠٠	سكران	١٥٢
ريج	٥١٤	سئل	١٩٠
ريج	٥١٤	سلع	٣٥٥

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥١٨	نسوع	٤٣٣	ملكه
١٥٣	شفاء	٥١٤	سليم ، سليم
١٠٠	شفة ملقى	٤٩٠	صفحة
٥٠٤٠١٥٣	شفة	٥٠٤٠١٥٣	منة
٥٤١٠١٥٤	شبية	٥٠٤	منها
- ص -		٥٣٠	سه
		٤٩٨	الستها
٥٠٩	صاحب	٢٣١	صهلي
٣٥٣	صبر	٨٨	صوايب
٥٠٩	صحبان	٣١٧	سسى
٤٨٣	صحارى	٨٧	مباينة
٣٠٠	صديان	٨٧	ميد
٥١٣	صعب وصعبة	٤١٢	صيرورة
٤٢١	الصفحة	٨٠	سبق
٥٩١	صكة	٣١٧	سبما
٤٨٣	صلاقي	- ش -	
٢٣١٠١٥٠	صنماء		
٢٣١	صنعاني	٥٠٤٠١٥٤	شاة
٣٩٣	صيرورة	١٢٠٠١١٩	شامل
- ض -		٤٧١	شاهد
		٣٠٠	شعبان
٢٢٦٠٢٢٥	ضاربة	٥٢٣	شست
٤٧٤	ضأن	٥٢٣٠٥٢٢	ششان
٤٧٤	ضائن	٢٩٩	شدما
٤٧٤	ضئين		

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
الضرب	٥٩٨	عبد ، عبيد	٤٧٤
الضيزن	٥٧٨	عجوز	٥٣٣، ٣٤٤
- ط -		العجي	٤٤٩
		عدا	٢٧٦
طاووس	٨٨	عدة	٥٣٠
طائر	٤٧١	عراب	١٨٣
طرمس	٩٩	عرفت	٥٨٣، ٣٦٥
الطريق	٥٤٩	عرقوة	١٢٣
الطعم	٥٣٨	عزاء	٤٧٨
طواويس	٨٨	عزيب	٤٧٥
طيء	٣٩٣	عزويت	٨١
طيان	٣٠٠	عصا	٥٠٤، ١٥٣
طير	٤٧١	عضاء	٥٠٤، ١٥٣
- ظ -		عضرفوط	٩٥
		عصوات	١٥٨
ظننت	٥٣٧، ٢٦٧، ١٨٣	عضه	٥٠٤، ١٥٣
ظلت	٢٣٠، ٢٢٨	عفريت	٨٣، ٨٢
- ع -		عقنقل	١٥٢
		علاك = عليك	٣٩٣
عازب	٤٧٥	علياء	٤٧٨
عاعيت	٣٩٣	علجن	٤٣٣
عام - ينام عيمة	٤٨٧	علمت	٥٨٣، ٢٨٥، ١٨٣
عاود	٨٩	علية	٤٩٨
عائل	٣٥٥	عوى	٥٩٢

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
منعومة	١٢٠، ١٢٣	فلان	٥١٥، ٥٠٩
المنكب	٨٣	غوغاء	٤٧٨
الكنيبوت	٨٣	غيب	٤٧٥
هور	٥٧٥	- ف -	
الامول	٣٥٥		
فايل	٨٧	فخذ	٥٠٦
فيل	٨٧	فرزدق	٥٢٩
عين	١٤٩	فرسن	٤٣٣، ١٥٢
العيهل	٥٠٢، ٤٣٣	فلان ، فلانة	٤٠٢
- غ -		الفلان ، الفلانة	٤٠٢
		فلك	٤٧٥
الغارب	١٢٥، ٥٨٠، ٥٠٩، ٥٨٠	فلكة	٤٧٥
غبار	٤٧٥	فاو	٤٧١
غالب	٥١٥، ٥٠٩	قم	٥٠٤، ٢٠٠، ١٤٩
غالب	٤٧٥	قوه	١٥٣
غمد	١٥٣	- ق -	
غدوة	٣٥٠		
قرايب	٥٣٤	القاصصاء	٥١٢
قزوة	١٢٨	قواك	٨٩
قزعي	٤٧٥	قائمة	٢٢٨، ٨٦
قزوة	١٢٨	قائماتان	٤٨٢
قسلين	٢٢٢	قائمات	٤٨٢
قضا	٤٤٨	قبيصري	٤٣٤، ١٢١
قملش	٥٩٢	القنوة	٥٧٨

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
قدّم	٥٤٩		
قدم	٤٨٨		
قرآن	٤٧٨	كان	١١٦٠١١٣
قرقرى	٤٨٢	كائن	٤٠١٠٣٣٤
قرقرى	٤٨٢	كائنما	٣٢٤
قرنفل	١٢١	الكامل	٥٨٠٠٥٥٠٩٠١٢٥
قرونة	١٢٣	كائن	٤٠٢٠٣٩٣
قسي	٣٩٣	كبي	٤٠٣٠٣٣٥
قضيبي	٥١٣	كبريت	٨٣
قطا	١٥٣	كاب	٥٣٣٠٣٤٤
قعد	٥٣٣	كينة	٥٨٥
قلما	٣٠٠٠٢٩٦	كساء	٤٨١٠٤٨٠
قلس	١٢٠	كساران	٤٨١
قمرية	١٢٨	كلا وكلا	٥١٩
قنبر	٤٩٠٠١٥٢	كلب	٤٧٣
قنديل	٨٣	كلت	٥٥٠
قنبرين	٢٢٢	الككل	٤٣٣
قواء	٤٧٨	كليب	٤٧٣
قوقيت	٣٩٣	كم	٥٢٦٠٤٠١
قنوم	٣٥٩	كـ	٢٨٩
قياديد	٤١٣	كنهبل	١٢١
قيود	٤١٣	كوكب	٨٧
قيماء	٤٧٨	كبي	٣٥٢٠١٩٥
قبيل	٧٩		

- ك -

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
كيف	٣٤٩	لبس	٥٦٥٠٢٥٦
كيسه	١٩٥	لين	٣٩٣
كينونة	٤١٢٠٣٩٣	لينة	٢٢١

- ل -

- م -

لا	٣١٥	ماذا	٣٧١
لازل	٢٣٢	مأق	١٢٠
لكن	٤٩٣	مأمان	٢٣٣
لحمر = الأحمر	١٩٦	المتراد	٤١١
لذن	٣٨٥	مثن	٣٩٧
لعل	٤٠٣	مدحوي	٥٧٦
اللمن	٤٢٢	محيأة	٢٣٩
لقاح	٤٧٢	مد	١٩٣
لقحة	٤٧٢	مدحوي	٥٧٦
لقوح	٤٧٢	مد	٥٣٠٠٥٢٦
لسم	٣١٥	مرؤ	٢٠٠
لما	٣٨٥٠٢٨٩	مرأة	٢٠٠
لو	٢٨١	المرجعون	٤٢١
لولا	٣١٦	مرضو	٥٠٠
المؤاؤ	٢٣٢	مرضي	٥٠٠
لولى = الأولى	١٩١	مرعزاء	٩٩
لوما	٣١٦	مرعو	٥٧٧
لودي	٢٣١	مروية	١٢٧
ليت	٤٠٣	المرتيق	٤٩٧

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
مساجد	٥١٤	الملاوة	٢٢٩
مساناة	٥٠٤	مات	٢٩٢
مساهة	٥٠٥	من	٢٥٢
مست	٢٢٨	منجنيق	٥٠٢
مسلمات	٤٨٢، ٢٢١	مهما	٢١٣
مسلمين	٢٢١	مورد	٢٣٣
مضى	٥٣٦	مورق	١٢٤
ممد	١٢٣	موعد	١٢٤
معدو	٥٠٠، ١٢٤	موقف	١٢٤
معددي	٥٠٠	موهب	٢٢٣، ١٢٣
مغري	٢٢٦	ميت	٤١٢
معق	١١٩		
ميشته	٢٤٧		
مغزو	٥٠٠	ناورس	٨٨
مفعاة	٢٣١	النبي	١٢١
مفوء	١٥٠	النجاهك	١١٠
المات	٥٧٨	النسيج	٥٩٨
مقتو	٥٧٧	نشف في تشفة	٤٧٦
مقتوي	٥٧٧	نعم	٢٤٧، ٢٠٣
مقتوين	٥٧٧	نواويس	٨٨
المقتي	٥٧٨	نوي	٥٤٢، ٢٢٥
مقق	٤٠٠	هجمت	٥٥١
المال	٣٦٠	هلا	٢٩٧
المالا	٢٣٩	هنا	٥٠٥

- ن -

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
هنوات	٥٠٤	ووي	٩١
الهيجا	٤٢٦	ويح	٩٠
الهيجاء	٤٢٦	ويل	٩٠
هيئات	٥٢١		
- و -			
واحد	٥١٣، ٥٠٩	يا	٥٢١
واري	٨٦	يذفه	٥١٤
واصل	٨٦	يخشى	٤٨٩
وأيت	٩١	يد	٥٣٠
وجوه	٨٥	يذر	٢٢٧
وحد	٥١٥	يرمي	٤٨٩
وحدان	٥٠٩	يرى	٢٢٧
الوحوحة	٨١	يستحي	٢٣٠
وددت	٢٨٩	يستمر	٩٥
ودع	٥١٢، ٣٠٦	يشقيان	٢٢٩
وذر	٥١٢، ٣٠٦	يشكران	٥٨٢
وعد	٨٥	يعزو	٤٨٩
الوعوعة	٨١	يقول	٧٨
وقتت	٨٦	يكرم	٧٨
واجت	٥٥١	اليمني	٣٠٤
ووري	٨٦	يوم	٩٠
ووعد	٢٢٥	يومئذ	٣٣٧، ٢٩٤

٥ - فهرس الأشعار والأرجاز :

حرف الهمزة

رقم الشاهد	صدر البيت	قائمه	الصفحة
٨٥	وما أدري	نساء'	٣٦٠
٤٥	قلت'	شوائبه	٢٩٠
١٤٥	ووفراء'	برشائها	٤٤٨

حرف الباء

١٦	أقلتي اللوم'	أصابا	١٦٠
١٠٩	وكأئين'	المصابا	٤٠٢
٤	فما قومي	الرقابا	١٣٥
٢٨	ألم تُخبر'	ولا اجتلابا	٢٠٨
٢٥	أزب'	يشربا	٢٠٦
١٨٦	لما رأيت'	أشهبأ	٥٤٧

* * *

٢٩	أبي	الذئاب'	٢٣٠
١٠٣	فما أدري	أصابوا	٣٩٢
١٨٧	لند	الشعاب'	٥٤٩
٣٧	يُرَجِّي	خُطوب'	٢٨١
١٠٨	وكأئن	كائبه	٤٠٢
١٤٥	عجبت'	لم أضربه	٤٤٠

٢٩٢	كَاشَهِابٍ	...	٤٨
٢٧٦	مُنْغَرِبٍ	بِمَسْجِدٍ	٣٤
٢٨٣	وَذَا نَشَبٍ	أَمْرُكَ	٣٩
٥٠١	الْكُوكِبِ	كَلْبِي	١٢٠
٣١٢	أُودَى بِهَا	فَأَمَّا تَرَبِّي	٥٦

حرف التاء

٣٠١	شَمَالَاتُ	رَبِّمَا	٥٢
* * *			
٥٢٢	مِنْ شَتَّ	وَهُوَ إِذَا	١٨٢
٤٢٦	اسْتَقَلَّتْ	وَأَيَّ فَيَّ	١٢٤
٣١١	خَلَّتِي	زَعَمْتُ	٥٤

حرف الجيم

٥٦٢	الْفَرَارِيجِ	كَانَ	١٨٩
٣٥٦	أَدْلَجِي	وَتَشْكُرُ	٨٢

حرف الحاء

٣٤٢	فَاسْتَرِيحَا	مَاتَرُكَ	٢٣
٣٩٧، ٢٤٥	أَكْدَحُ	وَمَا الدَّهْرُ	٣١
٣٥٩	وَرِيحُهَا	بُودَتْكَ	٨٣

حرف الدال

٣٦١	تحصّدا	لسنا	٨٧
١٨٨	الوالد	فان يكن	٧٩
	* * *		
٤١٣	القيادي	باتت	١١٥
٤٢٧٠٢٨٠	يزيد	ورج الفتي	٣٥
٣٥٩	الصيّد	فسائلي	٨٨
	* * *		
٤١١	بالمراد	ولا يدم	١١٤
٣٤٣	بسواد	وكأنه	٧٤
٤٤٥	سوادي	إن النبّة	١٤٤
٣٦٧	كأوارد	فلولا	٩١
٤٥٤	تقد	ترفع	١٥٢
١٧٨	التمسّد	مهلك	٢٠
٢٨٩	انخواهد	يودون	٤٣

حرف الزاء

٣٩٨	الوتر	مالك	١٠٤
٥٦٨٠٣٩٨٠٢٤٦	البشر	جادت	٣٢
٥٠٦	لا يفر	ولانت	١٧٣
٤٤٣٠٤٣٦	النمر	لها متان	١٣٥

* * *

١٣٥	دارا	من وليّ	٣
٣٩١	ولا افتقارا	فما تمكّ	٩٨
٣٤٩	خبيرا	من طالين	٧٧
٤٠٩	بز وبرا	وإنّ قال	١١٢
٥١٥	السمرا	حشى	١٧٩
٣٦٢	دورا	له زجل	٨٩
٣٥٥	البقرة	سلع	٨١

* * *

٢٠٧٢٠٥	وادبار	توتع	٢٤
٣٤٥	وكار	ما مع	٧٥
٥٩٢	أوار	ظلمنا	١٩٦
٤٦٣	جازر	إذا ابن	١٥٩
٥٩٦٢٥٨٥٢٨٥	بشر	فأسبحوا	٤٠
٤٧٣	سامر	وإنّ تك	١٦٦

* * *

٥٤٦	من عار	أنا ابن	١٨٤
٣٢١	صبر	لقد	٦٢
٤١٧	لتكأمر	ولست	١١٧
١٤٧	الأزور	النازلون	٧
٤٣١	الترير	رحت	١٣٩
٣٧٦	مخطور	إنّي	٩٦

حرف السين

٤٣٢	أَفْرَسُ	أَضْرَبَ	١٣٢
	* * *		
٥١٥	مَجَّاسُ	أَحْمَى	١٨٥
٥٥٩	الْمَتَّاعِسُ	تَقُولُ	١٨٨
٤٦٧	أُنَيْسُ	وَبِلْدَةٍ	١٦٢
	* * *		
٢٩٢	الْمُخْلَسُ	أَعْلَاقَةٌ	٤٧

حرف الضاد

١٢٥	مَضْبِضًا	يَا مَنْ	١
	* * *		
٥٠٨	مَرَضَاهَا	أَكْثَرُ	١٧٦
	* * *		
٤٥٠	ذُو الْعَرْضِ	وَمِمَّنْ	١٤٩

حرف العين

٥٠٧	مَحْرَعٌ	فَتَا	١٧٥
	* * *		
٢٠٢	وَأَوْجَمًا	لَعَمْرِي	٢٢

٤٦٩	مَنْ دَعَا	فَتُسْمِي	١٦٤
٤٥٩	مَقْرَعًا	فَمَنْ نَحْنُ	١٥٧
٤٠٦	لَيْلَةً مَعَا	فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا	١١١
٣٦٧	مَسْمَعًا	لَقَدْ	٩٢
٥٤٥	أَسْمَعًا	بَنِي أَسَدٍ	١٨٣
٣٩٣	مَقْرَعًا	وَكَاثِنٌ	٩٩
٣١٤	تَسْمَعًا	فِيهَا	٥٧
٤٣٧	وَقَعَةً	لَا تَهِينُ	١٢٦

* * *

٤٥٠	وَأَصْبَحُ	أَرْمِي	١٤٨
٣٤٧، ٣٠٤	الضَّيِّعُ	أَبَا خِرَاشَةَ	٥٣
٤٥٤	تُصْرَعُ	يَا أَقْرَعُ	١٥٣
٢٩٤	وَأَقْرَعُ	إِذَا مَا	٥٠
٣٣٧	وَأَزِيعُ	عَلَى حَيْنٍ	٦٨
٣٥٢، ٢٩١	وَيَنْفَعُ	إِذَا أَنْتَ	٤٦
٤٩٣	مَوْلَعُ	عَشِيَّةً	١٦٨

* * *

٥٠٦	وَأَهْجَعِي	يَا بِنْتَ	١٧٢
٤٦٣	فَأَجْزَعِي	لَا تَجْزَعِي	١٦٠

حرف الفاء

٣٨٥، ١٦٠، ١٥٦	وَفَا	خَالَطَ	٩
---------------	-------	---------	---

١٨٥	كفى	شافي	٥٤٦
		★ ★ ★	

حرف القاف

١٠٧	لواحق	كاللقوق	٤٠٠
١٨٠	ولضفادي	نقانيق	١٦١
		★ ★ ★	

١٢٠	أحقاً	فريق	٤٢٣
		★ ★ ★	

١٥٤	فدى	الساقى	٤٥٧
١٢١	دعها	صديقتها	٥٨٦، ٤٢٣

حرف الكاف

١٢	دار	مواكا	١٥٧
		★ ★ ★	

١٦٣	على مثل	من بكى	٤٦٧
-----	---------	--------	-----

حرف اللام

٧٠	وتداعى	الجيل	٣٣٩
٢٢	إن للخير	وقبل	٢٠٢
١٦١	جزى	بما فعل	٢٦٥

١٤١	وقِيلَ	المَلَّ	٥٠٦٠٤٤١
١٥٥	صَدَّةٌ	تَمَلَّ	٤٥٧
١٠٥	فَصَيَّرُوا	مَا كَوَّلَ	٣٩٨

★ ★ ★

١١٨	وَلَمْ يَثِقْ	الْحِجَالَا	٤١٨
١٤٣	لَوْ أَنَّ	الْأَوْعَالَا	٤٤٥
٨٨	إِنْ ائْتَرَارَةً	الْأَنْقَالَا	٢٦١
١١٦	فَخِيرَ	بِالَا	٤١٥
٦٧	قُرُومٍ	فِيُنْقَلَا	٣٣٤
١٩٥	فَوَيْقَ	وَتَعْمَلَا	٥٩٢
١٢٩	إِنْ مَحَلَّا	مَهَلَا	٤٣٠
٦٣	قَدْ قَوْلَ	إِذَا قَوْلَا	٣٢٢
١٩	فَأَيْفَنُهُ	قَلِيلَا	١٦٢
١٤٧	عَدَانِي	قَدِيلَا	٤٤٩
١٣٤	إِيَّاهَا	تَهَالَهَا	٤٣٥

★ ★ ★

١٠١	أَتَتَهُونَ	وَأَتَقُلُ	٥٦٧٠٣٩٦
١٢٧	وَدَّعَ	الرَّجُلُ	٤٢٨
٩٣	أَلَا تَسْأَلَانِ	وَبَاطِلُ	٣٧١
١٩٠	كَمَا خَطَّ	أَوْ يُزِيلُ	٥٦٢
٨٠	قُلْتُ	قَلِيلُ	٣٥٤
١٨١	فَهَبَاتِ	تَوَاصَلُهُ	٥٢١
١٠٢	وَيَوْمِ	بَوَافِلُهُ	٣٩٧

٣٣٩	خَالَهَا	تَوَاضَعُ	٦٦
٢٣٦	لَا أَقِيلُهَا	لَيْسَ عَادَةً	٣٠
* * *			
٤٠٥	خَلَخَلَ	كَانَتْ	١١٠
٣٧٦٠٢٦٣	الهِ اَلْ	رَبِّمَا	٣٣
٣٣٧	أَوْقَالَ	لَمْ يَنْعَجْ	٦٩
٤٥١	الْمَرْجَلِ	يَا أُمَّ	١٥١
٣١٧	بِجَاهِجُلٍ	أَلَا رَبِّ	٦١
٥١٠	حَنَظَلِ	كَانَ	١٧٧
٣١٤	يَفْعَلِ	أَغْرَكَ	٥٨
١٥٧	وَأُظْلِلِ	تَتَكُو	١١
٥٠٢	جُمَلِ	أَلَا لَا أَرَى	١٧١
٤٦٠	تُؤْمَلِ	فَاضْهَتْ	١٥٨
٤٢٧	عِيَلِ	بِأَزَلِ	١٢٦
٣٥١	الْخَالِي	أَلَا عَم	٧٨
٢٨١	جَلُّ مَالِي	لَا أَنْسِيَتْ	٣٨
٣١٥	الْخَوَالِي	أَلَا تَعْجِبِي	٦٠

حرف الميم

٣٩٢	لَزَادَا	فَأَمَّا	٥٥
٤٢٦	فَامَا	فُخِّرَ مَا	١٢٣
٣٥١	ظَلَامَا	أَتُوا	٧٩
٣٤١	وَيَحَا	أَلَا مِمَّا	٧٢

٣٢٩٠٣٢٣	يعددها	مديته	٦٤
٥٠٤٠١٥٨	اللّهاز ما	هذا طريق	١٤
٣٤١	فريز ما	تسمع	٧١.
٣٣٠	والسماسا	إذا شاء	٦٥
١٢٣	ظلامها	أمن	٢
١٥٩	يا اللّهُمّا	إنّي إذا	١٥
٤٣٩	مرقمه	طاح	١٣٨
٤٣٩	تلقمه	وأنت	١٣٩.
٥٦٢	من لامها	لما رأته	١٩١

* * *

٢٨٩	لا تشتم	لا تشتم	٤٤.
٥٠٧	واجم	مريرة	١٧٤.
٣٨٩٠٢٨٧	حالم	تحلل	٤١
٢٩٦	يدوم	صدت	٥١.
٤١١	ديموم	قد عرضت	١١٣
٣٦٠	عقيم	مطاعم	٨٦.
١٥٦	فمه	يُصبح	٨
١٤٥	صبيها	من الخفريات	٦.

* * *

٤٢٦	بالقام	وأريد	١٢٥
١٥٨	يرجام	هبا نفا	١٣
٤٥٠	عام	فجالفونا	١٥٠

٣٤٧	واللهازيم	وكننت	٧٦
٢٨٧	مين القمر	واننا	٤٢
٣٨٢	تعيير	غداة	٩٧

حرف الثموني

٤٣٣	وكان	حتى	١٣٣
٤٣١	مرتين	ومهمين	١٢٢
٥٦٦	واغدين	يا رب	١٩٢
٢٩٨	يؤمسين	وصاليات	١٠٦

★ ★ ★

٣١٣	تحنانا	يا خور	٩٥
٢٠٥	صفونا	تركنا	٢٣
٥١١	واحدنا	فضم	١٧٨
٢٨٠	آخرنا	وما إن	٣٦
٤٣٠	والمينا	مناك	١٣٥
٥٧٥	مقتونا	تهدونا	١٩٣
٤٢٥	إنه	هل ترف	١٢٢
٤٢٩	إنه	ويقلن	١٢٨

★ ★ ★

١٥٧	صتوا	مهلا	١٥
-----	------	------	----

★ ★ ★

٣٦٣	التَّهْتَانِ	ريح	٩٠
٤٧٥	يَأْرَسَانِ	سريت	١١٧
١٣٩	يَنْتَطِحَانِ	وأت	٥
٤٥٨	مَثَلَانِ	من يفعل	١٥٦
٤٤٣	أَخْوَانِ	وكل	١٤٢
٤١٩	بِالْتَّيْنِ	أم كيف	١١٩
٣٧٢	نَبْتَيْنِ	دعي	٩٤
١٦١	أَرَانِيهَا	لها أشارير	١٧

حرف الواو

٢٠٧	الهُوى	فهنّ	٢٦
	★ ★ ★		
٥٧٦	مَقْتَوِي	تبدّل	١٩٤

حرف الياء

٥٠٠	عَادِيَا	وقد	١٦٩
٤٧٣	غَادِيَا	بَنِيَّتُهُ	١٦٥
٢٩٢	هُوَيَا	بينما	٤١
٣١٤	وَسْرِيَالِيَه	مهما	٥٩
٣١٥	الدَّأَوِيَه	والخيل	١٠٠

★ ★ ★

٤٤٨	كَلَابِي	غضفاً	١٤٦
-----	----------	-------	-----

٦ - فهرس الكتب الواردة في النص :

الابواب للاصمعي : ٥٣٦

الاصول لابن السراج : ٤٥٦

الالفاظ للاصمعي : ٤٠٨ ، ٥٣٦

أعالي أبي العباس وكتبه : ٢٦٨

بعض كتب أبي زيد : ٣٩٥

ديوان النابغة . ٣٤٣

الرد للمبرد : ٣٠٥

المعين للخليل : ٩٩ ، ١٠٠

الغزل = الرد للمبرد : ٢٧٨ ، ٣٢٩ ، ٥١٧

القرآن = معاني القرآن ، للاخفش : ٢٥٣

القرآن = معاني القرآن ، للزجاج : ٢٣٥

الكبير = السعال الكبير ، للاخفش : ١٨٠

الكتاب لسيوطي : ١١٧ ، ١١٩ ، ١٤٩ ، ٣٣٠ ، ٤٠٧ ، ٤٢٦ ،

٤٥٤ ، ٤٦٣ ، ٥٨١ .

مسائل اصلاح الاغثال لابي علي النحوي : ٣١٢

المقتضب للمبرد : ٤٤٢

٧ - فهرس الأعلام :

- أ -

- أبي : ٢١٩
- أبي بن خلف : ٣٩٠
- ابن الأثير : ١٧ ، ١٨
- أحمد بن تميم النبلبي : ٦٢ ، ٥٩٩
- أحمد بن عبد الله بن مكي : ٦٤
- أحمد بن يحيى = أبو العباس ، ثعلب : ٤٠ ، ٤٧ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١٦١ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٩٤ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٣٩ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٦ ، ٥٥٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢
- أحيحة بن الجلاح : ٤٧٢ ، ٤٧٣
- الأخطل : ٣٦١
- الأزهرى : ٨٩ ، ١٢٣ ، ٢٣٩ ، ٤٥١
- أبو اسحاق الزجاج : ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ١٧ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٩١ ، ٣٨٣ ، ٤٢٦
- ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٥٣١ ، ٥٤٥ ، ٥٧٣
- أبو الأسود الدؤلى : ٤٦٥
- الأسود بن يعفر : ٤٤٥
- الأصمعي : ٣٩ ، ٨٧ ، ١١٩ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٥
- ٥٣٦
- الأضبط بن قريع : ٤٣٧

• الأعرج : ٥٠٥

ابن الأعرابي : ٤٠ ، ٣١٤ ، ٣٤١ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٣٩ ، ٥١٥

الأعشى : ٣١٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٩٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠

• ٥٠٧

الأعلم الستمري : ١٣٨ ، ٢٦٤ ، ٢٩٦ ، ٣٢١ ، ٣٣٨ ، ٣٦٧ ، ٤٢٦

• ٤٥٧ ، ٥٠٠ ، ٥١٠

• الأغلب العجلي : ٤٣٣

• ابن الأفقه : ٢٥

• أفنون التلمبي : ٤١٩

• الأقيسر الأسدي : ٤٣١

امرؤ القيس : ٢٧٦ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٥١ ، ٤٠٥ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦

• ٤٤٣ ، ٤٧٥ ، ٥٠٧

• أمية بن أبي الصلت : ٢٦٣ ، ٣٥٥

• ابن الأنباري : ٤١٨

• أهل الحجاز : ٢٨٣

• أوس بن حجر : ٥٩٢

— ب —

• أبو البركات الأنباري : ١٨ ، ٢٣

• بروكلمان : ٢٥ ، ٣٠

• بشر بن خازم الأسدي : ٥٤٦

• بشر بن زرين الدين : ٦٣

• البصريون : ٢٤٥ ، ٢٥٧ ، ٤٤١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٤

• بعض البصريين : ٣٨٢ ، ٣٩٦

• بعض السديين : ٥١٠

بعض القرشيين : ٢١٣ •

البنـدادى : ٢٩ ، ٣٥ ، ٥٩ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣١٤ •

٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٤١٩ ، ٤٣١ •

• ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ •

البنـداديون : ٥٢٣ •

أبو بكر بن الخياط : ٢٠ ، ٨١ •

أبو بكر بن دريد : ١٦ ، ٢٠ ، ٤٧ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ٢٢٢ ، ٥٠٣ •

أبو بكر بن السراج = محمد بن السري : ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٣ •

٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٧٣ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٦٣ ، ١٦٧ •

١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ •

٢٩٤ ، ٣١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ •

٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢١ •

٤٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ •

• ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٨٧ •

أبو بكر بن عبدالرحمن بن مسور بن مخزومة : ٢٩٣ •

أبو بكر بن مبرمان : ٢١ •

أبو بكر بن مجاهد : ٩١ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٣٦٩ •

• بني بويه : ١٥ •

• البيهقي : ٤٩٨ •

— ت —

التقليبي : ٤٣٩ •

• بنو تميم : ١٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ •

• التوخي : ١٨ ، ٢٣ •

- ج -

- جابر بن رآلان الطائي : ٢٨١
- الجاحظ : ١٤٦ ، ٣٤٥
- الجحدري : ٣٦٩
- جذيمة الابرش : ٣٠١
- جران العود : ٤٦٧
- الجرجاني : ٢٢
- جرير : ١٦٥ ، ٢٠٨ ، ٣١٣ ، ٣٧٣ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٤٥ ، ٥٢١
- جرير بن عبدالله البجلي : ٤٥٤
- أبو جعفر : ٥٠٥
- جندل بن المنني : ٥١٠
- ابن جني : ١١ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٥٧
- ٤٦٥ ، ٥١٤ ، ٥٤٦
- الجنيد البغدادي : ١٨
- ابن الجهم : ٣٤٩
- الجواليقي : ٣٥٩
- الجوهرى : ٢٢ ، ١٢١ ، ٤٩٨

- ح -

- أبو حاتم : ٤٣٧
- الحارث بن ظالم المري : ١٣٥
- الحارث بن كلدة : ٣٩٧
- حسام : ٤٥٧
- حسان بن ثابت (رضي الله عنه) : ٤٥٨

أبو الحسن الأخفش = سعيد بن مسعدة : ١٣ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٥٠ ، ٥٢
 ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٨١
 . ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦
 . ٢١٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣
 . ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤
 : ٣٧٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤٣٧ ، ٤٧٣
 . ٤٧٥ ، ٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨

• الحسن ابصري : ٤٠٥

• حسن شاذلي قرمود : ٢٥

• أبو الحسن علي بن سليمان : ٢٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨

• أبو الحسين = ابن أخت الفارسي : ٢٢

• الحطيئة : ٤٧٣

• بشي حمدان : ١٥

• حمزة (القاري) : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٦٧ ، ٢٢٩

• حميد الارقط : ٤٥٠

• حميد بن ثور الهلالي : ٣٤١

• أبو حيان الاندلسي : ١٦٢ ، ١٦٦ ، ٢٥١ ، ٥٣٧ ، ٥٥٨

• أبو حيان التوحيدي : ٥٠ ، ٥١

• أبو حية التميمي : ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٣٧٣ ، ٥٦٢

- خ -

• ابن خالويه : ٨١ ، ١٢١

• خدائش بن زهير العامري : ٢٠٦

• ابن الخرع : ٣١٤

• خرنق : ١٤٧

- الخزرجي : ٦٣
- أبو الخصيب : ٤٢٥
- أبو الخطاب : ٤٧٦ ، ٤٩٧
- خطاب المجاشعي : ٣٩٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٥١٠
- الخطيب البغدادي : ١٦ ، ٢٣
- خلف الأحمر : ٢٣٠ ، ٤٧٤
- ابن خلكان : ١٧ ، ١٨
- الخليل : ٥٢ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٣
- ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٨١ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥
- ٤٣٦ ، ٤٨٩ ، ٥٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٧٥
- ختساء : ٢٠٥
- ابن خير الاشيلي : ٢٧ ، ٢٨

— د —

- داود سلوم : ٣١٤
- ابن دوستويه : ١٧ ، ٥٣٤
- دريد بن الصّة : ٣٢١
- الدولة الاختيديدية : ١٥

— ذ —

- الذهبي : ١٧
- ذو الاصبع الدواني : ٤٥٠
- ذو الرمة : ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٩٣ ، ٥١٥ ، ٥٦٢
- أبو ذؤيب الهذلي : ٢٠٧ ، ٢٨٩

- د -

- الربيعي : ٢٢
- الرشيد : ٤١٩
- الرضوي : ١٥١ ، ١٧٠ ، ٢٣٢
- رمضان شمس : ٧٣
- رمضان عبدالنواب : ١٥٧ ، ٣٤٧
- الرمائي : ٣٩
- رؤبة بن العجاج : ٨٣ ، ١٥٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠
- ٤٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٨٦
- الريانسي : ٥٢٢

- ز -

- الزبلاء : ٣٠١
- ابن الزبير : ١٨٨ ، ٢٠٢
- الزبيدي : ١٧
- الزبير : ١٧٨
- الزجاجي : ٣٩ ، ١٤٧ ، ١٦٧
- زهير بن أبي سلمى : ٣٦٠ ، ٥٠٦
- زهير بن مسعود الضبي : ٤١٥ ، ٤١٨
- ازورني : ٢٠٥
- أبو زيد الأنصاري : ٣٨ ، ٣٩ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ٢٠٦
- ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥
- ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥
- ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٩ ، ٥٤٩
- زيب بن علي : ١٦٢
- مساعدة بن جوية الهذلي : ٥٤٩

- س -

- سالم بن دارة : ٥٤٦ •
- ساجيم بن وئيل الرياحي : ٣٧٢ •
- سمعان : ٣٣٠ •
- السكري : ٤٣٧ ، ٥٢٢ •
- ابن السمكيت : انظر : يعقوب •
- سلمى الهذلية : ٥١٠ •
- سلمان بن ربيعة الضبي : ٣١١ •
- السلمي : ٢١٩ •
- سويد بن كراع الكلبي : ٢٨٧ •
- سيويه : ١٣ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ،
- ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠١ ،
- ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ،
- ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ،
- ١٨٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
- ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ،
- ٢٤٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ،
- ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
- ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ،
- ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ،
- ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،
- ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ،
- ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ،
- ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ،
- ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ،

٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ،
 ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ،
 ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ،
 ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ٥٢٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ،
 ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ .

ابن سيده : ٢٣ ، ٢٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٢٢٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ،
 ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٩٧ .

السيرافي : ١٦ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ١٦٧ .

ابن السيرافي : ٤٣١ .

ابن سيرين : ١٦٢ .

المروطي : ٥٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ، ٤٢٣ .

— ش —

الشماع : ١٣٣ ، ٣٥٦ ، ٥٠٨ .

شمير بن الحارث الضبي : ٣٥١ .

الشمطلي : ٢٦ .

شهيد علي : ٦٤ .

— ص —

صاحب الزنج : ٥٢٢ .

صاحب العين : ٩٩ ، ١٠٠ .

مطر الذي الهذلي : ٣١٢ .

— ط —

أبو طالب العبدي : ٢١ ، ٢٣ ، ٤٧ .

الطامع لله : ٦٤ .

- طرفة : ٤٣٧
- الطرماح : ٤٠٩
- طلحة : ١٨٧ ، ٢١٩
- أبو الطيب المتنبي : ١٦

- ع -

- عائكة بنت زيد : ١٧٨
- عاصم (المقرئ) : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢١٩ ، ٤٢٩
- ابن عامر : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٣٦٩ ، ٥٠٥
- ابن عباس : ٤٢٢
- العباس بن مرداس السلمى : ٣٠٤
- أبو العباس المبرد = محمد بن يزيد : ١٣ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٣٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٣٣
- بنو العباس : ١٥
- عبدة بن الطيب : ٣٤٥
- عبد الجليل عبده شلمبي : ٢٣٥
- عبد الحليم النجار : ٢٦
- عبد الرحمن بن حسان : ٤٥٨
- عبد الفتاح شلمبي : ١١ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٣
- عبدالله درويش : ٩٩

- عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) : ٢١٩ •
- عبدالله بن همام السلولي : ٢٩٤ •
- العبدى : ٤٢٣ •
- عبد يغوث بن واثق الحارثي : ٥٠٠ •
- عبيد بن الأبرص : ١٨٨ ، ٢٦٣ •
- أبو عبيدة : ١٠٠ ، ٢٠٥ ، ٣١٢ ، ٥٣٤ ، ٥٧٧ •
- عبدالله بن قيس الرقيات : ٤٢٩ •
- أبو عثمان المازني : ٥٦ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ،
- ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٤ ، ٣٠٩ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،
- ٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٤١ ، ٤٧٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ،
- ٥٥٣ ، ٥٥٨ •
- العجساج : ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، ٤٤٨ •
- عدنان محمد سلمان : ٧ ، ٦١ •
- عدي بن زيد العبادي : ١٣٥ ، ٤٥٧ •
- العسرب : ٩٠ ، ١٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٣٧٢ •
- عروة بن الورد : ٥٠٨ •
- عضد الدولة : ٢٣ ، ٥٩٣ •
- ابن عقيل : ٥٨ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ، ٢٠٢ •
- المكبري : ١٤٤ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢١٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ،
- ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤٧٦ •
- علي (رضي الله عنه) : ٤٩٨ •
- علي جابر المنصوري : ٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦١ •
- أبو علي الجبائي : ٢٨ •
- أبو علي الفارسي التحوي : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ،
- ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،

٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
 ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ،
 ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٧٧ ،
 ٨١ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١٢٩ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٨٧ ، ٢٠٩ ،
 ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ،
 ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٥٩ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٥٦ ، ٤٨٦ ، ٥٠٨ ،
 ٥١٤ ، ٥٣٤ .

- علي النجدي ناصف : ٢٦ .
- عمر بن أبي ربيعة : ٢٩٦ .
- أبو عمر الجرمي : ٨١ ، ٩٧ ، ٢٥١ ، ٣٠٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٤٠٧ .
- عمران بن حطان : ٤٦٩ .
- عمرو بن خنادم البجلي : ٤٥٤ .
- عمرو بن شأس : ٣٩٣ ، ٥٤٥ .
- أبو عمرو بن العلاء : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٦٢ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٠٧ ، ٤٢٩ ، ٥٤٩ .
- عمرو بن قسيّة : ٣٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٦ .
- عمرو بن كلثوم : ٢٠٥ ، ٥٧٥ .
- عمرو بن معديكرب : ٢٨٣ .
- عمرو بن ملقط : ٣١٤ ، ٣٩٥ .
- أبو عمرو الهذلي : ٣٩٥ .
- العنسي : ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

- ف -

- فاضل صالح السامرائي : ٢١ .
- أبو الفداء : ١٨ .

- الفرار : ٣٩ ، ٤٧ ، ٨٩ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ،
 ١٤٥ ، ١٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٨٢ ،
 ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٢١ ،
 الفرزدق : ٥٥ ، ١٥٨ ، ٢٨٥ ، ٣٢٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ،
 ٤١٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ،
 فروة بن مسيك : ٢٨٠ ،
 الفزاري : ٤٣٩ ،

— ق —

- ابن قتيبة : ١٥٦ ،
 قطرب : ٣٨٢ ، ٤٤١ ،
 قعنب بن أم الصاحب الغطفاني : ١٥٧ ،
 القنطي : ١٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
 القلاخ بن حبابة : ٤٣٠ ،
 أبو قيس بن الاسلت : ٣٣٨ ،
 قيس بن الخطيم : ٢٩١ ،
 أبو قيس بن رفاعة : ٣٣٨ ،

— ك —

- كاظم بحر المرجان : ٢٥ ،
 أبو كاهل الشكري : ١٦١ ،
 ابن كثير : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٤٢٩ ،
 كثير عزة : ١٤٥ ، ٢٩٢ ،
 الكسائي : ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٣٨٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ،
 ٤٢٩ ، ٥٥٨ ،

- كعب بن جعيل : ٤٥٨ •
- الكمينت : ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٥١١ •
- الكوفون : ١٩٥ ، ٢٤٥ ، ٢٧١ ، ٤٧٤ •

— ل —

- لبيد : ٣٧١ ، ٤٢٦ ، ٤٤١ ، ٥٠٦ •

— م —

- ابن ماسك : ١٥٦ •
- مالك بن خالد الخثاعي الهذلي : ٥١٥ •
- مالك بن زغبة الباهلي : ٣٦٧ •
- مسمع بن نويرة : ٢٠٧ ، ٤٠٦ ، ٤٦٧ •
- المثقب العبدى : ٣٧٢ •
- محسن الامين : ٢٨ ، ٢٩ •
- محمد بن علي : ٧٣ •
- محمد بن يزيد = أبو السباس المبرد •
- المرار الاسدي : ٢٩٢ ، ٣٦٧ •
- المرار الفقعسي : ٢٩٦ •
- المرزباني : ١٤٥ •
- المرزوقي : ١٣٥ •
- المسري : ٤٣٩ •
- المعلوط القريني : ٢٨٠ •
- المغيرة بن حنّاء الحنظلي : ٣٤٢ •
- المنخيل البكري : ٤٢٣ •
- المفضل الضبي : ٤٢٥ •

- المنضل النكري : ٤٢٣
- مناس المائدي : ٥٤٧
- ابن مقبل : ٢٤٥ ، ٤٣٠
- ابن منظور : ٤٢٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٦
- منظور بن مرثد الاسدي : ٤٢٧

— ن —

- النابتة الجعدي : ٢٩١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩
- النابتة القدياني : ٢٨١ ، ٣٣٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٥ ، ٥٠١
- نافع (انقري) : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٤٢٩
- أبو النجم المجاي : ٢٩٠ ، ٥٠٦
- ابن التديم : ١٧ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٢٩
- النعمان بن المنذر : ٣٢٢
- النمر بن تولب : ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٣
- نهيكه بن الحارث المازني : ١٨٨

— ه —

- هادي نهر : ٧
- المهذلول بن كعب العبدي : ٥٥٩
- ابن هرمز : ١٨٧
- ابن هشام : ٣٠ ، ٥٨ ، ١١٠ ، ٣٩١
- هشام المرسي : ٤٥٩

— و —

- وميب : ٩١
- ابن ولاد : ٣٣٠ ، ٥١٧

— ي —

- عاقوت الحموي : ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ .
- يزيد بن الحكم الثقفي : ٢٠ ، ٥٧٥ .
- يزيد بن الطثرية : ٥٠٧ .
- يعقوب بن السكيت : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ٢٩٠ .
- ابن يعيش : ٥٨ ، ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٨٣ .
- ٢٧٠ ، ٢٩٥ ، ٤١٦ .
- أبو يوسف يعقوب بن سفيان : ١٧ .
- يونس : ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٣٤ ، ٤٦٦ ، ٥٠٧ ، ٥٣٠ .

٨ - فهرس المصادر والمراجع :

المخطوطات :

- ١ - الاغفال : لابي علي الفارسي ، المكتبة المصرية رقم/٥٢ تفسير .
- ٢ - الانتصار : لابن ولاد ، مكتبة المتحف العراقي تحت رقم/١٣٥٢ .
- ٣ - تعلية أبي علي الفارسي على كتاب سيويه : مكتبة شهيد علي الملحة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم/٢٣٥٧ .
- ٤ - العين : للخليل ، مكتبة المتحف العراقي تحت رقم/٥٠٩ .
- ٥ - المسائل البصريا لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٢/٢٥١٦ .
- ٦ - المسائل العسكرية لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٤/٢٥١٦ .
- ٧ - المسائل المنثورة لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٥/٢٥١٦ .

المنشورات :

- ١ - الابدال : لابي الطيب عبدالواحد اللثوي ، تحقيق عز الدين التوخي ، دمشق/١٩٦٠ .
- ٢ - الاحاجي النحوية : لجبار الله محمود الزمخشري ، تحقيق مصطفى الجدري ، منشورات مكتبة الغزالي ١٩٦٩ حماد .
- ٣ - أدب الكتب : لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرحمانية/١٣٥٥ هـ .
- ٤ - أساس البلاغة : لجبار الله محمود الزمخشري ، تحقيق عبدالرحيم

• محمود ، القاهرة/ ١٩٥٣

٥ - أسرار العربية : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق محمد بهجة
البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق/ ١٩٥٧ •

٦ - الاشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية
حيدر آباد الدكن/ ١٣٥٩هـ •

٧ - الاشتقاق : لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مطبعة السنة
المحمدية ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون/ ١٩٥٨ •

٨ - اصلاح المنطق : لابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، تحقيق أحمد
محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة
الثالثة/ ١٩٧٠ •

٩ - الاصمعيات : لابي سعيد عبدالمالك بن قريب الاصمعي ، تحقيق
أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ،
الطبعة الثالثة/ ١٩٦٧ •

١٠ - الاصول في النحو : لابي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور
عبدالحسين الفلي ، طبع الجزء الاول بمطبعة النعمان باخيت
١٩٧٣ وطبع الجزء الثاني بمطبعة سلمان الاعظمي بغداد/ ١٩٧٣ •

١١ - الاضداد في كلام العرب : لابي العلي عبد الواحد النفوي ، تحقيق
الدكتور عزة حسن دمشق/ ١٩٦٣ •

١٢ - الاعراب عن قواعد الاعراب : لجمال الدين بن هشام الانصاري
تحقيق الدكتور رشيد الصيدي ، دار الفكر ، الطبعة الاولى/ ١٩٧٠ •

١٣ - اعراب القرآن : المنسوب لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق ابراهيم
الاباري ، المطبعة الاميرية ، مصر/ ١٩٦٥ •

١٤- الاعلام لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية ، دار احياء الكتب العربية / ١٩٥٧ •

١٥- أعيان الشيعة : محسن الامين ، الجزء الحادي والعشرون •

١٦- الاغانى : لابي الفرج الاصفهاني ، بولاق / ١٢٨٥ هـ ، والاغانى : من منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بمصر •

١٧- الاقراخ في تلم أصول النحو : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، القاهرة / ١٩٧٦ •

١٨- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : لابن السيد البطليوسي ، دار المجل ، بيروت / ١٩٧٣ •

١٩- الامالي : لابي علي اسماعيل بن القاسم القلي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة / ١٩٢٦ •

٢٠- أمالي الزجاجي : لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى مصر / ١٣٨٢ هـ •

٢١- الامالي الشحرية : لابي السعادات ضياء الدين بن المنجوري ، طبع حيدر آباد الدكن •

٢٢- أمالي المرتضى : للشريف المرتضى علي بن الحسين ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي بيروت / ١٩٦٧ •

٢٣- الامتاع والمزانسة : لابي حسان ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزيني / ١٩٥٣ •

٢٤- أنباء الرواة على أنباء النحاة : لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة

• دار الكتب المصرية بالقاهرة/ ١٩٥٠

٢٥- الانصاف في مسائل الخلاف : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق
محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، المكتبة التجارية
الكبرى بمصر/ ١٩٦١ •

٢٦- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام
الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الخامسة ،
دار احياء التراث العربي بيروت/ ١٩٦٦ •

٢٧- الايضاح العضدي : لابي علي النارسي ، تحقيق الدكتور حسن
الشماذلي فرهود ، الطبعة الاولى ، مطبعة دار التأليف بمصر/ ١٩٦٩ •
٢٨- الايضاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن
المبارك ، مطبعة المدني بمصر/ ١٩٥٩ •

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين السيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة عيسى
البابلي الحلبي وشركاه بمصر/ ١٩٦٤ •

٣٠- البلمغة في شذور اللغة : مجموعة مقالات لغوية ، نشرها الدكتور
أوغست هتشر والاب شيخو اليسوعي ، الطبعة الثانية ، المطبعة
الكاثوليكية ، بيروت/ ١٩١٤ •

٣١- البهجة المرضية في شرح الالقية : لجلال الدين السيوطي ، مطبوعة
على الحجر ، في ايران •

٣٢- البيان في غريب اعراب القرآن : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق
الدكتور طه عبدالحميد طه ، دار الكتاب العربي الهيئة المصرية
العامة للتأليف والنشر/ ١٩٦٩ •

- ٣٣- البيان والبيان : لدجاحظ ، تحقيق عبدالسلام مارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة/ ١٩٦٠ •
- ٣٤- تاريخ الادب العربي : كارل بروكلمان ، نقله الى العربية الدكتور عبدالحميد التجار ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة ١٩٧٤ ، والجزء الثاني ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ ، والجزء الثالث ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ •
- ٣٥- تاريخ بغداد : للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت •
- ٣٦- البيان في اعراب القرآن : لابي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ ١٩٧٦ •
- ٣٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لجمال الدين بن مالك النحوي ، تحقيق محمد كامل يركات ، القاهرة/ ١٩٦٧ •
- ٣٨- التمهيد الملوكي : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد سعيد النمان ، الطبعة الثانية/ ١٩٧٠ •
- ٣٩- تفسير البحر المحيط : لابي حيان الاندلسي ، مطبعة السعادة بمصر/ ١٣٢٨ هـ •
- ٤٠- تفسير الرازي : الامام فخرالدين الرازي ، المطبعة البهية ببيدان الازهر بمصر •
- ٤١- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : لابي جعفر محمد بن جرير الطبري ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر/ ١٩٥٤ •
- ٤٢- تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) : لابي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٩٥٠ •

٤٣- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) : عماد الدين أبي الفداء
إسماعيل بن كثير الدمشقي ، طبع بدار احياء الكتب العربية ، مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٤٤- تفسير الكشاف لاجار الله الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤٥- تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن : لابي عاي الطبرسي ، شركة
المدارف الامامية ، طهران .

٤٦- تكملة النظم في اقراءات العشر : لابن الجزري ، تحقيق ابراهيم
عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الاولى/
١٩٦١ .

٤٧- التمام في تفسير أشعار هذيل : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق
أحمد ناجي التيسي وخديجة الحديثي ، الطبعة الاولى ، متابعة
العاني/ ١٩٦٢ .

٤٨- التمهيد على أوهام أبي علي في أماليه : لابي عيد البكري ، الطبعة
الاولى ، دار الكتب المصرية بالقاهرة/ ١٩٢٦ ، وهو مطبوع في آخر
الامالي للقالبي .

٤٩- تهذيب اللغة : لابي النعمان الازهري ، تحقيق جماعة من
الاساتذة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة/ ١٩٦٤-١٩٦٧ .

٥٠- توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب : لمرماني ، تحقيق سعيد
الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية/ ١٩٥٨ .

٥١- التيسير في القراءات السبع : لابي عمرو الداني ، تحقيق أوتو
برتزل ، اسطنبول/ ١٩٣٠ .

٥٢- الجمان في تشبيهات القرآن : لابي نايف البندادي ، تحقيق عدنان
محمد زرزور ومحمد رضوان الداية ، الطبعة الاولى ، المطبعة

• المصرية بأكويت/ ١٩٦٨ •

٥٣- الجدول : لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق ابن أبي شبيب ، الطبعة الثانية ، طبع في باريس/ ١٩٥٧ •

٥٤- جمهرة أشعار العرب : لابي زيد القرشي ، الطبعة الرشدانية بمصر/ ١٩٢٦ •

٥٥- جمهرة الامثال : لابي الهلال انديكري ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم وعبدالمجيد قطامش ، الطبعة الاولى ، مطبعة المدني بمصر/ ١٩٦٤ •

٥٦- جمهرة اللغة : لابي بكر بن دريد ، طبع بالاقست ، مكتبة المتنبي في بغداد - مصورة حيدر آباد الدكن/ ١٣٤٥ هـ •

٥٧- حاشية السبان على شرح الاشموني : لمحمد بن علي بن السبان ، مطبوع مع شرح الاشموني •

٥٨- الحجة في القراءات السبع : لان خالويه ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت/ ١٩٧١ •

٥٩- الحجة في عائل القراءات السبع : لابي علي الفارسي ، تحقيق علي التبردي نائف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي ، دار الكتاب العربي بمصر ، الجزء الاول •

٦٠- الحماسة : لبخري باعثناء لويس شيخو ، الطبعة الثانية ، بيروت/ ١٩٦٧ •

٦١- الحيوان : للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر/ ١٩٥٨ •

٦٢- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الاولى ، بولاق •

- ٦٣- الخصائص : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٢ •
- ٦٤- الدرر اللوامع على جمع اللوامع : لاحمد بن الامين الشنقيطي ، الطبعة الاولى ، مطبعة كردستان العلمية بمصر/١٣٢٨ هـ •
- ٦٥- درة القواص في أوهام الخواص : لابي محمد القاسم بن علي الحريري ، الطبعة الاولى ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية/١٢٩٩ هـ •
- ٦٦- ديوان الاسود بن يعفر ، صفة الدكتور نوري حمودي القيسي بغداد/١٩٧٠ •
- ٦٧- ديوان أبي الاسود الدؤلي ، تحقيق عبدالكريم الدجيلي ، بغداد/١٩٥٤ •
- ٦٨- ديوان الاعشى الكبير (الصبح المنير في شعر أبي البعير ميمون بن قيس بن جندل الاعشى والاعشىين الآخرين) مطبعة أدلف هلزموسن ، بانه/١٩٢٧ •
- ٦٩- ديوان أمية بن أبي الصلت ، الدكتور عبدالحفيظ السلطي ، دمشق/١٩٧٤ •
- ٧٠- ديوان أوس بن حجر : تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية •
- ٧١- ديوان جميل ، تحقيق الدكتور حسين نعام ، دار مصر للطباعة ، الطبعة الثانية/١٩٦٧ •
- ٧٢- ديوان الخطيب بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق نعمان أمين طه ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الاولى/١٩٥٨ •
- ٧٣- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، الدار

القومية للطباعة والنشر ، القاهرة/ ١٩٦٥ •

٧٤- ديوان ذي الرمة : تصحيح كارليل هنري هيس ، مطبعة كمبريدج/
• ١٩١٩

٧٥- ديوان رؤية بن المعجاج (مجموع أشعار العرب) : تحقيق وليسم
بن الورد البروسي ، ليسينغ/ ١٩٠٣ •

٧٦- ديوان الثمناخ بن خمرار : تحقيق صلاح الدين الهادي ، مصر/
• ١٩٦٨

٧٧- ديوان طرفة : تحقيق درية الخطيب ، مطبعة دار الكتب ، دمشق/
• ١٩٦٨

٧٨- ديوان العباس بن امرئاس السلمي : جمع وتحقيق الدكتور يحيى
الجبوري ، دار الجمهورية ، بغداد/ ١٩٦٨ •

٧٩- ديوان عبيد بن الأبرص : حسين نصار ، طبع مصر/ ١٩٥٧ •

٨٠- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق الدكتور محمد يوسف
نجم ، دار صادر ، بيروت/ ١٩٥٨ •

٨١- ديوان المعجاج : تحقيق الدكتور عزة حسن ، بيروت/ ١٩٧١ •

٨٢- ديوان عدي بن زيد العبادي : تحقيق محمد جبار المنيد ، بغداد/
• ١٩٦٥

٨٣- ديوان عروة بن الورد : دار صادر ، بيروت/ ١٩٧١ •

٨٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة : كتاب التراث/ ١٩٧٨ •

٨٥- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي : صنعة هاشم الطعان ، مطبعة
الجمهورية/ ١٩٧٠ •

- ٨٦- ديوان عمرو بن قبيشه (مجلة معهد المخطوطات العربية) : تعليق.
حسن كامل الصيرفي ، طبع/ ١٩٦٥ •
- ٨٧- ديوان الفرزدق : دار صادر ، بيروت/ ١٩٦٦ •
- ٨٨- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي وأحمد مطاوب ، مطبعة العاني ، بغداد/ ١٩٦٢ •
- ٨٩- ديوان كثير عزة : تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت •
- ٩٠- ديوان ابن مقبل : تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق/ ١٩٦٢ •
- ٩١- ديوان الابنة الديلمي : تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر ، بيروت •
- ٩٢- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة/ ١٩٦٥ •
- ٩٣- ذيل الامالي وانتوادر : لابي علي القالي ، دار الكتب المصرية ، مطبوع مع الامالي للقالي/ ١٩٢٦ •
- ٩٤- الزاهر في معاني كلمات الناس : لابي بكر محمد بن القاسم الانباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر/ ١٩٧٩ •
- ٩٥- سبل السلام : لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية/ ١٩٥٠ •
- ٩٦- سر صناعة الاعراب : لابي الفتح ثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ، مصر/ ١٩٥٤ •
- ٩٧- سنن ابن ماجه : تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار احياء الكتب العربية/ ١٩٥٢ •

٩٨- سيرة ابن هشام : تحقيق محمد محي الدين عبدالحيد ، مطبعة
الحجزي بالقاهرة/ ١٩٣٧ •

٩٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي ، مصر/
١٣٥٠ هـ •

١٠٠- شرح أدب الكاتب : لأبي منصور الجواليقي ، القاهرة/ ١٣٥٠ هـ •

١٠١- شرح أبيات سيويه : لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي
الريح هاشم ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة/ ١٩٧٤ •

١٠٢- شرح أبيات المغني : لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالمعز رباح
وأحمد يوسف دقات ، دمشق/ ١٩٧٣ •

١٠٣- شرح أشعار الهذليين : صنعة السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد
فراج ، مطبعة المدني ، القاهرة/ ١٩٦٥ •

١٠٤- شرح ديوان الاخطل : تصنيف ايليا سليم الحاوي ، دار الثقافة/
بيروت •

١٠٥- شرح ديوان امرئ القيس : للاتلم الششمري ، باعتناء الشيخ ابن
أبي شنب/ ١٩٧٤ •

١٠٦- شرح ديوان جرير : محمد اسماعيل الصاوي ، دار الإندلس ،
بيروت •

١٠٧- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب ، الدار
القومية ، القاهرة/ ١٩٦٤ •

١٠٨- شرح ديوان الفرزدق : محمد اسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي
بمصر/ ١٩٣٦ •

١٠٩- شرح ديوان ليبي بن ربيعة العماري : تقديم وشرح ابراهيم

جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ، بيروت ومكتبة
النهضة ، بغداد •

١١٠- شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين الاسترأبادي ، تحقيق
محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، مطبعة الحجازي بالقاهرة •

١١١- شرح شواهد ميبويه : للإعلم التيمري ، مطبوع بهامش كتاب
ميبويه ، طبعة الأميرية/بولاق •

١١٢- شرح شواهد الشافية : للبغدادي ، مطبوع مع شرح شافية ابن
الحاجب •

١١٣- شرح شواهد المغني : للسيوطي ، تحقيق أحمد ظافر كوجان ،
دمشق/١٩٦٦ •

١١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة/١٩٥٦ •

١١٥- شرح الكافية : لرضي الدين الاسترأبادي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت •

١١٦- شرح المعلقات السبع : للزوزني ، منشورات مكتبة المعارف ،
بيروت •

١١٧- شرح المفصل : لابن يعيش ، الطبعة المنيرة بمصر •

١١٨- شعر أبي حية النعمري : جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ،
دمشق/١٩٧٥ •

١١٩- شعر الاخطل : صنعة السكري ، تحقيق فخرالدين قباوة ، دار
الاصمعي بحلب/١٩٧١ •

١٢٠- شعر الكميث بن زيد الاسدي : جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ،

• مكتبة الاندلس ، بغداد/ ١٩٦٩

١٢١- شعر النابتة الجعدي : الطبعة الاولى ، دمشق/ ١٩٦٤ •

١٢٢- شعر النمر بن تولب : نسخة الدكتور نوري حمودي القيسي ،
• مطبعة المعارف بغداد/ ١٩٦٩

١٢٣- الشعر والشعراء : لابن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت/ ١٩٦٤ •

١٢٤- الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور
• عطار ، دار الكتاب العربي بمصر/ ١٩٥٦

١٢٥- صحيح الترمذي : المطبعة المصرية بالازهر/ ١٩٣١ •

١٢٦- صرف الناية في كشف الكفاية : لليتوني ، مطبعة دار احياء
• الكتب العربية بمصر/ ١٣٤١ هـ

١٢٧- طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجعفي ، شرح محمود
• محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة

١٢٨- طبقات النحاة واللغويين : لابن شعبة ، تحقيق الدكتور محسن
• غياض ، مطبعة النعمان بالنجف/ ١٩٧٤ •

١٢٩- طبقات النحويين والمقويين : لابي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد
• أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر/ ١٩٧٣ •

١٣٠- أبو عثمان المازني : الدكتور رشيد عبدالرحمن الميمني ، مطبعة
• سلمان الاعظمي ، بغداد/ ١٩٦٩ •

١٣١- أبو علي الفارسي : الدكتور عبدالقحاح شلبي ، مطبعة نهضة مصر ،
• القاهرة/ ١٩٥٨ •

١٣٢- الفاخر : للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبدالعليم الطحطاوي ، دار
• احياء الكتب العربية ، مصر/ ١٩٦٠ •

١٣٣- الفاضل : لابي العباس المبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميعني ، مطبعة
دار الكتب المصرية/١٩٥٦ •

١٣٤- فهرس شواهد سيبويه : لاحمد راتب النفاخ ، بيروت/١٩٧٠ •

١٣٥- الفهرست : لابن النديم ، المطبعة الرحمانية/١٣٤٨هـ •

١٣٦- في اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس ، الطبعة الثانية/
١٩٥٢ •

١٣٧- القاموس المحيط : للفيروز آبادي ، مؤسسة فن الطباعة بمصر/
١٩١٣ •

١٣٨- القوافي : للأخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور عزة حسن ،
دمشق/١٩٧٠ •

١٣٩- القوافي : لابي يعلي التنوخي ، تحقيق عمر الاسعد ، دار الارشاد ،
بيروت/١٩٧٠ •

١٤٠- الكامل : لابي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،
مطبعة نهضة مصر •

١٤١- الكامل في التاريخ : لابن الاثير ، دار صادر ، بيروت/١٩٦٥ •

١٤٢- كتاب الازهية في علم الحروف : المهروي ، تحقيق عبدالمعين
المدرحي ، دمشق/١٩٧١ •

١٤٣- كتاب السبعة في القراءات : لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي
ضيف ، دار المعارف بمصر/١٩٧٢ •

١٤٤- كتاب سيبويه : المطبعة الاميرية ببولاق/١٣١٦هـ •

١٤٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ،
اسطنبول/١٩٤١ •

- ١٤٦- اللامات : للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، المطبعة الهانسية
بدمشق/١٩٦٩ •
- ١٤٧- لسان العرب : لابن منظور المصري ، دار صادر ، بيروت/١٩٦٨ •
- ١٤٨- ما اتفق لفظه واختلف معناه : للمبرد ، باعتناء عبدالعزيز الميمني ،
مطبعة السلفية ، القاهرة/١٣٥٠ هـ •
- ١٤٩- ما ينصرف وما لا ينصرف : لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق هدى
محمود قراءة ، القاهرة/١٩٧١ •
- ١٥٠- مجالس ثعلب : لابي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق
عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر/١٩٦٥ •
- ١٥١- مجالس العلماء : للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الكويت
/١٩٦٢ •
- ١٥٢- مجلة المجمع العلمي العراقي : المجلد الرابع والعشرون/١٩٧٤
(اسطورة الايات الخمسين في كتاب سيويه) للدكتور رمضان
عبدالتواب •
- ١٥٣- مجلة المورد : المجلد السابع ، العدد الثالث/١٩٧٨ (أقسام الاخبار
لابي علي الفارسي) ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري •
- ١٥٤- مجمع الامثال : للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ،
مطبعة السعادة بمصر/١٩٥٩ ومطبعة الهمية ١٣٦٩ هـ •
- ١٥٥- المحتسب : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي
ناصف ، القاهرة/١٣٨٦ هـ •
- ١٥٦- المختصر : بن سيده ، دار الطباعة الاميرية بالقاهرة/١٣٧١ هـ •
- ١٥٧- المذكر والمؤنث : لابي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور رمضان

عبدالتواب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة/ ١٩٧٠ •

١٥٨- المزهري في علوم اللغة : للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى
وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى
البابلي الحلبي وشركاه بمصر •

١٥٩- المستقصى في أمثال العرب : لجبار الله الزمخشري ، تصحيح محمد
عبد الرحمن خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر
آباد الدكن/ ١٩٦٢ •

١٦٠- مشكل اعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق
الدكتور حاتم صالح ضامن ، دار الحرية ، بغداد/ ١٩٧٥ •

١٦١- معاني الحروف : للمرمانى ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي ،
القاهرة/ ١٩٧٣ •

١٦٢- معاني القرآن للاخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور عبدالامير
محمد أمين الورد (رسالة دكتوراه/ ١٩٧٨) مطبوع على آلة
الكتابة •

١٦٣- معاني القرآن : لابي زكريا الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاني
ومحمد علي النجار وعبدالفتاح شلبي/ ١٩٥٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧٣ •

١٦٤- معاني القرآن و اعرابه : لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق عبدالجليل
عبد شلبي ، منشورات المكتبة المصرية ، بيروت/ صيدا •

١٦٥- المعاني الكبير : لابن قتيبة ، الطبعة الاولى ، حيدر آباد الدكن/
١٩٤٩ •

١٦٦- معجم الادباء : لياقوت الحموي ، طبع مكتبة عيسى البابلي الحلبي
بمصر •

- ١٦٧- معجم البلدان : لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت/ ١٩٥٦ •
- ١٦٨- معجم الشعراء : لمحمد بن عمران المرزباني ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مصر/ ١٩٦٠ •
- ١٦٩- معجم شواهد العربية : لعبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الاولى/ ١٩٧٢ •
- ١٧٠- مفتي الليب : لابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني بالقاهرة •
- ١٧١- المفصليات : للمفضل الضبي ، تحقيق كارلوس يعقوب لایل ، مطبعة اليسوعيين ، بيروت/ ١٩٢٠ •
- ١٧٢- المقامد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية : لمحمود العيني مطبوع بهامش خزنة الادب للبغدادي •
- ١٧٣- مقاييس اللغة : لابن فارس ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى ، القاهرة/ ١٣٦٩هـ •
- ١٧٤- المنتخب : لابي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضية ، القاهرة/ ١٣٨٥هـ •
- ١٧٥- اقرب : لابن عصفور ، تحقيق الدكتور عبدالستار الجبوري والدكتور عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧١-١٩٧٢ •
- ١٧٦- المقصور والممدود : لابن ولاد ، الطبعة الاولى ، مطبعة السادة بمصر/ ١٦٠٨ •
- ١٧٧- ملا جامي على الكافية ، اسطنبول/ ١٣١٤هـ •
- ١٧٨- الممتع في التصريف : لابن عصفور ، تحقيق فخرالدين قباوة ، مطبعة الشرق ، الطبعة الثانية ، حلب/ ١٩٧٣ •

- ١٧٩- المصنف : لامي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر/ ١٩٥٤ •
- ١٨٠- منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية : لعبدالامير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الاعلمي ، بيروت/ ١٩٧٥ •
- ١٨١- الموجز في النحو : لابن السراج ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويبي وابن سالم دامجي ، طبع مؤسسة أه بدران ، بيروت •
- ١٨٢- انجم الزاهرة في ملوك مصر ولقاهرة : لابن تغربردي ، (النسخة المصورة) ، دار الكتب المصرية •
- ١٨٣- نزهة الالباء في طبقات الادباء : لامي البركات ابن الانباري ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة/ ١٩٦٧ •
- ١٨٤- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة : للقاضي أبي علي التوحي ، تحقيق عبود السالجي ، دار صادر ، بيروت/ ١٩٧٢ •
- ١٨٥- النوادر في اللغة : لامي زيد الانصاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية/ ١٩٦٧ •
- ١٨٦- وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان : لابن خلكان ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت/ ١٩٧٠ •
- ١٨٧- معجم الهوامع ، شرح جمع الجوامع : للسيوسي ، غني بتصحيحه محمد بدرالدين النعساني ، الطبعة المصورة عن طبعة مصر الاولى / ١٣٢٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت •

٩ - فهرس الموضوعات :

الصفحة

٥	الاهداء
٧	شكر وتقدير
٩	المقسم الاول :
١١	مقدمة
١٥	الفصل الاول :
١٥	نبذة مختصرة عن عصر أبي علي
١٦	اسمه
١٧	ولادته
١٧	وفاته
١٩	ثقافته
٢١	مكانه العلمية
٢١	تلامذته
٢٢	كتبه ومسانله
٢٣	توثيق العلماء له
٢٤	مؤلفاته
٣١	الفصل الثاني :
٣١	اسم الكتاب
٣٦	توثيق نسبة الكتاب
٣٧	مكان تأليف الكتاب وزمانه
٣٨	قيمة الكتاب
٣٩	مصادر الكتاب

٤٠	منهج أبي علي في الكتاب
٤٢	مادة الكتاب
٤٧	الفصل الثالث :
٤٧	آراء أبي علي في (المسائل المشككة)
٥٠	أبو علي مع بعض النحاة
٥٠	مع سيويه
٥٢	مع أبي الحسن الأخفش
٥٤	مع أبي العباس المبرد
٥٧	الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة
٥٧	ابن جنّي
٥٧	ابن سيده
٥٨	ابن يعيش
٥٨	ابن هشام
٥٨	ابن عقيل
٥٩	السيوطي
٥٩	البغدادي
٦١	خاتمة
٦٢	وصف نسخة شهيد علي
٦٣	طريقة النامخ
٦٣	التعليكات والتعليقات
٦٥	نماذج من مصورة شهيد علي
٦٣	وصف نسخة جودوم
٦٣	منهجي في التحقيق

٧٥	القسم الثاني - النص المحقق
٧٧	١ - مسألة في (يا صالح يتنا)
٨١	٢ - مسألة في (عزويت)
٨٥	٣ - مسألة في التقاء الواوين أولاً
٩١	٤ - مسألة في (وأيت)
٩٥	٥ - مسألة في (يستعور)
٩٩	٦ - مسألة في (مرعزاء)
١٠١	٧ - مسألة في أن الأفعال أثقل من الأسماء
١٠٣	٨ - مسألة في الأفعال المضارعة
١٠٩	٩ - مسألة في ألف التثنية
١١٣	١٠ - مسألة في (كان)
١١٧	١١ - مسألة في الأفعال
١١٩	١٢ - مسألة في (موق)
١٢٧	١٣ - مسألة في (أروية)
١٣١	١٤ - مسألة في الصفة
١٤٩	١٥ - مسألة في (فم)
١٦٥	١٦ - مسألة في (أكرم بريد)
١٦٧	١٧ - مسألة في (ما كان أحسن زيدا)
١٧١	١٨ - مسألة في التعجب
١٧٥	١٩ - مسألة في (ان) الخفيفة
١٨٧	٢٠ - مسألة في (لايلاف قريش)
١٨١	٢١ - مسألة في تخطيب الهمزة
١٩٥	٢٢ - مسألة في (كي)
١٩٩	٢٣ - مسألة في فعل الماضي والأمر
٢٠١	٢٤ - مسألة في (حبّدا)

٢٠٥	٢٥- مسألة
٢٠٩	٢٦- مسألة في وصف الاسم
٢١٣	٢٧- مسألة في قول الله تعالى (وقال الذين كفروا)
٢١٩	٢٨- مسألة في قول الله تعالى (وشجرة تخرج)
٢٢١	٢٩- مسألة في (مسلمات)
٢٢٥	٣٠- مسألة في انصراف الاسم
٢٢٧	٣١- مسألة في (استحييت)
٢٣٥	٣٢- مسألة في لام القسم
٢٣٧	٣٣- مسألة في لام الابتداء
٢٣٩	٣٤- مسألة في (ملي من النهار)
٢٤١	٣٥- مسألة في قول أبي الحسن الاخفش
٢٤٥	٣٦- مسألة في قول الله تعالى (أوجاءوكم)
٢٤٧	٣٧- مسألة في وزن (معينة)
٢٤٩	باب وجوه (ما)
٢٤٩	(ما) بمعنى (الذي)
٢٥٥	(ما) المنكورة غير الموصوفة
٢٦٠	(ما) المنكورة الموصوفة
٢٦٣	(ما) الاستفهامية
٢٦٩	(ما) الجزائية
٢٧١	(ما) الحرفية
٢٧٥	(ما) المصدرية
٢٨٣	(ما) النافية
٢٨٦	(ما) الكافّة
٢٨٦	(ما) الكافّة التي تدخل على الحرف
٢٩٢	(ما) الكافّة التي تدخل على الاسم

٢٩٥	(ما) الكافّة التي تدخل على الفعل
٣٠٣	(ما) الزائدة على أربعة أضرب
٣٠٤	الضرب الأول
٣١٠	الضرب الثاني
٣١٢	الضرب الثالث
٣٤٣	الضرب الرابع
٣٤٩	مسائل من هذه الفصول
٣٦٥	٣٨- مسألة في قول سيبويه
٣٧١	٣٩- مسألة في (ماذا)
٣٨١	٤٠- مسألة مشكلة
٣٩٣	٤١- مسألة في (كائن)
٤٠٧	٤٢- مسألة في (ثلثة)
٤١١	٤٣- مسألة في (ديموم)
٤١٥	٤٤- مسألة أنشد أبو زيد
٤١٩	٤٥- مسألة في إعراب بيت
٤٢١	٤٦- مسألة في قول الله تعالى (والمرجعون في المدينة)
٤٢٥	٤٧- مسألة أنشد أبو زيد
٤٣٥	٤٨- مسألة أنشد أبو زيد
٤٤٣	٤٩- مسألة أنشد لفرزدق
٤٤٩	٥٠- مسألة أنشد أبو زيد
٤٥١	٥١- مسألة أنشد أبو زيد
٤٦٩	٥٢- مسألة أنشد أبو زيد
٤٧١	٥٣- مسألة في (أطيار)
٤٧٧	٥٤- مسألة في : تشية الممدود
٤٩١	٥٥- مسألة في تشية المستثنى

٤٩٣	٥٦- مسألة في الاستثناء المتقطع
٤٩٧	٥٧- مسألة في (دري)
٥٠١	٥٨- مسألة في التاء من (يا طلحة)
٥٠٩	٥٩- مسألة في (واحد)
٥٢٥	٦٠- مسألة في الفاعل
٥٢٩	٦١- مسألة في (فاعل)
٥٣٣	٦٢- مسألة في اختلاف اللفظين
٥٣٩	٦٣- مسألة في الواو في (أخوك) ونحوه
٥٤٣	٦٤- مسألة الاسماء أوائل للأفعال
٥٤٥	٦٥- مسألة في (أشعنا)
٥٤٩	٦٦- مسألة في (الطريق)
٥٥٣	٦٧- مسألة
٥٦١	٦٨- مسألة
٥٦٥	٦٩- مسألة
٥٧١	٧٠- مسألة
٥٧٣	٧١- مسألة
٥٧٥	٧٢- مسألة في (مقتونيا)
٥٨١	٧٣- مسألة في ياء (تفعلين)
٥٨٣	٧٤- مسألة في الإقتصار على مفعول واحد
٥٨٥	٧٥- مسألة في (ملحفة جديدة)
٥٨٧	٧٦- مسألة في (زيد أفضل أخوته)
٥٨٩	٧٧- مسألة
٥٩١	٧٨- مسألة في (صكة عمي)
٥٩٣	٧٩- مسألة في الاستثناء
٥٩٥	٨٠- مسألة في (ما) النافية
٥٩٧	٨١- مسألة

٦٠١	الفهارس
٦٠٣	فهرس الآيات الكريمة
٦٢١	فهرس الاحاديث الشريفة
٦٢٣	فهرس الامثال والاقوال
٦٣٣	فهرس اللغة
٦٤٧	فهرس الاشعار والارجاز
٦٥٩	فهرس الكتب الواردة في النص
٦٦١	فهرس الاعلام
٦٧٧	فهرس المصادر والمراجع
٦٩٥	فهرس الموضوعات

اعتذار

- نعتذر للقراء الكرام من حدوث تبادل بين صفحتي ٣١٨ و ٣١٩
فترجو ملاحظة ذلك •
- كما نأسف لوقوع أخطاء أخرى في انكساب ، وقد استعلمنا تعيين
أماكن بعضها في جدول الخطأ والصواب •

الصلحة	السطر	الخطا	الصواب
١٦	١٣	وقد اختلف	وقد اختلف
٣٢	٦	مستقصي	مستقصي
٣٤	١٢	اسب الكتاب	اسم الكتاب
٣٨	٥	للمتوفي	للمتوفي
٤٢	٧	أوائل	أوائل
٤٣	٢	أشكال	أشكال
٥٠	١٩	بأكيابه	بأكيابه
٥٧	١٤	بن سيده	ابن سيده
٦١	١٢	كتباً	كتاباً
٦٢	٧	تقع	تقع
٨٠	١٩	الشعراء/٢٥٤	الشعراء/٢٥٤
٨٨	٣	تُهمز	تُهمز
٨٦	٢٠	تأسيس بناء	تأسيس بناء
٩٥	١٨	في الهامس	في الهامس
١٠٤	٤	وتلقى	وتلقى
١٠٦	١٣	لم تدخل	لم تدخل
١٠٧	٨	خبر	خبر
١١٣	١٦	وزمان فاعل	وزمان فاعل
١١٤	١٢	بأعراب	بأعراب
١١٥	٩	فلو أنفعا	فلو أنفعا
١٢٢	١٦	الياء	الياء
١٣٥	٩	قا	و
١٣٨	٢	فلم يستعمله	فلم يستعمله
١٢٩	١٢	الضم	الضمير

الصفحة	السطر	الخلا	الصواب
١٤١	١٦	(حسن " ي	(حسن ")
١٥٣	١٠	فسقط	فيسقط
١٥٤	٨	(قم	(قم)
١٥٤	٩	حرف	حرف
١٦٣	١	فيصير	فيصير
١٦٩	١٦	خبر	خبر
١٩٠	٢١	والكملي	والكملي
٢٠٦	٥	وسر	وسر
٢٠٨	٣	هالك	هالك
٢١٢	١٧	لقد	(١) لقد
٢١٢	١٨	(٢) ولكنه	ولكنه
٢١٢	١٩	(١) وهو	(٢) وهو
٢١٧	٢٠	(٣) حذف	(٣) حذف
٢١٩	٢٢	(٦) والسلي	والسلي
٢١٩	٢٤	الصفات	(٦) الصفات
٢٢١	١٣	الدليل	الدليل
٢٢٣	٢	يدل الياء	يدل الياء
٢٢٥	٩	لم يمتنع	لم يمتنع
٢٣٢	١٥	والهيمان	والهيمان
٢٣٣	٢	أن تكون	أن لا تكون
٢٣٥	١٦	(٢) البقرة	(٣) البقرة
٢٤٣	٤	يدقمة	يدقمة
٢٤٣	١٩	(٢) المائدة	(٣) المائدة
٢٤٦	٢	البشر	البشر

الصفحة	السطر	التعليق	الصواب
٢٤٧	٥	(مميثة)	(مميثة)
٢٤٧	٩	وكثر	وكثّر
٢٥١	١٦	بش	(بش)
٢٦١	٦	وهو أشبه	وهو أشبه
٢٦٧	٩	أعين	أعين (
٢٦٩	١	شاء الله	يشاء الله
٢١٣	١١	لت يَجْزُ	لم يَجْزُ
٢٧٤	٤	فَنَقْدَرُ	فَنَقْدَرُ
٢١٧	١	فيهم	فيهم]
٢٨٠	٦	أذهب	أذهب
٢٨١	١٤	(١) للسيوطي	للسيوطي
٢٨١	١٥	البيت	(١) البيت
٢٨٣	٢٦	يوسف/ ٣٠ •	يوسف/ ٣١ •
٢٨٤	١	لتحقيق	لتحقيق
٢٨٤	١٧	من يعبه	من يعبه
٢٩٠	١٣	اركب	اركب
٢٩٦	٢٠	بن ربيعة	بن أبي ربيعة
٣٠٠	١٤	[إِيَّاه]	[إِيَّاه]
٣٠٤	٧	التوكيد	التوكيد
٣١١	١	لم يَلْزَم	لم يَلْزَم
٣١٢	٤	وفي كتاب	وفي كتاب
٣١٢	١٠	أن يلزم	أن تلزم
٣١٤	٢٢	نسبة	نسبة
٣١٥	١٤	له [له] (٥)

الصفحة	السطر	الخط	الصواب
٣١٦	٢	وَأَتَّسِعَ	وَأَتَّسِعَ
٣٢١	١١	حَسَنًا	حَسَنًا (
٣٢١	٢٢	ابن الصمة	ابن الصمة
٣٢٤	١	(إِنَّمَا)	(إِنَّمَا)
٣٢٢	١٢	كَمَا قَوْلُ ؟	كَمَا قَوْلُ
٣٣٧	١	كَقَوْلِهِمْ	كَقَوْلِهِمْ
٣٣٧	٢١	ابن السكيت	ابن السكيت
٣٤٦	١٨	النفي	النفي
٣٥٥	٢٠	الحكم	الحكم
٣٥٦	٤	لَتُنْذِرَ	(لَتُنْذِرَ)
٣٦١	١	وَيَسْتَقِيمُ	وَيَسْتَقِيمُ
٣٦٨	١٢ و ٦	لِكَلِمِ	لِكَلِمِ
٣٦٨	٢٢	تَحْدَثُ	(تَحْدَثُ)
٣٦٩	٢١	لِجَبْهَوْرٍ	لِجَبْهَوْرٍ
٣٨١	١٤	(٢) هَذِهِ	(١) هَذِهِ
٣٩٠	٤	مَحْضُونَ	مَحْضُونَ
٣٩٠	١٣	لِيُوقِنَهُمْ	لِيُوقِنَهُمْ
٣٩٠	١٧	يَفْتَهُ	يَفْتَهُ
٣٩٤	٩	الساعة	الساعة
٤٠٠	١٢	الذي	الذي
٤٠٢	٤	كَانَ	كَانَ
٤٠٥	٣	مِثْلُهَا	مِثْلُهَا
٤٠٥	٢٣	(١)	(١)
٤٠٥	٢٤	الأنفال	(٢) الأنفال

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٤١٩	٢	أبوي العباس	أبوي العباس
٤٢٦	٢	فان لك	فان ذلك
٤٢٧	١١	وتحوه	وتحوه
٤٢٩	٢	(ن الله	إن الله
٤٣٢	١٦	مه	هذه
٤٤٥	٥	الأوهالا	الأوهالا
٤٤٦	١	إن السموات	(إن السموات
٤٥٢	١٢	ليس	ليس
٤٥٥	٢	وكنك	واكنك
٤٥٥	١٢	قيح	قيح
٤٧٢	١٧	(٢) قال	(٣) قال
٤٧٥	١٤	وفكة	وفكة
٤٨٤	١٣	أكد وأوجب	أكد وأوجب
٤٩٨	٩	(فعل)	(فعل)
٥١٠	١٠	دراهم	دراهم
٥١٢	٤	إما إن	أما إن
٥١٦	٦	سبعة	سبعة
٥٣١	٦	عيراب	إعراب
٥٤٧	١١	بالحل	بالحال
٥٥٤	١١	وال يادة	والزيادة
٥٧٣	١٧	كل حال	كل حال
٥٧٤	١	ودلائه	ودلائه
٥٧٩	١	من القول	من القول
٥٨١	٦	مجردة	مجردة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٨٨	١	أَنْ	أَنَّ
٥٨٩	١٨	(٢) قوله : (من حيث)	(٢) قوله : (فاذا لم يجوز جاء نصاب السيف)
		• ساقط من ج	• إضافة الشيء الى نفسه (
٥٩٠	١٢	نصاف السيف	• ساقط من ج • نصاب السيف

أبو سلوم المعتزلي

